







كون النسبة الامور المحترمة لابن ابنت النسبة الخارجية

٤٤

كلام النام بمجلة ايجان الطيور

٥٥ ٦٦

علم الوحي
٣٩

سبعون اشهر من خاتمة صالح
٥٥٥٥
دوسه اسود
عمره العفد
الغفر

ما الكلد
خطار على الموار ومفرد على الحتم وقصيدة على الحتم جمع

100

الموسم

عبدالله بن محمد بن عبد الله

حاشیہ مولانا فطانی علی المطول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والمنة وعلى رسوله وآله وصحبه الصلوة والسلام والحق **قوله** افتتح
كتابه بعد التين بالسمية بحمد الله سبحانه نسبة الافتتاح بحمد الله فقط مع تأخر عن التسمية
بجمله جوازا لحدها ان وقع الافتتاح بالسمية لما كان ظاهره او بالجوهرية افاد ما جنى
واعرض عما ظهر في الثاني التلويح الى دفع ما اشهر من سؤال القارئ من بني حديثي الابداء
بالسمية والابتداء بالتحمد ببيان انه قد مر بما ذكرنا ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع
الافتتاح بها لا لانا لا افتتاح امره في يعتبر متدا فليسع مرين واكثر ولا لانا لا افتتاح
كما يكون حقيقيا يكون اضافيا وتأخر الحمد عن التسمية انما ينافي ان يقع الافتتاح الحقيقي
ويكون قوله بعد التين بالسمية تلويحا الى اضافية الافتتاح بالحمد فالوجه الاول ايل الى منع
التعارض والثاني الى التوفيق وتوضيحه انه لما ثبت التعارض صير الى التوفيق بحمل
الابتداء بالسمية على الحقيقي والابتداء بالحمد على الاضافي الى الاضافة الى سوى التسمية
ووجه التخصيص ظاهر مشهور والثالث ان افتتاح الشيء بالشيء يستلزم ان يكون الشيء
جزا لا الاول والتمثيل كانت خارجة عن الكتاب لم يقع الافتتاح بها بل الافتتاح انما هو
بالحمد كونه جزا للكتاب مقدما على سائر اجزائه ويخرج من هذا الوجه انه يفتي العمل
بالحديث لاقتضائه انه ينبغي ان يقع الافتتاح والابتداء بالسمية **ويجاب** بان لبدء
في بسم الله في الحديث ليت صلة للابتداء بل للالتباس بالبركة المحذوف في مقتضى
الحديث ليس لانه ينبغي ان يكون ابتداء الامر حال الالتباس بالبركة بالسمية لا ان
يكون الابتداء بها لعدم الافتتاح بها لا يفتي العمل بالحديث هذا ولكن يلوح مما ذكرنا ان
في حاشية التلويح ان قوله بسم الله ابتداء في الكتاب يجعل الكتاب مفتوحا للابتداء
للدلالة على ان الباء في بسم الله ليس مقلتا ما ابتدئ بل بمعامل محذوف هو الالتباس
والتهرب ان الباء في بسم الله في هذا الكتاب ايضا ليس مقلتا بالافتتاح فلا تدل الباء
على وقوع الافتتاح بالحمد فلا يلزم جزئية الحمد للكتاب لان الجزئية انما تكمل من ذلك
فلو نسب الافتتاح الى التسمية على نحو نسبتها الى الحمد لم يلزم جزئية التسمية للكتاب
فلو قيل افتتاح الشيء بالشيء مطلقا سواء كان الباء صلة للافتتاح ولا يستلزم جزئية
الثاني لا اول يقال لو سلم مع ظهور خلافه يلزم ان يقتضي الحديث جعل التسمية جزءا



الكتاب فجعلها خارجة عنه يفتي العمل به **قوله** ادع الى شيء مما يحب مقول له لا فتح
باعتبار العمل عليه من التحمد لانه تحمد مخصوص وان ابيت فاجعله مفتوحا للحمد لله
يجعل عمله لنفس الافتتاح بناء على انه ظاهر ان ادع شكر نعمته تعالى ينبغي ان يقدم سيما
عند ظهور اثر النعمة سيما اذا كان الاثر عظيما يعني بشانه على اشار اليه رحمه الله
صا رة والاوجه ان يفرق بين ادع الشكر وادع حقته والاول وان كان يحصل
الحمد لكن الثاني لا يحصل به بل يقتضي به فتعيل تعيد الحمد بادع حق الشكر ظاهر جدا
وانما قال الحق شيء ما من العلوية لانه لا يفتي في مجرد ما ذكره من الحمد الذي هو شكر لاني
حق الشكر الواجب بان اعطى لكثرة ولا في التوفيق للحمد والا فقدر عليه ايضا نعمته يقتضي
شكره اجملا حقا فلا ينبغي بحقه قول الحمد **قوله** هو الشاء بالان لا يقال الشاء لا يكون
الاهل بالشاء فقيدا للنامسة ركة لانه كثيرا ما يطلق الشاء على ليس بالشاء واكثر مما
فناسب ان يختار عنه في مقام التعريف مع انه سيفتح الفرق بين الحمد والشكر على
تعريفها وبهذا القيد يظهر الفرق جدها فان قلت كلاله في التلويح يلوح بان الشاء
فيما ليس بالشاء حقيقة فقيدا للشاء امر لا بد منه لا يحتاج الى الغدرا المذكور وذلك
انه قال معنى قوله ولعلنا ان الشاء اليه ثانيا بعد التعرض للحمد على الجبراء والالا قصد
تفظيمه ونية التقرب اليه في كل ما يصلح لذلك من الاعمال والاقوال وصرف في الاسوال
ولا يجوز ان يحمل تعيل الشاء لذلك على التجوز اذ لا مانع في الحمد من ذلك ايضا **قلت** قد ذكرنا
في حاشية التلويح ان رادة هذا المعنى ليس باعتبار عموم الشاء بل جعل صرف في عمال
الشاء اليه تعاملا يتر عن قصد تعظيمه سبحانه بجميع الوجوه وتثبلا لافادة ذلك والظاهر
ان عن ذلك غنى في شرح كلام التوضيح وقد ذكرنا وجهه في حاشية التلويح **قوله**
على الجميل اي الاختيار على ان الحمد يخص الاختيار في المدح ونعمه وغيره ووجه
رحمة الله اطلاق صاحب كتمان الجميل في تعريف الحمد انه صفة للعدل وهو الاختيار
واراد بالنعمة في تفسير الجميل الانعام بها او انه اكتفى بايراد المثال من الاختيار
يقال ان ربه ان تعالى بحمد على انه من صفات الكمال مع انه لا يجعلني مختارا في انما بناء
على ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدود في اقرار في موضع ويمكن ان يضار
الى اذ كره بعض لان كراهة ان استلزم الصدور بالاختيار والله تعالى له في الحديث ممنوع

الافتتاح بالحمد
قوله ادع الى شيء مما يحب مقول له لا فتح
باعتبار العمل عليه من التحمد لانه تحمد مخصوص وان ابيت فاجعله مفتوحا للحمد لله
يجعل عمله لنفس الافتتاح بناء على انه ظاهر ان ادع شكر نعمته تعالى ينبغي ان يقدم سيما
عند ظهور اثر النعمة سيما اذا كان الاثر عظيما يعني بشانه على اشار اليه رحمه الله
صا رة والاوجه ان يفرق بين ادع الشكر وادع حقته والاول وان كان يحصل
الحمد لكن الثاني لا يحصل به بل يقتضي به فتعيل تعيد الحمد بادع حق الشكر ظاهر جدا
وانما قال الحق شيء ما من العلوية لانه لا يفتي في مجرد ما ذكره من الحمد الذي هو شكر لاني
حق الشكر الواجب بان اعطى لكثرة ولا في التوفيق للحمد والا فقدر عليه ايضا نعمته يقتضي
شكره اجملا حقا فلا ينبغي بحقه قول الحمد **قوله** هو الشاء بالان لا يقال الشاء لا يكون
الاهل بالشاء فقيدا للنامسة ركة لانه كثيرا ما يطلق الشاء على ليس بالشاء واكثر مما
فناسب ان يختار عنه في مقام التعريف مع انه سيفتح الفرق بين الحمد والشكر على
تعريفها وبهذا القيد يظهر الفرق جدها فان قلت كلاله في التلويح يلوح بان الشاء
فيما ليس بالشاء حقيقة فقيدا للشاء امر لا بد منه لا يحتاج الى الغدرا المذكور وذلك
انه قال معنى قوله ولعلنا ان الشاء اليه ثانيا بعد التعرض للحمد على الجبراء والالا قصد
تفظيمه ونية التقرب اليه في كل ما يصلح لذلك من الاعمال والاقوال وصرف في الاسوال
ولا يجوز ان يحمل تعيل الشاء لذلك على التجوز اذ لا مانع في الحمد من ذلك ايضا **قلت** قد ذكرنا
في حاشية التلويح ان رادة هذا المعنى ليس باعتبار عموم الشاء بل جعل صرف في عمال
الشاء اليه تعاملا يتر عن قصد تعظيمه سبحانه بجميع الوجوه وتثبلا لافادة ذلك والظاهر
ان عن ذلك غنى في شرح كلام التوضيح وقد ذكرنا وجهه في حاشية التلويح **قوله**
على الجميل اي الاختيار على ان الحمد يخص الاختيار في المدح ونعمه وغيره ووجه
رحمة الله اطلاق صاحب كتمان الجميل في تعريف الحمد انه صفة للعدل وهو الاختيار
واراد بالنعمة في تفسير الجميل الانعام بها او انه اكتفى بايراد المثال من الاختيار
يقال ان ربه ان تعالى بحمد على انه من صفات الكمال مع انه لا يجعلني مختارا في انما بناء
على ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدود في اقرار في موضع ويمكن ان يضار
الى اذ كره بعض لان كراهة ان استلزم الصدور بالاختيار والله تعالى له في الحديث ممنوع

بأنه على أنه يجوز أن يثبت منه تعالى قصد مستمر وذلك أن قصده وادته تعان
بجانب لا يتخلف عنه المقصود أصلاً فاللازم تقدم القصد بالذات وأنه لا يوجب الجود
نعم المرادة الواحدة متباينة تختلف عنها المراد لتصورها وعدم استلزامها آية **وقيل**
صفات الله تعالى كافية فيها بمنزلة أفعال اختيارية يستعمل بها فاعلمها فاجريت مجريها
في الجود عليها وقد سبق إلى بعض الأوهام أن الجود ينبغي أن يتم غير الاختيارية كالمدرج
أما أولاً فلا بد من جوده على حسبه وشجاعته ولا مدخل للاختيار في شيء منها وأما
ثانياً فلا بد من جعل في الكفاية لئلا يفتقر الجود ولا شك أنه يفتقر للمدرج فلو كان المدرج عم
من الجود لزم كون الالتماس وأحق من نفسه مطلقاً معاً وهو محل على حال على حال
بل يلزم من كون الالتماس تقييداً لها اتحادها لاستناع تعدد التقييد شيء واحد وأما
ثالثاً فلا بد من ذكر في الفائق الجود المدرج والظاهر منه قصد تعريف يقال **يقال**
أخذ من يؤتى به أن الجود يتم غير الاختيارية والشجاعة ونحوها كما يطلق على نفس المكنة
التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الأمور الاختيارية كالخوض في المهالك
والإقدام في الحروب للشجاعة والحسب ما يقدّر المرء من مفاخر نفسه وأما منه
ما هو اختياري ولو سلم أنها لا تطلقان على غير الاختيارية فللأول الذي ذكره
صاحب الكفاية في المدرج بالجل وحسن الوجه مسأغ فانه لما ذهب إلى أن المدرج
أيضاً يختص الاختيارية كالجود والتمدح بالجل بأنه يدل على الأفعال الحسنة الاختيارية
فالمدرج راجع إليها فكذلك هذه الشجاعة أفعال اختيارية تدل على عليها وتستلزمها فتر
الجود إليها وقيل عليها الحسب والطلاقة التقييد على الالتماس ليس على اصطلاح أرباب
المعقول بل بالمعنى اللغوي أي ما يخالفه ولا يجتمع معه وجميع ما يبنى على ذكر التقييد
أنما هو بناء على اصطلاح المعقول وأدخل على المعنى اللغوي لم ينجح شيء مما ذكر
ولو سلم أنه على اصطلاح المعقول فمذهب صاحب الكفاية أن المدرج أيضاً
بالاختيارية فيجوز اتحادها مع الجود باختصاصها بالاختيارية لا بعمومها لغير اختيارية
ثم إن ههنا أموراً ثلاثة الجود في المحمود والجود في المحمود عليه وقصد التقييد
فإنه لا يعتبر في تحقق حقيقة الحمد بمجملها حتى يكون الجود هو الوصف بالجود
الجود على قصد التقييد وهو مخصص مطلقاً كما ذكره الله في هذا الشرح وهو شاء

على الجود

على الجود من وجه ومن التعريف الذي ذكره في المختصر وهو شاء على قصد التقييد وأنه
ليس بجود على التعريف المذكور وأما الثاني يصدق على الوصف بالجود على قصد التقييد لا
على الجود فانه ليس جوداً على هذا التعريف اللهم إلا أن يدعى أن الوصف بالجود الجود
لا يكون إلا على قصد التقييد فيطرده الأول وأن الوصف بالجود على قصد التقييد
لا يكون إلا على الجود فيطرده الثاني أيضاً لكن لا يخفى أن إثبات ما يثبت الدعوى
دونه خرب القنادق **وأما** أن يعتبر في تحقق حقيقة الأمرين الأولين فقط حتى يكون
الجود هو الوصف بالجود على الجود صح ما ذكر في الكتاب لا ما ذكر في المختصر لأنه لا يكون تقريباً
بما هو أعم من وجه من الحدود فلا يطرده ولا ينسكن اللهم إلا أن يدعى سابق الدعوى
وأما أن يعتبر في تحقق حقيقة الأمر الأول والآخر فقط حتى يكون الجود هو الوصف
بالجود على قصد التقييد فيستقيم ما ذكر في المختصر لا ما ذكر في الكتاب لأنه لا يكون تقريباً
بما هو أعم من المعرف من وجه كتعريف المختص على التعريف الأول فلا يطرده ولا ينسكن
أيضاً اللهم إلا أن يرتكب ما سبق من الدعوى هذا وقد عرضنا على سبيل التمام
من أن يعتبر في تحقق حقيقة الأمر الأول فقط أو الأوسط فقط أو الآخر فقط أو مع
قول ينبغي عن تعظيم المنعم قيل لا ينبغي في الاعتقاد أما النفس المعقولة فظاهر وأما الغير
فلا بد من اطلاع له على اعتقاد المعقولة حتى يكون شيئاً بالنسبة إليه ولو اطلاع المعقولة
على اعتقاده بلسانه أو بفعله من أمر كانه وغير المعقولة بالهيام وأخبارها بالشكر بالحقيقة
يكون هذا القول أو الفعل أو الإلهام أو الإخبار لأنه المنعم دون الاعتقاد فلا يكون هذا
الاعتقاد شكراً كما صرح به أو أن الاعتقاد شكراً فترتفع الشكر بالمنعم غير جازم
والجواب أن المراد بالإنبياء معنى الدلالة أعني كون المنعم بحيث لو علم علم المنعم عنه
ولا يخفى في تحقق ذلك في الاعتقاد وأما الإطلاع على الاعتقاد والاعلام به فإذا
كان من غير المعقولة بالهيام وأخبارها فلا شبهة في عدم بناء ذلك الإلهام والإخبار
عن تعظيم المنعم فلا جعله الشكر البتة بل إنما يشترط في الاعتقاد وهو المنعم عن
المنعم فيكون هو الشكر فقط وإذا كان من جهة المعقولة من قول أو فعل فهو لا يوجب
انحصار الإنبياء عن تعظيم المنعم في ذلك القول أو الفعل حتى يلزم أن يكون هو الشكر
فقط بل يكون الاعتقاد الذي دل عليه أحد ما شكراً أو غير ذلك من القول أو الفعل

الاعتقاد
بأنه لا يكون
شيء إلا بوجود
الشيء الذي
هو

فيكون هناك شكران أحدهما ينسب من الآخر وكلما غلبت النعم ودعوى أن النبي
يجب أن يوجب وجوده في نفس الأمر معرفة المنفعة عند حتى لا يكون له اعتقاد منبثقا
غير مسموعة وما ذكرنا علم معنى ما ذكره الله في الحاشية وجه الإنشاء والإشعار في
الاعتقاد يتصوره حتى الغير بأن يطلع بوجه ما على كذا الاعتقاد من غير عمل من الشكر
يكون هو النبي فإن قوله من غير عمل آه يتناول ما لا يكون علم منه لكن لا يكون لإنشاء مختص
فيه لأن قوله هو النبي بينا العصر **قوله** واعتقاد الواجب قبل المراء بالاعتقاد
النعم بصفة الكمال بدليل أنهم جعلوا الجاني من حمد الله تعالى على القول بعموم الكمال
والجاني اعتقاد اعتقاد تعالى بصفة الكمال ولو أحيل أن يفرق بين الحمد الجاني
وبين الشكر الجاني بأن الحمد لما عظم الانعام وغيره من صفات الكمال بأسان يجعل
الجاني منه اعتقاد الاعتقاد بصفة الكمال والشكر لما كان خصوصاً بالانعام ناسب أن
ينسب الجاني منه باعتقاد اعتقاد النعم بالانعام يؤيد ما روي عن داود عليه السلام
فإن في بعض مناجاته التي كيف أشكرك والشكر نعمه أخرى منك يستدعي شكر آخر منه
فأوحى الله تعالى إليه إذا عرفت أن ما بك من نعمة متى فقد شكرتني فزوي أن موسى
الله عليه السلام قال أي خلقت آدم ثم بيدك وفعلت وفعلت فكيف شكرك قال الله
عرف أن ذاك متى فكانت معرفته شكراً فقد خسر الله تعالى معرفته آدم وداود كونه
منعاً يكون شكره على ما يكونها مستعدين لا تصافه تمام صفات الكمال فلو كانت
الشكر باعتقاد الاعتقاد بصفة الكمال لم يحسن ذلك ويحتمل أن يرد بالاعتقاد بأنهم
مرفقاً من حقوقه فلا أن مقتود فلا **قوله** فزوي أن موسى
للورد من حيث يعلم النسبة بينها وكذا المتعلقين وقوله فالحمد لله تعالى مع بيان النسبة
بين الحمد والشكر على ما بين من النسبة بين الموردين وبين المتعلقين فتقوى ثم لا تذكر
والتكريم بعيد جداً **قوله** اسم للذات الواجب لوجود أي بالذات لأنه المفهوم من الإطلاق
فإن قلت ذكر الصفتين اعني وجوب الوجود واستحقاق جميع المحامد بالدلالة عليهم
عليها بناء على استجماع جميع الصفات فوجه تخصيصها بالذكر وأما تعيين الذات والتعيين
لا يختصهما قلت وجه الإشارة إلى استجماع الله تعالى لجميع صفات الكمال على وجه
لأن وجوب الوجود يستتبع ما يوصف الكمال وقد قرأ بعض المحققين بعضها عليه التحقيق أن التزج ببعض

الاعتقاد
بأنه لا يكون
شيء إلا بوجود
الشيء الذي
هو

وذكر

وبعب
ع

وذكر استحقاق جميع المحامد تلوح إلى انصاف تمام جميع صفات الكمال ونعوت الجلال وإن
ما يترأى لغيره من نوايا أو كمال فهو الحقيقة بجانب المتعالي **قوله** أن توجه تخصيص
ذكر وجوب الوجود بأنه كمال صفات الكمال بل أصلها ومشاؤه وذكر استحقاق جميع المحامد
بأنه إشارة إلى وجه تخصيص الحمد به تمام على أيدي عليه عبارة الحمد **قوله** تمامين من صفات
استحقاق الحمد بوصف لا شك أن مقتده إلى أن استحقاقه تمام الحمد لما كان ذاتياً
أورد اسم الذات في مقام الحمد لا يأتى على الصفا سواء دل على جميعها كالتصنيف بصفات
الكمال والكمال من كل وجه وغیر ذلك وعلى بعضها كالخاتق والآن في التلاويهم الأول
اختصاص استحقاق بالوصف والثاني بوصف دون وصف فكان حق العبارة
أن يقول ما يؤيد اختصاص استحقاق الحمد بالوصف لا بالذات وما يؤيد اختصاص استحقاق
بوصف دون وصف إلا أنه اقتصر على الثاني لما سطر عليه أن الاستحقاق الذاتي
على الاستحقاق باعتبار جميع الصفات هذا أن جعل التفرع المذكور في قوله ولا يقل
على وجه الله الذات وأن جعل التفرع على كونه سماً يستحق لجميع المحامد فلا مظهر
فإن قلت تعليق الحكم بالمشق يفيد عملية مأخذ الاستحقاق فتعلق الحمد بلفظ الخاتق
يفيد عملية الخلق لاستحقاق الحمد فكيف ذكر لفظ الإيهام قلت لفظ الاختصاص يدفع
الناقشة فإن تعليقاً ما يفيد عملية المأخذ لا اختصاصاً بعملية في المأخذ **قوله** بل إنما
تعرض الانعام لا يخفى أن الانعام بعض صفات حمد تمام إيهام الاختصاص بوصف دون
وصف آخر باق إلا أن اسم الله لما كان مستجمعا لجميع الصفات لم يكن تعليق الحمد به
خلوا عن الدلالة على الاستحقاق باعتبار جميع الصفات فذكر الانعام بعد ذلك كأنه تخصيص
بعد تعميم فلا يؤيد الاختصاص المذكور **قوله** وهذا البحث أصلاً أولاً فلاهم حصراً
جهد استحقاق الحمد في التفصيل والنوازل فامعنى الاستحقاق الذاتي وأما ثانياً
فلا أنه لم يفرق من قواعد أن تعليقاً به بلهم غير صفته على أو غير يفيد منشأته
مدلول الاسم لكلاً لا سراً ما المعلوم أن التعليق بالمشق يفيد عملية المأخذ لا على
وبينها بوناً باني فإذا قلت أكرمت زيداً أو أنعمت عليه أنه أن عمله الأكرام كونه
زيداً أو أنعمت عليه فإما ثالثاً فلان تعليق الحمد بلفظ الله لو أفاد الاستحقاق الذاتي
فإنما يفيد لولم يصحح بأن غير الذات جهته الاستحقاق وقد أفادها قوله على أنتم أن

الانعام جهته
لا استحقاق
ص

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يرد عليه ولا ينافي له
 ولا يمتنع عليه ولا يرد عليه
 ولا ينافي له ولا يمتنع عليه

والجمله فالنفي بين قولنا الحمد لله على انعامه وقولنا الحمد لله بان الثاني يدل
 على ان منشأ الاحتجاج هو الانعام لا الذات دون الاول وشكل بلزما يندعي
 ان الامر بالعكس اولي بشهادة ان دلالة الاول على اذ كواقوي لان دلالة الاول
 صريحة ودلالة الثاني بطريق الابعاد ويمكن ان يجاب عن الاول بان احتجاج
 للحمد لله بمحض وصفه دون وصف بل جميع وصفه شريع في ذلك وذاته تعالى
 كافية في صفاته من غير استعانة باحد عند احتجاده بجميع وصفه استحقاقا ذاتيا
 اذ لك اشار السيد قدس الله في حواشي الكشاف في ما يتجه عليه انه يلزم
 بعين ما ذكره ان يكون الاحتجاج بوصف دون آخر استحقاقا ذاتيا فيمكن
 دفعه ولا يبعد ان يقال انما عدل لا استحقاق بجميع الوصف ذاتيا لانه المنهوي
 من تعليق الحمد بلفظ موضوع للذات اصفى اسم الله تعالى اما لا يجتمع جميع
 اولان الاطلاق من خصوصية وصفه فيفيد العموم خذ انما يرجع بلا مرجع بناء
 على ان الذات لا يستحق الحمد لنفسها بل لما لها من نوال ويجوز **وعن الثاني**
 بانه لما قصد تعليق الحمد بالانعام فالعبارة الظاهرة الحمد لمن انعم او للنعيم فاذا
 عدل عنها الى تعليق الحمد باسم الذات ثم ذكر الانعام فلا بد ان تكون نكتة وما ذكرنا صاحب
 لذلك بناء على انه ذكر اسم الذات بطريق اسم الصفة المشعر بمشائية الوصف فيجعل عليه
 على ان اسم الله له دلالة على جميع الصفات لم يبعد ان يجعل التعليق في حكم التعليق بالاشتقاق
 الدال على مشائية جميع الصفات على معنى الاحتجاج الذاتي كما عرفت **وعن الثالث**
 بان اسم الصفة لا يلاحظ فيها الذات الاتبعك وانما يلاحظ فيها العاقد والاصالة
 ولذلك يفتقر الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فيفيد التعليق بلفظ
 الخالق مثلا ملية الخلق لانه هو المقصود من لفظ الخالق بخلاف التعليق بلفظ
 الموضوع لذات وذكر الانعام بعده فان الموضوع لذات يقصد منه ذات فلا بد ان
 يعتبر المقصود وذكر الوصف بعده لا ينافي الاحتجاج الذاتي وان لا حظ
 ما ذكرنا ان ذكر لفظ الذات هنا يفيد مشائية الذات فالامر بظاهر وان
 نفرد الى استجلاء اسم الله بجميع صفاته وان التعليق بلا ملحوظ نوع دلالة على
 الاحتجاج بجميع صفاته يكشف للفرق في غاية الجلاء **وقوله** وقدم الحمد

الفرق
 ام

الظاهر ان الالتماس على حلية الذات فلو لم يلاحظ
 ذلك لم يفتقر لفظ الذات الى مشائية ذاته
 كون المعنى مقصودا من الالتماس لا يستلزم
 التعليق بمشائية الصفة المشعر بمشائية الوصف
 ولا ينافي بين الصفتين كما سبق في الاصل في الاشارة
 الى ان يكون لفظ الذات ملية الخلق على ما اشعر به عبارة
 الكتاب لان المقصد في الكلام الى ان يثبت
 الفرق وانما يكون ذلك
 للظاهر جليا

فانما يظهر من قوله وقدم الحمد
 انما هو الاحتجاج بجميع صفاته على انعامه
 لا انما هو الاحتجاج بالذات على انعامه
 بعينه انما هو الاحتجاج بالذات على انعامه
 في الاول لا يلاحظ فيه الاحتجاج بالذات
 عليه ولا يفتقر الى الاحتجاج بالذات
 او هو الاحتجاج بالذات على انعامه

لاقتضاء المقام من يداهتمام به فان قلت لا شك ان هذا الاهتمام عارض ولا اهتمام بالذات
 والذات ان لم يرجح فلا أقل بان لا يرجح على انه ما يدعي ان المقام ما يقتضيه تقديم اسم الله تعالى
 بالحمد ليس لذات الحمد بل لانه من الله فالاهتمام بذكر اسم الله حقيقة وهذا كما قيل في قوله تعالى
 وجعلوا لله شركاء الجن انهم قد سمعوا على شركهم وهم لا يدرون انهم لا يسمعون شيئا ولا يعلمون شيئا
 لان المنكر ليس بمثل الشريك لكونه شرعا مطلقا بل لكونه شرعا لله فجهته الاهتمام به لله
 قلت لا يخفى في ان المقام مقام الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام ما يقتضيه اهتماما بشا الحمد
 لا بشان اسمه تعالى اذ كرت في الآية فامر فمهمة الخطيب من كلام السكاكي وانه وهم كما يظهر
 عليه وكون التلاوة على المطابقة لتتضمن المقام ترجح العارض عن ما يقال في ان المقام
 يقتضي تقديم ذكر اسم الله كما فرج تقديم الحمد لانه متعين لان يكون لاقتضاء المقام في
 تقديم الله تعالى **وقوله** على ان صاحب الكشاف ظاهره انه دليل اخر لتقديم الحمد وقوله ايضا
 ان كان بالنسبة الى الاهتمام يعني ان في التقديم لا اختصاص بالاهتمام كان المناسب بآخر
 لفظه ايضا عن اختصاص بل بآراء عقيب قوله فيتمسك بالضمير الدارج الى تقديم
 ربما يشعر بانه بالنسبة الى آخر الحمد وان كان بالنسبة الى آخر الحمد يكون حاصل الكلام
 تقليل التقديم بان في التقديم والآخر فائدة الاختصاص ولا يخفى ان كنهه ربما يمنع
 كون حاصل الكلام ذلك بل انه لتقليل التقديم بأفاده الاختصاص مع شارة الى وجهه
 في الآخر ايضا وانه لا يضر بالتقليل اذ لا تراهم في المقضي والمقضي والانتصاف ان
 تقليل التقديم بفائدة يفيد بها الآخر ايضا ليس بذلك الحسن سيما اذا اشير في العلة
 الى مشاركة الآخر للتقديم في تلك الفائدة سيما اذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس
 التقديم ولم يكن لتفريقها فيها مدخل **وقوله** بما توجه بان على معنى مع ويكون في
 المانع واقتضاء المقام لا وجود المقضي وكثيرا ما كان رحمه الله يغير في مثل هذا النوع
 الانعام والتركيب منقضا ومتكئا ومرجعا الى معنى مع فكذا ان جعل على معنى مع
 تقدير على هذا التقدير ثم الاختصاص في صورة تقديم الحمد باعتبار ان ترتيب
 المسند اليه بلام الجنس يفيد قصر جنس المعرفة على الآخر وتيقن ذلك اللام الاختصاص
وقيل بل هذه اللام وحده كافية في افادة القصر **وقوله** وانه بحقيق هذه عبارة
 الكشاف قيل الضمير الاول للحمد والثاني لله أي ان الحمد بالله حقيقة لا بغيره على ان يفيد

ذاتي

تقديم الجارة والمجرور وأنه يستلزم كون الله حقيقاً بالحد أيضاً فيوافق ما ذكره بعد
في الكشف لم يكن أحد حتى بالحد منه ملاذ الحقيق بالحد حقيق بالثبات وقد يعكس
سرجها الفيرين تحصيل الصريح الموافقة أي الله بالحد حقيق ومع يكون تقديم الجارة
والمجرور بالحد الاعتقاد والقصر الإضافي أي بالإضافة إلى تعيين الحد فلا يرد أنه
يستلزم كونه حقيقاً بالحد لا بغيره ولم لا شيء **قوله** وهذا يظهره قال في الكشاف
معنى تعريف اللام في الحد تعريف الجنس والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم
وكثير من مشايخنا أن فيه لاستغراق بناء على مذهبه لم أن الجاهل لا يفعل
الاختيارية فالحد عليها لا لله تعالى وإنما عند أهل السنة فلما كان جميع فعاله مخلوقة
له تعالى كانت المحامد كلها لله تعالى **قوله** رحمه الله بأن صاحب الكشف لما صرح
باختصاص الحد به تعالى بعد تسميته بأن تعريفه للجنس فاد أنه يبيد قصر جنس الحد
عليه تعالى وأنه يوجب اختصاص جميع أفرادهم فنفى الاستغراق لا يقع أن ينبغي
على أن منه بعد أن جميع المحامد ليست مرجعة إليه تعالى **فإن قلت** قصر الحد عليه
لا يخلو عن إشكال ما عند المعتزلة فظاهر وأما عندنا فلا نكسر الحد الصادر عن الله
فعل جميل يستحق أن يحرر عليه فهذا الحد راجع إليهم **قلت** المعتزلة وأن زعموا أن العبد
يخلق الأفعال كنهم معترفون بأن التمكن والأقدار عليه من الله تعالى وأنه لا يكون الرجوع
للحد على تلك الأفعال إليه تعالى ولا يلزم رجوع الذم إليه بواسطة التمكن والأقدار
لما عرف في موضعنا أن الأقدار على التبع ليس قبيحاً وكب الخيرة وأن كان العبد وكن
لما كان خلقه وإيجاده من الله تعالى فهو في الحقيقة مضاف إليه تعالى فالحد عليه يرجع
إليه تعالى **وهنا بحث** وهو أن الحد ما على نفس الفعل الذي يخلق العبد ويكسبه
على خلاف المذهبين وأما على الأقدار عليه وخلقته وكسبه وعلى الأول لا يرجع
جميع المحامد إليه تعالى لكن لا يمكن في صحة القصر بها الحقيقة فلان الحد على الفعل باعتبار
الخلق أما بغير الحد عليه باعتبار الأقدار بالاعتبار بالذات وكذا الحد عليه باعتبار
الكسب بغيره باعتبار الخلق وإذا كانت المغايرة بالاعتبار والاتحاد بحسب الذات
صحت أن جميع المحامد راجعة إليه تعالى باعتبارها وأن لم يكن الجميع راجعاً إليه بجميع الاعتبار
وقا عذم كفاية فلان القصر ركب من ثبات ونفي أي ثبات المقصور للمقصود عليه

وتبين عليه

ونفيه عما عداه ولم يثبت منها سوى الإثبات لأن الحد باعتبار الخلق هو راجع إلى العبد
عندهم وكذا باعتبار الكسب هو راجع إليه عندنا **فإن قلت** الحد بهذا الاعتبار كما يقع
رجوعه إليه تعالى باعتبار آخر فكذلك يقع في الرجوع عن العبد بالاعتبار الآخر فقد صح كلا
جزئي القصر وإن قيد الرجوع بهذا الاعتبار لم يقع شيء من جزئي القصر فالقول بصحة
أحدهما دون الآخر محكم **قلت** يقع القول بأنه يرجع جميعاً على الله تعالى باعتبار ما يقع
القول بأنه لا يرجع شيء منها إلى غيره باعتبار ما ذكره تحقق الإثبات وتعم في النفي
ليكن في صحة الإثبات ثبوت الرجوع باعتبار واحد ولا يكون في صحة النفي اشتراط الرجوع
باعتبار واحد بل اشتراط جميع الاعتبار ههنا واللام لا يصفون شواً بحد لا
أد من الجاهل أن يكون قولنا باعتبار أقيد الثاني والاثبات لا للنفي والتمسك فلا يبيد صورة
النفي عموم الاعتبار لأن يجعل المنفي هو أثبت بغيره فإن التمسك لله هو الرجوع باعتبار
خاص كالقدار والتكليف مثلاً فيكون المنفي عن العبد هو الرجوع بهذا الاعتبار الخاص
فبستقيم على الوجهين كلا جزئي القصر **ويمكن** أن يقال الحد على الفعل باعتبار خلقه
لا شك في رجوعه إلى العبد عندهم وكذا الحد عليه باعتبار كسبه عندنا لأن العبد هو
الخالق عندهم وهو الحاسب عندهم نا ولا يقع في رجوع هذا الحد من العبد بوجه
وأما رجوعها إلى الله تعالى باعتبار تكمينه وإقدار العبد على الخلق والكسب فلا وجه مقول
عند ذوي العقول فثبت أن بعض المحامد يرجع إلى الله وإلى العبد معلوم أن البعض
الأخر يخضع به تعالى فقد صح ما ذكرنا من صحة أحد جزئي القصر دون الآخر وكما ذكرنا
هذا المقام محال فليأمل **قوله** على الثاني لا يصح رجوع جميع المحامد إليه تعالى أيضاً
فلا يصح شيء من جزئي القصر لأن الحد على الخلق بغير الحد على الأقدار ذاتاً وكذا الحد
على الكسب بغير الحد على الخلق بالذات ولا شك في رجوع الحد على الخلق عندهم وعلى الكسب
عندنا إلى العبد ولا يصح رجوع هذا الحد إليه تعالى باعتبار ما يقع رجوع الحد على الفعل
باعتبار الخلق إليه تعالى عندهم وأن كان الخالق هو العبد لأن هذا الحد هو الحد على الفعل
باعتبار الأقدار ذاتاً وكذا الحد على الحد على الفعل باعتبار الكسب عندنا ونحو هذا بالنظر في الظاهر
على تغاير الجزئين ههنا بالذات وعلى الأول بالاعتبار **والحق** أن الحد على الكسب عندنا
يصح رجوعه إليه تعالى باعتبار أن الأقدار على الكسب تعالى وكذا الحد على الخلق عندهم باعتبار أن الأقدار

وتبين عليه

نعم لا يصح رجوع الجهد على الكسب عندنا اليه تعالى ان يكون هو الجهد على الخلق نفسه كما صح على الاول
 رجوع الجهد على الفعل باعتبار كسب اليه تعالى باعتبار انه هو عين الجهد عليه باعتبار الخلق الرجوع
 الى الله تعالى فاما ان تعارض الجهدين ههنا بالذات محل تأمل فالحسن لتدبر وتعمق في التفكير
 تمتد الى دفع الاشكال بعناية اللسان المتقارن قوله بل على ان الجهد اى بل ذكر صاحب الكشف
 من نفي الاستغراق في معنى التعريف في الجهد مبنى على كذا وليس المقصود الى نفي الاستغراق في هذا
 المقام لان عبارة الكشف صريحة في معنى التعريف في الجهد هو الجنس دون الاستغراق ولا
 فيها لانها لم تستغرق في المقام نفياً وثباتاً وانما رحمه الله تعالى كما كان بصدد توجيه كلامه
 الكشف تعين حمل كلامه على نفي الاستغراق في معنى تعريف الجهد ثم ان اصل الجهد لله حدث
 الله حمداً او حدث حمداً لله حذف الفعل وانما المصدر منابه ثم جعل الجملة اسمية
 للدلالة على الدوام والبقاء كما لو افاد في سلام عليك فالعدول الى الاستمعية دليل الدوام يقتضيه
 قولهم وتعيدهم فاعدهم وانما كانه لولم يجعل العدول على الدوام والاعين التكنة فيبان حكمه
 من تلك القاعدة فلا يكون مظنة للاعراض بان عدم الدلالة على الحدوث كونه نكته للعدول
 واما ما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لا دلالة لزيد منطلق على اكثر من شئ الاطلاق لزيد
 فينبغي ان يحمل على اذالم يكن عدول حفظ القاعدة على ان الدال هو الجملة لا اسمية بشرط
 العدول وعلى ان تركيبه اسمية نفسه لا بد من الدوام وانما يدل عليه عدول او قرينة
 اخرى يتناسب الدوام على ما افاد في قوله تعالى انا معكم وان شئت جعلت الدال مجموع اسمية
 والقرينة للعدول وغيره والشيخ انما نفي دلالة الدوام عن اسمية وحدها او جعله
 نفس المقام المشتمل على القرينة على ما لو ان دلالة المقام دلالة رابعة كان القاعدة
 خامسة ونفي الشيخ انما هو عن اسمية والى ان تجعل الدوام مدلولاً عقلياً لا اسمية
 بناء على انما لم تدل على الجهد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه
 ما لم يظهر ما يقطع كذا الفصل الرضوي في دلالة الصفة المنتهية على الدوام والشيخ
 انما نفي الدلالة اللغوية بغير شئ ثم وهو ان الجهد لله جملة اسمية خبر ظرفية والظرفية
 اختصار الفعلية ولا جعل على المعاني اختصار الفعلية مقتضى الايراد الظرفية
 واذ كان الخبر فعلية فينبغي ان يثبت الجملة الكبرى لا اسمية المشتملة عليها التجدد دون
 الدوام لما استحوذ بان الاسمية التي خبرها فعلية فينبغي ان لا يمكن ان يقال

في قوله تعالى انا معكم
 الدوام على الدوام
 الدوام على الدوام
 الدوام على الدوام

انهم صرحوا في سلام عليك بافادته الدوام وكذا في قوله تعالى انا معكم مع الخبر جملة خبرية
 فاما ان يصار الى الفرق بين اسمية خبر فعلية واسمية خبر ظرفية بان الثانية لا يند
 ما يفيد الاول من الخبر ووجه الفرق ظاهر والى ان الثانية انما يند الجهد اى بل ذكر صاحب الكشف
 دليلاً على الدوام كالعدول مثلاً واما اذا وجد يحمل على الدوام على انه قد ذكر بعض اهل
 التحقيق ان الانصاف هو ان المنهوم قولنا زيد في كذا زيد ثابت فيها لا ثبت فيها
 واستقر وانما يدرك ذلك بما ذكره البعض ان الظرف اذا وقع خبراً فقد يرسم انما فعل اول
 وان الاصل في الخبر افراد قوله والفعل انما يدل على الحقيقة يعنى اذا كان المصدر
 مسند الفعل نائياً منابه لزم ان يطابقه في المعنى والفعل انما يدل على الحقيقة دون
 الاستغراق فكذا المصدر لا يقال لا يلزم اتحاد النائب والمثوب معنى والاشتماع
 نيابة المصدر عن الفعل لدلالة الفعل على الزمان دون المصدر لانما هو المنع ان يدل
 النائب على الايدى عليه المذهب كما ان لا يدل على بعض ايدى عليه فلا وقد اورد رحمه الله
 في حاشي الكشف على هذا الوجه انه يشعر بان صاحب الكشف يقول بافادته الدوام
 لا استغراق في الجملة لكنه لا يقول بها اصلاً ثم قال ونقل عن المص في وجهه ان الدوام
 لا يند سوى تعريف والاشارة والاسم انما يدل على سماء فلا يكون ثمة استغراق
 ولقد حصرت الفصل فائدة الدوام في التعريف والتعريف في الجنس والعهد هذا
 كلامه وهذا ينادى على انه جعل هذا الوجه لبيان كون الدوام للجنس دون الاستغراق
 لا لبيان كون الجهد محمولاً على الجنس لا على الاستغراق قوله وفيه نظر او برده عليه
 المعرفة ينوب ايضا فان في الكشف ان قراءة الجهد لله بالنصب على ضمائر فعله كما في قوله
 ويومد فوج بما ذكره رحمه الله في الحاشي ان المراد بالنائب منابه ما قام مقامه
 في اداء مدلوله وذلك انما هو نفس المصدر بدور الدوام في ان يفيد الدوام معنى ينفيه
 الفعل سواء كانت الدوام كاشية مع المصدر حين النيابة او لا اما على الثاني فالامر
 ظاهر واليه اشار رحمه الله بقوله وح لا مانع من ان يدخل فيه الدوام كما على الاول
 فالاشبه هو نفس المصدر ولا مدخل للدوام في النيابة فلا مانع من افادته ما لا يفيد
 المذهب قوله فالاولى ان كونه للجنس خفاء انه توجيه لما ذكر في الكشف ان الدوام
 للجنس ومن لا استغراق لانه انهم منه ان الجهد محمول على الجنس لا استغراق فانه لا يند

ان فعل
 المصدر
 النائب
 المذهب
 الدوام
 الدوام
 الدوام

تفسير كونه اللام في الجهد والحرف يذكر وتوثيق في الجهد في هذا
الوجه ما اوردته رحمه الله في شرح الكشاف على الوجه الاول من الاشعار يكون
اللام للاستغراق في الجملة لان الحرف في قوله انه المتبادر بالنسبة الى الاستغراق
فيفيد ان الاستغراق في اللام في الجملة لا على سبيل التبادر فكانه لذكلم يذكر
هذا الوجه في شرح الكشاف بل انقصه على الوجه الثاني ويمكن ان يقال في تفسيره
بانه لما كان المعنى باللام بقرينة المقام يحل على الاستغراق وكان الجمل عند
وجود اللام صحيح ان ينسب الاستغراق الى اللام ولو شاعرا وايضا لما كان من حيث
اليفض ان الاستغراق من معاني اللام وكان ذلك مشهورا فيما بينهم وجه كلامه
الكشاف على هذا المذهب ايضا كما وجه آخر على ما هو مذهب صاحب الكشاف ولكن
ان تقول لما كان في انهما الاستغراق في اللام وعدم انهما منه تارة في لكان
الملاذ ذكرها في تقع على المذهبين وعلى ان الجنس هو المتبادر في اللام بخلاف
الاستغراق لعدم تبادر منها في مذهب وعدم انهما منه في مذهب وكما قال
الجنس هو المفهوم من اللام لا يقع لا على مذهب صاحب الكشاف في شيان
احد هما انه رحمه الله تعالى ذكر في التلويح ان التراجيح هو العهد الخارج حتى لانه
حقيقة التبيين وكل التبيين ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار
الا في ذلك الاستعمال جدا وقال هذا ما عليه المحققون فكيف يحكم ههنا
بان المتبادر المشايخ من الجنس ولا يحصى عنه لان يقال ما ذكره رحمه الله
من سبب عدم الاصول وما ذكره هنا قول ائمة المعاني ان اللام للعهد والجنس وقد يفيد
الاستغراق وقد يستفاد الاستغراق في المقام والبيان ان الله سبحانه حكيم بخفاء
فان الاستغراق ههنا وفي غاية الظهور لان خطابية المقام قرينة ظاهرة
ويمكن ان يقال انما يحل على الاستغراق خطابية المقام بعلة ايها توجع
احد المتساويين اللان من تخصيص الحكم بالبعض وهذا هو محل على الجنس لم يخرج
فرد الحكم لان المعنى على اختصاص الجنس وانه يستلزم اختصاص جميع الافراد
قوله فاذن لا يكون ثم استغراق اي استغراق هو مود لولا اللام والاسم ثبتت
ان اللام ليست للاستغراق وهو المطلوب فليكن ان كلامه رحمه الله ظاهر في انه

توضيح

توضيح لما ذكر في الكشاف ان اللام للجنس ويرى الاستغراق فلا يفتر عدم ثباته
بعد ذلك مما ينهمر في الكشاف ان الحمد للجنس قوله فقد تعسف حيث صرح في الكلام عن
بام تكاب خدي لا تدعو اليه حاجة مع انه صرح ان الحاجب بوزم جواز حذف
المعدل منه حيث حكم بامتناع البدلية من المحذول في مثل ما ضربت الان يدا ببناء
على وجوب ذكر المعدل منه ومن التعسف ايضا ان يتركز وعلم منزلة الاسم عطف
على الموصول كافي قول الشاعر فقلت لهولاء في غاية الندرة فالمصير اليه مع ظهور
الصحيح الشائع تعسف وكذا جعل الم تعلم تفسير الفهم المحذوف على ان يكون مبهما كقول
فوق بين سبع سموات لان الفهم لهم قليل وكان الظاهر ان جعله عابدا الى
الموصول السابق في ايهامه وانه عتيق حذفه قوله الذي هو مراد وصافي المنعم
هذا الوصف اشار الى وجه الامكانية فان الحمد لذات الله تعالى انما يكون على اوصافها
من فضائلها وافضلها وحده على فاضلية ونعمة انما يكون على مخطئة صمدية عنها
والانعام بها قوله لتصور العبارة من الاحاطة التعرض للنعم بآيا ان يكون
على وجه التفصيل عموما او خصوصا على وجه الاحاطة كذلك ولا ريب في تصور
على التفصيل على وجه العموم وان تعد وانعم الله لا خصوص وان الاحاطة تصور
بالنسبة الى التفصيل فاما ان يحل الاحاطة على اعم التعميم التفصيل والاحاطة
او على التعميم التفصيلي فقط لانه ان نسب معنى الاحاطة للتعين بالاحاطة فيه
بخلاف الاحاطة الاحتمال في مرجع البعض منه لشيوخ التخصيص العوام سيما في المعاني
الخطابية وعلى الثاني فالامر ظاهر وانما على الاول فلا يبعد ان يجعل تصور العبارة
عن الاحاطة متنا ولا تصور العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة مبالغة
في تصور فيها تنزيلا للاحاطة من عدم وان يحل كلمة عن متعلقة بالعبارة
ولا تصور واما ما ذكره رحمه الله تعالى في المحقق ايها ما تصور العبارة فان حلت
الاحاطة على المعنى لاعم والعبارة على الظاهر فقامر وان حلت على ما ذكرنا من
بطريق المبالغة او تعليق كلمة عن بالعبارة او حلت الاحاطة على كمالها ومب
الاحاطة التفصيلية فوجه ان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع على ذلك
التصور وانما يورث وهما به وان تحقق التصور قطعاً فان دفع ما يقال

توضيح لما ذكر في الكشاف ان اللام للجنس ويرى الاستغراق فلا يفتر عدم ثباته
بعد ذلك مما ينهمر في الكشاف ان الحمد للجنس قوله فقد تعسف حيث صرح في الكلام عن
بام تكاب خدي لا تدعو اليه حاجة مع انه صرح ان الحاجب بوزم جواز حذف
المعدل منه حيث حكم بامتناع البدلية من المحذول في مثل ما ضربت الان يدا ببناء
على وجوب ذكر المعدل منه ومن التعسف ايضا ان يتركز وعلم منزلة الاسم عطف
على الموصول كافي قول الشاعر فقلت لهولاء في غاية الندرة فالمصير اليه مع ظهور
الصحيح الشائع تعسف وكذا جعل الم تعلم تفسير الفهم المحذوف على ان يكون مبهما كقول
فوق بين سبع سموات لان الفهم لهم قليل وكان الظاهر ان جعله عابدا الى
الموصول السابق في ايهامه وانه عتيق حذفه قوله الذي هو مراد وصافي المنعم
هذا الوصف اشار الى وجه الامكانية فان الحمد لذات الله تعالى انما يكون على اوصافها
من فضائلها وافضلها وحده على فاضلية ونعمة انما يكون على مخطئة صمدية عنها
والانعام بها قوله لتصور العبارة من الاحاطة التعرض للنعم بآيا ان يكون
على وجه التفصيل عموما او خصوصا على وجه الاحاطة كذلك ولا ريب في تصور
على التفصيل على وجه العموم وان تعد وانعم الله لا خصوص وان الاحاطة تصور
بالنسبة الى التفصيل فاما ان يحل الاحاطة على اعم التعميم التفصيل والاحاطة
او على التعميم التفصيلي فقط لانه ان نسب معنى الاحاطة للتعين بالاحاطة فيه
بخلاف الاحاطة الاحتمال في مرجع البعض منه لشيوخ التخصيص العوام سيما في المعاني
الخطابية وعلى الثاني فالامر ظاهر وانما على الاول فلا يبعد ان يجعل تصور العبارة
عن الاحاطة متنا ولا تصور العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة مبالغة
في تصور فيها تنزيلا للاحاطة من عدم وان يحل كلمة عن متعلقة بالعبارة
ولا تصور واما ما ذكره رحمه الله تعالى في المحقق ايها ما تصور العبارة فان حلت
الاحاطة على المعنى لاعم والعبارة على الظاهر فقامر وان حلت على ما ذكرنا من
بطريق المبالغة او تعليق كلمة عن بالعبارة او حلت الاحاطة على كمالها ومب
الاحاطة التفصيلية فوجه ان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع على ذلك
التصور وانما يورث وهما به وان تحقق التصور قطعاً فان دفع ما يقال

قوله ببعض النعم يحتمل ان يريد به نعمة البيان والابهام للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع
بعضهم درجاتا واخرى لانه من بعض الشارح وتحقيق صدقه بايتاء المعجزة وتو
تقريب قوانين الشرع على ما ينبغي وتوضيحه من عاونه في تنفيذ احكام الشرع فانما
ذكره بيان الوجه لا ايماء الى الاصول ووجه ذكر الصلوة على الرسول والآل ومنا
ما ذكر في وصف الرسول في المقام ويحتمل ان يريد جميع تلك النعم التي ذكرت
فان قلت يا اي الاحتمال الاول قوله ايماء الى اصول ما يحتاج اليه لان البيان اصل
واحد منها فكيف ذكره ايماء اليها وبقي الاحتمال الثاني قوله صرح ببعض النعم اذ لم يقع
التصريح بهذا المجموع قلت يمكن دفع الاول بانه اشار الى عظم شأن نعمة البيان
بتخصيصها بعد تعميم الانعام وانما يكشف ذلك بلا حيلة ان البيان هو الذي به يتم امر
ما يحتاج اليه بقاء نوع الانسان من التعاون والتشارك في تحصيل الغذاء والملبس
والسكن وبما يشغل الذهن من ذلك الى ان ذلك ما ينظم بقوانين كلية يقرها الشارع
الى آخر ما ذكر رحمه الله فصح ما ذكرنا التصريح بنعمة البيان ايماء الى تلك الاصول ويمكن
دفع الثاني بانه صرح بايتاء الشرايع والمعجزة والتصريح بذكر الرسول ثم تصريح بكونه
شارعا من الله تعالى مقتضا لقوانين الشرع لا شتمها لم تصادفهم بذلك وتقريرة
النفس في ذلك التصريح بذكر الآل والاصحاب تصريح بتقوية الرسول ثم بهي تنفيذ
الاعلام لا شتمهم بذلك ولا ان يجعل نسبة التصريح الى المجموع تغليباً وتوهم ان
لاحسن اذ ذاك في عبارة الايماء الى الاصول يتبين بان ايراد الايماء الى الاصول بوصف
اصالتها وههنا احتمالان آخران احدهما ان لا يتكلف في جعل ما ليس بمصرحاً
مصرحاً ويجعل الاصول المؤتمن اليها من النعم المصريح بها من البيان والشرايع وايتاء
الشرايع والمعجزة وعبارة الايماء بلا حيلة وصف الاصلية والثاني ان لا يتكلف
في ذلك ويجعل النعم المصريح بها بعض الاصول المؤتمن اليها وعبارة الايماء حينئذ
بالنسبة الى المصريح بها بلا حيلة الاصلية وحدها وبالنسبة الى البعض الآخر لانه ايضا
قوله رعاية البراعة الاستهلال وتبينها ان البراعة هي حصول المعجزة وذكر الخاص
ولا مدخل للعطف في ذلك واما فضيلة نعمة البيان فانما يفيد عطف الخاص على العام
بناء على ان افراد النوع قد يبلغ في الشرف والكمال الى ان يرتفع عن الدخول تحت العام

بعض
مه

ونعمه

ونعمه نوعاً آخر كما قال الشاعر فان تقي الامام وابت منهم فان المتك بعضهم الغر
فان قلت اذ لم يكن للعطف مدخل في رعاية البراعة فكيف يصح تغليبها ما قلت
يتم او لا عطف تبينها على رعاية ثم يجعل المجموع على العطف ولا شك انه يجوز تغليب شيء
بأمرين يكون أحدهما علة لما تقتضيه ذلك الشيء وعطف الخاص يتبين ذكره ثم المخل
ليس هو العطف المذكور في قوله عطف الخاص بل ايدل عليه قوله من عطف الخاص قوله
ما لم نعلمه فان قلنا التعليم يتعلق بالغير المعلوم فيذكره مستدرك قلت فائدة
التصريح بانه راقم من حضيض الجهل الى رفعة العلم فيبتين وجه كونه نعمة غاية
التبيين الى ذلك اشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم بقوله
من ظلمة الجهل الى نور العلم وسمعت من رحمه الله ان العلم لم يكن نفعاً الى العلم بقوى
انفسنا واجتهادنا اخذنا قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم وقيل ان ذكر المعجزة هو السبب
لدفن قوله تعالى عظم على احضار المذموم عنه وتذكير المشتري قوله وفضل
الخطاب جعل رحمه الله الفصل بآية المعنى المضمون والافاضل ويجوز ابتداءه على حقيقة
ووصف خطاب به على طريق المبالغة كافي في رجل عدل وهذا او في ما عليه نعمة المعاني
قال الشيخ في قوله انما هي قبائل وادباراً لها من غير ما لا يقبل والادبار غير معناه الحقيقة
بل انها كثرة الاقبال والادبار كأنها تحسنت منها وعلى هذا يكون يجوز عطفها على البيت
وعلى ما ذكره رحمه الله لغوي ولا يبعد ان لا يرتكب جوار الاصطلاح ولا اخوتاً ويكون فصل
الخطاب بمعنى كون خطابه فاصلاً او مضمواً على ان يكون المصدر من المعلوم والجمهور
قوله جمع طائفة بناء على ما اشتهر ان فاعلاً يجمع على افعال كشاهد وشاهد والحق
ما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف انه لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى قيل ان اصحاب
جمع يحجب بالكسر تخفيف صاحب كبر وانما اوصحح بالسكون اسم جمع كنهه وانما
وما جاء في المثال اجزاء بايتاء ما وجمع جان وبان فقد قال الجوهري اظن
ان المثال جنباً بينهما لان فاعلاً لا يجمع على افعال الا ان يكون هذا من النوادر على ما عي
في الامثال فاطمنا جميع طرسمية بالمصدر قوله جمع خير بالثابت ويداخ ان عن خيره
بالتحفيف فانه لا يشي ولا يجمع ولا يوثق لان صورته الحالية منعت من اجزاء التصريف
فيه على طريقه جريانها في فعل التفضيل وكونه في الاصل فعل منع من اجزائها

الاسم لا يلزم له المبتدأ
ولا يلزم له المبتدأ
ولا يلزم له المبتدأ

على حسب صورته الحالية وما جاء في قول الشاعر جبري بن اسد وهذا خير المالكات
تشبه خير مخفف خير وتأنيبه فلو اريد ان يكون لا يكون الاخير جمع خير
مخفف خير وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى لمن المصطفى الاخير انه جمع خير
وعاير ما يمكن ان يقال التكسير يرد الشيء الى اصله فاذا اريد جمع خير المخفف يرد الى
اصله وهو المشد ثم يجمع على ايجاد كيت وزيات **وقل** يوجه قوله جمع خير بالتدوير
في الجملة سواء كان في الحال او في الاصل وقد يقال المراد من اثبات كونه جمع خير بالتدوير
نفي كونه جمع خير اقل التفضيل **قوله** فوقت كلمة اما موقع اسم شارة الى ما ذكره الجمهور
ان معنى قول سيبويه اصل اما زيد فمطلق بمعنى ما يمكن من شيء من غير ان يندرج تحت
كان في الاصل كذلك ثم حذف ما يمكن من شيء واقيمت اما مقامها كما اقيمت نعم وبلى
مقام الجملة لانه غير مما الى ما لا نأما حرف فيهما اسم ولم يعمد في كلامهم صيغة
الاسم بالتفسير حرفا وجوزوا بقيا على انه يخرج الكلام عن الاستقلال بالافادة بكلمة
الشرط او على صيرورة الحرف اسما كليت ولو وهل بعيد **وقال** بعض الافاضل قصد سيبويه
الى بيان المعنى المجت وتصور الكلام وافادة ان اما يتبين لزوم ما بعد فانها لما قبلها
لو ان لصلا الكلام كان ذلك بل كان الاصل ان يكون في الدنيا شيء فزيد منطلق
خذا شرط وجوبا بلا مفسر كثر استعمال حرفي الشرط مع كان فغير صورة الشرط بفتح
من تمام الكلام بقاء الكلمة على حالها والمعنى والصورة مع وجوب قطعها عن المعنى الاصل
بلا مفسر والزم ما يتكون كالكافة لها عن المعنى فيسهل امر القطع عن المعنى
والزموا القاء لانه لما خذا الشرط بجميع اجزائه وجوبا وغيرت صورة حرفي الشرط الزم
القائما يذنا بان اما في الاصل حرفي الشرط القاء علم السببية والزموا القاء جزمها بحرف
مقام الشرط محافظا على ما تقرر عندهم من وجوب شغل حين وجوب الحذف بشي وانما يقاء
ما هو للزوم في قصدا لتكميل مقام اللزوم في الكلام وهو الشرط وقد يقام كلمة شرط مع
شرطها من جملة اجزاء الجزاء نحو قوله تعالى اما ان كان من المرتين فزوج وربح
اي ان يكون شيء فانما ان كان من المرتين فزوج وربح **وعلم** من كلام هذا الفاضل ان
لصوق الاسم لا يلزم وقد التزمه رحمه الله واجاب عن الآية بانها على حذف الاسم
اللازم اي ما المتوفى ان كان من المرتين فزوج وربحها لصوق الاسم للزوم ان رفع الزم

خير مخفف
مع

ما اوله فلا يلزم له المبتدأ
فاما قوله فاستمع مع الفارق
لان التفسير في المعنى عليه بوسطة
تبيين في المعنى وفي المعنى
لم يتغير المعنى اصلا

صفة للصوق فظاهر ان لصوق الاسم لا يلزم له المبتدأ وان جزم صفة للاسم فظاهر ان ما
يلزم المبتدأ هو الاسمية لا الاسم ولذا قال رحمه الله في المختصر الاسمية لازمة للمبتدأ وانما
ما يتكلف له ان الاسم ايضا لازم للمبتدأ لزوم العلم للحاق كما يقال الحيوان لازم للانسان
او ان لصوق الاسم وان لم يكن لازما للمبتدأ لكن يعطى ههنا حكم اللزوم وقيام مقامه بانه
ان لازم للمبتدأ هو الاسمية فينبغي ان يكون مني لازمة لا ما كان حرفيتها منعته من ذلك
فجعل لصوق الاسم بدل الاسمية لازما لا ما اذ لا يندرك ككلمة لا يندرك ككلمة فاللصوق قائم مقام
لزوم المبتدأ وفي حكمه ولما كانت الاسمية التي هي اللزوم حقيقة صفة للمبتدأ متأخر
عنه وعي ذلك فيما قام مقامها وهو لصوق الاسم بالنسبة الى اما حيث جعل الاسم الاحق
متأخر عنها **قوله** بقدر لا مكان انما ذكره لان قصده حتى كان وبقا حقه ان يكون باقيا شي
منه فابقا وابقا لازمه ابقاء له بقدر لا مكان ولا ايضا ابقاء وابقا لازمه واثره
ينبغي ان يكون باقيا لازما على الوجه الذي كان عليه حال وجود اللزوم ولم يبق ههنا عليه
اذا الاسمية كانت قائمة بالمبتدأ ولم ترم ههنا بما التامة مقام المبتدأ بل اصغتها والقاء
كانت في صدر الجزاء فزحلت الى بعده فما ابقى عين ما قضى حقه وجعل ابقاء اثره ابقاء
له فلا غبار على الضمير في قوله له وقد سبقتم ان ما قضى حقه هو الحذف اعني المبتدأ والشرط
وما ابقى هو الاسمية والقاء تضيير لا مراجع الى ما كان باعتبار انه اعم من الحذف فانه يند
بما كان بعض افراده وبضمير في له البعض الآخر **قوله** والوجه ما تروم وبوانه اسم لانه
لما كان معنى اذ او هو اسم كان اسما وقدمتم ان معنى الابتداء لم يزيد وانه ان معناه عين
معنى الابتداء بل انه يرجع اليه بنوع استلزام كما صرح به في المفتاح وغيره فاذا الحكم
الدليل على اسميته حمل قول سيبويه كونه محملا على الحكم **قوله** هو المعاني والبيان
وعلم توابعها الفاضل انه رحمه الله حمل علم البلاغة على المعنى العلمي وجعل وتوابعها
عطفا على البلاغة فيلزم العطف على جزء الكلمة ويرجع الضمير اليها كقولهم الا ان يرتكب كون
البلاغة علم بان يكون الكلام في الاصل علم البلاغة ثم حذف المضاف كما قال صاحب
في رمضان وشهر رمضان ويكون اضافة العلم الى البلاغة من اضافة العلم الى الحقائق
كعلم النحو مثلا ويكون رجوع الضمير في توابعها الى البلاغة من قبيل الاحتذاء ويلزم قوله
وعلم توابعها اشارة الى تقدير المضاف هو المعطوف عليه علم البلاغة وجرت توابعها كما في قوله

المعطوف حقيقة في
ح

والله يريد بالآخر مجزأة الآخر على حد المنايا عرض الآخر فينبغ بعض الاشكال فيمكن
 ان يوجه كلامه رحمه الله بان المراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة وهو كمالها والبلاغة
 فان ما سواها وان كان له تعلق بالبلاغة لكن لا تعلقها **ولا** لان لم يجعله اجل جميع العلوم
 لا يقال بل جعله اجلا حيث حصر فيه ما هو علمه لا بجلبته العترة وهو كسفا الاستار
 عن وجه الإعجاز لان عند الحصر انما يستلزم ذلك لو لم يكن فيما سوى هذا العلم ما يعادل
 تلك الجهة او يفوقها وهو ممنوع في قوله اجل ما سواها وجعلها مؤاخذه ظاهرة ولحق
 اجل ما سواها وجعله وقد وجد في بعض النسخ ما سواها وجعلها في بعضها ما سواها وجعله
 فلم يجد نسخة تجمع الحقيق **لا** بغير العلم اشار الى ان الحصر منافي لاحقيق لان
 العرب تعرف ذلك بحسب استلزامه بالحصر بالاضافة الى ما بالعلوم قوله فيكون من ادق
 العلوم **بما** ان كان المعنى على كونه ادق جميعها فظاهر ان هذا التفرع لا يستقيم لان دقة
 المعلوم انما توجب دقة العلم لا كونه ادق في الجملة فضلا عن كونه ادق الجميع وكذا ان كان
 المعنى على كونه من جملة الادق لان ما يجعل من جملة لا بد ان يشتمل على زيادة دقة في الجملة
 ودقة المعلوم انما يوجب نفس دقة العلم فقط **والجواب** ان دقايق العربية اكثر
 وادق من دقايق غيرها لما يقتضيه على ما يكون ادق آثار جملة الادقية فظاهرا **وما**
 من جهة الاكثرية فلا تكثر الدقايق توجب كثرة الدقة وكثرة الدقة في العلوم
 تستلزم ادقية العلم في الجملة **ول** معرفة انه معجز كونه في اعلم مراتب البلاغة فان قلت
 حصر كشف الاستار عن وجوه الإعجاز في علم البلاغة وفصل الكشف بالمعرفة المذكورة
 فيلزم حصر في علم البلاغة لكنه مشكل لان ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه معجز وان
 الإعجاز ثابت له في ليست مخصصة في علم البلاغة بل هي مسئلة تذكر في علم الكلام
 مباحث النبوات حيث بين اثبات القرآن معجزا للقول صلوات الله عليه وسلامه
 وان اراد معرفة ان إعجازه كونه في اعلم مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا للصرف والاختصاص
 على الاخبار عن الغيبات والسلا عن الاختلاف والتناقض والمخالفة آساليب الكمال
 والخشب والاشعار لا سيما في المطالع والمقاطع فهي ايضا مسئلة تذكر في علم الكلام
 في النبوات وربما تذكر في بعض كتب هذا الفن وبعض شروحه ايضا **قلت**
 المراد معرفة انه معجز بناء على كونه في اعلم مراتب البلاغة اعني ان الإعجاز ثابت له

بناء

بناء على تلك البعثة وهذه المعرفة لا تحصل على التحقيق والتفصيل لا بالحزم بانه كائن في اعلى
 مراتب البلاغة وذلك انما يحصل بعلم الله وما يدكر في علم الكلام وغيره ان إعجازه كماله
 لا للوجوه الاخر فانما يعلم به على التحقيق ان الإعجاز ليس للوجوه الاخر واما انه كما
 بلاغته فلا يعلم به تحقيقا على انه ربما يدعى ان بين معرفة ان إعجازه كماله بلاغته
 ومعرفة ان الإعجاز ثابت له لا تصافيه بكامل البلاغة فرق فان المعرفة الاول ربما
 تحصل وان لم يكن له إعجاز ولا كان بلاغته بخلاف الثانية وهي مرادة ههنا وانما تعلم
 بعلم الله **والمراد** ان جعل قوله كونه في اعلى مراتب متعلقا بالمعرفة في المعرفة للمعولة
 بهذا الكون ولا شك في انحصار في علم البلاغة ثم ان المراد بكونه في اعلى مراتب البلاغة
 كونه في مرتبة من البلاغة يعجز البشر عن اثباتان بمقدار قصر سورته منه في تلك المرتبة
 وهو حد الإعجاز وانه يتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فاندفع ما قيل ان الإعجاز
 لا يتوقف على كونه في اعلى مراتب البلاغة بل الطرف الاعلى وما يقرب منه كمالا حد الإعجاز
 كما عرفت وحصل التدفع انما يريد باعلى مراتب البلاغة ههنا ما يقع الطرف الاعلى وما يقرب
ول فان قيل كيف التوفيق اشارة الى ان بينهما تنافيا وتفرعا من وجهين **جواب** ان
 ان السكاك حصر ادراك الإعجاز في الذوق والمص جعل هذا العلم كاشفا عن وجه
 الإعجاز بل حصر الكشف فيه في الثاني ان السكاك نفي إمكان كشف القناع عن وجه
 الإعجاز والمص أثبت الكشف بهذا العلم لكنه رحمه الله بنى الجواب على دفع الوجه الثاني
 وادرج فيه دفع الوجه الاول حيث قال ولي بالذوق والحق بين كلامي المفتح
 ايضا تناف في هذين الوجهين فانه ايضا أثبت الكشف بهذا العلم بل حصر فيه
 في دفع التناف في ظاهر كلام المفتح حيث قال يدرك الإعجاز ولا يمكن وصفه
 ويدرك الإعجاز هو الذوق فقط وطريق اكتساب الذوق طول خدمته هذين
 العليين والبلاغة وجوه متلثة ربما يتستر اماطة اللثام عنها ليجلي عليك ما نفس
 وجه الإعجاز فلا يمكن اماطة اللثام عنها ليجلي عليك قد بين ان الذوق الذي
 حصر ادراك الإعجاز فيه انما يحصل من العليين وان ما بين امكانه عن وجه الإعجاز
 هو اماطة اللثام وكشف القناع عنه ليجلي عليك فالمنقضي هو مكان وصفه واطرافه
 للغير كما صرح به ولا ينافي نفيه اثبات ادراكه لان على ظهوره المذكور اذ كثيرا ما يظهر لنا شيء

انما يعلم الله القلوب
 بالمشقة

ولا يتمكن من اظهاره كالملاححة واستحقاق الوزن ^{ممة} فيمكن دفع الثاني بين كلامي
السكاكي والمص بان معنى كلام المص انه هذا العلم اذا احيط به خبرا وحصل بالتمام
يكشف القناع وهذا لا ينافي ان لا يمكننا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة
به ومعنى كلام المفتاح انه لا يتيسر لنا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة بهذا
العلم ^{اول} لا علم بعد علم الاصول لكشف القناع الخ يفهم منه ظاهرا ان علم الاصول
اكشف من العليين وان غيرهما كاشف ومما اكشف وكلامنا ينافي كلام السكاكي
والمصنف المصنفين بان الكشف انما يحصل بالعلمين لا غير فدفع رحمه الله ذلك
في الحاشي بان قوله بعد علم الاصول يتعلق بما في كشف من معنى الفعل والمعنى ان
تهدين العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وتوضيحه ان
اكشف قد جرت عن معنى التفضيل بقرينة تصريح السكاكي باختصار الكشف في
العلمين فان هذا الاختصار ينافي اعتبار معنى التفضيل في انت خبير بانه لا يتم
الامر بمجرد التحديد بل لا بد من القول بالمثل مع المعنى فيقول قوله لا اكشف من العليين
على معنى حصه ككشف في ما كان معناه نظاما من فاحصه الاكشافية فيها كان
اقربا نقاء المعنى فعل التفضيل بقدر الامكان فاننا لمعتبر في التفضيل كما كان الشئ
بالقياس الى غيره فكما له في نفسه اقربا اليه من نفس ذلك الشئ لا يقال اثبات
كل ككشف ينافي ما ذكر في المفتاح انه لا يمكن ادراك وجه الاعجاز بحقيقته بناء
على ان ذلك الحال يوجب هذا الادراك لان ادراكه بالحقيقة انما ينفى عنا لاجل
احاطتنا بعلم البلاغة فلا ينافي كان العلمين في الكشف هذا واما ما يورد
على جريد اكشف عن معنى التفضيل بانه قد ذكر بعض المحققين من الخفاء ان جريد
اسم تفضيل عن معنى التفضيل انما يجوز اذا لم يكن مع شئ من الامور الثبوتية وهي
من واللام والاضافة كقوله ملوك عظام من ملوك اعظم وعليه قوله تعالى
اهون عليه ليس شئ اهون على الله تعالى من شئ فينبغي ان لا يجوز الجريد هنا
لما كان الاوثر من العلم لان بيان المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم
الاصول اقراء من العلمين على المص رحمه الله من كلامه الى ان قال ولا اكشف
لقناع من وجه اعجازه فيمكن ان يقال الظرف اعني بعد علم الاصول متعلق

باقراء

لثبوت
الاصول

باقراء فهو متأخر عنه تقدير او يكون قوله ولا اكشف برغير تقييد بالظن معطوف على اقراء
مقيدا به ويكون تقدير الكلام هكذا لا يعلم اقراء بعد علم الاصول من العلمين ولا علم
اكشف للقناع منها فاعلى هذا لا في عبارة ما يشعر بكون علم الاصول اكشف منها فسقط
السؤال بذلك كما رأينا وانقل رحمه الله فانما نقل بالمعنى على اعتبار عطف ولا اكشف على
اقراء وجعل الظرف المتقدم متعلقا بكلمة **اول** نعم ليصدق المحققين وهو انه
لا علم اكشف من العليين ولما كان ههنا مظنة ان يترد السامع انه هل يمكن لو احيدنا
ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمارته في العلمين فاورده بطريق الاستنباط
انه لا يمكن ذلك لان العلمين لا يكونان في ذلك واما لان الاحاطة التامة بحقايقها
لا يتيسر لعلنا لم الغيوب كما سيذكره وان اقمته ههنا على الثاني وقيل نعم ههنا لا
ورفع التوهم وهو اقرب من جهة المعنى لكن لا يساعده الوضع والاستعمال في قيل
جواب للاستفهام المحذوف وهو هل يمكن الى آخر ما ذكرناه انه لم يحذف الجملة بعد نعم
لان الحذف بعد جاز لا واجب وفساد ظاهرا لان نعم في الاستفهام لا ثبات
ما بعد اذية فان قلت نعم في جوابا قام زيد وفي جوابا لم نعم زيد كان المعنى
في الاول نعم قائم في الثاني نعم لم نعم **اول** وتشبيه وجوه الاعجاز لهم في الاستعانة
بالكتابة ثلثة مذاهب كما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد جرى رحمه الله فيما
ذكرنا ذكره على اصطلاح المص وتوان يشبه شئ بشئ في النفس فيسكت عن ذكر
اركان سوى المشبه ويشبه له شئ من لوان لم يشبه به فهذا التشبيه استعانة
بالكتابة وهذا الاستعانة تخيلية ولا يهاجم ان يذكر لفظ له معيان قريب
وبعيد ويراد البعيد والترشيح ان يذكر شئ ويلا المشبه به بالتشبيه
ههنا اما ان يعتبر بين وجوه الاعجاز والاشياء المحببة او بين نفس الاعجاز
والصور الحسنة وعلى الاول يكون التشبيه المصنف النفس استعانة بالكتابة
واثبات الاستارة لوجوه تخيلية وذكر الوجوه بها اذا ريد بالوجه معناه البعيد وهو
الطريق والمعنى القريب هو العضو المخصوص وعلى الثاني يكون التشبيه استعانة
بالكتابة واثبات الوجوه للاعجاز تخيلية وذكر الاستارة شيئا لانها لا علم الصور المشبه بها
فان سيجي بان الترشيح يجب ان يقرن بلفظ المشبه به كما ان التخيل يلزم ان يقرن بلفظ المشبه

فكيف يتصور الشيخ الاستعارة بالكناية فانها لا يذكر فيها المشبهة بام صلا فضلا ان يقرن بشي
 فلا يكون ذكر الاستعارة ترشحا وكين يجوز ذلك فكونه تخيلا يجوز لانه لا شك في جواز تعدد
 التخييل كما في قوله واذا تألق في التدي كلامه المصقول فان كلاما من تألق والمصقول
 استعارة تخيلية **قلت** لا شك ان اثبات الوجود للاعجاز مجاز على اصطلاح المصنف
 والترشح يكون على زكوة صلى الله تعالى عليه وسلم اسر عكن حوقا في طوكتي دافا فان طوكتي
 ترشح والترشح يكون هنا للتخييل لا للكنية وما ذكره من اقر ان الترشح بلفظ المشبهة
 فظاهرا فيخلق با اذا اعتبر تشبيه ولا تشبيه في التخييل كما في سبيل المعنى اذا قالوا بالتم
 في جاز المرسل مع عدم اقرانه بلفظ المشبهة لانعدام التشبيه حديث تعدد التخييل ضياع
 باطل لان التخييل اثبات لازم من لوازم المشبهة لم يشب الاستعارة هنا للاعجاز
 الذي هو المشبهة بل الوجود التي اضيفت اليه مجازا فلا يلزم من اثباتها للوجود اثباتها له ولا يجوز
 ان يكون تخيلا من جهة اثباتها للوجود لانها لم تشبه بشي بل اراد بها معناه التي هي
 وهو العضو المخصوص والاستعارة ثابتة له حقيقة فامتنع كونه تخيلا من هذه الجهة كونه
وقد يجاب بان هيئته اضافة الوجود الى الاعجاز مجاز على تشبيه نسبة الوجود الى
 الاعجاز بنسبتها الى ما في الحقيقة فاستعمل في تلك اوضاع هذه فالاستعارة وبنها يدل
 على المشبهة **وهذا** الجواب لا يخلو عن شوب اما اوله فلان الاستعارة لا تسمى نفس
 الوجود لانهما اعتبر مشبه به ههنا اعني نسبة الوجود الى ما في الحقيقة حتى يكتفى الاقر ان يماثل
 عليها واما ثانيا فلانه قول بالتجوز في الهيئة الترتيبية ولم يقل به احد في المشهور وان لم يستعمل
 رحمه الله في بعض تصانيفه **لكن** ذكر وجه الترتيب على اصطلاح السكاكي والسلف
 فنقول اما على اصطلاح السكاكي فالكنية في ترويض الاعجاز او نفس الاعجاز واردة ما
 شتهرت من اوهوبه من الاشياء المحيية تحت الاستعارة والصورة الحسنة والتخييلية
 الاول لفظ الاستعارة الموضوع للاستعارة المحققة المستعمل في الوصية مجازا وعلى الثاني
 لفظ الوجود الموضوع للوجود المحققة المستعمل في الوصية مجازا **وما** على اصطلاح
 السلف فالكنية لفظ المحققات تحت الاستعارة والصورة الحسنة الموزا اليه بذكر الاستعارة
 او الوجود والتخييلية على ما هو اصطلاح المصنف **وله** والقرآن مصدر لفتح بمعنى الجمع يقال
 قرأت الشيء قرانا اي جمعة وبمعنى التلاوة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرانا ثم نقل

اقدم ما ان الوجود ليست مشبهة
 وفي ان الاستعارة ثابتة له
 حقيقة والتخييل لا بد ان يكون
 مجازا

عا
 لا يقتضيه

عا
 تركب كيشف عن وجوه الاعجاز
 في نظم القرآن استعارة

لا المجرع

الى المجموع المتلو المشهور والنقل الى هذا المعنى بل يحاج الى سبق جعل المصنف المعنى
 فيه تردد وانسيته الاول يعارضها قوله المجاز في الثاني لتعدده في الاول من غير ضرورة
 اذ قد ورد في كل لفظ التحذير والتميز واللفظ الاستعارة وقوله فعلا في معنى منقول ايجاز
 منه للوجه الاول وفي قوله جعل اسما دون ان يقول اطلق على الكلام شارة الى النقل يعني
 ثم نقل الى الكلام المنقول على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومومع وشبهه بوليس
 المقصد منها الى تزيين فالمناسبة بانه يدخل فيه شارة التوأمة ومنسوخ التلاوة مع حكم
 او بدون والامانة ليست بوجه ولا حاجة الى دفعه بان المراد ما نزل نظم ومفاهم
 في حديث وشارة التوأمة وكذا منسوخ التلاوة لان بعض العلماء انكروا منسوخ التلاوة
 اذ في القرآن ما ليس منه لا تحت الشيخ والشيخه اذ اذينا في مجموعها بالمصنف **وهذا**
 فلما اضطررنا الى ان النظم عبارة عن التاليف المخصوص وليس الاعجاز مجردا لا لفظ بل عبارة
 تاليفها المخصوص الذي هو النظم اثر لفظ النظم على اللفظ حين جعل طرفا للاعجاز ليشعر
 بان الاعجاز باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن اشعارا بذلك بل ربما يكون اشعارا بان
 الاعجاز باعتبار مجرد اللفظ وهذا الوجه في اتيان النظم متعلق بخصوص المعاني **ولما** الوجه
 الثاني ومنه ان فيه استعارة لطيفة فعام والاستعارة تخيل مقصود بان يعتبر تشبيه
 ترتيب الكلمات في الكلام بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبهة به
 على المشبهة ويحمل الكنية مع التخييل بان يضم تشبيه الكلام بالدرر ونسب النظم لها تخيلا
 في وصف هذه الاستعارة بالطاقة يتحمل ان يكون لاحتمالها ما ذكرنا من الوجهين
 فقوله وشارة الح يكون دلالة على فائدة زائدة سوى الاستعارة **وقد** يحتمل ان يكون
 تضمن هذه الاستعارة تشبيه كلمات القرآن بالدرر فالشارة يكون عبارة عن والطاقة
 وبما ناله وعلى التعديرين يكون وصف الاستعارة بالطاقة وصفا متيقنا ولا يبعد ان يحمل
 وصفا ماد كما بناء على ان في الاستعارة مطلقا من الطاقة باعتبار فائدة المبالغة ما يدعى عنه
 الحقيقة والمجاز المرسل ومتضمني هذا الوجه يكون لشارة بياناً لوجه آخر هو الطاقة
وهو وهو موصول الموصول يستحق كذا في واخره وترويض موقوف وفوق كان وما
 ويعرف بما اول مع ما يليه من الجمل مصدر فيجرح فوجهه على قول من يؤوله بالمصدر والفعل

أولا

اضيف الى الطرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك ما قول بالمصدر بنفسه لا مع ما
ويبدأ الموصول لا يخرج الى غيره لان يعود اليه ولا يلزم في صلته ان يكون جملة خبرية في قول
وابي علي ويلزم ذلك عند غيره مما كان الموصول لا يسمى ثم الموصول مطلقا لا يتقدم عليه صلته
لا كلاً ولا بعض لانها كجزئي اسم ثبت لاهد مما التقدّم لان الصلته لكونها مبنية للموصول
حجب ما هو يا عنه فيما كثر من واصد رتب لا لبرآءه والتميز بين الموصول وصلته لا بين جزأيه
فصحة تقدم بعضها على بعض كمن مع تفصيل في الموصول الخ في واللام الموصولة وبيان هذا التقدم
ان ادعى الى الفصل بين الخ في وبين الفعل المتع لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله
ما يتحقق المصدر وان لم يؤد الى ذلك جازاً فامتنع اجتناباً ان زيد اضربت وفتح الجنب ان اعطيت
درهما زيداً فامتنع تقدم ضم ما دام على اسم موصولة كما قيل ليس بوجه ولا كان اوجب
هذا التقدم في اللام ففصلها عما قبل عليها من الصفة امتنع والا لانها بلزوم قولها على صورة
الاسم كلام التعريف واتحادها صورة افادت فكما في امتناع الفصل عن مذهبها **قوله** والظاهر
انه جائز قال الرضوي والارمني من تقدم معمول المصدر اذا كان ظرفاً او شبهة عليه
ولا يلزم من تاويل المصدر بان مع الفعل ان يكون في حكمها من كل وجه بل يمكن المشاركة المعنوية
وان لم يتم لاشتمالها على معنى الاستقبال وظلوا المصدر عنه ثم انهم رجعوا الى اقام على ادعى من
الظاهرية كاشيدين من النم بل ثم قال وشمل هذا كثر والتقدير يكتف والتكلف كونه ظرف
الاصل لا ينبغي ان يرتب بلا ضرورة وان قل فبارس ان لا يرتب بهما مع كثره امسا
شهادة الشاهد ان فلان المعنى على التمه عن الزاوية بالزان والزاوية والزاوية والزاوية
انما حصل ويسن على تقدير تعلق الطرف بالمصدر في اقسامه الاولى فلان المعنى على انه
بلغ رتبة السعي مع برهيم ثم في تقضية الخواص وكفاية المهام وفي الكشاف ان اللام
حين بشرت برهيم بسلام حليم قال اذن هو ذبح الله تعالى فلما وليه وبلغ السعي مع قيل
او في هذا كذا ولا شك ان هذا المعنى انما حصل كوجهل الطرف مع لا للسعي ولو منع تقدم معمول
المصدر مطلقاً فلما ان يحمل الطرف اخذ مع جواب السؤال كانه قيل ذاب بلغ قد السعي قيل مع
من فقيل مع ابيه واما من السعي او من فاعل بلغ او لغوا معاً لا يبلغ في الاول انه اذا ذكر
ينبغي ان يؤخر الجواب عن تمام منشاء السؤال وفي الثاني انه لا معنى لمعادنة السعي لبرهيم اللهم
الا ان تعذر مضاد مع سعي برهيم على انه ينبغي ان لا يجوز ان يكون كذا على ما ذكرناه اذا ذكرنا على

ومفعول

باب

ومفعول على احد ما ولم يكن قرينة تؤيد صاحبها حال فان تو سطهما او تقدمت عليها يكون
عن التقدم وان تأخرت عنها تعين الماخوذ في الثالث انه نافذة يعيد بها في قوله مع وفي
الرابع انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالدة السعي معاً في الزمان مع ان في قوله فاما بلغ
الدلالة على تعقيب البلوغ لما تقدم نبوة عنه وايضا تدل على ان وقوعه برآءه في حين البلوغ
والاشك ان وقوعه ليس في حين بلوغ ابرهيم قد السعي **قوله** مع في الطرف مما يكونه راجع من
الفعل فيوزان يعمل فيه العاقل وان ضعف ولا يعمل فيه معنى حرف النفي والتميز لانه والغير قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك مجنون اي سعي بعمته ربك عنك اجنون ولا معنى لتعلقه بجنون وقوله تعالى
فذلك يومئذ يوم عظيم اي فالتنزه يومئذ يقول ان عروا الحرب الا ما علمتم وذقتم كما وما هو
عنها باحدث المزجم اي حديث عنها ثم انه رحمه الله تعالى ذكره في الطرف وكثيره في اراد بالظرف
اسم الزمان والكان وباتجاه الجار والمجرور واقتصر ثانيا على الظرف فلما ان يريد بالظرف ثانيا
ما ارد به اولاً وما يعتم جار والمجرور اي ثانياً فانه كما ما يطلقون الظرف على الجار والمجرور والاولى
لانه حكمه بوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه وهو انما يقيم في الزمان والكان ولا حاجة في بيان
الانفكاك الى اعتبار وصف الظرفية والظرفية بناء على انه ينسب الظروف عن الظرف الا لا يشبه
في ان ما يقع في الزمان والكان لا ينسب عن شيء منه مطلقاً وان انفك عن خصوص زمان وكان **قوله**
وسيجي الحق رباً يشربان ما ذكره من الايجاب لوق والكان المناسب وسيجي فوق آخر فيجعل الحق
على ما هو الكامل منه وهو الحق الاصطلاحي الذي جى ذكره وهو ان الزاوية متعين في الخشوع
دون التقويل لانه يعيد الفرق بينهما اذا ما لايحتمل ان ذاتها كما ذكره من المعنيين
هنا فثبتا وبيان صدق خبرنا بما يعيد الفرق بحسب المفهوم فقط فلم يعيد به وفي قوله الفت مخفراً
دون اختصاره مع انه اخبر بما يكون اشارة الى انه ليس محط بقراءة اختصار التسم الثالث لاجل
وعادة اليه بل باللف مختم يعين ما فيه مما يحتاج اليه ويخلو عما فيه مما يستغنى عنه **قوله**
ومى وفي بعض النسخ وموى القاعدة ذكر الضم نظراً الى الجبر وموى حكم كل في قضية كليت
حكم فيما على جميع افراد موضوعها كقولنا كل حكم القضية كلى منكوب تركيد كلى في النظر
هذا الاية فلا يقدح فيه انه لا يجب التاكيد في اعم الدلالة الملية للانكار وانه لا يروج
منه التوكيد من هذه القضية فروع مثل هذا الحكم الذي القيت الى منكوب تركيد وذلك كذا
والاصل منطبق على فروع اي مشتمل عليها بالقوة التوية من الفعل وطريق تو فيها منه ليحل

يقع ايضا بان يعبر الالوه والحمد متنازعين في قوله في حقيقة او على نزاع خافض اي لم اقتصر في
 الحمد وعن الحمد في الاساس والثبوت عن الحمد ولكن جاء وزنا عن جميع ذلك فلم يجوز ان يرا
 معنى التمجيز او تعني فلا يكتفي الى اعتبار حذف المفعول اي لم اترك هذا فكأنه رحمه الله تعالى
 انما ذهب الى ما ذهب القوم لان العبارة المشهورة في هذا المقام لا اترك هذا فحسن ذلك
 ان يحل عبارة المص على ما كانت اشار الى ذلك بقوله وقد استعمل الاول في قولهم ثم المفعول المحذوف
 بيننا اما ضمير المصطفي كما هو المصير به في قولهم واما عامهم بغيره كالاخذ وكذا وعلى الاول
 يجوز ان يكون كناية الحذف ما ذكره رحمه الله والاشارة الى ان عدم منط لا جهاد لا يحق
 المحط وان لم يكن المقصد بالخطاب لوضوح به الى مخاطب معين لان اصل الخطاب
 ان يكون معين فلا اقل من ان يكون محتملا وعلى الثاني فانكته ما ذكره رحمه الله ولعموم
 في الوجهين اقتصر رحمه الله عليه ولا نه فانه في الخطاب في مثل هذا المقام لا يقصد به
 فعلا تقديره لذكر لا يتعين المحط ايضا **قوله** انما قد للمصدر بمصدا على المصدر مما يشع به
 الكلام وهو مضاف الى الترتيب اي ما ذكره على الحال الانصباب الكلام الى معنى افسر ترتيبه ما ذكر
 حال كونه مضافا والظاهر على الاول انه يخرج الى تقدير فعل بدلالة الكلام كما قررنا وسجلناه
 باشعار الكلام بمعنى فعل قياس على ما ذكره سيبويه ان انما نصب لصوت جاز في ورت به فاذا لم
 صوت صوت جاز هو معنى الجملة لا اشعار بالمعنى الفعل واما على الثاني فلا يبعد ان يكون
 معنى الفعل الذي يدل عليه في الحقيقة لانا حال كذا في الطرف لا يصفى العامل الضعيف ان يعمل فيه
 ولذا عمل فيها معنى في التبيين والاشارة كما في هذا افعلى شيئا ومنه ما زيد قائما على معنى
 انبه عليه واشير اليه وان شئت فقل الفعل بدلالة وفي التفسير ترتيبا مفعول له
 ذكر فعلين اعني ترتيبا اقرب تناولا ولم يبالغ في اختصار لفظه ثم ذكر منصوبين
 ويصح تقليل كل منهما بكونها فجزان نصار الى التوزيع ايا على الترتيب
 بان يقل الاول بالاول والآخر بالآخر او على عكسه ترجيحيا بالاتصال لا انفصال اول الاخرين
 بالاولين والفعل المتقدم وان يعمل كل منهما بكونها او ترجيحيا بكونها بكونها واما تقليل
 اولها بكل منهما فلا تم النظر الى ظاهر قوله ترتيبا مفعول له لما تضمنه وان كان يؤدي الى ان
 قصد رحمه الله تعالى ايا القسم الرابع جعل تسهلا او طلبا لتسهيل فهمه على اقل من الشرح
 مثل ترتيبا للثاني كما يشير اليه قوله ان المبالغة في الاختصار لم تكن لتسهيل

والآل

واما القسم الثاني ان جعل تسهلا علة للاول كمن التاويل يوصل الى تجوز ان يكون اختصاره
 عليه ترتيبا للثاني لانه مخرج الى التوجيه والتمثيل على زيادة بحث وان كان علة للاول ايضا
 فتح يكون للناس ان يجعل تسهلا مثل ترتيبا علة للثاني وهو القسم الثالث وكلامه رحمه الله
 يحتمل الاقسام الثلاثة وقوله معنى لم يبالغ بالارجح المعنى اشار الى ان تركت المبالغة ليس عين من
 لم يبالغ لوجوب تغير المعنيين والمتقين ولولم يذكر المعنى ظلا الكلام عن ذلك **قوله**
 ولولم ياول الفعل المنفي الى على الملازمة منع ظاهرا **قوله** على تقييد النفي مع عدم
 التاويل بالثبت كما في لم اشبه اعراضا لا نفي التقييد ويدفع بان توجه النفي الى التقييد
 لما كان احتمالا لارجح عكسه وجها اما لفظا فلان العامل القوي اعني الفعل اولى بان
 يجعل عاملا في المفعول له من العامل الضعيف وهو معنى حرف النفي واما معنى فلان المتكلم في اذا
 اجتمع التقييد مع النفي انظر الى النفي الى التقييد لا العكس جعل لوجوه كالمعنى **قوله**
قوله الاعتبار وعبر عن الراجح بما يفيد الجزم به ويمكن ان يقال التاويل بالثبت علامة
 ظاهرة لتوجه القيد الى النفي وكاللازم له اذا اقتضى التخرج به بل هو بيان لمعناه فغيره منه
قوله وهذا مبني على اصل ذكر الشيخ ان الاثبات كالنفي يتوجه الى القيد مثلا اذا قلت جئتني
 راكبا فالمطلوب بالاشارة كونه راكبا في الحكي لا نفس الحكي في عمل انه اذا كان في الكلام قيد فليكن اما
 يتوجه النفي والاثبات اليه ويكون هناك قيد الاثبات او النفي وذكر رحمه الله في مواضع كثيرة
 ان في الاول يعتبر القيد والاثبات والنفي وفي الثاني يعكس في كلام الشيخ اشارة الى ذلك
 حيث قال دخل النفي على كلام فيه تقييد فاعبر التقييد ولا يربط في الطرف ذلك وكليته
 ولو كان قول الشيخ هكذا اذا كان في الكلام قيد ونفي او اذا اجتمعا فيه كان ما ذكره اكثر يا
 راكبيا وقد يجعل القيد متلخا على كل حال من جهة المعنى كما انه متلخ من جهة اللفظ فيقال
 القيد ايا للنفي او للنفي وكذا كذا الاثبات والاعتبار السابق سابق في الاعتبار لانه كشف
 عن وجه المقصود **قوله** ولقد اعجب بحمل معينين الاول ان المصير قاض فذهب الزيادة الى
 خصايصه دون اقوال الائمة والثاني انه احسن في نسبة الزيادة الى محتملات خاطم
 لانه زاد ويجوز فيها وسمعت منه ان المراد هو الثاني **قوله** ولا للتقوى بما يناقش
 فيه بانه لما افترط في وصف ككابه بالوصاف المريعة والصفات المنبهة عن كان لفعله
 كان مظنة ان يتوهم انه مستغف به البتة من غير احتياج الى ان يشك من الله تعالى ان ينفذ به

والآل

ذكر الشرح
 الاشارة الى
 التوجيه الى
 التوجيه الى
 التوجيه الى

نقله
صح

بياناً لانه يسأل ذلك البتة ولا يتكل على احتمال كتابه على الصف المذكورة وما ذكر من صحة
 جعل الواو والهمزة في غير ما ذكره من الهمزة ولو جعل الهمزة في غير ما ذكره من الهمزة لم يكن معطوفاً
 على حقيقته عطفاً للمضارع على الماضي ومن محسنات الوصول تناسب الفعلين في المضي
 والمضارع عطف مضارع على مضارع بان العود الى المضارع يجوز ان يكون لتعذر الاستمرار المناسب
 للمقام بقوله وعلى هذا كان لا ينبغي ان يثبت على ان قوله انه ولي ذلك وهو سبب لتعليل لما
 ينظم من قوله وانا ان الله واما اذا والتعليل معنى مقصود استدعاء المقام كان المناسب
 ان يشتمل المعلق عليه ايضاً فسمعت ان اذا افاد قوله وهو سبب في غير ما ذكره من الهمزة لم يكن معطوفاً
قوله عطفاً على جملة وهو سبب مبنى ما ذكره على ان قوله ونعم لو قيل جملة انشائية والواو
 فيه للعطف والمعطوف عليه قوله وهو سبب وموجلة اخبارية او قوله حسب ان عطف الجملة
 على المود لا يجوز الا باعتبار تضمن المود معنى الفعل وان عطف الانشائية على حسب اعتبار هذا
 التضمن يستلزم العطف المتنع وقد توجه المنع على كل واحد من هذه المقدمات
 فيقال لا يلزم ان نعم لو قيل الواقع بجملة انشائية لم لا يجوز ان يجعل على حذف المبتدأ مع ما
 اى هو نعم لو قيل فيكون مخصوص مقدماً او مؤخر اى نعم لو قيل فيكون مخصوص المضاف بمبتدأ
 على ما هو عليه المذهبين وعلى تقدير ان يكون آخر ما ولا يقول في صحة ذلك ويكون المعطوف
 هو جملة الكبر في جملة اسمية اخبارية متعلية بجملة انشائية لافلية انشائية كما ذكر
وليس فلا يلزم ان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون اعتراضاً على مذهب من يجوز الاعراض
 في آخر الكلام وانكسر الترتيب في توفيق الواو الى الله تعالى **قوله** فلا يلزم ان المعطوف
 عليه هو سبب او حسب لم لا يجوز ان يكون وانا ان الله على انها جملة انشائية او اخبارية
 حالية وعطف الانشاء على الاخبار جاز في حال من الاعراب **قوله** ان المعطوف عليه
 قوله هو سبب فلم لا يجوز ان يكون هو جملة انشائية او اخبارية حالية **قوله** ان المعطوف عليه
 قوله حسب فلا يلزم ان يجوز عطف الجملة على المود يتوقف على تضمن المود معنى الفعل بل يجوز عطف
 سيما اذا استعمل على كية وهي بمنزلة المبالغة في المدح بالعود الى الفعلية الدالة
 على المدح العام على انه قد ذكر الامام الرضا عليه السلام ان نعم الرجل عيسى المود وتقديره
 اى رجل جيد فهو من عطف المود على المود **قوله** انما كانت الانشائية معطوفة
 على سبب وهو فيكون الانشائية ايضاً في هذا من ان قيل يقول في صحة نعم لو قيل في جملة

معطوفاً

عطف

عطف المود على المود **قوله** ان العطف على حسب اعتبار تضمن المود فلا يلزم ان هذا العطف
 عطف الانشاء على الاخبار المتنع كونه في حال من الاعراب **قوله** ان يقال انما هو
 في الجملة الاخبار في حال من الاعراب لا يتعدى الى الانشاء سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل
 قليل والظاهر ان الاسمية التي خبرها جملة انشائية على القول بالاستغناء عن ان ويل كما اختاره
 رحمه الله في حكم الجملة الانشائية كما ان الاسمية التي خبرها مود تتعين الاتصاف بها من زيد وكذا عود
 ومتى اجماعاً كذلك وان الاسمية التي خبرها فعل في حكم الفعلية والاصل في الواو ان يكون
 للعطف في حال من الاعراب لا يتعدى الى الاعراض سيما اذا لم يستعمل الاعراض على مذهب
 الجمهور والانشائية لا يعجز ان تقع حالاً فلا يعجز ان تعطف على الحال ايضاً واذا وقعت خبراً فها
 ما اختاره رحمه الله من عدم التأويل يكون كسائر الجمل الواقعة خبراً للمود او كسائر الجمل
 جميعاً ما اورد على اورد رحمه الله على العطف على جملة هو سبب بل في شأن ما اورد على ذكر في العطف
 على حسب ايضاً **قوله** ان ينفصل عنه رحمه الله ان هذا تحقيق لوجه العطف وبينه وبين
 التركيب لا اعتراض وهذا ان صح كان وجهاً حسنًا مستغنياً عن سائر الاعراض كما في ما به
 قوله ثم عطف الجملة على المود وان صح لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ففتح النظر
 وفتح على الجملة **قوله** كما قرره به صاحب المنهاج انما اصاب الى ذلك لانه خالف ظاهر كلامهم
 في الخصوص مطلقاً من بين احد ما ان مقتضى الانشائية خبره مقدماً عليه والآخر ان مقتضى
 مخدوف **قوله** على انما اشار الى قول من جعل وجعل الليل عطفاً على فالحق الاصلح التضمن
 معنى فلي واهتم من قول من جعله حالاً لا يتقدير قد او عطفاً على جملة فالحق الاصلح لانه يتقدير
 موافق الاصلح او اهتم من قول من جعله عطفاً على فالحق الاصلح من غير تضمن معنى الفعل
 وقيل اهتم من قراءة وجعل الليل كسناً وقراءة فالحق الاصلح وجعل الليل كسناً ولا يخفى
 سخافة **قوله** ان كان النقص من الاصرار عن الخطاء الاولى ان يذكر قيداً يخرج الاصرار
 عن التعقيد المعنوي لان هذا التعقيد كما شئت في وجب خلافاً للانتقال من اللفظ الى المعنى
 وكثير من خطاء وكأني اكن في ذلك بذكر الاصرار عن هذا التعقيد في مبالغة وانما قال
 والا فهو ما يقع به وجوه التحسين دون والا فهو الفصح الثالث كما في الفصحين الاولين
 يشتمل التبيين على فوائد الفنون الثلاثة وسيوفى من معاريف الاقسام **قوله** كما بينت
 هناك حيث ذكر في الفصح الثالث في آخر الحيات انما هو في حال من الاعراب

قوله

جمعة وقرود من اصول الفن الثالث وبعيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وموسمان
 احدهما ما يتبعين اماله والثاني لا يابس بذكره وهذا مثل القول في التبرقات الشعيرة وما يتصل
 بها كما ذكر في الخاتمة فقد صرح بان الخاتمة داخله في بعض الاشياء التي بعيت من الفن الثالث
قوله صار كل منهما مودافرة في التحدث اشارة الى ذكره سابقا يقال المذكور سابقا انما
 هو المعاني والبيان والبديع كيف يجعل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اشارة اليها
 ولو جوز ذلك باعتبار ان الفن الاول هو عين علم المعاني وكذا الباقيان فيكون معنى الفن الاول
 باعتبار العلم بالمعاني فيلحق علم المعاني عليه وكذا الكلام في اخره فيمكن ان يجاب
 بان الفن الاول اشارة الى ما ذكره ولا وهو الذي عثره عن الخطاء في تادية المعاني والاد والفن
 الثاني اشارة الى ما ذكره ثانيا وهو الذي عثره عن التعقيد المعنوي والفن الثالث اشارة الى ما عثره
 به وجوده تحين فيظهر فائدة حمل العلوم الثلاثة على الفنون كما يقال هذه الفائدة قد حصلت
 حيث بين ان الذي عثره عن الخطاء هو علم المعاني وكذا في البيان والهدى لاننا نقول
 لما نحن في الفن الثالث والثاني حمل العلمين عليها بعلم المعاني والفن الاول هو علم
 احوال الفنون الثلاثة على نهج واحد **قوله** ما فؤده من مقدمة الجيش اي مقوله منها لما تنبيه
 فاهيه فيسبغ يكون لفظ المقدمة حقيقة غريبة في مقدمة الكتاب ومقدمة العلم او اراد ان
 لفظ المقدمة التي وضعت لمقدمة الجيش استعيرت لمقدمة الكتاب فيكون لفظ المقدمة
 جازيا فيها فيجوز ان يقال المقدمة في الاصل صفة جازية في موصوفها اطلقت على الخاتمة
 المقدمة من الكلام والادراك للنقل من الوصفية الى الكسبية والتقدير موصوفها مؤثرا
 كما قالوا في لفظ الحقيقة فعلى هذا اللاحقة الى النقل من مقدمة الجيش بل كل منها مقوله
 من الوصفية الى الكسبية فما مشر كان في اصل المعنى ولا يبعد ان يفهم الاخذ منها بهذا
 لا مشر ان او باقينا وله وغيره ما سبق من الوجهين فيحمل كلاما من الوجوه الثلاثة في قولهم
 من قدم بمعنى تقدم يعني من قدم اللازم وقد جعل من قدم المقدمة لان هذه الخاتمة لا تتألف
 من المقدمة كما تقدمت نفسها اولها فادما الشروع على وجه البصيرة تقدمت من عرفها من
 الشارعين على ان لم يعرفه وقد يروى في الدال في المقدمة وهو وان لم يكن كعلم الفطن
 ومعنى كمنه كمنه في الغاية انه خلف **قوله** ومقدمة الكتاب لفظا ثلثا الى امر باي ايقاظ
 شيئا ما يقعون فيها ما لم المقصود حاجته من الكلام يتبع الطالب باذراك معانيها في ذلك المقصود

ويستون

جعلت

ويستونها بالمقدمة كما يستون صائفة من كلامهم فيها او بابا او قسما او فصولا أو جعلون كتبهم
 مشتملة على هذه الامور استمالا على الاجزاء وقرأوه رحم الله بمقدمة الكتاب بهذه المقدمة
 بمعنى انها مقدمة فؤاد من كتاب فاطلة فيها عليها كاطلاق فن الكتاب وقسم الكتاب في فضل الكتاب
 على جعلت اجزاء الكتاب من هذه الامور لا يحتاج فعلا الى اصطلاح جديد ولا الى نقل عليه
 من كلامهم ومن هذا يعلم ان حمل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم التي
 من المعاني جزما ولا يتصور كونها من اجزاء ليس كما ينبغي ثم انما لم يلزم من التوفيق المذكور
 لمقدمة الكتاب ان يكون اصول الارتباط والاشغال بشيء متقنيا لكونه مقدمة الكتاب
 بل لا بد ان يكون قد قدم المؤلف امام المقصود في علم تقدم وان حصل فيه الارتباط والاشغال
 لا يصدق عليه التعريف فالتعريف يكون ما يتألف مقدمة الكتاب كونهما فائدة من الكلام
 لم يكن الا الالفاظ ومقدمة العلم اما تصور وانما تصديق خصوص او قصورات وتقصديات
 مخصوصة فبين المقدمة تباين كل نعم يجوز ان يكون معاني مقدمة الكتاب كنها او بعضها
 مقدمة العلم كنها وبعضها ولذا قال رحمه الله في شرح الرسالة التسميت مقدمة الكتاب هي
 امور ثلثة هي التي سماها القوم مقدمة العلم **قوله** ان يقال ان عبارة في شرح الرسالة مقدمة
 الكتاب امور ثلثة فلم تجده فيما راينا من النسخ ولئن كان في نسخة فيحمل على ذكرناه لانه محتمل
 والتوفيق بطائفة من الكلام حكم في افادتها الالفاظ قطعاً فيحمل على حملها على من حمل
 تبين ان قولهم المقدمة في قد العلم وغاية وموضوعه داخل المقدمة علم مقدمة الكتاب
 عن اشكال فرفية الشر لفسه عاقل ولا حاجة فيه قطعاً الى تكليف لدفع هذا الاشكال
 بل لا يتوجه عليه بالنسبة وتبين وذلك لان الظروف المعاني والمظروف الالفاظ **قوله** واستغنى بها
 بالباء هو الواقع في كنه الشرح المصحح وهو الوجه وفي بعضها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى
 الباء والاستغناء بمعنى النفع على ما قيل **قوله** وقد ذكره صاحب المنهاج في آخر المعاني
 أي قد وجد من السكاك ما ينافي التوقف فالتكليف بالبيان التوقف فقط او للتوفيق بين
 القول بالتوقف وذكر السكاك في الآخر اولها معاً وهذا الوجه **قوله** زعمنا منه عبارة الزعم
 اشارة الى تنقاه العينية وذلك لان مقدمة الكتاب الالفاظ والامور الثلاثة معاني
 في قبل لان المقدمة اعم من الشكسة وفيه انه مبني على ان المراد مقدمة العلم فلا يناسب
 كلام رحمه الله **قوله** يوصف بها المود والكلام ان اجرياً على ظاهرها خرج بعض الالفاظ

اعني المركب ان قدس لكن الفصاة صفة عامة لا يختص ببعض الالفاظ فلا بد من تأويل في المفرد او الم
حتى يتناول هذا المركب فقال البعض بالثاني فحل الكلام على ما ليس بغيره بنية مقابلة
بالمفرد وذهب رحمه الله في المختصر الى الاول فحل المفرد على ما ليس بكلام بترتبه وفتح الكلام
مقابله وقد كثر في المفرد اطلاقه على ما يقابل ما يقابل فاذا قيل بالمركب والمثنى والمجموع او
المضاف يراو به ليس معاملة ولم يبعد في الكلام وكذا وتحقيق الامر الى انهم يطلقون على هذا
المركب الكلام الفصح والمفرد الفصح فان تحقق الاول فالحق بمواوئ او الثاني فالثاني كقول
اولي بالاعتبار وواقع بنظر اولي لا نظار وذلك ان يجوز ان يتحقق في هذا المركب تناظر الكلمات
وضعت التاليف والتعقيد لفظيا ومعنويا فلو نظم هذا في شكل المفرد وكان ظاهرا وذكر
من اسباب الاخلال بفصاحة المفرد لزم ان يقصد بالفصاحة مع صواته على ما ذكرنا من
اسباب الاخلال بفصاحة الكلام والعاقيل لا يقدم على التام كيف لو كان مركب من
الموصوف والصفة مشتقة على ما يختص بفصاحة الكلام من اسباب الاخلال كتناظر الكلمات
كان فيصحا على هذا التقدير واذا اعتبر بين الموصوف والصفة اتساقا بان يتصل بمبدأ
وجزأ حتى صار كلاما انقلاب غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فصلا عن ارف
ولا يخفى شاعته وان لم يكن ان الضيف والتعقيد لا يوجدان في المركب ان قص بناء على
انها تكون الكلام كذا شيع بقدر التقطع بجمعها في هذا المركب فالكلام في توينها ينبغي ان
يجل على مركب مطلقا ولا يمكن جامعها ولئن ارتكب ذلك فلا ريب في تحقق تناظر
الكلمات في هذا المركب وان كان كاف فيها حتى يصدره هذا ويقال انهم فتر والمفرد بما
لا يدل فيه لفظ على جزء معناه فيتناول الاعلام المركبة مثل عبد الله وتابط شرا وذر
حتى ولا شك ان يجوز اشتغالها على تناظر الكلمات مثل ان يسمى بامد مدد فينبغي ان
يشترط في فصاحة المفرد اخلوص عن تناظر الكلمات او بنية فصاحة مثل ذلك اذا خلص عن
يجل بفصاحة المفرد والثاني فاسد جريا وعما يترى يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة
ومنه مشتقة باللفظة على ما ذكر في المفصل وقيل باللفظة يخرج الاعلام المركبة عن هذا
ومنه وان كان مواوئ في بقا لفظ كما ذكرنا انه في بعض مواضع كمن المذكور في
المرتب التي وانما كلمات او يقال هذه الاعلام مركبة في الاصل والمعتبر في الفصاحة ما هو
الاصل ولم يسمع كلمة بليغة كانته اراد بالكلمة ما قسم المفرد به وهو ليس بكلام

والا فلو اراد بالكلمة معناه الظاهر متناوئ المركب ان قدس فلا يلزم مما ذكر من عدم صفة
فلم يمتص لتأويل على الدعوى وجوان المفرد بالمعنى المذكور المتناول لهذا المركب يقصد بها
كمن لا يخفى ان في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس به اطلاق المفرد عليه فالوجه
ان يفسر الكلام بما ليس بكلمة والمفرد بالكلمة فيتم الاستدلال وفي المحقق والتعليل بان البلاغة
انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال ومن لا يتحقق في المفرد ومنهم لان ذلك في بلاغة الكلام
والمحكم في قوله عليه ان راد المعقول ان البلاغة عند العرب ليست الا بالاعتبار المذكور
فتح التعليل لا يتصلها في المفرد باستثناء الاعتبار فيه كما يصح ما ذكره من التعليل بعدم سماع
وصفا للمفرد بالبلاغة فيمكن ان يرفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار امانا في
عنا في الكتب من اخذ بهذا الاعتبار في تعريف بلاغة الكلام والتكليم وبلاغة مطلق
ولم يسمع عن العرب اخذ بهذا الاعتبار في تعريف البلاغة **قوله** لما كانت الفصاحة عندهم
يقال **الح** هذه المقدمة هي التي ينبغي عليها ما بين رحمه الله من الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة باطل
فان تحت فتح ويجوز ان الخلو في نسب بالمعنى اللغوي لا يتضح فيها اذ وجود الخلو في لزو
لجربان على القوانين وكثرة الدور يكتفي فيها بترتيبهم من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاح
ق وجب بناء التسامح على تلك المقدمة ان الفصاحة لما كانت هي كون المذكور ولا شك
ان الخلو ليس عينه ولا محلا عليه كان كذلك بالنسبة الى الفصاحة ضرورة فلم يقع تفسير به
وصدق الخالص على الكائن جازيا على القوانين وعكسه لا يوجب صدق الخلو على الكون
وعكسه لان صدق المشتق على المشتق لا يوجب صدق لما خذ على لما خذ اصلا وان كان
قد يجمع معه بناء على ان النسبة بينا لما خذ بين حيث توجب صدق احد على الآخر كالشي
والمعنى والجالس والمحتمل فانه كما يصدق فيها المشتق على المشتق يصدق لما خذ على لما خذ
فان المشتق بمرحلة مخصوص والاعتبار بجلوس خاص فيصدق عليه ما مطلق التوكيد والجلوس وانما حكم
بالتسامح مع ان عدم ثبوتية المعرف يوجب بطلان التوفيق بان الادبار كثير اما يتسامحون
في التوفيق فيكتفون بما يكون المعرف مفيدا لقصوره وتصور المعرف ولا يفي فظون على التوفيق
المنطوق الذي حقق انه لا بد من صحة الحمل في المعرف وما نقل عنه رحمه الله ان وجه استعانة
في الجملة مع عدم صحة الحمل المباعدة وادعاء كون الخلو بنفس الفصاحة فزيادة في صحة
ومثله ما يتسامح به في ثبات الادبار وقيل ينبغي التسامح على ان الفصاحة وجودية والخلو عدمية وانما طوطم لانها

لا يثبتها
لا يثبتها

ولا يخفى عليك تسليم وجودية الفصاحة ان يجوز ان يكون هذا رسم الفصاحة ولا يرتب في صحة
 الوجودية بالعدم والرسم باللازم من غير شوب تسامح **الكون** لا لا تعليل للتفسير وسهلا
 على التسامح يعني ان هذا التسامح في التوفيق لتسهيل الامور لا يخرج في معرفة كون اللفظ جاريا
 على القوانين كغير الدور الى لا يحتاج اليه في معرفة احوال من لا تتم له التعريف فيه فاما لان
 الخاتم ان معرفة احوال من الغاية وضعها لايين ومعرفة كثره لا دور ولا جريان على القوانين
 بيان في الاحتياج **الكون** كانها حقيقتان مختلفتان ظاهرا على التشبيه بناء على القطع بانها
 ليست حقيقتين مختلفتين بل هما حقيقة واحدة هي كون اللفظ جاريا على السنة العرب
 الموثوق بغيرية ثم اذ الخوض عن الامور المذكورة كما ذكره رحمه الله في شرح الفصاحة وان علمته
 على التردد في ذلك بناء على ان لا قطع بالحقا حقيقة وانها احد الاربع المذكورين فلا وجه
الكون لتعذر جمع احتياقي مختلف لا ينافي ما سبق من انهم يوافقون الحقيقة او من التردد
 فيه لان الكلام ساقا فان في فصاحة المود والكلام ويشان في الفصاحة باقياها الثلاثة
 وفي البلاغة يستعملها ولا شك في اختلاف الحقيقة بين فصاحة المحكم وبين كل من العامين
 الاخرين وكذا بين قسمي البلاغة وكذا بينهما وبين اقسام الفصاحة ولكن شذذ عدم خلاف
 الحقيقة فالتعريف ما تعذر جمع احتياقي مختلف اولى بغيرية في عدم الجمع ما ذكره في شرح
 عدم لاختلاف **الكون** نظر الى الظاهر متعلق بكون اطلاق الفصاحة على اقسامها من اطلاق
 المشترك يعني ان اطلاق لفظ الفصاحة على فصاحة المود والكلام من اطلاق المتواطى على الزيادة
 لكن يروى في الظاهر من اطلاق المشترك لكثرة الاختلاف بين الفصاحتين حتى كان لا يمكن
 او يكون الفصاحة موضوعا له لا يقال لا شك في ان اقسام الفصاحة بين فصاحة المتكلم
 وبين الفصاحتين الاخرين فالاشراك واقع قطعاً لان الظاهر المبادر من قوله اطلاق
 الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه ان يكون اقسامها باعتبار
 اطلاقها على كل من الاقسام بان تكون موضوعاً خصوصية كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة
 الى معانيه **الكون** فالنص الكائنة ظاهره يشير بان جعل الظروف صفة وقد متعلقة مودة
 فورد عليه ان الظروف لا دلالة له على تعريف متعلقة فتعديده معناه تعديده لا دليل عليه
 وايضا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة فاجاب رحمه الله في الجواب
 بان الظروف حال من المبدء على ما قوزه بعض النحاة وقوله الكائنة ليس تعديدا للفظا بيان

هذا هو الوجه في قوله لا يخفى عليك تسليم وجودية الفصاحة ان يجوز ان يكون هذا رسم الفصاحة ولا يرتب في صحة الوجودية بالعدم والرسم باللازم من غير شوب تسامح الكون لا لا تعليل للتفسير وسهلا على التسامح يعني ان هذا التسامح في التوفيق لتسهيل الامور لا يخرج في معرفة كون اللفظ جاريا على القوانين كغير الدور الى لا يحتاج اليه في معرفة احوال من لا تتم له التعريف فيه فاما لان الخاتم ان معرفة احوال من الغاية وضعها لايين ومعرفة كثره لا دور ولا جريان على القوانين بيان في الاحتياج الكون كانها حقيقتان مختلفتان ظاهرا على التشبيه بناء على القطع بانها ليست حقيقتين مختلفتين بل هما حقيقة واحدة هي كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بغيرية ثم اذ الخوض عن الامور المذكورة كما ذكره رحمه الله في شرح الفصاحة وان علمته على التردد في ذلك بناء على ان لا قطع بالحقا حقيقة وانها احد الاربع المذكورين فلا وجه لتعذر جمع احتياقي مختلف لا ينافي ما سبق من انهم يوافقون الحقيقة او من التردد فيه لان الكلام ساقا فان في فصاحة المود والكلام ويشان في الفصاحة باقياها الثلاثة وفي البلاغة يستعملها ولا شك في اختلاف الحقيقة بين فصاحة المحكم وبين كل من العامين الاخرين وكذا بين قسمي البلاغة وكذا بينهما وبين اقسام الفصاحة ولكن شذذ عدم خلاف الحقيقة فالتعريف ما تعذر جمع احتياقي مختلف اولى بغيرية في عدم الجمع ما ذكره في شرح عدم لاختلاف الكون نظر الى الظاهر متعلق بكون اطلاق الفصاحة على اقسامها من اطلاق المشترك يعني ان اطلاق لفظ الفصاحة على فصاحة المود والكلام من اطلاق المتواطى على الزيادة لكن يروى في الظاهر من اطلاق المشترك لكثرة الاختلاف بين الفصاحتين حتى كان لا يمكن او يكون الفصاحة موضوعا له لا يقال لا شك في ان اقسام الفصاحة بين فصاحة المتكلم وبين الفصاحتين الاخرين فالاشراك واقع قطعاً لان الظاهر المبادر من قوله اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه ان يكون اقسامها باعتبار اطلاقها على كل من الاقسام بان تكون موضوعاً خصوصية كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة الى معانيه الكائنة ظاهره يشير بان جعل الظروف صفة وقد متعلقة مودة فورد عليه ان الظروف لا دلالة له على تعريف متعلقة فتعديده معناه تعديده لا دليل عليه وايضا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة فاجاب رحمه الله في الجواب بان الظروف حال من المبدء على ما قوزه بعض النحاة وقوله الكائنة ليس تعديدا للفظا بيان

له لا عاب بل تقدير لغوي وشارة الى ان الظروف ليس لغوا وان الحال من المبدء في حكم
 وكلمة يذهب الى حذف الموصول الى الفصاحة التي في المود كما قيل في قوله لغو مع الرضا والبار
 تلحق **الكون** ان لا رأتى لتلحق لان الصيغة متباعدة عن الموصول في السعة وتحت في اواخر الكتاب
 ان تلحق حال من ان لا رأتى فلم يلتفت الى جعل تعريف الفصاحة للعهد الا من حتى يكون في حكم
 المتكسر فصح وصفه بالظرف مع تقدير متعلقة مودة لان العهد جارحى هو الاصل وقد يمكن
 بناء على ان مقام التوفيق ياتي عن العهد الذي لانه انما يكون الحقيقة فاللزام في الموقف ينبغي
 ان يحل على الجنس والحقيقة فلم يصح الوصف بالظرف لا بتقدير متعلقة مودة **الكون** لان حال
 قد ذكره رحمه الله في شرح الفصاحة ان الموقف بلام الحقيقة ايضا في حكم الشكوة كالمعنى الذي يمتنع
 فلا يبعد تجويز وصفه بالشكوة وقد يخطر بالبال وجه مطرد جرح في جميع موارد هذا كسب
 سواء تضمن احد طرفي الجملة معنى الحصول والكون كما في خبره او لا وهو ان يكون الظروف متعلقا
 بمعنى النسبة التي تشمل عليها الجملة وهو معنى فعل وان كان جرحا كما يمدح ولذا قال ابن مالك
 واقباله الرضي ان العامل في الحال المؤكدة متضمن للجملة فاللعن بينهما ان يكون الفصاحة
 من اقسام المود والكلام فاما في المود لانها في الكلام والشكوة عبارة عن اقسام
 والعامل في الظروف هو الكون والاتصاف الذي تضمنه الجملة وقد ذكره رحمه الله في شرح
 قول صاحب الفصاحة بين لا ردة عند الله ان قوله عند الله متعلق بقوله من لا ردة وكان العامل
 فيه ما يشعر به ضمور الجملة وقال السيد سلمه تعالى ان قوله عند الله طرف لمضمون الجملة
 أي من المتصفة بالافرة عند الله وكذا انتفا في قول السكاكي وهو عند السلف طرف لثبوت
 لغير المبدء وجعله سلمه الله اظهر من جعله حالا عن المبدء وهذا مطابق لما في فيه **الكون**
 حتى لو وجد في الجملة شيء من هذه الثلاثة اشارة الى ان المعنى على السلب لكل في المود
 من كل واحد منها لا رفع الايجاب الكلي في المود من مجموعها فلو عاين من المعطوفين
 كان احسن كما نقل عنه رحمه الله ان الكلام لا يكون نصا في المقصود **الكون** المود في كسر الهاء
 وفتح الحاء وكسر ما ثبت اسود وسمعت بعض من أثق به ان صاحب المذهب لم يورده
 في الهاء المكسورة بل في المضمومة فلو كانت الحاء مفتوحة لزم بناء حذوب كما هو عند
 الاخفش ولو كانت مكسورة لزم بناء لا يظلم في كلامهم **الكون** الى نوع في البيت السابق
 وهو و فرع يرين الحق اسود فاحم اثبت كقول النحاة المتعكك في النوع الشرع

هذا هو الوجه في قوله لا يخفى عليك تسليم وجودية الفصاحة ان يجوز ان يكون هذا رسم الفصاحة ولا يرتب في صحة الوجودية بالعدم والرسم باللازم من غير شوب تسامح الكون لا لا تعليل للتفسير وسهلا على التسامح يعني ان هذا التسامح في التوفيق لتسهيل الامور لا يخرج في معرفة كون اللفظ جاريا على القوانين كغير الدور الى لا يحتاج اليه في معرفة احوال من لا تتم له التعريف فيه فاما لان الخاتم ان معرفة احوال من الغاية وضعها لايين ومعرفة كثره لا دور ولا جريان على القوانين بيان في الاحتياج الكون كانها حقيقتان مختلفتان ظاهرا على التشبيه بناء على القطع بانها ليست حقيقتين مختلفتين بل هما حقيقة واحدة هي كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بغيرية ثم اذ الخوض عن الامور المذكورة كما ذكره رحمه الله في شرح الفصاحة وان علمته على التردد في ذلك بناء على ان لا قطع بالحقا حقيقة وانها احد الاربع المذكورين فلا وجه لتعذر جمع احتياقي مختلف لا ينافي ما سبق من انهم يوافقون الحقيقة او من التردد فيه لان الكلام ساقا فان في فصاحة المود والكلام ويشان في الفصاحة باقياها الثلاثة وفي البلاغة يستعملها ولا شك في اختلاف الحقيقة بين فصاحة المحكم وبين كل من العامين الاخرين وكذا بين قسمي البلاغة وكذا بينهما وبين اقسام الفصاحة ولكن شذذ عدم خلاف الحقيقة فالتعريف ما تعذر جمع احتياقي مختلف اولى بغيرية في عدم الجمع ما ذكره في شرح عدم لاختلاف الكون نظر الى الظاهر متعلق بكون اطلاق الفصاحة على اقسامها من اطلاق المشترك يعني ان اطلاق لفظ الفصاحة على فصاحة المود والكلام من اطلاق المتواطى على الزيادة لكن يروى في الظاهر من اطلاق المشترك لكثرة الاختلاف بين الفصاحتين حتى كان لا يمكن او يكون الفصاحة موضوعا له لا يقال لا شك في ان اقسام الفصاحة بين فصاحة المتكلم وبين الفصاحتين الاخرين فالاشراك واقع قطعاً لان الظاهر المبادر من قوله اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه ان يكون اقسامها باعتبار اطلاقها على كل من الاقسام بان تكون موضوعاً خصوصية كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة الى معانيه الكائنة ظاهره يشير بان جعل الظروف صفة وقد متعلقة مودة فورد عليه ان الظروف لا دلالة له على تعريف متعلقة فتعديده معناه تعديده لا دليل عليه وايضا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة فاجاب رحمه الله في الجواب بان الظروف حال من المبدء على ما قوزه بعض النحاة وقوله الكائنة ليس تعديدا للفظا بيان

والغالب شديد السواد كالنوى والاثيث الكثير والنعيم اشتمل على قطع كل منها يسمى فكلوا
 وهو في النحل بمنزلة العنقود في الكرم والمتعشك صفة لليقنو ومعناه ماله عشاكيل **قوله**
 او فوعات ان زوى بالغ في بعض الشرع ان المعنى على هذه الرواية منقولات شذرا
 اي على غير جهة كنهها وفي جمع العفاس مع ذواته والاشن والاسل لطيفة في الاشارة الى ان
 العفاس مع كنهها تعيب في مشن واحد وزرسل واحد من شعره فيدل على كمال كنه الشعر
 وقد يتوهم ان العفاس ناسم موصوف عقيمة والعقيقة ناسم موصوف على عفاين قال الخليل في العفاس
 جمع عقيمة بفتح العين وسكون القاف وهو فاسد لان هذا التوهم غاشي من جهة ان
 فعيلة انما تجمع على فعال لا فعال فهو لان المذكور في الكتب انها تجمع عليها كصباح وصباح
 في جمع صبيحة وان نشاء من جهة ان هذا اللفظ مخصوص به اعني العقيقة لا تجمع على عفاين
 بل على عفاين فكذلك ذكر في الصحاح ان كل فصيلة عقيمة وجمع عفاين على عفاين ذكر
 في الصحاح ايضا ان العفاين يكون ايضا جمع العقيقة بكسر العين على مثال ريمة وريام
 وقيل العفاين معنى المذبح من اي يستمر المذبح في الشؤ ويروي في البيت تفصيل المذبح
 في مشن وورسل **قوله** من الميمومة الرخوة الحروف في الميمومة هي حروف تستحق
 خصه والميمومة ماعدا ما والشدة ميمومة حروف في الميمومة قطبت والرخوة ماعدا ما وما عدا
 حروف لم يرو عنها وهذه حروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشدة والبعض الزايم هو
 الخليل في قوله لم يكن قوله ولو قال مستشرق لزال ذلك العقل كما وقع في بعض الشرع لا يرد
 عليه ما اوردوه من انه ظاهر كمن يمكن توجيهه عليه بانه في تغييره بان يقال لو كان ما ذكر
 من التوسيط موصوفا للنفاس لزم ان يكون مستشرق ايضا متنازعا وليس فليس التزم لان منع
 عدم تنازه لا يوجب انتفاء الكل هذا هو الموجود في اكثر النسخ وقد وقع في بعضها
 انتفاء وصف الكل وهو وان كان مكشوف الوجه كمن ما ذكره الله في الردية حيث
 قال لا وصف جزئية لان على هذه النسخة ليس في كلام المؤيد ان فصاحة وصف جزئية
 فصاحة الكلام بل انما وصف جزئية الكلام واما النسخة الاولى فهي وان كان الرد
 ناظر اليها بعين القول كمن التزم ما يلزمها من كون فصاحة الكلمة وصف جزئية فصاحة
 كلام لا يلقى بذو العقول وشبهه ان يكون مقصورا المؤيد ان انتفاء وصف جزئية لا يوجب
 انتفاء وصف الكل كمن سقط لفظ الوصف في قوله او عن قلم تاسخ للنسخة التي

قوله او عن قلم تاسخ للنسخة التي

وقعت

وقعت في نظره رحمه الله فذكر في الرد ما ذكره لو اردنا ان نرد على وفي مقوده قلنا ان
 ان انتفاء وصف جزئية لا يوجب انتفاء وصف الكل كمن لم يمتنع جواز ان يكون وصف جزئية
 حيث يتوقف وصف الكل عليه فيوجب انتفاء الموقف عليه انتفاء الموقف وان ارد ذلك
 جزئيا فليس ولا يجزئ نفعا وان ارد ان الانتفاء لا يوجب انتفاء من حيث ان هذا وصف
 الجزئية وذلك وصف الكل فليس ولكن لا ينافي ان يكون الانتفاء موصوفا للانتفاء من حيثية
 اخرى مثل كون وصف جزئية موصوفا لوصف الكل وان ارد ان الانتفاء لا يوجب انتفاء
 مطلقا من حيثية كانت لفظ المنع **قوله** والقياس على مورد غير بي يمين ان الرد ان
 متنازع في وقد وقع فيه كلمات غير عربية اما فارسية كالاستبرق والتجليل او رومية كالسطاس
 او هندية كالمشكاة فكل ان وقوع هذه الكلمات الغير العربية في الرد لا ينافي كونها عربية
 فكذلك وقوع كلمة غير نصية في الرد ان وفي بعض محققين سورة ليس مثلا لا ينافي كونها
 فصحا وهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي في الرد ان منع بناء على منع كون الكلمات
 المذكورة غير عربية جواز ان تكون قد جاءت عربية ايضا لمساقي توافق اللغتين كالفصاحة
 والصور او على منع كون الرد ان عربية والفهم قوله تعالى انزلناه قرانا عربيا عابدين السورة
 لا الرد ان كافيلا واطلاق الرد ان على بعضه كائنه شاع وليا في المعنيين من الضعف
 لانه روي عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما وقوع العجز في الرد ان واطباق النجاة على وجود
 العجز في ابراهيم ونوح وقد دللنا لذلك ووقع الإجماع على كون الرد ان عربية قال
 ولو سلم احد كونه غير العربي في الرد في معنى كونه عربية انما هي في النظم والميل لا ينافي
 وقوع كلمات غير عربية في الرد في معنى كونه عربية انما هي في النظم والميل لا ينافي
 معنى الركب ان الركب مطلقا فصاحة كلامه اما ان اذا كان عدة من افراد الكلام متماة
 باسم كالسورة او الرد ان مثلا فيشرط في اتصاف هذه العدة بالفصاحة فصاحة
 كل كلام وكل كلمة منه فلا نقول له الم احمد وادعته مؤدبان يعجز الم احمد جود الم احمد
 او لفظ احمد جود اعنه او كلاما بان يعجز ذلك مع ما فيه من الضمير في الشرط فصاحة في فصاحة
 السورة او الرد ان والاستدلال عليه بالشرط فصاحة الكلمات في الكلام تحت لا يقال
 لا يقال ان لم يتصف بعض من العدة بالفصاحة صح ان الجوز لم يتصف بها فيشرط في
 اتصاف الجوز اتصاف كل بعض منه لانا نقول بمتصاف اتصاف الجوز بكونه لم يتصف به كل بعض منه

جواز ان يكون في هذه
 المادة موجبا

كما تقول رأيت البيت وإن لم تراه بعضه فجعلت البيت ويرا برؤية بعضه وممكن
 بأن الوصف في ذلك على نوعين أحدهما لا يحتاج في انصاف المجموع به إلى انصاف كل بعض منه
 والثاني ما يحتاج والنقصان من قبيل الثاني يعني شيء وهو ان النقصان كالعربية
 فان كانت النقصان من قبيل الثاني فذلك لا يثبت وقد جوز رحمه الله انصاف الكلام بالبرية
 باعتبار عدم الإزاء بناء على عدم شرطية الكلمات في عربية الكلام فينبغي أن يجوز انصاف
 مجموع من أفراد الكلام كالسورة مثلا بالنقصان باعتبار الإزاء لا الغلب لأنه لم يثبت دليل
 على شرطية النقصان بهذا الأفراد في فصاحة هذا المجموع وكما أنه لا حظ ما ذكرنا من المناقشة
 فيقال وعلى تقدير تسليمه لا يرد في السورة عن النقصان يلزم كونها مشتملة على كلام غير صحيح
 أما إذا اعتبر كلاما ومثل الكلام فخطايم وأما إذا اعتبر مجزا على الشبه فلان عدم فصاحتهم
 يستلزم عدم فصاحتهم باعتبار فيه النقصان لا شرطية النقصان الكلية في فصاحة الكلام **قوله** عما يقود إلى
 نسبة بطلان أو جواز انصافه على غير النقصان بالعدم على تعالي بعدد فصاحته أو بكون النقصان
 اوفى به فخير فيلزم الأول وأما لعدم قدرة على الإزالة فيصير بدلا عن غير النقصان فيلزم الثاني
 لا يقال الثالث محتمل وهو ان يكون عابثا وقادر ان يورد النقصان حكيم له **قوله** ولكن
 يتبين فساد ما بان الفاسد أنه سفسف ونقصه حجب تنبيهه فقلل منهما كان الثاني ان يقول
 النسبة الجمل والجزء واستفادنا نقول النسبة نتيجة الجمل فنسبة بدخل في نسبة وانما يثبت
 فغير مستفاد لو وافقوا واشتد على قولهم وانما ان تصفى في قول من يبين على خلق
 عيسى مع بلايب في جواز جامع انه كان ذلك خلق صار سببا لان نسب خلقه له تعالى
 ما لا يجوز عليه من بقوة عيسى له تعالى وذلك لم يمنع من صدور هذا الفعل عنه فذلك كما يرد في
 النقصان وانما سبب لان نسب إليه الجمل أو الجمل أو استفادنا لا يتبع ان يصدر عنه تعالى وذلك
 لان نسبة عيسى رب النبوة لا يلزم من خلقه تعالى يا بلايب بل فاصدركم النسبة
 من النبوة بعض الجاهل وكان لقوله وانما نسبة أحد الامور الثلاثة إليه تعالى فلا يرد من
 يرد غير النقصان في الكلام ولان نفس عيسى مع بلايب لا تنفقه فيه أصلا بل آية من آيات
 كمال القدرة وانما يرد غير النقصان في الكلام مع ظهوره في شرف الكلام وفضلها بالبعد عن باب
 الإفعال بالنقصان فلا فساد أنه متعقبة تعالى أنه غلب على أكبر أوزعم هذا القارئ
 ان الاقرب ان يقال قد انعقد الإجماع على ان مقدار قسم سورة من القرآن مجزأ والواجب انما هو

ع
 بتعليم الباب على
 هـ

بينة

بالبيان الاصح فلو جوز وجود كلمة غير فصحة في القرآن لزم ان يكون ما شتمل عليها من المقدار المعجز
 غير فصيح فلا يكون بليغا فلا يكون مجزا وانما خبير بان فصاحة المقدار مع انما توجب فصاحة
 اجزائه اذا كان كلاما واحدا حتى يتوقف فصاحته على فصاحة كل كلمة كونه غير لازم بل يجوز ان يكون
 مجزا عن أفراد الكلام وقد سبق انه لا دليل على شرطية النقصان بهذا الأفراد في فصاحة هذا المجموع
قوله اي بدقنا مطولا كذا في بعض الشروح وفي الاسرار ترجيح دقة الحاشية بقوله
 وحاشية ارج وزجت المرأة حاجبها ورجا يستدل على اعتبار معنى الاستقوس في الترجيح
 بقول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم بعينين دجيا ودين من تحت حاجب ارج كقوله
 النون من خط كابت فان التشبيه بشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقوس **قوله**
 اي كالسيف السرجي او كالسراج كذا في هذا الوجه من وجه يستقيم على عدمه ويمكن ان يوجه
 بان فعل محي بمعنى التسمية الى اصله نحو تسميته ونزرت الى نسبتها كالتيم ونزار فعلى المستخرج
 المنسوب الى السرجي او السراج اي بالثبوت وقوله كالسيف السرجي وكالسراج بيان حاصل
 المعنى **ق** قد يتجمل وجوده في مثل ان فعل بمعنى صيرورة فاعله كاصلة نحو قوس الرجل
 اي صار كالقوس ونحن فافعل المستخرج المأخوذ منه هو السرجي او السراج بمعنى الصياير
 مثله ولا يفتقر احتمال المأخوذ منه على ان لم يوجد في المأخوذ فان المعية هو المأخوذ والاصول
 الاترى ان نحو مجزوع من الهابرة والقباح اي صار في الهابرة واتى صابحا ومثله
 ان فعل بمعنى صيرورة فاعله اصل نحو مجزوع المرأة وعوت اي صارت مجزوعة او عوانا فالسرج
 بمعنى الصياير سرجت او سراجا على معنى التشبيه في مثل ومثله ان فعل بمعنى صيرورة فاعله
 والاصل كوترق السرج اي صار ذاورق فاستخرج بمعنى الصياير ذاورق وهذا لا يخفى **ج**
 الثاني ويرد على الكل انه ينبغي ان يكون المستخرج بكسر التاء اسم فاعل **قوله** لا احتمال
 انهم لم يعثر واعلى هذا الاستعمال وان يكون هذا موكدا لا يحتمل ان يكون ذلك وجهين وان يكون
 وجه واحد ابيان الاول انه عالم بجمل اسم منقول من سرج لوجهين أحدهما انه يحتمل انهم
 لم يعلقوا على استعمال هذا المعنى فلم يكونوا بان مسترجعا اسم منقول منه وان كان هذا الاستعمال
 موجودا وفيه ان الحكم بالزواج لعدم الاطلاع على حقيقة الحال فلا يحسن والثاني
 انه يحتمل ان يكون مستخرج كموكدا مستحالة لم يكن موجودا عند حكمهم بالزواج ولا يحتمل ان يكون
 موكدا فلم يجعل مستخرج اسم منقول منه لانه لغة اصلية او يحتمل ان يكون موكدا **قوله** اسم منقول منه لا يرد
 عن الزاوية

عن الزاوية

ولا خلاف في ان المراد من قوله وانما لم يجعل اسم مفعول في انما لم يجعل كذا حتى يخرج عن الغاية وبما
انما في ان لم يجعل اسم مفعول لا احتمال ان يكون مستتر موكلا ما حدثا بعد حكمهم بالغاية فلم يطلعوا
على استعماله عند الحكم لعدم ذلك وفيه ان في الاطلاق انما يحسن اذا كان موجودا والاحتمال
ان يكون موكلا فيجوز عليهم لعدم بينهما بالمولد ويستحب في ان الحكم بالغاية تحفظ حقيقة
الامر عليهم فلا يحسن وعلى الوجه الثاني ينطبق جدا ما وقع في بعض النسخ لاحتمال ان لم يجعل
في هذا الاحتمال يعني يحتمل ان يكون موكلا فلم يعتمد واعلى استعماله ولم يجعل المستتر اسم مفعول
وهذا ما لم يأت اولا فلا بد ان يكون من كلامه ان جعل اسم مفعول من سترج خرج عن الغاية
وعليه مناقشة ظاهرة يجوز ان يكون اسم مفعول منه وغريبا ولا صريح في سترج
المتصل بكونه اسم مفعول منه ومثلا على الغاية المحذرة بالفصاحة وواقعة السيد سلم الله
في ذلك وانما ثانيا فلا بد جعل كونه سترج من باب الغاية معا لكونه مأخوذا من السترج ذات خيم
بانه يجوز ان يكون غريبا مأخوذا منه وانما ثالث فلا بد ان يعلق عدم جعل اسم مفعول من سترج
بكون سترج من باب الغاية ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون اسم مفعول منه مع كونه غريبا
ويمكن ان يقال انه بنى الاو والاعلى الظاهر وموان سترج الله وجه ليس غريبا لانه ذكر في
كتب اللغة مبين المعنى فجعل سترج موكلا اسم مفعول منه خرج عن الغاية وصح ايضا تعليل
عدم جعل اسم مفعول بكون سترج غريبا لان بناء الكلام على ان هذا الجعل مخرج من الغاية
فالمراد انما لم يجعل اسم مفعول منه فيخرج من الغاية لا يقال اذا كان سترج مبين المعنى في كتب
اللغة فكيف يسح ان يكون غريبا لانا نقول بما زان يكون معناه المذكور في كتب اللغة بطريق
خارج الوجه البعيد **وقل** يوجه الكلام بان قوله على انه لا يبعد ليس تعليل لعدم جعل اسم
مفعول من سترج فلا يكون غريبا فرفع ولا بانه لم يجعل اسم مفعول كذا وثانيا بانه يجوز
ان يكون سترج غريبا فلا يبعد جعل سترج مشتق منه عدم غايته وانما حدثت مقابلة
الوجهين فيندفع بان الغاية وان جازعت الاخذ من السراج كمن جعلها وجهين اشارة
الى ان كلامها كفي في المقصود مع قطع النظر عن **لا** لا يقال ان المراد من قوله لا خلاف
على المعنى في تفسير الغاية بالغاية وما صلة ان الوشية اخض من الغاية بوزان ان يكون لفظ غير
مشهور في حال غير شتمل على تركيب يتنزه الطبع عنه فتعرف الغاية بما تعرف بالافض
بل الوشية او از مابين الغاية وكذا اللهاقين فهو قيد زائد على الثلاثة في فصاحة المذهب في

لا يلزم
ان يعبر في مفهومها الخلو عن كمال اعتبار الخلو عن ثلاثة فاندفع ما يورد عليه من انه
من كون الوشية اخض من الغاية ان يذكر الخلو عن ثمانية فصاحة المذهب مع ذكر الخلو عن
الغاية لان الخلو عن العامة يستلزم خلو عن الخاص وذلك لان المعترض يدعي
زيادة قيد الوشية عن الثلاثة بمعنى انها ليست عين احد الثلاثة ولا داخله فيه والخلو
عنها معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكرها في آيةها على انه لم يلزم من سابق كلامه الا ان
الغريب لم يعم من الوشية ولا يلزم منه كون الوشية اخض مطلقا من الغاية يجوز ان يكون اخض
من وجه فلا يلزم من الخلو عن الغاية الخلو عن ثمانية نعم يمكن ان يمنع ما ذكره من الاعتبار
في كون سترج موكلا في قوله في التورين عنوه وانما يلزم من كون هذه **اما** **المتعجب**
لا لفظ التي لم يونس استعمالها فان قلت لا يلزم منه الا ان الوشية يطلق على لفظ
لم يونس استعماله وان لا يلزم تصادق الوشية وعدم لائن فضلا عن صحة تعريف احد
بالاخر والاطلاق يجوز ان يكون باعتبار ان غير المانوس يشمل في الغالب على تركيب يتنزه
الطبع عنه **قلت** الظاهر من قولهم استعمل لفظ التي لم يونس ان الاطلاق عليها باعتبار
هذا المفهوم عن عدم لائن وفيه تأمل ثم اللازم من قولهم الوشية قسما انما هو صدق
الوشية على الغريبتين ضرورة صدق المقسم على قسامه كمن لا يلزم ان يكون الصدق ذاتيا
فلا يلزم ان يكون الغاية من الوشية اصلا او كمن سترج فاللازم كون الغاية المطلقة
اعم من غريب احسن والقيمة ومعلوم ان المحل بالفصاحة انما هو غاية البصحة كتفسير الغاية
المحذرة بالوشية تفسير بانعم ولكن فرضت المساواة فقد اعتبر في مفهوم غاية البصحة التمثل
على السمع والكرامة على الذوق **وقل** جعله رحمه الله تفسير الوشية قال عن هذا المعنى
بالمراد فلا يصح جعل الوشية بالمراد تفسير المذكور تعريف للغاية المحذرة ولا يبعد ان يجعل مطلق
الغاية محذرا بالفصاحة بالجمل والغاية الحسن محذرة بالنسبة اليها وانما لا يحل بالنسبة
الى العرب لانه لم يكن غريبا عندهم وانما عندنا فهو غريب كما انه وحشي عندنا لا عندهم ولذا
قال لم يكن وحشيا عندهم وقد ذكرنا ونقله رحمه الله في السؤال ان الغاية في مقابل المحذرة
وهي حسب قومهم وكون قومها لغاية تختلف حسب الاقوام كمن جعل غاية الحسن محذرة ولو بالنسبة
اليها حتى يلزم عدم فصاحة عندنا مشكلا لان غريب القرآن والحديث من الغريب الحسن اللهم
الا ان يركب عدم فصاحة فيهما بالنسبة اليها بناء على ان المعبر هو الفصاحة عندهم هي ثابتة

أو أن الحضور انتفاء النفس بالكلية وهو متوقف لوجود النفس في الجملة بقي شيء وهو أنه لم ينهم
 مما نقله رحمه الله عن عدم ظهور المعنى في الوحش فكيف يصح جعله جزءاً لتفسير الوحشية إلا أن يلزم
 أن أخذه في تفسيره ليس فوذاً مما نقله وأما الجواب بأن ما لم يوصل استعماله يكون غير ظاهر
 المعنى ففيه أنه لو سلم فاللزام استلزام عدم لاشي لعدم ظهور المعنى ولا يلزم من اعتبار
 المعلوم في مفهوم اعتبار اللزوم فيه فلا يلزم اعتبار عدم ظهور المعنى في مفهوم الوحشية إلا أن
 يقال ذكره رحمه الله في التفسير للزوم أن يكون قد افترق أن يكون رسماً فلا يخفى في أن ذكره
 في التفسير لازم لما اعتبره في مفهومه لمعنى وأن لم يذكره **قوله** لا يلائم أصله تحت
 الغاية أن أراد قولاً في مفهوم الغاية فمحموع كيف ولم يذكره في تعريف الوحشية ما يدل عليها
 ولا يلزم من استلزام كرامة في التسمع عدم لاشي وعدم ظهور المعنى لو سلم أن يكون اعتباراً
 في معنى الوحشية موجباً لا اعتباراً فيه وإن أراد أن كل كرامة على التسمع فهو غريب لأن الظاهر
 أنهم لم يستعملوه أو قل يستعملونه فلا يكون كالنوس الاستعمال فلا يكون ظاهر المعنى فذكر الغاية
 يفيد فائدة ذكر الكرامة في التسمع لأن الخلو من الغاية يوجب الخلو من الكرامة لا العكس
 الخلو من الكرامة يوجب الخلو من المعلوم واللازم وجود المعلوم بدون اللازم فثبت
 الاعتبار بدخل الكرامة تحت الغاية فيقال لصاحب التعديل أن يقول لو سلم فالخلو من الكرامة
 داخل في مفهوم فصاحة المذهب فلا بد في توهمنا من ذكره تحقيقاً لما يمتنع كما ذكره الخلو من التناظر
 لذلك ولا فلا يخفى أن الخلو من الكرامة يستلزم الخلو من التناظر لأن كل تناظر غريب
 لأن الظاهر من شانهم عدم تسمي أو قلبه لا أقل ولو منع ذلك غيب أيضاً أن كل كرامة غيب
 ولذا كره كونه في القياس لذلك ولا فالحلو من الكرامة يستلزم الخلو منها أيضاً
 غيب ما ذكرناه من أن لو منع دخول الكرامة في مفهوم فصاحة المذهب وجوب ذلك كما قد تقرر
 الدخول أيضاً كما أن وجهاً فيمكن أن يوجه النظر بأنه إن أراد دخول الكرامة في الخلو من
 عنها في مفهوم فصاحة المذكورة فممنوع ولو سلم فوجب المذكورين عن كونه هذا ما
 وهو ممنوع وإن أراد أن الخلو منها لو لم يذكره تعريف الفصاحة يلزم فصاحة الكرامة
 الخالص كما ذكره في التعريف فممنوع أيضاً إذا كرامة لا تخرج من الخلو عما ذكرناه
 وكأنه رحمه الله لا يظن ظهور فساد إرادة الدخول في المعلوم ولزوم الذكر على تقدير الدخول
 فلم يتر من ذلك وما ذكر من أنه لا بد من قبيل ما كان أو كحشي فوجهه أن الجرح

كرامة

أما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم لاشي استعمال فقط وأما مشتمل على ذلك مع نقل التسمع
 على الذوق كما في الوحش الغليظ ويحدث هذا الوجه لا يقطع عن قريب بوجود كرامة في
 التسمع فلا يخفى التردد واللام فيه **قوله** الثالث أن الكرامة في التسمع راجعة إلى التسمع
 محتمل كلام الخلق إلى هنا أن الكرامة في التسمع أما أن ترجع إلى التسمع لا إلى النفس للفظ وأما أن ترجع
 إلى نفس اللفظ لغاية وأما أن ترجع إلى نفس لاشي لاشتماله على تركيب يتنزه الطبع عنه فقول
 لاشيء في كرامته زيادة الكرامة وكذا على الثاني لأن قيد الغاية يعني عنها وأما على الثالث
 فلا بد من زيادة الكرامة لأن الاشتغال المذكور لا بد أن يذكر في تعريف الفصاحة الخلو من
 ومعلوم أنه لا يتجمل على ذلك ما ذكره رحمه الله ككيفية بانه من الخلق إلى كلامه على ما زعم أن الوحشية
 بمعنى الاشتغال المذكور قيد لفصاحة المذهب لا يزيد على الفصاحة **قوله** وفيه أيضاً تحت
 البحث يتم على المصنف عليه رحمه الله أيضاً أما الأول فهو أنه عرف الفصاحة بالخلو من الباب
 الاضلال فيجوز أن يكون سبب منها قد غرض ما يمنع سببته فاللفظ مع شمله عليه يكون فضي
 فلا يكون تعريف جامعاً فإن دفع بانه إذا امتنع سببته فكانه ليس بسبب يدفع به
 البحث أيضاً وأما الثاني فهو أنه رحمه الله ذكر أن قرب الخلق ليس سبباً للتناظر لوقوع
 في التناظر بل هو المأمور وكذلك مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في القرآن نحو فسبحه وإن كثرة
 التكرار وتتابع الاضلال لا يخلان بالفصاحة لوقوعهما في مثل ونحوها ما سويها فالحق
 فجوز ما وتوهمها وذكره رحمه الله في تحقيقه عليه أن لوقوعه في التناظر لا ينافي كونه من الباب
 الاضلال فيجوز أن يكون ما يمنع سببته ولا غرض لا بان سببته قد غرض في ضيقه ووجهه
 ما يمنع سببته ولم يرض في الصور المذكورة كابن الشيخ ابن الحبيب في أماني الكافية
 فقال إن الشيء قد يكون غير فصيح فيلجئ إليهم فيجعله فصيحاً كقوله تعالى ألم تر كيف
 يبدئ الله الخلق ثم يعيده فإن الفصيح بدأ ببدأ بل لا يكاد يسمع بدءاً فقال له تع
 كما بدأ لم تعودون كمن فصيح يبدئ بها كما حسمه من التناظر مع قوله يعيده **قوله**
 كما يبدئ في الحائنة كما يشير إلى ما ذكره فاعتقنا أن لكل مقام مقال لا يحسن فيه غيره ولا يقوم
 مقامه ويؤيده ما بقي أنفاً من كلام ابن الحبيب وفي نهاية الأجر قد تصيغ الكلمة فصيحاً في موضع
 بعد أن كانت مركبة في غيره وقال الخلق إلى أعلم أن كل أمر يخرج به المذهب عن الفصاحة قد يصيغ
 فصيحاً مع وجود ذلك لا أن يلجئ به بعض وجوه الحسين كما في قوله دعوا الحشيشة ما ودعوكم واتركوا الله أن يهلككم

ص
 ما تركوا الله أن يهلككم

وعدم النصح سبباً وتعارفاً وبين التنازع والنصحة مخالفاً وتباعداً فلا يبعد أن يخل
اجتماع الآتين دون الأولين ولا يخفى ما فيها من هذا **لا عليك** أن ينسب الكلام بعض
البسط ونقول ما ذكرناه الحاشية من ادعاء الأولوية في السؤال بأن يجعل الشاخصين
اعني افعال التنازع مع عدم النصحة واظهار عدم النصحة مع عدم التنازع وأما أن يقتصر
على التسليم الأول وربما يؤيد الثاني أنه قد كُتبت بهذه الحاشية في بعض نسخ المحقق من قوله عنه
رحمه الله وقد اقتصر في المحقق على القسم الأول فنقول على الوجه الأول يحتمل أن يوجه ما شار
اليه من منطوق الأولوية وتسلية في الصورة المذكورة بما ذكرناه الأولوية لأن الأولوية
في القسم الثاني ولو سلمت في صورة تنازع الحروف بناءً على اجتماع التنازع مع عدم النصحة
إذا كان كمن يجهل على وجه التسليم أنه ان صورت الصورة المذكورة بما إذا كان عدم نصحة
الكلام تنازعاً وفما فالقول باجتماع تنازع مع عدم النصحة مجرد تلفظ قال عن المعنى
أولاً يقع في انما هو عدم النصحة بسبب تنازع وان صورت بما إذا كان لعدم نصحة
سبب آخر كالغلبة مثلاً استعمال في التسليم الأولوية لأنه في جميع الغالب والتنازع بينهما
أولى بالأفعال من مجرد التنازع كمن يظن أن دلالة كلامه رحمه الله عليه في غاية الاختفاء
وعاينه ما يمكن أن يقال في اختيار التصويروا الأول ونسب التسليم في الصورة المذكورة
على المسألة وأما العنان يعني لو سلم الأولوية فليس وجه التسليم إلا ذلك مع فهم
ولكن انخفض مع قيم لا يرتفع قبل تعين وجه التنازع مباينة في الترتيب **لا ينبغي** أن يتلق
في مقام الرد بالقبول ويقال المتنوع وأن كان هو الأولوية لكنه سلم مجرد الزوم باعتبار
تأثر التنازع في كجانب لتشكل بناءً على أن جعل الزوم بطريق الأولوية على سبيل المسألة
وأما العنان يعني الأولوية في الحقيقة وأن تنزه لنا من المسألة وتشتتنا بعنان
إرخاء العنان فاقمنا مجرد الزوم مقام الزوم بطريق الأولوية فليس التسليم في الصورة
المذكورة ويتبع صوراً أخرى كمن واحدة منها الفساد التعيين ويحتمل أن يوجه المنع والتسليم
ما ذكرناه آخر من الوجهين ومما أن الأولوية في التسليم الأول عنونه ولو سلمت في الصورة
المذكورة باعتبار اجتماع التنازع فيها وظهر من ذلك وجه ثالث وهو أن يلاحظ
الوجهان فيقال لأن التسليم الأولوية في شيء من قسمين أما في الأول فلما ذكرنا ثانياً وأما
في الثاني فلما ذكرنا أولاً وعلى الوجه الثاني وهو أن يخص دعوى الأولوية بالتسليم الأول

فليس الوجه

لا يبعد

فليس الوجه إلا ما ذكرناه آخر اهتدوا وقد نقل الحاشية في بعض النسخ بالخط الحروف من ثا فر
في الموضعين وعلى هذا يلزم تعين ادعاء الأولوية للقسمين ويتعين التوجيه فيما ذكرناه أولاً ويكون
وجه التسليم في واضحا جداً مستقيماً عما ذكرناه من التكلف **لا ينبغي** أن يقتصر بالفاعل ضمير
المفعول به لا أضف أن المراد ما إذا قدم الفاعل على المفعول به دلالة الفاعل عنه لم يكن من صورة
الاضافه قبل الذكر مع أنه ظاهر في الكلام فيه على أن قوله مثل هذه الصورة إشارة إلى قوله ضرب غلامه
زيداً اشعر بذلك التعيين مع أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول به فعدم ذكر ما ينبغي في قوة
ذكره فأن دفعه لا بد من قيد آخر وهو تقدم الفاعل على المفعول به **لا ينبغي** أن يقتصر بالفاعل
أفرد ضمير لم مع أن المرجع ضميراً قصداً إلى كل واحد منهم في جمع الأفعال يقال جازاه كمال الصغار
بالصغار أي كافاه حسابه مثله وأسامة مثلهما فالمعنى كافاه عصيان كل عن صغابه جراً
يناسب غير ناقص **لا ينبغي** أن يقتصر بضمير كذا رجلاً وروميته بنى جواريق الذي يظهر الكوفة
للتعنان بن أرمي القيس فلما اتهم القاه من علاه في ميتة وإنما فعل ذلك للتأنيب مثله
غيره فغضب العرب بذلك مثلاً بل بنى جواريق بالأسامة قال الشاعر جرشاً بنو كعب
حسب فماليك جرشاً بنو كعباً وكان ذا ذنب ويقال مولد بن أظم أحمية بن الحجاج
فلما قال له أحمية لقد أكلت قال لا تعرف فيه حجر الوترع تقوض من عنده فساله
عن حجر فاريه موضع فدفعه حية من لاطم في ميتة كذا في جمع الأفعال **لا ينبغي** أن يقتصر بضمير
لا يبعد أن يرجع الضمير إلى التزم لدلول عليه بالفعل كما يرجع ضمير إلى المعصيان وقيل
الضمير على من لا يلتزم ورد بان مقصودنا قوم زهير وأشاعره والله أعلم
بحقيقة حال **لا ينبغي** والاولى حال لم يجعلها للعطف على المرفوع المستكن في مدح كان
الفعل لأنه في يصير المعنى على سبب مدح أشاعره مدح مدح لورث ياه وتوقف مدحهم على
مدح وفيه ضمير بقصور في شأن المدح فالحال لا يرفع حالاً ولو لم يكن الدلالة على ذلك بل بما
تدل على ثبوت مدح لورث ودوامه وايضاً على تقدير العطف لا يبقى لقوله معنى فائدة تعينه بها
وايضاً العطف يؤدس إلى اتحاد الشرط والحال لأنه لا يكون كل من المعطوفين في ضمير الحال
جراً على حياله فيكون مدح الشاعر مقيداً بتلك الحال والشرط مدح مطلقاً ولما قسمة
في الآخر حال وإنما قبل المدح بالتزم شعاراً بأن ذم لا ينبغي أن يخطربا عاقل ولو على سبيل
الشرطية والتعليق بل لو عاد عايداً فاما لضم لورث دون ذم **لا ينبغي** قد افترس على البيت

ان استعمال اذا والفعل كما مع التوهم يدل على قطعية وقوعه وانه تعقيد في مقام المدح فلما نسب
 بهما ان والفعل المضارع فالاولى رواية نهاية الايجاز جميعا ومهما بدل معنى واذا ما فاشد
 الى جواب بقوله وفي استعمال اذا وفي اختيارى في المدح وهو سور الاتصال الكل واذا في
 التوهم وانما تعيد لاجل لطف لا يخفى ولو ذكر ما يفيد الكلية لم يخل ايضا عن لطافة الافادة
 توقده بالملامة على جميع تعادير لوجه لكنه افتار اللطافة الاولى لان تعاقب توقده بالتوهم
 على لوجه المشعر بعلمية التوهم للتوضيح يغني عن ما يفيد الكلية في افادة اللطافة الثانية وما ذكر
 يمكن دفع بعض خطبة الزحشر لعبد الرحمن بن حسان في قوله اذ بين حشمة على الخيرة عاصيا
 وانتمت بشرا طائعا حيث قال لقد اضلل عبد الرحمن باذا وان الموضع ولو عكس الحساب
 وجب الدفع كمشوق ما وجه دفعه في قوله وان في جانب الشارح المقطوع بالو
 الا انه جزم هذا التقصا بزيادة لفظ المهم اشارة الى ان المقطوع بالو قوع واكثره الصل
 عنه انما موثقت على التمسك على القصد وزيادة والمجودة قصده فنادر لوقوعه وانما
 زاد لفظ المهم حتى ناسبه ان ولم يذكر لفظ الا وواحد ونحوها اشارة الى ان فعله الشارح
 عا اذ في شيء وهو جرد الهم ولا يتوقف على ازيد منه واختار لفظ الحث في جانب الخيرة
 بلوغا الى ان فعله الخيرة لا يتوقف على جرد القصد بل يتوقف على الحث والتوبيخ وذكر المنة
 في الخيرة لا يخلو عن لطافة كما ان تركها في التمسك كذا **وليس** نافذ لكل التناظر اذ ان فيه تناظرا
 قويا كاملا ولا يلزم منه ان لا يكون تناظرا فوقه لينا في ما ذكرنا البيت امثال للتناظر الذي
 مودون المتناهي في الشغل ولا ان يكون اقل من التكرير والجمع موبيا للتناظر في
 الجملة واجتماعها لكالم حتى يلزم عدم فصاحة في فستحي مع وقوعه في التمسك بل وتخييل ما ذكر
 س بقا في تفسير كلام المص بل للارزم ان اجتماع الاربعين صا رسبا للتناظر القوي ويجوز
 ان لا يكون شيء منها موبيا للتناظر اطلاقا وقد يدفع حمل التناظر على المعنى اللغوي وليس
 بذلك **فليس** فهو انما يخل بالبلغة قيل ينبغي ان يقية الاطلاق بعدم مطابقة مقتضى
 المقام اذ لو مقتضى المقام ذكر الثلاثة معا كان الجمع بينهما بليفا وهو كمدفع باء شار
 لا عدم اقتضاء المقام ذلك بقوله بالنسبة الى الحامي والواو بهم الخ الى حيث قال من تناظر
 الخ الى ان شجع كلمة مع اوزن من سببه لها جمع سطل والمثل على التفسير بان يزداد بعد سببه
 عدم تناسبها لافها ووجهها وقوله بجمع سطل اذ يكون تنظير لعدم تناسب الالفاظ

هت
بيان

بعد

بعدم تناسب لهما بعيد **وليس** كل منهما يشيخ استعمال لا بد من ان كتاب احد الاثرين اما اطلاق
 على اجتماع هذه الامور مع شيوخ استعمال كل منهما في كلامهم واما القول بان قوله لخل ليس
 جملة التعريف بل بيان للسبب لب بعد تمام التعريف والا لخل لخل في التعريف وعرضه
 رحمه الله دفع سؤال الخ الى وهو قوله الظاهر ان ذكر احد الاثرين من ضعف التاليف التعقيد
 اللفظي يغني عن الآخر ولا يخفى عليك ان ما ذكره رحمه الله دفع كون تكرار الضعف مقتضا عن
 ذكر التعقيد واما انعكسه فلا فليدفع لسؤال تمام وقام الدفع ان يقال ان كل ضعف يوجب
 تعقيدا فان قولك جاءني احد بالتونين شتم على الضعف دون التعقيد **وليس** وكلما الوجهين
 يوجب قلنا بناء على ان المعاربة بمعنى المماثلة فمعنى التعقيدتين ليس مماثلة حيا مماثلة
 وليس حتى مماثلة مماثلة ولا يخفى ركابهما اما الثانية فظاهرة لان مؤداها من المماثلة
 عن المماثل والسعي في تحييج بان الموضوع في القضية الخارجية اذ كان معد وما يصدق فيه
 عن نفسه فيصدق في المماثلة عن المماثل المعدوم كالترق على الماء لا يدفع شيئا من العلق
 والركاب بالبقية الى النفي الذي نحن بصدده واما الاولى فكذلك ايضا على ما ذكره رحمه الله
 انما كالتانية تقتضي اجتماع المماثلة وعدمها في ذات ورما يناقش فيه بان المعنوم منه في الحياة
 مع المماثلة عن المماثل ويصدق ذلك باستثناء الحياة عنه سيما اذ يرجع النفي الى قيد الحياة لكنك
 خيم بان الظاهر المتبادر من القضية سيما في الخطابات وجود موضوعها فالمعنوم الظاهر من القضية
 المذكورة وجود مثل المدوح ونفي الحياة والمماثلة عنه فالنفي ايمان يرجع الى قيد الحياة فقط
 فيلزم وجود مثل ميتة المدوح والى قيد المماثلة فقط فيلزم نفي المماثلة او لهما فيلزم نفي
 الحياة عن المماثل ونفي المماثلة عنه ايضا ولا يخفى في ركاب كل هذا وربما يتوهم ان المما
 من الشيء من يكون قريبا منه لا يبلغ مرتبة المماثلة منه فلا قلقي في القضيةين اذ يحسب
 المعاربة عن المماثل والمماثلة عن المعاربة ويندفع بانه لا ريب ان مقصودا شارح دفع
 ان يماثل المدوح شيء ونفي المعاربة عن المماثل وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا ايضا
 لا يصلح الاستشاعة لانه يستلزم ان يكون الملك ما يلا ومقاربا غير مماثل وقيل بوجه
 معنى البيت بوجهين آخرين احدهما ان الاستشاعة منقطع وابوامة حتى يستند وظهر وابوه خبر
 بعد خبره وهو وصف ابوامة بالحياة اشارة الى خدائه رتبته بناء على ان الغالب يعني انه بلغ هذه
 المرتبة من الكمال في صفة رتبته ويكون قوله مقاربا يكون قريبا منه ولا يبلغ مرتبة مماثلة خبر المستثنى عما قالوا

قوله ولكنه اخطأ في الكناية القنوت ترك الخطأ لان جعله من استعمال المقيد في المطلق
 يعني كما ذكره رحمه الله لان يريد باخطأ ما يفتقر من جملة عند البلاء وهو تعقيد الكلام
 ومن الشرح من قال ما ذكر في البيت من التعقيد فاما هو على تقدير ان يكون واداء الخزن
 ليحصل السمر واما ان كان مراده البكاء ليحصل عدم فلا اختلال وزاد بعضهم قائلان
 الجود حقيقة عدم جريان الكيفية برؤية وضحت له وكان سكب الدمع سبب عن الخزن
 بل ان الاحساس بان حقيقة حركة الروح الى باطن فيسكن القلب ويتقرب الى رات
 وتقيم ما عند وصولها الى الدمع ويجري من طريق العين كذا كجود العين سبب عن
 السمر ولان الاحساس بالملايم يوجب حركة الروح الى الخاتم فيفيد القلب برودة
 ولذا يوصف بثلج الصدر من فصل له سرور حصول المطلوب فيوض سبب ذلك الدمع
 كيفية مانعة عن الجريان فان اريد بالسكب معناه الحقيقي فكذلك الجود وان اريد بالسكب
 لئلا يخالج في الجود والوصال والسمر ويحصل المطابقة فلا تعقيد في البيت **قوله**
قوله الشيخ عبد القاهر انه لا يمكن الجود عن السمر ولا يخلو العين عن البكاء حال ارادة
 البكاء ومي حال الخزن ولذا يستعمل الجود في مقام لذته ونسبة العين الى الخذل
 كما في قول الخامس الا ان عينك لم تجد يوم واسط عليك بجاري ومعهما الجود ولا يدعي
 به للرجل فلا يقال لازالت عينك فاجدة فمبني على ان الفعل شرط في افاد الجود كناية
 فانه لم يخل استعمال الجود في عدم جريان الدمع مطلقا يجوز استعماله فيه واذا كناية
 يختلف باختلاف الترابين فالجود ان قولك بالجد بادل كما في قول الخامس وكذا
 ان استعماله في مقام يراد فيه السيلان كما في قولك سنة جماد لا مطر فيها وناقته
 جماد لا يبين لها وفي البيت يخل على المعنى الحقيقي او الوصال والسمر وعلى حسب ارادة المعنى
 من السكب والعيان لا حاجة الى النقل في افراد الكناية **قوله** بحسب ما اولا
 فلان الخاتم ان حقيقة الجود انفعاد المانع لعارض الوجود في الدمع معلوم لعدم
 فلا يخل لقول بحسب ارادة حقيقة في الدمع مع ان المذكور منها مجود العين لا جود الدمع
 ولا شك ان العين ليس باعيا ومنه انفعاد عدم جريان سبب له دفان جمل جود
 العين في راعن جود الدمع وجود الدمع على عدم جريانه ويحمل كناية عن السمر
 او الوصال فالظاهر ان لا يخلو الخاتم عن التعقيد **قوله** ثانياً فلان مبني التعقيد

اصلا
 عن ان المشهور عند من استعمال الجود لعين في حال الخزن ولم يوصد في كلامهم استعماله في حال
 فارادة السمر ومنه يوجب صعوبة في الفهم وان كان لها وجه جواز بمقتضى القواعد وكذلك
 ارادة عدم البكاء مطلقا يوجب تعقيد لان الجود انما استعماله في كلامهم جازا عن عدم البكاء
 حال ارادته وتصحى استعمال المقيد في المطلق لا يخرج عن التعقيد كما ذكره رحمه الله تعالى
 الاول ان اراد بالاختلال التعقيد فكلام ظاهر للاختلال وان اراد الخطأ وعدم الصحة
 فيتوجه عليه ان لا اختلال ايضا على تقدير ارادة السمر واداء الشبهة في صحة الكناية بعدم البكاء
 المطلق عن السمر وروى قد اثبت بل قصره على هذا التعقيد **قوله** ثم كنى به عن المسرة الاولى بدل
 المسرة بالسمر وروى ان يمكن ان يتكلف بانها مصدر المحول او بان المعنى ان جود العين كناية
 عن مسرة شئ لمن قام به هذا الجود **قوله** ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لان الواقع في
 كلامهم انما هو استعمال الجود في حال الخزن فاستعماله في السمر ويوجب صعوبة الفهم وقيل لانه
 كناية توعت عن مجاز وهو شكل في قول عتريض منها بانه لا شك في صعوبة الفهم
 في الايهام مع انه عند من الحسنة ومبني ما تعقيد بعد تحقق البلاغة فلو سلمت صعوبة الفهم
 التعقيد لزم ان لا يجمع الايهام البلاغة فلا يكون من توابعها وجيب بان الايهام
 انما يوجب حسنة عند وجود قونية ظاهرة مظهرة لاداء لا صعوبة في الفهم **قوله** ولا يخرج مافيه
 من التكلف والتعسف بل ما يوجب بان عادة الزمان والاخوان الاتيان بما هو مقتضى المطلوب
 في الواقع لا بما هو مقتضى ما يظهر انه مطلوب والمطلوب ظاهرا وبان ادراج السكب تحت
 الطلب حتى يأتي اتيان الدمع بخلافه موقوف على نصب سكب والصحيح رفعه ولئن نوزاد ارجح
 تحت الطلب على تقدير الرفع بان يحمل على ان كان في قوله الايهام اللامعي اضمح الوسخ
 فلا خفاء في بعده مع الغنية عنه بالوجه الصحيح الذي ذكره الشيخ وتيقنه على الاول ان
 من طراقة الشعر انهم يظهر من طلب شئ قصد الى حصول خلافة بناء على ما تقر ان عادة
 الزمان الاتيان بخلاف المطلوب وهو من الخطابات التي ياتي بها الشعر **قوله** نظرا
 وليس اربابا حتى يعود امثال هذه المناقشات فيه بطائل وقد لم يذكر كل الحسن
 الباهر في قوله وكلم غنيت الزواق مغالطا واحلت في استنارته واداء
 وطعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلافه **قوله** وعلى الثاني ان طراقة
 السكب مداومة عليه على ما يفيد صيغة المضارع يفيد مقام طلبه في افادة ما ذكر من

وفيه ان يلزم وجود التعقيد في كل
 كناية توعت عن مجاز
 ص

بعضه

كما يتوهم بقوله كذا كذا عليه ولازم ملازمة الامر المطلوب حتى يظن ان المطلوب فيأتي
 قوله وهو ذكر الشئ مرة بعد اخرى قد توهم ههنا مناقشة وميل الى التكرار وذكر الشئ مرتين
 فهو مجموع التكرار ولا يتحقق بتثليث الذكر فقدوة فضلا عن كثرته اذ لا بد لتعدد من
 تربيع الذكر فليس في البيت كثره التكرار وان جعل التكرار هو التكرار لا في تثليث الذكر
 وان تحقق تعدده لكن الظاهر انه لا يمكن مجرد التعدد في وجود الكثرة بل لابد من زيادة شئ
 في التعدد بتثليث وتربيع الى دفع بان التكرار هو التكرار مرة بعد اخرى فهو الذكر
 الا في الكثرة تقابل الوحدة فيتحقق كثره التكرار مجرد تعدده وان حصل بتثليث الذكر
 في قول بل فيجوز بان لو سلم ان المراد بالكثرة ما يطبق عليه لفظ الكثرة في الوقي على سبيل
 الكثرة ومما يتحقق بالزيادة على مجرد التعدد فيمكن دعوى ثبوت هذه الكثرة عند
 تثليث الاكرناء على ان الذكر ثانيا تكرر وثالثا تكرر ان احدهما بالنسبة الى الاول والاخر
 بالنسبة الى الثاني في قول يجعل قوله كثره التكرار من اصنافه المسببة الى السبب كثره التكرار
 بسبب التكرار ولا يخفى حصول كثره التكرار بتثليثه على معنى جعل الكثرة والفضل للتعدي **قوله**
 من التبع وموشة عند والنسب يشبه بظاير ان التبع مشتق من التبع واظلام
 على النسب بطريق الحقيقة على موطاير القبح حيث قال فيه سجع النسب في موطاير
 سجع كمن قوله كانا تجري في الماء ربما يشير الى التجوز على ما ذكر في الاساس ومن الجاز
 فرس سجع ونبوع ووجهه انه مشتق من السباحة في الماء فاما ان يشبه النسب
 في البحر بسباحتهما في البحر في سرعة السير بلا اتعاب راكبهما كما يشبه قوله كانا تجري في
 الماء فاطلاق التبع على النسب على الوجه المذكور في البيت استعارة بقرينة ان اعتبر
 موصوفه النسب وان اعتبر غيرهما فاستعارة اصلية مصرقة مبنية على تشبيه النسب
 بشخص سجع في الماء واما اذا قلت بهذا النسب سجع فان اعتبر موصوفه غير النسب
 كان تشبيها بليغا عند التحقيق واستعارة اصلية مصرقة عند غيرهم وانا اعتبر اسناده
 ساجم لم يكن موصوفه فاستعارة بقرينة ولا يخفى ذكر الاستعارة في النسخة
 مع استبعاد الغرض في الاصل ما يغري في الماء ثم استعماله في الشدة مطلقا **قوله** ومي
 ارض ذات حجارة في القبح الجندل سكوة النون وفتح الدال الحارة والجندل
 بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره رحمه الله

بيان المراد

للضرورة

بيان المراد اطلاق الاسم الجري على موضعه واما ان تواتر الجندل في البيت بكسر الدال ويكون النون
 بناء على ان اصله بفتح النون فليس بذلك **قوله** كذا في القبح ذكره لاني لبعض معني هذا
 الكلام فقال معنى قوله فانت برائي من سعاد ومسمع انك بموضع ترضى منه سعادا
 وتسمعين كلامها وذكر في المختصر ان العقل والنقل يشهدان بفساده اما النقل فما نقل
 من القبح واما العقل فلان الظاهر ان ما ياسب ان يكون داعيا للاور بالتصويت
 انما هو سماع غير الصوت لهذا الصوت لاسماع الصوت لصوت غيره وفتح فحة بان
 سماعه لصوت الغيم يستلزم سماع الغيم لصوته كما في على مخالفة النقل وعنه مندوحة
 بتفسير الكلام على وفق المنقول صافيا عن شوب التكلف وربما يافى في ذلك بان اذا
 كان الغرض من التصويت سماع الصوت كان لا غنى عما ذكره واما اذا كان الغرض منه التمايز
 المزج والتمزج كاللابل ترتب ما كانا بها بمدة الورد فلا فرق بين ذلك انه لم يقتصر في
 سبيل لا بالتصويت على السماع بل ضم الرؤية اليه بل قدما عليه ولا يبعد ان يقال
 معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم العقل بفساد توجيه برده العقل ولا يدعي اليه طاعة
 فضلا عن ضرورة وفيه تأمل **قوله** والافلايخل بالفصاحة يعني ليس اخلا لهما الا من جهة
 ما يلزم من العقل والافلاي من حيث هما لهما بالجملة لا خلا لهما بالنصاصة وهذا بخلاف
 اكلاميه على السمع لانها معنى منسوبة للاضلال من غير ملاحظة ما يلزمها من الثقل لاني انصفا
 كما يجنبون عن سماع الثقل على اللسان فكذلك عما يشغل على السمع فلا يلزم من عدم انصافها
 الى الثقل عدم انصافها فانه قد دفع الله رحمة الله قاصدا لضعف قول من وجه النظر على الثقل الاول
 في فصاحة المود بثل هذا الكلام فيقول هذا مع رد ذلك ليس بذلك **قوله** ورسم القديار
 الكيف اشارة الى ان تواتر عند علمه لا سبيل الى معرفة الاجناس العالية بالتحديد ما واثقا
 وبالموسم لتمام بل بالبرهان قص وذلك لانه ليس لها جنس وموطاير ولا فصل لان الترتيب
 من اربعين متساويين غير معلوم الثبوت بل مجرد احتمال ثقل ربما يستدل على انتفاء وانهم
 لم يطلعوا الكيف على فاقته ثقل لتوهم سوى الترتيب في المساوي في الجلاء والحقا فلم يذكر
 من الترتيب والافلاي وغيرهما كمن حذر عن الترتيب بالمساوي في الجلاء والحقا فلم يذكر
 شيئا من باقي الاعراض في ترتيب بل ذكر ما هو من خواصها فذكره واقيد عدم فصاحة القسم
 وهو فاقته اكتم اصرار عنه وعدم انصافه النسبة وهو فاقته باقي الاعراض النسبية اصرار عنها

وقيد وعدم الاقتضاء بقولهم لانه يخرج عن ان لا يعكس الرسم بخرج كيفية عرض لها
اقتضاء القسم لانه كما علم فانها بعرض له اقتضاء القسم بواسطة محله وهو النفس
على القول بانقسامها او بواسطة متعلقة وهو المعلوم فيما اذا اتعلق بالمعلوم من اكم
ولما كان يراد على تعريف القيد ان قيد القارة يخرج بعض الكيفيات غير القارة كالاصوات
وان الزمان خارج بقيد عدم اقتضاء القسم لانه نوع من اكم المتضمن للقسم وكذا الحركة
ان جعلت من اكم وان جعلت من الكيف فلا وجه لاجها وان اجعلت من لائن فقد خرجت
بقيد عدم اقتضاء النسبة وكذا الفعل والانفعال فذكر قيد القارة لا يخرج هذه الربعة
ليس بوجه وان طرد الرسم منقوض بالنقطة والوحدة على القول بوجودها اذ يصدق
الرسم عليها وخرج ان لفظ الهيئة والقارة لا فناء في شتمها على نوع فناء لا يسبب
مقام التعريف قال والآخر ما ذكره المتأخرون وقوله عرض لا يتوقف تصور على تصور
غيره حسن مما اشتهر من قولهم لا يوجب تصور تصور شيء خارج عنه لانه يبطل على
اخر بخرج الكيفيات التي تقتضي تصور تصور غيرهما كما يعلم والقدرة والاستقامة
ونحوه فان تصورهما موجبه لتصور متعلقتهما لكن ليست متوقفة عليهما معلولة لها
كما في الاعراض النسبية فهذه الكيفيات تخرج عن الرسم بقولهم لا يوجب تصور
لا بقوله لا يتوقف تصورهما على كنه يتوقف عليه ان يخرج الكيفية المركبة لتوقف
تصورها على تصور اجزائها وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على القولان
ولا يتوقف ذلك على قولهم لا يوجب تصور **قوله** حتى لو علم عن المقصود انهما بينهما
منه ان لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر فصيحي بعمق التعريف
وفيه ما مل ان اراد التعريف المقصود في الجملة كما هو ظاهر عبارة فظا لم ان ذلك غير لازم
لان الاسم في المقصود المذكور في التعريف للاستزاق وان اراد التعريف عن كل ما يدخل تحت
قصد على ما هو معنى الاستزاق هنا فحققة بدون الرسوخ غير ظاهر بل المظاهر خلافه فقول
من غير رسوخ ذلك محل تأمل ويمكن الدفع بان ليس قصد الا ان ذكر الملكة يشترط ان
يعبر عن مقصوده بلفظ في غير رسوخ ذلك فيما لا يسمى فصيحي لاقتضاء الملكة وانما ان
في التعريف قيداً لا يوجب عدم فساد هذا المعبر فلا يلتزم في هذا المقصد ولم يقل ان قيد
الملكة اقترار عن ذلك بل قال اشعار بان ليس المقصد بالاقترار من ذلك حتى يتوجه

ان التعريف

ان في التعريف قيداً اخر يخرج ولو سلم ان قصدنا لا اقترار مع بقده فمعنى الكلام انه لو لم يذكر الملكة لخل
هذا المعبر في الفصاحة لان الفصاحة تكون عبارة عن التعريف عن كل ما يدخل تحت قصدنا فالتعريف
عن بعضه من اجراءه بخلافه اذا ذكر الملكة فان الفصاحة تكون ملكة وهذا التعريف ليس ان
قوله حالي النطق وعنده هذه عبارة الايضاح قد يخرج من ظاهر ما انه لو قال يعبر لزم ان لا يسمى
من له هذه الملكة فصيحي حالة السكوت اذ لا يعبر في تلك الحالة لكن المناقشة على ظاهره اذ لا دلالة
لقوله يعبر الا على انه يوجد منه تعبير في الجملة فمعنى التعريف ملكة يوجد من صاحبها التعبير ولا يشترط
صدقه على الملكة التي يعبر بها صاحبها عن مقادير في حال سكوت ففسر رحمه الله كلامه على وجه لا يحجب
عليه تلك المناقشة فخل حالة النطق على كون الشخص ممن ينطق بمقصوده في الجملة وحالة عدمه
على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصوده صلا ولم يلتفت الى ما يشوبه ظاهره من قولنا حاليتين
على شخص واحد فان تعينه لغيره الحال دون الشخص بما يشوبه ذلك وقد يوجب كلامه على ما بان
المضارع حقيقة في حال فتيقيد الملكة بقوله يعبر الدال على حاله بالموت الى ان لفظة من ملكة
في ظاهري التعريف ولا يخفى ما فيه ثم المناسب في هذا المقام ان يبين وجه اختصار الاقتدار على التعريف بالفعل
سواء عبر عنه بصورة الفعل مضارع او كما فعل رحمه الله كلامه على المناسب وان شمل على اذني
مخالفة للظاهر مع ان توصيف الكلام الظاهر خروج الى محل ظاهر وقد تحققت بما ذكرنا ان قوله بهذا يجب
ان يلزم هذا الكلام على وفق مقتضى المقام **قوله** للاستزاق الظاهر من الاستزاق هو في لان افراد
المقصود لا يخصه في جميع ما وقع عليه قصد صاحب هذا الملكة ولو اعتبر تقييد المقصود او لا بمقصود
من له تلك الملكة ثم يعبر به باللام لاستزاقه كان الاستزاق حقيقة لا يقابل مقصوده لا يخص
فيما وقع عليه قصد بل من افراد ما يقع عليه قصد في الحال وما يقع عليه في المستقبل لان المقصود
حقيقة ما يتعلق به المقصد وما يتعلق به ليس مقصوداً حقيقة بل لا يعبر مقصوداً ولو سلم فليس
المراد بما وقع عليه لوقوعه في الماضي فقط بل الاعم ولو نظرت الى اعتبار الماضي في وقوع المقصد بالنسبة
الى حال التعريف قصد الى فائدة سبق المقصد على التعريف بالفعل ويعبر ذلك جميع مقاصد المعبر كان نظراً
في وجه التوجيه في نظيره ما ذكره رحمه الله في شرح منافع في قوله انما هو ان قوله ان قوله
قبل ان عرف الهوى للاستقبال بالنظر الى زمان الايمان لا زمان الاخبار والتكليف ومنها بحث ويوان
جعل الفصاحة ملكة لاقتدار على التعريف من مقصوده بلفظ فيصالح استازم اقتداره على التعريف عن جميع مقاصده
بلفظ فيصالح حمل المقصود على الاستزاق في والافلا يحجب تعريف بلغة الحكم بملكه بقيد ما على تأليف كلام بلغة

لصدقته على كيفية الحكم بقدرها على تاليف كلام واحد بليغ ولا شك ان الشخص لا يوصف بالبلوغ والصدق
 بهذه كيفية ويمكن ان يلزم الاستلزام ويوجب حمل الاستلزام على الاستلزام بانه لا يصدق لعدم قوته البعض
 مع خطاينة المقام وبانه مولا لازم للكله وينفع الاستلزام ويؤيد في توفيق بلاغة الحكم الاقدار على ما شئت
 كلام بليغ لا يراه كل ما يمكن التعبير عنه بالكلام من معاصده بانية ما ذكر في تعريف فصاحة الكلام وكل من اوجبه
 لا يصفون عن شوب في الاول فلان الظاهر ان لا يمنع ان يحصل لشخص ملكة بالنسبة الى نوع من
 المعاني كاللحم والدم والافخى رويها بقية ربها على التعبير عن جميع ما يقصده من هذا النوع بكلام
 بليغ ولا يكون له ملكة بالنسبة الى سائر الانواع فلا يكون بليغا مع صدق التعريف عليه والى الثاني
 فظاهر للعلم لان يجوز مثل ذلك التسامح في تعريفات الادباء **قوله** وقول بعضهم وهو كالحال في حيث قال
 قال بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيح ليعلم المزدرك ان وجه رحمة الله تعالى كونه سهوا
 في الحاشي بان المفهوم من مثل قال كذا ولم يقل كذا الخرج او بدخل كذا ان مجرد الولوج والدخول سبب
 للقول وعدمه فقولك لم يقل بلفظ بليغ ليعلم المزدرك ان سبب لدخول عن لفظ بليغ مجرد
 ارادة شمول المزدرك وبسبب ذلك التذلل لوفض عدم هذا الشمول كان عدم ذكر البليغ في
 تعريف الفصيح حالة لعدم شرط البلاغة في الفصاحة بل الامر بالعكس فظاهر ان لم يمنع فيما ذكر ان المفهوم كذا
 وربما يؤيد بانه يصح الانقصار في تقليل الحكم على علة واحدة مع ان يكون لها علة في نفس الامر غاية الامر ان
 يكون ما ذكره ظاهرا لا يوجب كون القاسم سهوا فاعلم ان كونه سهوا **قوله** الى ان يعبر مع الكلام
 الذي يؤيد به اصل امره انما شئت الحكم بوجه مخصوص بذلك تنبيه على ان الاعمال التي في بعضه ما
 يدعيه بالحققة في اعتبار ذلك الوجه في الكلام لا الى نفس الكلام فان الاعمال التي في اخره من قصد فائدة
 اخبر ولازمها او غير ما وقد اشار رحمه الله الى ذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطالبة انما تحقق
 بتلك خصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثباتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك خصوصية شاع اطلاق
 مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه ومن ذلك تحقيق ان تلك الخصوصية اولى بان تسمى مقتضى
 وان معنى اقتضاء الحال في التحقيق انما هو في تلك الخصوصية وسيكشف لك حقيقة الحال في مقابلة ايضا
 نية بذلك تنبيه على ان ذلك الوجه مخصوص انما يقصد مقتضى ويعتد به في مطابقة الكلام بانه خصوص البلاغة
 اذا ان عرفنا بالقصد والاعتبار فانه لو ايقظنا المقام لتأكيد وقد وقع تأكيد من غير تعبد واعتبار
 لم يكن ذلك الكلام بليغا مطابقا لمقتضى الحال يتردد الى ذلك حقيقة على كرم الله تعالى وجهه كلامه
 السائل من المتوفى على لفظ اسم الفاعل ما عرف في موضعه فبالغ في شتمه اذ اعتبر حتى جعل

قال توفى فلا يدور في ادب
 ومن قال توفى فبعضه
 ومن قال توفى فبعضه
 ومن قال توفى فبعضه
 ومن قال توفى فبعضه
 ومن قال توفى فبعضه

نفس

وايضاً

نفس اعتبار خصوصية مقتضى الحال وان كان مقتضى الحال في الحقيقة هو نفس خصوصية اذا كان مقتضى الحال
 في هذا التفسير توطئة وتبييض لا يصدق ان الاعتبار انما هو مقتضى الحال واشارته الى وجه تسميته وبما
 قال مع الكلام دون في الكلام مع ان الخصوصية في الكلام لانه لما قيد الكلام بكونه مؤد بالاصل المعنى لم يمنع
 نسبة مقتضى الحال اليه بجملة في لانه خارج عنه وانما هو داخل في مجموع تركيب من الكلام المقيد بما ذكر ومن
 الخصوصية وانما قيد بذلك حتى اصحاح في اختيار كلمة مع قصد الى فائدة ان مقتضيات الاحوال والخصائص
 يجب ان تكون رائدة على اصل المعنى **فان قلت** قد يقتضى المقام الانقصار على اداه اصل المعنى قلت
 بهذا الانقصار اريد على اصل المعنى **قوله** وما يوجب ذلك مع بان مقتضى الحال قد يكون من الامور العارضة
 للكلام ولا يكون من اجزاء مخلوطة من المؤثرات واجازته واطنانه فلان سبب كلمة في الظاهرة في الجزئية
 ويحذف ان امثال ذلك صفات للكلام ويصح نسبة الصفة الى موصوفها بكلمة في كقول الضم في الفاعل
قوله خصوصية ما فتح الفاء فيه افصح من ضمها كذا في القبح **قوله** قد صح فيما رايانا من نسخ الاساس لفظ
 الخصوصية بفتح الفاء وكان وجهه ان خصوص بفتح الفاء صفة فندخل اليها العصرية يصير معنى المصدر
 وبضمها مصدر فلا يلحق الحاق هذه الياء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى لصفة او جعل الياء
 على المبالغة وفيه انه يشكك في وجود الهمزة لان جعل الياء في المبالغة كان علامة وانما حمل خصوص
 على صيغة الجمع وليس بذلك **قوله** فان مقام الكلام متفاوتة غير عن مقتضى بكسر المقام في الدليل مع انه
 غير عنه باكال في المدعى لانا مقام ما يضاف الى مقتضى بالفتح تقول مقام الالزام مقام خلاف مقام التوفيق
 مقام التكليف وظاهر ان تفاوتها بتفاوت ما اضيفت اليه وهو مقتضى الاستلزام تفاوت المقام تفاوت
 المقتضى يظهر جيداً بجودة تعدي المقام وملاحظة جود تفاوتها حسن التعبير بالمقام في مقام الاستدلال على تفاوت
 المقتضى بالفتح بتفاوت المقتضى بكسر **قوله** اما الحال فانما يضاف الى مقتضى بكسر تقول حال الانكار وحال
 التردد وحال خلو الذهن والظاهر منه ان تفاوتها بتفاوت مقتضى بكسر فلا بد من قامة دليل على ان
 تفاوتها يستلزم تفاوت مقتضى بالفتح **قوله** باعتبار توفيق كونه محلاً كافي فيما قصده من الفرق
 بين الحال والمقام كمن لا يصلح توجيها لاطلاق خصوصية لفظ المقام واشارته على لفظ المكان والحل ونحوهما
 في الوجه الصريح ان يقال المقام محل القيام وقيام الشوق لثباتها ورواجها فمعنى مقام التأكيد معنى رواجه
 او ان المقام من قيام الرجل بمعنى انتصابه واستقامته على ان يجعل حسن حال التأكيد كونه مناسباً
 لايقا انتصاباً واستقامته **قوله** كانت عادة العرب انهم كانوا يقولون عند تشديد الشار
 وعرض الخطب والرسائل فناسب ان يسمى الامر الذي لهم الى اعتبار خصوصية في الكلام مقاماً لا نهم على ظهوره وليقتضون اليه
 في محل قيامهم

اختيار

فانما كان مقتضى الحال في الحقيقة هو نفس خصوصية اذا كان مقتضى الحال في هذا التفسير توطئة وتبييض لا يصدق ان الاعتبار انما هو مقتضى الحال واشارته الى وجه تسميته وبما قال مع الكلام دون في الكلام مع ان الخصوصية في الكلام لانه لما قيد الكلام بكونه مؤد بالاصل المعنى لم يمنع نسبة مقتضى الحال اليه بجملة في لانه خارج عنه وانما هو داخل في مجموع تركيب من الكلام المقيد بما ذكر ومن الخصوصية وانما قيد بذلك حتى اصحاح في اختيار كلمة مع قصد الى فائدة ان مقتضيات الاحوال والخصائص يجب ان تكون رائدة على اصل المعنى فان قلت قد يقتضى المقام الانقصار على اداه اصل المعنى قلت بهذا الانقصار اريد على اصل المعنى قوله وما يوجب ذلك مع بان مقتضى الحال قد يكون من الامور العارضة للكلام ولا يكون من اجزاء مخلوطة من المؤثرات واجازته واطنانه فلان سبب كلمة في الظاهرة في الجزئية ويحذف ان امثال ذلك صفات للكلام ويصح نسبة الصفة الى موصوفها بكلمة في كقول الضم في الفاعل قوله خصوصية ما فتح الفاء فيه افصح من ضمها كذا في القبح قوله قد صح فيما رايانا من نسخ الاساس لفظ الخصوصية بفتح الفاء وكان وجهه ان خصوص بفتح الفاء صفة فندخل اليها العصرية يصير معنى المصدر وبضمها مصدر فلا يلحق الحاق هذه الياء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى لصفة او جعل الياء على المبالغة وفيه انه يشكك في وجود الهمزة لان جعل الياء في المبالغة كان علامة وانما حمل خصوص على صيغة الجمع وليس بذلك قوله فان مقام الكلام متفاوتة غير عن مقتضى بكسر المقام في الدليل مع انه غير عنه باكال في المدعى لانا مقام ما يضاف الى مقتضى بالفتح تقول مقام الالزام مقام خلاف مقام التوفيق مقام التكليف وظاهر ان تفاوتها بتفاوت ما اضيفت اليه وهو مقتضى الاستلزام تفاوت المقام تفاوت المقتضى يظهر جيداً بجودة تعدي المقام وملاحظة جود تفاوتها حسن التعبير بالمقام في مقام الاستدلال على تفاوت المقتضى بالفتح بتفاوت المقتضى بكسر قوله اما الحال فانما يضاف الى مقتضى بكسر تقول حال الانكار وحال التردد وحال خلو الذهن والظاهر منه ان تفاوتها بتفاوت مقتضى بكسر فلا بد من قامة دليل على ان تفاوتها يستلزم تفاوت مقتضى بالفتح قوله باعتبار توفيق كونه محلاً كافي فيما قصده من الفرق بين الحال والمقام كمن لا يصلح توجيها لاطلاق خصوصية لفظ المقام واشارته على لفظ المكان والحل ونحوهما في الوجه الصريح ان يقال المقام محل القيام وقيام الشوق لثباتها ورواجها فمعنى مقام التأكيد معنى رواجه او ان المقام من قيام الرجل بمعنى انتصابه واستقامته على ان يجعل حسن حال التأكيد كونه مناسباً لايقا انتصاباً واستقامته قوله كانت عادة العرب انهم كانوا يقولون عند تشديد الشار وعرض الخطب والرسائل فناسب ان يسمى الامر الذي لهم الى اعتبار خصوصية في الكلام مقاماً لا نهم على ظهوره وليقتضون اليه في محل قيامهم

لا يوادعها ليس بهذا المقام لتلك الحكمة مع غير الصاحبة والمذكور سابقا انما هو بيان مقام عوارض
 الاسناد واحد طرفية او متعلقة اعني ان مقام هذا العارض يبين مقام ذلك العارض وظاهر ان هذا
 المعنى لا يندرج فيما ذكر من معنى قوله وكل كلمة اهـ وتكون تلك الاسناد بان حاصله يرجع الى
 ان المقام يقتضي لهذا المسند مع المسند اليه المعنى في بيان المقام يقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا
 القياس يقال لو سلم اطراد هذا التكلف في جميع سبق حتى في احوال الاسناد والفصل والوصل والايك
 ومقابلته فلا شك ان الاصح ينظم اشياء خرج عن نظم السابق مثل ان لا مقام مع المضارع
 ليس مع الماضي وللنقل الواقع شرط ما مع ان مقام ليس له مع اذ الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة وقد عذ
 رحمه الله بعضا منها فذكر المصالح للتعليم فلا يكون عادة ثم ما ذكر هذا القائل ان قوله وكل كلمة اشارة
 لا مباحث البديع يتوجه عليه لا يظن في كثير من المحسنات كالقوس والايهام والمبالغة ونحوها
 مما لا يكون بين الكلمتين ولكن اغرض عن ذلك فيكون المحسنات البديعية من مقتضى الحال
 والجمع فتطبق الكلام عليها يكون داخل في البلاغة موجبا لحسن الاتي وهو طواف ذكرها وبيانها
 تأمل ويحتمل الظاهر ان محسنات احوال او مقامات يقتضيها تطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال
 اياها يكون داخل في البلاغة ضرورة انها ليست الامطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال من غير
 تعييد بمقتضى الحال بما خرج المحسنات قايما ان يصار الى ذكره رحمه الله ان مباحث المحسنات
 من علم المعاني وليست على ما يؤوله فارجع عنه ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشعر اذا لا
 في علم البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال واجبا لحسن الاتي وفارجا عنها من
 جهة اجابة الحسنة الزائدة على حصول اصل البلاغة ويكون من جهة الاولى من المعاني
 ومن جهة الثانية من البديع فان قلت لم يشتهر من احد منهم القول بان المحسنات توجب
 الحسن الاتي بل قد اطلقوا القول بانها تابعة للبلاغة فارجه عنها توجب حسنا عريضا وعلى
 ذلك يكون اجابها الحسن الاتي كاجابها الحسن العريضي فما زاد اعلم ان التزم السكون عن الاول
 راسا والتعريف بالثاني قلت يمكن ان يقال كان اقتضاء احوال اياها لا يخلو عن ندرة
 ونفاذها مستطوع عن درجته الاعتبار فلم يطلقوا القول باجابه الحسن الاتي ولم يذكرها جملتها
 في المعاني بل ذكرها فيه ما يكون اقتضاء الحال اياها غير نادرا كالالتفات والاعية انما هي جمل
 وكان ذلك منهم نوع تبني على ان سائر محسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة وذلك ان علمها
 فقلوا ان كون محسنات الاتي في القول في البلاغة وقد تقرر ان ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال

داخله

داخل في البلاغة ومن المعلوم ان الاحوال قد تقتضي الحسنة وان يصار الى ذكره رحمه الله في شرح
 ان المحسنات ان اقتضتها الاحوال فهي داخل في البلاغة وان لم تقتضها بل كان طرفا ايرادها في الكلام
 على سواء او جبت للكلام حسنا عريضا وانما ايراد الفعل في قوله الفعل الذي يقتضيه انما هو بشرط ان
 هو الفعل الواقع جزاء فوجه ظاهر وان كان هو الفعل الواقع شرط فاعليه تسامح لان الفعل عين الشرط
 لا تقتضي به فينبغي ان يراود الشرح على هذا المعنى او يراود بشرط معنى الشرطية واذا حكمت
 ما ذكرنا وقعت على حسن مقام قوله مكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام مع ما فيه من لطف الالهام
 وارتفاع شأن الكلام في الحسن لا يخفى ان الارتفاع في الحسن يوجب الزيادة على اصل الحسن والارتفاع
 في الحسن يوجب اصل الحسن ولما اراد بالحسن الحسن الذي ظهر لخل في المقدمتين اما في الاولى فلان
 نفس المطابقة انما توجب نفس الحسن الذي لا الزيادة عليه وانما في الثانية فلان عدم المطابقة يوجب
 اصل الحسن فكيف يشبه به لاخطا الذي يوجب اصل الحسن ولذا قال رحمه الله في شرح التتبع لا حاجة
 الى ان يحلل لاخطا بعدم المطابقة بل لا حاجة له ولا علينا ان نبسط الكلام بعض البسط لتشديد
 الحاضر فيقول قوله ارتفاع شأن الكلام مصدر مضاف فينبغي العموم وكذا الخطا فينبغي ان جميع
 الارتفاع بالمطابقة وجميع لاخطا بعد ما في وجه على الاول ان التباين بنفس المطابقة نفس الحسن
 لا الارتفاع فيه وتبين ثبت بانفس الارتفاع فلا يخفى ان جميع الارتفاعات لا تحصل بها لان الارتفاع
 مختلفة في الرتبة فبعضها اعلى وبعضها اوسط وبعضها ادنى وتوجب لها مراتب المطابقة لانها
 فانها متفاوتة الى الاعلى والوسط والادنى والاعلى يوجب لاسما والوسط والادنى
 الادنى ولو لم يعتبر عموم المصدر المضاف فالاعية اصله الاول لا يقال الارتفاع والمطابقة
 ذكر المطلقين فيهما والكمال منها ولا شك في استقامة حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكاملة
 كما نأقول في يراود بالخطا الكامل منه لا يراود مطلقا وتساوي الارتفاع فيلزم امثال
 الكلام الواقع في مراتب المتوسطة بين طرفي البلاغة مع انه اكثر واحوج الى البيان وايضا لا يستقيم
 صحة حصول الخطا الكامل لعدم المطابقة الكاملة لانه انما يحصل بعدم المطابقة راسا في
 انه لا يصح حكم حصول الخطا في الحسن بعدم المطابقة فلا شك في عدم صحة حصول جميع لاخطا المتوسطة
 في الرتبة بعدم نفس المطابقة ويمكن ان يقال لعل المص لا يسلم ان ما للحسن والالتفات على الخطا
 والالتفاتا قايما هو كلام ذكره السكاكي والمص لا يسلم بعد ما بعت بل يمكن بغيره من عليه فجز
 ان تجوز ثبوت الحسن في النصيحة فالكلام الفصيح في الجملة لكنه مخط في الحسن والبلغ وتبع في
 الحسن

تأني
 عليه من كلامه وهو انما هو
 وانما الشرط هو من انما هو

يقال فادركنا المصداق العامي لا فادركنا المصداق العمومي لا لانها من اداة القصر والعموم قد يفيد الحصر كما في ضرب
زيد قائما فانه يلزم من كون جميع ضربات في حال القيام الحصر والضرب في هذه وقد لا يفيد كما في جميع
الضربات كذا فانه يجوز ان يكون جميعها وبعضها حاصل لا سيما لان الشيء قد يتعدا ما به ثبت
بعلل شتى وانما نحن فيه من عند التمثل فنجوز ان يكون كل من المطابقتين سببا لجميع لا يرتكزا ويجوز
حصولها بكل منهما فلا يلزم الحصر من كون جميعها سببا لمطابقة الاعتبار ويمكن دفعه بان ليس المعنى
هنا ان جميعها يجوز ان يحصل بسبب مطابقة الاعتبار بل ان جميعها حاصل او يحصل بسببها البتة فلا يجوز
ان يحصل ارفع من غيرهما اصلا والآن لم يكن هو حاصلها او يحصل بها اذ لا يتعد الحصر للشيء او
ان المراد من السبب العلة التامة وانما لا يتعد **قوله** فيجب ان يكون المراد بها هذا ظاهر ويشعر
باعتاد المفهوم على نقله من جهة الله في الحاشي فتبينه المشايخ لم يقولوا ولا تشمل النسب الاربع **قوله** في
والمساواة والعموم مطلقا ومن وجه فان يتبين بطلان الحصر من واحد ما ذكرنا ان معنى الحصر في
ان مطابقة الاعتبار من حيث هي سبب لارتفاعه وكذا مطابقة المتقضي ثم بيان الاتحاد من غير
توجه نظر عليه لانها لو لم يتجرأ مفهوم الاتحاد اجتماع الحصرين صدقا لما ان يكد بالحد ما او كلاهما
الانه لا يحسن ذكر بطلان كلا الحصرين فالكلام لا يخلو عن شيء عوان يتبين ما اشتهر ان كان بينهما
تباين او عموم من وجه يبطل الحصرين او عموميا مطلقا يبطل الحصر المتقضي لم يحسن لان المدعى هو
الاتحاد في المفهوم ولم يتعرض في الدليل لنفي المساواة اصلا ولم يمتحنا لما لا يثبت الاتحاد قطعا الا ان يقال
يؤاد يكون المراد بهما واحدا ما يتناول المساواة اصلا ويلزم ان يكون عدم لزوم عدم المساواة
من وجه النظر على نقله من جهة الله في الحاشي فيكون حاصله انه لا يلزم من الحصر عدم تساؤل الحكم
لجميع افراد حتى يبطل الحصر في النقص والثنى فيكون ان يكون بينهما مساواة ولا يبطل الحصر لاثبت
ما هو المدعى من الاتحاد **قوله** توخي معاني الحي لا يخفى ان معرفتها لا يتوقف على معرفة علم الحي واصطلاحاته
حتى يلزم ان يكون تركيب المفاهيم الخلق للذبح لا معرفة لهم باصطلاحات الحياة عاطلة عن حليته
النظم وتوخي التوقن ليشاء من الغفود عن معنى معاني النظم انه استدلال على ان مراد الشيخ بالنظم الذي
فتنه بالتوخي المذكور هو معنى التطبيق بانه قد حصر في مواضع معنى النظم في وضع الكلام موضوعا يتبينه
علم النحو والعمل على موجب قوانينه وهذا يصح تفسير التوخي المذكور فلا وجه جعله معنى آخر للنظم وجعله
مشتركا بينهما مع ان الاشتراك خلاف الاصل وذلك الحصر **قوله** وذلك لما مر من اعتبار مطابقة
الكلام يظهر بذلك انه لا وجه لحمل اللفظ او المعنى في كلام لم يقص على المعنى الاول حتى يندفع عنه ما ذكره رحمه
من الاعتراض ان يكون حاصل الاول ان البلاغة يرجع الى المعنى الاول بل اعتبارا فادركنا المعنى الثاني اي باعتبار
ترتيبه الذي هو منشأ فادركنا وحاصل الثاني انها ترجع الى اللفظ باعتبار فادركنا المعنى الاول الذي
يتوصل به الى المعنى الثاني فان الفضيلة انما هي في حسن ترتيبه وتأتيه الى المعنى الثاني وانما قلنا انه
يظهر به ذلك لانه وجه تسميه هذا الكلام على اقله بان البلاغة لما كانت هي مطابقة الكلام لمقتضى
الحال وهي صفة اللفظ باعتبار فادركنا المعنى الثاني كانت البلاغة صفة للفظ بهذا الاعتبار وعبارة لا يخل
بذلك او يحل كلامه حيث نفي انهما من صفات اللفظ على نفي انهما من صفات المعاني من غير اعتبار التركيب

فنتقنه

وحيث اثبت انهما من صفات على انهما من صفات باعتبار فادركنا المعنى عند التركيب والموصوف بالافراد التركيب
انما هو الاطلاق المخطوطة لا المعاني فتدفع هذا الكلام على ما قدم من تعريف البلاغة وذكر التركيب حده
هنا ومع ذكر الافراد في الايضاح يدل على ان مراده باللفظ هو المخطوطة لا المعنى الاول وايضا الظاهر ان
اراد يرجعها انما صفة كما صرح به في الايضاح وجعلها صفة للمعنى الاول ظاهر الفساد وكذا التفرع
على انه لا وجه لحمل المعنى على المعنى الاول لان المطابقة لا تحصل بمجرد فادركنا الكلام المعنى الاول بل لا بد من فادركنا
المعنى الثاني وحسن تأدية المعنى الاول اليه فالمعنى الاول انما يعتبر كونه وسيلة الى المعنى الثاني الذي
يحصل باعتبار فادركنا المطابقة وبالمجمل للمعنى الثاني دخل تام في المطابقة فجعل الاول من جملة مرجع
دون الثاني في التفرع على كون البلاغة هي المطابقة ليس بوجه وفيه تأمل وحمل التركيب على التركيب العتبه
وهو المشتمل على ترتيب هو منشأ الفضيلة حتى يصح حمل المعنى على المعنى الاول تكلف بارد يردده عبارة **قوله**
بل ياتي عنده سلب الطباع **قوله** واما الثاني فلا يدفع لفساد قد اشبه ذلك على اكثر الناطق حتى قد تم
ان معنى قوله على الحق بناء على كذا وذلك لزمهم انه لفساد في جعل نوع الاعجاز طرفا اعلى حسب النوع
غاية الامر ان المعنى عن هذا النوع بافراده وهو نهاية الاعجاز والمرتبة القريبة منها يقال القرب من النهاية
انما يطلق على ما يكون اقرب اليها من الوسط فلا يتناولها وليس تتناولها المبدأ جزا بل وانما هو
اقرب اليه من الوسط ايضا والتعبير عن النوع بالافراد ان صح بجمعها لا ببعضها انك لو عرفت فالتعبير **قوله**
بالافراد في الاحكام التي تحقق طبيعة النوع لا يقع اصلا كما اذا قلت زيد وعمرو وكبرا الى اخره افراد الانسان نوع
او النوع زيد وعمرو الى اخره وكذلك الانسان كالفرد الى اخره افراد الحيوان جنس والجنس هذه الانواع
وانما نحن فيه من عند القبيل فان اكون طرفا اعلى انما يحصل لطبيعة الاعجاز لا لافراده لان كل فرد
منها سوى نهايته ليس منتهى البلاغة لانها تجاوزته وقد اخذ عدم المجاوزة في مفهوم الطرف الاعلى **قوله**
يؤيد قول صاحب الكشاف وجه التأييد انما ثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكن المعارضة حيث
وبعضه قاصر عنه يمكن معارضة ولو كان حدا الاعجاز بمعنى نهايته لم يثبت بمجرد القصور عن امكن
المعارضة وانما يثبت امكنها بالقصور عن جميع افراد الاعجاز كما يثبت بالقصور عن نفسه فكانت
للبيان وانت تعرف ان مبنى التأييد على رجوع الضمير الى الاعجاز وان قوله يمكن معارضة صفة
كاشفة فلو اريد ان يمنع الاول مستندا يجوز رجوع الضمير الى الاعجاز مع انه اقرب وليس علم يمنع الثاني
مستندا يجوز ان يكون مخصصه مع ان التخصيص هو الاصل في الصفة اي قاصر عن حد الاعجاز على وجه
يكون قاصر عن جميع افراده وعن نفسه فيمكن معارضة **قوله** عما يدفع بان المقصود من التركيب الاضافة
هو المضاف ورجوع الضمير اليه اولى مع المناسب ان يتحد متعلق البلوغ والقصور وجعل الصفة مخصصة

يوجب الحال من جهة التوسط وهو ان يكون قاصرا عن نهاية العجز واقامة تامة مع ان المقام يقتضي استقصاء هذا وقفا على قول صاحب الكشاف بوجهين احدهما ان الكثرة في النظم صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وموعود من ظاهر النظم من غير ذلك والثاني ان قوله فكان بعضه بالغا حدا العجز فيفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وظواهر الفساد ويمكن ان يقال ان الآية على شكلها لا يقتضي تصديده بطلان الملازم باطلان الملازم فمتى كان الملازم مظهر لا موضح بطلانا كان هذا القياس حسن واخفاؤه ان الملازم للاختلاف ما يكون بحسب الفصاحة والبلاغة ولا يكون في القرآن فلا يكون هذا الاختلاف بوقوعه في مراتب العجز بان يكون البعض واقعا في اعلى مراتبه والبعض في اوسطها والبعض في اسفلها لان هذا ليس بالاطلاق واقع في القرآن وايضا اشتراك الكل في العجز او رث قصورا في معنى الاختلاف ولا بوقوعه في مراتب مادون العجز فانه وان كان ظاهرا بطلان كنه ليس واضح للزوم لجواز ان يكون لكل واقعا في مرتبة منها مع ان في الواقع في مراتبه نوع اتفاق فلا يحسن تفسير مطلق الاختلاف الموصوف بالكثرة بالاختلاف بحسبها وبالجملة فلا يخفى ان الاختلاف بالاعجاز وعدمه من اظهر لوازمه ولو على سبيل التنزيه وارجاء العنان ففسر الاختلاف به ولا شك انه ليس لهذا الاختلاف كثره بمعنى التعدد اذ هو اختلاف واحد فاعتبر الكثرة في المختلف فان كثره نوع من كثره الاختلاف فكان هذا ما بينا المعنى كثره الان منها وما ذكرنا من التنزيه وارجاء العنان اندفع الاعتراض الثاني ايضا وبيانه انه لو كان القرآن من غير الله تعالى لكان لكل قاصرا عن حد العجز لكنه جعل الملازم قصورا البعض عنه على سبيل التنزيه اي لو سلم انه لا يلزم كون كل غير معجز فلا شك في لزوم كون البعض كالاتي وشكل هذا يكون اشبا بالملطوب بالبلغ وجها وكداه في ذلك ايضا يمكن دفع الاول بان يقال حمل نسبة كثره الاختلاف الى الكل في ظاهري النظم على معنى اختلاف الكثير لانه اظهر لزوما وابعده عن المناقشة ومعناه الظاهر وهو اختلاف الكل اختلافا كثيرا اي لو سلم انه لا يلزم كون الكل مختلفا اختلافا كثيرا فلا خفاء في لزوم كون الكثير مختلفا واختلافا في القليل وان كان اظهر لزوما وابعده عن المناقشة من اختلاف الكثير لكنه يوجب ههنا كثره المذكورة في النظم صريحا بل بطلانه ممنوع لان مادون العجز وموقد ثلث آيات قاصرا عن العجز ويمكن معارضة فيتم حجة مناقشة في توجيه الكشف بان ما ذكره الاختلاف يكون بعض واقعا في مرتبة العجز والبعض قاصرا عنها واقع في القرآن ايضا فلا يكون صريحا بطلان فلا يجوز جملة لازما في القياس المذكور لان يقال ان يرد البعض المعجز وهو قدر المعجز فافوقه وترها يشهد بان المقصود للاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعضه كليل القرآن

اعني مادون العجز المعجز غير معجز مشهور كنه شهرة مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه ولا يبعد ان يقال في المقصود في كون القرآن من غير الله تعالى وبعبارة اخرى ليس القرآن من غير الله تعالى فلا اقل من بعضه منه بل في الاختلاف المذكور اي كون بعضه الذي بالغا حدا العجز وبعضه الذي من غير قاصرا عنه قوله فانه وما يقرب منه كلاما حدا العجز هذه عبارة شرح العلامة نقلها لان في عبارة المفتاح احتمالا للاختلاف المقصود وان كان بعيدا وهو ان يعطف قوله وما يقرب منه على كون جميعه جملة كلامه المصنفين ان حدا العجز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وليس في كلام الشرح ذلك الاحتمال وما وقع في الفوائد الفصائية ان الطرف الاعلى هو المعجز فتوجهه انه اخذ الطرف الاعلى نوعيا اي نوع العجز لا العجز اشتراكا مراتب بعضها اعلى من بعض وقيل بوجهه بانه اراد قصر الطرف الاعلى في المعجز فلا ينافي كون ما يقرب من الطرف الاعلى المعجز ايضا في وجهه شرعا بان المراد حصر كل الاعجاز في حيز جواز قوله ولا يخفى ان بعض الآيات في آخره تاييد لما ذكرنا من حدا العجز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز واستناع المعارضة مع ان بعضها اعلى الا ان في عموم الاعجاز لجميع الآيات مناقشة لان ما دون العجز المعجز ليس معجزا يمكن دفعها بانه لما كان اختصاص الاعجاز بثلث آيات فما فوقها امرا ظاهرة مشهورة فكما حكموا على القرآن وآياته بالاعجاز ارادوا في الاية قدح فيما ذكرنا بعض الآيات اعلى طبقة ما شهد من قولهم القرآن في اعلى طبقات البلاغة لانه ان لم يحل الاعلى فيه على الطرف وهو الظاهر فظاهر لانه يجعل الطرف وما يقرب منه اعلى والاعجاز طبقة واحدة والقرآن واقعا فيها وان حمل على الطرف فيراد به الطرف الاعلى بحسب النوع اي نوع الاعجاز قوله اي طرف للبلاغة نقل عنه رحمه الله في الحاشي انه صريح بذلك تنبها على ان الطرف الاسفل ايضا هو البكلا واحتراما لواقع في نهاية الاعجاز من ان ليس له بطلا في شيء ولو جعل هذا التنبه في قوله ما اذا غير عنه الى مادونه الحق كان احسن لان طرف الشيء ربما يمنع لزوم كونه داخل فيه بل قيل طرفه نهاية فلا يكون داخل فيه ما استلزم التغيير عنه الى مادونه التحاقه باصوات الحيوان فظاهر الاستلزام كونه من البلاغة لدلالة على ان الكلام الواقع فيه ليس على طبقاتها وكل كلام غير ملحق بها فهو واقع في رتبة البكلا وقيل يوتنم ان ما ذكره من توفيق الاصل يصدق على الرتبة المتوسطة بل على الطرف الاعلى اذ يصدق على الملحق به دونها كما انه دون الاسفل ايضا فيصدق عليها ان المغيرة الى مادونه ملحق وقيل دفع بان المراد اذا غير مادونه مطلقا اي رتبة كانت من الرتبة التي دونها فلا يصدق على غير الاصل وان كان الكلام يشعر بان مجرد التغيير لا يكون سببا للاحقاق فلا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التغيير الى مادونه انما يصير سببا للاحقاق بشرط التغيير لا مادونه لاسفل ايضا وان المراد اذا غير الى مادونه فهو من حيث انه مغيرة الى مادونه بل ملحق وهو ما يصدق على الاصل

لان التغيير لا مادون الاعلى والوسط لا دونه في الاتحاق وقوله لاننا لست مما يجعل التكلم موصوفا بصفة
 اراد به على اذ كونه في الخواشي انه لا يبعد وصف التكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها بالصفة الموصوف
 كما يسمى بسبب البلاغة والنفاضة فيقال بليغ فيقع وجنس مطبق ومن لم يتفطن لم يدركه رحمه الله
 رده باستحالة ان لا يجوز وصف من صدر عنه الجحش **ق** قل في جعله تقييما بالبلاغة الكلام حيث
 جعلت تابعة لما بان حسنها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير
 بليغ تكون هذه الوجوه محتسبة فيه ولا يبعد ان يمنع ذلك وتلك هذه الوجوه في الواقع التي لا تفتقر الى انما لا تفتقر
 من غير بليغ **ق** والبلاغة في التكلم ملكة اه لا تفتقر الى الملكة التي تقتدر بها على ان يكون الكلام البليغ في نوع من الكلام
 كالمدح والالتم والاشكال والشكايه او نحوها او نوعين او انواع معدودة لا يجعل صاحبها بليغا كما لا يجعل محروما لا يقتدر
 على ان يكون بليغا وكلام بليغ واحد واكثر من غير ان يكون ملكة فيه بل بلاغة المتكلم على قياس ما ذكره في فصاحة التكلم ان
 يكون له ملكة لا تقتدر على اذية كل ما يقصده من المعاني التي يمكن لتعبير الكلام عنها بالكلام البليغ واذا
 ما ذكر من تعريف لهذا المعنى المقصود لا يتم الا بعناية ومن ان يقال قد اعتمد في ذلك على تقدم معنى تعريف فصاحة
 متكلم فان ملاحظة يكشف عن المقصود منها بطريق القياس وقوله كلام بليغ وان كان نكرة في حق النبا
 ومن حق كني وصفها بصفة عامة تمنع عن ذلك على انما قد جئنا عامة في حق الاقليات كقوله تعالى عانت نفسي
 ما قدمت وقولهم مرة فيهم من اداة واما ما توهمتم انما عمت بعموم وصفها صارا المعنى بآتيان كل كلام بليغ
 فلا صحة ليقع التعريف الى استعانة بتعريف فصاحة المتكلم فحذروهم **ق** اول فلان معنى عموم النكرة باق
 ارتفع خصوصها وتيقدها بالوصف وصيرورتها بمنزلة الجنس لا عمومها بجميع افراد على سبيل التعميم والاطاعة
 حتى يكون معنى رجل عالم كل رجل عالم لا ترى انهم قالوا اني لا افاضل لاربطا عالم لا يفتخر بما لسته رجل ورجل
 ولا يفتقره عدم الخش عجا لسته جميع الرجال العلماء وهذا هو المراد بما ذكره في المعاني ان النكرة جامعة للجنسية
 والفرادية واذا وصفت بوصفها بجنس كانا المقصود منها الى الجنس **ق** الثاني فلان لو سلم ان المعنى كل كلام
 بليغ يلزم ان لا يكون متكلم بليغا اصلا لان الكلام الواقع في رتبة الاعجاز بليغ ولا يتدر عليه البشر ولكن يفتقر
 بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان يكون فوق جميع البلاء لان الابلغ يتدر على كلام بليغ لا يتدر عليه
 البليغ وفادته **ق** وفيه تعريف لصاحب الفصح فانه فسر البلاغة ببلوغ المتكلم في اذية المعنى فذاته
 انقسام بتوفيقه فواقى التراكيب حتى يوارى انواع التشبيه والجاز وكناية على وجهها والاضافة ان ذلك
 لا يستلزم النفاضة وما ذكره المنصنف من كلام ابن الاثير في المثل المتعارف ان البلاغة انصاف من النفاضة لان
 والحيوان وكل بليغ فيصيح وليس كل فصيح بليغا وكلام الراغب في الذريعة الى مدارج الشريعة عام فله العلامة

سنة ايضا بان لا اخفى من النفاضة ان خفي الصدق والعتوا ما خوف في البلاد والنفاضة وهذا زيادة
 ثم انه لما فسر السكك البلاغة بما ذكره من غير خذ النفاضة اخضر مرجعها عند في المعاد والبن فان توفيقه
 الخواص مرجعها المعاني وباراد انما على التشبيه واخره مرجعها لبن واما عند المنصنف فيرجع الى امر اخر ايضا
 كما ذكره لاختلاف النفاضة وقيل الحق قول السكاكي لان البلاغة كمال منوع البليغ بما يتميز عن غيره ويجعل آثاره
 الخفية به وظاهر ان ما يختص به هو التوفيق والباراد المذكوران لانه غاية النفاضة اذ يشترك فيها البليغ
 وغيره لان مرجعها اما الحق واللفظ او الخواص والصدق وليس كمال البليغ من حيث هو بليغ والام يفتقر عنه
 والحاصل ان البلاغة فضل للبليغ ولا يقتصر به ما عتبه الفصل يشترك فيه النزع وغيره **ق** وما يجب
 ان يحصل الظاهر انه قصد به تفسير المرجع كنهه ينبغي ان يعلم ان المرجع يطلق على المبرز احد ما موضع الرجوع
 والمرجع اليه بناء على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول اي المرجع بمعنى المرجع اليه على الخذف
 والايصال والثاني نفس الرجوع على انه مصدر استعمل في معناه ويغري بينهما بان اذ اخل المرجع
 المرجع اليه وبالعكس علم ان المراد هو الاول كقولك مرجع الجود الى الغنى او مرجع اليه واما في
 المرجع الى هذا الشيء بكلمة ان علم ان المراد هو الثاني كقولك مرجع الجود الى الغنى او مرجع اليه واما في
 من هذا القبيل فالمرجع رجوع البلاغة الى الاحترار وما ذكره من التفسير انما يصلح تفسير المرجع بالمعنى الاول
 دون الثاني وكقول المنصنف مرجعها الاحترار تم اذ ذكره كني الامر فيه سبيل الموضوع المقصود وما ذكره
 امكان الحصول يراى به ما ينهم من الامكان في المعارف وهو الامكان الذي يفتقر الى شي في الاستعانة بالغير
 كما ينبغي الاستعانة بالذات لا الامكان الذي حتى يرد ان الامكان يمكن ان لا يتوقف على شيء لان ذلك ناموس
 الامكان الذي انما لا يخفى ان الخطاء في اذية المعنى المراد يتناول التعقيد المعنوي وهذا لا يناسب
 مقصوده وهو البلاغة يرجع الى امرين احدهما يحصل بعلم المعاني والاخر امر يحصل ببعضها بالحق
 او اللغز والخواص والعرف وبعضها بالبن فالتعبدان يعتبران في الاول بالاعتناء به والبعض الذي
 يحصل بالبن ايضا لا يخفى قوله ولم يختر به علم الاول علم المعاني على اطلاقه اذ لا يختر به عن
 التعقيد المعنوي وهو جملة الثاني كني الاولى ان يعتبر عنه عبارة لا يتناول اصلا كالاختار
 الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد يقال ان الموجود في التعقيد انما هو الخلل ومزاد في من
 الخطاء فلاننا وله وليس بذلك ثم انه اراد بالاختار ان لا يخطئ ان لا يخطئ فلا وجه ليراد بها في قوله
 والا لربما اذى المعنى المراد اذ على تعدد بانتفاء عدم الخطاء اي بتدريج وجود الخطاء يكون قد ادى بكلام
 غير مطابق البتة وان اراد محافظته نفسه عن الخطاء فاما ان يشترط فيها عدم الخطاء ولا يجوز الاخر

على المنص

مرجع الجود الى الغنى

هناك

انه يمكن عدم الخطأ في بلاغة الكلام من غير حاجة الى الحافظة كيف وقد عرفت انهما في المطابقة مع بعضها سواء كان
 محافظة من جهة الحكم او لا وعلى ان في ان البلاغة لا يرجع الى مجرد الحافظة ولو كانت مع خطأ بل البلاغة
 تنفك عنها وجودا وعلما فيمكن الجواب باختيار الشق الاول وهو ان المراد بالبلاغة عدم الخطأ
 فان عدم هذا العدم عن الخطأ لا يستلزم التاثير في الكلام غير مطابق لان الخطأ لا يلزم ان يكون بهذا
 التاثير بل يحتمل ان يكون بغيره بان يكون اللفظ والاعلى المعنى المراد دلالة صحيحة وتكون ذلك وقيل عجا
 بوجوهين آخرين احدهما باختيار الشق الاول ايضا بناء على ان المنهوم من كون رجع البلاغة هو الاثر
 ان الاثر لازم في البلاغة فمعنى قوله والاثر بها ان لم يكن الاثر لازما في مكان معدوما اي كان
 اخطأ متحققا والثاني باختيار الشق الثاني وباختيار رخص اخطأ عدم خطئه في الاثر فانه لا عبرة بخروج عدم
 اخطأ اذا لم يكن عن محافظة وقصده معنى قوله والآن ان لم يوجد عدم خطئه عن قصده فالتاثير في الكلام غير
 مطابق ليس زوال البتة بل قد وجد فلذا قال ربما بقي شيء وهو ان المطابقة لا عن قصده اما ان يوجب
 بلاغة او لا وعلى الاول فارجاه للنقطة خام وعلى الثاني ينبغي ان يقتيد البلاغة بما يكون من قصده
 ويلزم استدراك قوله بها لوقية المطابقة المذكورة في حيزه بالقصد كما هو الظاهر من قوله فلا يكون بليغا
 باخر من تعريف البلاغة وان لم يقتيد بالقصد لم يكن الدليل مثبتا لجميع المدعى وهو انه لا بد من عدم خطأ
 عن قصده والدليل انما قام على الجرح الاول دون الثاني مع انه اولى باقائه الدليل وان اختلفت ما ذكرنا
 فظهر عليك دفع ما لو توهم ان البلاغة في الكلام لا يتوقف على تميز النصيب عن غيره بل يمكن وجود النصيب سواء
 كان المستقيم تميز النصيب عن غيره ولا يوجب ان يقال كذا دعاه الى تقييد البلاغة بقوله في الكلام مع ان
 ما ذكرنا لا يوجب ان يصح وجع بلاغة الحكم بل يكاد يكون انبها من بلاغة الكلام وجواب ما ذكرنا انه
 اقتضى في ذلك كلام لا يضره فانه جعلها رجع بلاغة الكلام فينتج المناقشة عليه فيمكن دفعها بان
 كل ما رجع بلاغة الكلام فهو رجع لبلاغة الحكم ضرورة جعلها رجع بلاغة الكلام في حكم جعلها رجع
 بلاغة الحكم نعم لو كان توافق بلاغة الحكم على شيء من جهة اخرى لا من جهة بلاغة الكلام كان هو
 رجع بلاغة الحكم لا بلاغة الكلام كمن الواقع بالنسبة الى الارضين عكس ذلك فيجعل رجع بلاغة الكلام نظرا
 الى التحقيق وبيان ان رجع بلاغة الحكم باعتبار رجعته بلاغة الكلام والى تميز الكلام اللفظي
 انما قد وصف في الكلام فاقول ان قال ويدخل في تميز الكلام النصيب تميز الحكم النصيب اقول ان الكلام
 ليس في الايضاح والافلاحة غير موصوفه اللفظ يتناول الكلام والكلية فلم يحج الى قوله ويدخل في اوصاف
 توصيف كلام المنهون بلاغة الكلام لما يتوقف بالاعلى تميز الكلام النصيب وتوقف على تميز كلمات النصيب

المطابقة في تعريف

من جهة

بذلك

من جهة توقف تميز الكلام النصيب تميز الكلام النصيب رجع بالاعلى الكلام وقد ذكرنا ان بلاغة الحكم يقتيد
 او يتوقف عليها فقد يقال عليه ما يتوقف عليه الشيء يقتيد ان يكون مستمدا منه والا كان التوقف بالعكس
 ذلك يكون المتحقق كلاما كورين التوقف والافادة فاما معنى ادراج كلمة او سبها وحجاب بانه يجوز ان
 يرد بالاصح ازو التميز نفس الفعلين فالمتحقق هو الافادة وان يرد التمكن منها في الظاهر ان المتحقق هو
 التوقف ولم يجر الجمع بينهما في الازادة وكين يجوز فلا احتمال لسابق وهو ان يرد نفس الفعلين فقط او التمكن
 منهما فقط كاي يجوز ادراج ما وسمي اذا كان هو الظاهر **القول الاول** علم المعاني ان كان الظاهر
 ان الن من اجزاء الكتاب ولذا قال سابقا رتب الختم شامخة وثلاثة فنون فلا بد لحمل علم المعاني عليه
 من تأويل والظاهر ان تعريف الن عهد من كذا ذكره رحمه الله في المحققين المبرورين انما هو علم المعاني ولين
 هذا النوع من العهد باعتبار تحاللات كل يلغوه حمل علم المعاني عليه لان الن اذ جعل عهد الاشارة
 لا علم المعاني يكون كقولك علم المعاني فيلغوه حمل علم المعاني عليه ضرورة انه شيا تامة اذا كان الشيء صفتان
 من صفات التعريف يعرف السامع اوصاف الذات بامدنها دون الاخرين فاية صنية يعرف السامع تصاف
 الذات بما يجب ان يقيمه اللفظ الدال عليها ويجعل مبتداء فينبغي ان يحمل الن الاول على علم المعاني ويمكن
 ان يدفع بالغاية فيتم ان مجرد ملاحظة كونه البيان بل لا يفي به ايراد المعاني الواحد في تركيب محتملة
 بعد رعاية المطابقة يمكن وجهي التقييد المعاني لدلالة صريح على ثمة مقاصد البياض عن مقاصد المعاني بل انه
 هو الذي يبحث عن المطابقة الا انه اراد ان يذكر كذا ذكره السكاكي فزاد اعتبار ما يمتثل على ذلك من كون المعاني
 كالنوع والبيان كما رتب **القول الثاني** فعليه ان يور فيها بتلك الجهة كما نارا لوجوب لوني وتماثل الى الاولوية والا فليس
 الواجب بالحقيقة على الطالب لا تصور مطلوبه بخصوصه بوجه ما بحيث يتعارض عداه لان الطلب فضل اختيار
 لا يمكن بدون ارادة يتعلق بخصوص المطلوب وهو ان كان او اواحدة اقل ابدان يتصوره بخصوصه اذ لو لم يتصوره
 اصلا امتنع طلبه ولو تصور بوجه شامل له وغيره لم يميز عنده المطلوب عن غيره ولشئ اندفع ان يطلب
 من حيث انه في ذلك لا اراثة بل فحس ان يفيض به الطلب الى غيره فيفوت ما يقتضيه وينصق وقته فيما لا يقتضيه
 وان كان كثره فلما ان تضبطها جهة واحدة فتجعلها اواحدة او لا وحكم الثاني في حكم الاراد الوارد فعليه ان يتصور
 كلاما من اواحدة كثره بخصوصه وعلى الاول فالاولى ان يور فيها بتلك الجهة اذ لو توجه الى معرفة كل منها بخصوصه
 تقتضي ذلك عليه او تعذر فليس لازم هو التقدير البتة حتى يقع الوجوب الحقيقي ويمكن ان يقال اذا
 لم تكن الكثرة محصورة كان يتصور كل واحد متفردا البتة وما نحن فيه من هذا القبيل فيوزان بقتيد
 الكثرة بمثل ما نحن فيه ويحل قوله عليه على الوجوب الحقيقي وينبغي ان يعلم ان المراد به فيها بتلك الجهة

المعاني
الفن الاول

جزئي بيان

معرفتها بخصوصها بما قاتناها واما بانتمنا الموقفة اصلها او بانتمنا الموقفة بخصوصها بان يعرفها بالاشياء
 او بانتمنا هذه الموقفة بكل الجهة بان يعرف كل واحد واحد منها بخصوصه والاول ظاهر البطلان وعلى الثاني
 لم يتصور طلبها بخصوصها ولكن اندفع الى طلبها من حيث انه فرضي لذلك الامر انما في ايرادها الى الطلب غير
 فيقوت ما يعين ويضع وقتها فيما لا يعين وعلى الثاني يلزم التعذر او التقصير في تقليل ان عليه
 معرفتها بكل الجهة بالتحيز عن النوات والاضيق كما فعله رحمه الله غير مناسب لان ذلك انما يبطل العلم في
 من الاقسام المتنافية لتلك الموقفة والاشياء بان يذكر ما يبطل جميع الاقسام او يقتصر على ما يبطل الباقي الثالث
 وهو التقصير والتقصير لا في النوات والاشياء يتوجه الى القيد وهو هنا قوله بجهة الموقفة فيمكن ان يقال
 على تقدير تصوره بكل خصوصه يحتمل النوات والاضيق ايضا اما اذا كان متغيرا فلا بد ان يصرف اوقاته
 الى تحصيل شرط الطلب وهو تصور المطلوب ولا يحصل فكيف يفرغ منه الى تحصيل الجانب فيقوت المطلوب
 ويضيع وقت في غير المطلوب واما اذا كان متغيرا فلا بد ان يصرف كثير من اوقاته الى تحصيل شرط الطلب
 فربما لا يسع باقى اوقاته لتحصيل المطلوب فيلحق النوات والاضيق وايضا ربما يغل عن تحصيل الشرط بعد ان
 تقدره او تستمر فينتاعده عن الطلب فتؤدى الى النوات والاضيق **المراد** ان ملكة التعميم يستعملون
 الملكة في احوال الادراك بعينين احدهما ملكة الانتقال الى النظريات وهي كمال النفس في المرتبة الثانية
 وهي العقل بالملكة والثاني ملكة اختيار النظرية التي حصلها او لا ثم صارت عندنا مخزونة متى شئت
 من غير تحشم كسب جديد وهي كمال النفس في المرتبة الرابعة او الثالثة وهي العقل بالفعل وظام انه
 لا يمكن حمل ملكة هنا على الاول بل يحمل على الثاني فيلزم ان لا يحصل علم المعاني الا بعد ان يحصل جميع
 مسائله وتتم مخزونه عنده ويحصل له ملكة اختيار مسائله متى شاء من غير تحشم كسب جديد وانما
 لا يخلو عن اشكال فان مسائل علم اذا حصلت لا يجد يكون عالمك بهذه العلم قطعاً لمن غير حاجته الى ان
 تميز مخزونه ويحصل له ملكة اختيارها ودعوى استلزام حصول لكل الملكة لا يسمع من غير شاهد
 وايضا لانهم لو لم يكون الفقيه مثلاً قد حصل جميع مسائله ممكنات من موقفة كل منها بلا كسب في كل ملكة
 في فائته كافي صنفه وما لم يعرف بعض المسائل النقية بل الظاهر ان يكون ممكنات من موقفة
 جميع مسائل ولو كان باكتب بان يكون عنده ما يكفي في استلزام جميعها كما لو ان توفى الفقه العلم
 بالاحكام شرعية فالناسان يراود بالملكة بين كينونة النفس يمكن بها من موقفة جميع المسائل يستحضر
 بها ما كان معلوماً وما منها ويستحصل بها ما كان مجهولاً وحمل كلامه رحمه الله على ذلك مشكل ثم لا يجوز
 ان يراود بما ذكر من الحالة البسيطة ما ذكره ليعوم من الحالة البسيطة التي من مبداء التفصيل لانه يتوقف

على التوفيق

على التوفيق الاجماع بعد حصول الملكة وما ذكره من لا يجوز ان يتوقف عليه ولا يلزم ان لا يكون علم المعاني حاصل
 اختيار مسائله بدون ان يتوجه اليها اجماعاً لا ولا يلزم عاقل بل يراودها نفس ملكة لا اختيار كما نؤمن من كلام
 رحمه الله وانها ايضاً حالة بسيطة مبداء للتفصيل وان كانت مبدئية ما ذكره التفصيل اقول
 وقد يناقش في قولنا لا يراودها انما اذا علمت فلان يعلم التحيز بان مقصوده اطلاق العلم على الملكة ولا يختص
 انه لا يجوز ان يراود بالتحيز في هذا القول لملكته كما يتبين ارادته اذ اراى القواعد بل يراود بنفس القواعد ويحجب
 بان ما قصد من اطلاق لفظ الملكة حاصل فانه اطلق علم التحيز على الملكة **المراد** ان ملكة لا يراودها اجماعاً
 او تعالاً اليها من معنى الادراك في عرف عام او فاقص فيكون حقيقة غريبة او اصطلاحية وكذا الحال في
 اطلاقه على الملكة ولم يحمل خلافاً عليها بطريق الحقيقة للغة ترحب على التحيز على الاشياء ثم قد يرجح الحجة
 على النقل لانه اذا دار اللفظ بين النقل وعدمه يرجح عدمه وقد يعكس لان الفهم مذهب المعنيين من لفظ
 العلم لا يحكي الى قديمة مانعة عن الحقيقة بل الظاهر ان احدهما مولى لآخر من اطلاق العلم على العلوم المدونة
 والصناعة وكما انه لا يمكن سكت رحمه الله عن حمل العلم على ادراك القواعد واما توجيهه بان الحمل على الادراك
 يخرج الى الضمير وهو متعذر لتعلقه بالاصل عدمه فيعارض بان الاصل عدمه لا يجوز فلا يرجح التحيز على
 الاضمار ولذا قالوا لو دار اللفظ بينهما يجوز الحمل على كل واحد منهما على التسوية **المراد** ان المعنى قد عرف على
 استعمال الموقفة قد نبهتم ان استدلال على هذا الجريان بقوله يفرغ به دون تعلم فيناقش في لا يجوز ان يكون قد عرف
 على استعمال الموقفة في النظريات والجرييات فان مجرد استعمالها في الجزئ لا يوجب اختصاصها به **قبح**
 بانه لما ترك لفظ العلم الى الموقفة فلا بد له من تكملة والجواب ان على ذلك الاستعمال يصح كونه والوجه ان هذا
 الجريان مما صرح به في الايضاح فيكم رحمه الله به لانه استدلال عليه بما ذكره فان قلت متعدي هذا لا يتناول كون
 متعلق الموقفة اعني المدرك جزئياً على اقل ادراكات جزئية ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك لان
 ادراك الجزئى يكون كلياً جزئياً اذ ادراكه بالكلية وبالوجود قال الحكماء انه عالم بالجزئيات على الوجه الكلي
 فليت جزئية المدرك تستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي لا يدرك الجزئى
 فكون المدرك جزئياً لا يحل احوال يستلزم كون ادراكات جزئية ومعنى جزئية جزئية **المراد** ان
 هي موقفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال وقوله بمعنى انى فردية اشعار بان المعنى على الاستغراق العرفي
 لا فرد الاحوال وان المراد مكان الموقفة لا الموقفة بالفعل **المراد** ان البعض الغير المعين لم يرد به البعض كطلق
 لانه ليس بمجمل فلا يلزم التعرف بالجهول بل اللازم حصول هذا العلم لكل من عرف مسئلة منه بل اراد به
 البعض المجمل كالنصف او الثلث والاكث من كل الاحوال لما كان مجهولاً جهلت الكسور المضافة اليها وكذا اكثرها

العلم على

من زينة

المدرك كما

وإراد بالبعث المعنى البعض المعلوم بأنه التعريف والتأكيد والتجريد مثلاً ولو فسر المعنى بما فسرناه
اشكل الأمر غير المعنى بقى شيء وهو أنه على التفسير غير المعنى بما ذكرنا لا يكون في التعريف دلالة عليه
أيضاً كما في المعنى وقد حقق عدم الدلالة بالمعنى وأمر سهل **قد** فليت قد استأخري فما يصلح وجهاً
للتسليم أمراً أحدها قول صاحب المفتاح في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره فإن
المذكور حقيقة ما لو الكلام لا الأحوال والثاني قول المحقق لا الأحوال لم يصلح جعلها سبباً وآلة في مطابقة
الكلام أيها حال التاكيد المطابقة بمعنى الصدق على ما عليه اصطلاح المعقول والأحوال لا تصدق
على الكلام وبالعكس الكلام لا يصدق على الجزئي يقال كلامهم في أكثر المواضع صريح في أن مقتضى نفس
تلك الأحوال وفي قولها محتمل له والمحتمل يحمل على الحكم سيما إذا كان أغلب في أيضاً اقتضاء الحال
بالحقيقة وإنما هو بالنسبة إلى تلك الأحوال لا الكلام المكلف بها أم لا لا قول فلانهم قالوا إنكار
المخاطب يقتضي تأكيد الكلام وجوباً وتردده تأكيداً استحساناً وخلقاً ذميمة تجرده وقال صاحب
المقالة المتضمنية للذكر للحدف للتعريف للتأكيد للتقديم للتأخير للخبر كذا وما ذكر في تعريف المعاني
ما يشعر بكون مقتضى هذه كونه في محتمل نفس الأحوال بأن يجعل من كونه باعتبار أنها كيفيات للفظ
فإن أن ينظم سلكه حكم المذكورية كأنظر السكالي اللغات في سلك الفرق الواقع موفها في
حكم المسموعة فقال متى صرحت من سامع إلى التنا على الكلام الحكمي أيضاً ليس من كونه حقيقة
بل المذكور جزئيات واما احتيج إلى التأويل على التدرجين فاختار التقدير الموافق للتصريح في معظم
المواضع وجهه قول الثاني فلان الحال كانكار المخاطب مثلاً يقتضي تأكيد الكلام الحكمي اليقين
الكلام المؤكد لأن مقتضى الكلام شيء آخر هو قصد القادة وقد صرح رحمه الله في شرحه المفصلة بذلك
حيث قال كان اقتضاء أصل الكلام ثابتاً وإنما انكار في اقتضاء تلك الخصوصية وقد ظهر ذلك
ما ذكرناه في قول الشورى التي يصلح وجهاً للحكم بالتسليم وقد دفع أيضاً بأن بعض تلك الأحوال
مذكورة حقيقة كلام التعريف والمؤكدات فيجوز أن يجعل لكل مذكورة تغليباً وفيه علة لا تكون
ت كما مقتضى نفس الكلام والمؤكد بل هو التعريف باللام والتأكيد بمؤكد وأنه ينبغي أن يكون أغلب
مخصوصاً بزيادة حقيقة أو كونه ونحوهما وأنه ليس بظاهر غنا ويمكن دفع ثاني هذه الأمور بأن هذه
الأحوال كالتأكيد الخطي وجزئية كالتأكيد الجزئي والجزئيات بوجودها في الكلام تفسيراً للمقالة
الكلام لفظاً لها وموافقة أيها ما احتمال عليه والتأويل هو مقتضى مثلاً انكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
مطلقاً والتأكيد الجزئي في أن زيداً قائم صار سبباً لاشتمال الكلام على مطلق التأكيد الذي هو مقتضى

وأيضاً

وأيضاً مقتضى الحال أمر كذا وهذا لأحوال جزئيات لا فيجوز القول بأنها أمور بها يطابق اللفظ مقتضى
ويُدفع ثانياً بأن كون المطابقة بمعنى الصدق اصطلاح المعقول ولا يلزم مطابقة اصطلاح بهذا الفن
ولم يعرف في هذا الفن في المطابقة اصطلاح فيحمل على المعنوي اللغوي الذي هو الأصل والمعتبر بالموجب
دليل النقل ولم يوجد بيننا وبين اللغة الموافقة ولا شك في صحة الأول بموافقة الكلام للأحوال بواسطة
اشتمالها على أن حمل المطابقة بيننا على معنى الصدق يوجب تأكيداً لاصطلاح المعقول كما اعترف به رحمه الله
في المحقق **ت** مثلاً يصدق على أن زيداً قائم أنه كلام مؤكد الخلق الكلام المؤكد مع أن مقتضى الحال هنا
كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد ولذا قال في شرح المفتاح مثلاً انكار المخاطب نطلق زيد يقتضي
كلاماً لا على ذلك حيث يفيد التأكيد ورد الانكار وقولك إن زيد المطلق كذا كذا في أن نفس
لادخل لها في اقتضاء خصوص الحكم لأنها إنما تقتضي خصوصية وكيفية في الكلام الشتمل على الحكم خصوصاً
يقتضيه شيء آخر كما ذكرناه أن جعل مقتضى الكلام المؤكد لأنفس التأكيد لا موجد عادلية كما ذكرناه في
في الجملة أن التأكيد لا يكون إلا في الكلام فما يقتضي التأكيد يقتضي الكلام مطلقاً أيضاً أما الكلام خصوصاً كلام
حكم فيه بثبوت القيام لزيد مثلاً لا يلزم من اقتضاء التأكيد اقتضاء أصلاً لا تفكاً كالتأكيد عند ذلك
أن تقول قصد رحمه الله من قوله أنه كلام مؤكد كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد لأنه اكتفى بذكر
الكلام المؤكد لحصول المقصود به وهو التأكيد **و** وأحوال الأسناد أيضاً من أحوال اللفظ دفع لما
لوقيل أنه ذكر في تعريف أحوال اللفظ فلا يندرج فيها أحوال الأسناد لأنه ليس لفظاً ويُدفع به أيضاً ما لو
أن موضوع العلم هو الكلام والأسناد جزؤه وموضوع المسائل يجب أن يكون نفس موضوع العلم وجزئياً من
جزئياته كالمخبر والطلب وعارضاً عوارضه كالجمله الاسمية والاستثنائية لجزئياتها لأن البحث
أجزاء الموضوع من مبادئ العلم لا من مسائله ووجه دفع أن أحوال الأسناد أيضاً من جهة في سلك
أحوال الكلام فموضوع المسئلة في الحقيقة هو الكلام كمن باعتبار الأسناد وأما قول المحقق لا سند منه حقيقة
ومنه مجاز عقلي فقد عدل فيه عن الرأب ليعتد بتبنيته على أن استنباط حقيقة أو مجازاً إلى العقل بنفسه وانتساب
الكلام إلى العقل إنما هو بسبب الأسناد الذي هو فيه وأما الشيخ عبد القادر صاحب المفتاح فقد حافظ على
الرأب جعل الحقيقة والمجاز المذكورين من وصف الكلام ونسبهم من قائله وجه الدفع أن الكلام هو الأسناد
وأما الطرفان شرطه ولا يخفى بوجه وقد عرفت في كتابه إشارة إلى أن الدور الرأبي في دفعه بأن يعرف
البلا بعارف به المحصن بناءً على أنه لا يتوقف على معرفة تركيب البلغاء ثم إنه قد سبق إلى التزم أن الدور إنما هو في
تعريف البلغاء حيث يتوقف معرفتها على معرفة تركيب البلغاء ومعرفة متوقفة على معرفة البلغاء المتوقفة على
البلاغة

ولادون في تعريفها أصلاً كيف ولو قطع النظر عنه كان لزوم الدور على حاله وأيضاً أحد شقي السؤال
وهو لزوم التعريف بالجهول لما هو في تعريفه البلاغة جزءاً بواسطة عدم بيقين التركيب لما خوفة في تعريفها فينبغي
أن يكون الشق الآخر وهو لزوم الدور في تعريفها أيضاً والآخر هو الخروج من النظام ولا يستقيم ما ذكره
رحمة الله تعالى وما ذكره المصنف في الايضاح أما الأول فلان لزوم الدور وذكر الجاهل في تعريفها لا يكون سبباً
للعُدول من تعريف المعاني كما ذكره رحمه الله وأما الثاني فلان ما ذكر في الايضاح في بيانه لزوم الدور وهو انه
قال السكالي واعني بالتركيبة المذكورة في تعريف المعاني تركيباً للبلغة يكون لغواً خاصاً لانه لا حاجة اليه أصلاً في
لزوم الدور في تعريفها بل ما مع ان لزوم الدور في تعريفها لا يصلح وجهاً للنظر في تعريف المعاني كما ذكر في الايضاح
يقال الدور لزوم في كلا التعريفين أما في تعريف البلاغة فظاهر ما في تعريف المعاني فلانه لما فسر التركيب
الماخوذ فيه بتركيب البلغة ومعرفة يتوقف على معرفة البلغة المتوقفة على معرفة البلاغة ومعرفة على معرفة
تعريف السكالي على معرفة تركيب البلغة فقد لازم الدور في تعريف المعاني كقول السكالي الوجه المشهور وهو ان يكون
بين المعاني وتعريفها بان يتوقف معرفة تعريفها على فان الدور هنا بين بعض اجزاء تعريفها وبين تعريف هذا
البعض فان اجزاء تعريف تركيب البلغة ومعرفة بالوساطة يتوقف بمعرفة تعريف السكالي للبلاغة على
معرفة تركيب البلغة ولا شك ان هذا الدور ينبغي لتعريفها كاللزام في الوجه المشهور وقد عرفت ان ذلك
ان التعريف بالجهول لازم في تعريف المعاني ايضاً ان الدور في تعريفها لا يكون لازماً في تعريفها بل لا بد من قطع
النظر عن تعريف المعاني وهذا يدل على ان شيئا منها لا يلزم في تعريف المعاني فينبغي ان يكون بان كل ما لازم
في التعريفين كما عرفت واللازم في تعريف البلاغة مع قطع النظر عن تعريف المعاني انما هو ان يكون تعريف
البلاغة من الدور وذكر الجاهل لا ما كان يلزم في تعريفها لانهما فانه لا يلزم أصلاً عند قطع النظر وظاهر
من ذلك فرق آخر بين التعريفين في التعريفين ان اللازم في تعريفها لا يحتاج الى ملاحظة تعريف المعاني
واللازم في تعريف المعاني يحتاج الى ملاحظة تعريف البلاغة في نفسه وهو ان لزوم الدور وذكر الجاهل في التعريف
لما كان لازماً من حيث استقامت تعريف السكالي للبلاغة لانهما في نفس الامر ولا على تعريف المعاني للبلاغة فلا يلزم
سبباً لعدول المصنف عن تعريف المعاني اللهم الا ان يقال لما كان لزوم الدور في تعريف المعاني على تقدير معتد به
وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب الفتح جدي في الهمزة من الدور فقد عرفت ان ذلك كما عرفت في كتابه
حيث قال واذ تحققت ان علم المعاني انما هو معرفة خواص تركيب الكلام ومعرفة ميساغ المعاني وقوله
للزوم على اللازم يشعر بان مجاز قيل عليه انما يقع المجاز حيث يمنع ارادة الحقيقة ومنها الحقيقة مرادة
لان المراد معرفة حاصله بالتبعية بل انه كناية عن معرفة اريد به مع ارادة معناه الحقيقي اطلاقاً لللازم

مع

بلفظ الجاز
ارادة

معنى التابع والرديف على اللزوم وقيل بحث لان معنى امتناع ارادة المعنى الحقيقي في الجاز ان لا يصلح
بحيث يكون هو معنى اللفظ وينسب اليه ما يكون منسوباً الى اللفظ مثلاً اذا قلنا غيتنا الغيث يكون لغيت مجازاً
عن التبع الحاصل بالغيث لانه يمنع ارادة التبع بالغيث بحيث يكون الرعي واقفاً على الغيث ويكون هو
واما امتناع ارادة الغيث بالحقبة حتى لا يصح التجوز بالغيث عن النبات الحاصل به فكل ما ومعلوم انه لا يصح
ارادة المعنى الحقيقي للتبعية بحيث يكون محمولاً على علم المعاني فحققت شرط صحة التجوز واما ارادة التبعية على
ان يكون قيداً للمعرفة اعني المعرفة الحاصلة بالتبعية فلا ينافي في التجوز وقوله تبينها على انه معرفة حاصله بالتبعية
منبى على انه اذا قيل مرعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل من الغيث لا مطلق النبات لكنه رحمه الله صرح في
الطبع بان لا يرد مطلق النبات ويكنى له لفظ الجاز كونه النبات حاصل من الغيث في الجملة وان لم يكن
النبات المراد بالغيث حاصله **قوله** بعد تسليم دلالة كلام السكالي يشير الى توجه منع على ذلك بان يقال
لا شك ان السكالي فسر التركيب بتركيب البلغة بل انه فسر التركيب بالقاء من لفظه فيقول
ومى تركيب البلغة جملة معترضة لبيان ان هذه التركيب في الواقع تركيب للقاء ولا يلزم منه اخذ
اللقاء في تفسير التركيب **قوله** وادول لا يثبت كما قد يناقش بان الخصائص الهم فيها ذكره من غير كيف قد ذكر
رحمة الله في شرح المفاتيح في قوله بتطبيق الكلام على ما يتفق الحال ذكره ان الكلام اعم من الكلام الذي
توكله وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما ينبغي فذكر ان
معنى التوفية اعم من ان يورد كل كلام له على ما ينبغي ومن ان يحمل كلام الغير على ما ينبغي على قياس التطبيق
وقد ذكر رحمه الله معنى التوفية هنا بعينه معنى تطبيق الكلام ولو قيل ان معنى التوفية ليس الا
ان يورد كل كلام على ما ينبغي فلا يلزم من ان يرد بالتركيب تركيب ذلك الكلام كما مرح به رحمه الله تعالى
بل يجوز ان يرد تركيب البلغة ويكون معنى توفية خواص تركيبها ان يراعى ذلك في كل ما يرد من الكلام
وغاية العناية من جهة رحمه الله ان يقال لما اعترض المصنف بان التعريف دورى لان الظاهر ان المراد
بالتركيب في تعريف البلاغة تركيب البلغة ترجعه عليه المنع بان يقال لا نسلم ان المراد تركيب البلغة فضلاً
عن ان يكون هو الظاهر لا يجوز ان يرد تركيب الكلام في كل كلامه رحمه الله على المنع وان كان ظاهر العبارة
يا بابه والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من ادب المحققين على انه يمكن حمل كلامه رحمه الله
على البلاغة **قوله** فالمراد بالتركيب في تعريف البلاغة تركيب ذلك الكلام او مراد عليه انه ان يعبر
كون ذلك الكلام بلغة او يقيد به ولا على الاول فالدور لازم وعلى الثاني فيجوز شيان احدهما ان الجواز
انما عرفت لتركيب البلغة ولم يعرف لغيره فام يثبت الكلام بالبلغة لم يصح اضافة الخواص الى تركيبها لان تعريفها لا ينافي

منه
لأن تعريفها لا ينافي

واما ان الخواص كالتوجد في تركيب البليغ توجد في تركيب غيره ايضا فيصدق تعريفها ببلوغ غير
 هذا التصريح بتوفيقه خواص تركيبه فيفسد تعريفه فيمكن ان يختار الشق الثاني ويدفع ما يجيء عليه
 من الامرين اما الاول فبان الاصل في تعريفه الاضافة وان كان هو العمد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا
 شايعا على ذكر بعض المحققين من الحاجة كما سيجي في هذا الكتاب على انه ذكر بعض الشراح ان دلالة التركيب على
 الخواص عقلية لا يتوقف على خصوص المتكلم او السامع في لزوم لفظها لا تنفك عنها ولذا كانت اولاً واما
 الثاني فبان الخواص اما ان تخصر في تركيب البليغ كما قيل فلا تثبت لتركيب غيره واما ان تثبت لتركيب غيره
 ايضا لكن لا تشك ان لا يبلغ في تادية المعاني اي جميع ما يقصد هذا الاختصاص بتوفيقه خواص التركيب
 حتما وان قدر على تادية بعض المعاني بتركيب قد وفي خواصها حتما وكذا لا يقدري على ايراد انواع التشبيه
 اي جميعها على وجهها وان قدر على ايراد بعضها كذا **قوله** كما يفيض عن ذلك قوله في تادية المعاني
 لما سبق في فهم البعض ان الاولى ان يحل التركيب على اعم تركيب المتكلم وتركيب غيره على قياس ذكره
 في تطبيق الكلام كما مر بيانه اعني عن قوله في تادية المعاني بان المراد لاقتداره على تاديتها لا التادية
 بالفعل ولا تشك ان المتكلم بوصف بالافتقار على تادية المعاني التي قصد بالبلغاء بتركيبهم يقال
 الظاهر ان المراد من المعاني كل ما يقصد المتكلم ويدخل في قصده كما سبق مثله في تعريف فصاحة المتكلم
 ولا تشك ان تادية المعاني لا يكون بالتركيب نفسه بل بالاشارة الى المراد بالبلغاء عن فاعلم وقيل
 ان لاقتداره على تاديتها انما يكون بالتركيب التي هي حقيقة وان جاز اشائها للبلغاء عن فاعلم وقيل
 لم لا يجوز ان يرد تادية المعاني بغيرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ولا كان قادرا
 في الافصاح الذي ذكره **قوله** وكذا قوله واما انواع التشبيه انما يورده من كلامه وتركيبه حقيقة
 قطعاً وان وجد مثله في كلام غيره فمما تم الاثر حقيقة لا امتحان وتجرد حكم العرف بالاتحاد ايضا
 الا اذا دعا اليه ما مثل ان يورد تشبيه غيره على سبيل الحكاية وضربا مثل فانما يعبر مطابقتها
 لمقتضى الحال باعتبار صدور عن ذلك الغير لا عن المتكلم ولا خفاء انه لا معنى لاي ايراد المتكلم في المقاصد
 تشبيهات غيره على سبيل الحكاية عنهم بل انه اذا اورد تشبيه غيره فاداء مقصوده فذلك التشبيه انما يعبر
 مطابقة مقتضى المقام من حيث صدوره عنه لا عن الغير فقد صح ما ذكره رحمه الله وليس المعنى على انه يورد
 تشبيها بلفظه **قوله** ونحو المقصود المذكور سابقا انما هو علم المعاني لكنه ارجع الضمير الى المقصود منه
 كلام الحسن في الايضاح الذي جعله بالشرح ووجه الصحة ان المقصود من علم المعاني في ذكره وذكره وقد اشار
 رحمه الله الى الغاية هذه الزيادة بقوله وتعرفنا العلم وبيان الاختصار ثم كلمة من في قوله المقصود

من علم المعاني اما بتعريفه او ببيانته واصله للقصد لا وجهه الثالث سواء جعل العلم عبارة عن الوصول
 والقواعد كما هو الظاهر او عن الملكة كما هو الاول فلا بد ان لا يكون له باب لنفس القواعد لا يقصد بها
 واما الثاني فلا بد ان المقصود من الملكة ليس هو القاعد بل هو الاحترار عن الخطاء كما هو المقصود من القواعد
 وكذا السبيل الى الثاني لان تعريف العلم وبيان الاختصار والتنبية ما دخل في المعاني فيلغو اذ راج
 لفظ المقصود لان المقصود مفسر مبين بالمعنى فما يدخل في احد ما يدخل في الآخر فكما لا يصح حصر
 المعاني في الابواب بل دخول هذه الامور في المعاني وخروجها عن الابواب كذلك لا يصح حصر المقصود
 بين المعاني في الابواب كذلك واما خارجة عن المعاني فلا حاجة الى ذكر المقصود ايضا لانها يصحح المعاني
 في الابواب بخروج هذه الامور عن المعاني وانما يحتاج الى ذكر المقصود لودخلت هذه الامور في المعاني
 وخروجت عن المقصود فتعين الاول وهو ان تكون من تعيضية وح لا شك في استقامة حصر الكل
 في الجزئي بل لا يصح حصر كل في الاجزاء وانما يصح هذا على تقدير كون من بيانته وقد عرفت ما فيه
 وغاية ما يمكن ان يقال ان هذه الامور التي هي بالمعاني وتعد من زمرته اشدة اتصالها به فلا يبعد ان ينظرها
 اطلاق المعاني لانها يدلف المقصود وبين بالمعاني فلا يبعد ان يتبادر الى الذهن ما هو المقصود منه
 فلا يشبهها المقصود من المعاني **قوله** فالكلام خبر قد يقيده تسمية خبرا بحقيقة احتمال الصدق والكذب
 كما انه قد يقيده تسمية اخبارا او قضية ومقدمة ومطلوباً ومسلماً ونتيجة بحقيقتات اخرى لا إفادة
 والاشتمال على الحكم وكونه جزء دليل وكونه مما يطلب بالدليل وكونه مما يتكامل عنه وينتج عنه
 في العلوم والحصول من الدليل **قوله** وان لم يكن النسبة خارجا لم يتبادر منه ان له نسبة وليس خارجا
 على انه راجع الى الفيد لا ما هو اعم من ذلك بحيث يتناول ان لا يكون له نسبة فلا يكون لها
 خارج فلا يجيء على ما ذكره ان قوله والافان شاء لا يقتضي وجود النسبة في الانشاء حتى لا يفسد
 النسبة بالاشتمال في الانشاء **قوله** وهذا لا جهة تخصيصه بالخبر قيل له جهة ظاهرة كقول الخبر اعظم
 شأننا واكثر اجاننا وان يدعى غرضاً واصلاً بالانشاء ولذا اقدم مباحثه في الكتب ودفعه سهل على الاصل
قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ قد يعترض عنه بان مراد ان يشير الى ان الخطاب هو
 الزيادة الفائرة ولو سكت عن ذكر الفائرة لم يمتنع ان الخطاب يكون زيادة مطلقا لا تعلقا
 المذكور عن قيد الفائرة وان كانت متقدمة بها في الواقع وان انهم قيد الفائرة من جهة تقييد الكلام بالبليغ
 امر خفي بما يدعى هل عنه فصرح بذلك لتقدير **قوله** لانه قد سبق ذكره فان النسبة انما يستعمل فيها لعلق
 به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه **قوله** فالخبر على هذا بمعنى الكلام امر من اسكانه على تعريف خبر

المحملة للصدق والكذب بأنه دورى لان الصدق والكذب يُستمران بالخبر عن الشيء على ما هو عليه وعلى ما يوجب
فاجاب الله تعالى بوجهين احدهما ان الكلام المعروف بالكلام غير الخبر المعروف بالصدق والكذب
فان الاول بمعنى الكلام المخبر به والثاني بمعنى الاخبار في ثابتهما ان الصدق المعروف بالخبر غير الصدق
المعرف بالخبر لان الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم واعلم ان الدور ما يلزم على احد
الاقسام الاربعه احدى اتحاد الخبر المعروف بالصدق والخبر المعروف له واتحاد الصدق المعروف بالخبر
والصدق المعروف له والثاني توقف الخبر المعروف للصدق على التعرف به وتوقف الصدق المعروف
للخبر على التعرف به والثالث اتحاد الخبرين وتوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والرابع ممكنه
وقام الاقسام الباقية وهي تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف التعرف على التعرف في سواء توقف التعرف
على التعرف ولا مع اتحاد الصديقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف التعرف على التعرف في سواء توقف التعرف
يتوقف احدهما على الآخر وتغاير الصديقين بحيث لا يتوقف التعرف على التعرف في سواء توقف التعرف على التعرف
اولا مع اتحاد الخبرين او تغايرهما مطلقا فلا دور ولما كان مبنى الدور على احدى اقسام الاربعه
فلا بد من نفى الجميع حتى يندفع الدور فيبقى دورى على ما ذكره رحمه الله من الوجه الاول بان الاخبار
موازيان بل خبر فيوقف الخبر المعروف للصدق على التعرف به وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعه
لانا لغرض اتحاد الصديقين في يجاب بان الاخبار يفسر بالاعلام بوقوف النسبة ولا توقفها
في يفسر على الوجه الثاني بان الصدق الذي هو صفة المتكلم هو بعينه الصدق الذي هو صفة
الكلام لان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فقد اتحد الصدق والغرض
اتحاد الخبرين فهو القسم الاول من الاقسام الاربعه ويجاب بمنع اتحاد الصديقين بل بما امرنا بتأنيده
ثانيه الامر ان صدق المتكلم يتوقف على صدق كلامه وهو توقف الصدق المعروف بالخبر على التعرف
فهو من الاقسام الباقية التي لا يلزم فيها دورى ما الجواب بأنه لا ضرورة لاتحاد الصديقين لاختلاف
الخبرين ففهم ان هذا انما هو مراد على الوجه الثاني المبني على اختلاف الصديقين فتسليم اتحادهما
اعتراف بفساده وليس هذا المراد على تعريف الخبر بأنه دورى ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية يعني ان نفى كون النسبة امر خارجيا لا ينافي ثبات النسبة الخارجية ما
اولا فلان الخارج في صورة الاثبات خارج النسبة الذهنية المفرومة من الكلام وهو معنى الواقع
ونفس الامر كما صرح به رحمه الله في شرح المعاصد واثار اليه منها ايضا والخارج في صورة النفي
يراد بالاعتناء واما ثانيا فلان الخارج في الاثبات ظرف للنسبة ولا يلزم كونها خارجية بهذا

كونا

المراد
بالتأني
في خبر
المراد
بالتأني

خارجيا
موجودا

كونها موجودة خارجية وفي النفي ظرف لوجود نسبة ويلزم كونها خارجية بهذا المعنى كونها
فان الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفا لنفسه فاما اذا قلت زيد
موجود في الخارج فالخارج ظرف لوجود زيد وهو موجود خارجي وظرف لنفس الوجود وانه ليس
موجودا خارجيا ولا ما قوله للفرق الظاهر فاما ان يجعل شارة الى الوجه الاول بدلالة
قوله فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه وان يجعل شارة الى الوجه الثاني وجعله
الاول ان بين القولين فرقا ظاهرا فانا الثاني ظاهر الفساد وهو معنى كون النسبة موجودة خارجيا
والخارج فيه ما يرد في العين والاول حتى والخارج فيه معنى خارج النسبة الذهنية فانه لو قطع
النظر عن حكم الذهن فالقيام حاصل لن يد فيكون اقيام حاصله في الخارج لان الخارج فيه
معنى خارج الذهن وهذا الامر الحق هو معنى وجود النسبة الخارجية فقد صح كونها خارجية
في توجيه الثاني ان بين القولين فرقا ظاهرا لان الخارج في الاول ظرف لنفس الحصول
الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة خارجية وفي الثاني ظرف لوجوده وهو معنى كون
النسبة موجودة خارجيا ففي الثاني لا يقدح في ثبات الاول في كل من التوجيهين يتجه شيء
اما على الاول فلا يلزم المطلوب يحصل بغيره اختلاف الخارج في الاثبات والنفي سواء كان ظرفا لنفس
النسبة او لوجوده في كليهما وانفسها في أحدهما ولو جوف في الآخر فبقي المقدمات مستدرك مع
اختلاف الخارج في كليهما كما يتوقف على ما يراى انه في أحدهما معنى خارج النسبة الذهنية يتوقف ايضا
على بيان انه في الآخر بغير هذا المعنى وانه لم يتعرض للثاني اصلا ولا ما على الثاني فهو ان المقصود
يحصل بما اشار اليه اجمالا بقوله الفرق الظاهر بين القولين من ان الخارج في الاول ظرف لنفس
الحصول وفي الثاني لوجوده فنفي الثاني لا يقدح في ثبات الاول فقوله فانا لو قطعنا النظر
الى آخره مستدرك ولا يظهر له وجه ربط بالسابق في يمكن الجواب عن الاول بان المقصود
هو ان ثبات النسبة الخارجية حتى ولا يقدح فيه نفى كونها خارجية ولم يقصد بقوله للفرق
الظاهر بين القولين ان الخارج في أحدهما ظرف لنفس الحصول وفي الآخر ظرف لوجوده بل ليس
قصده التمييز بين معنى النسبة الخارجية في صورتي الاثبات والنفي وتبيين الفرق بينهما
بان الاول حق قطعاً مع دلالة على ان الخارج بمعنى خارج النسبة الذهنية وكذا عن بطلان
الثاني لظهوره جدا او اشتهار موطن الخارج فيه ما يرد في الاحيان لظهوره وتبادر الفهم اليه مع
ان تعرضه كون الاول حقا وكون الخارج فيه معنى خارج النسبة نفع تعرض لظلال الثاني

وكو الخارج فيه بمعنى ما يرد في الاعيان فاحصل دليل عدم قدح نفي خارجية النسبة في اثباتها ان
الخارج في الاثبات بمعنى خارج النسبة الذهنية والحق وفي النفي بمعنى ما يرد في الاعيان وكذا خارج
هذا المعنى باطل وما ينفرد به كلامه ان الخارج في احد ما طرف للنسبة وفي الآخر لوجوده فانما
مولود الامر كذلك في الواقع لانه مد الفوق ^{عن الثاني} بان ما كان المقصود ان اثبات
النسبة الخارجية حتى ولا يقدح فيه نفي كونها خارجية وعلى ذلك بالفرق بين القولين المشعر
بكون الخارج طرفاً للنسبة في احدهما ولوجوده في الآخر ثم علق كون الفرق علة للمقصود المذكور
ودليلاً عليه بان القول الذي يكون الخارج فيه طرفاً للنسبة حتى قطعاً وهو معنى وجود النسبة
الخارجية الذي نحن بصدد اثباته وما اشار اليه بان الخارج في هذا القول بمعنى خارج الذين فهو
لانه الواقع لانه مد الفوق وتخصيص القول بذلك بما يشعر بان الثاني على خلافه مع ان ظهور بطلانه
اغنى عن التعرض له ففقدنا لقطعنا النظر علة لعلية الفرق المذكور لما جعل علة له ثم اشار
رحمة الله اليه من ان الخارج في صورة الاثبات بمعنى خارج النسبة الذهنية هو الحق اذ لو كان بمعنى
يراد في الاعيان لم يستقم وجود النسبة الخارجية في كثير من الاخبار كما يكون الموضوع فيه امر اعتبارياً
غير موجود في الاعيان مثل العي ثابت لنزول وشريك الباري مستع والعدم يقابل الوجود لان وجود
شيء في الخارج شيء وان لم يقض وجوده الا في الخارج لان انتفاء مبدء المحو لا يجب
انتفاء المحل الخارجي لكنه يتقضى وجود الثاني في الخارج البتة وعلى هذا لا يندفع ما قيل لا شك
في صدق قولنا زيداً عني ووجود النسبة الخارجية فيه يتقضى وجود الشيء الخارج لان معنى
النسبة الخارجية فيه وجود الشيء في الخارج لنزول بالخارج طرف لوجود الشيء قد سبق ان يكون
الخارج طرفاً لوجوده موجود خارجي وانما يتجه ذلك على تقدير كون الخارج بمعنى ما يرد في الاعيان
ومن التزم ذلك لممكن له ان يجيب عن هذا بان الوجود على نوعين وجود الشيء في نفسه ويسمى
الوجود المحيول ووجوده لغيره ويسمى الوجود الرابطة وكون الخارج طرفاً لوجود شيء في نفسه
يتقضى كون ذلك الشيء موجوداً خارجياً وانما كونه طرفاً لوجوده لغيره فلا وهذا الخارج طرف
لوجود الشيء لزيد لا لوجوده في نفسه ومن هذا ظهر ان قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج
بناءً على طرفية الخارج لوجوده في نفسه ان القيام بمقوله الوضع وفي وجوده تأمل وذلك
لان الخارج انما هو طرف لوجود القيام لغيره لا لوجوده في نفسه نعم يتجه ان قولنا القيام حاصل
لزيد يكون معنى النسبة الخارجية فيه ان الحصول لزيد موجود في الخارج القيام فيقتضي وجود القيام

لا يتقضى
وجود الشيء
في الخارج

الخارج

الخارج قطعاً لان وجود شيء شيء في الخارج يتقضى وجود الثاني فيه كما ذكرنا قولاً فلو كان الصدق ^{قصد}
عن مطابقة الواقع لما صح هذا اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لا متناع ان يكون الخبر الصادق
كاذباً ثم ان مذهب النظام ان الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة وفي اثبات الالة
لحكمها ترد فان لازم من اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع ليس الا ان الصدق ليس مطابقة للواقع
فقط لكن يجوز ان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد معاً لا مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهب
المستدل وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع لكن فيه تعديلاً
ولذا لم يذهب اليه احد وما كثر التصديق مطابقة الواقع والاعتقاد فقد ذهب اليه لاجل انه
رحمة الله كنت عن بيان اثبات الالة لمذهب المستدل بها في التصديق والكذب بل تعرض في جانب
التصدق لنفي مذهب الخصم لم يتعرض في جانب الكذب اصلاً فيجوز ان يشير الى ان هذا الدليل
لا يثبت مدعى المستدل بل انما يثبت مذهب الخصم ما في جانب الكذب فظاهر انه اطلق الكاذب على الخبر
المطابق للواقع فيدل على ان الكذب ليس عدم مطابقة الواقع ولظهور لم يتعرض له وتعرض في
جانب الصدق ويحتمل ان يشير الى ان هذا الدليل يثبت مذهب المستدل في جانب الكذب لانه
اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد فالكذب يكون عدم مطابقة الاعتقاد
واما انه يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فبعد جد الا يذهب اليه
وهم ولم يذهب اليه احد وما في جانب الصدق فلا يثبت لاني مذهب الخصم ويمكن ان يوجه
اثبات الالة لمذهب المستدل في جانب الصدق ايضا لعدم تعادل بالفصل فان من ذهب الى ان الصدق
مطابقة الواقع والاعتقاد ذهب الى ان الكذب عدم مطابقة الواقع ولما اثبت الالة ان الكذب ليس عدم
مطابقته لا لاطلاق الكذب مع مطابقة الواقع ثبت ان الصدق ليس مطابقته ما جملنا ان القول بان
الصدق بهذا مع ان الكذب عدم لا اعتقاد فقط لا عدم مطابقة ما قول لم يقل به احد ^{ليس شيء}
ليس شيء لان البراءة للاستدلال في مقام المنع فلهذا يقول لم لا يجوز ان يكون الكذب راجعاً الى
قولهم شهد باعتبار انه خبر فما ذكره رحمه الله تعالى من منع الجزئية لم يصادف في الواقع كونه منعاً على الشك
لا يقال لم لا يجوز ان يكون الرد على سبيل المعارضة كما هو الظاهر من عبارة المصنف لانه لا يتجه الرد اصلاً
لان المستدل ان يقول كما ان المعنى الكاذب بوجه في الشهادة وكما سلم فالخبر الذي يتضمنه شهد كما انه
لا يطابق الواقع لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون الكذب باعتبار عدم مطابقة الاعتقاد
وكما سلم رحمه الله تعالى اني فيما ذكره من المنع ضعفاً كنت عنه في شرح المفتاح واختار المنع

فقال الكذيب راجع الى قولهم شهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحان وعلى الاستمرار لانشاء
للسهادة ثم ان المفهوم من شرح المفنح ان كون الكذيب راجعا الى الخبر المتضمن وهو ان شهدنا
هذه وصييم القلب وجذر رابع اختار صاحب المفنح والمتضمن لهذا الخبر والمشيء بانما هو ان
واللائم واسمية الجملة فانما تشيع بهذا الخبر وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب
وصدق الرغبة كما في قوله تعالى قالوا انما معكم لظهور ان هذه التأكيدات ليست للنفي شك او رد انكار
في الحكم وكان هذا وجه من جعل المتضمن لهذا الخبر هو شهد لظهور ان التأكيدات انما تؤكد الحكم الذي
دخلت من عليه وانما لم تدخل في شهد بل في انك رسول الله فالوجه ان يفسر قوله كما ذبور
في الشهادة بان الكذيب راجع الى قولهم شهد باعتبار كونه خبرا وانما وقع رحمه الله تعالى وقع
لان المعنى كونه الايضاح وانما كما شرح للخص ان الوجه الاول من الجواب ان المعنى شهد شهادة
واطات فيها فلو بنا السنتنا كما يتوهم عندنا واللائم واسمية الجملة فالكذيب في قولهم شهد راجعا
في المواطاة فجعل رحمه الله الجواب المذكور في الايضاح تفسير الجواب الاول المذكور في التخصيص
توجيه بان هذه التأكيدات وان دخلت في المشهور به كتمان الشهادة به عن جحد يد
وصدق رغبة فيجوز ان يجعل هذا الخبر هو ان هذه الشهادة صادرة عن صميم القلب يتضمنها قولهم
شهد انك رسول الله والمراد بقوله رحمه الله تعالى فالكذيب راجع الى قولهم شهد انك رسول الله
انك رسول الله لا الى مجرد شهد ولفظ الشهادة ايضا خلو عن تأكيد المشهور به لانها تدل على العيان
وان المشهور به صار معينا عند الشاهد ولا احتج بالخبر بلفظ الشهادة في الدعاوى والخصومات
كما عرف في الفتنة كحل وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
ان المراد بكذبهم قولهم امنا بالله وباليوم الآخر وقد كثر رحمه الله تعالى في شرحه ان امنا اخبارا لانشاء
فيحمل الصدق والكذب ولو سلم فيضمن اخبارا بصدوره عنهم ليقال فعل هذا يجوز رجوع
الكذيب الى شهد وان كان انشاء **قوله** اي في تسمية هذا الاخبار بالخالي عن المواطاة ليس معنى
تسميتهم الاخبار شهادة انهم اطلقوا لفظ الشهادة على معنى الاخبار فارادوه بلفظها فخلطوا بل المعنى
انهم يخبرون اخبارا خاليا عن المواطاة وليسوا بشاهدين فكذبوا بقولهم شهد باعتبار تضمنه خبرا
كاذبا وهو ان اخبارنا هذه شهادة والمواطاة وان سلم انما ليست مشروطة في مطلق الشهادة
كن دلت المؤكدات في كلامهم على ان شهداءهم هذه متصفين بالمواطاة فكأنهم قالوا اخبارنا شهادة
مع المواطاة والفرق بين هذا الوجه والوجه الاول اذا فسر رجوع الكذيب الى نفس شهد فظاهر ان الكذب

شهادة

في هذا الوجه راجع الى الخبر الذي يتضمنه شهد وانما اذا فسر بما ذكره رحمه الله تعالى فالفرق ان الخبر
هو ان شهدنا هذه مع المواطاة وهمنا هو ان اخبارنا هذه شهادة مع المواطاة وبينهما بون بائن
قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي عند الجواب عن النقاد بعزل ومن التحقيق بما
بيان ان النظام استدلاله تعالى كذب المناقير في خبر مطابق للواقع بناء على عدم مطابقة
لاعتقادهم فمراء المستدل انه تعالى جعلهم كاذبين في نفس الامر في الخبر المطابق بناء على عدم مطابقة
الاعتقاد حتى يستتب له ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فانه لو كان تكذيبه تعالى بالنسبة الى
اعتقادهم لجاز ان يكون الكذب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فتوجب الجواب عن
استدلالهم ان يمنع رجوع الكذيب الى قولهم انك رسول الله فضلا عن رجوعه الى خبر
لا يجوز ان يرجع الى الشهادة او تسميتها ولو سلم رجوعه اليه فلازم ذلك بحسب نفس الامر لا يجوز
ان يكون بالنسبة الى اعتقادهم وتحتج بوزان يكون كذب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم وانما
جعل الجواب الحقيقي هو المنع والوجه الثلثة لبيان الاستدلال ظاهر الحرام ان الوجه الثلثة او الوجه
الاخير معارضة لكن لو حمل على المعارضة لم يتم الجواب لو روي المنع اما على الاول فان يقال لان
رجوع الكذب الى خبر يتضمنه شهد ولو سلم هذا الخبر لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون
رجوع الكذب اليه لعدم مطابقة الاعتقاد وانما على الثاني فبان يمنع رجوع الكذب الى تسميتها
ولو سلم فالخبر الذي يتضمنه لا يطابق اعتقادهم ايضا وانما على الثالث فبان يقال هذا المشهور به
كما لا يطابق الواقع في اعتقادهم لا يطابق اعتقادهم فلازم رجوع الكذب اليه بواسطة عدم مطابقة
الواقع في اعتقادهم لم لا يجوز ان يكون بواسطة عدم مطابقة الاعتقادهم وقيل يجب ان لا يثبت
بان المعنى ان المناقير لعق كاذبون عادية الكذب فلا تعتمد عليهم بما يجد مجرد ان صدر منهم كلام
صادق وهو شهداءهم برسالته فان الكذب قد يصدق **قوله** مع الاعتقاد بانه مطابق الظاهر
ان جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا بمطابقته حاله عند كنه الحال عن خبر البتة لا يصح على الاصح ولذلك لم يجعل
في تعريف فصاحة الكلام قوله مع فصاحتها حاله عن خلوصه مع انه بعد عن المناقشة من جعله حاله
عن ضمير خلوصه ثم انه يرجع ضمير معه في قوله عدمها معه الى الاعتقاد المذكور سابقا المفسر بالاعتقاد
بانه مطابق وفسر الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاختلفت الراجع والمرجع هذا الامر الى
اعترض بها على الشارح لعلامة حتى ينفى منه العجب كما عيان في لو جعل ضمير مطابق للواقع مع
الاعتقاد اي مطابقا جميعا وكذا قوله عدمها معه بمعنى عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي عدم مطابقة خبرها

اي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو معنى السلب الكلي لا عدم مطابقة المجموع
 على ما هو معنى رفع الإيجاب الكلي لكان المعنى على ما ذكره رحمه الله تعالى من غير اشتباه في اللفظ ولم يحجج الى
 بيان لزوم بين اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة
 الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة يكونان حذو مذكورين صريحا وكما أنه رحمه الله تعالى
 لما ذكر لوجهين أحدهما اتفاق كلام لا يوضح فانه ذكر فيه مطابقة الواقع مع اعتقاد المخبر فان
 قوله له مانع عن ذلك التوجيه الثاني ان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد يتناول عدم مطابقة
 الواقع مع عدم الاعتقاد أصلا وان كان التناول لا يخلو عن بُعد وان لم يقسم الوسطة على ما ذكره
 مع ان عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد يحتمل معنى رفع الإيجاب الكلي وانه يوجب دخول قسمين
 من أقسام الوسطة على ما ذكر في الكذب **فصل** ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال لوليتوافقا
 يستلزم ايضا اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة لعدم مطابقة الاعتقاد
 من غير اشتباه فانك اذا اعتقدت مطابقة نحو السماء تحتنا للواقع فقد طابق هذا الخبر اعتقادك
 وكذلك اذا اعتقدت عدم مطابقة مثل السماء فوقنا للواقع لم يطابق هذا الخبر اعتقادك في ذلك
 لان العاقل لما اعتقد الحكم الذي يعتقده مطابق للواقع وإذا كان اللزوم بين اعتقاد المطابقة
 ومطابقة الاعتقاد ثابتا مطلقا توافق الواقع والاعتقاد او تخالفوا وكذا بين اعتقاد عدم المطابقة
 وعدم مطابقة الاعتقاد لم يحسن تقليل اللزوم بالتوافق على ان لزوم التوافق في جميع صور
 الصدق وفي صور الكذب ممنوع فانك اذا رايت رجلا واعتقدت انه زيد لكنه في الواقع عمر
 وقلت رايت رجلا فهذا الخبر يطابق الواقع ويعتقد مطابقة ايضا مع تخالف الواقع والاعتقاد
 وكذلك اقلت في الصورة المذكورة رايت بكر اقصدا الى كذب فهذا الخبر لا يطابق الواقع ويعتقد
 عدم مطابقة مع تخالف الواقع والاعتقاد **فصل** الا ان يقال والتوافق في الأول بان الواقع
 والمعتقد رؤية رجل وفي الثاني بانهم عدم رؤية بكر **فصل** فكيف لا يتفق الخط في هذا المقام ذكر
 بعض الشراح في تقرير مذهب الجاحظ ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد الخبر مطابقة فصدق
 وان لم يطابقه واعتقد عدم مطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم مطابقة فلا صدق
 ولا كاذب وهو خبط لانه ترك قسمين من أقسام الوسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا
 وعدمها مع عدمه وكذا كذب في تقرير مذهب النظام حيث توهم ان المشكوك ليس بخبر غير لزوم
 الراحة وهو ايضا خبط لما سبق ان المشكوك خبر ولا يلزم الوسطة **فصل** ما ينفي من الخبر

مرجع

مرجع لصدق والكذب عند بعض الضباط الحكم لا اعتقاد الخبر الى لا طابقه لكذلك سواء كان الاعتقاد
 او صوابا ثم ذكر ما يدعي على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك بهذا البعض وقال العلما
 في شرحه ان قوله طابق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعروف
 هو المطابق للواقع فحمله على مذهب الجاحظ وقال رحمه الله تعالى في شرح المفتاح هذا خبط عظيم لانه
 جعل ضمير المطابقة للحكم الغير المطابق للواقع مع عوده الى الحكم المفترى بالمطابق ولم ينظر الى قوله سواء
 كان ذلك الاعتقاد حقا او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهر
 ملائمة لهذا المذهب لان خبر المنافقين بهذا التفسير سطة ولا تكون الآية متمسكا له ثم اخرج عندهما
 آخر في نفي الوسطة وزعم انه لا شهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع
 والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وهو هنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان
 طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق الحكم وسيأتي كلامه يدعي ان على انه يوجب المذهب
فصل افترى على الله كذبا ام به جنة في بعض الشروح مبني على الاستدلال بالجاحظ هذه الآية على
 ام متصلة لكنها منقطعة بمعنى بل والهمزة على معنى الترتي في الكلام البعث لان شرط المتصلة ان يليها
 احد المستويين والاخر الهمزة وانه مقصود هنا ولا يخفى عليك ان مبني الاستدلال على ان الجاء
 حال الجوز غير الافتراء وهذا حاصل على تقدير كون ام منقطعة ايضا لان الاضرب عن شيء انما
 يكون عن غيره فان دفع بانه يجوز ان يكون الاضرب عن مجر الكذب الى الكذب مع شناعة اخرجه
 يدفع بانه يجوز وقوع المتصلة بين هذين الامرين ايضا **فصل** لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق
 لا يصلح دليلا على عدم الصدق ولا على عدم رادته اما الاول فظاهر واما الثاني فلان لما مراد والصدق
 لم يلزم منه جزمه بالصدق بل التردد بين الصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا ينافي ارادته على
 الوجه لا يقال في الاستقيم قوله لا نعلم يعتد به صلا لكن حكمه رحمه الله بان غيره ظهر منه فيكون
 واستقامته لا اقل وقد صرح آخر بعينه لا نأقول قد اشار رحمه الله بقوله لا يريدون بطلا
 الصدق الذي يبرأ من اعتقادهم الى توجيهه بتمامه يعني ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية
 البعد بحيث لا يجوزونه فيه صلا ولا يصح ان يبرأ باحد شي التردد لانه يستلزم التجيز كمن لما كان
 في دالة لم يعتد به على هذا المعنى من ضرب خفاء قال لو قال لا نعلم اعتد وعدم صدق لكان
 اظهر وقوله في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر الا في الواو مكان او لان المحصول في الجموع مبرز
 لا احدهما وهو مثل قوله لم يحتمل الصدق والكذب **فصل** وفي بحث لما ذكره في التلويح ان كلام اللان

كلام الزم
 في خبر الكاذب
 الشبه

منزلة الحان الطيور لا تتقاء الارادة والاختيار ولهذا ذهب المحققون الى ان كلامه ليس خبر ولا
ولا يتصف بصدق ولا كذب وقيل وجه البحث انه يتأتى في شرح قوله ان قصد المخبر ان الله
بالمخبر من يكون بصدق الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية والاخبار والاعلام
من غير قصد وشعور لا يتصور فالكلام اذا خلا عن ذلك لا يسمى خبرا ولا ان احتمال الصدق
والكذب من لوازم الخبر ولو كان قول مؤلف خبرا لكان محتملا لهما لكن ليس كذلك وان خبر
بانا الكلام الذي هو خبر لا يلزم ان يكون القصد فيه الى الاخبار والاعلام كما يتأتى من الجملة
الخبرية كثيرا ما تورد لا غرض اخر ومن لا يعلم ان القصد والشعور مدخلا في الخبرية كيف يعلم
ان قول مؤلف غير محتمل للصدق والكذب اللهم الا ان استعمل من يصدقهم وتصريح المحقق
بعدم الاحتمال لئلا عليه وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بعينه ان اراد به ان لا يفرق بينهما
اصلا كما هو ظاهر عبارة فليس يصح لوجوب علم المخاطب واما قوله فظاهر ان النسبة المعلمة
اه فقد ضرب رحمه الله تعالى عليه خط لعدم استقامته ولا بحث لنا عنها كما اشار الى
دفع سؤال وتقرير من وجهين احدهما ان الاسناد وان تقدم من جهة اخرى وهو ان
وجوده متأخر عن وجوده مما لا نه وصف لهما فلم اعتبر احدي الجانبين وهذا الاخرى والثاني
ان اللفظ الموصوف يكون مستدالياه وان تأخر عن الاسناد باعتبار وصفه فهو متقدم عليه
باعتبار ذاته واعتبار الذات ان لم يرجح فلا اقل من ان لا يرجح فدفع ذلك بان وجوده انما
يتوقف على ذات الطرفين وذاتهما لا يبحث عنها اصلا حتى يعتبر حالها وما لهما من التقدم وكذلك
تقدم للفظ الموصوف باعتبار الذات فلما لم يعتبر الذات لانه لا يبحث عنها لم يعتبر التقدم له
باعتبارها اما الحكم او كون الخبر علميا به قيل مما ملزم ولازم فلا يصدق بالانفصال
بينها لا حقيقيا ولا منع جميع ولا منع خلق لا يوجب في منع الخلو ان يستلزم نقيض كل الطرفين
عين الآخر ولا شك ان نقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه ويجب في منع الجمع ان يستلزم
عين كل منهما نقيضا لآخر ولا شك ان عين الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عينه ويجب
في الحقيقة كلا الطرفين واجيب بان هذه منفصلة اتفاقية وما ذكر من الاستلزامات
فانما هو في الزومية ويمكن اجواب بان هذه جملة شبيهة بالمنفصلة لا منفصلة كما سبق
في موضعنا فباعتبار التناهي بين جزئيهما باعتبار الصدق على موضوعها لا باعتبار الوجود ليمنع بين
الملزوم واللازم فينبغي ان يكون احد الطرفين صادقا على مقصود الخبر بان يقصد الخبر احد ما فاذ لم يصدق

الملزوم

من الخلو
الملزوم يجب ان يصدق باللازم وبالعكس ويجوز ان يصدق كلاما بان يقصد جميعا فالانفصال على
على ان الشيخ ذكر في الاشارة ان لغز الحقيقة أصنافا اخر غير نافية للجمع ومانعة الخلو كقولك رايت
اما زيدا واما عمر او العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس **وقد** فان قلت قد اتفق القوم على
ان مدلول الخبر الظاهر من كلامه رحمه الله ان القول بان مدلول الخبر لا يقع لا الوقوع يستلزم
ان يكون مقصود المخبر من الخبر افادة الايقاع لكن من قال بان المدلول هو الايقاع مصرح بان المقصود
بالافادة هو الوقوع وان الصدق والكذب باعتبار ان تحقق منوع القضية باعتبار تحققه
وذلك بانهم اختلفوا في ان الالفاظ وضعت للصورة الذهنية او للمور الخارجية وذهب البعض الى ان
لغز الخارج هو المقصود والاخرى في الاول لان الالفاظ لا دلالة لها لنفسها على ما في الخارج بل
دلالة على الصورة الذهنية او بالذات وبواسطة الصور على ما في الخارج لا ارتباط بينهما كما يربط الايقاع
والوقوع فمادفع للايقاع يدل على الوقوع ويشعر به بتوسط الايقاع والحل متفق على ان المقصود
افادة ما في الخارج وما ذكرنا من كلامه رحمه الله وقوله للزم لتناقض الوجه ان يقول للزم اجتماع
النقيضين لان التناقض لازم قطعاً مطلقاً **ويستعمل** الاول في الحكم كقولنا معلولان هما الحكم
وكون الخبر علميا به وعلمان متعلقان بهما وافادة ان استفادتان متعلقتان بهما فاللازم والملزوم
اما ان يجعل متفقين اي معلومين او علمين او افادتين واستفادتين او مختلفين اي محيل الملزوم
معلوما واللازم علما او افادة واستفادة وقيل لباقي عليه بصيرة لاقسام ستة عشر
من ضرب لاربعة في الاربعة اربعة منها اقسام لا اتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف
ان يفرق بين الاستفادة والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلاثة واقسام الاختلاف
ستة فالجميع تسعة حاصله من ضرب الثلاثة في نفسها فمذهبه احتمال عقلية وقد ترك منها اقسام
الاختلاف محافظة على التناهي بين الملزوم واللازم وما اشار اليه رحمه الله بقوله ويمكن ان يقال
يجوز ان يكون قسميهما كما يتبين وتترك من اقسام الاتفاق كونها افادتين لانا الافادة اما ان
تنسب الى الخبر والخبر واياما كان فلا يناسب جعلها فائدة الخبر وجعل الخبر مفيداً لها والشارح
العلامة جعلها استفادتين والمصنفين على ما ذكره في تفسير كلام السكاكي جعل ان فرق بين
الاستفادة والعلم واتوا من جعلها استفادتين جعلها علمية والعكس ثم ان جعلها بمعلولتين
لم يجعل الملزوم باعتبار وجوده مما لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه كقيام زيد في
الخارج مثلاً ووجود الاخبار والخبر فضلا عن كونه علميا به بل يجعل الملزوم باعتبار العلم فيها

كما افاد رحمه الله بقوله ومعنى لزوم كذا في اللزوم فقط كما اشار الى بقوله ويمكن ان يقال على
 كما تعرفنا في اللزوم فقط فلا يعرف **قوله** كما هو حكم لازم الجمهور المساواة لما اطلق السكاك
 اللزوم واللازم على المعلومات وكان اللزوم بينهما باعتبار العلم لما بيننا شبهة على ذلك بقوله كما هو
 حكم لازم الجمهور المساواة لان حكمه هو ان العلم باللزوم اي بوجوده يستلزم العلم باللازم من غير
 عكس للجهل بمساواته اياه لان العلم بوجود اللزوم لما يلزم من العلم بوجود اللازم اذا علم مساواته اياه
 فاذا جهلت لم يلزم فعلى هذا يكون قول الجمهور المساواة على حقيقة الصريحة من غير ان يجعل كناية عن علم
 ويكون في اشارة على الاعم فائدة جلية وعلى ما ذكره رحمه الله لا تظهر له فائدة تعتد بها لان توجيهه ملونه
 لو ذكر الاعم للتحقق بالاعم الواقع لكن هذا الحكم لا يخصه بل يقع الاعتقادي في ذكر الجمهور المساواة
 كناية عن الاعم مطلقا لكونه لازما له ككنايته خبيره بانه لا يضر في نسبة الحكم الى الواقع مع عدم
 اختصاصه بقبوله في الاعتقادي ايضا لانه لا يلزم من مجرد نسبة ليد اختصاصه به وليس التعبد
 ينال الى بناء هذا الحكم وموضع وجوده ليجب بيان جميع مواضعه ونسب الحكم منها الى الاعتقاد
 لكان وجهها ويكون اشارة الى اللزوم باعتبار العلم لكن لا حاجة الى جعل الجمهور المساواة كناية عنه
 لان تلك الاشارة حاصلة فيه ايضا بقى خدشة وهي ان حكم لازم الجمهور المساواة هو ان العلم
 بوجود اللزوم يستلزم العلم بوجود اللازم من غير عكس والعلم هنا انما اعتبر بالنسبة الى نفس اللزوم
 واللازم لا وجودهما وما يقال انما ذكر الجمهور المساواة واما اللزوم الاعم كونه اولى بجمهور ليس
 المساواة لعدم حاجتنا فيه ان اطلاق الجمل بالشئ في صورة الجزم بعد لا يحسن **قوله** وزعم العلما
 توجيهه ان اللزوم بينهما لما كان باعتبار العلم فيهما كان اللزوم واللازم في الحقيقة عليين هذا
 ان لم يفرق بين الاستفادة والعلم وان فرق بينهما قلت في توجيهه ان اللزوم باعتبار الاستفادة
 دون الوجود فاللازم واللزوم في الحقيقة استفادة تاف لا استفادتان واطلاق اللازم واللزوم
 على ما هو كذلك في الحقيقة اولى **قوله** لكنه يوافق ما اوردنا من لانه جعل الاولى التي هي الفائدة علم الخبير
 بالحكم من الخبر واستفادة منه والثانية التي هي لان علمه يكون الخبر علمه وفيه لا تأمل
 لانه يجوز ان يجعل المصداق اولى والثانية نفس الحكم وكون الخبر علمه بانه وانما ذكر العلما لان اللزوم
 باعتبارهما هو يصدق بيان اللزوم وغاية ما يمكن ان يقال ان امتناع الشئ في امتناع وجوده
 فالظاهر انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع وجودهما ويلزم منه حمل الاولى والثانية على
 العلين **قوله** وهو خلاف ما صرح به صاحب المتنازع حيث قال واما الحكم الحقيقي لتعريف

فهي اركان المقصود من العلم افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر
 هي الحكم ولازمه كما عرفت في قول قانن الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا **قوله** وهو علم
 بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد بذلك لان علمه بل الحكم من غير الخبر كما اذا شاهد لا يستلزم وجوده
 والخبر فضلا عن علمه المخاطب بكون الخبر علمه **قوله** ولا قول باطل لا يقال ان الخبر الله تعالى خبره وعلمنا
 منه الحكم فعلمنا بكونه تعالى عالما بالحكم كان حاصلا قبل ذلك لعلمنا بانه تعالى محيط بكل شئ على هذا
 الحكم مندرج فيه قطعاً لانه يمنع تحقق علمنا بانه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه **قوله**
 فان قيل كثيرا ما يمنع محتمل ان يورد هذا على المقدمة الاولى القائلة بمتنع ان لا يحصل العلم **قوله**
 عند حصول الاول كان قوله وايضا يورد على المقدمة الثانية القائلة بمتنع ان لا يحصل العلم **قوله**
 عند حصول الاول عند حصول الثاني ويحتمل ان يورد على مقدمة من دليل المقدمة الاولى
 وهي ان علة حصول العلم الثاني سماع الخبر من الخبر ويورد هذا الاحتمال انه اقتصر على ذكر السماع ولم يعرض
 لحصول العلم بالحكم **قوله** وفيه نظر وجهه ان يقال لانه ان السماع علة بانه حصول صورة الحكم
 في ذهن الخبير لا بد من لغات النفس وتوجه العقل الى الحال الخبير بالنسبة الى الخبر **قوله** ويمكن
 ان يقال وقد عرفت مما قد مر ان المراد انما هو اللزوم حقيقة للفائدة هو كون الخبر عالما اي يكون علمه
 لازم الفائدة باعتبار الوجود والتحقيق لا باعتبار العلم واما اللزوم على الفائدة فيحتمل ان يكون العلوم
 واللزوم باعتبار علمه وان يكون هو العلم واللزوم باعتبار الوجود وكل جهة اما الاولى فالحفاظة
 على تناسب بين اللزوم ولازمه واما الثانية فاحتاج جهة اللزوم فانه يحتمل ان يكون اللزوم باعتبار وجوده
 واما في الاول فيختلف جهة اللزوم فان اللزوم فيه باعتبار العلم في اللزوم والوجود في اللزوم **قوله**
 مستحضر الخبر الوجه ان يقال مستحضر الحكم لان مقصوده ان يكون المخاطب مستحضر الحكم ومشا
 له عند وقوع الخبر حتى لا يحصل له علم بالحكم من الخبر **قوله** وان كان عالما بالفائدة فيقول في المراسم
 عند حمل ذلك ان المراد بالفائدة ما يلزم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فانه دفعه الى وجه تخصيص
 بالذكر فان مجرد العلم به لا يقتضي عدم لقاء الخبر ويحتمل ان يكون قصده رحمه الله ان الفائدة محولة
 على المعنى القوي اي ما يكون مقصود امر الخبر فيكون المعنى انه يلقي الخبر الى العالم بالفائدة ولازمها مع كونه
 عالما بما هو فائدة الخبر والمقصود منه فان هذا العلم يقتضي عدم الالتقاء وكل ما اختار ذلك لان
 الحمل على المعنى الاصطلاحي سواء اريد الفائدة فقط او مع لازمها لا يصفو عن شوب استدراك **قوله**
 والسائل العارف بما بين يديك يعني ان الخبير بقوله هو كتاب يصدق لاجبار ولا علم للسائل العارف

عن الرسل في المرتبة انما اليكم مسرور وانا اليكم مسرور فلا حاجة الى العذر والتفريق في اللفظين
 لا سيما في ارادة هذا المعنى وهل يجوز ان تدنا جعل في المرة الاولى متعلقا بكذا وفيه تردد وقد يورث
 على قوله لا اتحاد المرسل والمرسل به وقد غلط فيهما **ثم** ما شهور ويحيى نقل في الحاشية هكذا وجدت
 اسم الاثنين والثلاث في بعض كتب التفسير فكسبه وبقى كذلك في الكتاب ولا وثوق في عليه بل لا ظهر غيره
 وهو ما ذكر في شرح المفاتيح ان الاثنين مما يحيى ويولس بفتح الباء الموحدة واللام وقيل يولس بواو
 والثلاث شهور **ثم** لا يخلو لما كان استشراف متعديا بنفسه كما ذكره لم يفتح لام التقوية مع تقديم
 الفعل وان صحت مع تأخير فانه لا يجوز ان يقال ضربت لزيد على ان يكون اللام للتقوية كما يجوز لزيد
 ضربت واما يجوز ذلك في غير الفعل فخصا رب لزيد فينبغي ان يجعل اللام في كل زائدة كافي رد فكم
 نعم لو صح ان جاء استشراف للشيء كما جاء استشرافه صح ما ذكره من غير زيادة اللام ولو جعل ضمير في قوله
 اي لا جملته فيجوز ان ذلك ثم الظاهر انه لا يلزم من قوله فيستشراف استشراف المتردد الطالب على استشرافا
 مثل استشرافه ان يصير متردد الطالب بالفعل كما اشار اليه بقوله والمراد ان الكلام مقدم مستتر وان صار
 مستترا بالفعل وقد يلزم ان الاستشراف المذكور بالفعل يستلزم التردد بالفعل فيرد عليه
 انه لا يكون تاما نحن فيدلون المخاطب ح متردد طالب حقيقة فلا يستقيم جعل غير الطالب لطلب
 وتجاب بان ليس المراد من قوله فيستشرافه ان يصير كذلك بالفعل بل من شأنه ان يرد وان صار
 طالبا بالفعل لكن التاكيد ليس باعتبار ذلك بل باعتبار تقديم المتردد الذي شأنه ان يصير به المخاطب
 طالبا ولا يخفى في هذا انه ان كان معنى كلام المتن يجعل غير السائل كاسائل اذا قدم اليه يلزم
 له باختر فيجوز متردد وفيه ولا يخفى كما لا يخفى لا يكون المخاطب غير سائل حتى يجعل كاسائل بل يكون
 سائلا حقيقة ولين اغنى عن ذلك يكون القسم التزم وهو ان يقدم المتردد الذي شأنه ان يصير به المخاطب
 متردد ان غير ان يصير كذلك مترد كما مع ان التزم في ظاهره فيجوز ان يكون معلوما لا يخفى لا يقال
 الدليل يلزم من العلم بالمدلول وانه عبارة عن مجموع التصديقات المترتبة المتصلة الى المطلوب
 وهي تمنع ان تكون محسوسة فكيف يصح ما ذكر ان الدليل يكون معلوما ولا يرتفع علمه لا يمكن لعدم التام
 وكيف يصح كون الدليل محسوسا لا نأقول المراد من الدليل هنا هو مصطلح الاصول اعني ما يمكن التوصل
 ببيحه التعريف الى مطلوب خبري ولا يلزم من مجرد العلم بالمدلول ويجوز ان يكون محسوسا ولا يبعد
 ان يرد بالتأمل معنى الاستشراق فيجوز ان يحمل الدليل على المعنى الاول ولا يستلزم معلومية الادعاء
 ولكن يبقى اشكال المحسوسة فيمكن دفعه بان يقتضي في محسوسة لكل محسوسة الاكثر والمدار **ثم**

وهو مستغنى

وجوه مستغنى منها ان ما عبارة عن العقل ومعنى تأمله تأمل به ومنها ان الضمير قوله مع الخبر المنكرو
 لدلالة المنكرو عليه ومنها ان عبارة عن العقل ضمير للعقل في تأمله عايد اليه والمنصوب الى الخبر المنكرو
 وفي المختصر قيل معنى كونه معناه ان يكون معه موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في
 الارتفاع ما لم يكن حاصله عنده ويتوجه عليه انه يلزم من كلام القائل ان مجرد وجوده كاف لانه
 ح يكون المعنى اذا كان هناك في نفس الامر من الشواهد ما ان تأمله المنكرو تدفع فالارتفاع ليس لا يكون
 بل القائل فيما مضى **ثم** ظاهرة التمثيل لان الذهن ما يتبادر اليه واما النظر في تشبيه تنزيل وجوده بالانوار
 منزلة عدمه بناء على ما يزيله بتزليل وجود الرب منزلة عدمه بناء على ما يزيله فهو وان كان صحيحا
 كمن الذهن لا يتبادر اليه كيتا در الى التمثيل **قوله** وج لا يكون مثالا لما خفي فيه قيل لا اجل وجوده
 الرب منزلة عدمه لما يزيله وقيل لا رب فيه فهذا الحكم ينكسر لما يورث لان كان هو وجوده المزيل
 فعل هذا المعنى يكون مثالا ايضا بان ينزل مكانهم هذا منزلة عدم وجوده المزيل في الجواب
 ان المخاطب بهذا الكلام هو النبي واصحابه صلوات الله عليهم لعجز ولا ريب انهم لا ينكرون وجود
 المزيل فلا ينكرون هذا الحكم لان مكانه منبني على انكار كون الرب بمنزلة عدمه المنبني على انكار
 وجوده المزيل وايضا اذا نزل وجوده الرب من مراتب بمنزلة عدمه فصار الرب معدوما
 راسا حسب الاعتبار فلا يعتبر ما يرتب على وجود الرب من الانوار ولين اغنى عن الامر في القائل
 ان المراد انه لا يكون مثالا بحسب اعتبار جعل الرب كالعدم من غير اعتبار امر آخر من جعل الانوار
 المذكور كالعدم **ثم** وهو انه كلام معجز يقال لهذا الحكم وهو انه مما لا ينبغي ان يرتاب فيه دليلان
 احدهما ان القرآن باعتبار كمال بلاغته وإيجازه على ما يناسب مصطلح الاصول والثاني انه كلام معجز اتى به
 من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر
 والمناسبات الاختاره رحمه الله تعالى من ان معنى كون الدليل مع المنكرو ان يكون معلوما او محسوسا
 عنده ان يجعل الدليل هنا مولا اول على سابق بيانه كمن قد تقدم وجه حمل كلامه رحمه الله على
 مصطلح اهل النظر ايضا في قول يذفع بان المراد مولا اول ايضا وضمير مولا انه كلام ليس عايدا
 الى معجز بل الى مصدره تأملوها اي تأملوها والنظر فيها وترتيبها هذا **ثم** دفعنا التوهم السهو
 قول صرح فيما بعد ان التاكيد المعنوي بقوله نفسه لا يدفع توهم السهو وهو سق فماد كونهما من
 دفع توهم السهو سواء نسب الى لرب فيه ونفسه جميعا كما هو الظاهر او الى نفسه فقط او الى لرب فيه
 فقط مخالف للحق ومناقض لما سياتي اما الاول من فظاير واما الثالث فلانه اذا لم يكن نفسه انما هو ذاته
 يكون كذلك ضرورة

ان ان المعنوي لا يدفع
 ان المعنوي لا يدفع
 ان المعنوي لا يدفع
 ان المعنوي لا يدفع
 ان المعنوي لا يدفع

ويمكن ان يقال المانع من دفع تأكيد المعنوي للشيء وانما هو الضمير لا يعود الى السابق ان سموا فهو
وان صوابا فاصواب حتى لو قيل مكان نفسه في جاء زيد نفسه نفس زيد كان دافعا لتوهم التسمي
ولا شك في انشاء هذا المانع في لا ريب فيه فان ضمير فيه لا يرجع الى المؤكد بل في شيء وهو الظاهر في العبارة
انتساب لدفع الى لا ريب فيه ونفسه لا الى لا ريب فيه فقط لكن ينبغي ان يعدل عن الظاهر ان ارتكاب
العدول عنه اولى من ارتكاب عدم الصحة لكن لا بد لهذا الامر تكاثر وجه صحة وانه يكشف ههنا
عند التام **قوله** قلت لعل وجهه الكتابي قد تطلق على اللفظ وعلى ذكره واستعماله والى الثاني يظهر
السكا فعرها بان تذكر الازم وتريد المزموم والبعض نظر الاول فعرها باللفظ المخصوص وانه
شرح قول السكا على مقتضى تعريفه الكتابية فقال ايراد الكلام كتابية اي ذكره هذا الكلام كتابية بالمعنى
الذي ذكره السكا على مقتضى كون الكتابية لفظا يكون الكتابية ههنا نفس هذا الكلام ثم وجه الكتابية
انا كلام المحرر على تأكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمال فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام
في عرف بلغة خلقه من مخاطب واد استعماله في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل يستلزم
تنزيل المنكر منزلة الخالي فان هذا المعنى يستلزم خلوه عنده استلزاما اوضح من استلزام علم المخاطب
بما يزيل لانكار الخلق وكذا الكلام المؤكد للمورد في مقام خلوه من مخاطب معناه في عرفهم انكار المخاطب
او تردده ولم يقصد به هذا المعنى عند ايراده في هذا المقام بل يستلزم وهو تنزيل الخالي منزلة
المنكر المتردد لان هذا المعنى يستلزم انكار وتردد استلزاما اوضح من استلزام ملازمة مخاطب
لامارات الانكار او تقديم اللوح لا بكان وتردده واذ كان الكلام للمورد كتابية على تقدير كونها نفس
اللفظ يكون ايراده وذكره كتابية على تقدير كونها ذكر اللفظ فقد صح ما ذكره رحمه الله ان الايراد كتابية
من غير اشتباه والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست برباب المحيد بل في محل قوله مما
يلزم ايراد على معنى يلزم معنى الكلام للمورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لا معنى
الكلام المسوق بل المنكر ثم قوله فوكك المنكر الاسلام ان اريد بالقول المعنى المصدرى يكون كتابية
المصدرى الذي ذكره السكا وان اريد بالقول يكون كتابية بمعنى اللفظ **قوله** وكذا المحرر عن التأكيد
اي مثل الكلام المؤكد كالكلام المحرر في انه لا يجب في كل منهما ما سبق انه يجب ان يكون فيه ويكون الغرض
مراد الانكار في المؤكد وكون المخاطب الى الذين تحقيقا وتقديرا في الجرح **قوله** كان من المستطاع ان يكون
ناقصة خبره انه لا يكون على معنى بانه لا يكون ان جعل اللفظ بمعنى المصدر وان جعل بمعنى المظنون
لانه قد يلحظ ان قوله كان انه لا يكون كلاما تاما ثانيا **قوله** ان شواء يقال شوية اللحم شواء والاسماء

والشوة

والشوة المستكر والخيب ضرب من العذو والكبار البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة
وهو ما كان في السنة ويقال للأنثى ايضا بارئ ولا مؤن الناقة المؤنثة لخلق التي امتان تكون
قوله يلف شمل الشمل المتفرقا المنتشرة ولغة جمعة والباء في بسعة للسببية اي بسبب وصالحا او
النفات خاطرها وتيلها وقيل المراد من لفت شملها بها جمعة معها على ان يكون الباء صلة للفت **قوله**
ولذا ذكره بالاسم الظاهر يقال القوم ذكروا ان اصل ان المعرفة اذ اعيدت معرفة فالتابنية غير
الاولى وقال رحمه الله انه ليس على اطلاقه وانت خبير بان تخطف الاصل في توفيق وضوئنا في
اصالته لان الاصل بمعنى الكثير اذ ارجح وان كان بمعنى القاعة فالخلف في موضع معدودة لا ينافي
ظهورها كيف والدليل عليها قائم وهو ان الاصل في التعريف في العهد الخارجي فتكون المعرفة المعادة
مشاربها الى المعرفة الاولى فاذا كان الاصل والظاهر ان المعادة عين الاولى فكيف يكون عادة
المعرفة معرفة دليل المغايرة ومقتضية لها وبالجملة فالظاهر ان المعرفة المعادة كالمضمر ان الظاهر
انها عين الاولى كما ان الظاهر ان الضمير يرجع الى عين المذكور سابقا ويحمل الاول المغايرة كما يحتمل
الثاني ان يرجع الى في ضمن المذكور فلو ان الضمير هنا احتمل العود الى المطلق الاسناد الذي في ضمن
الاسناد الجبري كما ان المظهر يحتمل ان يراد به هذا المطلق على انه لا يظهر له اطلاق الاسناد داخ لان كثيرا
من الامور المذكورة في باب الخبر لا يختص به وانما يختص به لانه ذكره بانه اعظم شأنه لانها تختص
بذلك التخصيص من الانشاء وذلك لان الذكر في احد البابين كافي في خص الخبر به واحيل على الاشياء
على المتأينة الى حال الخبر على انه قد ذكر المعنى فيما بعد ان المجاز العقلي غير مختص بالخبر وفيه نوع شعاع
بانه قسم الاسناد الجبري الى الحقيقة والمجاز حتى احتاج الى بيان عدم اختصاص المجاز بالخبر ولما بين
عدم اختصاص الحقيقة به لان عدم اختصاص المجاز يستلزم عدم اختصاصها لاستلزام المجاز
ايها على ذكر السكا والمص وغاية ما يمكن ان يقال اذا كان المقصود تقسيم الاسناد الجبري كما في
موضع الاخبار لسبق المرجع صريحا فلما عدل الى الاظهار واطلق الاسناد عن قيد الجبري علم ان ليس
التقدير الى تقسيم الاسناد الجبري بل تقسيم مطلق الاسناد وانه لا يصفون شوب **قوله** لم يقل ما حقيقة
واما بيان دلالة شعر بانه لو كان كذلك فاد الحصر التسمين فقال ومنه ومنه دلالة على عدم المحصر
الاول فلا نا الظاهر المتبادر في امثال هذا المقام هو لا انفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع
او بدون ولا نه هو الذي يضبط الاقسام واما الثاني فلا نا العبارة السابقة في مثل هذا الموضع
هي المنفصلة فلما عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من توكيد والاشعان بعد لم لا اختصاص الان في الانفصال

المعرفة او ان
معرفة فالتابنية
غير الاولى

ايضا
عند

على ما هو الظاهر المتبادر يصلح كلفه فيحمل عليه فانه قد قيل ان قوله منه ومنه كالايدل على المعنى لا يدل على
قوله وظاهرنا البحث في الحقيقة والحجاز يعني ان الحال وان كان قد يقتضي الحقيقة العقلية وقد
يقتضي الحجاز العقلي وتطبيق الكلام عليها تطبيق له على مقتضى الحال كمن جرد ذلك لا يقتضي في الدخول
في المعاد والكانات الحقيقة والحجاز للغويان ايضا مباحثا المعاني لان الحال قد يقتضيها بل
لا بد ان يكون بحثا حيث انها يطابق بها النظم مقتضى الحال والبحث عن الحقيقة والحجاز ليس
من جهة الحقيقة ولو بحث عنها من هذه الحقيقة يكون من المعاني سواء كانا عقليتين لغويتين
فالفرق بينهما جعل الاول من المعاني والثاني من الالفاظ يكون حكما وذلك ذكره بعض الشرح ان
الحق انهما اخلاص في المعاني من جهة التعلق بمطابقة مقتضى الحال وفي الالفاظ من جهة التعلق
بأيراد الكلام في تركيب مختلفة في الوضع فلو بحث عنها من جهة الاولى يكون من المعاني كمن لم يفعلوا
ذلك ولا يبعد ان يكون المحرر نظرا للظاهر وانما العقليتين على اختياره من قسام الاسناد وهو
من احوال اللفظ بخلاف اللغويين فانها نفس اللفظ كمن بقي خارجا عن اي تقي التعريف على
هذه الحال وموان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه فلا حاجة الى اعتبار التغليب في نسبة بقاء
الخروج الى الاطابق الواقع والاعتقاد بناء على انه قد كان خارجا بقوله ما موله ولم يدخل بزيادة
قوله عند التحمل **اعتماد** اعلى انه يفهم ما ذكره تعريف الحجاز فانه ذكر فيه قيد الاول فيهم منه
اعتبار عدم التناول في تعريف الحقيقة لتقابلها واذا لم يكن هناك تناول ونصب قرينة على ان المراد
خلاف ظاهر يفهم منه ان ما ذكره من الحكم على وفق اعتقاده **اعتماد** لعدم الاطلاع على السرائر فاذا
لم يتلحظ فيها شي من ظاهر الظاهر وكلام المتكلم انما يفيد الحكم الذي عنده في الظاهر لا في نفس الامر
اعتمادا على ما يفهم من قوله الكلام المقادير ما عند المتكلم ما عند في الظاهر فانها لم تذكر انما هو
مكان العرض للافادة حيث قال المقادير **اعتماد** عبارة عن الملابس قبل ان يفهم من تعريف الحجاز وليس
بشي ولا يقتضي ان لا يقد في احد لا يكون دليل اخذ ذلك لا يقد بيمينه في تعريف الآخر بل ربما
يجعل لا على اعتبار عدم ذلك القيد كما سبق من الاعتذار في تعريف السكاك ويمكن ان يقال انه سيقدر
بعد تعريف ان الفعل ملايات شتى الى الآخر وفيهم منه ان الحقيقة هو الاسناد الى الملابس الذي هو
الغسل فيما ينبغي والمفعول فيما ينبغي لا يقال فيهم منه ان اسناد الفعل الى الملابس المذكور حقيقة
وانما يقتضي ان يكون كل حقيقة هو اسناد الفعل الى الملابس المذكور غاية الامر ان يؤخذ ما ذكر
ان اسناد الفعل الى الملابس حقيقة فليكن الاجاب على الاستعس كليا بل من فرض انعكاسه كذلك

اسناد

اسناد الفعل دون معناه فاللازم ان كل حقيقة هي اسناد الفعل ولا شك في عدم استقامة ظهور ان ^{الحقيقة}
اسناد معنى الفعل لا انما نقول الظاهر ان قصد المص بقوله وللغسل ملايات شتى الخ تفسير التعريف ^{بحقيقة}
كما صرح به رحمه الله تعالى فينبغي ان يكون الحقيقة والحجاز ما ذكر فيه لا يعمه وغيره وآيات الاقتصار على
ذكر الفعل ودان المعنى هو الاصل وحال معناه يعرف بالبين ليه وهي هنا بحثان ^{الاول} ان الظاهر
ان الملابس هو الغسل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان لانهم قالوا في عيشة راضية انه اسند فيه الى الملابس
الذي هو المفعول ومعلوم ان العيشة انما هي مفعول حقيقي لانها مخرجة لا لفظي بل فاعل لفظي وفي جري
النهر وصام نهارة وبني الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب
ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه واذا كان الملابس هو
الفاعل الحقيقي فنقول انما هي قبيل وادبار يكون اسناد معنى الفعل الى الملابس الذي هو الفاعل لقيام
الاقبال بالناقصة وصدوره عنها والاولى ان يخرج اثنان ذلك بما ذكره الله بان المراد اسنادا الى المفعول
على وجه اسند اليه والاقبال ليس ثابتا للناقصة على وجه اسند اليها فان اسنادا على وجه الحمل بالمواطاة
اي هي موصوفة لها انما هو على وجه لا شاق اي هو قائم بها فيمكن ان يخرج ايضا بان يراى اسنادا الى
ما موله على وجه يكون ثابتا له واسنادا لاقبال اليها ليس وجه ثبوتها او يراى اسنادا الى ما موله وجه ثبوتها
والثاني ان قول الشيخ اما ان يكون حجة على المص ويعترض بمجانسة عليه ولا وعلى الاول لا يستقيم
توجيه كلام المص جعل مثل انما هي قبيل مما بين حقيقة والحجاز لتصرح الشيخ بمجانسة لان توجيه
كلامه بلحجان كلام الشيخ لا يدفع الاقراض عليه وعلى الثاني لم يتجه السؤال بانما هي قبيل على
تعريف الحقيقة لان مجازية انما هي على رأي الشيخ ولا يلزم على المص لقول بها فيمكن ان لا يفتي
الشق الثاني ويقال لما اعترض من جهة المص على السكاك ان تعريفه يقتضي ان يكون ما ليس لسند فيه
فعلا ومعناه حقيقة وليس كذلك واجاب بالمنع واسنده وانه يقول الشيخ وقد اصاب الحجز وطبق
المفصل فان الشيخ رئيس في هذا الفن بالغ في الاسناد والتأييد فحكم بعدم انعكاس تعريفه لمص بناء
على قول الشيخ فهد الحكم بالحقيقة في حيز السند فماله الى الجواز ان جزم في العبارة بمبالغة ومجازية
انما هي قبيل لا يخلج الى التمسك بقول الشيخ بل يمكن انهاء بالدليل **وجواب** ان معناه يتوجه عليه
انه يستلزم ان يكون نحو اصام النهار بل الانسان فيه ولم يجرى النهار بل ماء النهر وما ربح الجارة بل الناجر
مجازا مع انها حقيقة قطعاً على ان الاسناد الذي في صورة النفي لا شك انه اسناد حقيقي ولا يبعد عليه التعريف
والحق ما نقل في الحاشي ان هذا كلام ظاهر في التحقيق ان اريد باصام نهارة فظروا بانام

هو موصوفة
مر

ليست

وبما رجت التجارة خبرت يكون جازاً ولا بان يرد في الصوم حقيقة عن النهار مثلاً يكون حقيقة
فيحتار الشق الثاني من الثاني وهو الزم عليه من دخول الجاز العقل مثل ما صلبت نهار في التبريد فيم لازم
لأنه ان يزيد به فطر نهار في فطامه ان الصوم المنقضي يعني الا فطر ليس ثابتاً للنهار فلا يلزم دخوله في
التبريد بخلاف القيام المنقضي اي في القيام وعدمه فانه ثابت لزيد وان اريد في الصوم حقيقة عن النهار فلا شك
انه ثابت للنهار حقيقة كعدم القيام لزيد فاصحاب نهار في مثلاً بالمعنى الاول جاز غير داخل في توين الحقيقة
وبالمعنى الثاني حقيقة داخل في توينها واما مثل نهارك صائم فلاج عن كمال لانه ان اريد بالاستفهام ثبوت
الصوم للحكم في النهار فجاز وان اريد بالاستفهام عن ثبوت الصوم للنهار نفسه كما اذا قلت نهارك صائم
ام انت حقيقة مع ان ليس في الصورتين الا اسناد الصوم معنى واحد الى النهار ويمكن حله بتأمل قول
ويستحي جازاً حكماً اما باعتبار ان كل جاز عقلانياً هو جاز في الحكم والاسناد باظهار او مقدار كما في اعتبار
ان الجاز وان كان في الاضافة والايضاة كمن الحكم اشرف منها فاعلم اشرف في التسمية او ان الاضافة والايضاة
منسوبة الى الحكم لا مستلزمة اياه فالجاز فيها منسوب الى الحكم فيكون حكماً ما عرفت ان المنسوب الى
المنسوب الى الشيء منسوباً لذلك الشيء واما تسمية الجاز في الاثبات اما باعتبار ما ذكره رحمه الله ان الجاز
في اللغة فرع الجاز في الاثبات او باعتبار ان النفي لم يجعل معنى الاثبات لا يكون جازاً كما حققناه في
الوجوبين لا بد من اعتبار الاشرف لانه الاثبات انما يكون حكماً واما بالاسناد الجاز في ثباتا باعتبار الاشرف
اولاً لانه اسناد معنى مطلق نسبة والوجه ان كل الحكم المذكور منها جاز عقلاني من الاسناد لا مطلق الجاز
القول لانه قال في الاسناد جاز عقلاني من الحقيقة فيما نقل عنه رحمه الله في حاشيائه ان من في من الحقيقة
بياناً ومن العقل اشارة على معنى انك تطلب موضع من العقل والظاهر ان جعلها متعلقة بخلاف حالها
عن الموضع في حتم ان يكون من الحقيقة متعلقاً ببول وكذا قوله من العقل ويختلف المعنى بين هذا والآمال
وبين ما ذكره رحمه الله في قوله من الحقيقة لان المطلوب على ما ذكره نفس الحقيقة وعلى هذا الاحتمال الذي
يرجع من الحقيقة الى موضع الجاز ثم انه قيل انما ذكر قوله والموضع لان الجاز العقلاني يجوز ان لا يكون حقيقة
عند الشيخ في لا يطلبها ولا يطلب ما يرجع من الحقيقة الى لانها في ذلك نافي لان الظاهر ان الموضع
الذي يؤول اليه من العقل انما هو حقيقة وايفكار بما يمنع منع انتفاء الحقيقة طلبها والظاهر ان
لان القول طلب لطلب الموضع وان حتم ان يكون مصدر المعنى اي الموضع بمعنى الموضع اليه
على حذف ولا يقال وان يكون اسم مكان ثم ان حتم ان يكون من تفسير الشيخ لتساؤل ان حاصله ملاحظة ملازمة
ما عند المولى من الحقيقة ومناسبة اياها فافلت ما نلناه ولا حظت انما اسندت لجزاين الذي يكون

على من يطلب
يرجع اليه من
العقل

علا النهر

الى النهر لانه مكانه فقد تطلبت الحقيقة ولا حظت ملازمة المكان لهما وما ذكره رحمه الله من نصب التوبة فيصالح علا
وامارة عليه لان حاصله هو ووبما يفتح عن ذلك قوله فيما سيجي نحو قول المعترض اطلق الله الافعال كلها واصل الجاز
بالاويل والقصد الى اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للمعنى الاول وسر بما يؤيد ذلك بوجه
احد هما ان الجاز العقلاني للفوق وكما انه تعدى الى الموضوع لا على الذي يقتضيه الموضع وهو موضوع له الى غيره
للملاحظة علاقة بينهما كما في العقل بقدرى موضوعه الحقيقي الذي يقتضيه العقل لا غيره للملاحظة ملازمة بينهما
وكما انما مشروط بالتوبة فكما انه ذكر في توين القوي كونه للعلاقة بينهما فقد ذكر في توين العقل كونه للملازمة
بينهما حقيقة ان المص ذكر حقيقة للتبريد ان الفعل ملازمة شتى الى ان قال اسناد الى غير الملازمة
جاز في الثاني انه سيد كالمص ولا بد من توين قريته فلو كان الاول نصب التوبة لم يكن لا كونه هذا الكلام
بعده وجه يقتضيه بل القام ان قوله بهذا بيان بشرط الجاز بعد ذكر ما هيته كما انهم يذكرون بعد توين الجاز
القوي وذكر العلاقة فيه ان شرط قيام التوبة المانعة عن الحقيقة والتاكيد انه اذا قيل جازي النهر
وقصد اثبات الجزى للنهر حقيقة فلا شك ان اسناد الفعل الى ملازمة غير ما موله وقرينة الجاز منصوبة ومي
استحالة قيام الجزى بالنهر عقلاً مع ان ليس جاز قطعاً بل حقيقة وان كان كلاماً كما ذكرنا فان قيل لو قيل
انبت الربيع العقل ولم يعلم حال العقل يحمل على الحقيقة كما سياتي ان قوله انبت الربيع واذا في الكبير يحمل على الحقيقة
مالم يعلم ان قائله لم يرد ظاهره يقال هذا كلام ذكره رحمه الله بناء على تفسير الاول بنصب التوبة وانما المذكور
في المتن انه لم يحمل على الجاز وانه لا يستلزم حمل على الحقيقة بل يجوز ان يتوقف في اوجه حتى يعلم حال قائله قوله
اي غير الملازمة لا يظهر للقييد بالملازمة فائدة اذ يمكن في توين الجاز اسناد الفعل الى الملازمة لا يكون له واما
اعتبار ان يكون ذلك مفاد الملازمة الذي يكون له فافوز انه لا حاجة اليه بل ربما يدعى ان التقييد بحمل
لان الجاز في الحقيقة هو الاسناد الى غير ما موله فجعله الاسناد الى غير الملازمة الذي موله بوجوب ان يكون الجاز
اعم مما موله في الحقيقة لان ملازمة اعم من الملازمة الذي موله على زعمه رحمه الله تعالى كما سبق فتبين ان الثاني
يكون اعم من الاول ضرورة ويمكن ان يقال التقييد ببيان الواقع لان المذكور ملازمة غير ما موله
وهو ملازمة غير ملازمة ملازمة لان اعمية غير ملازمة ملازمة بالملابس
شتى مختلفة جمع شتيت في اللغة الشيت المتفرق فاذا كان شتياً جمعاً له كان المناسب ان يفسر بمقتضى
وكانه قصد الاشارة الى ان معنى التفرق بين الامتلاف ويجوز ان يعمم المختلفة مقام المختلفة لاداء
ولم لان الفعل لا يسند اليها فان قيل ان اريد ان لا يسند الى المنقول بعد باقيا على حاله فكذلك المنقول
لانه لا يسبق منصوباً بعند الاسناد اليه وان اريد ان لا يسند اليه اصلاً فنحصر جواز ان يرفع الحشبة في التوكيد

والحشبة

باسناد الفعل اليها يقال اخذ في هذا المفعول ان يكون بعد الواو بمعنى مع وان يقصد مصاحبة مفعول
وعند الاسناد اليه لا يسمي كقطعاً اما الاول فظاهر والى الثاني فلان مصاحبة مفعول الفعل انما
يستفاد من الواو بمعنى مع فزوالها والى الثاني فظاهر والى الثاني فلان مصاحبة مفعول الفعل انما
لا يتغير كذا والنصوبية لم تؤخذ في مفهومه وان اخذت في مفهومه فكذلك في مفهوم المفعول معه
وعند الاسناد الى الاول لا يتغير النصيب وعند الاسناد الى الثاني يتغير نصيبه وكونه بعد الواو
بمعنى مع ايضاً وهذا القدر يكفي جهة التجوز الاسناد الى الاول دون الثاني **قوله** يعني غير القائل
في المبنى الفاعل انما جعل ولا مرجع الضمير للفعل والمفعول مطلقاً ثم بين ان المراد بها المقيّد ولم يجعل
المرجع او لا هو المقيّد لان الضمير انما يرجع الى ما ذكر سابقاً ولم يذكر المطلق فجعله المرجع ولا قيد
ثانياً ولما كان المعنى على المقيّد بقرينة انه ذكرنا الاسناد الى الفاعل في المبنى له والمفعول في غير المبنى له
وان شئت قلت الاسناد الى غير الفاعل في المبنى له وغير المفعول في المبنى له واعلم انه يستند الفعل
المبنى للمفعول الى الجاز والمجرور حقيقة كما يستند اليه مجازاً فان جعل هذا الجاز والمجرور مفعولاً ينبغي
ان يكون الاسناد اليه حقيقة دائماً بمقتضى ما ذكرناه اسناد للفعل المبنى للمفعول الى المفعول وان قيل
فله لا ينبغي ان يكون الاسناد اليه مجازاً دائماً لانه اسناد للفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول ولا يبعد
ان يجعل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على التمثيل وبناء على الظاهر الا ان الغلب في دفع ذلك **قوله**
لجل ان ذلك لا يثبت اليه الظاهر ان مجرد ملازمة الفعل لغيره لا يثبت اليه اسناده اليه وكذا ينبغي ان
هذا الاسناد مجاز من غير حاجة الى اعتبار مشابهة في ملازمة الفعل لنفسه الملازمة بما ذكره مع خفاء
دلالة عليه وعدم الاحتياج اليه لا بد من توجيهه وكما انه ما من مجرد الملازمة وان كفى في
ذلك لكن ملاحظة مشابهة لما ملأ دخل فيه واتم توجيهه فان اسناد المفعول الى مفعول فاسب
ان يكون صفة في غير المناسبة ومما يثبت بينه ما دللنا على انه لا يثبت في الايضاح مقتضى ذلك
صاحب الكتاب فقال واسناده الى غيرهما المضاهاة بما ملأ في ملازمة الفعل مجاز وقال
صاحب الكتاب قد يستدل على هذه الاشياء على قول المجاز المستعمل استعارة وذلك المضاهاة بما الفاعل
في ملازمة الفعل ثم قال المجاز العقلي ان يستدل في شيء يثبت بالذي هو في الحقيقة فلم يقترب
الفعل الى ما يقترب اليه اسناده بما ملأ وان كان يحتمل ان يكون قصد تلبسه به في جهة
اشتراكها في الملازمة **قوله** ليس هو التشبيه الذي يفاد به ان انما يجعل هذا وصفاً لازماً
لكل تشبيه سواء كان مقصوداً اولاً بناء على ان ادوات التشبيه من كان والكافي وغيرهما انما وضعت

لا فادة التشبيه مطلقاً سواء كان مقصوداً اولاً وان يجعل وصفاً مقيّد التشبيه بناء على ان
يفاد به ان يقصد فادته اذ ليس كل تشبيه كذلك وان جاز ان يقيده اذ التشبيه فعلى الاول ليس فيه
تشبيه بل مشابهة كانه من بعض الوجوه فان من قال انت اربع متجوز لم يقصد تشبيه اربع بالثاني
وانه مثله بل قصد اثبات لازم من لوازم القادر للربيع كما يثبت كذلك يقصد التشبيه فلما اشارت
التشبيه في ذلك اطلق التشبيه على السببه وعلى الثاني يكون هذا تشبيه كمن ليس مقصوداً بالافادة
بل المقصود نسبة الانبات الى الربيع ويتوصل اليه بالتشبيه فانما يصار الى التشبيه لتباعد النسبة
وهذا بخلافه ان جعل استعانة بالنهاية على ما ذكره السكاكي فان التشبيه يكون مقصوداً وهذه
قرينة له **قوله** ويمكن الجواب عن الاول انه لانه شرط الاسناد الى الملابس في كونهما والمبدأ ليس بلاشبك
وكذا الموصوف للصفة في معرفة ان الملابس هو الفاعل الحقيقي فالناقة ملابس الاقبال والرجل المعدل
قوله فيكون تآبني للفاعل الخ فيجاءه لوجعل المفعول الذي ذكره المص في الملابس اشارة للمفعول
بواسطة لانه راجع فيه الى ان المكان والسبب لان كلا مفعول بواسطة وبلايهما الفعل بواسطة الحرف
والاولى ان يجعله كمن قيل المكان بناء على اخذ اعم من الحقيقي وغيره **قوله** والمعتبر عند صاحب الكتاب
ان يقصد بذلك وجه آخر من الجواب عن الثاني يعني ان المعتبر تلبس المذموم الى المجازي بالحقيقي لان
الفعل المجازي والتلبس ههنا قائم فان اسلوب تلبس الحكيم كونه صاحبه وكذا الضلال بالضال
البعيد والعداب بالمعلم المذنب وحي يستغنى عن مؤنة تعلم الملازمة توجه عليه ان هذا الاستقيم
في توجيهه المص لانه شرط الاسناد الى الملابس فلا بد ان يكون السند اليه المجازي في ملازمة الفعل فالتصديق
من نقل كلامه اكتشاف انه لا يتجه هذا السؤال عليه وهذا الذي اجرى ما ذكره من التلبس على ظاهره لانه
اذ قيد بكونه من جهة اشتراكها في الملازمة فيتوجه عليه ايضاً **قوله** ولك ان يجعل مثال هذا
اشارة الى قوله تعالى فما رجت تجارتهم فان التجارة سبب للرجح وقد يجعل اشارة الى ما ذكره في
السؤال من كتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضللال البعيد والعداب الا ليم وانما يصح هذا في الخبرين
اذ الضلال سبب للبعد والعداب الا ليم دون الاولين اللهم الا ان يتكلم **قوله** من السبب ضافه
ولا ينافيه انما لم يذكر الوصفية مثل نهج جري ونهر جار لان السند في المجاز العقلي مجازي يكون
فعلاً او معناه فالواقع صفة اما فعل او صفة او مصدر والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكره
وفي الاولين يكون المجاز في اسناد الفعل او الصفة الى الضمير فيتناولها الترتيب بلا مشبهة **قوله**
فالذكر في كتاب الترتيب على ما سبق من تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد من الاضافة والابقاع كمن

فان قوله ليس
هو قوله ليس
بمعنى ليس

جعل التعريف للطلق بناء على تعليل الاسناد للصرح واللازم ينافي ذلك لاقتضائه عدم تحقق
في الاضافة والايقاع اذا جاز في صورتيهما انما هو في الحقيقة في الاسناد اللازم لهما لا فيها وايضا
مراده بطلق المجاز العقلي المذكور في مقابلة المجاز العقلي في الاسناد خاصة المجاز العقلي الشامل
للاسناد والاضافة والايقاع والتعريف للطلق بناء على جعل الاسناد متناولا للاسناد اللازم في صورتيهما
الاضافة والايقاع لا يصح لان يكون التعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة ولا في الاولي ان يقال
انما ان يكون نفس الاضافة والايقاع مجازا عقليا على ما هو الظاهر ولا بان يجعل المجاز في صورتيهما
هو الاسناد اللازم لهما لا نفسهما وعلى الاول يتعين ان يكون التعريف للمجاز الاسنادي خاصة لا
الطلق لانه المذكور في التعريف الاسناد اللهم لان جعل الاسناد على مجرد النسبة وعلى الثاني لا يكون
المجاز في الاسناد ايا صريحا في الكلام ولا زامنه ولا يتحقق مطلق المجاز العقلي الشامل لهما
وغیرهم انه على الاول اذا جعل التعريف للطلق يتوجه عليه ان المذكور في الكتاب انما هو المجاز الاول
لانه قال ومن الاسناد مجاز عقلي وحمل الاسناد فيه على مطلق النسبة في غاية البعد وكذا جعل القسم
اعلم من القسم من وجه اللهم لان جعل مرجع الضمير في قوله وهو اسناده الى مطلق المجاز العقلي
المذكور في ضمن المجاز العقلي الاسنادي وقد يكون كناية لا يقال المجاز فيه صريح ايضا لان
التسليية اوقعت فيه على التهور صريحا وهذا الايقاع مجاز عقلي لا نناقول كلام في هذا المجاز
بل في المجاز المكتنى عنه هذا المجاز وهو اسناد الخزن بمعنى الخرونية الى التهور فان التسليية انما
يوقع على ما تصنف بالخزن في هذا التركيب مجاز ان صريح ايقاعي ومكتنى اسنادي وربما يتدعى
ان ليس فيه الا مجاز واحد هو المكتنى الاسنادي لان ايقاع التسليية على التهور انما يكون مجازا لثقله
مخرونة من ظاهر كلام السكاكي والمصنف انه ينهم من ظاهر كلام المصنف خاصة بالاسناد وكذا
من ظاهر كلام السكاكي حيث فسر المجاز بالكلام المتبادر اليه والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون
التعوي كما يتوهم من المفتاح ليس التوهم من مجرد انه ذكر في ان قد لا تؤول يخرج الكذب ولم يذكر
اخرجه بقول الجاهل لان عدم لقول بالشئ ليس قولا بعدد بل من انه قال لو قلت خلاف ما عند
استع طرده بنحو قول الجاهل فلو كان الاول يخرج الامة متناع الطرده لان مبنى متناعه قوله
في تعريفه ولعل ان يقول يتجه عليه ما ذكره سلمه الله انه منافي لكلام السكاكي حيث حكم بانه
لو قال خلاف ما عند العقل يدخل فيه قول الجاهل فعلا خلاف ما عند المتكلم ليجرجه وعلى ما ذكره في
عند العقل يكون قول الجاهل كلاما مفيدا لما عند العقل اذا بان ان الربيع مما يتصوره العقل فلا يدخل

منه

فالتبين

في خلا ما عنده وغاية ما يمكن ان يقال من جهة رحمة الله ان حاصل كلام السكاكي ان لقوله خلا ما عنده
اخرج قول الجاهل ودخل نحو كسا الخليفة الكعبة دون قوله خلا ما عنده العقل فانه ليس فيه ان الثاني
ولا يتدح في ذلك حصول احدهما فيه خروج قول الجاهل بخلاف ما عند العقل لا ينافي في كلام السكاكي وانما
ينافيه لو دخل فيه نحو كسا الخليفة الكعبة وربما يقال لم يقصد ما حصل عنده وشبهه ما يتصوره
بل ما ثبت عنده ولم يتبين وما يحيله العقل بالبداهة او بالنظر الصحيح فليس ما ثبت عنده بل مستفاد وقوله
تصور الكواكب من التصور اللازم للتصوير يقال صورته الشئ فتصوره ومنه قول الشاعر تر يا وبع
الامر من كيف تصور على ما يحى فمعنى امكان تصور الكواكب ما كان وجوده فلا يخرج قول الجاهل بخلاف ما
ثبت عند العقل لانه مستفاد عنده بنظر الصحيح ماد كثر من تقرير كلام المصنف كانه وجه اشارته
ينهم من اعتراضه على السكاكي انه يجوز تعريف المجاز بالكلام المتبادر بخلاف ما عند العقل بمعنى خلا ما في نفس
الامر بقاؤه ولازم منه ان يصح تعريفه باسناد الفعل ومعناه الى غير ما موله في نفس الامر فيراد في تعريفه
غير ما موله في نفس الامر لكن لا يخفى انه على تقدير تسليم ما ذكر من لزوم ان يرد في تعريفه غير ما موله
في نفس الامر لجواز ان يرد غير ما موله عند المتكلم لان المسند اليه في المجاز يجوز ان يكون غير ما موله في نفس
وعند المتكلم ايضا قد يوجه الاشعار بانه ينهم من كلامه ان مثل كسا الخليفة الكعبة يكون المسند اليه
خلاف ما موله في نفس الامر وهذا البعد الاول لان مثل هذه كما يكون خلاف ما موله في نفس الامر كذلك
عند المتكلم ايضا لا يلزم من كون بعض مثله المجاز كذلك كون كلها كذلك ولا يظهر ان كلامه عن هذا الاشعار
عابره او ما توجهه الاشعار بان المتبادر من اطلاق ما موله ما موله في نفس الامر فلا يصح ترجيح الاشعار
اصلا بل تدجها ليجوز امره به بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فاذا جعل الحقيقة اسنادا الى ما موله
عند المتكلم في الظاهر كان المجاز اسنادا الى غيره يقال فيكون قوله عند المتكلم متعلقا بالظرف الذي موله
كاذ كونه تعريف الحقيقة كمن صرح رحمه الله في المختصر بانه متعلق بمعنى الغير حيث قال سواء كان ذلك الغير
غيره الواقع او عند المتكلم وبين هذين التعليقين فرق فانه على الاول يتقيد ثبوت الفعل لما موله بكونه عند
وغير ما موله يكون مطلقا عن هذا القيد متناولا لما يكون غيرا في الواقع لا عند المتكلم وعلى الثاني بالعكس
فيجوز ان يكون غير ما موله بالمعنى الاول غير غير ما موله بالمعنى الثاني وبالعكس فانه اذا علم المتكلم شيئا اتحادا
وانهما ما موله فيصير على احد مما انه مغاير في نفس الامر لما موله عند المتكلم وهو الشئ الاخير ولا يصدق
عليه انه مغاير له عنده لانه عينه عنده وكذلك اذا علم في شئ ما موله كنهه خلا في الواقع فهذا الشئ غير
لما موله في نفس الامر ليس غيرا عنده لما موله عنده ويمكن ان يقال لم يقصد بغير ما موله شئ مغاير لشئ موله

معنى الشئ في شئ

كما تقول ضربني من غير ذنب لا عن ذنب لا عن شيء مغاير لما يورثه فتأمل قوله وح يدخل نحو
قول الجاهل أراد به ما هو المفهوم من طلاقه وموانيت التبع البقاء ونأذكر في السؤال من نحو قول الجاهل
أنت الله البقل بالثأول وأيضا ما يد كعبه من دخول قول الجاهل المذكور في السؤال يصلح قرينة
على أن المراد بقول الجاهل الذي حكم بخروجه غير وكذا المراد بقول المعتزلي ما سبق ذكره في تعريف الحقيقة
وهو قوله خلق الله الأفعال كلها لمن لا يعرف حاله وهو يخفى بأمته لا ما ذكر في السؤال من قول المعتزلي
بقرينة أنه حكم بعد ذلك بدخول ما في السؤال ولا نفهم ما ذكر سابقا من إطلاق قول المعتزلي ووجه ظاهر
فأنه يقع ما يتوهم أنه أن أراد بنحو قول الجاهل في الجواب ما ذكر في السؤال على ما هو الظاهر ففاسد
وإن أراد غير ذلك فلا في الظاهر وكذا حال قول المعتزلي **قوله** ولم يطق أعاده مرة الله كلمة الشاة
إلى أن يجر وم معطوف على نفس الجرم لا مرفوع معطوف على مجزوم والمجزوم والافاعاد بها
يحل بالمقصود وهو عموم التقي للعلم والظن وهو يتوقف على وقوعه أو في سياق التقي لتفيد العموم
ففي أحد الأمرين والأعادة بخبرهما من سياق لا نحتاج أن يكون مجزوم الجازم والمجزوم معطوف على مثله
فيكون المعنى على أحد التفسيرين وما ذكرنا يصلح وجهها لعدم عادة المص وأما إعادة فظاهر القدر
وأشار إلى ما ذكرنا **قوله** وإن المبدئي والمعيد وجه الدلالة عليه أن من قال بأمر الله تعالى واد
وإن أفناء الشعر والشاعر وإن طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال بأنه المبدئي والمعيد للشيء
والمعنى لأن ذلك دليل على سلامه السلم يقول هذا أول من قال بذلك قال بهذا لعدم لقائل الفصل
وأيضا كون الأفناء بامر وادية يد على أنه مفيد وكون طلوع الشمس وغروبها بامر يد على
كونه من شأنه تأميدا وإيقال لم رجع حمل السناد مثير على الجواز بقرينة إفناء قيل الله على العكس
يدفع بأن الحمل على الصلاح والسلام أصح واسلم **قوله** أما حقيقتان وضعيتان لا خفاء أنه يجب
أن يكونا حقيقتين عقليتين ومجازين عقليتين ومختلفتين نحوثبت البقل فضل الربيع والجرى لهن
طاعة أمر فلا في لجرى الماء طاعة أمر وجرى لهن طاعة فلا في فالتمسيد بالوضع يحتمل أن يكون
لجبل أن المص لما ذكرنا السناد الجاز لا الإيقاع والاضافي أولاد حمل الحقيقة والمجاز على نفس
الظرف والمختار عنده أن الحقيقة والمجاز العقليتين إنما يوصفهما السناد لا اللفظ **قوله** وكذا
المراد بشباب الزمان لا خفاء أن شباب الشخص حالة قائمة به فينبغي أن يفسر شبابا الزمان بما يكون
من ظروفه وما يتوهم فيه من القوة حيث ينمي الاستحار والبهات ونحو ذلك لا بما ذكرنا من زيادة القوى
الأرض فانه حالة الأرض وتوهمها الزمان فيمكن توجيهه بأن يحل الأزد ياد على التعدي ويحل

مضافا إلى المفعول والمراد زدياد الزمان للقوى أو قوة الزمان يزداد هو ما القوي أو بان يرد
تكون للزمان عند زدياد القوى **قوله** فيه إشكال وموانع لم يشترط في الحقيقة والمجاز العقليتين
كون المسند فعلا أو معناه فيجوز أن يكون جملة وفي وصفها بالحقيقة والمجاز العقليتين قد دللنا
أخذ الكلمة في تعريفها فيقتضيان لا يوصف بهما وتقسيمهما الجاز المستر بالجملة إلى الاستعارة وغير
والاستعارة إلى التمثيلية وغيره مع أن التمثيلية مركب قطعا يقتضي جواز وصف المركب بهما أما الجاز
فلووجب صيد في المقسم على الأقسام اللهم أن يجوز أن يكون القسم اعم من وجه ورح لا بد لتفسير الجاز
بالجملة من تأويل مثل أنه باعتبار الأعم الأغلب وأنه تعريف لنوع من الجاز غالب الوقوع وأما بالحقيقة
فلا نكل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في
الموضوع له لأنه أن جعل الجاز مستلزما للحقيقة فظاهر وإن لم يجعل فلا شبهة في لزوم المعنى الحقيقي للجاز
وأنه يقتضي وجوب جواز وصف اللفظ بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيه وقد بين جواز وصفها بهما
بوجهين آخرين أحدهما أنه يجوز أن يكون باعتبار ما فيها من المفردات وصفها للشيء بوصفها جزءا من كونهم
ثوب اسماء ونطفة امتناع فيوصف الجملة بالحقيقة إذا كان جميع مفرداته مستعملة فيما وضعت له
وبالجواز إذا استعملت في غيره أو البعض في عينه والبعض في غيره لأنه يصدق على الجميع من حيث هو أنه
مستعمل في غير الموضوع له لأن المركب من الموضوع وغيره والثاني أن الحق أن المركب موضوع بالنوع
فينبغي أن يكون استعماله في الموضوع له حقيقة وفي غيره مجازا كما لمفرد ولا لزوم التحكم وتعيينها بالجملة
أما لأنه ما إلى عدم اللفظ في المركب والتردد فيه فأخذ ما هو المتيقن وأحيل بالمرئد وفيه على المقايسة
أولاد وأن قطع بالوضع في المركب كنههم كنهوا بما هو الأصل لظهور ظهور حكم الفرع بالمقايسة ولك
أن تجعل هذا الوجه الثاني وجه لا إشكال بأنه لما اشكل وصف المركب بهما اشكل انحصار الأقسام في
الربعة لا يتناء لا انحصار على الوصف **قوله** في القرآن كثير وجه ذكر الرد على جماعة أنكروا وجود الجاز
العقل في القرآن ولذا قدم للاهتمام بالحصر فلا يرد أن كثرة لا يخفى القرآن **قوله** نصب على أنه مفعول به
في الكسافي أنه مفعول به أي كيف يتصور أنفسكم يوم القيمة ومثله أن بقيتم على الكفر ولم تؤمنوا وتجنز
أن يكون ظرفا أي فيكمكم التقوى في يوم القيمة أن كفرتم في الدنيا ويجوز أن يتصيب بكفرتم على أوّل
محمد وقوله يوم يجعل الوارد أن ينبغي أن يجعل بدل من يوم القيمة أو نصباً بتقدير أعني والظاهر أن
ذكره مستغنى عنه **قوله** ومنه أجزأهم فصله لأنه ليس فيه سناد إيرادهم بل يعلم ما فصل
قوله ليت أجزأهم لأنه ليس فيه سناد إيرادهم **قوله** بالذكور ليرقى المسند إليه أن قيام المسند

بما هو مستدلل به في الواقع ليس مستحلاً أصلاً فلذلك استدل به لربما يذهب الهمم اليه **قوله** اي وجهه
 اشار الى ان قوله عقلاً متميزاً وجهه ان يجعل متميزاً عن نسبة الاستحالة الى القيام ويجعل الاستحالة
 لازماً ولا يلزم صحة كون الفعل فاعلاً لما لا يكتفي صحة كونه فاعلاً للاستحالة المتعدية على ما ذكرنا
 ان المتميز كما يكون فاعلاً لنفس الفعل المذكور بخلاف زيد نفسه يكون فاعلاً للمتعدية نحو امتلاء الزمان
 مائة فان الماء فاعل لامتلاء ولا امتلاء ولازمه نحو جرت الارض عيوناً فان العيون فاعل للتجريح لا للتجريح
قوله فمعرفة فاعله ومفعوله انما فسر معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي لانه لا يخفى
 في معرفة نفس السناد فان لمعنى ظاهر معلوم فلا تنقسم معرفة الظاهرة وخفية وانما جرى الجواز
 والظهور في معرفة الفاعل والمفعول الحقيقي وانما التوجيه بانه لا يلزم ان يكون الجواز حقيقة وانما يلزم
 ان يكون له فاعل ومفعول حقيقي فليس بوجه لان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء
 لا يتوقف على وجوده **قوله** اي قول ابن الحزول في الايضاح انه لا يوافق من كونه في العزل
 فلا خلافه وقيل انه اشار الى ان ما في الايضاح ليس على ما ينبغي والله اعلم بحقيقة الحال هذا وكان
 اودع في قوله لما اودع من دقايق الحسن الى آخره وجد في ما يترى الى من نوع مخالفة بين ما في البيت
 وبين ما اشهر ان المعاد مثل في الكراهة والطباع مجبولة على معاداة المعادات وتتميم **قوله**
 يقل الحرمة وذلك انه بكل نظر يرى حسناً آخر ودقيقة اخرى من دقايق جماله فلا تكرار **قوله**
 اي قد متنى نفسي تقدير ذكره لسكاي والظاهر انه بناء على ما ذهبنا الى ان العبد خالق لافعاله
 فالتقدير عند الشئ اقدم من الله تعالى ويجعل ان يقال ان نسبة الفعل الى الفاعل حقيقة لا يتوقف
 على كونه مخلوقاً فانك تقول ضرب زيد واقدم زيد عمر ابلد كذا حقيقة مع ان الضرب ولا اقدم
 مخلوق الله تعالى فلا يبعد ان ينسب الاقدام الى النفس حقيقة مع انه مخلوق له تعالى لا للنفس
 من كماله يشير الى ان قوله وبما خسر للقيمة مرة توصيت الواو بين اسمها وخبرها لتأكيد البصيرة
 كما في قوله وكنت وما ينهني الوعيد وقيل الواو للحال على نحو الواو في المضارع المبتدأ وعلى تقدير
 المبتدأ اي وانما يضرب والخبر محذوف اي صيرته حالاً وقيل الواو لعطف احد الطرفين على الآخر
 على تقديم المعطوف للضرورة ويجوز ان يعطف على صيرته والعدول في المعطوف الى المضارع لقصد
 الاستحضار والاستمرار **قوله** فلا اعتبار ان يكون آخ ان ارد هذا المعنى ما وضع له لفظ الاقدام
 والتفسير فما ذكرنا وجوده يستلزم ان لا يكون مجازاً في اللفظ انفسه مسلم كمن وجوه منوعة والله اعلم
 على وجوده بوجوه القدم والقيمة مرة على الحقيقة غير مستقيم وموافقاً وان ارد بان يكون لفظه

وهو ظاهر

المجاز لعدم
 وهو ظاهر من قوله المعنى الذي يرجع اليه الفعل وهو القدم لاجل الحق فوجه مسلم كذا استدل به
 في اللفظ بمنع كيف والمعنى الحقيقي للفظ الاقدام وهو غير القدم ضرورة وغاية ما يمكن ان
 الاقدام الحقيقي السند الى الحق مجازاً حاصل معناه وحصل مؤداه القدم لاجل الحق فالقدم
 ههنا معنى حقيقي للاقدام السند الى الحق مجازاً فرجع معنى الاقدام الى القدم بملاحظة الجواز
 في الاستناد قال رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى القبول بالنظر في
 الكلام اذ ليس القصد هنا الى اقدم وتصيير بل الى قدم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما
 يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس المراد هنا اقدم وتصييراً حتى يطلب له فاعل وانما هو موهوم
 والتحقيق الموجود هو القدم والقيمة مرة انتهى كلامه يعني ان المذكور وان كان لفظ الاقدام والتصيير
 لكن لم يقصد بهما الى اقدم وتصيير محققين بل الى موهومين واذ لم يوجد يطلب الفاعل فاندفع
 ما نقل رحمه الله في الحاشي انه اذا لم يكن هناك اقدم بل قد وكم كان هناك مجاز لغوي في المصدر
 لا عقلية في الاستناد وذلك لانه لا يلزم من استعمال الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز
 في اللفظ بل لا يستعمل في اقدم موهوم بل يقال قد ذكرنا ان التخييلية مجاز على قول السكاكي لان
 الاظهار لم يوضع الا للاظهار المحققة فاستدل بها في الموهومة يكون مجازاً فالاقدام في الموهوم يكون
 مجازاً لا لان نقول استعمال الاظهار في الصورة الوهمية الشبهة بالاطفار المحققة ولا شك في تخالفا
 ولم يستعمل الاقدام هنا الا في الاقدام الحقيقي الا انه موهوم مفروض الوجود وانما يكون مثل الاظهار
 لا يستعمل في امر موهوم شبيه بالاقدام الحقيقي وليس فليس وفي ان ذكر الاقدام استعمالاً في اقدم
 موهوم مع ان الموجود هو القدم في المبالغة في مدخلية الحق في القدم حتى جعل مقدمه اداشي
 ادخل في مدخلية القدم من المقدم بل انه موهوم ثرفيه وهل يحتاج حصول هذه الفائدة الى توفيق
 موهوم وفرض وجهه ونقل اسناد الاقدام منه الى الحق حتى يكون هناك اقدم موهوم مقدم موهوم
 الظاهر انه لا واما التزام انه يحتاج اليه وينقل الاسناد منه الى الحق فبطلان ترجح يوجد فاعل حقيق
 بحيث اذا استدل به يكون حقيقة ويؤيد ذكرنا من عدم الاحتياج الى نقل الاسناد من المقدم الموهوم
 الى الحق قوله الشيخ لا يستطيع في نحو صيرته ويذكر ان تزعم ان له فاعلاً قد نقل عنه الفعل وجعل
 له موهوم الوجه فان قيل القدم امر حادث لا بد له من ايجاد وموجد فيلزم من وجوه
 وجود الاقدام والقدم كيف يصح ما ذكرنا ان الموجود هو القدم والاقدام موهوم يقال المراد بالاقدام
 هنا امر على ما يطلق عليه لا قدم في العرف فانك اذا امر كبت زيداً على ان يتكلم الى موضع وحلته اليه

هذا اعتراض على السيد بن توكس

او اخذت بيده وجرته اليه يقال انك اقدمته هذا الموضع ولا شك ان هذا الاقدام ليس لا زالو
القدم و قد حجاب بان الاقدام وان كان موجودا في نفس الامر لكن لم يقصد من قال اقدمته
بلد كحق ولم يلقط خاطره اليه اصلا فامتنع ارادة الاقدام بقوله هذا حتى يحتاج الى تقديم واعتبار
وانت خبير بان هذا يوجب الجواز في الاقدام وورما ينهم من قول الشيخ هذا ان الجواز العقلي لا يجب
ان يكون له حقيقة عقلية وهذا حتى لا يشبهه فيلصق ولا يورد عليه اعتراض قطعاً بانه انما ينافي
في هذا الكلام وجود فاعل حقيقي نقل الاسناد منه الى الفاعل المجازي ونقل الاسناد من الفعل شيعر
بشوة اوله فاصله يرجع الى نفي لزوم الحقيقة للجواز وقوله هذا محكم في هذا المعنى وقوله سابقا ليس
بواجب ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نفيت الفعل اليه صارت حقيقة محتملة لان يكون
مراد فاعله في التقدير قد اسند اليه ولا يفعل عنه الى الفاعل المجازي واذ انتقلت عنه الى ذلك
الفاعل صارت حقيقة فيجمل المحتمل على الحكم وبعبارة اخرى قول السابق ساكت وقوله اللاحق بل
فيجمل الساكت على الناطق ولكن سوق كلام الشيخ حيث ذكر ان الوجود عام في الله وهو لا يصير
يشعر بانه نفي الفاعل الحقيقي بل انما لا يمكن اقدمه لم يكن مقدّم وكذا المعنى لم يخلق
قد يناقش فيه باننا لم نعد صحته ان يقال خلق الابن من ابيه قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة
قوله كالا استخدام قيل هو استخدام فلا معنى للتشبيه ودفع بان شرط الاستخدام ان يكون
لفظ معينا وليس للنهار معناين لان النهار الذي ادعى كونه صائما ليس شيئا غير النهار وقيل
بان ليس المقصد في التشبيه كما تقول لا سم كزيد وجوابه ان مبني هذه الاعترافات يقال اذا
كان المراد بالربيع حقيقة الربيع لم يكن اسناد الانبات اليه حقيقة وان ادعى كونه الربيع قادرا
مختارا لان الانبات انما تسند حقيقة الى من هو قادر حقيقة لا ادعاء ولا يمكن ان يقال قصد الانبات
امر ومبني تشبيه الانبات الحقيقي كما هو مذهب السكاكي في التخييلية واسناد هذا الامر الى القادر
الامر حاق حقيقة لان السكاكي صرح بان الانبات هنا امر محقق واذ لم يند ادعاء المذكور كونه
اسناد الانبات الى الربيع حقيقة فنعينه في نفي الجواز العقلي بنظره في سلك الاستعارة بالكتابة يكون
ضايقا ولا يبعد ان يقال اذا ادعى ان الربيع قادر مختار يصح اسناد الانبات اليه فينبغي ان يعتبر
قادر مختار في حكم هذا الاسناد ولا يصفون عن شوب اعتراض قوي وهو انه قسم الجواز الى الجواز
المسل والاستعارة وقسمها الى المصترحة والمكتبة فكأن المكتبة مجاز مع ان الميتة في قول الهذلي مستقلة
في الموت بادعاء السبعية لا فكأن مستقلة فيما وضعت له بالتحقيق ومنهم من لم يثبت الج

فان قيل يجوز ان يكونوا واقفين عليه لكن اجابوا بوجه آخر يقال جازم هذا يدل على ان المراد بالعيشة
عند جعلها استعارة بالكتابة هو صاحب الحقيقة لها وهو النهار وهو الصائم الحقيقي وبها ان النفس العاكسة
حقيقة وبالربيع هو الواجب للحقيقة **قوله** من الاعتبارات الراجعة له لاحقا ان الاعتبار الراجع
الى المسند اليه لذاته غير الراجع اليه من حيث انه مسند اليه لانه راجع اليه من حيث الوصف فيبان الامر العائنه
له من حيث انه مسند اليه بالاعتبارات الراجعة اليه لذاته محل بحث وتوجهه ان مراده بالراجع اليه لذاته
ما يرجع اليه لا بواسطة الحكم والمسند فقوله لا بواسطة الحكم تفسير لقوله لذاته وفيه ان يلزم ان يكون
البيان اتم من المبين لان الراجع اليه لا بواسطة ما لا يلزم ان يرجع اليه من حيث انه مسند اليه لا من فيه سهل
لجواز ان يقيده بالحيثية المذكورة بقية السابق ويمكن ان يرجع الضمير في لذاته الى المسند اليه ما خفي
بهذا الوصف فيرجع الى الراجع اليه من حيث هذا الوصف **قوله** اما حذفه قد مر لانه لا يرتب عليه
مقتضا الاحوال يرتب على الذكر من تنكيره وتعريفه وتقدمه وبأخيره فكان تقديمه اولى في طريق التعليم
وما ذكره الله من انه عبارة عن عدم لاني ان الحذف عليه ان الحادث كما ان له عدما سابقا فله
عدم لاحق فلم يفتقر اللاحق مع الحذف عبارة عن عدم اللاحق لانه اسقاط وحذف في عدم السابق
هو الاصل فاعتبار اولى مع ان الواقع هنا هو عدم السابق لان المحذوف في الكلام لم يكن موجودا
فيما قبله لم يثبت به في الاصل فاعتبار الاصل والواقع اولى من الاعتراض بحذفه لا لاعتباره بدو
وقد عمدوا له في ذكره الله ان الانسب بهذا الفن ان الذكر لصالته لا يستدعي وجود نكته
ذاتية عليها والحذف في الحقيقة الاصل يستدعي نكته باعثة عليه وفيه ان نفس الاصله نكته باعثة
على الذكر كما ان نكته الباعثة على الحذف قد تقدم استدعاء الذكر نكته زائدة على اصله لا يجب ان يكون
في استدعاء النكته الحذف ويمكن دفعه بان الاصله وان كانت نكته لكنها نكته ظاهرة مبتدئة
ونكته الحذف ليست كذلك **قوله** والحذف الخ اراد ما سوى حذف الفاعل في الفعل المبني للمفعول كما يذكر
انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الذي فقط ولا يبعد ان يقال لانهم حذف الفاعل في هذه الصورة
من اطلاق الحذف لانه انما يطلق حيث يصلح لتقدير المحذوف وفي هذه الصورة لا يصلح له اصلا ويؤيد
انهم اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يصلح وما يند كون حذف الفاعل في هذه الصورة لا ينافي ما
ذكرنا انه لا ينفهم من الاطلاق وقيل معناه الخ اما ان يريد للقرينة ظاهرا وباطنا وكونه عشا
بالنظر الى باطنه وهو المراد بالحقيقة فالظاهر انه خالي عن التحصيل واما ان يريد كونه عشا بالنظر
الى الظاهر الذي هو القرينة فالفرق بينه وبين الوجه الاول انه جزم في الاول بعدم العيش نظرا الى الحقيقة

باعتبار ركن من الكلام ولم يجز في الثاني بعد من نظرا الى الحقيقة بل انما جوزه بالنظر اليها باعتبار جواز
تعلق غرض خفي فالفرق بوجهين **في** - وانما قال تخيل لان ما ذكره لعدول ليس تحقيقا بل على
سبيل التخيل لان تحقيق العدول يتوقف على كون الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعند العقل هو واحد
فقط وليس شئ منها مستحقا بل لكل منهما مدخل في الدلالة على التقديرين كما اشار اليه بقوله ولا
عند الذكر لا يقال فقوله لداق عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بطريق الحصر لا يصح وينا في ما
يعقبه لا يقال كان وجه الصحة ان الكلام في الدلالة اللفظية فالموصوف بها هو اللفظ فقط وهذا
لا ينافي ان يكون للعقل مدخل فيها كما هو الواقع فلا عند الذكر يكون له مقام بالكلية على اللفظ لا فقار
الى العقل في الدلالة ولا عند الحذف على العقل لان البحث في الدلالة اللفظية لا يقال فكيف يصح ما ذكر
ان الاعتماد عند الحذف على الدلالة العقل مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية أصلا لان هذا بناء
على الظاهر وما ذكره حصر الدلالة في اللفظ بناء على الحقيقة على انه لا مانع من نسبة الدلالة الى العقل
ان له مدخلا فيها وعلم بما ذكرنا وجه عدم التعرض لانتفاء العدول بسبب ان الدال عند الذكر ليس
هو اللفظ فقط فان قيل سلمنا ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها الا اللفظ لكن لا يوجد ما عند
بل عند دلالة عقلية على المحذوف من غير حاجة الى اللفظ المدلول ولئن اعتبرنا الدلالة اللفظية
عند في ما تكون ثابتة للكلام بواسطة القرائن يقال لما استمر في العادة فهم المتأخرين من اللفظ
حتى ان المتكبر ينسج نفسه بالفاظ تخيلية كان الدليل على ما يستند اليه المستند عند الحذف هو اللفظ
المحذوف والدال على هذا المحذوف في مجز ان يكون العقل **مثل** رمية من غير رام مثل يضرب
لصدور الفعل عن غير فعله وشيشية اعرافا من اخزم قول ابي اخزم مات اخزم عن بنين فوثبوا
يوما على جدتهم ابي اخزم فخرجوا فقال ان بني زملوني بالدم شيشية اعرافا من اخزم الشيشية
الخلق والطبيعة واخزم جد حاتم الطائي **قوله** لا يكادون يذكرون فيه المبدأ والتوفيه
ان المرفوع بليلج او الذم او الترحم لما كان وصفا لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب لافقتان والدلالة
بذلك لافقتان من حيث تغيير اللوف على اهتمام تام بالمذكور من جهة ان في لافقتان زيادة تنبيه
وايقاظ السامع وتحريك من رغبت في الاستماع وذلك الاهتمام لما يكون ملح وذم او ترحم ما يقتضيه
المقام ولما كان بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبدأ ليكون في صورة متعلق
من تعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية لافقتان في الدلالة على اذكرنا لاهتمام **قوله**
ولا متعدي للعدول عنه لا يقال شيئا في ان هذا حكمه مع قيام القرينة وعند قيامها فلا شك ان ذكره

عنه

عنه بناء على الظاهر فلا حترار عن العبث بناء على الظاهر مقتضى العدول يكون دائما وكذا كالتخيل
الى اقوى الدليلين لانه يقال ليس المتعدي مجرد صحة القصد الى الاحترار والتخيل بل قصد الفعل
ولا حترار له غير لازم **قوله** ومنه ولكن هم المفلحون فان قيل الكلام في الذكر المقابل للحذف وان
يكون محذوف فاولا لا يثبت كذا لانه لم يذكر اسم الاشارة في ذلك المفلحون كان منهم المفلحون
خبر الاسم الاشارة الاولى مع قوله على هدى فيكون المسند اليه عند عدم ذكر المفلحين الثاني المذكور ايضا
يقال صحة ذكر هذا المسند اليه لا يتوقف على ان يكون بحيث ان يذكر يكون المسند اليه محذوف بل بعينه
عدم حذف هذا المسند اليه سواء كان مسند عند حذف مسند اليه آخر اولي معنى المقابلة ليس لان
الذكر عدم الحذف وانما انه لم يذكر هذا المسند اليه لهذا المسند لا يكون له مسند اليه أصلا في الكلام
فما خرج عن مقتضى المقابلة في لو سلم انه ليس من ذكر المسند اليه بل من تكريره كما يلوح به قوله يتكرر
اسم الاشارة ومطلق ذكره لا ينطبق على تكريره فلا شك في المناسبة بل المماثلة وانما تكلف
لصحة ذكر التكرير في حالة الذكر **قوله** كاشت لهم الاشارة في موقع المصدر لقوله ثابتة والقاء في في
زائفة وقيل للدلالة على ان الاشارة بالهدى سبب للاشارة بالذلاح والاشارة بفتح الهمزة والثانية المثلية
التقدم والاستبداد وقوله في تميزهم متعلق بجعلت وبالظرف الواقع موقع المفعول الثاني اعني
بالمثابة اي بالتميزة ومعنى الاصل الموضع الذي يتأبأ اليه اي يرجع مرة بعد اخرى وقيل للمثابة
لان اهله يترددون في حواجرهم ثم يثوبون اليه ومعنى على جبالها على انفراد واستقلالها واصلة
حوال ومعنى الحول اي كفت مميزة على انفراد مستقلة في ذلك مع ما حولها والحاصل ان تكرير
اسم الاشارة افاد اختصاصهم بكل واحدة منها على حدة فكل منها يميزهم عن عدائهم واذ لم يكرروا
فربما فهم اختصاصهم بالجموع فيكون هو المميز لكل واحد منها **قوله** اي يكون المميز عام النسبة بحيث
ان يراهم عموما للمسند اليه المقصود وغيره وان يراهم عموما للمقصد وعلى التقديرين انما ان يراهم
في هذا المقام وفي نفسه فالمحملة اربعة والصحيح واحد منها ووعومها للمقصد في هذا المقام الثلاثة
الباقية فاسرة عموما للمقصد في نفسه وعومها للمقصد وغيره في نفسه وعومها لما في هذا المقام
امافساد الاول فلان العوم مع رادة التخصيص يوجب لا يبينان جميع قرائن الحذف كالوقوع في
جواب السؤال مثلا لان العوم ينفي قرينة خاصة وهي اختصاص المسند بالمسند اليه حقيقة كقوله
خالف كل شئ او اوصافه نحو ما بال لوف وامارة الخصوص تنفي قرينة خاصة اخرى وهي ما في نحو
من عند الفاسق وامافساد الثاني فكذلك ايضا وامافساد الثالث فلان العوم يحذف جميع قرائن الحذف

لم يذكر

عند عدم ذكر المفلحين
بيان

اذ لو وجد شيء منها لكان على خصوص المحذوف الذي هو المقصود فلم يكن الخبر عام النسبة للمقصود وغير
 هذا المقام وقول خير من هذا الفاسق ليس عام النسبة بهذا المعنى لاختصاصه بالمقصود وهو واحد
 واما صحة الرابع فلان العموم مع مرادة التخصيص بعينين يعنيان جميع قوانين المحذوف لان العموم المتعدد
 في هذا المقام ينفي جميع القوانين الدالة على المحذوف واحدا خاص نحو خالق لما يشاء وعلى انه واحد ذلك
 المتعدد نحو مطلق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ولا ينفي القرينة الدالة على ان المحذوف جميع المتعدد
 واردة التخصيص بعينين ينفي هذه القرينة فان نحو خير من هذا الفاسق عام النسبة للمتعدد في هذا المقام
 ومشتغل على قرينة المحذوف الدالة على ان المراد المتعدد واردة التخصيص بعينين من ذلك المتعدد ينفي
 هذه القرينة ايضا اذ عرفت ذلك فيقال يمكن حمل كلامه على هذا الوجه الصحيح وما يتوهم ما يعارضه
 كلامه عليه هو انه احقر زبقيد عموم النسبة عن نحو خالق كل شيء والواقع فيه خصوص الخبر في نفسه
 فالناسبان يكون المراد بالعموم في نفسه على ما يناسب الاحترار عن الخصوص في نفسه فيمكن دفعه
 بان هذا المثال كما هو خاص الخبر في نفسه خاص الخبر في هذا المقام فلا اعتراض عليه بل لاحظ
 في نفسه بل لاحظ في هذا المقام واما قوله المنع فيما ذكر ان نحو خير من هذا الفاسق عام
 النسبة باعتبار ان عموم ما فيه في نفسه لا في هذا المقام لانا القرينة مما دلت على اختصاصه بنسبة
 وهو كل احد مستقطبه يظهر ما ذكرنا ان عموم النسبة في الوجه الصحيح ليس بعين عومها المقصود وغير
 وهو انه اذا كان مقتضى الذكر هو عموم النسبة للمتعدد مع رادته التخصيص بعينين منه فيما وجه قوله
 عام النسبة الى كل مسند ليدل على ما يصلح له كاف في ذلك واجواب ان المراد من كل مسند اليه مجرد
 التعداد وان ما ذكره حالة من الحالات المتضمنة للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له
 من المتعدد واردة التخصيص بعينين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها وهو
 ايضا حكم يقال حاصل الكلام هنا ان تعريف المسند ليدل لاجل انه يوجب تخصيص الحكم لان تخصيصه
 بمقتضى مقتضى وجهه تخصيصه بوجوب امتية الفائدة ولخفاء ان المسند ليس طرفا لازما للفائدة
 حتى يوجب تخصيصه بل المسند ليدل لازما هو المتكلم ولا يتصور تخصيصه بتعريف ولا يعرف
 المسند ليدل المذكور في الكلام فبناء الكلام على كونه لازما حكما ليس كما ينبغي في الاقرب ان يقال
 تعريف المسند ليدل كما يوجب تخصيص الحكم الذي هو الفائدة يوجب تخصيص لانها يوجب ان الفائدة
 اتم فانه لازم الفائدة في قولنا ان يد حافظ التورية مختص بالنسبة الى لازم في قولنا شيئا
 موجبه وان الفائدة في فائدة لازم في الاول اتم منها في الثاني قوله لا نه وضعي محلا لتخصيص

الذكر

الذكر قد يسبق الى فهم انه انما يحسن الفرق بين التخصيص بحسب لوضع وعدمه لو تساوى به
 التعيين وليس كذلك لان المعرفة لشارة الى غير مخاطب من المعين من حيث انه معين واما النكرة
 فلاشارة فيها الى معين من حيث هو معين أصلا وانما عبارة عن امر معين في الواقع وبينها يكون
 باين ويمكن ان يقال قصدنا الى ان كليهما مستعمل في المعين لكن التعيين في المعرفة داخل في وضعها
 لكونها موضوعا للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان التعيين لم يدخل في وضعها بل التعيين
 فيها انما هو بحسب استعمال قوله وقد يترك الخطاب مع معين ذكره الله في شرح المنحاح قوله
 وحق الخطاب بان يكون مع معين ان حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب لم مخاطب
 معه والخطاب معه ففعله هنا اي الخطاب مع معين لم يرد على حق العبارة ولا يمكن من توجيهه لا سيما
 في الجملة بان يجعل قوله مع معين مستقلا بالكون لا بالخطاب فلا يمكن هنا ولا يخفى ان الانسبة
 ان يرجع ضمير غيره الى فاعل يترك تحقيقا للمقابلة بين المتوكل والماتى به فيقال يترك الخطاب مع
 الى غير هذا الخطاب او يترك المعين في الخطاب الى غير المعين وكأنه رحمه الله امر ان يحافظ على عبادة
 الايضاح وقد يترك الى غير معين كمن كان يمكنه المحافظة مع رعاية مقتضى المقابلة باختيار اذ كرنا
 من العبارة الثانية كمن الاسمية سهل على سبيل البدل وهذا ظاهر اذا كان ضمير الخطاب
 واحدا او متشقا اما اذا كان جمعا فالظاهر انه اذا قصد غير المعين يعم ضمير مخاطبين على سبيل المشهور
قوله اي تناهت حالهم الفطرية في الظهور قد يناقش فيه بان صدد الشرطية لا يقتضي وقوع
 المتقدم فصدق قوله ولو ترى مع ملحد من جوابه اعني لرأيت امرا فظيما ونحو لا يقتضي وقوع
 مقدمها وهو روية كل واحد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما دل الشرطية لكان المقصد خطاب
 ترى الى العموم على كل ظهور شناعة حالهم وقبله امرهم لولا انها على ان فطاعة حالهم لا تقتضي
 بروية احدهم دون احد بل كل من يراه فظعه وكلام المتن يحتمل التوجيه بان يراد بحالهم فطاعة
 امرهم وقباحتهم شأنهم ووصف حالهم بالفطاعة في قوله حالهم الفطرية ياتي عن هذا التوجيه فينبغي
 ان يعتبر حذف مضافا وحيثية اي فطاعة حالهم الفطرية او حالهم الفطرية من حيث فطاعتها
قوله بالضمير الغائب كان المناسب ان يحترز به عن الاحضار بالمعرب بل ان العهد الخارجي ايضا لانه ايضا
 احضارا ثانيا وكان رحمه الله تعالى نظرا في انه لا يلزم في العهد تقدم الذكر وكفى العلم بالمعرب واما
 في التسمية الغائب فلا بد من سبق الذكر بوجه ما وانت خبير بان الاحضار ثانيا لا يمكنه تقدم العلم بغير
 حاجة الى تقدم الذكر اللهم الا ان يقال الاحضار ثانيا انما يقع او يحسن اذا كان بعد احضار ولا يكون كونه

مرتبة

بعد حضوره في الجملة **قلت** فليتنازل **قلت** بعد ذلك لم يأت إلى التذييل المنع وهو ان يقال لا نأخذ بالاسم المختص في
الاسم العلم فان الرحمن مختص به تعالى وليس على الوقوع صفة وربما يأتى في منع هذا المنع بالنظر الى
المقصود فان مقصود السائل ان قوله باسم مختص يعني علق من القود ومجرد دخول الرحمن في الاسم
المختص وعدم خروجه به لا يتجوز في هذا المقصود كما لا يخرج به لا يخرج بالقيدين السابقين ايضا
فلا يمنع من غناؤه عنهما لان معنى الغناء ان يحصل به ما يحصل بالاولين ولو خرج بهما او بلحاظهما مع
دخوله في الآخر لا ضرورة للغناء ويجاب بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص لا يكون اختصاصا بطريق
الوضع والرحمن ليس كذلك لانه موضوع لذات لها الترجمة الكاملة واختصاصه انما هو باعتبار الغلبة
والاستعمال ولو سلم ان المراد الاختصاص في الجملة او بحسب استعمال فهو يخرج باحد القيدين السابقين
بناء على ان مفهومه كلي فبالنظر اليه لا احضار بعينه ولكن بان النظر الى الخصوص لعارض حسب الاستعمال
فليس احضارا ابتداء واذ كان خارجا باحد هاتين الاخرتين **قلت** لا نقول هذا
موقوف فيه شارة الى انه لا يحسن هذا التفسير لانه لا بد من اعتبار معنى اولية في معنى الابداء كما في
ما اختاره سابقا واستعمله عن البعض لا يقال كثر ما يطلق الابداء على الا يكون بواسطة كقولهم
ان الموجودات مستندة اليه تعالى ايا ابتداء او بواسطة لانه يقال قد اعتبرت الاولية ثم لا معنى
للاستناد الى الله ابتداء انه مستند اليه ولا معنى للاستناد بواسطة ان الاستناد الى شيء آخر او لا
ثم اليه تعالى ولا يستقيم هذا الاعتبار هنا لانه ليس معنى الاحضار بواسطة فيما ذكره القصور
الاحضار ولا بشيء آخر ثم **قلت** وانما فسر الابداء بنفسه ثم فسر هذا التفسير بنفس لفظه ولم يفسر
ابتداء بنفس لفظه لست سري وهو ان يقال الاحضار بواسطة انما هو لاحضار بنفسه لا بنفس لفظه
لان في الحقيقة احضار بواسطة ايضا لا يقال المستند اليه انما هو للفظ لا المعنى كما تقدم في صدر
الاسناد الجري فلا معنى لقوله بنفس لفظه لانه يقال المستند اليه وان كان هو للفظ لكن المحضر هو المعنى
جزوا فقوله احضار على احد في المضاني والاستخدام قد عرفت مما ذكرنا وجه بعده هذا التفسير لانه
عدم الملازمة وثانيا من جهة تفسير نفسه بنفس لفظه والثالث ان المفهوم الظاهر من الاحضار
بنفس لفظه ان لا يتوقف على شيء آخر لكنه يتوقف على العلم بالوضع ولم يعد هذا بعد ما يبعد والاربع
انما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه لم يحسن تقيده ذلك باسم مختص به لظهور كونه
والخامس ان اشار اليه بقوله ولو اريد ذلك لا يخفى لان لا يقال للعلم بين المعنيين ممنوع فضلا عن الاتحاد
فان المعنى المتكلم والمخاطب يحضر كلاهما مدلوله بنفس لفظه مع انه ليس اسما مختصا به وايضا الامور

بالرحمن

بالرحمن احضار بالاسم المختص وليس بنفس لفظه لتوقف الاحضار به على لفظ الغلبة **الاستعمال**
لان يقال احضار بضمير المتكلم والمخاطب ليس بنفس لفظه لان وضع له هو المفهوم الكلي والاشارة اليه
هو الجزئي فالاحضار يتوقف على لفظ الوضع ايضا وقد سبق ان المراد الاختصاص بحسب الوضع فلا يكون
الرحمن مختصا في ذلك بجواب بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص نفس هذا الاسم فيكون على وزان بنفس
لفظه ومعناه معناه وايضا فاللازم ما ذكر ان يكون لاحضار بنفس لفظه اختصاص منه بالاسم المختص فيبقى
الاسم لغو الاستعمال لاختصاصه عليه ولا يصنع شيئا في المناسب ان يفرق بين الاحضار بالاسم المختص
وبين الاحضار بنفسه فان الثاني خاص وما ذكر من كون الاسم لغو فانما يتم لو كان الاسم ذاتا او اذ ذكر
الاسم يجوز ان يكون لتحقيق الماهية هذا ولا يبعد ان يوجه كلام هذا القائل بما يوافق ما ذكره رحمه الله
ولا يجز عليه شيء مما ذكرنا وهو ان يقال احضار بالابداء عن المعنى الغالب والمعرف بل هو العرف الخارج
لان الاحضار فيه ما بواسطة تقدم الذكر فيكون الاحضار فيه ما ثانيا لا اول مرة وعن الموصول لا بد
العلم بالصلة اي العلم بشيئ الصلة لانه الموصول موضوع لما بعد شيئ الصلة له فالاحضار فيه
ايضا ثانيا الا ان هذا المعنى يحتاج الى توسط الواسطة بل ذكرنا في محل الا ان المضائية في العبارة
بعد وضوح المرام ليست من ادب المحقق لان اللفظ الموضوع لمعنيين انما هو العلم قيل سلمنا ذلك
لكن انما يتم ما ذكره لو كان المذكور دالا عليه كمن الاسم المختص لا يلزم ان يكون لفظا موضوعا للمعنى كالرحمن
والجواب انه قد سبق ان المراد بالاختصاص ما هو بحسب الموضوع فخرج الرحمن وايضا ما لا يتوقف
فيه على شيء بعد العلم بالوضع على ما هو معنى الاحضار بنفسه لا يكون اللفظ موضوعا للمعنى لان وضع
المفهوم كلي استعمال في المعنى لا يكون الاحضار فيه بنفس لفظه بالمعنى المذكور هكذا وانما خير بان
بناء ما ذكره رحمه الله تعالى على ما شمر بان المعارف الغير العلم لم يوضع للمعنى بل للاستعمال فيه وهذا ما قبل
ذكره لرضي لقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا منهم بناء على القول عن الوضع لعامة مع خصوص
الموضوع له على ما حققه بعض المحققين فان هذا امثلا موضوع لكل شارة اليه وضمير المتكلم لكل متكلم
واحد فلا يلزم الاشتراك لا ثباته على تعدد الوضع ولا يجوز استعمال اللفظ في الجزئيات لانهما غير
الموضوع له ولما كان الموضوع له هو الجزئيات المعينة الخاصة لكن لو حظ في وضع اللفظ امر عام
ولو حظ في خصوصيات كونه مشارة اليه او متكلما مثلا كان الموضوع له خاصا والوضع عاما فاما هذا
يبقى قولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه جاريا على ظاهره **قلت** وبعد اللين والاتي بعد الحظية
والكيفية التي شأنا كيت وكيت حدثت الصلة لا فإلم شارة الى العبارة لا تحيط بها يعني يرد عليها

بعد الاعتراض التي اشار اليها وقد بينا ان لا يكون التخصيص موجبا فينبغي ان ينص الى قول البعض
لانه خارج عن هذا التخصيص ما التوجيه بانه لازم من تفسير الابداء بالمعنى المذكور بعد ان اشار اليها
بالتي والتى احداهما لعدم طابع هذا المعنى لما هو المفهوم من لفظ الابداء والآخر لقاده مع القيد
فينبغي ان ينص الى قول البعض ليدفع بعد الاول ففيه ان الظاهر اننا نشار بقوله بعد التي والتي
الى تجاوز عنها فيكون معنى الكلام ان يلزم بعد تجاوز عما ذكرنا عدم توجيه التخصيص فنصار الى قول
البعض والمتبادر ان المفهوم من ان المصير له في هذا اللازم بعد تجاوز ولكن ليس ان لا يشترط
التجاوز والمتبادر ان المصير له في هذا اللازم وحده ومع هذا بعد ان اوضحنا ما اوضحنا كما يدفع البعض
يدفع الثاني ولا يخفى النصف ان الوجه ما ذكرنا او لا فلا ان الاحضار اول زمان الذكر
ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر يمنع وجوده في العلم لا الاحضار فيما وضع المفهوم كي يستعمل
في خبرياته لا فيه حال الا ترى انك لا تفهم من ضمير الحكم والمخاطب اول زمان ذكرهما الا المعنيين
واما ثانيا فلا بد من هذا التقدير يكون قيد الابداء يخرج بقية المعارف ولا يكون لقوله باسم
محقق به فائدة اصلا سوى تحقيق المقام على ما ذكره رحمه الله وان كان الاسم المحقق يخرجها لغير العلم لكن
يكون لقوله ابتداء فائدة اخراج الحكم الغائب كما ان فائدة قوله بعينه اخراج اسم الجنس فائدة الاسم
المحقق اخراج ملو اما ما سوى العلم فليست له فائدة من حيث ما ينقل حركتها الى اقبلها على ما هو
قياس تخفيف الهمزة وحيث يكون التزام الادغام فيه مخالفا للقياس لان الادغام فيما ذكره المتكلمون
ضرب بكونه مقبلا من الجائز لا الواجب واما جدي في حركتها فيكون مخالفا للقياس تخفيف الهمزة
لكن لزوم الادغام يحوي القياس فلهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياسي فيه فوفق بغير الاسم
والسمي حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة القياس وطرق العقل **ثم جعل على اما بطريق**
الاختصاص بناء على انه لم يطلق على غير تعالى اصلا او بطريق الغلبة لتقديرية بناء على انه
لم يطلق على غير تعالى اصلا ان الله هو الاله بحذف الهمزة فتقتضي القيل صحة اطلاقه على المعبود
باحق مطلقا وان لم ير دية الاستعمال كالديوان والعيوق فانها لم لاعلام الغالبة عليه تقديرية
لان تحت اطلاقها على غير الكوكبين بمقتضى القياس ولم ير دية استعمال **ثم لما افاد التوحيد قد يناقش**
فيه بانه لما تقرر انه لم يوجد من المفهوم الحكمي الاله هذا الفرد فاذلحكم بالوجه تعين ذلك الفرد بالضرورة
كافي هذه الكلمة فان معناها الاله موجد الاله والجواب انه لما لم يدل اللفظ الا على وجود هذا
المفهوم الحكمي وانه يحيل العقل ان يكون في ضمن فرد هو هذا الفرد وغيره وان يكون ضمن فردين او اكثر

فلا يتعين

فلا يتعين وجود هذا الفرد بحسب لامة اللفظ وكفى به قادح في التوحيد **قوله** فحينئذ يكون له على
المعبود بحق لا يقال قد صرح في الكتاب بان لفظ الاله بالتكثير بمعنى المعبود مطلقا بحق كانه اصيل
ولفظ الاله المرفق باللام بمعنى المعبود بالحق لان المنكرهنا يحمل على المعبود حتى يقرينة ان المراد
والجدال انما هو في المعبود بالحق وهو المقصود باثبات الوجود وحصره وذلك للتيقن بكثره المعبودات
الباطلة والاتفاق عليها **ثم** الا ان هذا الزوم انما هو بحسب الوضع الاول ليس معناه ان بالهيب
استعمل عنان في الموضوع له بالوضع الاول لظهور بطلانه قطعاً ولتقرينه بخلافه حيث قال ويجب ان
نعلم ان الهياكل المشتملة في الشخص المستعمل به بل معناه انهم لما اعتبروا في الكنى المعاني الاصلية عند استعمالها
في المعاني الغريبة فاذا اطلق ابراهيم على الشخص كى بهذا الاعتبار على كونه ملاكاً للهب فيلزم
دلالة اللفظ على انه بهذه الحال كونه جهنمياً واذ اختلفت ذلك يتقن ان قوله لا خفاء بحسب ما يعلم
انما يدل على ان ليس الحكاية باعتبار ان هذا الشخص لزم ان جهنمياً اما اعتبارا بالوضع الاضافي
لا غير فلا يجوز ان يكون باعتبار الوضع العلمى باعتبار انه قد اشتهر بعض الذوات في ضمن اطلاق بعض
اسمائها ببعض الاوصاف فيهم هذا الصنف من الاسماء كما اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم
فيهم الجود منه ولو غير عنه باسم آخر لم كان لم يفيهم فيجوز ان يكون اشتهاراً بل يكون جهنمياً سبباً
لانها منه فيجوز ان يرا هذا الوصف بطريق الحكاية على اعتبار المعنى العلمى من غير دخل الوضع
الاضافي كما لا دخل في انهم لم الجود حاتم لوضعه الوصفى فان قيل لا بد في الحكاية من معنى
اصلي ومعنى كناية فينتقل من الاصلي اليه وليس هذا الا الشخص المستعمل به وبكونه جهنمياً فان
الانتقال من الشخص اليه باعتبار انه لازم له كونه ينبغي ان يكون كل لفظ يطلق على كناية كونه
جهنمياً وفساده ظاهراً وان اكتفيت بانها الوصف من الاسم لا اشتهاراً فحمل مجرد ذلك كناية
مشكك يقال مجاز ان تعبد الاعتبار من الشخص بواسطة اشتهار بالوصف اليه وهمها بحسب
ومعناهم شرطاً في الكناية ان يكون المقصود المعنى الكفائي وهو مناط النفي والاثبات والمعنى الاصيل
وسيلة اليه والتمام كون الشخص هنا وسيلة ووصف كونه جهنمياً هو المقصود الاصيل ومناط النفي
والاثبات بعيد جداً ولا يبعد ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل فهم متبعا لمراد
واطلاق الكناية على سبيل التشبيه واستعمال الكناية في مجاز بمعنى الخفاء **ثم** ووقلت رايك
فان اردت كافر تشبهه كان استعارة كما ذكره وان اردت به مفهوم الجهنمي للزوم اعتبارا ذكرنا
والاشتهار كما تقول اسد وتر يد مفهوم الشجاع كان مجازا ام لا وكناية ثم ان قصدت جهنمياً خصوصا

اعتبر

ولا حطت خصوصية كان جازاً متفرعاً عن جازاً وكما لا كان مجازاً في مرتبة واحدة ولا بعد ان ينشئ
 ما ذكره رحمه الله بان قصد المصنف انما يصح في مثل زيد بولي وبما في مثل رايته باللب فلا فلتا مل
قوله ولهذا صفة اذ الموصوف لا بد ان يكون اعرفاً ومساوياً واشتراكاً في ذى اللام والموصول ظاهر
 فتعين المساواة **قوله** لا انسان لا تخصيص فيه اي لا يعتبر فيه تخصيص جازان يكون مختصاً كما في
 الصورة المذكورة لا يقال لا تخصيص فيها اصلاً لان الانسان الكلي ان قيد بالثبوت فيكفي لا يخرج عن حد
 الكلية الى الجزئية **قوله** لا يلزم في تخصيص ان يصير جزئياً حقيقة بل ان يحصل ببعض الشيوع
 ولا شك في تحققه **قوله** لقلته جدوى الخ قيل يمنع بل الاولى ان يقال بانه اذا لم يكن للكل علم بغير
 الصلة كيف يتأتى من الحكم على الموصول بشئ به والا كان الشئ معلوم الثبوت عنده للموصول فيكون العلم
 بجاز الموصول غير الصلة واجيب بانه لو نفي العلم بغير الصلة مطلقاً بل الاحوال المحققة غير فيجوز
 ان يحكم عليه بامر غير محقق وفيه لا ان ارد بالاختصاص معنى الحصر يلزم ان تكون الصلة من الاحوال
 المحققة في موصولها فهو منع وان ارد بغيره زيادة التعلق فالظاهر وجوده في المحكوم به لئلا يفتقر
 يثبتها فيمكن ان يوجه تخصيص الخطاب بان المعبر عن المعرفة انما هو علم الخطاب ولهذا قالوا المعرفة
 ما يعرف مخاطبك فيخرج علم التكلم بالصلة دون غيره لا يقتضي ايراد الموصول ان لم يكن الخطاب علم كذا الم
 وانما لم يجمع بينهما لانه الى ان التورية ايراد المعرفة هو معرفة الخطاب واما التكلم والاحتياج الى معرفة
 التكلم في المعرفة والذكر على السواء فيسمى موهومان علم الخطاب بالصلة دون غيره كما يقتضي
 ايراد الموصول موصولاً بما يقتضي ايراد الموصوف بكرة او معرفة موصوفة بها على السواء من غير ترجيح
 لاحد مما في الدفع بانه انما يعتبر اقتضاء المقام للموصولية بعد تحقق ما يقتضي مطلق التعريف
 لا يتم لانه يدفع النكرة الموصوفة دون المعرفة فلا بد ان يشار الى ذكره في شرح المفناح ان اقتضاء
 تحقق مجرد الملازمة والمناسبة فلا تراحم في مقتضى ويحظر بالبال ان المناسب لا يطلق الا
 اذا كان للمقتضى مرجحان في الجملة وقد سبق منه في مقتضيات ذكر المسند اليه ان مقتضى اعم من المرجح
 والمرجح فلا بعد ان يقتضي بالرجحان بالاضافة وكلما كان المضاف اليه اكثر كان لاقتضاء اتم واوفر **قوله**
 اي تقرير الغرض قد يوجد اشارة على تقرير المسند اليه والسند بان مدخلية كونه في بينهما مولى لها
 في زيادة تقرير الغرض ان يد منها في زيادة التقريرين الاخيرين لان مجرد كونهما في بيت لا يحقق المرادة
 والمسند اليه من غير اعتبار كونهما صاحبة البيت سيده والمناقشة عليه ظاهر لان التي تجمع معه
 في بيت لا تعين تعين التي هو في بينهما لواز وجود نسأ آخر في بينهما كما هو الظاهر وكذا في ناسيته

بطلان امور الثلاثة
 يقر من المارودة والخادعة ما لا يقر اجتماعها معه في بيت فالاولى ان يطلق التقرير عن التقييد
قوله او تنبيه الخطاب على خطأ يقال التنبيه ان يحصل من ذكر الظن المشعوب بالخطأ فيلزم تحقق
 الايمان فيه ايضاً فان كان مع ثبات التنبيه متداًفع واما ان يقر في العرف من مثل هذا الكلام خطأ
 الخطاب في هذا الظن فهو كالاول سواء واما ان يحصل من مجموع الكلام فيجبه عليه ان الكلام في مقام
 الموصولية وتنقيتها لا في معاني الكلام لذي فيه الموصول الى وجه بناء الخبر على المبتداء وعلى الاول
 لا بد ان يراى بالوجه الطرز والطريقة كما ذكره العلامة وعلى الثاني ان يراى ببناء الخبر بقوته لمبتداء فلا يغير
 ان يراى بالوجه معنى العلة لانه لا يطرده في اكثر المواضع كما يجب واما ان يراى ببناء اسناده وربطه فيجوز
 ان يراى بالوجه معنى الطريق والعلة وقد يرجح ارادة العلة بعلة ان ارادة الطريق يوجب استدراك
 لفظ البناء بل عدم صحة الاستدراك فلان الموصي اليه طريق الخبر فان له طرقاً وآراء عدم الصحة فلا يراى
 ليس لبناء الخبر على المبتداء الا طريق واحداً فلا وجه لاعتبار الايمان اليه اذ لا بد من تعدد الموصي اليه فظهر
 ان هذا السؤال لا يتجه على ما ذكره رحمه الله ان ارد بالوجه الطريق لانه على ارادة المعنى لا يتجه على ارادة
 العلة انما صرح به فلا يستقيم الايمان اليها وان وجهه بان المصريح انما هو ذات العلة واما عليه تافاً بالايمان
 من جهة ان ترتيب الحكم على المشتق يند عليه لما خذ يد فصح بان الثابت بالايمان عليه لما خذ المشتق الحكم
 لا ثباته واسناده **قوله** الى التعريف الخ قد اشترطنا سؤالاً وهو ان حصول هذا المعنى التي جعل الايمان ذرية
 اليها يحصل بالايمان فلا يستقيم جملة ذرية اليها واجاب عن هذا الله تعالى في شرح المفناح بان الايمان متحقق
 في هذه الاشلة وجعل تلك المعاني مترعة عليه مناسبة كونه اثباتاً لا لمرامهم بعد لتوطئة والتهدئة
 في بيانها على مقتضى المناسبة ولست خبير بان الانسب ترك هذا التلميح لقوات معنى التوسل ورجحان
 اتجاه هذا السؤال ذرية الى ترجيح ارادة العلة الى وجهه بانه اذا حمل على معنى العلة يستقيم جعل
 ذكر الصلة التي هي صلة بناء الخبر وبه اسناده وسيلة الى هذه المعاني لانها انما فهم من ذكره ونسب الحكم
 الى الموصول بها فان تعظيم شعيرة انما فهم من نسبة الخبر الى كذا بوه واذا حمل على معنى الطرز والطريقة
 لا يستقيم جعل الايمان الى طرز الخبر وسيلة اليها لانها انما تحصل من نسبة الحكم الى الموصول بها من غير دخل
 كونه ذكر الصلة مؤمياً الى طرز الخبر ويدل عليه انه اذا قيل خيل الذي كذبوا شعيرة كالح التعريف تعظيم
 حاصله من غير تفاوت مع انتفاء الايمان المذكور فيه ويحظر بالبال جازاً ظاهر الصحة وهو ان هذه
 المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول بصلته انما الاول فافصح استغناء عن الايمان
 فاما الثاني فتوقفه على اعتبار الايمان في غاية الجلاء لكن الفصل بيد الله يوثقه في بناء ولا شبهة ان
 الكلام

في معاني الموصولية لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملة فقد صح ووضح حصوله في المعاني
على اعتبار اللفظ قطعاً اذا نظر الى غير البحث بعين الاعتبار من غير حاجة الى زيادة تأمل وتبصير ولا
علينا ان نثبتك عيسى في مثال فان تعظيم شعيب عليه الصلوة والسلام على وجه التعريض يحصل من مجموع
الكلام اعني من نسبة الحسن الى مكذبه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار ايام ومن نفس الموصول ايضا كان
يعتبر ايامه الى ان الخبر من جنس الخيبة والحسد فيقول بذلك الى التعريض بتعظيمه واما يعتبر هذا اللفظ
لم يأت كذا اصله ان تصل من نفس الموصول اليه وتقف عليه وهذا في غاية الوضوح واذ اخذت
ما ذكرنا انتهت لما في التوصل بذلك السؤال الى ترجيح حل الوجه على العلة ووقفت على علة وسقاية
عدم استقامته **قوله** وسوق الكلام آه اذ اشارت لفظهم واسلم الاشارة القريب في قوله ثم يتفرع
على هذا بعد الاشارة باسم الاشارة البعيد في قوله وان يوصى بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد
يصرح بان الاشارة الى اللفظ **قوله** الى شاهد محسوس كان لا نسب تقديم المحسوس ليعيد الشاهد الذي
هو لخص بعد اللفظ انه قد تم الشاهد باعتبار انه وحده يكفي لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس
دفعا لوجه راد المعلوم بيقينا بالشاهد فانه كثيرا ما يستعمل فيه **قوله** شجران الاول شجران لانه كان
في الشجرة والشجرة واحد الشجر كثره وتكرر **قوله** اخر ذكر التوسط لان الغرض من ذكر هذه المعاني تفرع
عليها من التعظيم والتحقيق وترفعه على القرب والبعد اكثر ولذا قصر والذكر عليه **قوله** لانه غاية بحث عن
آه يشعر بان الزائد على اصل المراد زائد على ما يقرن الوضع واللغة وتبين وجه التفرع بان المعاني
انما يبحث عن الزائد على اصل المراد وما ذكر في الجواب من قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم آه
يشعر بان لا يلزم ان يكون زائدا على ما يقرن الوضع فلا يتوجه الجواب بانه طريق المنع لكن الوجه
ان يمنع عن المنع ويتعلق المنع بالتسليم ويقال هذه المباحث وان كانت يقرن الوضع واللغة لكن
انما يبحث عنها حيث انما اذا اقتضت الحال ذكر المسند اليه ما يدل على قربه بذلك اسم الاشارة القريب
ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وبهذا الاعتبار ينزى على ما يقرن الوضع ويؤيد ان صاحب
ذكر ان الحال قد يقتضي ما لا يقتضيه تاديه الى ان يدور دلالات وضعية فورد عليه ان تطبيق
الكلام على هذا النوع من المقتضى يجرده عن الخواص يكون خارجا عن نظر المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على المعاني الوضعية ويجرد ما يدل عليها نازل منزلة اصوات الحيوانات في نظر فاجاب بان الحكم اذا
قصد تجرید كلامه عن الخواص يرتفع على ذلك من منزلة اصوات الحيوانات فكان المناسبا ان يقتصر عليه
على ذكره صدر الجواب ان اللغة ينظر فيها من حيث كنا والمعاني من حيث كذا اوضح كان الجواب اما لا يتجمل عليه

واما انك

واما ان ذلك جار في اللفظ كما كذا يد مثلاً اذا قصد ايراد المسند اليه باسمه لعلم يوثق به فيجوز ان
ولوضعية الا يوثق انهم يحتجوا على علية المسند اليه وتعريفه بغيره وتبكيه وجميع ذلك يدل على معانيها
الوضع الا انه اذا اعتبر في ما ذكرنا من الاعتراف حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر المعاني **قوله** وهو الذي
يؤمنون والمراد منه نفس الذكر والموصوفه بالصفة المذكورة واما لم يعتبر عنها بنفس الموصول ليعني ذكره
بدون صليته وليست الصفة المذكورة اعني الايمان جزءا من المشار اليه بل خارجا عنه كيف وقد عدا الايمان
من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه واما لم يجعل المشار اليه المتقين لانه لا يصح ولا يحسن على تقدير ان يكون
الذين يؤمنون بالغيبة متعلقا على سبيل الاستيناف لانه على هذا التقدير يكون اسم الاشارة
اشارة الى الذين يؤمنون دون المتقين لا يقال على هذا التقدير يكون المراد بالذين يؤمنون منهم
ايضا واما لم يقع جواب الاستيناف ولا فان صاحب كتاب ان الذين يؤمنون في هذا التقدير كلهم
على المتقين لا فانقول لما ذكرناه عقب المشار اليه باوصاف كان المراد به المعنى الذي شير اليه في الاشارة الى
وهو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتخذ في الواقع وليس في جعل المتقين مشارا اليه يمكن
فان قلت جعل المشار اليه الذين يؤمنون لا يصح ايضا على التقدير الاخر وهو ان يكون الذين جازيا على
المتقين فاستويا يقال يمكن ان يفرق بينهما بانه اذا كان جاريا عليه يمكن ان يجعل الاشارة الى احدهما
اشارة الى الاخر من غير تكليف بخلافه اذا كان منقطعا عنه فقد مر واسم الاستواء فالمقصود وهو
جعل المشار اليه الذين حاصل **قوله** من اجل اتصافهم آه وذلك بناء على مقدمتين احدهما ان اسم الاشارة
لا يكون اشارة الى غير محسوس شاعرا لا ان يكون هناك ما يجعله كالمشاهد ولا يحفظ ذلك في الثانية
ان تعليق الحكم بالمشق وفي معناه آية كثر من مناظر الحكم ما أخذ الاشتقاق فاذا اشير بقوله وان
على هذا لا الذين يؤمنون وهم غيب باعتبار انهم وصفوا باوصاف جعلتهم كالمشاهد فلا بد ان يلاحظ
في الاشارة اتصافهم بها فصار بمنزلة او كالموصوفين بالصفة المذكورة فدل على ان عن الصفا
واتصافهم بها منطوق الحكم المذكور من الهدى والقلاج **قوله** واحدا كان آه الظاهر انه مراد به كل الاقوال
اي فردا واحدا او اثنين واطلاق الحقيقة على الفرد لا يخلو عن مساحبة لان الفرد ليس نفس الحقيقة بل النوع
بل المركب منها وما ينضم اليها من الشخص كما ان النوع ليس نفس الحقيقة بل المركب منها وما ينضم اليها
والفصل وكان الداعي الى المساحبة الاشارة الى ان المعرف بلزم العهد في حقيقة التي كانت لتقبل
التعريف على القول بوضع اسم الجنس لنفس الحقيقة من غير حاجة الى اعتبار نقل وانه محل تأمل فاما **قوله**
فان لفظ ما الخ يعني انه وان كانا كنه خصة الحكم عليه بالجر ولا خصاصة بالذكور واما يناقش

ما تيسر من كتابي التبريز مولانا زاهد خطائي على المختصر شرح القليبي

في كون ذلك مختصا بالعموم ما يجب المفهوم فانما اذا قلت لا انشا كاتبت لم يلزم تعيين الانشا وتخصيصه
ولذلك صحت ان تقول وقد يكون غير كاتبت بان يرجع لضمير الانشا المذكور فالاولى ان يقال الذكر
معمود باعتبار العلم بخروج الامر لانه يعلم ان ذكر نذر ما يتحرر في بطنها انها حسيبة ذكر او طلبت
الاختصاص بالتحريم به فكان في قول المص الذي طلبت ما يتحرر اشارة الى ذلك ويمكن ان يقال
ان الذكر بطريق الكناية لا يلزم ان يكون تخصيص ما بالذكر بل يجوز ان يكون باعتبار انه لما تخصص
التحريم به علم ان مطلوبها هو الذكر وليس مذكورا صريحا

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

نحمدك اللهم على اعطيتنا من سوانع النعم وبوالع الحكيم ونصلي على نبيك الهادي للعرب والجم على وجه
 قوله نحمدك يا من شرح صدورنا للتفكير البيان في اوضح المعاني ونوتر قلوبنا بلوامع البتيان من مطالع
 اثر الجود على الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفاضل والشكر يخص بالخير كما ان الله تعالى من عظيم النوال
 ما لا يحصى العدد ولا احصاء فله سبحانه من صفات الكمال ما لا يحول ولا ينتاء والحفاء ولان تصدير الكتاب
 بشا لله تعالى للعلم بوجوب حديث لا بد ان تدرج بلفظ الحمد قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل امرئ ياتي
 لم يبداء بالحمد لله فهو محرم واتبعوا في الكتاب الكريم المجيد لانه ورد بلفظ الحمد وعلى المدح لانه يعم الامور
 للمدح فيه والحمد يخص بالخير في اختيار وقيل المدح يعم غير الحق ويكون قبل الاحتيا وبعد الحمد تحقيق للحق
 ويكون بعد احسان فالحمد والى دلالة على كونه تعالى حيا وصل احسانه الى العباد وان ماله سبحانه
 من صفات الكمال وجزيل النوال باختياره تعالى ورافعة ما بالاختيار على اليسر بالاختيار لا يخفى على ذي
 الابصار وما ذكرنا آخر من الوجهين في الاول واثر الجملة الفعلية على الاستية مع كونها عاظمة عن
 الدوام والاثبات الذي تدل عليه الاستية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار والتجديد وانه اعلى
 في هذا المقام من الثبات والدوام دلالة الاول بمقتضى المعادلة على ان ما يقابل الحمد من نواح الانعام العام
 واصفا الانصاف لا تمام متجدد على الاستمرار فلا يخلو لمحذ عن انعام جديده ومزيد للاحتياج
 من يدر فظهر وجه اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال واما اشارة صيغة المتكلم مع الغير
 على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في الفصل فللدلالة على عظم شأن حمد الله لما تضمنته من الاشارة الى ان
 هذا الامر العظيم والخطيب الجسيم مما لا يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهر
 وبما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمد سبحانه وتعالى ليس بحرفة الشا بل بالبحر والاركان
 ايضا على ان الامام الذي قدس سره ان حمد الله تع يعم الموارد الثلاثة ووجهه ان يجعل ما يحمد
 من الموارد حامدا كما يجعل ما يقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق في قوله صلوات
 صلوة الجماعة تفصل صلوة الفرد هي الصلوة بالظاهر فقط واثرف الخطاب في نحمدك على اسم الله
 الدال على اجتماعهما بجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة
 عليه في الكلام بل بما يدعى ان ترك ذكر ما يدعى عليه وفق مقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه
 قوي للحامد محرر الاحكام وداعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه على لحي بيانه في الصيغة المحقة
 بالالتفات في آيات نعبد واثر اخير المفعول على تقديمه الدال على الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر في الفصل

لان تقديم

لان تقديم الحمد كما يجب ما شد طباقا لمقتضى المقام وجاز على ما هو الاصل من تقديم الماعل على المفعول
 من لطف الاشارة الى ان ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر كلفته شهرة واستقرار في العقول
 مؤنة اتيان ما يدعى عليه بل بما يدعى على ذكره من فضول الكلام مع ان مشرب الاختصاص هنا لا يخلو
 لا يصنع عن شوب شبهة لان المناسب هنا قصر الاشارة وانه يتوقف ظاهرا على ان يقتضيه المصطلح
 ان الحامد المؤمن مشرك وفيه ذم وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان دافعا للشبهة لكنه محتمل
 لخلاف المقصود احتمالا لاجل ان التخصيص لازم للتقديم غالبا واثر كلمة يا الموضوعية لنداء البعيد
 على ما قيل في قوله يا من شرح مع انه سبحانه اقرب اليها من جبل الورد يندفعها لنفسه استبعاد اليها
 عن مظان الزلفى وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء القلب وشرح مقدم له
 التنوير في القلب وذكر البتيا في شرح الصدر والبتيان في تنوير القلب ان البتيا ابلغ من البتيا على التنوير
 ان الزيادة في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب قوي شرح
 الصدر والابلاغ اخرى بالاقرى والقياس فتح القام في البتيا كالشكر فكسر ما شاذ والمراد من تبيين
 البتيا اي تبينه كونه خالصا عن القصور من انعام المرام وصافيا عن كدر النقصان في اعلام المقاصد
 والتمام في لوا مع البتيا يجوز ان يكون من اضافة المشبهة الى المشبه بكون البتيا الذي
 هو كالمروق في الامعة في الاضائة وصحة ذلك لان البتيا للجس ففتح اطلاقه على الكثير ذبا للغة
 ويجوز ان يكون استعارة بالكتابة تشبيها للبتيا بالبر والمخاطف ويكون اثبات التوامع على انها جمع
 لامعة بمعنى اللعان كونهما مصدران على زنة فاعلة للبتيا استعارة تخيلية غدا والانتب بقوله
 من مطالع البتيا ان يقتضيه تشبيه البتيا بالشمس والنجم الناقب ولا يبعد استعمال المعاد وان كان كثيرا
 يستعمل في البرق والمبا في يجوز ان يكون بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى الا لفاظ وان يكون بالياء
 المثلثة بمعنى القرآن والاول انب في مقابلة المعاد ومطالع المبا في اضافة المشبهة الى المشبهة
 اي المبا التي هي المطالع ولا يخفى في الجمع بين اسمي الكتب من التخصيص والايضاح والبيان والمطالع وذكر
 البتيا والمقام سيما من التخصيص والايضاح من اللطافة ونصلي على نبينا محمد بن عبد الله بن عبد
 في جميع موره وكل شؤنه بجناب الحق سبحانه وتعالى ويثاله افاضة طلبية واجتاج بغية كرا لا بد
 من نوع بلاية وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض وكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلاء
 البشرية والعوايق البدنية ومدتئين بادناس الذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى
 في غاية التجرد ونهاية القدس يكون الملايئة متغية راسا فاحجنا في سلوك سبيل الاستغناء

منه جل وعلا الى متوسط له وجه مجرد ووجه تعالى فوجه التجرد ينفيض في الحق ويوجه في
الاولية لنا وهذا ينفيض علينا كان وجه التجرد يتسبب ملائمة بحول الحق تع ووجه تعالى
ملائية لنا وهذا المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة نبينا عم فلهذا اوتى
ارباب التصانيف في منتهىها ومفتاحها بالصالح عليه عم وكذلك ايضا توسلوا بالصالح
على الاول والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبينه عم فان ملائمة الاول والاصحاب بحسبه
عم اكثر من ملائمتنا وملايمتنا الاول والاصحاب اكثر من ملايمتنا له عم وكلما كانت الملائية
اكمل واوفر كان احراز استفاضة اتم وحصول الافاضة اكثر وانما لفظ النبي عم على الرسول
لما في لفظ النبي في ذلك على الشرف والرفعة على ما قيل انه في النبوة وهي ما ارتفع في الارض
وان جعلت النبي مأخوذاً منه اي شرف على سائر الخلق فاصله عن الحق وهو فعل يعق
مفعول المؤيد ذلك على اعجاز دليل الشئ ما يعرف به ذلك الشئ فلهذا لا اعجاز المعاني
التي يعرف بها اعجاز الامم للمتخدين عن معارضة الالتيان مثل ما اتى به منها وقد يقال

ما في هذا المجلد
حاشية المختصر
للمعقري
حاشية المختصر
للمعقري

هذا شرح مختصر للمعنى
بجملته المعرفي

اشهد ان لا اله الا الله
و محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم
اشهد ان لا اله الا الله
و محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم

اشهد ان لا اله الا الله
و محمد رسول الله
صلى الله عليه وسلم

وَجَدْتِ
الْمَوْجِبَةَ

٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

فيه متفارة مكينة وتخييلية وترشيحية فتشبه الفكرة التي بالمتائج متفارة بالكمية
 واثبات البدل متفارة تخيلية وذكر البك متفارة ترشيحية لا البدل في لوازم
 المتبعية والتبكي بما لا يوجب **قوله** ثم رأت جحش بنم لما بين الشرق والاولى **قوله** ثم تقاوت
 الرتب لا في الاول في الغاية القصوى وغيره لا يصل الى شئ بل يدانها **قوله** ثم
 الفقير الى الجمع العظيم في الجموع وهو الكثرة والفقير في الفقر وهو البتر اي
 انه في الكثرة بحيث ينزعه ملوذه او وجه الارض **قوله** ثم اختصاره والاختصار
 على بيان معانيه لا يخلو في قوله لا في صدر الجرح في اختصاره راجع الى
 الشرح المذكور ضمنا والجرح في المصطلح ببيان معانيه وكف متفاره ان رجع
 الى الشرح لم ياعده المعنى لانه لم يبين معاني الشرح جميعا في هذا المختصر **قوله**
 رجع الى الخلف بياحه المعنى لكن يلزم عليه تفكيك الغايين وهو لا يحسن **قوله**
قوله لما شأني الى قوله وكنت اضرب عن هذا الخشب على قوله في الثاني حرف
 في اختصاره وقوله في المصطلح طوابع انواره اي تقامرت همهم عن الاطراف
 على معانيه المنبهة بالنوار الطالقة فاضافة الطوابع الى انواره من باب جرح
 حطية واخر انوار والفجر الجرح في المصطلح انواره واسراره للشرح المتفرج
قوله ان المتخيلين بفتح الهمزة عطف عما قبل من ان المحصلين والمتخيلين في اخذ
 كلام غير وينتد الى نفسه يقال فلان المتخيل شرف فلان اذا ادعاه لنفسه **قوله** قد قبلوا
 احراق الاخر والانتهاج الانتهاج تفسير الاخذ ورايه جرحهم في النظر الى الكتاب
 بعين الاخذ والانتهاج كما يقال نظرت اليه بعين القول وعين الانصاف
 وعما حزن مع مدوا اعتناء الخشخ وهو تبدل بصورة ارجح منها وفي
 اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب معاني وغيره عنها بغير اهم كانت
 عباراتهم دون عبارات الكتاب **قوله** وكنت اضرب عن هذا الخشب يقال ضرب

وانتبه

ب عن النعم اي اصف واعرض عنه وفي المصادر ضربت عندي تركته وامكنت عنه
 صفحا اي اعراضا او لا اعراض او عرضا على انه صدر او مفعول له او حال
 وضم ياد في التثنية قوله تعالى اقتضت عنكم الزكوة صفحا **قوله** كنهنا الكتاب ما بين
 الحاصرة الى الصلح الاخير يقال طوي فلان كنهه عن اذا قطعت في معنى
 دورهم قدم مطلق به وقيل الوصول اليه ويقال ايضا طويت كنه على
 الامر اذا اضمته واسوته **قوله** علما مني الى آخره مفعول لاجله على لفظه وكنت اضرب
 عن هذا الخشب وما عطف عليه **قوله** يأسرها بفتح الهمزة اي يجبرها ويكسرها
 والاسر في اصل الجمل الذي يربط به اللبس واذا ذهب للسر يسر يأسر
 فقد ذهب بجذبه **قوله** في آخرها اي بطلها والمفعول من اولها الى آخرها **قوله**
 وان هذا الفقه بفتح الهمزة عطف عما قبل ان في قوله بان معنى الطابع بطلها
 ونصبت لما انضوى باغادوع في الاصح على الناضية البعيد والجدال شدة الحفا
 ومراجعة الكلام **قوله** ودواؤه بضم او المبتدئ بفتح الماء العين والضم
 صحيح ولا يخفى لطف قوله خلافا لغيره فان شئ الخلا لا غرض له والمراد ههنا
 الاختلاف بل **قوله** ادراج الرياح مفعول فيه اي في ادراج الرياح مع
 درهم يقال ذهب درهم ادراج الرياح ههنا والمراد من بقية اثار السلف ما
 بقي من اثارهم من لطائف الفوائد وشراف القواعد هذا الفقه او رواه في
 سبق والاعتداده والاتفا اليه او من يقرر فوايد الفقه وينشرها ويرق
 بالاشتغال بما حقه ويخرج لطائف **قوله** وسالت باعنائ مطايا تلك
 الاحاد البطاح سالت جرح والابح ميل وبلغ فيه دقائق الخشخ في جمع
 الابطاح والبطاح على غير القياس المعنى ذهبت تلك الاحاد ومخصصة الاعناق
 بالذكر لا البطون والسرعة في سير الابل عما يظهر ان في غالبها والكلام

ونصب

من الادنى الى الاعلى السد في عبته الدار ملتزم كما القليل والاقبال جمع قيل هو
 الملك من ملوك جبروت يبرأ من ملوك من قواهم بوا الرجل منزله اي هياه لاذالت
 اي سدة والملوك الملوك والاقبال التي يروى في اعجبتى وضد الاذهاب ومنها
 وضد الحديس ونحوه هو الشاء بالك على قصد التقسيم ظاهر ان الشاء
 لا يكون الا خيرا وان يكون بالاك وغيره كما قسم بعض اهل اللغة بالكلام المشتر
 بالتعظيم والكلام شامل للتقوى والنقى فيكون قوله بالاك قيدا اختياريا
 من شاء الباري على نفسه وان كان اطلاق الشاء عليه مجازا المراد بثنائه تعالى
 على نفسه بطريقه واجداد الشاء الدالة على جوده وقدرته وعلمه وادائه
 وان قلنا ان الشاء يكون بالخير وبالشر ولا يكون الا بالاك فلا بد من قيد
 الجميل ويكون ذلك زائدا بين اجزاء التوفيق لبيان الواقع والنقص
 على مقابلة الشكر والتعظيم باختصاص الحمد بالاك فانه مدار مقصد ههنا من
 الفرق والنسبة بينهما وظهور ذلك من تفرع النسبة بينهما على تفرعها ولذا قال
 سواء نقل بالنسبة او بغيرها وسواء بالاك او بالجنان او بالاركان وان كان
 الاطلاق في التعريفين يقع في ذكر هذين التعظيمين واعلم ان بين ما ذكره الشارع
 ههنا في تعريف الحمد وبين ما ذكره في الشرح وهو قول الشاء بالجميل على الجميل
 الاختيار عموم وخصوص من وجه لانه ذكر ههنا قيدا لم يذكره ثم هو قول
 على قصد التعظيم وذكره قيدا لم يذكره ههنا وهو قول بالجميل فالمدح ههنا يصح
 على الشاء على قصد التعظيم لا على الجميل بخلاف المذكور في تصديق المذكور في
 على الشاء بالجميل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور ههنا فاذا اعتبر في حقيقة الحمد كل
 الاربعة فالتخلل يحصل في كل التعريفين لشمال كل منهما على واحد منها فقط
 ان اعتبر كونه على الجميل فقط فالتخلل في التعريف المذكور ههنا وان اعتبر كونه

التعريف

كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور في لا بعد ان يرفع الاخير فيستقيم ما ذكر
 بان احد اذا اتى على ظالم على ما فعل من زهبالا مال وقيل النقص بغيره
 على قصد التعظيم فالظاهر انه محذور ولا يزدحم هذا الحامل له محذور لم يقع في محله
 اللهم الا ان يقال الجميل اعني ان يكون جملة في الواقع وان يجعله الحامل له محذور
 والظاهر ان الحامل في الصورة التي يجعل المحذور عليه جملة من يصور به
 ونحوه وانكر فعل بني المراد بالفعل ههنا مطلق الحمد يشمل القبول والاعتقاد
 وغيرهما لكونه متعاهي من حيث انه منعم ان من حيث انه غير متعاهي
 الشرح بسبب كونه متعاهي المعنى متقارب او بالجنان لا يقال كيف يتبع
 الشكر الجناني اعني الاعتقاد غير التعظيم لانه لا يقع لاثباته بالنسبة الى نفس
 الشكر ولا يصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاقه ولو اطلقه انكره لاي
 فعل فذلك المطلق هو المبنى حقيقة لانه تعالى معنى الانباء ان يفيد معنى
 المبنى لو اطلق عليه مرقه المبنى عنه ولا يفيد فيه الحمد بالمبنى ولا يرب
 في تحقق ذلك الشكر الجناني ويطلع عليه لا يلزم ان يكون من الشكر في
 يجعل شكر افضل ان يكون هو الشكر بل هو من غير باره ان اخبار
 وان كان جهة لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطلق فقط لاما يطلع في
 الاعتقاد كيف ومعنى الانباء يتحقق من غاية الاراد ان يكون هناك
 شكر ان احدهما القول او الفعل المطلق والآخر ما يطلع عليه من الاعتقاد
 واثبات احد التكوين في الآخر بوجوب كون الآخر شكر قوله او بالاركان
 المراد بالاركان ما عدا ذلك من الجوارح والاعضاء وانما اخره بالذكر
 مع انه داخل في الجوارح لا اختصارا من بينها بالحمد اذ به يتحقق اجتماع الحمد
 والشكر فاما اذا كان الشاء بالاك في مقابلة الاحسان قوله فمورد الحمد يكون

فمورد

والله الى آخره فيرجع على الترتيبين الظاهر من الترتيبين هو الترتيب بين المحدثين
وبين المتعلقين ويظهر من هاتين البينتين ان الترتيب بين المحدثين هو الترتيب في
من الترتيبين عليهما ثم ما يظهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم **قوله** والشيء
بالعكس أي أن المحدث باعتبار المورد لا يكون بالشيء والجدان والردا
والحدث لا يكون إلا بالشيء وأخص باعتبار المتعلق لا يكون إلا في مقابلة الشيء
والحدث يكون في مقابلة الشيء وغيره **قوله** هو المسمى للواجب أي بالذات والواجب
بالذات ما يقتضي ذاته وجوده والمسمى بالذات ما يقتضي ذاته عدمه والمكن جاز
يقتضي ذاته وجوده وعدمه إذا أطلق الواجب فالمراد أنه بالذات وذكر الصفتين
اعني الوجود الذاتي والاحتياج جميع المحامد كأنه يتوحد في الاجتماع اسم الله
بجميع صفاته كما لا يخاف الواجب الذاتي يتوحد جميع صفاته **قوله** والحدوث
المجمل يريد أن قوله المحدث كان في الأصل مجرد فعلية أي محدث الله محدث الفعل
مع الفاعل في اقم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية للدلالة على الروام والبيان
كما قالوا في سلام عليك **قوله** ويقدم المحدث في السؤال مقدر تقديره المحدث
يقدم اسم الله تعالى حيث قال المحدث في ثم يقل الله المحدث مع اسم الله تعالى
تقدم اسم الله بفيد الاختصاص به فإذ عتبه بقوله نظر إلى كون المقام مقام
المحدث في معنى أداء حق شيء مما يجب عليه من شكر نعم الله تعالى بها
اقراره على هذا التصنيف العجب تقدم المحدث بقضا يقتضي الحال وإن كان ذكر الله
أهم في حد ذاته لا يقال هذا المقام في المحدث عارض بل هو المقام والاعتناء باسم
تعالى ذاتي والذاتي بمعنى أن يقدم في الاعتبار وإن لم يقدم بمعنى أن لا يفرق
أنا نقول كون البلية مطابعا للكلام لمقتضى المقام لا رعاية المورد الذاتية في
الغادر وقد يجازى عنه بأنه يرجح بل لغرضات فطرية على ما هو الأصل في تقديم

يم المبتداء على الخبر سيما إذا كان المبتداء سارا مسددا العاقل بحسب الأصل فإن
العاقل المتقدم على المحدث **قوله** كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تنظيم المخط
في تقديم المحدث رعاية لمقتضى المقام وخص صاحب الكشاف بالذكر لا صاحب
المفتاح ذهب إلى أن أفراد الأول منزل منزلة لازم غير مقتضى إلى معرفة
باسم ربك معلوق بأفرا **قوله** أي على انقائه جعل ما مصدرية ورجع
بجعلها موصولة أو موصوفة كما فعل بعض الشارحين لا المصدرية لا كجاء
إلى عايد فلا يقتضي التقدير بجاء الموصولة والموصوفة فإنها مجازية صفة
وهو لا يقتضي التقدير أو لا يما يقتضي له ويمنع من كونها موصولة أو موصوفة
تقدر تقدير الضمير المقتضى أعني علم الاستفادته بمعنى أعني عالم يعلم وإن أمكن
تقدم في المقتضى عليه أعني النعم وأيضا إذا كان مصدرية يكون المحدث على تقدير
الانقائه وإذا كان موصولة أو موصوفة يكون على مقتضى الانقائه الذي هو مقتضى
النعمية والمحدث على تقدير الانقائه الذي هو مقتضى صفاته تعالى كعمله
منه على منطوق الذي هو المنعم به **قوله** ولله يتوهم اختصاصه بكونه شئ يقع
لو ذكر المنعم به فاعلم أن ذكر بعضه لتقدير ذكر جميعه تفضيله فيكون الاختصاص
بالمذكور وإنما ذكر النوع لا التخصيص بالذكر لا يوجب تفضي ما عد
المذكور فإن قيل إن تقدير ذكر الجميع تفضيلا فلا خفاء في أمكانه إجمالا
فقطيل فاصرفلت إذا ذكر الجميع إجمالا بأن يذكر فقط يفيد العموم فربما
يتوهم خروج البعض بشيء التخصيص في العموم سيما المقامات الختامية فتوهم
الاختصاص بالبعض قائم أيضا أي في ذكر الكل إجمالا وقد يوجب
التقليل بأن عدم حذف المنعم به أعني ذكر الكل إجمالا أو يذكر البعض
تفضيلا والتقليل المقام للثبات **قوله** رعاية لبرائة الاستدلال وتبينها على

لغة الياء في الاستدلال كونه الاستدلال منسباً للمفوض من غير الرجل اصحاباً اذا قام
 في العلم او غيره والاستدلال صريح الولد عند والدته فكما ان صراحة يدل على
 حياته كذلك الاستدلال على المفوض ثم ان البراعة هنا ما باعتبار ذكر
 البيان وهذا الوجه في البيان والبيان واجتماع مع كنه تاركاً في الاسم
 اما باعتبار ان في المعاني والبيان يتعلق بالبيان بالحق ههنا وهو المنطق
 الفصيح المخرج عما في الخبر في العلم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم الياسين
 لو حقق كونه خاص بعد عام او لو ساء كان هناك عطف ولا فتعليل كونه
 علم في عطف الخاص على العام بالرعاية لا يخلو عن شيء والتوجيه بانه يعطى ما يتقنه
 في عطف الخاص وهو مطلق الذكر باباه التعليل لآخر وهو قوله تبييناً على
 فضيلة لغة ابيات التبيين انما يحصل عاملاً كونه خاصاً بعد العام ومطوقاً
 عليه ويمكن التوجيه بانه يعتبر اول عطف قوله تبييناً على رعاية ثم يجعل المجموع
 عنه في شك ان حصول المجموع يتوقف عاملاً كونه خاصاً مطوقاً على عام
 فليست ملزمة رعاية للجميع لانه على حرفي الميم فلو اخبر من ابيات القيل وعلم ما لم
 تعلم به يثبت بيقين الجميع ولذلك قدم مع ان يتم التأخير لانه معمول في ذكر
 المفوض اعني ما لم يكن ان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم والمراة بما لم يعلم
 ما لم يكن تعلم اي ما لم تعلم بيقين واجتهادنا اخذ من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن
 تعلم **قوله** خير من نطق بالضر انما لم يعلم من تكلم بالضر لانه بكل الكلام القديم
 وكنى الخطأ وهو شامل لا نبياء في الاولياء والانتقاء وغيرهم من
 المؤمنين **قوله** او في الحجة بالبيان للعلم في الحجة بالبيان ههنا ما ذكره
 اشارت في قوله العلم والعمل في الحكم العالم العامل وقيل الحجة النبوة
 والحجة **قوله** والاصابة في القول وهو مخبر في قوله علم عليه في الحجة

في
 قوله
 العلم

في الحجة في كنهية **قوله** فضل الخطأ الفضل هنا مصدر ما يريد به اسم الفاعل
 لان المراد به القرآن وهو افضل من الحق والباطل او لم المفوض اليه المفضل اليه
 الذي يسه كل من مخاطب به من يثبت الشيء علمه بينا او بعض اياته مفضولة
 عن بعض وعلم التأويلين فهو من اضافة الصف الى الموصوف واوراد القرآن
 فيه تشابه ما يعلم تأويله الله ولهذا امسك اللفظ تأويله واوكلوا
 علمه الى الله تعالى فكيف يكون جميع بينا البينات واجيب بحجج ابي التتو
 من مشابه في التوكل الا في اثنين في السنة والله ان الكلام في الخطأ المتعلق
 بالمكلفين كالصوم والصلوة والزكاة ونحوها وهو بين لا البينات والمثاب
 لم يقصد به ذلك في حجة تكثير الاجور للجهل من فيه من العلماء نحو يد الله في ايديهم
قوله بدليل اهيل التصديق من الاشياء الى اصولها وعلى كذا في بعض الاثر
 انه سيع من ال واول في هذا يكون اصله اول قلبت ال واول القاضار ال
 وعلى الاول قلبت الهاء هي في لغاتية المخرج فصار ال بهر بين ثابتهما كانه صافية
 فقلبت الثانية من جنس حركة ال واستقال الفرقتين في الاول وهذا هو الصحيح
 من كثرة العمل **قوله** جمع خير بالتشديد احقران من خير بالتخفيف لانه افضل التفضل
 وهو لا يجمع وقيل جمع خير مخفف خير بالتشديد **قوله** هو من الطرفين المبنية
 اي بعد وقبل من طرفي الرغاية وقد يعمل في المتكلم مجازاً ولها ثلث حالات
 اما ان تصاف او تفرع عنها فاذا اضيف فهي معرفة مضمونة على الطريقة وقد
 يجر في خاصة واذا قطعت فاما ان يجعل المضاف اليه المجرى فيها منسباً
 فتدري ايضا نحو فراخ الى الشراب وكنت قبله لانه لا يريد قبلية مخصوص بل مطلق
 القبلية واما ان ينوي المضاف اليه فينبى على الفهم ههنا كذلك اي بعد الحمد
 والثناء لم يقينان قريب وبعيد ويراد به البعيدة الوجه يعمل في مديون

في قوله
 العلم

٢٠
الصدق المحض وهو الحق القريب والطريق البعيد وارتبنا البعيد والبا
ان تشبه الامايز بالصدق المحض متعارفة بالكتا واثبات الوجه به متعارفة تخيلية
لان الوجه من لازم الصدق المحض وذكر المتعارفين شي لان المتعارفين للصدق
المحض **قوله** وضع كل شيء في مرتبة هذا مع الترتيب لانه واما معناه اصطلاحاً
فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطو عليها اسم الواحد مما كان الاصل ان تذكرها
المص للقيم الثالث من المقام يقتضيه ابقاء وعدم اختصاره وتغييره استدراك
موجبا للخصصة وتأليفه فطال ولكن كان غير مضمون الحق الف **قوله** يستوف
بينها في بحث الاطبا اي بين الحق والطويل وهو ان الزاوية الحق متعين
كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله فلف قبله زائد قطعاً فيكون حقاً والزاوية
في التطويل غير متعين كقوله والعاقلها كذا ومينا فالجانب والكتب بمصر
واحد فيكون احدها زائدا قطعاً لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ واما
من حيث المعنى فالخبر يكون مفرد او غير مفرد والتطويل لا يكون مفرد او غير
الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوعا متعاربان ما ذكره ههنا ليس فرقا يتد به
وذلك ان هذا الفرق انما هو محض المفهوم فقط لان ما ذكره من المعنيين متساويين
صفاً واما الفرق الذي الذي وعده في بحث الاطبا فهو يفتيد الفرق بينهما في شيئين
صفاً على ما وقع عليه الاصطلاح **قوله** وهو كون الكلام مطلقاً انما قدر السكون
لان التعقيد في الحقيقة صفة الكلام لا صفة الكلام فادرج لفظ الكون ليعلم
ان التعقيد من عقدة المبني للمرجح فيصير جعله صفة الكلام لانك تقول كلام متعقد
تعقيداً وعقد الكلام تعقيداً اسبغاً الفعل للمفعول **قوله** الف **قوله** اختصرت
بسه على ان هذا المختصر تصنيف مستقل غير مبني على الفهم الثاني من المقام
وانه يتقن ما فيه من القواعد والاصول **قوله** ينطبق على جميع جزئيات اي

اي على جزئيات موضوع فكلية الحكم باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته لا القضية الواحدة
لا الصدق على اخرى والا الحكم الواحد على حكم آخر ومثال انطباق القواعد على جزئياتها
ان لو فرض صري سوله المأخذ من الشكل الاول ثم يجعل تلك القاعدة كبرى لتلك
الصري السوله المأخذ فينتج المطلوب مثله كون الفاعل يجب رفعه فاعله و
كله فتقول هذا فاعله فمضى صري سوله المأخذ وتضم اليها وكل فاعله يجب
رفع وهو الحكم الكلي المنطبق على الجزئيات ينتج هذا يجب رفعه فيصدر عن قاعدة
زيد وعمرها وبكى وحالده ويخرج وتقول هذا الحكم منك وكل حكم منك يجب
تاكيد فمضى الحكم يجب تاكيد وتقول على ذلك قول لا يستوف احكامها منه اي
احكام الجزئيات منه ذلك الحكم الكلي **قوله** وهو الجزئيات المنكوز لا يضاهي
القواعد لان الحكم الكلي انما ينفذ غاية الاتصاف اذا البرز في الخارج جرحه في
جزئياته **قوله** ففي احص من الامثلة لان الشاهد يجب ان يكون من كلام الغير ومثال
لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعلياً ومع قوله فهو احص من المثال ان كل ما يصلح
ان يكون شاهداً يصلح ان يكون مثالا وليس كما يصلح ان يكون مثالا يصلح ان
يكون شاهداً المثال قد يكون جعلياً وليس المراد بقوله فهو احص ان كل شاهد
مثال وليس كل مثال شاهد لان الشاهد على المثال ولا على **قوله** وحرف
المفعول الاول والتقدير ولم اكن جرحاً بمعنى لم احضرك اجتهاداً كما لا يصلح
ذكره الشيخ **قوله** ما تضمنه معنى لم ابالغ في اول الفصل المنفي وهو لم ابالغ
بالمثبت وهو تركت المبالغة لانه لو لم يأل ذلك المنفي ان عدم المبالغة في
الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لا ريب في هذا معنى على قاعدة ذكرها
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاخجاز وهو ان حكم المنفي اذا دخل على كلام فيه
تعقيد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التعقيد وهذا انما يتم اذا اعتبر التعقيد
تعقيداً

فلا يحتاج قطعاً الى اصطلاح جديد فقولك علم المعرفة التي جعلت جزء الكتاب على مقدمة
العلم التي هي معاً قطعاً ليس بوجه **و** انتفاع بها بالباء وهو الواقع في أكثر
النسخ المصححة وفي بعض النسخ وانتفاع لها باللام وجه اما ان يكون اللام بمعنى
الباء او الانتفاع بمعنى التمتع بما قيل **و** ما يلزم ذلك ذلك اراد به علم
البديع **و** لا يخفى ارتباط المقاصد بذلك أي ارتباط مسائل هذه الفصول
بما ذكر في المقدمة والكتاب بها ظاهرة جليلة لا يفتقر الى بيان **و** الفرق بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب وهو ان مقدمة العلم معان مخصوص ان الشروع في العلم
انما يتوقف عليها حقيقة واما على اللفاظ الدالة عليها فلا وما سرائر من التوقف
انما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حيث لو تيسر فهم الحق من غير اللفاظ لم يحتاج اليها
اصلاً واما مقدمة الكتاب فاللفاظ مخصوص به طائفة من الكلام فالمقدمة متبناة
لا تصدق احد بها على الاخرى اصلاً وما يتوهم من قولهم انه في الشرح في تعريف
مقدمة الكتاب سواء توقف عليه المقصود او ان النسبة بينهما العموم والمخصوص مطلقاً
نوعه سافط فانه لما عرف مقدم الكتاب باللفاظ ومعلوم انما ليست موقفاً عليها بالحقيقة
المراد بالتوقف العادي والمراد ان يتوقف على معانيها التي هي اركان مقدم
العلم هي اللفاظ الدالة على الحكم التي يتوقف عليها الشروع في العمل والتوقف المذكور
في تعريفنا على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب انما هي من نوع لان مقدمة
الكتاب اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فنقص مقدمة
العلم بالمعنى المذكور ما على الفاظها ومقدمة الكتاب على شيء واحد واذا خلت
عنه ولم يذكر شيء منها فنقص مقدمة الكتاب بدو مقدمة العلم بجميع الفاظها
وبالفلس لان ما هو اللفاظ مقدمة العلم لم يقدم امام المقصود فالمقدم امام
مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم والذي لم يقدم امام ما يدل على مقدمة

11
مقدمة العلم مقدمة العلم بجميع الفاظها دون مقدمة الكتاب اما اذا جعلت مقدمة
متبناة على ما يدل على مقدمة العلم وعلى غيرهما والظاهر يصدر في مقدمة الكتاب دون
العلم وبالفلس دون مقدمة العلم في بعض مقدمات الكتاب فيصير على المجموع مقدمة الكتاب
دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب لان ما جعل مقدمة
الكتاب اسما دون مقدمته العلم مشترك بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فنقص
على البعض المقدمات والحاصل ان ههنا مقدمتين مقدمة العلم الفاظ الدالة عليها
ومقدمة الكتاب ومعاً مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي البتة ان الله الان
يرتكب الارتكاب المذكور فالنسبة بين اللفاظ مقدمة العلم ونقص مقدمة الكتاب
في العموم من وجه وكذا مقدمة العلم ومعاني مقدمة الكتاب **و** وجه في الاصل ينبغي ان
الظهور يقع لفظ الفضاة التي هي في موضع للظهور يقال في الاعم
الاعم **و** افعى اذا انطلق لانه خلصت لفته من الكثرة وجاد فلم يلحق **و** افعى
اي مرتجى **و** فصح الذي اي ذهبت رجوة وقول في الظهور إشارة الى انه لا كذا
وقول والبيان إشارة الى انه مقدراً اذا كان ايمان ههنا بمعنى بان **و** مثل كلام
فصح وقصيدة قصيدة يقع ان الكلام بوصف بالافعال سواء كان الكلام مشهوراً
او منطوقاً **و** ويل المراد بالكلام ما ليس بكلمة لما كان اجزاء المفرد والكلام على ظاهرها
تخرج منه بعض اللفاظ وهي المركبة الناقصة مع ان الفصا يصف بالجميع اللفاظ
لا يخفى بها بعض دون بعض احياناً الى التاويل في المفرد او في الكلام حيث يشمل هذا
المركب ويتناول ما اختار البعض التاويل في الكلام محله على ما ليس بمفرد ثبوتية مقابلة
بالمفرد واختار الشاعر في التعميم في المفرد محله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة
بالكلام **و** وجه على الاول بانه قد عرّف المفرد اطلاقاً على ما يقابل مقابلة اذا قيل
بالمركب يراد به ما ليس مركب وبالمشتق والمجموع يراد به ما ليس واحد متعلق بالمضاد

العلم
الكلمة
على المركب المتأخر

يراد به ما ليس بمضاف ولم يعمد في الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المق
الاصطلاح اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحقيقته
الامر انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان
اطلق عليه الكلام فالج ما اختار البعض وان اطلق عليه المفرد
فالج ما اختار الشارح وتعرفهم فصاح المفرد بالملحوظ في الزاوية
وتناظر الحرفي ومخالفة القياس يرشد الى ان الجي هو التول لانه كذلك انه
يوجد في المركب الناقص تناظر الكلام وضعف التأليف والتفصيل لفظيا
ومعنى تأني جعل هذا المركب داخل في المفرد على ما اختار الشارح بسبب
ان يكون فصيحاً مع انما له على هذه الامور محل بالحق لانه يصدر عنه
ان خالص في الزاوية وتناظر الحرفي ومخالفة القياس والشرع لا يليق بحال
عادل فاذا لم يكن فصيحاً يكون تعريفه لفظاً المفرد غير مانع فلا بد ان
يراد به المخلص من هذه الامور حتى يصير مانعاً ودعوى ان هذه الامور
انما تختل بالفصاح في الكلام دون المفرد غير مسبوحة لان الظاهر انما تختل بالفصاح
مطلقاً وذكرها في تعريف فصاح الكلام دون المفرد بناء على انها انما توجد في
الكلام فقط فتوجب في المفرد على ما اختاره الشارح ثم ان تذكر في
تعريف فصاحه ليصير مانعاً كما ذكرنا وما يرد ما ذكرناه ان اذا كان مركب
من الموصوف والصفة تشمل على تناظر الكلام يكون فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب
في المفرد ولو اعتبر فيه منادى صار كلاماً ثم ان يلقب غير فصيح مع انه لم
يزد ولم ينقص فيه حركه ففلا في الحرف ولا يخفى شاعته وايضا اذا صح الى هذا
المركب لفظ من القرآن في غاية الفصاح ثم ان لا يكون فصيحاً قبل ان تمام هذا اللفظ
الفصيح وهو ايضا شنيع وفي شيء وهو انهم فسروا المفرد بالابدل جزء لفظ غي

بمعناه فيتناول الاعلام المركبة نحو حرف نحو وشاب فربها هو المعلوم انه يجوز
استعمالها على تناظر الكلام مثل ان يسمى بامره احدهم فسبغ ان يكون فصيحاً لانه مفرد
ولم يترك في فصاحه المخلص من تناظر الكلام او يرا في تعريفها المخلص عن ايضا ليصير
مانعاً والاول فاسد فتعين له وغاية ما يمكن ان يقال لمراد بالمفرد الكلمة وانما مفسر
باللفظ اي اللفظ الواحد على ما فسر في الفصل وبالفظة يخرج الاعلام المركبة وانما مفسر
المذكور في التركيب النحوي انها كلمة او يقال هذه الاعلام مركبة صوتية ولفظية المقصود
في الفصاح انما هو نفس اللفظ **قوله** ويوصفها الكلام ايضا اي كما يوصف بها المفرد
كذلك يوصف بها الكلام والمتكلم فيكون الفصاح يوصفها جميع اللفظ والبلغة
يوصفها المتكلم وبعض اللفظ اعني الكلام الاصطلاح في مجال واسع في مجال البلغة
اي كل ما يوصف بالبلغة يوصف بالفصاح وليس كل ما يوصف بالفصاح يوصف
بالبلغة اذ المفرد يوصف بالفصاح ولا يوصف بالبلغة **قوله** يقال كاتب
المراد بالكاتب متي الكلام المنشور وبالشاعر متي الكلام المنظوم **قوله** ينبغي
عن الوصول والانتفاء يقع مادة بلع تؤخذ بحصول الغاية وانتهاها يقال بلغ
الصبي اذا ادرك الحلم وبلغ منزله اذا ولي اليه **قوله** فقط هو اسم فعل اي اذا
وصفت بها الاخر في فاسده عن الاول لا يصف بها **قوله** اذ لم يسمع كلمة بليته او
انه لا يلزم من عدم اصفاح الكلمة بالبلغة عدم انصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره
رحم الله وهو ليس بكلام وان كان مركباً فالابدل اخق من الدعوى واجب
بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق
الكلمة على هذا المعنى بعيد واما على تقدير ان يفسر الكلام ههنا ما ليس بكلمة ومن
بالمفرد مع الكلمة فلا بعد **قوله** انما هو باعتبار المطابقة لان بلغة الكلام
مطابقة لمعنى الحال وبلغة المتكلم ما يقتضيه بها على تأليف كلام يبلغ قالمطابقة

مقبولة في كل ما قيل مراد هذا القائل ان البلغة عند العرب ليست بالاعتبار المذكور
ما ذكره من التعليل ان حاصله يرجع الى السماع والاشتقاق كما افادته درجته
من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلغة انا عرف بهذا الاعتبار عما في الكتب
من احد المطابقين في تعريف البلغة غيتين ولم يفلح عن العرب ذلك اصله وهو ظاهر
لان ذلك انا هو في لغة الكلام والمتكلم يعني لو قدر المضاف المفرد بالبلغة انما هو
لم يلزم ان يكون لغة المطابقة لمقتضى الحال كما في لغة الكلام والمتكلم بل جان
ان يكون امر يخالف لغة الكلام والمتكلم كما ان الفصاحة فيه غير الفصاحة فيها ويدل
عليه تعريف النحوي على التعريف **لنقد** جمع المتماثلة الفصحى المشتركة في امرتها
في تعريف واحد لتغير الخلفه وبيان لما هو متاخر التقدير ولا يخفى ان المراد من
امرهما امر يصلح تعريفها وبيانها ولا يختص بها والافاضة العامة تقع المعاني
المختلفة وانما مشتركة فيها وهذا ورد على ابن الجوزي فاقبل في تقديمه المستثنى اوله ثم في
تعريف القميين بانه لا خفا له لان القميين مشترك في ما يصح تعريفها وهو المذكور
بعد الا واثباتها كما ذكر صاحب البناء **لكن** كونها ما خفزة في تعريفها اي كون
الفصاحة ما خفزة في تعريف البلغة حيث قال في لغة الكلام مطابقة لمقتضى الحال
مع فصاحته وفي لغة المتكلم ملكه يتقدم بها على تاليف كلامه بليغ والكلام
البلغ يتوقف على الفصاحة لانها من اجزاء تعريفه فظهر تعريف البلغة على الفصاحة
في مقدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها على اي تعريف
فصاحة الكلام وفصاحة المتكلم على فصاحة المفرد والموقوف عليه مقدم على المتوقف
ففي فصاحة المفرد مقدمة على مقدم فصاحة الكلام والمتكلم **المستطوع** من اشتقاق
التلفظ وهو الفاعل على الكلمة والظواهر كقولك كل ولوا ويا اذا تحركت والفتحة
ما قبلها واجب قبلها الفاء وكل اثنين اجتمعا في كلمة ولم يكن الثاني ساكنا

ان يكون

كما وجب كون الاول ان لم يكن ساكنا وادغاة الباء فيه نظرا ليدل على نحو
ياي وعور وصيد ولسن ولسن في غير فصاحة لكن اقصية لانها ثبتت على الواضح
كذلك مسعى اخراجه في غير محالها **وغير** الفصاحة بالتحول على نحو
عن تاج وهو ما ذكره في الشرح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
المستندة من اشتقاق كل واحد كغير استعمال على السنة التي الموقوفة بغيرتهم وما ذكره
المصنف من التحول لا شك انه ليس عين هذا النوع ولا امر اصادق عليه فلا يجوز
تغير الفصاحة التي هي هذا النوع بما ذكره من التحول فان ادعى رجحا للغير فيكون
صادقا على المعنى وهذا التحول هو التحول على الكائن هذا النوع لا وجب
صدق التحول على النوع فان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على
الاخذ كالناطع والكاتب والنطق والكتابة نعم قد يجمع الصدق فان عاين المعنى
والمحرك والمشي والتحرك لا يقال اذا لم يصدق التحول على النوع الذي هو
لم يصح تعريف الفصاحة بالتحول اصله فكيف يحكم بالسامع لانه الادباء
ليتركا ما ثبتا محو في التعريف او يكفون بحج ان تصور المعنى يستلزم تصور
المعنى ولا يحاطون ان يحاطوا به المتصور من المعنى كون المعنى محملا مع ان
اهل المقول من جواز التعريف بالبيان لتعرف البيت بالجذران والقف والفصاحة
نقل عنه ان وجه صحة التعريف في الجملة هو ما قصد المبالغة وادعاء ان التحول هو
زيادة تصحيح ولا يتجه عليه ان مثل ذلك لا يثبت اليه في التعريف الادباء
كثيرا ما يقبضون ذلك بل ادنى منه في باب التعريف وقد وجه السامع ان
الفصاحة وجوبية والتحول عينية ويتجه عليه منع كونها وجوبية وهو لم يرد
فلا شك في صحة رسم الوجوه بالعدوي من غير تاليف فيه **اي** المرفوعة
اي ارتفاعات روي مستندة في البيت بكسر الراء المعجمة وبفتحها اعني

عاصية أم الفاعل والمفعول لا تشترط مستنداً ولا زماناً فيروا مستنداً إلى الزمان
فقد أخذوا من اللزوم والحق في تقديره من رواه مستنداً إلى بفتحها فقد أخذوا
من المتعلق والمفعول في قوله **والصابط** هو ما لا ينفك عن الشيء من غير أن ينفك عنه
هو الذي ليس له طبع المسمى لا غير هذا الذي ينبغي أن يعلم وهو عليه **والصابط**
فصل العاص في جمع العاص في أفراد المثنى والمثني لطفه في الإشارة إلى
العاص مع كثرتها فيجب في الآخر مع وحدتها وقل العاص مع المزدري
في الشرع وقدر في فصل المزدري في مثنى وحده والمزدري حنة ذات
أطراف يدق بها الطعام ما سقى الكلب والمراد في البيت المنطوق في التعبير
عنه بالمزدري بمبالغة لطفه والمراد بالمرجح من غير فصل **والصابط** هو ما
أي في معرفة المتناظر من غيره **والصابط** هو ما لا ينفك عن الشيء من غير أن ينفك عنه
حصفه والمجروح ما عداها والذبيح هو أحد قطب وأرضه ما عداها
وما عدا أرضه لم يرد عنها وهذا هو المصداق بين الأرض والشيء **والصابط**
من غير تفرقة بين مؤنث وقدر يقع هذا التوجيه الذي ذكره القائل في مدح الاعتدال
عازلة من قوله وهو كونه المثل على الكلام غير فصيح ليس بشيء أكثر أهم في
فصاحة الكلام مطلقاً فصاحة كل من غير نظر إلى طوله أو قصره مما ذهب إليه
من المدح بحكم من عند نفسه وأما النظر في الكلام العربي فما يستغف الصنف
من وراء محال لأنهم لم يشترطوا فيه أن يكون كلاماً عربياً وليس فاعلاً في
العربي عليه باعتبار المثل أو القالب أو ما وقع فيه مما يوجب أنه غير عربي
من توارد اللغات كما في الصابون فان معناه في جميع اللغات واحد **والصابط**
على أن هذا القائل قسم الكلام على الصلح يعني أن مدخلية فصاحة الكلام في
الكلام على قوله أكثر منها على قول من قسم الكلام بالركب التام وإذا كان مدخلية

مدخلية أكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدو فصلاً أو على قول غير
يوجد كلام في الجملة وهو المركب لتأنيدي فصاحة كماله لأنها انما شرطت في فصاحة
الكلام والمركب التأنيدي بكلام **والصابط** على الكلام العربي يعني أنه ثبت
جواز عدم فصاحة كل من كلام فصيح بالتأنيدي على جواز عدم مدخلية من كلام عربي
فانه وقع في القول الذي هو كلام عربي لعل تعالى أنا الزناؤه فإنا عربياً أي أنزل
في القرآن كما أن غير عربية بل فارسية كالاستبوي والسجدي ورواية كالفطاس
وهذه كالمشكان وهذا القائل فاسد وقوم غير العربي في القرآن ممنوع
وما ذكر من وقوع الاستبوي وأخواته في القرآن لا يوجب ذلك لأنهم ليسوا عرباً
ممنوع بل لأنها جاءت عربية أي لجزاز توافق القائلين كالصائب والسوق في قوله
كونها غير عربية فيكون القرآن عربياً ممنوعاً والصحيح في قوله أنا الزناؤه راجع
إلى القرآن كما قيل وأطراف القرآن على بعضه شائع ولو لم يكن القرآن عربياً فصلاً
كونه عربي النظم واللسان لا عربي المتن ولا ينافي كون كلامه غير عربي ولو سلم
أنه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم الأغلب لأن ما هو عربي من كلامه أقل قليل
بالنسبة إلى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام الفصيحة لأن فصاحة الكلام شرط في
فصاحته الكلام وعربية الكلام ليست شرطاً في عربية الكلام بل يكونا عربيين
التركيمة ولا حدان يقول المعلوم من كلامه أن فصاحة المركب التام أو المركب
مطلقاً يشترط فيه فصاحة كماله وأما إذا كان جملة من أفراد الكلام فبماه باسم كالسوق
أو القرآن مثله فلم يعلم أنه يشترط فيه فصاحة مثله هذا الكلام فصلاً كل كلام أو كلمة
منه ففي اشتراط فصاحته قوله الم اعهد سواء اعتبر كلاماً أو أخذ مع غيره
أولاً أن لم يوجد في مقام السورة أو القرآن تأمل وشتراط فصاحة الكلام
في فصاحته الكلام لا يوجب ذلك لاشتراط **والصابط** في قول القرآن على كلام غير

فصح يعني لم يلزم عدم خرج السورة في العضاة شمال القرآن على كلام غير فصيح
لازم البتة اما اذا اعتبر الماعدا فظاهر واما اذا لم يعتبر فلا عدم فصاحته
يوجب عدم فصاحة الكلام الذي هو خرج من اشتراط فصاحة الكلام
وخرج قوله بل كلام غير فصيح مع ان عدم فصاحة الكلام لازما جزئيا للوزم
ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة الكلام وان كان في حقه
مستلزما للوزم فاشارة الى ان كلامه لا يلزم من مقتضى لفاد من غير احتياج
مستلزام احد من الوجود كما لو شمال القرآن على كلام غير فصيح مستلزما لفاد
التي في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلام غير فصيح **قوله** عما نفهم اي خرج
ويخرج الى نية الجمل او الجمل لا يتناول غير الفصح اما لعدم علمه تعالى بانه غير
فصح او بان الفصح اولى من غير الفصح فيلزم الجمل واما لعدم قدرته تعالى
على ابرادة الفصح بذكر غير الفصح فيلزم ان لا يقال القم الثالث جمل وهو ان
يكون تعالى قادرا على ابراد الفصح بذكر غير الفصح وعلمنا بعدم فصاحته
الفصح من حيث هو وان كان او لكن لم يورد محله في تقاض ذلك لاننا نقول ظاهر
انه لا يحد في ذلك لان القرآن انما اتى به بحجة وصدق الرسول واما في انما
بالبدل في الفصاحة على الصحيح فان قلت غاية الاراء الثالث ايضا باطل للوزم
حقا وخرجه خارج الحكم فلو لم يتعرف له لم يبق الى نية الجمل او الجمل او الفقه قلت
لما كان الفقه نتيجة الجمل فنسبته تدرج في نية **قوله** اي مدققا مطوع موافق
لما في الصحاح الراجح في حق الحاجين وهول وزجعت المرأة حاجها دفعه
وهولته والمذكورة في الحديث ان الراجح في حق الحاجب والسوق وجابله في
وزجعت حاجها ورتقا يتدل على اعتبار معنى السمع في قول حاشا في مد
التي على اسرء بعينين دعوا في تحت حاجبا نرجح كشيء النون في خط

خط كشافا التيه بنون النون انما يحسن باعتبار معنى المتقوا فيه انه انما في كشافا
النون بيانا لغو الراجح وهو مخوف لم لا يجوز ان يكون الراجح وهو مخوف لبيان الصا
الحاجب بالاشتغال بعد بيان اتصافه بالرقية والطول بقوله الراجح وترك العطف
في قوله كشيء النون ربما يدفع المسألة **قوله** كاليف السريحي لا بد له من الراجح في
ينطق على قاعدتهم ويمكن لو جهلوا بالالفعل في معنى النية الى اصله كالمع
المنسوب الى نعم فالمرجح بمعنى المنسوب الى السريحي او السريحي اي بالمنازلة فالمرجح
اسم مفعول من سريحيه بمعنى نسيته الى السريحي كالمع والمرد في نية وذدية
بمعنى النية **قوله** كاليف السريحي او كالسريحي يكون بيانا لحاصل المعنى هذا الوجه
المرجح واما وم بعد فهو انه لا يتبادر من نية الى السريحي او السريحي في نية
واقف الغالب الشايع ان يكون المنسوب اليه مصدره ثلثي هذا الفعل نحو فقهته
وكفرته اي نسيته الى الفقه والكفر وهربنا ليس كذلك اما التوجيه بانه من قبيل
قوس الرجل اي صار كالقوس فالسريحي بمعنى الصائر كالسريحي او السريحي اي بانه
من معنى الرجل اذا صار عونا فالسريحي بمعنى الصائر كسريحي او سراجا على معنى النية
اي مثله او بانه من ورقة الشجر اي صارت ذات اوراق فالمرجح بمعنى الصائر
سراج وهذا يخص بالمرجح الآخر فيرد على الكل انما يتفهم لو كان المرجح
بكر الراء فكيف يفتح **قوله** فلي لم لم يخلق اسم مفعول يمكن تفرقه من وجهين
احدهما انهم لما حكموا بانه سريحي حكموا بانه ليس باسم مفعول منه لان كونه اسم
مفعول منه يخرج من الزاوية بناء على ان سريحي اسروجه ليس غريبا عنه
انه لا منافاة بين غلبة سريحي وكونه اسم مفعول من سريحي وخرجه من سريحي
اسروجه مخوف وقد جعل رجع في شرحه المقام سريحي اسم مفعول من سريحي
وغريبا وقد كرنا وجه دفعه في الحاشية وثانيهما انهم ذكروا في شرحه

وجيبين وكونه اسم مفعول من سقى الله وجهه ثالث فلم يذكر فيه ان الجواب
الثالث من الوال وهو ان يكون من باب الغاية يابى ذلك وايضا ذكرنا ان وجه
ترجيح سري من السراج انه اسم مفعول من سرجته اي نبيته الى السراج بالمناجاة
وقوله كالتسراج بيان لما حصل المنع وعين دفع هذا انه اجاب عن الوال بوجيبين
الاول انه يحمل ان يكون سري اسد وجهه مولدا مستحدا ثانيا السراج وجهه قد
وجوه اخرها انه اذا كان مولدا حادنا بعد حكمه بالغاية فقد صح حكمه بها لانه لم يوجد
حال الحكم بالغاية ليس بقا توليد سري اسد فان الاول من ائمة المتأني والبيان
من ائمة اللغويين الثاني انه اذا كان مولدا لا يفيد جعل سري اسم مفعول منه فوجه
عن الغاية لانه المولد غيب وفيه انه لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به
والثاني انه اذا كان مولدا لم يصح جعل سري اسم مفعول منه لانه لا اصلية ولا ينجي
ما فيه الوجه من الجواب ان سري اسد ايضا غيب فلا يفيد جعل سري اسم مفعول
منه فوجه من الغاية وفيه انه اذا كان مولدا كان غيبا فلا يجي ايقاع الغاية في مقابلة
التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يتقدم على التقرير الذي هو الال هذا تقرير
الجواب على الوجهين تقرير الال واما على الوجه الذي قد يقع في وجهي الجواب
اصل وكذا ثاني وجه تقرير وجه الال من وجهي الجواب وكما كان في هذه النسخ
من الشبه والمناقاة وان امكن رفع بعضها غير التي تولدت هي ايضا من هذا القبيل
او ما حوت الى اه يقع ان سري اسد من قبيل الغريب او ما حوت من السراج كالمسرح
فلا يفيد جعل اسم مفعول منه فوجه من الغاية **وله** في تقدير كل وجه من وجهي
انصر عما في الشهاد ذكره في شرح الكشاف انه مستقارة للترقي والاشتهار وكان
نظر الى ان وصف القلب بالشري ليس كثير في غير ذلك **وله** اما وجه
الغاية فان اراد ان الغاية مثله عليها كما قال الشرح لان الكراهة داخله

خلة تحت الغاية المثلة عليها فموجب كيف ولم يذكر في تقدير الوجهية ما يدل على الكراهة
وان اراد بالكراهة سبب الغاية من جهة ما يلزم ان يكون كل غيب كرها
وهو محال ولو سلم في اد صاحب القيل احد الاربع اما ان المحل هو الوجه
داخل في مفهوم فصاحة المخرج فلا بد من ذكره في تعريفها واما ان يحل بالفصاحة
فلا بد في تعريفها من ذكر المحل عن الكراهة والالم يكن التعريف مانعا من دفع
شيء منها بما ذكره ربح لان الكراهة سبب الغاية اما الال فلا يلزم من اعتبار
انتقاء السبب الخاص انتقاء السبب الجواز ان يثبت الشيء بلباب شيئا من السبب
ملزوم والمبطل لازم ولا يلزم من انتقاء الملزوم انتقاء الملزوم الجواز ان
يكون اعم ولو ذكر ربح ما يدل على ان الكراهة سبب الغاية اندفع الكمال ان
انتقاء السبب لوجبه انتقاء السبب **وله** قوله الكراهة إشارة الى ما ذكره
المحلالي وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع النغم الى نفس اللفظ
لغايته واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغايته واما ان يرجع الى نفسه لثقله
على تركيب يتفرع الضج عنه فقل الاول لا خفاء ان ذكر الكراهة مستقضى عنه كذا على
الله لان قبل الغاية يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر
في تعريف الفصاحة للمحل عن الامتناع المذكور ولا خلاف بالفصاحة من اذا
عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه عليه نظره ربح لانه ان اراد به ان قد يكون الكراهة في
نفس الالاقطانية مع قطع النظر عن النغم فلا المحلالي لم يذكر ذلك بل اثبت
حيث ذكر ان الكراهة قد تكون للغاية او للامتناع المذكور لا للسمع وان اراد
ان الكراهة حتما كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النغم واما ذكر اللفظ الجري
على سبيل التمثيل فاثباته مشكل **وله** حلو من ذكر فصاحة الكلام اربعة شروط ثلاثة
نها وهو عدمية وجه الضعف والسنافر والتفصيل وواحد وجوهي وهو

فصاحتها وهو اعني الطرف في موضع الحال في الخبر في حلق اي حال كون الكلام كلاً
فصيحة **قوله** واحذر زيدا جمل وشعره مستشعر واقفه مرتجى هذه
الامثلة المذكورة وان سلم من الضعف والتأخر والتعقيد لا يكون شئ منها كلاماً
فصيحة لقول الشرح الرابع فيها وهو فصاحه الكلام لان الاجل مخالف للقياس
والاستعمال مستشعر متأخر في حلق وشعره غريب ولا يكون هذا الكلام فصيحاً وكذا
ما ركب منها من الكلام لا يكون فصيحاً ايضاً **قوله** ولو ذكره بجملتها اي الكلمات بيان
يقول حلوه من ضعف التأليف والتعقيد وتنافر الكلام مع فصاحتها واذ ذى الى
الضاح جائرة على الاصح **قوله** لانه يكون في قيد التأخر لانه الفاعل في ذى الحال اعني
الكلام فيكون قيد المنفى لانه اعتبر في الفصاحة الخلو عنه ولا يكون قيد الخلو
منه يكون قيد المنفى واذ كان قيد المنفى داخل على كلام فيه تعقيد فيكون المنفى راجعاً
الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع المنفى الى القيد على المقيد الى القيد فينتج
ان يكون الخبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلام مع وجوه التأخر لا انتفاء التأخر
مع وجوه الفصاحة وهو عكس كلى المقصود وحاصله اذا جعل مع فصاحتها
حالة من الكلام المنفى هكذا خلوصه من تنافر الكلام الفصيحة فيصدق ثلث صور
عدم التأخر مع وجوه الفصاحة نحو زيد جمل وهذا مقبول وصحح ويصدق ايضاً
عدم التأخر والفصاحة مع نحو زيد جمل ونحوه ويصدق ايضاً بوجوه التأخر
مع عدم فصاحتها وهذا ان الصورة غير مراد **قوله** لفظاً ومقياً وجهاً
الذكر اللفظي ان يكون مفعولاً به مرجحاً قبل الخبر سواء كان مذكوراً لفظاً ومقياً
نحو ضرب زيد غلامه فان زيداً مذكوراً قبل خبره لفظاً ومقياً اول نحو ضرب زيد
غلامه فان زيداً وان كان مذكوراً قبل خبره مرجحاً لكنه مذكور مقياً بعد اليه
رتبة الفاعل التقديم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحاً به لكن

لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره مقياً لكونه رتبة الفاعل التقديم على المفعول
ضرب غلامه زيد فان ذلك يقتضي كونه زيداً مذكوراً قبل الخبر مقياً ويكون
المفعول الاول لعدم على المفعول **قوله** في اعطيت درهماً زيداً كقولهم
الباقي لذكر المخرج كونه ثانياً اعد لول هو أقرب للتقوى فان المفعول يصح
لمصدره وكما سلك أم الكلام السابق لذكر المخرج **قوله** ما قرأ بالقرآن
ولا يوبه اي المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وان زيد على المورث
او بعد كونه على حيث توارث بالجابي اي التفسير فان ذكر النبي سابقاً
على النبي ونحو ذلك مما لا يحجب كونه مذكوراً والذكر المحكي ان لا يكون مصرحاً به
ولا يكون شئ من نيابة أو سماع معصا لذكره مقياً لان حكم الواضع ان
مقرر الخبر وما يصح رجوعه يلزم ان يتقدم ما يقتضي ذكره معاً وذلك
انه انما خولف يقتضي حكم الواضع لا غرض بجائز في وضع المفعول موضع المفعول
المؤخر لا في عدم حكمه انما ان المحذور لعدم حكمه التابت فظهر مما ذكرنا ان قوله
لفظاً ومقياً وجهاً مستلزم بالذكر وبيان اقامته كرم مع احد وجهي استعمال
مع الدلالة على الكلمة في المدرج واذ الحالية في هذه الدلالة يدل على قوة
الخبر لظاهرة من حيث اشار الى انه يضيء صدره ولا ينطق لسانه بما يدل على
الكلمة في اللوم **قوله** والواو في قوله والوري للحال انما جعلت للحال ولم تجعل للتعطف
على الخبر المرفوع المستتر في امده لوجوه الفصل بالضمير المنصوب المصطلح لوجوه
الاولى لموافق المصريح لان وحدي فيه وقع حالاً وان كان لوجوه التعطف
لكان مدرج الوري جزء من مدرجه نحو جعلها للحال فان مدرج الوري يكون
مستتر اذا ما زاد مدرج هو انتم فمما هو فيه واذ لانه لم يوافق احد وجه ذلك
وهذا **قوله** ما قرأ بالقرآن اي ان فيه تنافراً ولا يلزم ان لا يكون متأخراً

اكل منه لسانه ما بين ان الله ذو المتناه في اي كونه الهم فقد اشار الى انه المحل
 من اعتقد الجبيل للفقول اما في النظم اي اللفظ نظما كما اوثر في المراد به تفقيد
 اللفظ وحصول باركان غير الاصل في عدم ما اصله بالخير او تأخير ما اصله
 التقدّم او غير ذلك من كونه ترتيبا لا الفاظ على خلاف ترتيب المعاني
قوله مثله هم ما وجد في الخبر لا دليل هنا على كونه ما عايناه او مهله بل يجوز
 الامر فلا وجه لخرم التارخ بانه اسم ما وجد جوزه في الشرع الوجهان الا
 ان يقال اذا استوعب الاعمال والاهمال في العاين فاعماله او في العاين وقد
 قيل انه مثله مبتدأ وحي خبره في الثاني حال من الخبر وكذا في الاصل وصف
 له فلا قدم انصب على الحال كما هو المعنى من وصف النكرة وقيل حتى مبتدأ
 و مثله خبره وصورة الاستدلال بالنكرة تفرد في الخبر عليه وقيل غير ذلك
 قيل ذكر ضعف التأليف يعني في ذكر التقيد التقيد لا يتوكل الا لضعف التأليف
 فالجواب عن الضعف بوجوب المحل عند العلم ان الحمل الى اعتراض ذكر أحد
 الامر من من الضعف والتقيد اللفظي يعني في الآخر اما اعتبار الضعف فلما سبق
 واما اعتبار التقيد فلا لازم للضعف التأليف في الم يوافق العاين واجب
 صغوه في الغرض لا محالة والمحل في اللزوم بوجوب المحل في المزمع فانه يقيد
 التارخ مع دفع اعتراضه لم يخس الاقتصار على يعقوب الوال وان كان الاقتصار
 بناء على ان ما ذكر لا يدفع السؤال بتمامه لانه انما يدفع اعتناء ذكر ضعف التأليف
 في التقيد فلا بد في العاين يقال ولا يتم ان كل ضعف يوجب تقيدا فانه
 مثل جاني اعتد بالتقيد في مثل على الضعف **قوله** التقيد **قوله** باجماع عدم
 امور موجبة لصغوه المعنى في كل واحد من تلك القوانين جار على القواعد
 ام لا وهذا هو الجواب من قال لا حاجة الى ذكر تعدي المستثنى في بياض التقيد

الادب المتكبر

قوله ادراكه في ان يوجب زيادة التقيد لتعليل المقامات في ذلك سبب ايراد
 قد يفهم منه ان السبب في التقيد لا غير ووجه بانه اذا حصل التقيد في الورد بالذكر
 ما ليس في لوزم معناه يكون ذلك في ضعف التأليف والوجه انما هو في الورد بالذكر
 لا الفهم الآخر وهو ايراد اللفظ ما ليس في لوزمه اقل فليس سببا في كلام يقيد به ثم ان
 اريد باللوام هو السبب في الجس على ما عليه لغة الاصل ان لام الجنس تنطق بالحقبة
 الى الجنبه فلا و ان اريد معنى الجمع فظهر انه لا يقع اعتباره بالنظر الى كل مادة فلا
 من اعتباره بالنظر الى الامور في كل مادة وجود لازم بعيد وعما حكى في
 فالظاهر انه يلزم تكثر السبب في كل مادة ووجهه ان يرد بالكثره اريد
 الواحد فلا لازم وجود لازم بعيد مضاف الى واسطتين او اكثر في كل مادة **قوله**
 ساطع بعد الدار عنك لتقر بواحدة ذكر اليه واصنافه البعد الى الدار مع اضافته
 القرب الى ذوات المتألفين لطاف حيث يشار به الى ان طلب البعد
 وان كان يتوصل الى معنى عظيم فهو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا البعد الذي
 هو احدى من الردي والموافاة في السوء مع الافتحام في مهله ارتكابه واخر
 التورط في ورط التزام هذا ان جعل اليه عينا موصوفة وهو الاستقبال ان
 علمته على حدة البالد فاللطان باعتبار العبارة الدالة على الاستقبال وضفا
 ودر من باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى ان يعلق عن طلب
 البعد فالقائ لا يطلبه لا بعد بعد نفسه محالة فكيف يطلبه بل يطلب بعد
 و يطلب المحب لعمارة ذات المحب لا قرب مكانه **قوله** هو الصحيح اما لانه
 ثبت عند نقل صحيح واما لانه الصحيح في معنى اللب ما ذكره الشيخ وهو
 على الرفع **قوله** لكنه اخطا كانه اراد بالخطا ما بعد خطا ويكون في حقه عند السقا
 والفرق وجه ظاهر من الصحة كما ذكره في الترخي انه يستعمل الجمع في حلقه

منه في البيت
منه في البيت
منه في البيت

مطلبا حجازا لشمال المقيد في المطلق ثم يبنى بالمطلق في السور **قوله** اصب نفا
صيفه المسك في طاب يصب ونفا ففعل كانه قبل الظن كلاما انه جعل طلب رتبة
البعد مجازا في لازمه وهو طيب النفس وجعل سكب الروح مع مجازا في سيبه
والوجه لاجابة الحجاز في سكب الروح بل ما ذكره تقرير المحقق وبيان نسب
الكسب **قوله** ولقوم هربا كلام قاسد وهو ما ذكرناه في معنى البيت عاده الزمان
والاخوة الايتان بقبض المطلوب وقد اتي في طلب الشاع بعد ليجعل
وهو اقرب وطلب الخزن ليجعل بقبض وهو السور وجه فاده ان الزمان
والاخوة اما ان يتألف با هو بقبض المطلق في الواقع لا بما يظهر انه مطلق وليس
ولا يدفع الفاديا في طرفه الشراء انهم يتقدمون طلب شي يكون مطلوبهم
خلوة نسبيا الى حصول الشراء الزمان ياتي تحت المتى وهذا من الامور الخطايا
التي ياتي بها الشراء نظرا واليها في احتمال هذه المقادير وقد جاز ذلك
مرجا ابو الحسن الباقري وكما ثبتت الفراف مغالطا واصلت في استماره
و دادي وحدثت نهاية الوصال لانه انبغى مع الامور على خلاف راي
حلو مع ما ذكرنا في فصاحة الكلام في تناقض ضعف التاليف و تناقض التكميل والفقيد
اللفظي والمضيق مع فصاحة كماله **قوله** وبكثرة التكرار اي بكثر التكرار الواحد
مطلبا كان او موقفا او موقفا او موقفا **قوله** وتابع الاضافات اي المتداخلة كما
في قوله حاتم جري حوت الجندل وغير المتداخلة كونهم الكرم بين الكرمين
الكرم بين الكرمين بين الكرمين **قوله** ويعبرني في غم المضارح
هنا في اقرب موقعا اي ساعدني هذه القربة في الشرايد من بعد
اخرى وليس المراد ان يخرج في ربه انها مستعمل في المستقبل في العمل
ما يترك من الماء اي يفتيك في ربه لانه انما في صا حجازا **قوله** كما انها تجري

منه في البيت
منه في البيت
منه في البيت

ي في الماء فيه شاربنا اطلو السور على الفرس على سبيل المقارنة على ما ذكر
في البيت وفي الجاز فرس **قوله** وبو ووجهه ان السور في البيت
منه في البيت فان اعتبر موصو السور في البيت هو الفرس على شبهة
في البرسجها في البحر في سرعة السور مع عدم انقار الراكب يكون السور المقار
لعله لانه شبهه السور **قوله** اطلو ام المشبه على المشبه على طرف المقارنة
البرسج **قوله** ثم اتى من فاعل وان اعتبر الموصو غير الفرس على شبهة الفرس
بشخص ساج في الماء يكون المقارنة اصلية **قوله** ولا يتحقق انه لا يحصل كثرة
بذكره ثانيا لان التكرار كما قال هو التكرار في بعد اخرى فاما ان يرايه مجموع التكرار
او التكرار الاخير **قوله** لا يتحقق بتمثيل التكرار بقدر التكرار فضلا عن كثرة
المانى لا يتحقق كثرة بالتثنية وان تحقق بقدره لا يظهر انه لا يتحقق الكثرة
بحر التكرار بل يتجلى الى زيادة عليه فلا بد من ترويض التكرار لافضل حتى يتحقق
تكرار التكرار **قوله** الجندل ارفخ ذات حجارة يخالف ملية الصالح الجندل
يكون النوع **قوله** في الدال الحجارة ويكره التوفيق بان ما ذكره في البيان المراد
هنا فانه اريد بيلم الحجارة هربا من موقعا **قوله** وخاد ذلك مما يشهد العقل
والعقل اما النقل فما نقل في الصالح واما العقل فلا يطلب اما يكون داعيا
لا من بالقوي سماع غير المصو لا سماع المصو لصوت القوي وحدث ان اما
يكون كذلك اذا كان الفرس في القوي سماع الصوت اما اذا كان اظفار التناظر
كما لا بد بل يترجم بشاهد الانوار والازهار فلو في غايته انه لم يفتقر
داعي الامر بالقوي على التماخيل بل صم اليه الرقابة بل قد مرها في غايته ما عكس
انفعال في شهادة العقل بفاده توجيه يخالف العقل وعينه مشددة **قوله**
راسخه احترز به في الحال فانه كيفية في القوي غير راسخه **قوله** والكيفية

عرض دخل فيه جميع الاعراض وقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير احتراز عن الاعراض
النسبية كالابوة والبنوة والعقل والافعال والملك والابن وغير ذلك **قوله**
ولا يفتى القيمة احتراز عن الكم المتصل والمنفصل واللازمة احترازه
عن النقط والوجه لاقتضائها عدم القيمة **قوله** في محله بقاء الواقع لا يفتى فيه
عن شئ وقوله اقتضاء ثانوية العلم لا وليا اي عارض اذا تناقض في خرج بالقيود
الاول يعني قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير **قوله** مثل الاضافة وذلك كالابوة
والبنوة **قوله** والعقل والافعال الفعل كون الشئ مؤثرا كالفاعل مادام قاطعا
والافعال كون الشئ مؤثرا فيه كالمقطع مادام منقطعا **قوله** ونحو ذلك كالمالك
والابن ومعنى والوضع **قوله** ويقولنا لا يفتى القيمة الكميات الكم عرضي يقتل الا مقام
لذاته **قوله** النقط والوجه الوجه كون الشئ بحيث لا ينقسم الى مورد تارك في تمام
داته وليس مفهوم وراء ذلك فانه كانه مفهوم وراءه فهو النقط **قوله** بل دخل
فيه مثل العلم بالمعلوم المتضمنة للقيمة واللازمة العلم بالمعلومات يفتى القيمة
ان كانت المعلومات متعددة وفتى للقيمة ان لم يتعدد كالوجه **قوله** انما
بانه لو غير المقصود قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملك في التعريف يلزم ان يكون
هذا المعبر نصحا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير بالمقصود في الجملة فظاهر
ان كون اللزوم في المقصود لا يتقاربا في ذلك وان اراد التعبير بكل ما يدخل
تحت مقصوده على ما هو معنى السراف الذي في الظاهر انه لا يتحقق برون الى سوا
قوله ما لم يكن ذلك استخافه محل تاويل وعين دفعه بانه ليس قصدا
ان ذكر الملك يشترط ذكره في استقامة هذا التعارض وانما ان في
التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا المعبر فتبين قادم في ذلك ولو قال
قوله ملكا احتراز عن تعبير هذا المعبر لتوجيه ما ذكرنا على انه لو قال كذلك يمكن

يمكن الدفع ايضا **قوله** اما المركب فظاهر هو ازدياد قائم ولم يفتى في الوجود **قوله** اما
المفرد وكما ان التعبير عن المقصود بلفظ مفرد خفيما جدا اذا لم يتصور **قوله** في
واحدة مثل قوله تعالى تقول عند البعد **قوله** فضا حنة اي انما يقدر بغير الكلام
بعد ثبوت الفضا حنة فلو وجد في الكلام مع شئ من الالفاظ المخلة بفصاحته لم
يكن بليغا وان مطابقا لمقتضى الحال **قوله** هو الذي لا يفتى في الباعث الحامل
قوله الذي يفتى به اصل المراد اي المعنى المطابق عند اهل اللغة **قوله** خصوص
ما وجه اي تلك الخصوص كون ذلك الكلام مكيفا بكيفية مخصوص **قوله** ذلك هو
مقتضى الحال **قوله** وقوله لا اي الحكم المنكر للحكم **قوله** والتاكيد مقتضى الحال
وهو امر كلي جزئيات كثيرة **قوله** كلام مطابق لمقتضى الحال يعني ان قوله المنكر
ان زيدا في الدار جزئي جزئيات التاكيد الذي هو مقتضى الحال وقوله مطابق
لمقتضى الحال يعني ان مقتضى الحال الذي هو التاكيد مثلا صادرة عليه **قوله**
الكلام جزئي جزئيات ذلك الكلام ويصدق عليه **قوله** وتحقيق ذلك اي مطابق
الكلام لمقتضى الحال **قوله** انه من جزئيات ذلك الكلام يعني ان قوله ان زيدا
في الدار جزئي جزئيات مقتضى الحال الذي هو امر كلي وهو الكلام المكيف
بكيفية مخصوص **قوله** فانه التاكيد مثلا اي الذي هو حال من احوال الخاطف
قوله فتعني كلاما موكدا اي كلاما مكيفا بكيفية مخصوص **قوله** اي قوله لا ان
زيدا في الدار مطابق لمقتضى الحال الذي هو كلام مؤكدا يعني ان ذلك
الكلام المؤكدا الذي هو مقتضى الحال صادرة على قوله ان زيدا في الدار ونحو
قوله على عكس ما يقال ان الكلام مطابق للجزئي اي مطابق للكلمة للجزئي صدق الكل
عليه ومطابقة الجزئي للكل يعني صدق فيه وصادرة الكل عليه **قوله** فانه مقام
الكلام متفاوت المراد بالمقامات الاحوال اذ لا فرق بينها الا باعتبار مكانها

الثاني والمختار مقتضاها احوال متفاوتة لانه احوال متفاوتة مختلفة وكل
 حال يقتضي كذا ما يكيف بكيه محض لم يقتضه الاخر والالم يكن متفان
 واختلاف بين الاحوال **قوله** اعتبار اللوح بعلمه لانه علمه تفاوت
 المعاني احدا في معنى الحال اي انما صار تفاوت المعاني على اختلاف
 الحقيقة لانه اذا تفاوت المعاني فالاعتبار اللوح باحدها وهو الذي يكون
 مقتضاه بغايي الاعتبار اللوح بالآخر وتفاوت مقتضيات لمقام عين تفاوت
 مقتضاها احوال المعاني هو الحال لا تفاوت بينهما الا بالاعتبار كذا **قوله** في
 خوف كل من اي التكرار والاطلاق والقدم والذكي **قوله** او المندى يتكلم المند
 ويتكلم الترفيع في تعريف المند اليه والمند **قوله** او متعلق اي متعلق
قوله مقام نفسه لا يصح مرجع الظاهر الى مجموع الحكم والتعلق والمند اليه
 والمند و متعلق يتاويل المذكور لانه لا يستقيم كل او في قوله او اداة قصر اي
 ولا الى احد المذكورين معناه كالحكم مثلا وهو ظاهر بل انه راجع الى احد هاتين
 وانما اداة على كل من اتيه في قيد احدها نحو لئلا يكون عا ان اخذ في الاو غنى
 في التام والثالث والاحاطة الى ان يقدر هذا او يقيد باداة قصر او يقيد بتابع
 في الحقيقة عنه مما ذكرنا **قوله** وكذا مقام ذكره اي ذكر المند اليه او المند ان متعلقا
 وانما فصل **قوله** ومقام الفصل يباين مقام الوصل حيث لم يقل
 والفصل يباين مقام خلا فكل من طاعة سلسلة ما قبله متصلا به **قوله**
 عظم شأن هذا الباب اي باب الفصل والوصل و عظم خفيه عرق بعضهم البلاغة
 بمرجه الفصل والوصل **قوله** لانه اخبر في الظاهر اما الظاهر فقد بينه واما
 الاخفية فلا خلا فكل من طاعتين متعلقين بحرف الوصل فانه حرف التعلق
 كانه منه وان لم يكن اي حرف الترفيع كانه يربطه فغير متعلق ويدل

الثاني **قوله** ودل على ان حرف الترفيع كالجزم من مدخوله محضة العامل **قوله** وللتبني على عظم
 اي شأن باب لا يجازي الاضباب والمساواة ايضا **قوله** فانه مقام الاو اي مقام
 خطاب الزكي يباين مقام اليه اي مقام خطا البقي فماعد هذا عاقله من صفات
 اللفظ وهذا من صفات الخطا **قوله** وكل كلمة مع صاحبها كالترقي بالتبني الى ما
 قبله فانه لما ذكر ان كل مقام كلام ترقي اي ان كلمة من اجزاء الكلام اذا قرئت بكلمة
 اخرى مقام لم يكن لها اذا قرئت بكلمة اخرى غير هاتين **قوله** مع ما شاركه تلك الصاحبة
 في اصل المعنى كالترقي والنفى وغير هاتين **قوله** الفصل الذي قصد اقترانه بالترقي
 باداة الشرط فليعلم اقترانه بنفسه **قوله** فله مع ان مقام ليس مع اذا كان ان
 للشك والتردد واذ الجزم مقام الفصل مع احدهما غيره مع الاخرى تقول في
 محل الشك والتردد ان جاء زيد اينك وفي محل الجزم اشك اذا عر السوء **قوله**
 العكس فظهر ان للفصل الذي هو اي مقام مع ان غير مقام مع اذا ان استمرت
 اي له واذ الى مع الشرط **قوله** وعلى هذا الصواب المند مثلا فان مع الخبر المند مقام
 ليس مع الخبر اذا كان جلة **قوله** يطابقه الاختيار المكمل لما كان عيارا مستقيما
 بين واحد وما يقتضيه الحال والاعتبار **قوله** فتارة يطلق على الكلام البليغ انه
 الكلام القوي المطابق لمقتضى الحال واخرى يطلق عليه انه الكلام القوي المطابق
 الاختيار المكمل فارد ان يكون بينه عليه ان الاعتبار المكمل مراد في مقتضى
 الحال حيث قال وارتقاء شأن الكلام اي ارتقاء شأن كل كلام كما يشهد
 بذلك اضافة المصدر والمراد بالاعتبار المكمل الامر الذي اعتبره المستعمل متبعا
 اي للمقام وهو بين مقتضى الحال **قوله** بحسب السليقة وبحسب الشيخ الى آخره
 اي ذلك الاعتبار الذي اعتبره المتكلم اما بحسب سليقة كالفرد والفرق واما
 بحسب ما اكتسبه من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالتحليل والتمحيص كغيره

وما يفر من هذا العجز فهو من باب الاخبار يستدأ واحداً بخبري **قوله** لا يكون
الفرق الا على بل من المراتب العلية وقرى بين العلية والاعلى **قوله** لا يكون
لا يكون من الفرق الاعلى لان الفرق التي هي نهاية جميعها يكون ارجا واحداً لا ينقسم الى استداد
الذي جعله لك الارض فانه اذا جعل هذا العجز ارجا واحداً لم يكن ان يجعل الفرق
من هذا العجز من الفرق الاعلى والابنى من انقام الفرق في الاستداد الذي جعل الفرق
مما **قوله** لا يكون من الفرق الاعلى وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادى او قيل
انه غير مانع لصحة على الفرق الاعلى والمراتب المتوسطة ان مادى لا ينفصل مادى غائبي
فيصير عليها ما اذا غير الكلام عنه الى مادى التي **قوله** ان عوم ما في قوله مادى
اي في مرتبة دون مرتبة ذلك اذا لا يصح على ما ذكره الفرق الاعلى والمراتب
المتوسطة ان اذا غير الكلام دون التي بل الى مرتبة دون بحيث يكون دون اللفظ ايضا
راتب كثيرة سائر اللفظ يتفاوت في هذه المراتب اعني بين الفرق الاعلى لليلة
في اللفظ كاستدراك الترتيب ونحوه **قوله** سعي المطابقة اي لمقتضى الحال والمقام
قوله لا يانيت عما يجعل المتكلم هو ما يصفه فعل في الشارح روي ان المراد صفة يتم
بها في الفرق فلا يقال في ما جنس ومرتبة ويطبق لم يتكلم بما فيه جنس وترتيب
ويطبق كما يقال يبلغ فصيح وعرف المتكلم فانه في ما قيل وصف من صدر عنه الجنس
بالجنس فهو في الصحة كما ان انكار ذلك فهو في البطلان وقيل ان وجه
تخصيصها بدرجة الكلام ان تحينها الكلام لا يتفق على بدرجة المتكلم بل على بدرجة الكلام
حتى لو صدر كلام يبلغ من غير متكلم يبلغ كونه هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
ذلك بناء على انها لا تغير اذا لم تصد عن يبلغ كما ان خواص التراكيب كذلك **قوله**
ملك نفسه ما عاينها كيف كلام يبلغ في نوع من انواع المعاني كالمدح والرمز او
الشكر والثناء او في نوعين او انواع منها ولا يقتدر بها على تالف الكلام

في اي مرتبة

م يبلغ في جميع انواعه ولا خفاء هذه الكلمة ليست بدرجة المتكلم فالترقي غير
مانع ويمكن ان يدفع بالعبارة وهو ان يقال لما عرفت فصاحة المتكلم سابقا بملك
تصدر بها عن العبارة كل ما يدخل تحت قصد بلفظ فصيح عرفت ان المراد بها
ذكر في تعريف بدرجة ملكه يقتدر بها على تالف الكلام يبلغ للدرجة على كل ما يدخل
تحت قصد من المعاني المركبة **قوله** فاعلم ما عاينها اي علم من تعريف الفصاحة والبلغة
في الكلام والمتكلم ان الفصاحة من يبلغ كلاما كان او مستظلالا الفصاحة ما حوذة
في تعريف البلغة فهي كالمركبة في البلغة فيوجدت البلغة في كلام او متكلم فلا بد من
وجود الفصاحة فيه وليس كلاما وحده الفصاحة في كلام او مستظلالا ان يوجد فيه
البلغة **قوله** على استعمال المشترك في نفسه اي يكون من باب اطلاق المشترك النقطي
وادارة نفسه مع ذلك لانه يبلغ بوصفه الكلام والمتكلم فيكون مشتركاً
قوله او على تأويل كل ما يطلى عليه لفظ يبلغ اي يكون من قبيل المتواطى
اعني المشترك المعنوي **قوله** ان الفصاحة ما حوذة في تعريف البلغة مطلقا اي سواء
كانت بدرجة الكلام او بدرجة المتكلم فكل هذا يتوقف على الفصاحة اما بدرجة الكلام قبله
ولمطابقة ما يطابقه الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واما بدرجة المتكلم فهو ما حوذة
الكلام يبلغ لانه بدرجة المتكلم متوقفة على بدرجة الكلام وبلغة الكلام متوقفة على الفصاحة
فبلغة المتكلم متوقفة على الفصاحة **قوله** لا على بلغة الفصاحة احتراز عن المعنى الاصطلاحي
فانه ينقلب وهو بعض الفصاحة يبلغ **قوله** لانه ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى
الحال اي قوله ان يكون بدرجة الفصاحة لمقتضى الحال فانه في كلامه ان
زيد اذ كان في ذلك الوقت في الفصاحة بدرجة البلغة في الكلام فوجد ايضا بدرجة
البلغة في المتكلم والبلغة في الفصاحة لانه ان يكون لاجل ان يكون في المقصود بلفظ
فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وكان في قوله لانه ان يكون في كلام فصيح

تأنيده على وجوده ان البنية الكلام مرجعها انما جعل المراد منه الاحتراز عن الخطأ في
تأنيده على المراد ويغير الفصحى من غيره مرجع بنية الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين
بل بنية اخرى بينهما عيان مرجعها البنية المتكلم انما به باعتبار مرجعها بنية الكلام
لا توقف كل بنية المتكلم عليها باعتبار توقف بنية الكلام عليها فلو اطلق البنية حيث
تتعلق بالبنية عيان او غير عيان بها لم يعلم ذلك لكونه يكون توقف بنية المتكلم عليها
ولا اجل بنية الكلام بل لاجل مرجعها **قوله** اي ما يحيل ان يحصل الرجوع يستعمل مصدر
يجمع الرجوع وان كان ذلك على الشذوذ لان الصافي العيان في المصدر وقد يكون يجمع المفعول
اي المرجوع اليه على الحذف والاصال ويستعمل لم مكان يجمع موضع الرجوع والرجوع
في المفعول بنية وبين المصدر يجمع المفعول فعل الاول مرجع الجدي الى ان يجمع رجوع اليه وعيا
للمرجع اليه هو الذي هو في موضع الرجوع ويحتمل ان يكون المرجع فيه مصدر يجمع المفعول
اي المرجوع اليه للرجوع وهو الذي هو في موضع الرجوع من التفسير اي ما يجب ان يحصل انما مناسب
فيه وهو المصدر يجمع المفعول لا المصدر بمعنى الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل
المصدر بالمعنى الحقيقي بل قول الى الاحتراز ولو لم يكن كذا الى لم يحتمل المصدر
بذلك المعنى بل يتبين في اسم الموضع او المصدر يجمع المفعول **قوله** فلو يكون بديهي في
قولك انما الذي في ذهن خبره بنية كما في توقف عليها اي لتوقف فصاحة الكلام على
فصاحة **قوله** اي في مرجع البنية **قوله** انما في ذلك اي قد تطلق البنية على غير مرجع
او بنية المفرد في مرجعها احوال اللفظ العارضة من الصحة والاعلاء والاعراب والبناء
وغير ذلك **قوله** اي يعرف او صانع المفردات المستفاد من بنية اللغة **قوله** علم
ان ما عداها اي ما عدا المفردات الحاتية المعتبرة من الكتب المتروكة كالصحاح والمجلدات
والتي هي في انما يتقارر اي بعض وهذا اي بقرينة يجمع ان يتبع الكتب المتروكة
او هذا دفع اعترافه وادع على عبارة الحق حيث قال ومنه ما بين في علم اللغة

قوله او في علم التصرف اي بونه ما بين في علم التصرف **قوله** ادبه اي بعلم التصرف لا بغيره
بعلم مخالفة احل للقياس مستنبط بالاستقراء من قوانين اللغة لان من قواعدهم ان المتكلم اذا
اجتهد في كلمة وكان كما منها متروكا ولم يكن زائدا لغيره وجب الادغام **قوله** او في علم
النحو اي او بين في علم النحو كضغف التأليف مثلا الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى واما
قوله والتقصيد للفظ مثل التقديم والتأخير والفضل والحذف ونحو ذلك مما يجب
معرفة فهم المعنى من اللفظ وانما يعلم ذلك بعلم النحو كالتأخر اذ به اي بالحق لا بغيره
قوله وكذا تأخر الكلام اي ان التأخر غايد لك بالزوق السليم سواء كان المتأخر حرفا
نحو مستتر او كان تحولا وقيل حيا **قوله** اي ما بين في العلوم المذكورة من
اللفظ والتصريف والنحو هو اي المبين فيها الزاوية ومخالفة القياس والتقصيد للفظ
قوله او يدرك بالحق اي بالزوق السليم وهو التأخر مطلقا فالصريح عايد الى ما
اي في قول المعنى فمنه ما بين في علم من اللغة قد سراسر اظهر ان المقصود
الاحتياط الى المتكلم والبيان بان مرجع البنية يتوقف عليها لان المرجع امر الاحتراز
والتمسك المذكور والاول يحصل بالمعنى والكتا بعضها باللفظ والصرف والنحو والحق
وعلى القرب من غيره وبين المتأخر في غيره وتبين ما فيه ضعف التأليف والتقصيد
اللفظي من غيره والبعض **قوله** وهو غير ما فيه التقصيد المعنوي من غيره يحصل بالبيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالاسم لا يرقى على البعض الحاصل بالبيان يجمع ان ما يحصل
لا يحصل بالبيان الاحتياط اليه ولا حقا ان هذا البيان انما يحصل اذا جعل المعنى
عايدا الى ما بين او يدرك اذ لا يجعل عايدا الى ما يدرك لم يفد الكلام الا ان الحاصل
بالبيان رايد لك بالحق ما انه لم يبين في العلوم الستة فلو فاعلم ان يكون مبنيا فيها
فلا يثبت الاحتياط الى البيان بعض مبنيا في العلوم المذكورة كالتزاة ومخالفة القياس
وضغف التأليف والتقصيد للفظي **قوله** وبعضه مدرك بالحق وهو التأخر سواء

كان في الحق اذ كان في الحق الاحتراز الذي في مرجع البلية امر احدها الاحتراز عن الخطأ في تأدية
 الحق المراد والآخر الاحتراز عن التقيد المعنوي فوضع للعلم المعاني والبيان في
 مقيد في ذلك لمخرجه الاحتراز عن الخطأ في تأدية الحق المراد ومخرجه الاحتراز عن التقيد
 المعنوي وما يحتز به في الاول اي اول الامر في الباقيين من مرجع البلية وهما الخطأ
 والتقيد المعنوي لا الاول في مقابلة الله الذي هو الاحتراز في مع للاحتراز
 عن الاحتراز ولذا حوالت اشارة العبار حيث قال اي عن الخطأ في تأدية المراد
 بمرجع الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد في سوا هذين العلمين اي المعاني والبيان
 كما اي لوجوه زيد اختصاص هذين العلمين بالبلية اذ لا يبحث فيها الا عما يتعلق بالبلية
 من مطابقة الكلام لمعنى الحال وكيفيه ايراد الحق الى واحد بطرق مختلفة والاحتراز
 عن التقيد المعنوي وتوحد ذلك بخلاف غيرهما من العلوم التي يتوقف البلية عليها كاللغة
 والنحو والصرف فان البحث فيها لم يفتقد كونها يتوقف عليها البلية وقد يكون غير
 فان مخرجه الغريب غير يعلم من اللغة ضمنا لا قصدا وكذا مخالفة القيس والتقيد
 وغير ذلك من مخرجه توابع البلية اي المحسنات اللفظية انحصرت في ثلاثة
 فنون هي المعاني والبيان وعلم توابعها علم البديع وليس الحق ان المختصر لما كان علم
 البلية وتوابعها لم يحصر بقصود في ثلاثة فنون جعلت في ثلاثة لتوحيد المنع الظاهر عليه
 اذ هي ان يجعل قنين احدها في علم البلية والآخر في توابعها ولك ان يجعل الحق على
 هذا قسمين معلوم في ان المناظرة العلوم المختلفة ان يجعل كل فناء ويكون المراد من (ق)م
 المحصر سلبية اولوية وكثير يسمى الجميع علم البيان لان البيان هو المنطق الفصيح المخرج
 عما في الخبر وهذه العلوم تبحث عند قوله وبعضهم يسمى الاخير في الحق البيان والبديع علم
 البيان بتغليب علم البيان لكونه ذاتيا للبلية على علم البديع لكونه عرضيا لها وتبقيت الطاء
 الاصل جادة ملوكة في والبلية علم البديع لانها تبحث عن المعاني المستبعدة المستفاد

٢٥
 في واما تسمية الفن الاول بالمعاني فلا يبحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام فيقتضيه الحال انه
 امر يتعلق بالمعنى لان معناه و مرجع الاحتراز عن الخطأ في تأدية الحق المراد
 مقتضيات الاحوال خصوصيا تقتضي المعاني اولها وبالذات واما تسمية الفن
 الثاني بالبيان فلا يتعلق بالحق الواحد و بيان بطرق مختلفة في الوضع واما تسمية
 الفن الثالث بالبديع فلا يبحث فيه عن المحتويات وحق في بداعتها وطرقاتها واما
 تسمية الفن الرابع بالبيان فلا يتعلق بالبيان هو المنطق الفصيح المخرج عما في الضمير ولا حقا
 في يتعلق بالفن الرابع بتدقيقه وتصحيحه وتحسينه واما تسمية الفنون الاخرى بالبيان فتعطي
 حال الفن الثاني على الثالث ولان يتعلق الفن الاول بالمعنى اكثر واتصاله بالبيان
 فبانه على ذلك بتسمية الاول بالمعنى والاخيرين بالبيان هو المنطق المذكور واما تسمية
 الفنون الثلاثة بالبديع فلا تارة لا حقا في بداعة سائر ما نزلها وخرافة لطافتها
 بل منزلة المخرجه يعني ان المعاني ليس جزا للبيان حقيقة بل كالتجربة لا رعا المطابقة
 لم تقتصر في البيان على جهة التجربة بل يقع اعتبارها فيه ان اليراد الذي هو مقصود
 البيان انما يعين بقدر رعايه المطابقة ولو على التعميم يجرى هذه القدرة كقوة
 فتكون لكونه من اي لاجل ان علم المعاني غير نة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل
 طبعا فعلم المعاني مقدم على علم البيان وضعا ليوافق الوضع الطبع وهو اي رعايه
 المطابقة لمقتضى الحال وتذكر في الخبر باعتبار الخبر على مرجع علم المعاني
 وهو علم العلم يستعمل المعاني بله احدها ان يطبق ويراد به الملكة كما اختار الشارح
 والله ان يراد به نفس مائل لك العلم والثالث ان يراد به التصديق بالمسائل اعني
 ادراكاتنا ولا يستعمل المخرجه اصطلح بعض العلماء على تخصيص العلم بالبيان والمجرات
 والمخرجه بالجزئيات والبيان بعمومه على ذلك يستعمل اهل اللغة العلم مستقرا
 الى مقولتين والمخرجه بالجزئيات الى مقول واحد وايضا المخرجه تطلق على علم

الفن
 علم المعاني

المخرجه

بالجمل يقال عرفت الشيء بعد الجمل به والعلم اعم من ذلك سواء تقدم جمل كالعلم ^{الحادث} العالم
او لم تقدم كالعلم القديم ولذلك يقال علم الله ولا يقال معرفته الله فيطلق عليه
دو العارفين ^{في} يستنتج منه اي تستخرج واصل الاستنباط استخراج الما الاقل
من البنى من جزئيات الاحوال المذكورة اي احوال اللفظ العربي التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال ^{في} بمعنى ان اية فرد يعني ليس المراد بمعرفة كل فرد فرد شئ
الجزئي والاحاطة به اذ قد كان ذلك متقدرا اذ ما بل كل علم لا يتحقق بل
يتزايد من الافكار فيوجد منها اي يرد علينا من هذه الاحوال ^{في} بذلك العلم
اي تلك الملكة التي هي كيفية راسخة في النفس ^{في} والشيء ذلك كالتيقن والجمع والتفكير
والتيقن وغيرها مما له دخل في البلغة في الجملة ^{في} وكذا المجتهد البديهة فانه ايضا ^{في}
التي ليست بهذه الصفة ^{في} والمراد انه اي علم المقادير حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اي العلم المقادير هذه الاحوال مطلقا لما اشار اليه بقوله فظهر ان
ليس ^{في} وغير ذلك اي من احوال اللفظ كالحذف والذكر والتاكيد وعدم الى غير ذلك
^{في} وهذا يخرج عن التعريف علم البيان اي وهو كما في حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال فخرج علم البيان عن التعريف لما قال اذ ليس البحث فيه ^{في} هو الكلام الكلي المكيف
بكيفية مخصوصة مثلا انكار الخاطب حال من احواله يقتضي كلاما كليا مكيفا بكيفية
مخصوصة وهي التاكيد ومثل ذلك ان زيد في الدار مثلا جري من جزئيات ذلك الكلام
الكلي المكيف الذي هو مقتضى الحال ^{في} عما اشار اليه في المقادير اي في تعريف علم المقادير
منه وخرج به الشارح القلة في شرحه ^{في} لا نفس الكيفية اي ليس مقتضى الحال نفس الكيفية
من التاكيد وعدم والتقديم والتأخير والحذف والذكر ونحوها ^{في} والظاهر القول
اي وان لم يكن المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة بل كان
المراد به نفس الكيفية من التقديم والتأخير والتعرف اه ^{في} بانها احوال اي بانها

العارضة للفظ من القديم والتأخير والتعرف والتكثير ونحوها ^{في} لا تعلق
الحال اي التقديم والتأخير والتعرف والحذف والذكر والتاكيد ونحوها
عين مقتضى الحال فيتم الحال ومقتضاها ويلزم مطابقة الشيء لنفسه ^{في}
باطل ^{في} واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب سؤال مقدر ^{في} وهو
التاكيد وعدمه من احوال الاسناد ^{في} التي جعلت من احوال اللفظ فاجاب عنه بقوله
باعتبار ان التاكيد ^{في} من الاعتبار الراجحة الى الجملة اي باعتبار تمامها على الاسناد
فكون من وصف الشيء بوصف متعلق وحاصله ان التاكيد وتركه من احوال
الاسناد او لا وبالزات وقد توصف بهما الجملة ثانيا وبالعرض باعتبار تغيرها
الاسناد ^{في} وتخصيص اللفظ بالعربي يعني في قول المصير في به احوال اللفظ
العربي ^{في} بوجه اصطلاح يعني لا يخص ذلك باللفظ العربي بل يمكن اعتبار
في كل لغة اريد واما خصصته المصير باللفظ العربي لان هذه الصناعة اعتمدت على
البلغة وتوابعها اعتمدت له لا لغيره ^{في} ويخصر المقصود اي من علم المقادير اذ درج
المقصود لاخراج التبيين والقيم ونحوها فلو قال ويخصر علم المعاني لربما توهم مجيب
الظاهر قوله ما مع انها خارجة عن الظاهر من مبادئه اي ويخصر المقصود الذي هو
علم المعاني احصاء الكل في الاجزاء لا الكل في الجزئيات احصاء الكل في الاجزاء عبارة
عن تحليل صورة الكل الى الاجزاء وابطالها من خواصه عدم صدق اسم الكل على كل واحد
من الاجزاء مثلا علم المقادير من الابواب الثمانية على افرادها او مع انتظام بعضها
البدل لا يصلح الا على مجموع النواحي الثمانية واحصاء الكل في الجزئيات عبارة عن مجموع
كل له قیوم متعددة فباعتبار انتظام كل قيد منها اليه يصير نوعا مغايرا للآخر
ومن خواصه صدق اسم المقدم على كل من الجزئيات مثلا الحيوان منوم على له جزئيات
متعددة كالانسان والفرس والحمار ونحوها وله قیوم متعددة يصير انتظام كل

تد إليه نوعاً مثلاً ان ضمت اليه الناطق يصير انساناً وان ضمت اليه الصاهل يصير فرساً
وان ضمت اليه الناهي يصير عارياً من كل الحيوان على كل واحد من النواحي
اعني النسيان والفهم والحمار احوال السناد شروحه في تعداد النواحي
الثمانية ويجوز في احوال السناد وما عطف عليه من اوجه الجرح ان يذكر تفصيل
من مجمل وهو احوال السناد في التقديس والرفع على احوال مبتدأ والنصب على
احوال راعى والرفع احوال من هذه العذر لان المقدور في جرحه هو التمسك
والمقدور في النصب هو العقل مع الفاعل وهذا في جرحه او في تقديس الجرح
وانما انحصر فيها وانما انحصر علم المعاني في البواب الثانية لا الكلام اهـ لان الكلام
اما خبر او انشاء شئ فتم على ما هو المسمى المعروف وتلها بعضهم فقال الكلام اما خبر
او طلب او انشاء فقام زيد في الدار وبقيت حال ان البسيع في الدار لا محالة
اي لا مطلق الكلام خبر كان او انشاء يشمله في قائمة بنفس المتكلم اي لا
بالمرافق ولا باحد مما بل محملها نفس المتكلم كرجل الكلام دليل عليها وخبر
اليها ولو لا الكلام لم تعلم تلك النية وان كانت موجودة في الذهن وقائمة به
وهو يعلق احد الشئين تذكير الخبر مع انه واقع على النية باعتبار الخبر في الفهم
اذا وقع بين لفظين مذكروا وثبت جازاً ثبته باعتبار الآخر يعلق احد
طرفي الكلام وهو المند بالآخر وهو المند بالسكونك زيد قائم فان النية بين زيد
والقيام القائمة بنفس المتكلم يعلق القيام بزيد بحيث يقع السكون عليه المراد
ان لا يتوقف اللفظ على شئ كوقوفه على الخبر عند ذكر المبتدأ او على اي توقفه
على المبتدأ عند ذكر الخبر واما نحو ضربت وان توقف على ذكر المفعول لكن لا يتوقف
الخبر على المبتدأ او المبتدأ على الخبر فهو يصح السكون عليه ايما او سلباً
اي سواء كان ذلك التعلق ايجاباً او زيد قائم او سلباً نحو زيد ليس بقائم

ثم وهذا انما يكون في الخبر على ان لا يتصف بايجاب ولا سلب لا سيما
من انواع الحكم والنسبة ليس بحكم بل هو ايجاد يقع بلفظ يقارنه في الوجود
غير ذلك عما في الانشائيات اي من النسب الانشائية لانها كما مر لا تسمى
النسبة في الكلام الانشائي هذا اعتراض على الزوني في حيث فسر النية مطلق
الكلام بما ذكره وبين الشارح وجه الخطأ فيه بعدم شمله للنسب الانشائية
لانها لا تتصف بالايقاع ولا بالانزاع في ذلك يصح التقييم لخبره في بعض الماخذ
من المقسم ان كان لنية خارج اي خارج عن الكلام سمي كانت في الذهن
او في خارج في احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والمستقبل والحال فان
بين زيد والقيام مثلاً نية في الخارج بتوحيده ان حصل له وسلبية ان لم
يحصل له وهذا النية متحققة لكل واحد سواء اعتبرت ام لا في اي نطاق
تلك النية يقع المفهوم من الكلام ذلك الخارج اي النية الخارجية بان يكون
بتوحيده كقولك زيد قائم اذا حصل له القيام في نفس الامر فان النية المفهومة
من الكلام بتوحيده والتي في الخارج اي بتوحيده فقد تطابق نطاق النية
وسمي مثلاً هذا الكلام خبراً صادقاً او سلبياً كقولك زيد ليس بقائم ولم يحصل
له قيام في الخارج فان النية المفهومة من الكلام سلبية والتي في الخارج اي
كذلك فقد تطابق النية فيكون ايضاً خبراً صادقاً بان تكون النية المفهومة
من الكلام بتوحيده والتي بينها في الخارج والواقع سلبية او بالعكس مثال الاول كقولك
زيد قائم وتحصل له قيام في الخارج فالنية المفهومة من الكلام بتوحيده والتي بينها
في الخارج والواقع في نفس الامر سلبية فلم تطابق نية الكلام ما في الخارج ومثال الثاني
كقولك زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الخارج والواقع في النية المفهومة
من الكلام سلبية والتي في الخارج بتوحيده فلم تطابق نية الكلام ما في الخارج وسمي

مثلها خبر كاذب وان لم يكن نسبة خارج كذلك اي تطابقه او لا تطابقه
 النسبة الخارجية ملزمة للمطابقة وعدمها وكما نفي اللزوم يستلزم نفي اللزوم نفي
 عن نسبة الانشا الخارجية التطابق فتستفي ان يكون لولتا نسبة خارجية ضرورية
 انتفا اللزوم مباثقا لزمه اي فالكلام انشا وتحتق ذلك اي ويحتق انقام
 الكلام الى الخبر الانشا ان الكلام ان يكون نسبة اي المستفادة من لفظه ويكون
 اللفظ موجد لها اي تلك النسبة المستفادة منه من غير قصد الي كون الكلام دالا
 على نسبة خارجية عنه حاصل في الواقع في مطابقة او لا تطابق اي مطابقة تلك النسبة
 المفروضة من الكلام للنسبة الخارجية او غير مطابقة لها لا بد وان يكون بين هذين
 الشئين اي القيام وزيد مثلا بان يكون هذا ذاك اي بان يكون احد الشئين عين
 الآخر فتقولك زيد قائم فان قائم هو زيد وزيد هو القائم او سلبية بان يكون
 هذا ذاك فتقولك زيد ليس بقائم فان زيد غير القائم والقائم غير زيد وهذا في النسبة
 البتوتية والسلبية لا ترمي الى تاييد لقول في بيا النسبة بان يكون هذا ذاك فانك
 اذا اخبر عن قيام زيد بقولك زيد قائم فقد دل هذا الكلام بطريق المطابقة على
 حصول القيام لزيد وثبوت له قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية
 او ليست منها اختلف في النسبة بين الشئين هل هي من الامور الوجودية في الخارج
 ام من الامور الاعتبارية التي ان اعتبره وجدته والافق في الصحيح انها من الامور
 الاعتبارية ولا يفيد ذلك في قولنا ومع قطع النظر عن الذهب لا بد وان يكون بين
 هذين الشئين في الواقع نسبة بتوتية فانه قد يتوهم منه ان النسبة من الامور الخارجية
 وهذا في وجود النسبة الخارجية اي لولا النسبة المتحققة في الخارج حتى يلزم
 ان يكون النسبة من الاعيان الموجودة في الخارجية كالصبر والسم الفاعل والمفعول
 وما شئت ذلك اي من بقية المشتقات كالصفة المشبهة وافعل التفصيل والسم

في نسبة
 الامور
 الخارجية

اسم الزمان والمكان **والله تعالى** ولا تختص هذه الكلام بالخبر اي لوجوده في الانشا ايضا
 لانه كما لا بد للخبر من سند اليه ومنه ان كذلك الانشا ايضا فاجوبه التخصيص
 واجاعته بعضهم بانه لما كان الخبر املا لانشا وكانت المراد بالمراد في الخبر
 في علم البلغة اكثر وجوده بيا في الخبر فخص الخبر لذلك بهاء لاجابة البعد
 تفصيل الكلام بالبلغ يعني ان مورد القيمة الذي هو الكلام بالبلغ يا با ان يكون
 فيه الزيد على اصل المراد لغير فائدة فاذا ارجعنا الى قول المصنف فائدة او على
 زائد اي على اصل المراد هو فاما ان يكون ما وبالاصل المراد هو المساقول
 او ناقصا عنه وهو الايجاز في مقابلته في الاكتاب والمساوق من امور
 الجملة كالفضل والوجوه او المند اليه او المند كالتقصير عنه ثم مثل التاكيد
 والتقديم والتأخير والتاكيد راجع الى الجملة والتقديم والتأخير راجع الى المند اليه
 والمند في الراجح في هذا المقام يعني ان الذي بهم المصنف في هذا المقام بيان
 سبب افراد هذه الامور في جملة احوال الجملة والمند والمند اليه مع انها داخل
 فيها وجعلها ابوابا لمساوق وقد اخصنا ذلك في الشرح اي قد بينا سبب ذلك
 في الشرح فلا يفيد هنا فليس ارجح ثم تنبيه التنبيه لفظ التيقظ في الاصطلاح
 عبارة عن عنوان بحث تقدم الإشارة اليه في الكلام السابق بحيث لو جرت النظر
 الى ما قبله لفهم منه ما بعده وهو هنا تفصيل الصدق والكذب فانه لو تأمل قولنا فما
 سبق ان لسه خارج تطابقه او لا تطابقه حتى التأمل يعلم منه ان الكلام
 الذي تطابق نسبة الخارج والواقع صدق والذي لا تطابق نسبة الخارج
 والواقع كذب يدرك السمع كمن هنا شئ وهو ان المذكور في النسبة هي
 لم تقدم الإشارة اليه لا تفريق المزاها في البتوتية واختلافه في مرجع الصدق
 والكذب غير من كونه في الكلام السابق ولذا قال بعض الشارحين يحمل

البتوتية

ثبوت النسبة الى معناه القوى وهو ان ما ذكره في الاصطلاح **قوله** اختلف القائلون
اي اختلف الناس في ان الخير محصور في الصدق والكذب او غير محصور فيها بل قسم ثالث
فقال الكثر انه محصور في الصدق والكذب وليس ثالث ثم القائلون فيها اختلفوا
في تقريرها فذهب الجمهور الى ان صدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عدها
وهذا هو الحق عليه ذهب النظام من القائلين باحصاء الخبر في الصدق والكذب
الى ان صدق الخبر مطابقة لاغنى الخبر ولو كان اعتقاده خطأ لقول القائل
السماء نحننا مقتدا ذلك فهذا عند خبر صادق لمطابقة الاعتقاد وقوله السماء
فوقنا غير مقتد ذلك خبر كاذب ولو كان مطابقا للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد
الخبر وذهب النظام الى عدم احصاء الصدق والكذب بل قسم ثالث وهو
صدق ولا كذب لان طابق الواقع والاعتقاد حصص وان لم يطابقها فالكذب
وان طابق احد هادوا لا حق فلا صدق ولا كذب ويصح ذلك في كلام المحققين
والشارح **قوله** اي مطابقة حكم الواقع في مطابقة نسبة الموقر في قول النبي صلى الله عليه وآله
في الواقع **قوله** وهو الخارج الواقع والخارج **قوله** وهو الخارج الواقع **قوله** اي مطابقة حكم الواقع في مطابقة نسبة الموقر في قول النبي صلى الله عليه وآله
التيان الذين وقع بينهما نسبة يقع بهما المسند والمستند اليه **قوله** لا بد وان يكون
بغيره في الواقع اي بلا إثبات بان يكون هذا اذ كان او باللبس بان يكون
هذا اذ كان **قوله** وعدها اي عدم مطابقة النسبة الموقر في الكلام للنسبة اليه في الخارج
قوله قبل صدق الخبر فائدة النظام وهو في علم المصنف اي عدم مطابقة
لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ اي لو كان الخبر صحيحا واعتقاد الخبر خطأ يكون خبر
خبر كاذبا **قوله** السماء نحننا مقتدا ذلك فصد اي مع انه كلام كاذب باعتبار
الواقع طابق اعتقادنا **قوله** السماء فوقنا غير مقتد ذلك كذب اي مع انه
كلام حق يجب الواقع خالف اعتقادنا **قوله** والكراد الاعتقاد اي عند

عند هذا القائل اعني النظام من ثابته **قوله** اي مطلق الحكم الذهني غير متغير
قبل آخر معه **قوله** وهذا يشك اي هذا الذي ذهب النظام من انه **قوله** وهذا يشك
والكذب ومطابقة الاعتقاد وعدمها مع قول باحصاء الخبر في الصديق والخطأ
بغير الشك **قوله** فيلزم الواسطة اي فيلزمه اعني صاحب هذا المذهب
بين الصدق والكذب وهو لا يقول بها ولا يتحقق له احصاء الخبر في الصدق والكذب
وهو قائل له فاجيب **قوله** الاشكال بان موضح الفقه هو الخبر وكلام الشاك
ليس بخبر مخلوق في الحكم اللازم للخبر **قوله** اللهم الا ان يقال اعتقاد ضعيف
غير ورجح هذا الاشكال لما فيه من الغاية **قوله** ان كاذب اي خبر الشاك داخل في
الخبر الكاذب **قوله** لا اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد
ذلك ان الصدق اعتبر فيه احرار الحكم ومطابقة الاعتقاد فينتفي بانتفاء
بان لا حكم ولا اعتقاد كخبر الشاك حيث لا حكم فيه ولا اعتقاد او بانتفاء
احدهما لقول القائل السماء فوقنا ولا يصدق ذلك حيث انقضت مطابقة
الاعتقاد فقد تحقق في الصورتين عدم مطابقة الاعتقاد فيكون خبر الشاك
داخلا في الخبر الكاذب **قوله** بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون الآية استدلال
النظام على ان صدق الخبر مطابقة الاعتقاد وكذبه عدها بقوله تعالى اذا جاءك
المنافقون اي الكاذبون **قوله** لعدم مطابقة خبرهم لمقتد **قوله** لا يصدق خبرهم
قوله فان كان مطابقا اي فان كان كاذبا ثم انك لم تسو مطابقة الواقع فقول
الصدق والكذب باعتبار الاعتقاد لا باعتبار الواقع والظاهر نكدهم في
آلية الكرامة للقطع بحقيقته **قوله** ورد هذا الاستدلال اي استدلال النظام
على مذهبه بالآية الكريمة **قوله** ثم ان الشاك ان الكذب راجع الى الشهادة
لانها في قوة قولهم ان شهادتنا في حالتها خلوها من الشاك هذا كاذب

لانهم المتفقون الذين يقولون بانهم ما ليس في قلوبهم من الكذب راجع الى المشوق الذي
هو انك رسول الله **س** باعتبار تقديرك خبر كاذبا اي لا الى قولهم شهدانه
انما فلا يرجع الكذب اليه والله الى تسميته اخبارهم بشهادة لا الاخبار
اذا خلق من احوال القلب لم يكن بشهادة **س** مصدر مضاف الى المفعول الله
اصل تسميته اخبارهم بشهادة فخر فاعل المصدر وفعول الاول وضيف
الى مفعول الله والثالث ان الكذب راجع الى المشوق به وهو قولهم انك
رسول الله لكن لا في الواقع بل في دعوى القاسر واعتقادهم الكاسر لانهم
يعتقدون انه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم
فيكون كاذبا عندهم وصادقا في نفس الامر لو لم يجرى المطابقة فيه والحاصل انهم
اعتقدوا غير مطابق والحال انه مطابق لم فيكون اعتقادهم غير مطابق للواقع
فيكون قولهم انك رسول الله غير مطابق للواقع في اعتقادهم مطابق في نفس
الامر فالكذب راجع الى المشوق به في اعتقادهم حيث لم يطابق الواقع فيه فان
كلام مطابقا باعتبار الخارج **س** فيكون كاذبا اي فيكون المشوق به وهو قولهم
انك رسول الله كاذبا باعتبار اعتقادهم وزعمهم فلا يكون سبب ذلك مطابقا
وان كان صادقا في نفس الامر والحاصل ان الرد على الوجهين الاولين على سبيل المنع
وعلى الاخير على سبيل التسلية هو ان يقال سلمنا ان الكذب راجع الى قولهم انك
رسول الله لكن لم لا يجوز ان يكون في اعتقادهم انه لم يطابق الواقع وهذا الخبر
الرامي لا مثبت للذي **س** وانت اللمة اي بين الصدق والكذب فانه ثلث ثمة
الخبر الى صدق وهو مطابق للواقع والاعتقاد معاوي الكذب وهو ما حاله
والى ما ليس صدق والكذب وهو ما عدا صدق باربع صور عدم مطابقة
الواقع مع مطابق الاعتقاد او مع انتفاء الاعتقاد اصله كقول القائل لما تحتنا

تحتنا معتقد ذلك او غير معتقد شيئا من هذه صورنا ومطابق الواقع مع عدم
مطابقة الاعتقاد او مع انتفاء الاعتقاد اصله كقول القائل لما تحتنا
معتقد للكذب مع انتفاء الاعتقاد اصله وهذا صورنا اخرتان ونحو
اربعة **س** مطابقة اي مطابقة الخبر لمطابقة الواقع ومطابقة الاعتقاد الخبر
اي المتكلم بالجملة الجزئية كقول القائل الارض تحتنا مع اعتقاده لذلك
مع اعتقاد المخبر ان خبره غير مطابق لمطابقة الواقع ونفس الامر **س**
اي غير حذري الضمين يقع المطابق للواقع والاعتقاد وغير المطابق
لها **س** راجع الى غير وجاز تأنيده باعتبار الاربع اعني المطابقة
لواقع مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصله عدم المطابقة للواقع
مع اعتقاد المطابقة اي مطابقة الخبر للواقع او بدون الاعتقاد اصله ليس
بصدق والكذب يقع هذه الاقسام الاربع عند اي الجمال ليس بصدق والكذب
فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخفق منه بالتفسيرين الباقين هذه
نتيجة ما تقدم من مذهب الجاحظ في كل من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ
اخفق بتفسير الجمهور وبتفسير النظام **س** الجمهور اعتبروا في الصدق بمطابقة
وفي الكذب عدم مطابقة للواقع والنظام اعتبر في الصدق بمطابقة
وفي الكذب عدم مطابقة له والجاحظ اعتبر في الصدق معاوي الكذب عدم
مطابقة للواقع والاعتقاد يكونا بتفسيره اخفق منه لانه اعتبر فيهما شيئين
وكل من الجمهور والجاحظ اعتبر فيهما شيئا واحدا فحق وجد الصدق والكذب
بتفسيره وجد بتفسيرهما وليس مني انتفى الصدق والكذب بتفسيره انتفى بتفسيرهما
اذ لا يلزم من نفي الاخر نفي الاخر **س** بناء على ان اعتقاد المطابقة لا يقع
ان الصدق والكذب عند الجاحظ مطابق الخبر للواقع ومطابقة الاعتقاد

الخبر او عدم مطابقة للواقع ولا اعتقاد الخبر فحقيقته كل منهما مركبة من شيئين والذي
ذكره المصنف في الصدق هو مطابقة الخبر للواقع مع الخبر بان خبره مطابق للواقع
وفي الكذب عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد الخبر ان خبره غير مطابق للواقع
فيكون حقيقته كل منهما شيئا واحدا حقيقا بالصدق والتوفيق ان ما ذكره المصنف
مبنى على ان اعتقاد الخبر ان خبره مطابق للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد
فضرورة توافق الواقع والاعتقاد مع اي خبر اذا كان الخبر مطابقا للواقع
مع اعتقاد ان مطابق للواقع لتوافق الواقع والاعتقاد في مطابقة احد المتفقين
يستلزم مطابقة الآخر وكذا اي وكما لمطابقة مع اعتقادها عدم المطابقة
مع اعتقاد عدمها فانه يستلزم ان الخبر لم يطابق الاعتقاد ايضا لتوافق الواقع
والاعتقاد وعدم المطابقة لاحد المتوافقين يستلزم عدم مطابقة الآخر على
احدهما اي على اعتبار الواقع عند الجمهور والاعتقاد عند النظام فيكون الصدق
والكذب بتفسير الجاحظ اخص منهما بتفسير الجمهور والنظام **قوله** يدل افتري اي
يستدل الجاحظ على اتيان الواسطة وعدم انحصار الخبر في الصدق والكذب بقوله
لما حكاه في المتفقين افتري على انه كذب بالآية **قوله** لان الكفار خصوا اخبار النبي
هو بيان استدلال الجاحظ على مذهبه بما تضمنه الآية وكيفية الاخذ منها **قوله** على
سبيل منع الخلو بناء على ان ام متصلة لكن اختلف مستوفي التوفيق وام يعاند واغا قال
على سبيل منع الخلو مع انها مائة الجمع ايضا لا يمنع الخلو بطلان المعنى الا مع فتناول
الحقيقة ايضا على ما سبق الي بعض الاوهام ومع بعضهم من قول المصنف لا المراد
غير الكذب ان الله هو ام به جنة وهوانا والآثاء لا يتصف بالصدق ولا بالكذب
فيكون غير الكذب بهذا الاعتبار وقد اوردته الشارح كما رأيت في وغير الصدق
الي آخره **قوله** هو الاخبار حال الجنة غير الكذب لا يجعل فيه في قول افتري على انه كذب

كذا وبغير الصدق لانهم اي المناقون لا يريدون الاعتقادهم عدم صدق قوله
لم يقصدوا صدق قوله يريدون اعتقادا قول الشارح عبارة عن الاصل بما رأيت
لوروج الاعتراض عليها اذا يلزم من عدم اعتقادهم صدق ان لا يكون
صدقا لا محال يجوز مع صدق وايضا يلزم من عدم الاعتقادهم صدق
اعتقادهم كذبه لجواز انتفاء الاعتقاد اصدقه الذي بمحل اي بعد
عن اعتقادهم بمحل كثيرة فلا يكون مراد لهم **قوله** اخص لانهم فيكون صرحا في
نفي الصدق في قولهم ام به جنة اعني الاخبار حال الجنة **قوله** فمراهم اي مراد
الكفار وهذا يتجه عند الجمهور حتى يكون هذا اي الاخبار حال الجنة
قوله ونوعهم يجوز فيه ضم الراي وفيها **قوله** وفي هذا اي التأويل الذي ذكرناه
في قول المصنف وغير الصدق لانهم لم يقتضوه لا يوجب خبر ما قيل اي على عبارة
الاصل **قوله** انه لم يجعله دليلا على عدم الصدق اي المصنف لم يجعل قوله لانهم
لم يقتضوه دليلا على عدم الصدق بل جعله دليلا على عدم ارادتهم صدق
ويلزم من عدم ارادتهم صدق ان يكون صدقا **قوله** ورد هذا الاستدلال في
استدلال الجاحظ على مذهبه بالآية المذكورة **قوله** لانه الكذب في الافتراء هو الكذب
عن عمد وقصد ولا عمد ولا قصد للجنس فيكون المعنى اقص الكذب ام لم يقصد
قوله والله اي الاخبار حال الجنة ليس فيما الكذب حتى يلزم ان يكون غير
بل فيما هو اخص من الكذب وهو الافتراء الذي هو الكذب عن قصد فيكون
الافتراء اعني الكذب عن قصد والكذب عن غير قصد مندرجان تحت اسم الكذب
مطلق الكذب فيكون خبر الكاذب بغير علم **قوله** اعني الكذب عن عمد وهو
لا عن عمد بتفسير النوعي الخبر الكاذب في الكذب عن عمد وهو المعنى عن الافتراء
والكذب لا عن عمد وهو المعنى عن الاخبار حال الجنة **قوله** احوال الاستاد

في الواقع في دليل على ثبوت الحق اي الحكم المستفاد من لفظ الخبر **والا** اي وان
لم يكن المراد ببول من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت الحق ولا على انتفاء ما ذكرنا لم
يتفق كلمة اذ لا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم **اي** وعدم ثبوته له احتمال
عقلتي يعني ان مدلول الخبر هو الصدق ليس **اي** واما الكذب فيحمل عند العقل
احتمال مرجوح حال انه مدلول او مفهوم اللفظ **والله** اي وسمي **الله** اي
كون الخطاب عالما به اي بالحكم المستفاد من الخبر **اي** كما افاد الحكم افادته في
عالم بالحكم اي كما وجدت فائدة الخبر وجد في ما يقتضيه انفاك الثانية والاولى
كما يقتضيه انفاك اللازم في المفهوم وليس كما وجد في فائدة الخبر وجد
الفائدة لجواز ان يكون الحكم معلوما للخطاب قبل وروده عليه فيحصل العلم
بلزوم القايد في ذلك الحكم لا امتناع فيحصل الحاصل كقولك لم تحفظ القرآن
حفظت القرآن **اي** وتسمى مثل هذا الحكم فائدة الخبر جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال اذا كان الحكم يجوز ان يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسمية
الخبر فاجاب بول بناء على انه من شأنه **اي** والمراد بكونه عالما بالحكم اي بكون
الخبر عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه واما اذا كان الخطاب عالما بالقاعدة
ولا زعمها فلا ينبغي ان يلقى اليه الخبر لانه قد يكون لغوا ضاعا هذا هو الاصل
من منزلة الجاهل اي بقايد الخبر او بلزومها او بقاء فيلقى اليه اي
ذلك الخطاب المنزل منزلة الجاهل **اي** لعدم جوبه عما موجب العلم اي
لعدم علمه بقضي على الصلوة واجبة لا من منزلة الصلوة مع علمه بوجوبها
من منزلة الجاهل الحالي للذهن فالق اليه الخطا وانزل العالم منزلة الجاهل
حاز ان يقتصر على الذهن فيلقى اليه الكلام في تأكيد وجاز ان يقتصر منزهة
فيلقى اليه الكلام من كذا امتحانا وان يقتصر من كذا فيلقى اليه الكلام من كذا وجوب

بما والفاظها هو **الاول** لا اعتبارا خطا اي طلبية اي يكتفي فيها بحفظ الخطا
قوله ولقد علموا هذه الآية او لها ثبت لاهل الكتاب العلم على سبيل التوكيد
القصي و آخرها ينفذه عنهم لانهم لما اشترى اكتب العبدية مع علمه بان من اشترى
ذلك ماله في الآخرة من نصيب نزل علمه منزلة الجاهل حيث لم يجد مع تفاهت
في حقه وليس ما شرى به انفسهم لو كانوا يعلمون **اي** بل تنزل وجوب الشيء
منزلة عدمه هذا **قوله** وتقال في تنزيل وجوب الشيء منزلة عدمه كقول
قوله تعالى ما ريت اذ ريت وكن اشترى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما شهد الاحزاب
على المسلمين يوم بدر اخذ كتبه من الحصى وروي بهانه وجوب المشركين وقال
شاهدت الوجوه فلم يبق عين من المشركين الا وقد اجببت من تلك الحصا
نزلت قوله وما ريت اذ ريت فهو مروي حقيقة كقولك انك لا ترى الميت على
ميت ليس مقدور في البشر نزل ربه منزلة عدمه وحاصله ان ههنا تلونه
ههنا تنزل العالم منزلة الجاهل كقولك لتارة الصلوة العالم الصلوة واجبة
وتنزل العلم منزلة الجاهل كقولك تعلموا لعل على اي لو كانوا يعلمون وتنزل
وجوب الشيء منزلة عدمه كقولك تعلموا ما ريت اذ ريت فينبغي حينئذ شرط الكلام
مقدوره ان لا يرفع بغير اي اذا كان **اي** على قدر الحاجة اي ينبغي ان يفرغ
في المسائل لا يزيد ولا ينقص **اي** من الغواي مالا فائدة منه من اللفظ
فان كان الخطاب تفريع على ما قبله وفيه خسر ضمني لا حصول اللفظ لانه
لا يخرج عن احد الحالتين الاولى اعني الخلو عن الحكم والتدريج في الكثرة اي يكون
اي يلقى لا يكون الخطاب عالما بنبوت الحكم ولا بانتفاءه بان يكون حاله في الذهن
عنه اصلا ولا يكون الخطاب ايضا منزهة عن ثبوت الحكم ونفيه بان حصل
طرفا الحكم والخبر في النبذ بينهما مثل **اي** واقوام ليست بواقفة **قوله** وبهذا يبين

على

فاد ما قيل انهم بعضهم ان حلو الذهن عن الحكم يستلزم حلوله عن التردد فيه فاعترض
عليه المصنف بان لا حاجة الى قول التردد فيه بناء على التوهم المذكور ووجه الثاني
بما رأيت في بل الحكم والتردد فيه متناقضان في الجازم بشئ او الظن به بيا في التردد
فيه الذي هو متناقض الطرفين وكذلك التردد في الشيء بناء على الحزم به او الظن
به واذ كان الحكم والتردد فيه متناقضين فيوجد كل منهما بدو الآخر فلا يكون الحكم
عن الحكم مستلزما للآخر والتردد فيه ولا العكس فان دفع ما ورد من المتوهم على عكس
المصنف على لفظ المبني للفعل يجوز ان يكون فاعل مقتضى الذي ياب عنه الجار
والجرور هو الحكم او الكلام اي مقتضى الخبر او مقتضى الكلام عن موكلات الحكم وكلاهما
صحيح لكن الحكم يقتضي مقتضى عن موكلات الحكم اي كنه الحكم مع ذهن المحاط
حيث وجه اي اجل وجه الحكم الوارد ذهن المحاط حالما عرفت التردد والابتكار تحت
فحيت هنا فليدق طالبه اي طالب الحكم متخير فيه فهو كما مسترشد اليه ان الحكم
يلزم اي في ان النية بين الطرفين اجابية او سلبية تردده اي يردد ذلك
المخاطب المتخير فيمكن الحكم في ذهنه بغير تردد فيكون المذكور في دلائل العجاز
قال الشيخ عبد العاهر في دلائل العجاز التردد في الحكم المستفاد هو الحق لكن بشرط
فيه اي في استعماله ان يكون لسان ظن على خلاف ما انت تحببه به في منكر الحكم
اي حكم الخبر الملقى اليه ازالة لاي لذلك الابتكار القائم في الذهن المحاط كدبان
واسمية الجملة اي فقط لانهم لم يبالوا في الابتكار كل المباني فالحق اليهم الكلام
موكدا على قدر ما عندهم من الابتكار في قول اي قول المصنف ان كذبوا بصيغة الجمع
ولم يقل اذ كذبوا بصيغة التثنية مع ان الكذب في المرة الاولى اثبات فقط ثم
وحيث وغيره على الخبر المشهور مبني على ان كذب الثاني كذب ما فخرها
ثالثا او التردد في المرسل وهو غيبى دم والمرسل به وهو الايمان والتوحيد

صد والا فالكذب اول اثباته اي وان لم يول الكلام بما ذكرنا لم يستقم قوله
اذ كذبوا بصيغة الجمع لا الكذب اثباته فقط ويمكن ان يخرج على رأي من يرى
ان اول الجمع اثباته في سمي الاول اي القاء الخبر الى حلة الذهن ابتداء
لعدم سببية بطلب من المخاطب وسمي الله اي القاء الخبر الى المتوهم في
الحكم المستتر في طلبه لانه مبني بطلب المخاطب اما بلبس المقال فمقتضى
الحال وسمي الثاني ابتكار المخاطب لوروده بحسب مقتضى الظاهر
لم يكن فيه عذر لظاهر الحال في وهو اخص مطلقا اي ومقتضى الظاهر
اخص مقتضى الحال مطلقا اي كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال واما
مقتضى الحال مقتضى الظاهر كما في صورة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر وكثيرا ما نصب على الظاهر
او على المصدر اي وقا كثيرا او نية كثيرة وما زاد في تأكيد مقتضى كثير
كما او حلة والمقتضى ان اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالنسبة
الى اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما يلزم ان يكون اخرج الكلام على خلاف
مقتضى التردد اخرج على مقتضى الظاهر مع ان الامر بالعكس اي اخرج على مقتضى
الظ التردد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر في مقتضى الظاهر تقدم الفرق
بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر في مقتضى الظاهر اخص مطلقا مقتضى
الحال في مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ومقتضى الحال اعم من ان يكون
ظاهرا او غير ظاهر فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال فيجعل غلب
كالسائل المراد بالسائل هنا المتوهم في الجار اذا سأل السائل ان يكون بالقول
بالحال في اذا قدم اليه اي يجعل غير السائل كاسأل بشرط ان يبين للمخاطب
كلام يستخرج الجملة بالخبر اي بالكلام الخبر الا في بعد من اي جئت هو

بهم منزلة عدم بقوله واعتماد على ما معهم من الدلائل الظاهرة والبراهين القاطنة
والاعتقاد بان فيه كثير من الاشياء فكيف يصح انكاره **قوله** بما ينزله اي
اعتماد او احالة على ما ينزله عليهم فاعلم في الآيات البينات يصح نفى الرب
عنه على سبيل الاستدراك كما نزل الانكار منزلة عدم لذلك اي تعويله واعتمادا
على ما ينزل انكارهم لو تأملوه ولغائل ان يقول هو بصدور التشديد والتنظيم
لتنزيل المنكر منزلة غيره لا الترتيل وجوب الشيء منزلة عدمه مطلقا فكيف يصح
قوله كما نزل الانكار منزلة عدم بل ينبغي ان يقال كما نزل وجوب الشيء منزلة عدم
ليكون نظير التنزيل لمنكر منزلة غيره فليست **قوله** اي مثل اعتبار الاثبات يعني
ترتيل التاكيد مع الجلاء والتاكيد مع الممتنع **قوله** استخانا ووجوب التاكيد بقدر
الانكار مع المنكر **قوله** وعلى هذا ايضا حاصل ان التاكيد كما يقدر في الاثبات احتناعا
واستخانا ووجوبه بقدر الحاجة كذلك يقدر في النفي ايضا احتناعا واستخانا
وجوبه بقدر الحاجة اليه **قوله** ثم السناد انما لم يقل ثم هو بالاضمار تقدم ذكر السناد
لأنه يتوهم انه مخصوص بالسناد الخيري انه هو المتقدم ذكره والمراد هنا شئ
السناد مطلقا سواء كان خيرا او شائبا واما قول الجاه ان اعتمد المعرف بلفظها
كانت الثانية عين الاولى وان اعتمد التزم بلفظها كانت الثانية غير الاولى فالقري
لا تلي تحلف في بعض الصور اما في المعرف فمخفى فيه اعني قول المعرف ثم السناد
فانه غير الاولى مع انه بلفظه واما في التوكيد فمخفى قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض
اله فان التاكيد عين الاول مع انه بلفظه **قوله** فمخفى عقلة الفرق بين الحقيقة
العقلية والحقيقة القوية ان الحقيقة العقلية في السناد ووجوبها قال المعرف **قوله** السناد
الفعل او مقامه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والحقيقة القوية في المعرف اعني
طريق السناد فقد يكون السناد وطرقه حقيقة وقد لا يكون كذلك وسيأتي

في تفصيله ولما كان السناد الفعلي عند المعرف في الحقيقة والمجاز قد يكون حقيقة
وقد يكون مجازا وقد يكون له حقيقة ولا مجازا كما مثل له الشارح عند ان
التعبير بالمتفصل المشعر بالحصر المتبادر منها عند الاطراف الحقيقة وان جاز
يكون مائة المجموع من الحلول الى التعبير الدال على عدم الحصر كقولنا الحيوان
والانسان حيوان خارج عن تعريف الحقيقة حيث لم يكن المسند فيه فعلا
فعل ومن يفرجه المجاز حيث لم يكن المسند فعلا او مقامه من اليمين الى ما هو له
فكونه قسما ثالثا للسناد لا يكون حقيقة ولا مجازا **قوله** وجعل الحقيقة والمجاز
الحقيقة والمجاز يتصف بهما الا نادى بغير الحقيقة يقال السناد حقيقة اذا كان
الى ما هو له والسناد مجازا اذا كان الى غير ما هو له ويتصف بهما اللفظ مجازا باعتبار
اشتماله على السناد **قوله** فيد خروجه علم المعاني لقائل ان تعويله لا يكفي في دخول الحقيقة
والمجاز في علم المعاني بل لا بد من ان يكون من حيث يطابق
اللفظ مقتضى الحال **قوله** كالمصدر ترك اسم الزمان والمكان في الالة مع انها في المشقة
لأنها لا تسند الى شئ وكلامه فيما يصلح للسناد **قوله** فان الضاربة لزبد والمفروق بينه
اي فيكون السناد الضرب الى زبد على طريق بناء للفاعل نحو ضرب زيد حقيقة
الى غير طريق البناء للمفعول نحو ضرب عرو حصة اي لا يفي كل هذا السناد الفعلي
الى ما هو له الا انه في الاول عابرة صدى عنه وفي الثاني عابرة وقوله على ما هو له عند المتكلم
فيه تعميم لانه مدخل بطريق الاعتقاد والواقع لانه لما قال السناد الفعل الى ما هو له
سناد الى ما هو له في نفس الامر ولما قال عند المتكلم شئ لا يطابق الواقع من اعتقاد
المتكلم **قوله** في الظاهر تعميم ثان للسناد المذكور يعني سواء كان ما عند المتكلم في اعتقاد
او في ظاهر حاله فانه حقيقة ايضا فيشمل ما يفهم من ظاهر كلام المتكلم وافق اعتقاده
او خالفه **قوله** والمعنى اي مع هذا التعريف الذي ذكره المعرف للحقيقة العقلية

حين مثل قول الجاهل ابتأسه البعل **و** انما اللسان الى السبب الفاعل في الواقع ليس غير
 بل هو له حقيقة فيلزم ان لا يكون مثل هذا مجازا مع انه مجاز بالانفاق **و** انما قلنا
 الى السبب لان الجاهل وان كان يرى ان الربيع هو المبتدأ الحقيقي لكنه يعرف ان السبب هو الله
 تعالى فيكون هذا اللسان عندنا الى غير ما هو **و** ما يؤول اليه اي يطلب المحاط حقيقة
 يرجع ويؤول اليها السناد **و** او الموضع معطوف على ما يؤول اليه الحقيقة والمفعول
 هكذا ان يطلب ما يؤول اليه السناد من الحقيقة او يطلب الموضع الذي يؤول اليه
و من العقل متعلق بطلب من ابتداءه **و** واصله اي حاصل الاول ان
 ينضب لكم قرينه صادقة اي مانعة للسناد عن ان يكون الى ما هو **و** للتعريفين
 اي تعريف الحقيقة وتريفا لمجاز **و** ملا بها على صفة اسم المفعول اي متعلقان
 كثيرة من الفاعل في آخره **و** كريض ومرضى على وزن فاعل وفعل فقتل وقبلى
 وجرى وجرى ومرعى وغير ذلك **و** لا يلبس الفاعل اي يلبس الفعل
 او مضافا بغير يلبس الفاعل من حيث ان الفعل او مضافا قائم به وصاد عنه **و** يلبس
 المفعول من حيث انه واقع عليه **و** يلبس المصدر من حيث انه جزء مدلوله **و** يلبس الزمان
 من حيث انه جزء مدلوله او لزم له **و** يلبس المكان من حيث انه لزم للمحدث الذي
 هو جزء مدلوله **و** يلبس السبب لان الله هو الحامل والباعث عليه **و** ونحوها
 كالتمثيل والمستثنى وغيرها **و** فاسنده الى الفاعل اي السناد الفعل الى الفاعل
 الذي لا يكون سببا نحو بني الامير المدينه **و** مصدر او زمانا ولا مكانا فالالف
 واللام في الفاعل والمفعول للتعريف الى الفاعل والمفعول المذكورين في قوله
 يلبس الفاعل والمفعول **و** اذا كان مبنيا له اي اذا كان الفعل او مضافا مبنيا للفاعل
 فاسنده اليه او مبنيا للمفعول **و** اسنده اليه حقيقة بخلاف ما بنى للفاعل واسنده اليه غيره
 او بنى للمفعول واسنده اليه غيره فانه لا يكون حقيقة بل مجازا **و** كما مر في الامثلة

مع بقائه على
 بناء آية
 الفاعل

له اي في قول المص كقول المؤمن ابتأسه البعل ونحو قول الجاهل ابتأسه الربيع **و** البطل
 ونحو قوله جازيد وانت تعلم انه لم يجر **و** اسنده الى غيرهما اي اسناد
 المبنى للفاعل الى غير الفاعل والفعل المبني للمفعول الى غير المفعول **و** للملا **و** اسند
 لاجل ان ذلك الغير يضارع ما هو له من حيث ان كونه مقابلا له بسببه الفعل فيه
 به **و** ان اختلفت جهة التقى اسناد مجازي فقد استغنى السناد عما هو له لغيره
 لمثابهة اياه في الملا **و** استغنى الرجل اسم الاسد لمثابهة له في الجراة **و** في
 عينة راضية توجبه المجاز في هذا التركيبان الرضى صفة الراضى حقيقة
 الكلام رضى المرء عينة فاسند الفعل الى المفعول في غير ان يبنى له فبنى
 رضى عينة وهو معنى كونه مجازا مع سبب من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل
 و اسند الى ضمى العينة قال الامر الى ان صار المفعول فاعلا **و** وسيل مفعول توجبه
 المجاز في هذا التركيبان الانعام صفة السيل حقيقة الكلام افعم السيل الوادي
 اي ملاه فاسند الفعل الى المفعول في التقدير من غير ان يبنى له فصار افعم السيل
 وهو معنى كونه مجازا مع سبب من مفعول وقيل سيل مفعول بفتح العين فاسند
 اسم المفعول الى ضمى المفعول الذي كان في الاصل فاعلا ففعل جعل الفاعل مفعولا
 على عكس المثال الاول **و** ان جعل فيه المفعول فاعلا **و** شعر شاعر توجبه المجاز
 فيه ان شاعر مبنى للفاعل وقد اسند اي غيره وهو الضمى المستثنى من الواجب
 الى المصدر **و** حقيقة شعر الرجل شعر **و** اسند الفعل الى الشعر مع بقاءه على بناء
 للفاعل فصار شعر شعر الرجل فكانه لكثرة صارا **و** شعر فقه شاعر **و** هذا معنى
 كونه مجازا مع سبب من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل **و** اسند اي ضمى المصدر ففعل
 ما كان في الاصل مصدرا فاعلا **و** فالاول **و** هو الاول **و** ان الشعر في ان كان
 الاصل مصدرا يطلق على ما يقع السماع اليه الكلام المنقول نحو قلت شعر

الاسم على المفعول
 في قوله شعر
 فاسند الفعل
 الى الشعر مع
 بقاءه على
 بناء

الاقوال كلها ايضا في اي مما تقدمي عدم العلم او الظاهر لا يستلزم التأويل فيه اي في
 تعريف المجاز في هذا الباب لعدم العلم بما المعلوم في كذا الغداة الكثر الوجوه
 والعوج والمراد بها والمضي لم يعتقد طاهره وذلك ينصب فيه حاله او
 مقابلة على عدم ارادة طاهر الاستاد ومع يحمل على المجاز في الانتفا التأويل في
 اي حين عدم العلم او الظن بحال المتكلم ومنهجه ان يكون هو اي ان يكون المتكلم
 مقصدا على صيغة اسم الفاعل لظاهر الاسناد فتكون اللفظ حقيقة وحاصل ان الاصل
 ابقاء الاسناد على ظاهره حتى يقوم دليل على خلافه كما يستدل كما في كلامه مع
 مثل وهو صفة مصدر محذوف والتعدي حتى يعلم في استدلاله ان لم يوجد ظاهره عند
 مثل الاستدلال على ان الاسناد مبرز اذا جال على تعدي القول اي تقول في هذا ذلك ويجوز ان
 يكون صفة اي القول في هذا ذلك ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصنعي ما شئت انما
 اللبالي فلا يتقوا الارض عندي او كون الارض عن الجبراي فلا يحتاج في الى تضاد القول
 لعدم الاحتياج اليه في خبره بفتح الهمزة لوقوعها بعد حرف الجر وهو على سبيل
 يستدل اي في قوله كما يستدل بنا على انه زعم اي فتكون الاسناد مجازا في قيل
 بناره او سبب فتكون في قيل بنى الامر المدرسه فتكون الميزان المعنى هو اسرعا بسبب
 مرور الباني والايام في قاتمه نعم المجاز العقلي باعتبار روافقه وهو انما
 لان روافقه اما حقيقة او مجازا او الال مجازا في حقيقة او بالعكس وهذا
 القيم تجري في الحقيقة العقلية ايضا في انبتا الربيع البعل كل من الطرفين
 اللذين هما الاسا والربيع يستعمل في حقيقة الموضوع هو كذا في احيى الارض شباب
 الزمان كل الطرفين يستعمل في غير ما وضع له فان احيى مجازا في الربيع وشباب
 الزمان مجازا عن الربيع والاحياء في الحقيقة اعطى الجبراي فتكون هذا
 يستعمل في غير ما وضع له فتكون مجازا في حقيقة الحقيقة كونه الحيوان اي
 آخر اي الشباب في الحقيقة معناه كون الحيوان فتكون في حاله في زمان

الربيع مجازا في البعل شباب الزمان فاحد الطرفين هو انبت يستعمل في حقيقة
 وهو شباب الزمان مجازا عن الربيع وكذا المسند حقيقة يعني ان الربيع المسند الى مجاز
 يعني شباب الزمان لانه مجازا عن زمان الربيع فواحي الارض الربيع في عكس يقع فيها
 المسند مجازا في المسند اليه حقيقة في الاختصار في الاربعة وهي كونه الطرفين
 حصصين نحو اس الربيع البعل او مجازين نحو احيى الارض شباب الزمان او المسند
 حصصه والمسند اليه مجازا نحو اس البعل شباب الزمان او المسند اليه حصصه والمسند
 مجازا نحو احيى الارض الربيع فتكون مفرقا اي فتكون المسند على ما شرطه في قوله البنية
 في استعمل محذوف على الوصفية بمفرده واحترز به عن المقتضى من الاستعمال فانه في
 كان موضوعا يعني لكنه لا يتصف بالحقيقة ولا بالمجازا ما لم يستعمل في حقيقة او
 مجازا في وهو في القرآن كثيرا يختلف في المجاز العقلي هو اوقع في الكلام لا في
 المجاز في المفراد فذهب قوم الى ان كل ما اوقع فيه من هذا فهو الى ان شيئا
 مرتقا غير ما اوقع فيه والصحيح هو الاول وهو مختار المعنى وقوله كثيرا في القرآن يعني
 كثيرا في نفسه لوفرة فيه في مواضع كثيرة لانه بالنسبة الى الحقيقة العقلية
 حتى يكون المجاز العقلي في القرآن اكثر من الحقيقة بل الامر بالعكس في مجاز الاهتمام
 اي لا للتخصيص حتى يكون كثرة المجاز العقلي مختصة بالقرآن دون النسبة في اللغة بل
 هو كثيرا في القرآن وفي غيره من الكلام الفصيح فالعدم لمجرد الاهتمام بالاختصاص
قوله واذا ثبت علم اياته زادت ايمانا فيه شيئا اقبلس حيث لم يعمل
 الحق في نفا او قوله مع او نحو ذلك والاقبلس ان يفهم الكلام شيئا من القرآن
 او الحديث خاصة لا بما انه من المعنى واذا ثبت علم اياته زادت ايمانا في تصديق
 بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان الاسناد زادت ايمانا في فهم
 مجاز لانها نقل الله تعالى ما لا ياب سبب لها اي كون الالهي سببا للزيادة في

الكونا سببا

لا ذكرها مطلقا مانع من ذلك يدل ان اي الكلام جعل قوله قد ذكره اذراه على الفهم
من قبيل الاستعارة مع انما على ذكر الطرفين اعني المنية وهو الضمير في اذراه والمنية
وهو الغزاة لم يشر بالمنية فلا يكون مانعا من الاستعارة **وقد** بعضهم يعني الخلق في
قوله هو اي جوابا لكاي هو برئي وذلك الجواب **وقد** رابعا ذكر اي ترك جواب
الخلق في اعتراضا للمصاوي في اذراه في هذا المختصر في انه مذكور في الشرح
قوله من حيث انه مستد اليه احتراز من الاحوال العارضة له لذاته مطلقا اي من حيث
انه مستد اليه كونه جوابا او عرضا قاطعا بغيره او محلا ونحو ذلك **وقد** ساسي
اي من كون المستد اليه هو الركن الاعظم في الكلام لان المستد انما يحل به لاجل المستد اليه
فمن اعني المستد حال احوال المستد اليه **وقد** كونه اي كونه حذف النفي **وقد** عن عدم
الانباته بذلك النفي **وقد** سابق على وجود اي فيكون عدم الانباته بالمستد اليه
سابق على الانباته به **وقد** وذكره هذا اي والبقية عن عدم الانباته بالمستد اليه
بلفظ الحذف وعن عدم الانباته بالمستد بلفظ التوكيد **وقد** على نكتة حفية
وهي انما تار اليه الشارح بقوله على ان المستد اليه هو الركن الاعظم **وقد** حتى انه اي
المستد اليه كان ذكره حذف واعلم ان الحذف يقتضي ارجح احداهما قابلية المقام
وهو ان يكون السامع عارفا لو هو القرائن والاخر الذي لا يحجب له محان الحذف
على الذكر وكما الاول معلوم بقرينة علم النفي ايضا في الثاني فقد ابي تفصيل
المرجع مع اشارة ما ضمنية الى الاول حيث قال فلهذا احتراز عن البعث الى افر
وقد فلهذا احتراز عن البعث اي الحكم بالانباته فيه **وقد** بناء على الظاهري وهو
القرينة لانه اذا قامت قرينة دالة عليه فذكره مع متفق عليه فيكون محسنا بهذا
المعنى لاجل الحقيقة وفي نفس الامر **وقد** من الكلام **وقد** او تخيل القدر اي
القاء المتكلم في خياله السامع انه عدل من اضعاف الدليلين وهو اللفظ الى اقوالها
وهو العقل **وقد** حيث الظاهر اي الدال عند الذكر وهو اللفظ بحسب الظاهر
والدال في الحقيقة هو العقل اياها بواسطة لفظ ان كان هناك لفظ

لان اللفظ

الدلالة

لفظ او محض العقل ان لم يكن **وقد** وهو اقوي في الدلالة بالعقل اقوي في
باللفظ ابد مقتضى دلالته الى العقل والعقل قد لا يقتضي الى اللفظ **وقد** على
المقتضى اقوي من المقتضى لان المقتضى فرع المقتضى اليه **وقد** هو اللفظ المدرك
عليه بالقرائن اي الدال على المستد اليه هو اللفظ المحذوف الذي دللت عليه
القرينة **وقد** كذا كيف انت من قوله قال لي كيف انت فانه دال على لفظ انا
المحذوف من الجواب **وقد** اياها دال على المستد اليه بواسطة العقل ولذلك قال المص
او تخيل القدر **وقد** لم يقل لا احتراز عن البعث الى افر **وقد** هذا المثال
في المتن اعني قوله قال لي كيف انت قلت عليه صالح لان يكون المحذوف المستد
اليه وهو انا من قوله قلت عليه اي انا عليه للاحتراز عن البعث **وقد** المعام
اعني كيف انت دال عليه او تخيل القدر **وقد** الى اقوي الدليلين او لصيق
عن الكلام بسبب فقرة او سامة بالية **وقد** العلة **وقد** او اختيارا تنبيه
اي بحذف المستد اليه لاختيار تنبيه السامع اي فطانه **وقد** هل هو من
يفهم بالقرائن ام لا بل لا يفهم الا بالانبات **وقد** اي تطهيره عن لسانك لفظ
مرتبته وسمو منقبته حصه او ادعاء **وقد** بحقيقته اي تحفته **وقد** ذاتها
حصه او ادعاء كقولك عند محي الاسكان جاء بحذف المستد اليه تطهيره
وقد او تاني الانكار اي يسم اي بحذف المستد اليه ليكون كذلك **وقد** الانكار اذا
الحاجة اليه كما اذا قلت زان فاسحق بحذف المستد اليه لانه يرجع عليك **وقد** لعله بذلك
الاجزاء وفرد من طلب حد الحذف ونحوه وتمكك الرفع عند المواضع بذلك
بان يقول اني ما اردت ذلك النقص وانما اردت شفا **وقد** افر **وقد** او بقبينه اي
المستد اليه لاجل بقبينه بار لا يصلح ذلك المقام الا له حصه نحو خالق كل
فقال لما يريد بحذف المستد اليه او جلا دعاء التعيين نحو الواهب الالف اي

لعل الدلالة اللفظ لا يخرج دلالته العقل فكيف يكون دلالته العقل اقوي
على اقوي الدليلين افر العقل اقل من الدليلين
العقل لم يقتض في نفسه من لعل انما لفظا
المحذوف من الجواب

اي فانه
منه
في
اللفظ

الملك حيث لم يكن غيره صالحا لذلك بحسب دعوى المتكلم **قوله** معنى ذلك اي عن
 قوله او يقينه انه اذا كان المسند اليه متيقنا للمقام بحيث لا يتبادر غيره عند اطلاق
 ذلك الخبر كما ذكره عيسى بن علي **قوله** لكن ذكره لا يخرج عن اعتداله عن المتصنف اي اعاد ذكره
 وان كان داخل في الاحتراز عن البعث لا يخرج **قوله** فيما ذكره من المثال وهو خالق
 لما ثبت اي يفتخر ان يقال حرق المسند اليه وهو لفظ الله في قوله هذه الآية لا حرق
 عن البعث بذكره **قوله** والله القوي والتهديد اي ليس عليه ما بعده وهو قوله اي
 ادعى لا الادعى بعد الحقيقة **قوله** كقول الصادق ع في مثل لقوات الفرصة اي هذه
 عن الصادق ع **قوله** عن غير السامع من الخاضع اي عن غير الخاص من السامعين
 والآخرة معنى للاخفاء من غير السامع **قوله** مثل جاء اي زيد المرفوع مثلا او ابتاع
 بفتح الهمزة في قوله اي كناية الاحتمال المتأخرة او ترك نظاره اي اذا لم يكن ضرب مثل
قوله مثل الرفع على المدح او الذم او الزعم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المستند نحو الحمد
 اهل الحمد بالرفع اي هو اهل وهو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع اي هو الرجيم
 ونحوه في زيدا يمكن بالرفع اي هو الممكن **قوله** فيكون الاصل الاول ان يذكر في
 الكلام كل لفظ اريد امراد معناه فيه ولا يقتضي الحذف **قوله** او لا حينا طر اي ويذكر
 المسند اليه لاصطلاح احصاءه في ذهن السامع وان وجد مره دالة عليه او التنبه
 على عبادة السامع اي كونه ممن لا تقدر القرينة فلا يؤمن الا بالمرجح **قوله** زيادة الايضاح
 والتقرير اي حيث يكون القرينة الدالة على حذو موجبه يكون السامع عن يتوقع بها
قوله وعليه في دعائي او لك على هدي من رتبته يعني ومن ذكر المسند اليه للايضاح والتقرير
 قوله تعالى او لك على هدي من رتبته يعني ومن ذكر المسند اليه للايضاح والتقرير
 والخبرون بخبره والسر في ذلك السبب على انهم كما ثبت الاثر بالهدى في ثابته
 لهم بالقرينة فجلت كل من الاثرين في غيرهم بها عن غيرهم بالمثابة الى ان الفرق

هذا هو المقام الذي
 لا يخلو عن كونه
 في قوله اي
 في قوله اي
 في قوله اي
 في قوله اي

رجع

كعت مميزة على حيا **قوله** نحو امير المؤمنين حاضر يعني ذاك المقام مقام التقدير في الملك
 اخر الله انصاره بفعل كذا **قوله** تكون اسمه مما يدل على الها اي والمقام ايضا مقام الها
 كناية الاسماء المذمومة كقولك الكفر هو هذا القائل التارك **قوله** البني عم قائل هذا القول فان
 قوله النبي للبراء للتعظيم انه اعظم من ان يعظم **قوله** او يستداه اي يستداه ذكره كذا في جواب
قوله لفظه وشره علة لطب الشك اصفا السامع اليه اي اعظم السامع وشره **قوله** في هذا
 بطل الكلام اي ولا جمل ان اصفا السامع مطلوب للمتكلم ليعظم السامع وشره بطل الكلام
 مع الاجبة لا المقام مقام **قوله** عصا انوكا على او كايه جواب قوله تعالى مالك
 يمينك بان يقول عصا وليس المراد بقوله بكاء وملك يمينك حصصه المستوفى لان ذلك محتمل
 على الله تعالى بل المراد نوطين موسى وتبينه وتبيننا لما علم الله انه يقطب العصا حية
 ويخاف من موسى صلعم **قوله** قد يكون الذكر للتوبيخ او البج أو الشهاد فمثال الاول السلطان
 يا مريكة والى زيدا ياقوم الله والثالث زيدا حكيت عليه بكرا ومعنى التجميل التقري
 والتبني **قوله** الاصل في المسند اليه التعريف اما كما الاصل في المسند اليه التعريف انه محكوم
 عليه والمحكوم عليه لا بد ان يكون معلوما لغيره حتى يفيد الحكم عليه بشئ محمول عنده وهو المسند
قوله وفي المسند التنبه لا تخبر به فلو كان معلوما لغيره قبل الاخبار لم يفد شيئا **قوله** في المسند
 قيل فيه نظرا في بيان ان كل صنف من هذه الاصناف سببه ما هو لانه في بيان ترفعه
 بالاخبار وغيره فكان الصواب ان يقال ما ترفعه واما ترفعه بالاخبار فلو المقام
 للمتكلم **قوله** لعدم ذكره اي ذكر الغير المسند اليه **قوله** محصيا نحو جازيد وهو كقول
 او تفرج اخراجا وهو كقولك زيد **قوله** بدلالة لفظه عليه قوله تعالى اعدوا له هو اقر لتقوي
 فخر هو راجع الى العبد المفهوم من اعدوا له **قوله** حال نحو قوله تعالى حيث توارى الخجائب الظاهر قاسم
 وقوله تعالى بوبه فاقربه الحال وهو سياتي الكلام وسبقه يدل على ان ضمير توارى اسم
 راجع للشم وضمير بوبه راجع للحزن **قوله** واما ما نحو غير الشان وغيره من مثل هذا

هذا هو المقام الذي
 لا يخلو عن كونه
 في قوله اي
 في قوله اي
 في قوله اي
 في قوله اي

وكتب يا حضايا اياكم حسنة اليه طرقت ايا المسند والمسند اليه منها حج اوصاف للمفرد
 وراسل اياكم المحسنين سمو اياكم قلوبكم اوصاف من نحو اياكم الهم او علم صنف المضاف والترك
 اياكم يا حضايا المسند اليه ساكن وسما لا المضاف اياكم الملقب والماكم يا حضايا اياكم

مکن حاضر! خلاصہ ثانیہ والا کتبہ کھلا کر دیکھو! اس میں

ایمان از ایمان
دو طرف است
و بیاض از
فطرت عالم
خالق نور

قوله وهذه العلوم اجواب سؤال ودوره يخص مقام العلم اه هذا الجواب به 2 المطور على تقدير تسليم انه الاخير
من فاشا لا يمنع احضار الاسم المختص في مقابله في العلم فانه محوزا يكون الاسم المختص شي مقين غير علم
م العلم اى لتحقيق الموضع الذي لو تى فيه بالعلمه وخص ما هية العلمية وخصها
فلا بأس بان يقع فيها ما لا يصح به الاحتراز عن الجميع كما في المعارف كقوله
تريف الجوانب جميع تام على ترك بالارادة فاه القوت كلها لا تكون للاحتراز
بل لبيان الماهية وتحقيقها والاى وان لم يكن ذكر هذه القوت لتحقيق مقام
العلمية خالفه الاخير يعنى قول المصنف بانه مختص به من غير ان يسمي اعنى بعينه
واستاء لا احضار المسند اليه بانه مختص به لا يكون الا بعينه استاء عن
بشرط يعنى كما في سائر المعارف فاه الاحضار بها مشروط بشي لا يطلق
فانه مشروط بتقديم العلم الموضع وادراكا كذلك فهذا القيد ليس بشي والصواب
ما ذكره الشارح حذف المفعول يعنى هو اله ثم ادعت الدائم في اللزم وجعل مجموع
علماء لا يلزم ان لا يوتى بالعوض الا بعد حذف المفعول عنه مفهوم الواجب
لذاته هو الذي لا يحتاج الى غيره في وجوده ووجوده ووجوده ووجوده
ما ذكره الختم الى هذا المحل من شرحه على هذا المختص وكل هذا مختص في فرد
اى لا دليل يدل عليه وذلك لا يمنع الكلية واعلم ان المفهوم العلم الذي لم
يوجد في الخارج من افراد الا فرد واحد لا يمكن اما ان لا يعوم الدليل على امتناع
امكان وجود فرد آخر من افراده فيه كالشيء او يعوم الدليل على امتناع
وجود فرد آخر من افراده فيه سوى الفرد الذي انحصر في شخصه الذي هو حال
العالم والمراد بالدليل ههنا الدليل القطعي كما هو مقرر في علم الكلام وهو دليل
التوحيد فاعرفه فانه نفس لا مفهوم العلم خفي يعنى خفي حقيقة حقيقة خفي
الكلية والا فالحق الاضافي لا ينافي الكلية كما في النامي والجوانب الانسان فانها خفية
اضافه مع ان كلا منها مفهوم كل لا نعلم انه اى حقيقة الجلالة لما قادرت التوحيد
يعنى في قولنا لا اله الا الله مثل كبريا لقب مشربا بل هو لانه من العلويات او كناية

فانهم
الشرور والاهل
المظفر عماد
والنعم بزر
عليه السلام
الحمد

في التي هو في بنائها واحدة معينة مستحقة **و** وقد بينه في الشرح يعني حيث قال
 فيه واشتهر ان الآية مثال لزيادة التقدير فقط والمفهوم من المقام انها مثال لها
 في استحقاق التصريح بالاسم لانه قال وان تستبين التصريح وان يقصد زيادة التقدير
 نحو ورواه في الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البنية واوردها كايه
 شرح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر في زيادة التقدير في الحكاية فافهم انها كلامه في التزج
و في التخييم اي في تخييم المسند اليه اي في تخييمه وتوحيده **و** فان في هذه الايهام من التخييم
 ما لا يخفى وبيانه انه اقام ما الموصول مقام اليم الذي ادنى فرعيه واتباعه لم يقم
 شانه اي لم لا يكتسبه كنهه حتى يعبر عنه **و** ترويه بضم التاء المشددة من قوله
 فقيه النسب على خطائهم في هذا الظن مالم يسمع قولك ان القوم الفلاني وذلك
 من حيث انهم كانوا خفيين وهم اعداءهم **و** الى ان بنا، الخبر المراد بالخبر ههنا المسند
 الى المسند اليه الموصول لا الخبر الذي في مقابلة الانشاء **و** من الثواب والعتاب والمدح
 والذم لان الصلة تلحق اليه ناطقه الى جنسه وحاصله تأتي بالعاقبة على وجه
 ينتبه له الفطن على الحاجة كالاصار في علم البديع **و** الى ان الخبر المبني على الموصول
 مع صلته **و** سيد خلق جهنم داخرين اي صاغرين **و** في خبر الخبر بالعلم والسبب
 وجه الخطاب انه لا يطر في كل صورة ان يكون الموصول وصلته علة وسببا للوجه
 الخبر لتحققه في نحو قوله ان الذين ترويه اخوانكم السبت فان من اخوانهم ليس
 لهمهم وعلتهم **و** وقد استوفينا ذلك في الشرح اي حيث قال والفاضل العلاء فسر
 في شرحه المصالح الوجه الى اخره **و** رعا جعل ذريته كما وجد جعله ذريته وجعل الاماء
 من غير علس بالمعنى القوي فالاماء او سح مجاز لانه قد يكون ذريته وقد لا يكون قوله
 اراد به الكعبة السبت للفرزدق ومحاطبة لخرجه لك **و** من امل البيان التي سبقت
 معه عرف عدم صحة ارادة الكعبة فانه قال بعد بيتا زادة محتوية بقاء ومجاشع
 ومجاشع وابو الفوارس مثل **و** دعائه اغراي افع من وهو الاذان من

في التي هو في بنائها واحدة معينة مستحقة
 فيه واشتهر ان الآية مثال لزيادة التقدير فقط
 في استحقاق التصريح بالاسم لانه قال وان تستبين التصريح
 نحو ورواه في الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البنية
 شرح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر في زيادة التقدير في الحكاية
 في التخييم اي في تخييم المسند اليه اي في تخييمه وتوحيده
 ما لا يخفى وبيانه انه اقام ما الموصول مقام اليم الذي ادنى فرعيه
 شانه اي لم لا يكتسبه كنهه حتى يعبر عنه
 ترويه بضم التاء المشددة من قوله
 فقيه النسب على خطائهم في هذا الظن مالم يسمع قولك ان القوم الفلاني
 من حيث انهم كانوا خفيين وهم اعداءهم
 الى ان بنا، الخبر المراد بالخبر ههنا المسند الى المسند اليه الموصول
 لا الخبر الذي في مقابلة الانشاء من الثواب والعتاب والمدح والذم

في التي هو في بنائها واحدة معينة مستحقة

من كل عامه من الغرة وهو المنع **و** اعياء اي ان الخبر المبني عليه الى آخر وجه الابعاء
 هو ان اتحاد الموش يدل على تشابه النار وهذا بخلاف ما اذا قال ان النار او الزعن
 او غير ذلك فقولك سمك من سمك السمك اي رفقها وقولك اي طول
 من دعاء كل لب او من بيتك يا حري **و** في السماء **و** يقسم ثا نصبح
 اي الذي هو غير الخبر لانه وقع هنا مقفول وجه النظم ظاهر من خبره
 يكون مقفول فيه إشارة الى وجه نسبة الخبر ان اليم وهو التكنيس **و** في
 يجعل ذريته اي وقد يجعل الابعاء الى وجه الخبر وسيله الى التحقير والاهانة
 لبيان الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه اه **و** اورد في هذا المثال انه اذا قيل
 ان الذي يحسن مفرقه الفقه لا يحصل منه اعياء الى قوله قد صنف فيه فاني الابعاء
 الى هذا قوله او شان غيره اي غير الخبر يعني ويرعا جعل الابعاء الى وجه
 التحقير ذريته الى اهانة غير الخبر **و** سان الذي يتبع الشيطان خاسر اهانة
 شان غير الخبر وهو الشيطان لانه اذا الهين متبع الشيطان كان الشيطان من
 باب او **و** محققا ثابنا اي مقصودا بوقوعه **و** ان التي ضرب بيتا ما جرف
 السبت لما اراد تحقيق زوال قها بين له سببا صالحا مشهورا بانه من
 لمحمة قال ما هو بعيد من العين بعيد من القلب لانه اذا كان الثاني من الثاني
 فالسائر جعل المحبة مبنيا على اختيار المحبوب المباحرة ليدل على مبنيا عليه
 على تحقيق زوال المحبة **و** فان ضرب البيت بكوفه والمباحرة المباحرة
 يعني بجعل ضرب البيت عليه لزوال المحبة والمودة **و** ثم انه اي ضرب
 انه ضرب السبت بكوفه الجند **و** حتى كان اي الابعاء الى وجه الخبر برهان
 عليه اي حجة في دليل على انقطاع المحبة وانصرام المودة **و** وهو اي
 هذا المعنى المذكور في قوله ان الذي ضرب بيتا السبت مقفول اي مقفول

ثان

في التي هو في بنائها واحدة معينة مستحقة

انظر في اخر

قوله المحل غير انه يقتضي انه اعرف من سائر المعارف مع انه مؤخر في المراتب المحل غير من بعض الوجوه بالنسبة الي ما تحته من المعارف لان النسبة الي ما فوقه ايضاً قاسم

غير من حيث **بين** الينا أي الى وجه بنا الجبر **بما** يراده العلم **بشارة** أي اذا
صلح المقام له واتصل به غرض ولما نال عما يتعين العلم **بالبشارة** مع ان لو كان
اعرف بالمعارف **وغيره** **بما** اهل تمييز صحة احضاره في ذهن السامع بواسطة
البشارة اليه حافاة **البشارة** بمنزلة وضع اليد **بما** لغرض من الغرض **بما**
المقام **المفصلة** في كلام المصنف لتمييزه اهل تمييز **بما** عطف عليه **بما** فردا
نصب على المدرج أو على الحال ان جعل فردا منصوبا على المدرج يكون العاقل فيه
فعل محذوف **والنقد** لمدرج فردا في محاسنه وان جعل حالا يكون العاقل فيه اسم
البشارة لتضمنه معنى اثنين والمعنى على هذا **المشتر** الى ابي الصقر حال كونه فردا في محاسنه
هذا وقد جزم الشاعر **بما** يشترط المقام **بما** لا احسن اعني بنصبه على الحال **بما** محاسنه
جمع حسن **بما** غير قياس **بما** من شيا خبر آخر او حال آخر **النسب** الولد **بما** شبان
حي **بما** بكون **بين** الضال **بما** العلم **بما** موضع الحال **بما** شيا **بما** بابتداء بالبادية
فالضال هو السد البري **بما** العلم **بما** بشرة من الفصاحة **بما** الفصاحة **بما** شيا **بما** وله شوا
وله اصناف مختلفة **بما** فقد الغرض **بما** الحضرة **بما** بالبادية **بما** معاد **بما** به الدرب
بما لا يدرك غير المحسوس أي لا يميز الشيء عند الاباحس **بما** بفتح **بما** بفتح **بما** هذا الامر
لتبني كونه **بما** فاقا **بما** بسورة من مثله **بما** الوجه **بما** الاول **بما** اعم **بما** هذا الوجه **بما** ان قصد
اهل تمييز قد يكون **بما** ترفيع **بما** بقاء **بما** السامع **بما** قد يكون **بما** لغير ذلك **بما** كالمسه **بما** على كمال
بما العناية **بما** تمييز **بما** في القرب **بما** أي من المتكلم أو السامع **بما** واخر **بما** في القرب **بما** ان النظم
الطبيعي يقتضي ذكر القرب ثم القرب ثم البعد **بما** عدل عنه **بما** ان القرب لا يتحقق الا بعد
بما فافقه **بما** اعني القرب **بما** البعد **بما** ينظر فيه **بما** الذي علم **بما** من الله **بما** وكان **بما** ان هذا جواب
سؤال محذور **بما** قال **بما** ذكر علم **بما** البشارة **بما** لاجل بيان حاله من القرب والبعد **بما** القرب
لا يتعلق بعلم المعاني **بما** عما يتعلق بعلم الله **بما** فالوجه **بما** ان لا يذكر ههنا **بما** الجواب **بما** ان صاحب
بما ينظر في هذا **بما** مثله **بما** حيث انه **بما** القرب **بما** صاحب علم **بما** المعاني **بما** ينظر فيه **بما** حيث انه

وہاں درلفظ فلج جواب سوال وهو اثر الیہ
ہذا جوابی

انه اذا اردت ما قرب المسند اليه يوثق بهذا **قوله** يوثق بهذا اي بلفظ هذا **قوله** هو هو اي وهذا
قوله المعبر عنه يثنى اه فاذا اعتبر في المسند اليه بشئ موجب بصورة مع افادة قرب المسند اليه
كان هذا القدر اعني افادة قرب المسند اليه زايد على اصل المراد **قوله** على اي وجه كما اي
كان باسم الإشارة او غيره فانيانه باسم الإشارة زايد على اصل المراد **قوله** يستعمل في بعض
في المسافة ذهابا الي بعد درجته في الكمال وقد يقصد به تقسيم المنقول الى الامير
لبعض حاضره ذلك قال **قوله** او تحقيقه اي بالبعد لم يذكر المعنى بالبعد ليقدم
ما يدل على منزله بعد المسافة اي الى الحد لا يوضح معه اي يقرب منه رعاية للادب
عينا كما اي ذلك الغائب المشار اليه وذلك بان يحكى عنه ولا يتم بشار اليه نحو جاني رجل
فقال ذلك الرجل وقرني زيد في اني ذلك الضرب لان المحكى عنه غائب ويجوز على
حالة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وها لنا هذا الضرب اي هذا المذكور عن
قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكان حاضرا وقد يذكر
المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعد اعني ذلك نحو ياتك وذلك فمع عظيم لا فقلق
لان المعنى غير مدرك حاضرا كانه بعيد **قوله** عند تعقيب المشار اليه يعني المشار اليه
باسم الإشارة الذي وقع عند اليه **قوله** ظهر خاد قاتل المراد تعقيب المشار اليه
المتقدم باوصاف التعقيب باوصاف باسم الإشارة فانه صدق عليه ذلك **قوله**
معلق باللسه يعني ان الجار والمجرور وهو قول المعنى بحالته جذري معلق بلفظ
اللسه فيكون ظرفا لقوله جذري اي حقيق وخرجه لاجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه اي يكون تلك الاوصاف صالحة لان تكون سببا لخصو المسند اليه
قوله ثم عرف المسند اليه بالإشارة يعني باسم الإشارة الواقع بعد الاوصاف التي اقر
بعد المشار اليه **قوله** بعد او تلك اي بعد اسم الإشارة المعبر عنه عن المسند اليه **قوله**
وهو اي ما وقع بعد اسم الإشارة **قوله** بالاوصاف المذكورة اي التي عرفت لهم
انهم ينسبون بالقياس ويعنون الصلوة وعمار ذواتهم يفتقون **قوله** الى حصته

من الحقيقة المراد بالبعد ههنا العهد الخارجي والآخر الحصة بعض الافراد الحصة
او الفرد من الحقيقة وانما تسمى المعرف بالحصة ليتناول المفرد والاشياء والمجموع المعرف
الخارجي اعم من ان يتقدم ذكره صريحا او كناية ومن ان يكون من عند او من عند اليه لكن
ما يخص المقام ان الكلام في المعرف الخارجي المسند اليه والحاصل ان المعرف باللام
فما يطلع ويراد به المعرف الخارجي اعني الحصة المعينة من افراد ذلك
المعرف في قسم يطلق ويراد به نفس الحقيقة وهذا ينقسم الى ما يطلق ويراد
به الحقيقة من حيث هي اي مع قطع النظر عن اعتبار كونها في ضمن فرد
من افرادها او الى ما يطلق ويراد به الحقيقة باعتبار كونها في ضمن فرد
بهم وهذا هو العهد الذهني وهو من قول المصنف وقد يأتي اه واليه
ما يطلق ويراد به جميع الافراد وهو المنزلة فليست مل فانه نفس قول
واحد كان او اثنين او جماعة مثال الاول جاءني رجل فاعلمت الرجل
ومثال الثاني جاءني رجل فاعلمت الرجلين ومثال الثالث جاءني رجال فاعلمت
الرجال وذلك لتقدم ذكره اي كون اللام الى معرف خارجي اما جري
ذكره قبل تحقيقا او تقديرا او تخصيصه بحكم قوله تعالى وارسلنا الى فرعون
رسولا فخصي فرعون الرسول ونحو انطلق رجل والمنطلق زيدا وما يعلم
المخاطب به لشدة من غير جري ذكره نحو قوله جري الامير ذا لم يكن في
الملك الامير واحد مشهور او يقينية الحال كقولك لمن يدخل الباب اليك
اغلق الباب **قوله** ونحو ليس الذكر كالانثى الآية مثال للمعروف الحقيقي والتقديري
معان طلت على لفظ الموت كما قدمنا التارخ لا يحافظ الخطاب كما تقدم
البعض هذا خبر امرأة عن امرئ اسرع لانه خطاب لها يعني الذي
طلبت يقينها نذرت لك ما في بطن عرج هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون
ان ذكرا او يحمله من ذنوب بيت المقدس لان سدة بيت المقدس ان ذلك

ذلك لا يصلح عندهم الا للذكر **قوله** والاشياء لكن ليس مسند اليه لكونه مجرورا بالكان **قوله** كان للذكر
يقيني محب عرفهم ذوي الافان لما يقيني به من الحيض وما يلزم المرأة من الاحتجاب
والستر فاعرفه **قوله** وهو مسند اليه اي في قوله وليس الذكر مسند اليه الزكوة عارية
النفي **قوله** لتقدم علم المخاطب به اي بالمعروف الخارجي مشهوره وتقدم في الازهان نحو
خروج الامير الى اخره **قوله** الا امير واحد يعني مشهورا ولو كان فيها امرأ غير مشهور
لم يجل ذلك بعددية المشهور وتبادره الى ذهن المخاطب **قوله** او لا شارة الى
نفس الحصة يعني من حيث هي اي وسمي هذا التعريف تعريف الحقيقة وتعرف
الماهية وتعرف الجنس **قوله** مفهوم اسمي اي المسمي وهو اللفظ كذا نقل عن
التارخ **قوله** مفهوم الرجل هو الرجلية **قوله** من غير اعتبار لما صدق عليه يعني
للاشارة الى نفس الحصة المشتركة بين الافراد من غير اعتبار ما صدق عليه ذلك
المعرف من الافراد **قوله** الرجل يعني من المرأة اي حقيقة خير من حقيقة تارخ
اللام الداحلة على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع يقع فرد
فالانسان معرف حيوان ناطق والكلمة معرفة بالوضع لمعنى مفرد **قوله** التعريف
للحصة لا للفرد **قوله** وقد يأتي المعارف بلام الحصة اي مطلق المعارف باللام
لأن تعريف العهد الخارجي مقابل لتعريف الحصة فلا يكون من تعريفاتها وهذا
اسم جري التارخ الضمير في يأتي الى اللام الحصة على ان بعض التارخين يحرر
الى اللام من غير تقييد **قوله** لو احدث من الافراد بغير تعريف قوله لمطابق ذلك
الواحد الحصة هذا على عكس ما يقال ان الكلم يطلق الجري وكلها اصطلاح
قوله يعني مطلق المعارف الى اخره فغير قوله وقد يأتي **قوله** كما يطلق الكلم الطبيعي وهو
الحيوان من حيث هو **قوله** وذلك عند قيام قرينه اي اطلاق المعارف بلام
الحصة على فرد ما اي به من افراد تلك الحصة انما يصح اذا كان هذا قرينه
داله على ان المراد ليس هو المنزلة والحصة من حيث هو بل باعتبار كونها

في ضمن فرد ولم يكن هناك عداي خارجي حيث لا عهد في الخارج يعني ينك وي
مخاطبك فان قولك ادخل قريته داله على ان المراد الحصة في ضمن فرد منهم
لا الحصة لا يتصور الدخول فيها والدخول في جميع الاسواق ثم واذ كان
لك ذلك فالمدخل فيه ليس الافراد غير معين عند السامع من حصة السوق
واضاف ان يأكل الذئب فان يأكل قريته داله على ان ليس المراد الحقيقة
من حيث هي ولا في ضمن جميع الافراد بل في حالها ولا عهد خارجي فالأكل في ليس
الابعضا غير معين عما صدقت عليه حصة الذئب وهذا اي المرفوع بل
الحصة التي لو احدى من الافراد باعتبار عهده في الذهن في المعنى كالقوة
بقي بعد اعتبار القريته وهي الدخول او الأكل مثلا تجري عليه اي على المرفوع
بلام الحصة من وقوعه مبتدأ نحو الوقوع في حال نحو الوقوع قائمه في
وصف المرفوعة نحو زيد اللئيم وموصوفها نحو ادخل الوقوع القائمة ونحو ذلك
اي كاسم كان وكا وان والمفعول الاول من باب علم وغير ذلك لما بينهما
اي من المرفوع بلام الحصة والنكرة فرق في الجملة وهو ان النكرة تدل على ان
الاسم بعض من جملة ان السوي الذي فيه يدل على التكرار والمرفوع يدل على ان
المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية اما سعاد من القريته كالدخول
مثلا هذا اذا لم يكن في المرفوع بالاعلام الوحدة والسمه اما اذا كانت علامتها
نحو ما اعطيتك الا لثمة والفرق بين المرفوع والنكرة مقرر كالدخول
والأكل فيما مر اي من قولك ادخل الوقوع وأكل الذئب فالمدخل في ذواللام بالنظر
الى القريته سواء في ان المراد بكل منها بعض غير معين وبالنظر الى انفسها
فمشتق النكرة موضوع لفرد من الحصة وذاللام للحصة نفرا **و** ولقد امر
على اللئيم يعني عامه فخصت ثمة قلت لا يعني قائم قالوا ان يعني صف اللئيم
لا حال والا لا يتعين المصود وهو كونه لئيم مطلقا لا محال ان يكون مارة من الضمير

قوله

الضمير في اللئيم ويلزم ان يكون قيد اللئيم وقد يفيد المرفوع باللام المتارها
الى الحقيقة في تنبيه على ان هذا المصم من فقرات لام الحصة كالذي قبله فان
المتارها في الحصة في ضمن جميع الافراد لا الافراد نفرا لم يقصد بها الماهية حيث
هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل بعضها غير معين لعدم علمه
وهو التيقن لانه في الاسم المتكلم غير العلم يدل على التكرار والتكرار على شياء في اية
وكونه بعضا مجزئ في جملة وعدم قريته يدل على المراد مجزئ او معين من كل او
الحقيقة بل في ضمن الجميع اي بل المراد الحصة في ضمن جميع الافراد الموصوفة
لو سكت عن ذكره اي كونه المستثنى من المستثنى داخل في الاستثناء معار
المراد فاللام التي لتعريف العهد الذهني مبنى ومفرغ على ما قبله حل على ما في
ذكرنا في عياد فرد غير معين في العهد الذهني ولا سم على جميع الافراد في الاستثناء
ولهذا قلنا اي والاجل ان لام العهد الذهني ولا سم الاستثناء متفرعا على لام
الحصة قيدنا مرجع الضمير في ياتي وفي يفيد المتارها الى الحصة ولم يرجع الى
مطلق اللام بجملة لام العهد الخارجي فانه غير متفرغ على لام الحصة لانه مقابل لها
نوع باعتبار حضورها في الذهن احتراز عن الإشارة الى الماهية من حيث هي
حق لم تمنع عن اسماء الاجناس التي ليست فيها داله على البعضية والكلية
مثل الرعي ورجعي يعني المرفوع وغير المرفوع في اعادة الحصة سواء اسم
الجنس يدل بنفسه على الحقيقة والالف واللام في الرجعي ونحوه لتأكيد الحقيقة
لان الحصة مستقادة من مدخل الالف واللام ونحو هذا قولك ضربت ضربا
وضربت الضرب **و** فوجه امتياز عن تعريف العهد اي العهد الخارجي وهذا
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا اعتبر المصود في الذهن يلزم عدم الاعتبار
واللام باطل فكذا المرفوع **و** الى حصة معينة من الحصة اي الى بعض معين من افراد

لان

تلك الجمعة باعتبار حضوره في ذهن المحقق واحد كما او اثنين او جماعة جاني
 رجلا فاكروا الرجل وجاني رجلا فاكروا الرجلين وجاني رجال فاكروا الرجال
 ولام الجمعة إشارة الى تفرع الحقيقة من غير نظر الى الافراد فاما تفرع تعريف
 العهد واما تفرع عن اسماء الاجناس ايضا وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ
 بحيث يقع يتناول جميع الافراد حقيقة جمع الالف الصائغة الصائغة جمع الصائغ
 قيل المثال مبني على مذهب المازني اختلف في الالف واللام في اسم الفاعل و
 المفعول فذهب المازني الى انها حرف تعريف مطلقا وذهب غير المازني الى انها حرف
 الى ان اسم الفاعل والمفعول ان كانا بمعنى الشئ في المومن والكافر والصالح
 والحاك فكذلك ان الالف واللام فيه للتعريف وان كان بمعنى الخبر فالالف
 واللام فيها موصوف فالجاء في الواقع بين المازني وغيره انها هي ما يكون بمعنى
 الخبر وانما يكون بمعنى الشئ فلا خلاف انها في التعريف لا في غيره من الصف
 المشبهة للدلالة على الشئ واللام فيها حرف تعريف اتفاقا ولو سلم اي
 شئ اختلف للمؤمن وان لا فرق سواء بحرف التعريف او غيره يقع ككل وجميع
 وقاطبة والموصوف ونحو ذلك نحو اكرم الذين يا توبك الازيد واضرب
 القاطنين الاعز والذليل على عمومها صحة الاستثناء ان جبار العموم وعلامة
 لان الاخر اعم من توقف على الادخال فتمتلئ اي الترتيب سواء كان متفيا
 او متبنا لان يتناول كل واحد من الافراد اي يقتضي شمول الافراد كلها
 لان معنى استغراق المفرد هو الاحاط بكل فرد والمستثنى يتناول كل اثنين
 والجميع يتناول كل جماعة وذلك لا يتنافى فروع فرد او فردين عند ذلك الحكم
 ونسجت كما سياتي فاذا لا يقع اذا كان فردا رجلا او رجلا وذلك لان الالف
 لتفي الجنس في الاستغراق هذا اي كونه استغراق المفرد فتمتلئ يتناول كل
 واحد من الافراد ولذلك قال الفقهاء لو حلف لا يشترى العبد بحيث يواحد

في العالم
 والى
 لا يتناول
 لو سلم
 لا يواحد
 كالصنف
 والافراد
 او فرد
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى

حد وما ذلك التناول الجمع المرفوع لكل واحد من افراده وما متنا في اي
 والتعدد متناهيان وتناهي بين المتناهي وافراده الاسم جواب عن سؤال
 تقديره انه ينبغي ان لا يجوز ادخال اللزوم للاستغراق على المفرد لان المفرد يدل على
 معناه واحد واستغراقه يدل على كونه كثيرا او متبنا ان يكون اثنين او كثيرا
 فاجاب عن ذلك بان التناهي محذور عن الدلالة على معنى الواحد كما ان محذور
 الدلالة على التعريف واستغراق وضعه بغيره لجمع جواب عن سؤال تقدير
 وهو ان معنى الواحد لو كان متناهي لجاز وصف الاسم المفرد بالجمع والتالي
 باطل فكذا المقدم والجواب بان عدم الجواز لا يدل على عدم جوده في حق
 الواحد لجواز ان يكون لا يواحد على التام لللفظ ولانه جواب عن سؤال
 بمعنى كل فرد اي بمعنى كل الافراد فيتناول الجميع لكن على سبيل البدلية لا بمعنى كل مجموع
 فيتناول جميع الافراد دفعة واحدة ولا يلزم الجمع بين الواحد والكثرة
 ولهذا اي وكون المفرد الداحل عليه حرف المتناهي بمعنى كل فرد لا يمتنع
 الاحاطة اشنع وصفه بغيره لجمع فلا يقال جاني الرجل العالم وانما يقال جاني
 الرجل العالم واذ كان كذلك فلا يتنافى بينهما اذ لا يتنافى بين ارادة كل واحد من احد
 بدلا عن الآخر لانها احضر طريق الى احضاره اي لا يكون للمسلم الى احضاره في
 ذهن السامع طريق احضره الاضارة ويكون المقام مقام اختصار اي هو
 يعني ان هو اي في البيت مصدر رديده اسم المفعول قيل يحمل به ان المراد
 به اي قلبه لاني محل الهوى ويدل عليه قوله وجئتني بكم ومقام
 تحس يقع على بعد الجيب او على حبه وتقيده ثبات المضاف اليه اي الذي
 هو مضاف اليه المسند اليه او المضاف اليه وتضمنها تقيده ثبات المضاف الذي
 هو المسند اليه في او غيرها اي غير المسند اليه المضاف وغيره اضعف هو اليه وان
 كان ذلك الغير مضافا او مضافا اليه حيث لم يكن مسند اليه ولا مضافا اليه المسند

اصله هو الذي في قوله
 القلم ١١٩
 القلم ١١٩
 القلم ١١٩
 القلم ١١٩

في العالم
 والى
 لا يتناول
 لو سلم
 لا يواحد
 كالصنف
 والافراد
 او فرد
 المستثنى
 المستثنى
 المستثنى

ليس غير ما اضيف اليه المستد اليه وان كان في نفسه مضافا اليه في تعظيم غير المضاف
اي غير المستد اليه المضاف وغير ما اضيف اليه وهذا متفق فيه او غيرهما لانه لا يكون
ذلك الغير مضافا او مضافا اليه مطلقا او مختصا بل في لاجل هذه الامور الثلاثة
اي المستد اليه وما اضيف اليه وغيرهما صارت زيد حاضره في تحقيق شأن زيد
بانه مقرب عن تفصيل مقدر وذلك لكون عدد المستد اليه غير محصور
او متغير اي يمكن ان يكون في عشر نحو علما البلد حاضره فان لو قيل فلا فلا ربحا
لنعم على تقدير بعض او تارة اخرى الى غير ذلك من الاعتبارات في كالتصريح بذكرهم
او اها تهم نحو علما البلد فغلبوا الكذا او لسانه السامع او المشكوك في حضر اهل التوح
او لتضمن الاضافه تحريضا على اكرام او اذلال او نحوها في صدد ذلك او عذر
بابا بالباب المقصد الى فرد عما يقع عليه اسم الجنس اي يكون المقام مقام فرد
اي يحصل الفرض منه فيه بذكر فرد غير معين من الجنس فتبينه في زيد غير
مفرد اليه رجاء رجل من اقصى المدينه يسعي اي فرد من اشخاص الرجال
الى نوع منه اي من انواع المستد اليه التفرقة نوع من الاعطية اي غير ما يتعارفه
الناس هذا اول صاحب الكتاب وعند صاحب المقام ان تنكير غشوة لتوكل
امرها ونظيره اي غشوة واي غشوة حيث يجب الابصار معا بالكلية ورجل
بينها وبين المدر في قيل وهذا احسن لان ارادة التوكل اليه بالمقام غشا ما هو
المقصود من الكلام لان المعنى بانه بعد حالهم غشا ذلك وهذا المقصود انما يحصل اذا
كان المتعظم اليه هو التوكل اذ لا يكون النوع من الغشوة ما يقع الادراك
في التعظيم او التحقير اي بان يكون المستد اليه واصلا في شأنه من حيث ان يتفاد
او لا يخطا الى حد نوعه انه لا يمكن معرفه بحسب الخصيه او بحسب العاذه كقول
فتى لا يبالى المدحون بنوره الى باب ان لا يضي الكواكب لاحتضار كل امرئ شئنه
وليس له غشوة الغشوة حاجب فان الذوق اليه يقضي بكمال ارتفاع شأن
حاجب الاول وكمال الخطا حاجب الله وكيف بالتعظيم اي في التعظيم اوي

تقديم

قوله

بالتعظيم

ان لا يلبس ان له لغما اي لا يلبس كثير او لغما كثيرا لانه لا يلبس الا بالقدرة لا يمكن
او التعظيم اي المبالغة الى ان يبلغ من الغل الى حيث لا يدرك ورضوان من الله
البراي شئ قليل من رضوان الله الكبراي خير من ذلك كله اعني ما تقدم في الآية
قوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدون
وما كن طيبة في جنات عدن لان رضا الله سبب كل سعادة وفلاح وان
العدد اذا علم رضا مولاه عنه فهو الكبر في نفسه عما وراءه من النعم وقد جاء التنكير
للتعظيم والتشديد في معادال المص في الايضاح وقد جاء التشديد في التعظيم جميعا التنكير
فيه ليرفع بصاحب المقام حيث لم يفرق بين التعظيم والتشديد ولا بين التحقير
والتقليل والصواب الفرق لان التنكير في قوله تعالى ورضوان من الله الكبراي انما يحل
على التقليل لا على التعظيم لانه لا يليق برضوان الله وقد يكون للتحقير والتقليل
يعني جميعا والمآصل ان التعظيم والتشديد قد يجتمعان في رجل وقد يفتقران في
حاجب الاول في البيت المذكور في الكتاب وفيه ان له لابله فالاول للتعظيم دون
التشديد والله عكس وكذلك التحقير والتقليل ايضا قد يجتمعان في شئ وقول الشاعر
حصلت منه شئ وقد يفتقران كانه حاجب لله من الطلب وفيه رضوان في الآية
فان الاول للتحقير والتقليل والله عكس اعني للتقليل دون التحقير والمقام
لا يناسبه ذلك ومن تنكير غيره اي ومن امثلة تنكير غير المستد اليه واور
المص ذلك ليعلم ان عدم اختصاص التنكير بشئ دون شئ في الله تعالى
دابة من ما قد يحل تنكير دابة وما على افراد الشخص بمعنى انه خلق كل فرد من
افراد النوع الدابة من فرد مخصوص سلك الدابة من افراد النوع من المأ وقد يحل
على افراد النوع بمعنى انه خلق كل نوع من انواع الدواب من نوع مخصوص من انواع
المأ وهو نوع النصف من انواع المياه لا النوع خلق من النوع والنوع خلق

1

من النقص وهو النقص في من تنكير غير التعظيم اي غير المسند اليه **سبح** من الله
 ورسوله اي يحجب عظم من عند الله ورسوله ولا شك ان هذا البلغ من ان يقال
 بحمد الله ورسوله **والتحقير** اي ومن تنكير غير المسند اليه **للتحقير** ان نظن الاطنا
 كان اصله نظن ضنا ومناه اثبات ظن ضعيف حقير خيب فادخل حرف التثنية **الاستثناء**
 ليقاد اثبات الظن الضعيف التحقير مع نفى ما سواه واعلم انه قيل ان المفعول المطلق
 الواقع بعد الالايكون اللاتعظيم لا للتاكيد بل للاستثناء المخرج يجب ان يستثنى من تقدير
 ولا يتقدر اذا كان للتاكيد اما اذا كان للتعظيم فيكون هناك تقدير في صفات
 وكذا مخرج لفظ البعض يعني يقيد التعظيم بالتنكير من تفخيم فضله واعلم قدره
 بيا لما تقدم عليها واصله ما لا يحصى من تفخيم فضله الى آخره ومثله قوله او يربط
 بعض النقص جازما اي موقفا اراد بالبعث كنهه وقد يقصد به التحقير ايضا
 في هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما
 وصفه لما ذكر الالاهو المختص بالمسند اليه شج في ذكر توابه واحكام كل واحد منها
 وقدم الوصف على سائر التواضع للثرة اعتبارا انه اي وصف المسند اليه يعني سواء
 كما المسند اليه الموصوف معرفة او تكفر وهو **الان** ههنا يريد ان الوصف يطلق
 بالاشتراك على مقيدين احدهما وهو الاصل فيه المفعول المصدر اي اعني ذكر اوصاف التثنية
 والآخر التثنية اعني التواضع المختص لكن علمنا على الاول ثبته طرد الباب على وتيرة
 واحدة لوافق قوله في بقية التواضع حيث عثر عليها بالمفعول المصدر اي اعني قوله
 واما بانه واما البدل منه واما العطف عليه اي الوصف يعني المصدر فعمل هذا
 وهو الذي درج عليه في المصطلح بتحد من المظهر والمظهر **والاحسن** ان يكون
 التثنية يعني يكون التثنية في قول المصنف فلكونه عائدا الى التثنية اي التواضع المختص الذي
 هو احد معني الوصف لا الى المظهر المتقدم وهو الوصف يعني المصدر وعلى هذا يختلف
 معنى المظهر والمظهر يكون مراد بالاحكام وهو ان يكون للفظ معنيان مراد احدهما نظا هو
 وبغيره الآخر كقول اذا نزل السماء بارض قوم رعيتاه ولو كانوا غضايا ووجه الاحسية
 وهو ان المبين هو التابع المختص اعني اللفظ انه هو الذي ولما قيل ان يقول كما يند

قوله في
 من الالاهو
 المختص
 بالاشتراك
 على مقيدين
 الالاهو
 المختص
 بالاشتراك
 على مقيدين

قوله في الالاهو قد سبق في ذلك مجله راجعا الى الصف الموصوف من الوصف لانه بمعنى ذكر الصف فهو متضمن
 للصف على نحو اخر لا هو اقرب للتقوى فوكرة والاحسن اذا الكاشف بالوصف انما هو الاسم هو الذكر وله حياة
 يند اليها الى اللفظ يند الى الذكر ايضا كاشفا عن معانيه فهو مبتداه **والتحقير**
 برفاله اي تقع هذه الاوصاف برفا للجم كقولك الجم هو الصور الذي الى آخره **والاحسن** اي لا التثنية
 لانها معناه **والتحقير** اي في كفا الوصف عن الموصوف واما قيد بذلك لان
 ليس عما نحن فيه لان الالاهو ليس بمسند اليه والوصف بعد اي الموصوف مع العطف
 الالاهو الذي هو الموصوف **لكن** اي الموصوف الذي هو الالاهو **او** مضمون **الاحسن**
 او بتقدير اعني وعلى كل تقدير يكون الخبر محذورا او هو في قوله بعد علة اياها او
 قد يقع الاشادة به ومعنى البيت انه يظن بالمرء يوطئ القراءة ظنا مطابقا للواقع
 كانه قد علمه بحسن البصر والسمع **و** في عرف النفاة اه هذا الكلام كالا عراض على ما
 حيث اصطلح على ان المراد بالتحصيل اعم من تقليل مشترك ورفع الاحتمال مع انه في
 عرف النفاة كسب التقليل المشترك فهو عندكم لا يكون الا في التكرار واما وصف المعارف
 فتقضي لا تحصيل حيث معني قبل ذكره اي اذا كان الموصوف معني قبل ذكره
 الوصف لانه لو لم يكن متيقنا لكان الوصف كاشفا مخصصا لمدح او ذم او كونه **تاكيد**
 اي لكون الوصف تأكيدا للمسند اليه حيث يمثل المسند اليه عليه وذلك فيما دل الموصوف على ما
 دل عليه الوصف **وامن** دابة الى فدية تحت الوحدة والجنس فلا دخل عليه التثنية
 ان تحت عن معنى الوحدة وصارت عامة لانها تكرر في سياق التثنية كمن يجعل ان يكون
 عمومها باعتبار بعض الاراضى وبعض كقولك مثلا ما في دابة في مصر فالعموم في هذا
 بارض معينة دون غيرها فلما وصفت بقول في الارض افاض الوصف زيادة العموم
 فانه قبل وما في دابة قط في جميع الاراضى السبع ولا في طائر قط يطير في جو
 السماء من جميع ما يطير بها فيه وذلك لان كل واحد من الوصفين مع كل واحد
 من الجنين باسرها فلو كان المراد القصد الى فرد من ههنا او نوعين على الخصوص
 لوجب ان يقتصر بما يدل على ذلك وان تجرد عما يدل على خلاف ذلك بالقصد

اي في صورته
 والاحسن اي لا التثنية
 هو المبين الكاشف
 اوله وبالذات و
 المفعول المصدري
 انما يتصرف بها
 ثانيا وبالرفد
 فاسم

في هذه الآية الى الجنس فحي بما يدل عليه او على علمه بما معناه اي او فقه السامع
فله المسند اليه على معناه الحقيقي وقيل المراد به فانه العلة في شرحه على المعناه
وقد اورد في الخارج في المصطلح فليطالع عدو في انما عرفت فانه يفيد
تقرير الحكم وتوقيته بوجه تكرر الاستدلال انما عرفت في حاجتك وخذ
هذا قصر افراد يقال لمن اعتقد ان غير المسند اليه مشترك له في الحكم
او لا غير قصر قلب يقال لمن اعتقد ان غير المسند اليه هو المقتل بالحكم
في المسند اليه فيقلب عليه الحكم ليس من تأكيده المسند اليه في شيء لا يسمع قوله وفيه نظر
مثل هذه الاصطلاح تأكيده ان القاطع بعض علماته يعني ويكون معنا القطع كذا في القبول
الى الامير مجازا فانه يجوز ان يند الحكم الى شيء و مراد ان مسند الى متعلقه و قد عرفت
ان يكون لفظ المسند اليه بعينه ليعلم ان المسند اليه حقيقة لا من يقوم مقامه
فيقال قطع الامر الاخير او تكرر معناه بان يكرر النفس والعين فيقال قطع
الامر برفعه او عيته او لا يرفع نفيهم السهوي نفيهم المسك ان السامع من
سهو او غلط و قد ابدان يكرر ذلك اللفظ ولا يفيد هنا التكرار عن غير الحقيقة
لانك اذا قلت جاءني زيد ف لا يرفع بذكر نفيه نفيهم المسك من السامع غلط
للمتقدم بغير فكاك العوم في الجانبين لا غير كالمواقع في الكل اي فاسند
المجموع الى الكل وان كان صادرا عن البعض فالكل بالكل وبما عرفت علماته
في حكم شخص واحد وذلك واقع في كلهم كما يقال بنو فلان قتلوا زيد واعاقله واحد
في شخص واحد اي بالمسند اليه فخرم مدركك حاله فان حاله يوضح صدقك فانه
ان يكون اكثر من مدرك واحد ولا يلزم ان يكون الله اي ليس من شرط عطف
البيان ان يكون او في موضع من متبوعه بل الشرط ان يحصل بانتفاء مع الال زيادة وضوح
وان كان الال او في موضع فوجا في ابو عبد الله زيد اذا كان واحدا في الكنية والاسم مشتركا
فيكون قد خفا اذا ذكر كل منهما متفردا في الآخر وفي نفي ذلك الخفاء بذكر الاسم مع
الاول وان كان الال او في موضع لان الكنية اسم مستعمل في

قوله انما اريد لم يفسد بهم ايما طغفت القوم وارادت بهم عدي ذلك بعض فانهم هم القوم فاما ليد
 بدفع توهم السعور في لفظ القوم سر قوله وانك حلفت فانك السعور علم بهذا اللفظ لا يكون
 هوهم عند السعور في لفظ القوم اذ علم انه يريد الكل لهم توهم ان لفظ الحسنة في الكل لم يعبر
 عنهم برب بعضهم وانما مدد اللفظ لذكرنا فان لفظ ان في الكلام محاربا مستداه فيهم لم يعبر
 عنهم برب بعضهم وانما مدد اللفظ لذكرنا فان لفظ ان في الكلام محاربا مستداه فيهم لم يعبر

الطير غامده يحسها رجا ملكة بين الفيل والسند الوادع والموت للقيم والعائدات حقول
باسم الفاعل اعني المؤمن لا اعتمادا على موضوع محذوف وعلامة نصبه الكسرة الطير محض
تجملان لها وهو موضوع اجري على صفة فهو ضمها وبينها والعائدات تنافي كل شيء
كان او غيره ومع لا يكون الطير مختصا بها فهو لا يصح يتم محقق لا يتخلو عن شايء
جاء به للمدرج لا لا يضاهي لا الكعبة في غاية الجملى والايضاح اذ لا اجمال فيها ولا
والاخفاء فلا يحتاج الى البيان ومع يكون المقصد باللب الخام الذي هو عطف بيان
لكعبة محذوف المصدر واما الابدال منه فيه شعار بيان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
الى الظاهر حيث جعل الفاعل فجاء في اخوك زيد هو اخوك لازيد والافالمند اليه
في التحقيق هو البدل من اضافة المصدر الى المحل يعني اضافة زيادة الى التقدير يحمل
ان يكون اضافة المصدر الى المحل والفاعل محذوف والتقدير زيادة البدل التقدير
و يحمل ان يكون اضافة بيانه كقدره الشارح من عادة اقتصاصا

فقد كرم اريد بقنا دله قاسم

لا يكون غير المبدل منه ولا بعضه يعني لا يصلح ان يكون ما صدق عليه الاول ولا على بعضه ويكون
المبدل منه مثله على البدل لا كالمثال الظرف على المظروف بل كخبره يكون شرا به اجمالا
متقاصبا له بوجه ما بحث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له
ولا بد في بدل البعض التمثال في الربط بالضمير يعود على المبدل منه **ثتمثل على التابع**
اي المتقارب به اجمالا من ذكر المبدل منه **يطلق ويراد به** التابع **يقع بطلان المستوع**
بدل التمثال ويراد به التابع اجمالا ثم يأتي البدل بعد ميسرا ومختصا لذلك الاجمال
بجمله ضربت زيدا اذا ضربت حماره يعني زيد حماره لا زيد غير مثل على الحمار واكثر به
فيكون بدل غلط لا بد التمثال **جاني زيدا** حماره لا يكون بدل التمثال لعدم اقتضاء
الاول الثاني ولا شعوره له بوجه ما لا بد كل ولا بعض لعدم صدق الله على جميع ما قيل
عليه الاول ولا على بعضه ان اخو زيد غيره لا عينه ولا بعضه **لا يخلو عن البصائر** وتقدير
امانه بدل البعض في التمثال فظاهر ان البدل ذكر اجمالا او لا في ضمن المبدل منه ثم ذكر
بلفظه مفضلا ثانيا في امانه بدل الكل فلا البصائر والتقدير يحمل في التكرار **لانه لا يقع**
في قسم الكلام يعني في الحال ان صاحب علم المعاني والبيان كلام البصائر فلا وجه لذكره ما هو
بمعنى التمثال البصائر **والعطف** يعني بالحق في المند اليه قوله فلتفصيل
المند اليه يعني بتعدد افراده متعاقبة بمعنى العاطف **من غير لاله** على تفصيل العقل
يعني وتفصيل المند وهو الحق ههنا اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لشدة التباسه والمستوع **التابع**
من غير تفرق لتقدم او تاخر او جهة مع احتصار المراد من الاختصار ههنا على العقل
وحد من المعطوف لتمام حرف العطف مقامه **بمعنى** انه ليس من عطف المند اليه اي بل من
عطف جمله على اخرى **وما يقال** انه لو لم يبق المند ان قول الحق مع احتصار احتراز
من جاني زيد و جاعل بالعطف **وخرق جاني** جاعل بعينه عطف و رده الشارع كما رأيت
وتفصيل المند بانه اي بان التعداد **وعن الآخريين** مع ملة او بوجه ملة يعني انما حصل
تفصيل المند بتقاربه من المجمع مثلا المقتضى لتفصيله **وعن** بعد فان فيه تفصيل المند كونه
بوجه احتصار **فمن** او **من** عرماه فان فيه تفصيل المند بمحل بوجه سابقا وبعضه

قوله لا يكون غير المبدل منه ولا بعضه يعني لا يصلح ان يكون ما صدق عليه الاول ولا على بعضه ويكون المبدل منه مثله على البدل لا كالمثال الظرف على المظروف بل كخبره يكون شرا به اجمالا متقاصبا له بوجه ما بحث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له

حقا وذلك لان كون الفاء للتعقيب ونعم للتراخي والمند **حيث** حتى للقاء **المند**
تقاربه منتهى المجمع المقتضى لتفصيله **فالبينة** اي القاطعة **وحتى** تجميع في تفصيل
وتفريق باختصاص الفاء بالتعقيب ونعم بالتراخي **وحدة** بالقاء في المند **حيث**
وحتى على ان اخر اما قبلها مرتبة في الذهن الدليل على ان حتى للتدريج **حيث** كانت حتى
جند ابليس فارغى في الحال حتى صار ابليس **فجند** **وحتى** تفصيل المند **حيث** ما يقع
تفصيل المند **حيث** انه يتبع في الذهن تعلق المند بالمستوع **اولا** والتابع ثانيا **عند**
انه اقوى اجزاء المستوع او اضعفها **ولا يشترط** فيها الترتيب الخارجي اي هو
يتبع في جهة الترتيب الخارجي لحوار ان يكون ملوكة العقل لما بعد ما قبل ملوكة
للخير الاخر اي التي قبلها هي بان كل اب لي حيث آدم **في** هذه الترتيب ايضا اي في
العطف على المند اليه بالفاء ونعم **وحتى** قوله بين ان يكون الشيء حاصلا **فترش** يعني
يحمل منه يتعاون ضمنا لا قصد **لاجل** اي لاجل حصول تفصيل المند اليه بل لاجل حصول
تفصيل المند **فمن** العرض قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
على كلام فيه تعبير بوجه ما توجه الى ذلك التعيد **وكذا** الاثبات يعني ان الاثبات
اذا دخل على كلام فيه تعبير بوجه ما توجه الى ذلك التعيد **والمقصود** من الكلام اي
القول في كلام اخر زائد على محذور الاثبات والنفي الاو ذلك الامر الزائد عليها هو العطف
المستوع لا الكلام **البيان** ان محذور احد ما كان بعد الآخر وهو على تفصيل المند فيكون
لا فائدة تفصيل المند باخر حتى لو قلت ما جاني زيد **فمن** كان نفيًا بخينه عطفه محذور
زيد **لمن** اعتقد ان عروا جاك دوي زيد وانما جاك جميعا فيكون على الاول قوله
قلب **وعلى** الله فصر اخراد **فله** نفي ما وجب **للاول** **وحيث** كان ايضا للترجى الى الصواب يعني كلام
الا ان النفي الحكم من التابع بعد اجابه للمستوع **ولكن** لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المستوع
قوله لان اعتقد انها جاك جميعا يعني ان لكونه خضر لاخراد بل انما يكون نقصا

قوله لا يكون غير المبدل منه ولا بعضه يعني لا يصلح ان يكون ما صدق عليه الاول ولا على بعضه ويكون المبدل منه مثله على البدل لا كالمثال الظرف على المظروف بل كخبره يكون شرا به اجمالا متقاصبا له بوجه ما بحث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له

هو تقديمه لا علىانية التامير والمراد بالهندية ههنا المستند الى الفاعل بدليل قوله تقدم
 على الهند وقوله لانه اي تقدم الهند الى الاصل ومعلوم ان الفاعل لا يتقدم على
 المستند ابدا عند اصحابنا البصريين لان الفعل عامل ورتبة العامل ان يكون قبله
 المحل ولا يتقدم الفعل للفاعل اذ في تأخره نحو ان يكون لغرضه نحو زيد قام ابوه
 فلكونه ذكره ام اي ذكر الهند اليه اهم عند الحكم من ذكر غيره وكونه اهم يقع بوجوه
 ولا ينبغي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام قال المصنف في الشرح وقد ظن كثير من الناس
 انه ينبغي ان يقال قدم للعبارة من غير ان يذكر ان كانت تلك العبارة ولم كان اهم
 انتهى وان اجل هذا اشار المحقق الى تفصيل وجه كونه اهم **والا بدخ محققه قل**
الحكم المراد بالتحقق ههنا الصور الذهنية لانه ما لم يتصور شيء لا يحكم عليه لا الوجود
الخارجي لا الاشياء مالا وجود له في الخارج مع انه يحكم عليه كقولنا شريك الباري
مستقيم ووجوده شرعي ممكن في الخارج واذ كان كذلك فيقدم اللفظ الدال على
 المستند الى الواقع الوضع الطبعي وفي بحث لا المراد بالحكم ان كان المحكوم به فلا يجب
 تقدم تصور المحكوم عليه على تصور المحكوم به وان كان ذلك اولي وان كان المراد به
 اتباع النسبة الحكيمة او الترتيب فيجب تقدم تصور الهند الى على تصور ههنا لا يقتضي
 تقدمه على المحكوم به **والانقضى للدول عنه الواو فيه الحال اي تقدمه اصله**
حال عدم التحضر لما خيره اما اذا كان هناك مقتضى تأخره فيجب العدول عن ذلك
 الاصل لكون المستند عاجب له صدر الكلام في محرابي زيد ومجازه الجملة العقلية فا
 كون المستند هو العامل يقتضي العدول عن ذلك **الاصل** يستلزم الخبر في ذهن السامع
 اي اذا ورد الخبر بعد **لان** في المستند تشويها اليه اي الى الخبر لا بهامه في ذلك
 بان يوصف المستند بما هو غريب مشرق الى مفرق خبره **وهذا** كان هو الكلام
 تفصيل المستند اليه في ذلك انما يكون فيما اذا كان في المستند اليه طول اما باعتبار الصل
 او الصفة او المتعلق او غير ذلك **محققا للتشويق** ومعلوم ان حصول الشيء بعد
 الشيء الذي وقع في النفس **والذي** حاد في البرية فيه اي الذي تحيى الناس

والله اعلم
 بالحق
 والحمد لله
 رب العالمين

س فيه ولم يهند وبقولهم لوجهه جيل ان مخلوق من جاد قبل هو آدم وم لانه
 خلق من التراب وقيل ناقة صالح وم وقيل عصى موسى وم وقيل الفقى
 وهو جاني بلاء والهند يقين كثير اذ اقرب باجله صنع له عيشا فاذا اكل
 دخل فيه ثم ينفق فيه فيخرج منه انواع الاصوات المصيرية فيثقل العيش نادا
 ويخترق الفقى فيه ثم يخلق الله تعالى من زاده قنف آخر وهلم جرى وقيل
 لما اراد الله ان يخلق الدنيا الى خلق الاعداد وانما كيف تنش وجرى وم وهذا القول
 هو الصواب لان سباق ما قبله يدل عليه كما بينه الشارح **والفارق** في دار
 صدقك الفارق لقب عبد الله بن محمد اول خليفه من بني القيس يقال تسفت
 دمه اي سفته **لكنه** مطلقا بمثل يلى يسر القلب بذكرها **لكنه** محبو بالفتح
 فيكون ذكره اقرب من ذكر الهند كما ان من احب شيئا اكثر ذكره كذلك من استلذ به
 شيئا قدم ذكره **مثل** اظهار بقطعه نحو ابي المومنين برسم كذا ورجل عالم جاد في
 ورجل جاهل عنده **اي** قصر الخبر الفعلي عليه اي على المستند اليه المتقدم والمز
 بالخبر الفعلي ما يدل على معنى الفعل من الحدث سواء كان فعلا او غيره وقيل المراد
 بالخبر الفعلي ما يكون فعلا للمستند اليه نحو زيد قام او قائم اما كان فعلا متعلقا
 نحو زيد قام ابوه او قائم ابوه **اي** وقع بعده ما ينبغي بان يكون حرف النفي قبل
 على المستند اليه والمستند اليه بعد حرف النفي بلو فصل بينهما حرف ثم وليك اذا قرب
 وسواء كان المستند اليه مظهر او مضاف او منكر **وبنوته** اي وبقيده التقديم
 ايضا ثبوت الفعل بغير المتكلم **على الوجه** الذي نفى عنه اي عن المستند اليه المتقدم
 ان عاما فقام وان خاصا فخاص **بالبنية** التي من ترفع الخطاب الى آخره فيكون
 ثبوت الفعل له ولا يترجم بنوته لجميع من في العالم **وهذا** اي لكون تقدم المستند
 القرب من حرف النفي الواقع بعد بقاء هذا الوجه من التخصيص **وهما** متناقضا

قوله يحسنه بالفتح
 الفعلي م المراد
 بالخبر الفعلي الخبر الذي
 ما اوله ففرد
 في الخبر المستند اليه

قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا وهو عطف على مصدر تقديره وقد أتى ليعوي احكم ان كان الفعل مثبتا وكذا اذا كان
منفيا قوله انت لا تكذب لتأكيد الحكم لا التاكيد المحكوم لا امتناع لعدم التاكيد على المخبر فكيف معنى قولنا انت
لا تكذب لا تكذب لا تكذب ومعنى قولنا لا تكذب أنت لا تكذب أنت أنت ولا شك ان الهمزة للمعوية احكم دونه

والله اعلم بالصواب

ثم الحسد اليه الذي لم يل حرف لقصد التخصيص انت ما عرفت في حاجته اذا كان الحنا
 تعلم ان هناك عدم سعي في حابة التكميم ويقصد انه مختص بغيره او مختصا كانه
 فاعلم الاول قصر قلب وعلم الله قصر افراد والمفاتيح انت مختص بعدم الجمع لا غير
 وحده ولا محكم والله اي مثال تقدم الحسد اليه لقصد التقوي دون قصد التخصيص
 وهو اي التقدم في المثال تقوية الحكم المنفي كما انه في نحو هو يعطي الجزيل
 تقوية الحكم المبيث وتقرره فالحكم اعم من ان يكون مثبتا او منقيا بلما فيه اي
 نحو انت لا تكذب من تكرر السناد لان الفعل المنفي وهو لا تكذب الحسد اليه المستند
 اوله الى ضميره المستند ثانيا فقيه مستند ان احدهما بلوط ويطوى الاخر بلوط
 الضمير المقصود في لا تكذب اذ ليس فيه السناد الفعل المنفي الى فاعله المستند فيه فقد
 منه ما يحمل به التاكيد وهو تكرير السناد واقصر المحض بغير حيث نص على
 ان المستند اليه المقدم اذا لم يل حرف النفي فقد بانى للتخصيص وفرياني لتقوي
 واقصر في التمثيل على مثال التقوي ليفزع عليه اي على مثال التقوي ذكر الفرق
 بين تقوي الحكم وتأكيده الحسد اليه بغيره ان اي قوله انت لا تكذب تأكيده المحكوم
 عليه اراد لتأكيد الحسد اليه اي الضمير الممكن في لا تكذب فان انت تؤكد لا تقول
 نقه لا لتأكيد الحكم اي لا لتقوي الحكم بخلاف انت لا تكذب فانه لتأكيد الحكم والله
 على ان الكذب عنه مشتق البتة بلوط تكرر السناد فيه وهذا الذي ذكره حاصل
 ما تقدم ان الحسد اليه المقدم اما ان يلي حرف النفي او لا فان وليه فهو للتخصيص نحو
 انما قلت هذا القول وان لم يلبه سواء كما هناك حرف نفي اتمام لا فقد بقصد التخصيص نحو انت
 ما عرفت في حاجته وقد بقصد التقوي نحو انت لا تكذب ان بني العقل على مرفق اي
 مستند اليه مرفق سواء كما ظاهر او مرفقا كالفعل او مثبتا وان بني العقل على
 منكر اي با جعل جنرا عنه نحو رجل جاني اي بالعقل مما قلت فيه الباء على المقصود
 اي افادة التقدم بمحض العقل بالجنس او بالواحد من رجل جاني على صاحب
 المقامات فان مخاطب بهذا الكلام اذا عرفت ان قد انك انت وشم يدترجته

اي ثبوت القائل لغير المسكوم ونفرا عنه في آن واحد متناقض بل يجب عند قصد هذا
امتناع الحق في الفعل في المسكوم وغيره ان يوزع المسند اليه ويقال ما قلته انا والآخر غيري
لانه بعضي ان يكون انسان يعني ينزعم من هذا الكلام ان يكون الخطاب مقفلا
ان هناك انسانا غير المسكوم قد رأى كل واحد من الناس وهو في عادة **محمدا** انا
ضربت الازيد اي ولم يسمع ايضا ان يقال ما اذا ضربت الازيد **الاول** المستثنى من مقتضى
عام يعني ان المستثنى هو القرب الواقع على كل واحد من الناس سوى زيد بعضي ان
يكون انسان قد ضرب كل واحد سوى زيد وهو **محمدا** ان عاما فعام اي ان كان
تفقيه المسند اليه المقدم الذي يلي حرف النفي على وجه العموم في المفعول فتبوء
لغيره يكون عاما وان كان تفقيه عند الحاجة المخصوص في المفعول فتبوء ايضا لغير
عاجته المخصوص فيه **محمدا** وايضا لم يدل المسند اليه اي المقدم الذي خبره فغيره
بان لا يكون في الكلام حرف النفي الى قوله اي سوى كان في الكلام نفي وقدم المسند اليه
على النفي والفعل جميعا **محمدا** انا ما قلت او لم يكن ثم انما قلت قد تفيد التخصيص وقد تفيد
العموم لمن زعم انفراد الغير بالعمى يعني يقول ذلك لمن يزعم ان هناك وجود
سبح في حاجته وان السامع غيرك لا انت على الانفراد فعلى الاول قصر قلب وعلى
الكل قصر ارادة لانه الدال صريحا على نفي شبهه يعني لان الكايد انما يحسن بما يدل على
المقصود بالمطابقة لا بالتزام **محمدا** لدفع شبهه خالفت قلب السامع الشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي **محمدا** انه صدر منك بشاركة الغير **محمدا** وتقرى في ذهن
السامع اي بحيث لا يكون له شك في **محمدا** الجزيل اي الكثير وذلك اذا كان الخطاب
يلزم غيره باعطاء الكثير فان المراد في تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص
اعطاء الجزيل به وسبب تقوية ان المسند يستدعي ان يستد اليه شيء فاذا
جاء بعد ما اتصل ان يستد اليه مرفوع الى نفسه فيعتقد لهما حكم ثم المسند اذا كان
متضمنا لغير المسند المتعدي به مرفوع ذلك الغير اليه ثانيا فيكتسب الحكم في
وكذا اي يأتي التفرع لتقوي الحكم والتخصيص ايضا مثلا الاول اي قد زعم

فالسبعة في الايام السبعة صدر عن خزانة الملك
علاء الدين في ثمانية وعشرين مائة دينار
وفي اليوم الثامن صدر عن خزانة الملك
فداء الرعايا في ثمانية وعشرين مائة دينار

رجل هو ام امة او اعتقد انه امرأة كالقدم الكوة هنا يفيد تخصيص الجنس ففعل الاول
يكون فخر يقين وعلم اليقين قلب واذا عرف ان قد اتاك من هو جنس الرجال
ولم يدرك رجل ام رجلا او اعتقد انه رجلا كان تقديرها يفيد تخصيص واحد
ففعول الاول فخر يقين وعلم اليقين ففعل افراد حامل يقينين يعني اسم الجنس الكوة
حامل اثنين الجنسية اعلم كل فرد فرد ذلك الجنس والعذر المعين و
لا يدرك ان يكون واحدا بل قد يكون واحدا وقد يكون اثنين وقد يكون فوق
ذلك وقد يقصد به الجنس اي بالكوة المفردة كقول تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ومنه رجل جاني لا امرأة وقد يقصد
به الواحد فقط نحو رجل جاني لا رجلين في ان البناء عليه اي بناء الفعل
على المسند اليه المقدم سواء كان ذلك المسند اليه مفعولا او نكرة قد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي لكن خالفه اي خالف السكاك الشيخ عبد القاهر في
بعض الامور ان ولي حرف التقوي وان ولي المسند اليه المقدم حرف التقوي
اذا د الخفص جزيان والاي وان لم يبد المسند اليه المقدم حرف التقوي سواء كان
له هناك حرف تقوي ام لا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي من غير تفرقة بين
مفعول ونكرة ومفعول ومفعول مثبت للفعل ومنه في مذهب السكاك اي انه
المسند اليه المقدم سواء اولى حرف التقوي ام لا ان لم يمنع منه مانع اي من
التخصيص كقوله او بعد عن استعمال الفعل او غير ذلك من الاعتبارات
كما مرفق اي مظهر او الظاهر ايضا مرفق الا انه اي السكاك يفيد الاختصاص
لان القدم من وجباته وانما هذه النكرة السليمة ان جاز اي على قاعدتهم
لا لفظا احتراز عن الفاعل اللفظي لعدم جواز تقديره على الفعل نحو قام زيد
تاكيد لفظا اي تاكيد الفاعل الذي هو البناء في تحت فقدم انا والشرعية المستمرة
انا اذا قدرنا انا مثلا مرفق في الحق كان في الحق احتمال الشك لان انا

انا كثيرا ما يجلب للعطف لما عرف في النحوي العطف ملزوم المشترك ثم اذا
قدم انا زالت الشك لزوال العطف الذي هو ملزوم ما ولها فاذا
اسي الشك جاز التخصيص وقد راي كونه في الاصل ملزوم اياها فاعلم
فقط اي يفيد انه كاي الاصل معناه جعل ذلك التقدير بالفعل اياها
وراه بان السكاك شرط في افادة التقدم الاختصاص امر من جواز تقدير
مرفق مع عدمه اي مرفق اي وان لم يوجها الشرط اي وان التقوي
مرفق مذهب الشرطين سواء انتقا الجرح بانتقا احدهما او بانتقا كل
واحد منهما فلا يقصد التقدم اي تقدير المسند اليه ولم يقدري ولم يقدر
الناحيتين بل جري الكلام على الظاهر وهو ان يكون اما مستندا و تحت خبره قوله
نحو زيد قام مما كما المسند اليه مرفق من غير التباين فانه لا يجوز تقدير الناحيتين
بان يقال كان اصلا قام زيد فقدم لان زيد مرفق فاعل لفظا ومعنى لا يصح
تقديره على الفعل كما عرف في النحوي واستثنى السكاك المسمى يعني من المسند اليه المبني
عليه الفعل كما عرف في النحوي جرح مرفق فانه اجاز فيه تقدير الناحيتين ايضا
قد راي طريقه بناء الفاعل مسند اليه فليس السكاك اي قد راي السكاك بل هو
من الضمير جاني يعني انه بدل من الفاعل اللفظي وهو الضمير المستكن في جاء فكون
قاعدة مرفق لفظا ومعنى نحو زيد مرفق في العامل لانه ليس بفاعل لفظا وانما
صعله من هذا البناء وانما جعل السكاك نحو جرح جاني في زبان واسر النحوي
على القول بالابدال مع عدم جوازه في الجرح لئلا ينتفي محصيص المشكوك فلا
يكون المسند اليه النكرة مرفق فينتفي التركيب اذا سبب للتخصيص عنده اي عنده السكاك
الا بعد يكون النكرة مرفق في الاصل لان الكلام في النكرة الحالية عن جميع المخصصات
ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ لانه ليس بشرط المبتدأ فاما يجوز وقوعه

مبتدأ غير اعتبار التخصيص أي فلا يجوز أن يقال كذا أصل زيد قام زيد عيان ^{فعل}
 قام غير متعين فيه وزيد بدل تقدم إذا ضرر في ذلك والحاصل الكلام في
 المستتر من زيد وحينئذ بعد من أحد هاتين جعل المنكر مبتدأ نكرة من غير تقدم
 وتأخر في الآخر على أصل الكلام على نحو ما سرق النجدي الذي ظهر في محل على الوجه
 الأول لا قاعدة التحقيق وأخرى على الوجه الثاني لا قاعدة التخصيص الوجه الأول بعد
 كون المبتدأ نكرة مستبعد بعد كونها محذوفة لا كون الاسم الظاهر بدلا من المظهر
 المستتر غير مستبعد بعد كونها وكأن كان قليلا نظائره بخلاف المعروف فإن تردد
 الكلام فيه بين أن يعيد في أمثلة متعدي وكلاهما على الكلام على الوجه الثاني
 لا على الوجه البعيد ونحوه فإن احتمال الاعتناء في فعله على التسوية لانه
 جعل مبتدأ في الأصل كان على شرط ولا جعل في الأصل بالبدل للفاعل كان أيضا
 شايعا إذا كان البدل المفعول كغيره مع أنه لا يلتزم بالفاعل على تقدير التخصيص هذا الوجه
 البعيد أي جعله من باب وأسروا النجدي على تقدير الإبدال بخلاف المعروف فإنه لا ضرورة
 في شيء إليه في تقدير الأصل جاني رجل أي بالوقوف لأنه بالفعل كذلك حتى يلزم إيراد
 التخصيص في المتن والمخرج فليست أملي لأنه مجرد اعتبار لأنه بالفعل ^{سرق} فترجم
 شراهم ذاتا أي فإنه لا يقدّر فيه التأخير بل يحمل على وجه الابتداء الوجه الثاني
 من تخصيص وتخصيص الواحد ^{لان} أن المظهر لا يكون الاشارة ظهور الخبر للكلت
 فلا يكون السامع متردد بين أن يكون المظهر شرا أو خبرا ^{عن} موضع استعمال هذا
 الكلام أي قوله شراهم ذاتا ^{بخصوصه} أي تخصيص هذا القول حيث تأويله
 بما هو ذاتا بالاشارة وليس هذا التقدير لأنه في الأصل هو تقدم التخصيص بشرط التقدير
 التأخير في هذا المثال على قوله ^{بين} قوله بخصوصه وهو كتابا متعدي أي الوقوف
 بين قول الأئمة بتخصيص شراهم ذاتا وقول الكاكي بعدمه ^{لما} لا يمنع
 التخصيص من كون المظهر بدلا من المظهر ^{شرع} قطع أي شراهم شراهم جازية
 التقدير ^{فكون} تخصيصا نوعيا أي فترجم التخصيص إلى التخرج وهو كونه قصدا

قوله انما هو
 قوله انما هو
 قوله انما هو
 قوله انما هو
 قوله انما هو

بشأن

قطعيا لا غير قطع لا إلى الجنس وهو كونه شرا أو لا إلى الذات وهو كونه ^{واحد}
 الاثنين ومنه ما قالوه وما قاله ^{فما} ذهب إليه الكاكي ^{اذ} الفاعل ^{في} الأحكام ^{على}
 أي في نحو زيد قام والمعنى أي في نحو أنا فمت أي في استثناء التقديم أي تقدمها
 على عاملها ^{ما} دام الفاعل ^{فما} على ^{فما} فاعله ^{فما} والتابع ^{فما} تابعا ^{فما} لأنه لا يجوز تقدم الفاعل على
 عامله لا يجوز تقدم تابعه على عامله أيضا ^{فما} لم يكن التابع تابعا ^{فما} بل استثناء
 تقدم التابع أو لا تقدم الفاعل ليس فيه إلا التقدم على العامل خاصة ^{فما} وتقدم
 التابع فيه تقدم المفعول على عامله والتابع على متبعه ^{فما} فمت ^{فما} دون الفاعل ^{فما} حكم
 أي ترجيح بل ^{فما} وكذا يجوز أن يقال بالتابع بأن يقال عند التأخير يكون تابعا
 أما عند التقدم فلا يبقى تابعا ^{فما} لا تقول إذا جاز ذلك في التابع فلم لا يجوز في الفاعل
 أيضا أن يكون عند التأخير فاعله ^{فما} وعند التقدم لا يبقى فاعله ^{فما} الخ ^{فما} أن تقدم
 الفاعل على الفاعل مع تجرده عن وصف الفاعلية ^{فما} ثم يرد في كلامهم مثل هذا التقديم
 وأما تقدم التابع مع تجرده عن وصف التبعية ^{فما} فغير ممنوع ^{فما} لأنه امر مبدئ في كثير من
 المواضع ^{فما} فخصفه ^{فما} وأخلاق ^{فما} يناب ^{فما} الآية ^{فما} المعطوف ^{فما} في ضرورة ^{فما} البشر ^{فما} كقول
 عليك ورحمة الله السلام ^{فما} لكن بشرط أن لا تقدم المصطوف ^{فما} على العامل ^{فما} فخرج هذا
 مكابرة أي جميع امتناع تقدم التابع حال كونه تابعا ^{فما} محض مكابرة ^{فما} فلا يصح قوله
 لأن هذا اعتبار محض ^{فما} لا محض ^{فما} بالفعل ^{فما} حتى يلزم منه حلو الفعل عن الفاعل كما قيل
 بذلك ليس ^{فما} شئ ^{فما} لخصه ^{فما} أي لجواز خصه ^{فما} التخصيص ^{فما} فيه ^{فما} كما ذكر الكاكي أي في شراهم
 ذاتا ^{فما} في التحويل ^{فما} وغيره ^{فما} بيان ^{فما} لغرض ^{فما} الكاكي ^{فما} وإن لم يصح ^{فما} جواز
 عن سؤال يقدّر تقدّمه ^{فما} كيف ^{فما} يرد ^{فما} على الكاكي ^{فما} ما ذكره ^{فما} المعنى ^{فما} مع أنه لم يصح ^{فما} تخصيص
 في اعتبار التقدم ^{فما} والتأخير ^{فما} لقوات ^{فما} بشرط ^{فما} الابتداء ^{فما} أي بالكرة ^{فما} وهو ^{فما} تخصيص ^{فما} ما
 ذلك الوجه البعيد ^{فما} وهو كونه رجلا ^{فما} في المثال ^{فما} ونحوه ^{فما} كان قبل ^{فما} التقدم ^{فما} بدلا ^{فما} من ^{فما}

واحد
 كونه
 في الأحكام
 ما ذهب إليه

المستكن في الفعل فلو اخرج كما بداه من الفاعل فاعلة لفظاً **و** لئلا يكون المستكن مفعول
 محضة على ان تركيب الوب البعيد **و** يزعم انه اي رجل نحو رجل جاني **و** لا يدل لعدم
 اي باقى مع تقديم على صفة البدلية لانه بعد التقديم صار مبداً والمجمل عليه كما
 كانت قبل تقديم التكرار على زعم هذا البعض **و** يمكن في ذلك بغير استدلال ذلك
 البعض على ما زعم بتوحيات واهمالاً **و** يكره السكاكي في مواضع من كتابه
 وبما اي وتمك ايضا باو قبح **و** السهل الشارح القلبي في شرح المقام **و** ان
 المرفوع يحمل اي المرفوع المقدم وهو زبد في المثال الاول **و** في المثال الثاني
 يحمل ان يكون فاعلة قدما ويحمل ان يكون بدلا **و** لا يلتفت الى تفرجاتهم اي
 ومن الغريب ان ذلك البعض تمك فيما زعم بتوحيات بعيدة ولم يلتفت اي ذلك البعض
 على صفة بناء الفاعل الى تفرجاتهم بالمنع حتى مر في الشارح القلبي في تقديم التامع
 باقياً على وصف البعيدة بما يتبع حيث قال الفاعل هو الذي لا يتقدم او **و** قوله لا يلتفت
 لكون ما قبل الاخر موقوف على قوله يترك **و** موقع هذا الكلام عجيب **و** ينبغي على ذلك البعض
 في قوله **و** حيث هو تابع احذر من التامع الا ان كان قد نيفك في المستوع كالحجارة
 لتأخر فاتها قد توجب بالشرع والحرمة **و** في قوله قطعه واخذ الثواب فانه وان كان جرح
 في ذلك قطعه جرح صفة قطعه **و** لا يحل معيها لكونه لا يقصد الوصف **و** لا نسلم
 اعتناع ان يراد واد على قول السكاكي فلو متناع ان يراد الامر شره **و** كيف
 استبعاد وانكار المنع السكاكي تخصيص الجنس في المثال المذكور اي كيف يتبع مع انه
 ولا يحفل **و** لا دليل على منته فله **و** لا يحفل **و** الحال ان الشيء بعد العاد **و** هو محتمل في هذا
 ان بل هو الامام المقدم في هذا النوع جاز ان يكون المثال المذكور لتخصيص الجنس
 حيث قال قد مر شرح المقدم الذي اهرق في جنس الشرع في جنس الجنس **و** قال
 السكاكي لفظاً هذا **و** في التقيب في الزكرة تحت الكلام على ان ذكره الحق بعد

م على ما ذكره من قبيل موقام اي المقيد للقوى **و** اي لتقني قائم الضمير **و** نصب
 الراجع الى زبد هذا الضمير في قائم الى المستند ثانياً فيكتفى الحكم **و** في **و** مثل قائم
 مثل صفة مصدر محذوف اي تقنياً مثل تقني قائم **و** في اي هذا الضمير في قائم **و**
 بالخالي عنه اي بالاسم الجامد الذي لا يحمل ضمير البتة **و** بهذا الاعتبار قال يعقوب
 يعني قائم المتقني للضمير له جهتا جهة شبهه بالفاعل **و** جهة شبهه
 الاسم الجامد **و** هي عدم تغيره في الحركات الثلاث فكانه لا ضمير فيه **و** الاول قرب
 من قبيل تقوي الحكم **و** بالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلا جعل هذا جعله قريباً
 ولم يجعله نظيراً **و** وشبهه بغير اثنين المعجم والباء الموحدة مصدر مضاف الى فاعله
 لا بكون اثنين وسكون الباء كما لو كان **و** فالاول اي كونه مستنداً بان فيه شيئاً من التقوي
 لتعنه الضمير الراجع الى المستند **و** اي كونه ليس مثل التقوي لشبهه بالخالي
 عن الضمير **و** كانه لا ضمير فيه اصلاً **و** قال يعقوب **و** لم يجعل نظيره **و** اي وشبهه اي
 شبهه **و** قائم المتقني للضمير بالاسم الجامد **و** الضمير في عدم التقوي **و** الضمير في التقية
 لم يحكم بان اي مثل قائم مع الضمير **و** كذا مع فاعله الظاهر **و** اي جمل هذا الاطلاق ليس
 على صفة لان اسم الفاعل مع فاعله في بعض المواضع كما اذا وقع مبتدأ **و** ما بعده
 فاعل مبتدأ **و** الضمير في اقام الزندان او وقع صلة الموصول نحو جاني الذي قائم ابوه
 فانه في ذلك ونحوه من قبيل الجملة لان قبيل المفعول في مثل رجل قائم **و** رجل قائم
 ورجل قائم يعني لو كان مع فاعله جملة لما تغير اعزاه لان جزء الجملة لا يتغير اعزاه
 بدخول العوامل على الجملة **و** في قوله في البناء **و** نظر لان الجملة من حيث هي لا تتغير اعزاه
 ولا بناء **و** الذي يري تقديره على المسند اي على الخبر الفعلي **و** في المسند ان مقتضى
 لتقدم المسند اليه لفظاً مثل وغير اذا جعل على مسيل التمانية لا على مسيل التصريح
و على مسيل التمانية اي لا يقصد بلفظ مثل ولفظ غير انان معين بل يقصد

بها غير معنى اي كل انما يرضى مثله في الصفة لا يميل وكل من هو مغاير لك كليا كان
 لا يجوز وادنى الوجوه غير الخاطب مثله ثبت للخاطب ضرورة انه الجود موجود
 ولا بد من محل يقوم به وهو الخاطب **بمعنى** انت لا يميل بغيره من يماثل الخاطب لابد
 وان يشارك في اخفى او صافه وذلك الوصف هو علمه نفى اليجل عن المائل وهو موجود
 في الخاطب فيلزم نفى اليجل عنه لوجوه ذلك الوصف فيه **وتم** كان محاصفة اي
 عن كل من كان محاصفة الخاطب كايضا كان **من غير قصد** اي مماثل اي الى انسان
 معنى مماثل للخاطب **لزم** نفيه عنه اي لزم نفى اليجل عن الخاطب واثبات الجود
 له ببقية اي الجود غير غيره اي غير الخاطب **مع اقتضائه** محلا اي مع ان الجود
 موجود في نفس محله يقوم به وهو الخاطب اذ الغرض نفيه عن كل من يقاير الخاطب
 خست الجود بغيره الكناية التي هي البلغ من الصريح لان الكناية كدعوى التي يبينه
 والصريح فيه دعوى التي من غير بينه فالكناية البلغ من هذه الحثية **بمعنى**
 التزيين يعني لفظ مثل ولفظ غير لهما كايضا انما اصيف اليه من غير تزيين
 بغيره والكناية البلغ من الصريح لان الغرض بها اي بلفظ مثل وغير اثبات الحكم
 لما اصيف اليه بطريق الكناية **والتقديم** اي وتقدم المثل والغير **لحق** بقوى
 الحكم **لحق** بكونه المناد اعون على هذه المبالغة المقصودة **كان** مقصودا ليعلم ان
 يجوز التأخير لانك اذا قلت لا يميل مثلك ولا يجوز غيرك يحصل به المقصود المذكور ايضا
 لكن **لحق** بالسماع الا على التقديم **قبل** وقد تقدم الغرض من قبل القيل وتقرير وروى
 الاعتراض عليه كايضه الحق بقوله وفيه نظر لان النفي عن الجملة **دال** على الغرض اي
 عموم السبب وهو نفى الحكم عن كل فرد فرد والعمام يقتضيه **نحو** كل انسان
 لم يتم تقدم المسند اليه وهو ما اصيف اليه كل فانه يفيد عموم السبب وشمل النفي لكل
 فرد من افراد الناس **مخلة** ما لو اخرج الى اخر اي المسند اليه المسود بكل من المسند

الجود
 ساء

فانه اي تأخير المسند اليه المسود بكل يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد اي عن مجموع
 من حيث المجموع لا عن كل فرد فرد فلفظ كل في الصورة الاولى اعني في قولنا كل
 انسان لم يتم عددي وفي الصورة الثانية اعني قولنا لم يتم كل انسان مجموعي
 واذ ثبت ذلك فالقيد يفيد عموم السبب وشمل النفي لكل فرد فرد
 والتأخير يفيد ذلك بل يفيد سبب عموم الاجاب ونفي شموله لكل فرد
 فرد **وذلك** اي الذي قيل من ان التقديم يفيد عموم الغرض والتأخير يفيد نفى الحكم
 عن جملة الافراد والتقديم يفيد عموم السبب والتأخير يفيد سبب الغرض **لذلك** يلزم
 ترجيح التاكيد وهو يفرق عن المقتضى الحاصل قبله على التأسيس وهو عادة **بمعنى** اخر
 لم يكن حاصلا قبله ان لم يفد التقديم في الغرض في الصورة الاولى والتأخير يخص
 في الصورة الثانية **وهو** يكون يعني لفظ كل لاجل اعادة معنى آخر لم يكن حاصله
 قبل **مع** ان التأسيس **مرجح** يعني وترجح التاكيد على التأسيس باطل
 التأسيس اصل والتاكيد فرج عليه **لان** الافادة اي لان التأسيس التقديم
 والتاكيد اعادة وعمل الكلام على الافادة خيل من جملة على الاعادة **واما** في صورة
 اي تقدم المسند اليه المسود بكل **موجب** اي قضيه **موجب** اما الاجاب
 اي اما كونها قضيه موجبة فلهذا **لان** حكم فيها بنفي القيام **لان** من ان سبب
 وقع فراء **من** الخ **لحق** على لفظ حكم فيها بنفي القيام **لان** اما الاهدال
 اي واما كونها قضيه مبهمة **ما يدل** على ان الافراد وهو ان بالتور يقع لم
 يقترن موضوعها بالتور **مع** ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان احتراز عما
 كان الحكم فيه على الطبيعة فانها لم تكن مبهمة بل طبيعة **وان** كان انما لم يولاه اي
 واذ ثبت ذلك **نفى** القيام **في** جملة الافراد اي في مجموع من حيث هو مجموع فلهذا ينافي
 ان يكون ثابتا للبعض لان النفي القيام عن كل فرد فرد حيث ينافي بنبوة للبعض

من
 غير
 ان
 كان
 الحكم
 فيها
 على
 الطبيعة
 فانها
 لم
 تكن
 مبهمة
 بل
 طبيعة

مبهمة بل طبيعة

لا الموجبة المهمة اه إشارة الى بيان الملازمة في الصورة الاولى في كل ان لم يقع ولقد كل في هذه
عدي عند وجود الموضوع اعنا قد بذلك ان السالبة لا يقتضي وجود الموضوع
بمقتضى انما اي الموجبة المهمة المدروسة المحول والسالبة الجزئية متلازمان في التصديق
فكل ما صدقت عليه احد ما صدقت عليه الاخرى لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام
بما للضرورة بين الموجبة المهمة المدروسة المحول وبين السالبة الجزئية **وايا ما كان يصح**
نفي القيام عن البعض الا انه على التقدير الاول يكون بالتعمين وعلى التقدير الثاني يكون
بالتعمين وعلى التقدير الثالث يكون بالمطابقة **وكما صدقت نفي القيام** عن البعض اي كلما
صدق في السالبة الجزئية صدق فيه عما صدق عليه الانسان في الجملة اي صدقت الموجبة
المهمة المدروسة المحول **فما هي الموجبة المهمة المدروسة المحول** مع الجملة اي جملة الافراد
قوله اما بنفي الحكم عن كل فرد لانه اذا انتفى الحكم عن جميع الافراد فقد انتفى عن بعضها لان ما ثبت
لكل فقد ثبت للبعض بالضرورة **وايا ما كان يلزمها نفي الحكم** عن جملة الافراد اي وعلى
التقديرين المذكورين يلزم السالبة الجزئية الموجبة المهمة المدروسة المحول **قوله**
كل فرد لان نفي الحكم في كل واحد من الموجبة المهمة المحول والسالبة الجزئية يحمل ان يكون
عن كل واحد من الافراد ويحمل ان يكون عن جملة الافراد والاحتمال الاول يستلزم انه لو لم يكن
قال المستلزم به غير ممكن فحمل على ما هو المحقق وهو النفي عن الجملة **واذا كان انسانا** **قوله**
لم يقع اه واذا ثبت ان معنى قولنا انسان لم يقع بلفظ كل نفي القيام عن جملة الافراد
الى آخره **فلو كان بعد قول كل ايضا معناه** كذلك اي نفي الحكم الذي هو القيام
عن جملة الافراد الى آخره **فلو كان بعد قول كل ايضا معناه** كذلك اي نفي الحكم
الذي هو القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فردا كما لفظ كل لتأكيد المعنى الاول
لالتأسيس مع آخر فوجب حمل الكلام بعد قول كل على نفي القيام عن كل فرد فردا
ليكون معنى الكلام بعد قولها غير حيله فيكون كل لتأسيس معناه آخر من حيث التأسيس

يس على التأكيد **واما في صورة التأخير** فنفي عن ا ما عطف على قوله اما في صورة قوله
اي واما بيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة تأخير المسند اليه عن المسند
فان لم يقع انسان اه والسالبة المهمة نحو لم يقع انسان إشارة الى بيان الملازمة
في الصورة الثانية وهي لم يقع كل انسان لفظ كل في هذه مجموعي **نفي** لا شئ من الاشياء
بقا في نفي ان السالبة المهمة نحو لم يقع انسان في قوة السالبة الكلية نحو لا شئ من الاشياء
بقا في كل واحد منها يستلزم نفي الحكم عن كل واحد من افراد الانسان ولذا
قال المعنى المقصود لانه يصح ما يقتضي ذلك **ولما كان هذا** اي كون السالبة
المهمة في قوة السالبة الكلية محالفا لما عندكم اي لقواعدهم حيث صرحوا بان المهمة
مطلقا اي سالبة كانت او موجبة معدولة او محصلة في قوة الجزئية **بينه** بقوله
لور في موضوعها **اي موضوع المهمة** يعني موضوع السالبة المهمة وهو كونه
قوله فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان كذلك فيكون لم يقع انسان في تقدير لم يقع
واحد من افراد الانسان **معناه** نفي القيام عن كل فرد اي معنى عموم السلب وشمول
النفي **فلو كان بعد قوله كل ايضا** كذلك اي لو كان لم يقع كل انسان بعد قول
كل عليه معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد **قوله** كان كل لتأكيد المعنى الاول اي المعنى المحل
قبل قوله **يجب ان يحل اي التركيب** المذكور بعد قول كل على ما نفي
القيام عن جملة الافراد يعني حمل على نفي الحكم عن جملة الافراد من حيث الجملة اي على
سلب العموم ونفي الشمول **لانه يلزم** ترجيح التأكيد على التأسيس لانه قد ثبت
المقتضيات يعني ان لفظ كل في السالبة المهمة لا يخلو عن احادة احد مقتضيات اما
عموم السلب وشمول النفي وهو سلب القيام عن كل فرد فردا من افراد الانسان
واما سلب العموم ونفي الشمول وهو سلب القيام عن مجموع افراد الانسان وشمولها
لا عن كل فرد فردا بل ياتي القيام لبعض الافراد لا المنفي هو شئ من الاشياء حيث
تؤلف

هو مجموع فيصنف بغيره في كل فرد فرد وينفيه في البعض **فثبت** لا ضرورة لان النفي
انما مانه الخلو فاذا انقضى احد المعنيين المذكورين تعين الآخر وهذا قد تقدم عليها
على عموم السلب وشمول النفي لما تقدم من ترجيح التاكيد المخصوص على التاكيد العام فتعين
حملها على سلب العموم ونفي الشئ **التقدم** بدو كل نحو انسان لم يقع لسبب القيام عز
جملة الافراد في حيث الجملة **والناظر** اي وناظر المسند اليه بدو كل ايضا نحو لم يقع
انسان **العموم** السلب وشمول النفي اي لنفي القيام عن كل واحد من احوال الانسان قوله
بعد دخول كل بغيره في صورة التقديم **والناظر** نحو كل انسان لم يقع ولم يقع كل انسان
بحسب ان يعكس هذا اي يعكس الحكم الذي كان لها قبل دخول كل وذلك بان يحمل
كل انسان لم يقع على عموم السلب وشمول النفي وقد كان قبل دخول كل سلب العموم
ونفي الشئ ويحمل لم يقع كل انسان على سلب العموم ونفي الشئ وقد كان قبل دخول
كل لعموم السلب وشمول النفي ليكون كل احاد مفعول لم يكن حاصلا قبل دخوله فتعين
نفي سلبه لا ضرورة **وفي** اي وفي هذا القول **لان** النفي في الجملة اه فالتنقيح
يتعلق به في مطلق ومطلق عليه في موضع اسماء وقوله انما افاده الاستدلال
في موضع خبرها وقوله انما افاده اي ذلك النفي في الصورة **لان** انما انا صار
مضافا اليه فلم يقع مسند بل المسند اليه هو المضاف الذي هو لفظ كل **لان** يكون
كل تاسيا لا تاكيدا حاصلا انه لو سلم انه المفعول بعد دخول كل في الصورة **لان** هو المفعول
قبل دخولها لم يلزم ان يكون كل تاكيدا كما زعم هذا القائل لان التاكيد لا يزيل الاستناد
الذي في الاصل بل يقر **لان** التاكيد لفظ يقيد بقوة ما يقيد لفظ اخر
وهنا كس كذلك **لان** محقق ان هذا اي هذا المفعول الذي ورد به المنظر انما يتم له
قوله ان يراد التاكيد الاصطلاحي وهو لفظ يقيد بقوة ما يقيد لفظ اخر **لوان** يراد
بذلك اي بالتاكيد كالحاصلة بدو اي بدو كل وهذا التاكيد غير الاصطلاحي
ويتم بغيره بغيره اليه اي وحين ظهر اندفاع المفعول المذكور يتوجه على هذا
القائل منع اخر على تقدير ان يكون مفعول التاكيد ان يكون كل لا افاده مفعول كالحاصلة
بدو وهو قوله **لان** الثانية اه **فاذا** افادت النفي في كل فرد بغيره لما ذكر في

من وروى موضوعها وهو مذكور في سيا النفي **فقد** افادت النفي في الجملة اي في جملة الافراد
والا يلزم الشئ لبعض الافراد فلا يصدر النفي عن كل فرد **لان** هذا المفعول اي حمل
لم يقع كل انسان على نفي القيام في الجملة وفي كل فرد **كان** حاصلا بدو في اي قبل
دخول كل في الحكم اذا انتفى عن كل فرد **فقد** انتفى عن الجملة بالانتماء فيكون كل ايضا
على زعم هذا القائل تاكيدا لا تاسيا **لم** يلزم من ترجيح التاكيد على التاكيد في
كما زعم هذا القائل بل غاية ما في الباب يلزم من ترجيح احد التاكيدين على الآخر
اذا تاسس على كل التقديريين **بصرف** الانتماء **لان** يلزم من نفي القيام عن
كل فرد فرد نفيه عن الجملة **ولا** يكون تاكيدا للاختلاف جهتي الدلالة **اذ** لو
تمتط او توجهية للنظر **لان** دلالة انسان لم يقع على هذا المفعول انتماء اي على
نفي الحكم عن الجملة ودلالة كل انسان لم يقع عليه مطابقة فتعين اختلاف جهتي الدلالة
فتبين ان يكون على هذا القول تاسيا لا تاكيدا **لان** تاكيدا اتفاقا **لان** التكرار
المنفي يقع في الصورة الثانية نحو لم يقع انسان وهذا اعتراض اخر وارد
على تسميتها جملة **سالبة** كلية **لان** يصدر عن السلب عن كل واحد واحد **لان** السلب
لا بد له من جبين وذلك الجبين هو وقوع التكرار في سياق النفي **لان** محالة
هنا شئ يدل اه وهو عموم التكرار الواقعة في سياق النفي فيكون مفعول
سالبة كلية **سوى** هذا اي سوى ان يكون هناك شئ يدل على كلية افراد
الموضوع **سوى** كان لفظ كل او بعض او غيرها **باعتبار** عدم التكرار **لان** انما
على ما ذكرنا يكون سورة كلية فلو وجه تسميتها جملة **بيان** اخر في ادائه
اي بيان جعلت كلمة كل موقوفة لفظا او يقيد في اعراض النفي **لان** يكون كلمة
موقوفة للفعل المنفي قوله **لان** الدخول في حين النفي شامل لذلك بغيره
ان كانت داخلية في حين النفي شامل لما كانت فيه كل موقوفة للفعل المنفي

فلا يحصل له بالحق البقي المجموع فائدة **و** انما ينافي التقي في كل فرد يعني ان تقبض الموصوفات ببعض
هي السالبة الكلية لا الجزئية والاولم يتناقضا لجزا ان يلبس لبعض ويتبقي عن
الآخر فمصرفا معا وحاصله ان الثبوت لبعض انما ينافي عموم السلب وشي لا ينافي
لا سلب العموم ونفي التمثل **ما** اي على عموم التقي لكل فرد اي على اضيف اليه كل فرد
يرفع كل على ما في لم اصنع شيئا اه فانه لو نصيه لاحاد بخصيص التقي باكمل ويعود
دلالة على انه فعل بعض ذلك الذنب و مراد تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلهذا رفع
وان كان القصد النصيب في مثله **و** لهذا المعنى يعني تنزيه نفسه عن كل جزء عما
تدعيه عليه وانه لم يصنع شيئا قط **و** المستغنى عن الاضمار لانه على تقدير
نصب كل في قوله كله لم اصنع يكون مفعول للفعل المنفي فلا يحتاج الفعل
الى تقدير شيء ليقع عليه لانه قد اخذ مفعولا **ما** اي لم اصنعه يعني ان التقدي
على رواية الرفع كله لم اصنعه مخدق الضمير للتخفيف **و** ينبغي بيانه يعني في باب
احوال المسند عند ذكر الحالة المتضمنة لتقديره كونه عاملا او متضمنا لماله صدم الحال
الكلام في المقامات المذكورة اي للمسند اليه متضمنا الاحوال **و** مقتضى الظاهر من الحال
اي ظاهر حال المسك **و** لاقتضا الحال اياه الفرق بين مقتضى الظاهر ومقتضى
الحال ان مقتضى الحال اعم من مقتضى الظاهر لان كل مقتضى لظاهر مقتضى الحال
وليس كل مقتضى الحال مقتضى الظاهر **و** موضع المظهر كقولهم اي ابتداء غير
جري ذكر المسند اليه لفظا او قرينة حال **و** مكانه نعم الرجل فانه يوضع مكان الفاعل
المظهر ضمير مستتر في نعم ونسب يرمى به من غير قصد اي مرجع معين ثم يفسر
لايهامه بكرة منصوبة **و** مستقل مغن عن الذهن اي ذهن المسك **و** وانما يكون
هذا اي ضمير المستتر في نعم ونسب **و** يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف المخصوص
بالمدح او الذم فيه فلا احوال احد ها ان يكون خبر مبتدأ محذوف فاذا قلت
نعم رجل زيد كان زيدا خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد والله ان يكون

ضمیمہ

ذکر

غير او اذا سمع المصنف لم يبق شيء ينتظم الراجع ويتوقف اليه اي بوضع المظهر موضع
يقع سوا كما المظهر الراجع موضع المصنف يعني لفظ التاب او غيره بغيره مصدر مضاف
الى المفعول والفعل محذوف اي كمال العناية التكميل بغير المظهر اليه في غيره في ذهن المخاطب
لاختصاصه بحكم يدري اي لاختصاص المظهر له بحكم يدري بحسب الشان والشي
اليدري لا يغيب عن الخاطر فيكون دائما حاضر اختيار اليه كقولكم عاقل عاجل البتة
لا يراوندي والشراد في قوله هذا الذي لان معنى الظاهر ان يقول هو الذي
لان المراد هو الحكم المذكور وهو كونه العاقل ردي الحال والمجاهل ناعم البال
فانما الصانع العدل الحكم اي فانه لو كان موجودا لما كان الامر كذلك او
فانما لوصف الاختيار والتعلم بالحيثيات فانه لو كان له ذلك لما كان الامر
كذلك وكما العاقل في الاختيار اي كان العاقل يقول هو الذي فعدل الى الحكم
الاشارة كمال العناية بغيره اي بغير المظهر اليه بالاشارة بالبري
السامع اي ليري الحكم السامع ان هذا الشيء المميز بغير قوله كم عاقل عاجل البتة
وهو اي الحكم العجيب الذي اثبت للمظهر المميز عنه بالاشارة جعل الوهام
حائرة فقول عاقل الله صفه لا يتول على طريقه شاعر كان الوصف بغيره مضافا
بالفعل وكذا قوله جاهل جاهل او التكميل اي التكميل او السخية او السخية كما اذا كان
السامع فاقد البصر اي فتركهم به ونقال له ابره هذا ولم يكن ثم اشار اليه او التكميل
اي السخية بانه لا يدرك غير المحسوس اي بالشر فثار الى غير المحسوس عند ما يشاهد الى
المحسوس على ان يدركه على كمال فطانت اي بعد غور ادراكه بمنزلة المحسوس
الى غير المحسوس عند ما يثار الى المحسوس عند غيره اي ظهور المظهر اليه بغير عند
المحكم حتى كان محسوسا بالبصر تعاليت السب وقيل في قيل البين بانه مآل
فلا تخرج من نظره من حال تعاليت السب لانه اي القيل ليس بمحسوس حيث رآه
بالاشارة الحسية بل هو مقنوني فعدل الى ذلك اي الى وضع اسم الاشياء
موضع المظهر على زيادة الممكن اي تمكن المظهر اليه في ذهن السامع لم يقل هو
اي كان العاقل ان يقول وبه نزل اي مع انه العاقل هذا اذا كان المراد من
هو القيد ليس ذكر الله تعالى ذكره حيث لم يعلم

اي تبسيرا

في المحققين معنى واحد على ما قيل ان المراد وما نزل هذا القرآن الا مقرونا بالحكمة المتقضية
لان الله وما نزل الا ملتبسا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير اما اذا كان المراد منها
معنى فلا يكون مما نحن بصدد بيان ما قيل ان معناه بسبب الحق والخلق اننا
القرآن او نزلنا القرآن معه الحق وبالأوامر والنواهي نزل او ادخل الروح اي
الحق بسماح ذلك المظهر وتربية المهابة بغير عند السامع حتى تزيد مهابته في
عينه او بقوة داعي المأمور وفان داعيته الى امتثال الفعل المأمور به لتفوق بسماح
المظهر من المصنف لم يقل عاقل بغير مع ان المقام بعضي ذلك لان العاقل هو الله
لتفوق داعي رسول الله الى التوكل بسماح لفظ الله الذي فيه إشارة الى استغناء
بغيره عن كل ما سواه واقتدار كل ما سواه اليه اي طلب العطف بغير طلب الحكم ان يعطف
السامع عليه بقربا بالنزول وقد دعا كما وبعد فان تغفر فانت لذك اهل وان
فمن يرحم سواكم لم يقل انا اي مع ان معنى الظاهر ان يقول انا ايتك عاصيا
لان العاقل من يدينه فعدل الى ذكره المظهر لما في لفظ عبيدك الى آخره عن الحكم الى القية
اي عن الحكم الى المظهر الذي هو القية لان السما الظاهر غيب غير محقق بالحكمة اليه
اي بل يوجد في غيره ايضا نحو قوله تع فتوكل على الله في موضع على وانما يكون العبارة
عن تاسخ وجه التراجع ان معناه في نقل الكلام عن الحكاية الى القية غير محقق بنقل
الكلام عن الحكاية الى القية عما قول المصنف لا على قول الشارح فانهم نقل كل منها اي كل
من التلوثة وادرك في الكلام اي بسوق التبيين ثم عدل عنه الى الآخر ولم يورث كونه محقق
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر من تلوثة التلوثة في الاثنان اي فرض في كل من التلوثة
اعني الحكاية والخطا والقية في اخويه لان كل من التلوثة ينقل الى الآخر من التلوثة
الى الخطا والقية ومن الخطا الى الحكم والقية ومن القية الى الحكم والخطا فصل
سنة اقام في لفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي يعني انه زيادة من المصنف

الحق لم ينظر الى ما كان قد فعلت بل الى ما كان قد
فعلت له من الخير والبر

[illegible]

وهي مقصورة ارجاؤه كانه لو لم يرضه سماؤه السد لروية من الحاج في الرجوع والمهمة المفاضة البعيدة والبلد المقتصر مع مهابه
والغنى المملوكة بالغيرة والارواح الاطراف والنواهي مع رجاؤه مقتصر ان كان هدفه القلب ومما يجعل احدا من الكلام
مكافاة الاخر والآخر مكانه وهو هنا في المصراع الكه في مقناه لو كان سماؤه لغبر بالوجه ارضيه وفيه ان في الاستعداد فليس
في شدة لا سعة باء لونه ارضيه في وجهه لونه الارض فيها سوادا

هو واقع كالحال حقيقة وان الماضي عند الاكثر فيما تحقق فيه وقوع الوصف يعني
في الحال اتفاقا في الماضي عند الاكثر بجماد أي عاقله في معنى الظاهر **القلب هو** واد
في النفس في نظم الا انه مخصوص بالمرجات وقد يكون الراعي اليه جهة القطبان يتوقف
صحة عليه قوله ولايك موقف منك الوداع وقد يكون جهة المقربين يتوقف
صحة عليه ويكون اللفظ تابعا **مكان عرض الحرض** على لا القاعد ان المروض
عليه يكون له ميل الى المروض والمروض على اليه الحيوان فيروض هو على الحيوان
لا الحيوان عليه ولكن لما كان المتأهب ان يرضى بالمروض عند المروض عليه وههنا
الامر بالعكس قلب الكلام رعاية لهذا الاعتقاد في القلب ثلث مذهب احدها
انه مقبول مطلقا سوي تقضى اعتبار الطيف اول وهو مذهب السكاكي والله
انه مردود مطلقا لانه اقل من فهم المراد ظاهر واليه ذهب ابن مالك وغيره
غير نحو والثالث انه ان تقضى اعتبار الطيف قبل والا فله واليه ذهب **سفي**
فالمصراع الاخير يعني قوله كاد لونه ارضه سماؤه جنياب القلب **في** ان الارض
اصل فيه اي في الغيرة **رد** يعني القلب لانه اصل فلا من تكب في غير حاجة
مع ان فيه ثمة قلب السامع **قوله** اي في وصف ناقة **والقبي طينت**
القدر بالسباع وهذا رد في عند اذ ليس القلب فيه متفنا لا اعتبار لطيف بجازم المعنى
والا قرب ان القلب فيه متفنا لا اعتبار الطيف وهو المبالة في وصف لئلا يباسي لانه
جعل السباع اصلا والغير تابعا له بادخال الباء عليه ويلزم منه جعل السبع في الناقة
اصلا والناقة فرع عليه **احوال المسند** لما فرغ من ذكر احوال المسند اليه شرح في
بيان احوال المسند **فما** في حذف المسند اليه من تخيل العدم الى قوي الدليلين
ومن اختيار دسه السامع عند قيام الغربة ومقدار دسه ومن الاختصار
والاحتراز عن البعث بناء على الظاهر ما مع صوغ المقام او بدونه **وقبار**
اسم جمل وقيل اسم فرس وجبل اسم غلام **وهو ضاني** بالضا **المعج** والباء

و يكون المعنى
تبعاله

احوال المسند
في قوله
القدر بالسباع
وهذا رد في عند
اذ ليس القلب فيه
متفنا لا اعتبار
لطيف بجازم المعنى
والا قرب ان القلب
فيه متفنا لا اعتبار
الطيف وهو المبالة
في وصف لئلا يباسي
لانه جعل السباع
اصلا والغير تابعا
له بادخال الباء
عليه ويلزم منه
جعل السبع في
الناقة اصلا والناقة
فرع عليه
احوال المسند
لما فرغ من ذكر
احوال المسند اليه
شرح في بيان
احوال المسند
فما في حذف
المسند اليه من
تخيل العدم الى
قوي الدليلين
ومن اختيار
دسه السامع
عند قيام
الغربة ومقدار
دسه ومن
الاختصار
والاحتراز
عن البعث
بناء على
الظاهر
ما مع
صوغ
المقام
او بدونه
وقبار
اسم جمل
وقيل اسم
فرس وجبل
اسم غلام
وهو ضاني
بالضا
المعج
والباء

و الموحدة وبأ ساكنة مكسورة ما قبلها **ومعنا** الخمسة التي هي على القرية في التوقع
من القرية **في** فالمسند الى قيار محذوف اي فاني لغرب بها وقبار غريب محذوف
خبر قيار وهو غريب الله لدرالة العطف على انه خبر المصطفوق مثل خبر المصطفوق
عليه مع ضيق المقام لكونه شرا **وغير** خبر عنها فان قلت كيف يكون
خبر أغريتين قلنا فعيل يستوي فيه المفرد والمثنى والمجوع **في** اما اذا قد رآنا
له اي لقار **لان** الخبر اي خبر ان اعني قوله لغرب مقدم في القدس على
المصطفوق اعني قيار فيكون العطف على محل اسم ان بعد معنى الخبر فيصير العطف
في **فله** يكون مثل ان زيد وعمر ذاهبان اي لا يتبع العطف به على محل اسم
معتد في نفي زيد وعمر ذاهبان لا متتابع معنى الخبر لا القطا **في** تقدس **في**
بل مثل ان زيد وعمر ذاهب فردي اسم ان ولها هب خبرها وعمر في القدس
على محل اسم ان لان خبرها الذي هو لذهب مقدم على المصطفوق في القدس
وامل السبك ان زيد لذهب وعمر **في** ويجوز ان يكون مبتدأ يعني ان
في ارتفاع قيار في القلب وجهين احدهما العطف على محل اسم لان الخبر ان
مقدم تقدس فيكون العطف بعد معنى الخبر والله ان يرفع بالابتداء
والخبر في خبره والخبر باسمها يعطوف على جملة ان مع اسمها وخبرها
في معنى مبتدأ محذوف الخبر كما ذكر اي في حذف خبر قيار يعني حذف
لفظ الاختصار والاحتراز عن البعث بناء على الظاهر **في** يقرئ فيه الثاني
اي لئلا خبر الله عليه وان كان المحذوف من الاول لئلا الله عليه
صديقا بخلاف العكس كما في قوله في قيار بها لغرب فانه كثير شائع ذائع
والاصح ان يكون راض خبر في نحن لان المقدم لا يكون خبرا مع الجمع
الذي يكون كل فرد منه محكوما عليه بذلك الخبر محذوف الخبر هناك
اسماء

لدلالة الكلام عليه مع ضيق المقام لان اذا الفجائية تدل على مطلق الوجود
اي والتدليل على الوجود الخاص بالانتماء قرينة ولذلك ان اردت ان تقوم
او قاعدة او نحو فلا بد من ذكره اذ دلالة لا اذ عليه وقيل لا حذف هنا بل يكون
زبد مبتدأ واذا خبره ويكون اذا المفاجأة على هذا القول ظرف مكان اي خرجت
في المكان **زبد** وان في السقوف مضمون هذا السقف يسكن الوسط مع سائر
على صراحة وصح اي الى حطين عن الدنيا الى الآخرة مهلة اي مهلة اي
قوله وبعد لا يرحقه التفسير الذي هو ظرف قطعاً يعني لئلا في الموضعين
مقامه ان ما راى ان لما لا وان لما لا وان لما لا في حذف المبتدأ الذي
هو الظرف لما ذكره **والاصل** لو تملكون تملكون يعني مكرراً الفاعل التاكيد
فحذف الفعل الاول لدلالة الله عليه كما هو العاقل عند حذف الفاعل
يعني اذا سقط ما اتصل به من اللفظ انفصل الضمير ضرورة ولا يجوز ان
يكون انتم مبتدأ وتكون خبره من غير حذف لان لو اذن دخل على الفعل
لانها من ادوات الشرط التي تدخل على الفعل لفظاً وتقدراً وفيما سبق
اسم او حجة لان الخبر اذا كان ظرفاً جاز ان يقدراً على اسم او فعله فيلزم
الاول يكون المحذوف اسماً على الله يكون جمله لان الفعل لا بد له من فاعل
يحيى الامر من حذف المبتدأ والمبتدأ قبل عند افعال الامر من لا يكون
قرينة على بيان المحذوف فيلزم استماع المحذوف في لعدم القرينة
اي في صير جمل جمل فالمحذوف على هذا هو **المبتدأ** او فاعل صير جمل
المحذوف على هذا هو المبتدأ فاعل على هذا الاخير اولى لان حذف
المبتدأ لا يترك لان الكلام انما سبق للمبتدأ بمحصول الصبر له وجعل المبتدأ
محذوفاً يحصل هذا المعنى وهو حذف الخبر **ولا بد** للمحذوف من قرينة المحذوف

من حيث هو سواء كان حذف المبتدأ والمبتدأ او غيرهما لا بد فيه
من امرين الاول السبب الذي لا بد له لان المحذوف حذف الاصل
بعد له الله الالباب والله وجود قرينة دالة عليه اما جالبة او معالبة
والا لم يعلم ذلك المحذوف عند السامع فيجمل بالمقصود فيقول السامع
دالة عليه ظاهر ان ضمير عليه المحذوف راجع الى المحذوف والاولى هو المحذوف
المحذوف المستفاد من المحذوف **لوقوع** الكلام الذي فيه حذف المبتدأ
سؤال محقق اي على معنى ان اللفظ الذي يكون به السؤال محققاً
سؤال كما السؤال محققاً **اول** في حذف المبتدأ يعني في الجواب وهو الجواب
لدلالة السؤال عليه **عند** محقق ما قرئ من الشرط وهو السؤال في جواب
مع ذكر اداة الاستفهام وهو من فيكون خلو من المحذوف مع فاعله المذكور
جواب سؤال محقق **والرسل** على ان المرفوع فاعل اي انما جعل
المرفوع فاعلاً للمبتدأ لا مبتدأ لان غرض السائل بيان من ينسب اليه
الفعل واذا جعل المرفوع فاعلاً كان شبه الفعل اليه في الدرجة الاولى
فكان اقرب الى اشارة غرضه بجمله ما اذا جعل مبتدأ فان شبه الفعل
مع اليه في الدرجة الثانية فيكون حصول غرضه في الدرجة الثانية او نحو
لان جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يحى كجمله في الامر العام من غير
حذف الا والفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى ليقولن خلقن من نبي
العلم فيقدر العقل مقدماً في المختصر ايضا لان المثل اصل والمختصر فرع
عليه وانما قدم الفعل في المثل لان حق الجملة المستقنات اذ كان منها
فعل ان يقدم العقل ولم يكن ذلك في السؤال نحو في فعل لا اتحاد
المستقنات به والمستقنات عنه وهو لفظ من جملة الجواب مقدماً في الفعل

عَلَيْهِمَا وَفَعَلَ

٧
٧

نکفونک

فعلية لانه فعل سببي للمبتدأ **نحو** زيد قام المند فيه ايضا جملة فعلية لا
مفيدة للتقوي بتكرار الاسناد وذلك اذا كان جاريا على الظاهر وهو ان يكون
انما مبتدأ وعرفت خبره **من** غير تقديرين **نحو** يا خير **يدل** على قرب مرزبد قام
في ذلك اي اعادة التقوي **بالتقوي** المخصوص **نحو** زيد قام فان القيام
فيه اسناد اوله الى المبتدأ **بلا واسطة** وثانيا بواسطة الضمير فيكون الحكم قوة
ولو سلم اي كونه عند التخصيص لا يفيد التقوي **اصل** **فان** اراد ان
المند يكون لاحد هذا المقام **يعني** ان افراد المند مشروط بكونه عن سببي
ولا مفيد للتقوي **فهو** لا يكون مفردا لا يتحقق هذا الشرط **ولا يلزم** ان كل ما تحقق
هذا الشرط ان يكون المند مفردا **اذ** يلزم **من** وجود الشرط **وجود** المشروط
ولا يلزم **من** وجود المشروط **وجود** الشرط **وحاصله** ان كل ما كان المند
مفردا لم يكن سببيا **ولا** مفيد للتقوي **وليس** كلاما لم يكن سببيا **ولا** مفيد
للتقوي **ان** يكون مفردا **والمراد** بالسببي **نحو** زيد ابوه ينطلق هذا
مثال لمند السببي في الجملة الاسمية **وقوله** زيد انطلق ابوه مثال له في الجملة
الفعلية **فيل** عرف المص المند السببي بالمثل **فقط** **وخاد** ظاهر لتعدد جرات
المماثلة **لا** يكون مند السببي لا يكون ذلك العائد الى المبتدأ **مند** اليه في ذلك
الجملة المند الى المبتدأ **في** **نحو** زيد ينطلق ابوه **لانه** مفرد لا تقاوم على ان اسم
الفاعل مع فاعله سواء كان مظهر او مضمرا **ليس** جملة لما ذكر **من** عدم تقوي
في الكلام والقبية والخطاب **لان** العائد مند اليه ففي الاول فاعل وفي الثاني
مبتدأ **والجملة** في ذلك اي في معرفة المند السببي **غيره** **فالتقدير** اي
فالتخصيص **بأحد** الازمنة **بقية** كالماضي او المستقبل **قبل** ذلك اي قبل
زمان تكلم **بعد** هذا الزمان اي بعد الزمان الماضي **وهذا** امر عري

في لغة كون الاخبار المتعاقبة **من** او آخر الماضي **واو** ابل المتقبل **فما** ثانيا **التي**
الزمان واسطة بين الماضي والمتقبل **سببي** **نحو** ارجو ان ياتي على ما عرف اهل
والا فالحقيقة **لا** واسطة بين الماضي والمتقبل **وذلك** لان الفعل اي
المند اذا كان مفردا **فلفظ** التقيد **بأحد** الازمنة **الثلاثة** **لان** اه **دال**
بصيغة على احد الازمنة **كقرب** **وتقرب** **واقرب** **يدل** على ذلك اي على
اقتربا **بأحد** الازمنة **فانه** انما يدل عليه اي على الاقرب **بأحد** الازمنة **الاسم**
على اخبر وجه لان الفعل هو الذي يدل بنفسه على احد الازمنة **الثلاثة** **دو** **الاسم**
فلا يمكن تقيد المند **بأحد** الازمنة **على** اخبر الوجه **الابان** **مذكر** في صورة
الفعل **لانه** لو ذكر في صورة الاسم **والاسم** بنفسه **لا** يدل على احد الازمنة **على** التبيين
لوجوب انقضاء شيء آخر **معه** **يدل** عليه **فلا** يكون ذلك التقيد **بأحد** الازمنة
مع اعادة التجدد **وذلك** لان الفعل **لانه** **دال** على الزمان **دال** على التجدد
لان شيئا **من** اجزاء الزمان **لا** يستقر **ولا** يبقى **مع** الجزء الآخر **فاذ** لم يكن المقصد
الى اعادة التجدد **لم** يكن المقام مقام ايراد المند **فقط** **كان** **نحو** **مجموع** فيه
بقية في كل سنة **ويقرب** فيه شهر **واشاهد** في قوله **يقرب** **وقد** اخبر فيه المند
في صورة الفعل **لا** يدل على انه يحدث **من** العرف **التوسم** اي لنفس شيئا
فتبين ساعة خاسفة **وهذا** يدل على كثرة فضائله **لان** الشاعر في بيان اتحاد
نفسه **لا** غرض **سئل** بذلك **نحو** الجبال في المدح **او** الزم **او** مجروح
بيان الثبات والاستمرار **او** الاحتراز **ان** **يطلع** السامع **على** وقت
وقوع المند **الى** غير ذلك **ثابت** للدرهم **دائما** اي **من** غير اعتبار
تجدده **وحديث** في زمان **من** الازمنة **الثلاثة** **ولو** قال **وهو** ينطلق **اذا**
تجدد الانطلاقة **وهو** يقتضي **سبب** الاستمرار **الماضي** **لغرض** اذ غرضه الوصف

بوقور الجدي **الشيخ عبد القاهر** موضع الاسم اه الزم في قول كلام الشيخ عبد
البيان والتأييد كما قبله ونحوه يعنى في المحققات بالمفعول نحو ضربت زيدا
فمضرب زيد وضرب من يمشى وضرب لوم الحمد او اعاك وضربته
ناديبا وجلت والسارية وجاء زيد راجعا وطاب زيد نفعا وضربت
القوم الازيد **فلترتبة** الفائدة أى فلترتبة فائدة الخبر وذلك
لان تقييد المسند لازدياد تخصيصه ونزاد الحكم به بعد عن الوقوع
كما ازاد بعد وقوع الحكم ازادرت فائدة الخبر في نحو كان زيد منطلقا
يعنى في الافعال الناقصة وكان قبله أى المسند الذي هو منطلقا يعنى
كان رابط بين المسند والمند له للدلالة على المضى فقولك كان زيد منطلقا
يعزله فذلك زيد منطلق فيما مضى فلو كان هو المسند حقيقة وانما هو
تقييد المسند وهو منطلق بالزمان الماضي وتكمل واجل من كان وخبر
فائدة لم يكن في آخر خات كان بدل وصفا على حدث مطلق بعينه خبر
كما ان خبر بدل محقق على زلة مطلق بعينه كان **اي ترك** التقييد **اي تقييد**
المسند بالمفعول ونحوه **او عدم العلم** بالتقييد انما مثل ان يعلم ان زيد
ضرب كذا لا يعلم من ضرب ولا اين ضرب ولا متى ضرب ولا لم ضرب ولا كيف
ضرب الى غير ذلك ونحو ذلك يعنى في سائر السامع او تقييده او غير
ذلك **بالشرط** هو ما خوطب من شرط عليه كذا اذا جعل له علامة واداة
الشرط تدل على جعل الشيء علامة لشيء فان الجمع علامة للكرام في ان
جنتي اكرمك **تفني** تقييد به أى تقييد الفعل بالشرط **لان** تعرف
أى تلك الاعتبار والحالة المتضمنة لتقييد الفعل بالشرط **الابدية**
ما بين ادوات الشرط سواء كانت في صورة الاسم او في صورة

ه الحرف **من** التفصيل أى من تفصيل معانيها بامل الوضع وذلك في
معرفة الحالة المتضمنة لتقييد الفعل بالشرط والمختلفة بوقوعه على معنى
معاني كلام الشرط حيث تعرف من آية حالة تقييد هذا الفعل بان واية
حاله تقييد هذا ما اذا ذكر البواقي **وقد بين** ذلك التفصيل في
علم النحو وان لم يكن بيانه فيه ايضا من مسائل النحو **وفي** هذا الكلام يعنى
قول المصنف **واما** تقييد بالشرط **الحكم** الجزاء أى الحكم الذي تضمنه الجزاء
ف مثل المفعول ونحوه أى في كونه قيد للفعل **يعنى** لا تترك اكرمك
وقد يحتمل انما يعنى في كونه قيدا للحكم **وفي** هذا الكلام بهذا القيد
يعنى بتقييد الشرط بربك الشرط لا يخرج الجزاء عما كان عليه قبل افتراء
بالشرط فان كان خبر انما جنتي اكرمك خبر على حاله والشرط اقتدر فيها
انشاء محمول جاك زيد فأكتره فهو انشاء على حاله والشرط اقتدر فيها
المحكوم فيه أى مجموع الشرط والجزاء **بلزوم** الثاني للزوم أى بقرينة
الجزاء للشرط بمعنى انه متى وجد الشرط الذي هو الملزوم وجد الجزاء الذي
هو الموزوم **والمحكوم** عليه هو النهار والمحكوم به هو الموزوم فكان
قبل النهار من يوم في كل وقت فراوان طوع الشمس فالمحكوم بالآية قوله
الشمس والمحكوم به وجود النهار وصحة مطابقة هذا للزوم لنفس الآيات
ولكن لا بد من النظر ههنا الى علم المعاني في ان واذا ولو أى دون
غيرها من كل الشرط لفترة دور انما في كلام البلغاء وفي القرآن العزيز
مع ما يتعلق بها من المعاني الدقيقة المشتمل عليها القرآن وقد تركوها في
علم النحو **فلا يقع** في كلام الله على الاصل وذلك لان الباري تعالى عالم
بمخاني الاشياء على ما هي عليه فيستحيل في حقه الشك والتردد في شيء ما

قوله واصل اذا الحرم بوقوعه اي بوقوع الشرط اما تحقيقا كما تقول اذا طلعت الشمس
 انيك او حكما باعتبار ما خطا في موقع للتصديق على وجه يقول نقول
 اني الصيب اذا انت اكرمت الكرم ملكة وانه انت اكرمت النعم في الاثر
 كيف ذكر اذا مع ما هو مقصود به حكما نظر الى كونه واجبا لا قدام عليه
 وهو اكرام الكرم وان مع ما هو متكوك به بل واجبا لا انتفاء حكما نظر
 الى كونه واجبا لا قدام عليه وهو اكرام الكرم وان مع ما هو متكوك به
 بل واجبا لا انتفاء حكما نظر الى كونه مرغوبا عنه طبعا وهو اكرام النعم
 كان الحكم النادر اي العسل الوتوح **نظر الى نفس اللفظ** وان نقل
 هذا الى معنى الاستقبال وتلك كان اما في بالنظر الى لفظه بل على تحقيق مفهوم
 قطعا وان لم يدل على ذلك بالنظر الى ما يصير في معنى الاستقبال كما اذا حكمنا
 اقرب الى القطع بوقوع المستقبل **يتشأ** ما يوجب ومنه من المؤمنين
 اي يقولون هذا بنوم موسى ومنه من المؤمنين ولولا وجودهم فينا
 لما اصابتنا **لو** اراد المحنة المطلقة يعني في اي نوع كانت من عصب او
 غيره ولم يرحم بها نوعا من المحنة مخصوصه لان لفظها مطلق وليس معه
 ما يبينه من الاجزاء على الاطلاق فصارت المحنة كالمقصود بها لعلته وتوهم
 المحنة على الاطلاق وان كانت لا توجد الا في ضمن الانواع الا انه لم يرحم بها
 نوع منها مخصوص السمع محالها لانها ان لم توجد في نوع توجد في نوع
 آخر ولما صارت في حكم المقصود به حينئذ انما اذا مر بها **ولم**
 اي لكون المراد من المحنة المطلقة **لما** ذكر بالبناء للفا على اي لما ذكر المع
 اي الى المحنة المطلقة اذا كانت عالة الوتوح كان ما يقابلها من
 السبب نادر الوتوح بالضرورة **لذلك** على القليل لا الكثير يدل على

على التقليل والنزول في مقام الحرم بوقوع الشرط اي في نقل من المكمل
 بوقوعه **تجاهله** اي تجاهله من المكمل الاستدعاء المقام ذلك كقول
 تجاهله في جواب من سأل في سببه اهو في الدار وهو يعلم انه فيها ان
 فيها اخبرته بانك على الباب واذا تجاهل عن وقوع الشرط فكانه يستعمل
 ان فيما هو خال عن الحرم بوقوعه **فيجزي** الكلام على سبب اعتقاده
 يعني وان كان المكمل جازما بصد ما يخبره كمن خرج في كلامه على حسب
 الخطاب اخطأ ماله كقولك لمن يكذبك في قول انت جازم بصدرك ان
 صدقت فماذا تفعل فاعتقارك في هذا ان صدقت سيبين محاله وانما
 بنيت الكلام على شك الخطاب **منزلة** الجاهل اي الجاهل بوقوع
 الشرط **لما** لقد مقتضى العلم اي العلم الى محله **ان** كان اياك فله ثبوته
 فان الخطاب جازم بكونه اياه الا ان لما اذاه فكانه لا يعلم ان ايق **وتصديقه**
 وتصوير المكمل للخطاب اي تفهمه له وتقر به له **على** ما يعلق الشرط
 اي يزيله بالكلية **لنرض** من الاعراض كالزام المحصر وبكيفية اي
 انهم كمن يفتقر عنك بشارة الى ان الفاء للتعطف على مقدر من دخول بيان
 هذا المستوفى وقد ابرزه التارخ والضرب هنا مجاز عن الضرب
 اي اعراضا والاعراض او معرضين اشارة الى ان صفحا يحمل نصبه ثلثه
 اوجه احدها المصدرية **والله** الحالية والثالث مفعول له **فحين** قراء
 ان بالكر احتراز عن قراء بفتح الهمزة اي لان كنتم فان الآية في لا يكون عما نحن
 فيه **لا** اشكال لمقام على الآيات الدالة اه بتقليل لقوله نصدر الترتيب ونقوى
 ان الاسراف من العاقل **فهو** منزلة الحال اي الاسراف في هذا المقام بمثابة
 الحال لانه واجبا لا انتفاء حقيق بان لا يتحقق بثبوته الا على سبيل مجرد الفرض

ان المكمل
 يفتقر
 وتصديقه

في بيان

فمن قرأ بقاء الخط والمفعول انت يا محمد رسول الله المكلفين وغيرهم
وذلك اي بيان القلب احد المتصاحبين يقع كالابوين والفرع
او المتصاحبين يقع كالفرع لانها لو كان نهران يتصاحبا في العالم بهما بان
يحمل الآخر متفقا له في الاسم اي طريق القلب اي يحمل لفظ احد المتصاحبين
وهو القلب عليه موافقا للفظ الآخر وهو القلب حتى يصح تشبها لان
من شرط التسمية ان يكون للشيء ثابته في الوجود ويقصد اليها جميعا اي
ثم يطلق ذلك المسمى ويراد به المتصاحبين معا والقلب اما ان يكون لفظا
ما يقرب فله كما في البراء او المحر كونه مذكرا كما في قرآن او لفظا
بالنسبة اليها القلب عليه كما في قرآن او كونه كناية فوله تعالى وكانا
لذلك لانه ليس من قلب المذكر على المؤنث مع ان وصف القنوت مشترك
بين الذكر والانثى بل القلب فيه انما هو في حيث الوصف الحري على
الذكر على هيئة الحري على الانثى كما توجه بعضهم يعني قوله يع وكما
من القانتين مما غلب فيه المذكر على المؤنث كما ذكرتم بعض اثارها
هو السيد عبد الله تقي كانه قال في هذا المحل بعد ذكر الآية فانه عد
مع عدم من جهة الذكر بحكم القلب ولذا لم يقل من القانتين ولو قيل
المعنى وكانت من العباد القانتين لم يكن من باب القلب ويكون في
لا يندى انتهى كلامه تعليق امره حصول امره فقلته استقبالية
وذلك لان التعليق المذكور يستلزم ان لا يكون الشرط والجزاء حاصلين
الا في الاستقبال واذ كان كذلك امتنع التسمية في كل واحد من علي
الشرط والجزاء وامتنع المفعول ايضا في كل واحد منهما فمتنع تسمية
ومضنه اي فلا يكون جملة اسميه ولا ماضوية فيقتضي ان تكون فعلية

فاستقبل

فقلته استقبالية غير طلبة كون مفروض الصدق في الاستقبال وامتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت اه يعني واذ كان كذلك فلا يكون جملة الجزاء ايضا
اسمية ولا ماضوية لكن يجوز ان يكون طلبية نحو ان جاء زيد فذكره لدراسة
على المحر في الاستقبال ويجوز ان يكون على شرط ولا يخالف ذلك
اي كون كل من عملها فعلية استقبالية في تتبع الكلام لفظا تطبيقا بين
اللفظ والمفعول وتقاربا في المظهر الظاهر الا لنتكته اي لطيفه تقضي
ذلك وان جعلت كتابها او احدهما اسمية لا يتأتى جعل الشرطية
اسمية الا بحسب الظاهر نحو ان انت ضربت فانما اضرب في الحقيقة
فقلته لا المرفوع بعد حرف الشرط فاعل لا مبتدأ ان اكر متعلق بالتوهم
فقد اكر متك اسى ظاهر هذا الجملتين انهما ماضويتان لفظا ومعنى
ولذا اخرج فيها الى التأويل حتى لا يتجزم القاعدة قياسا مطروحا
لقولهم نبع وان كنتم في ريب مما في كتابي فاستقبل ان لا يقرب كان الى
المتقبل لاصالتها وعراقتها في الدلالة على الماضي بخروج الوصل والربط
اي بخروج التاكيد والمبالغة ولا يكون لها مع خرافة زيد وان كنتم باله ام
وفي غير ذلك فليس اي واستعماله في غير الاستقبال فيما عد
الموضعيه المذكورة في قوله تعالى الى العرفان وظنى ان خاتمة يك سائر
فاستعمل ان ههنا غير الاستقبال مع غير كان والواو المحال وانما قلنا
استعماله ان ههنا في غير المتقبل ان الشاعر في معرض الحزن والتأسف
على تقويت الوطن وتنخرجه عنه وليس المقصود ان الفوات سيقع في
المتقبل اي الماخضة حصول اي حصول غير الحاصل حال انقضاء
لمباب التضرع اي حال انقضاء الباب في شئ وانقضاء واحد

منها او شرط في شرط وتوهم **او** كون ما هو للواقع اي ضروري الواقع كما
في خبر السوء خبر ربي فان كان الواقع وان لم توجد تلك الاسباب كقولك
ان مت فان الموت لما كان ضروريا للواقع جعله كواقع **عطف** على
قوة الاسباب وكذا المعطوفات يقع لانها كلها من ابراز غير الحاصل في مقرر
الحاصل فلو عطف كانت غير **العلية** ومن زعم انها كلها اه هذا اعترض
على الزواني حيث جعله معطوفا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع المعطوفات
بأبعد **فقد** سمي سمي ببناء بيان السهو عطفه باو على ابراز غير
الحاصل يقتضي ان يكون قباله لا قباله مع ان فسم منه فظهر فساد
او التناول اي التيقن في الحكم بوقوعه **او** اظهار الرغبة اي رغبة
المكلم في وقوعه اي وقوع الشرط في المرام اي المراد **هذا** يقتضي ان
ظفرته بحسب العاقبة **ابرز** منصوب لانه مفعول المصدر اعني قوله اقتضاء
وجله يحتاج مع متعلقها في موضع نصب خبر كان **تصوره** اياه من
اضافة المصدر الى قاعه وذكر مفعوله بعده **يجوز** لك الامر الي اي الي
الطالب الذي عطف رغبته اي يوقع في خياله انه حاصل في الواقع **فوق**
حيث لم يقل ان يريد ان يقع حيث جعل بلفظ الماضي فظهر ان الرغبة
من الله تعالى في ارادته في التحصيل في الامتناع من الزنا واعاظم قوله ان
اردن تحقنا لان الاكراه لا يتأتى الا مع ارادة الشخص اذا لم يصبه البغاء
لا يسمع مكرها **يشترط** محي ازاكراه عند انتقائها اي انتقا ارادته الشخص
كما هو مقتضى التعليق بالشرط لان قوله ان اردن تحقنا يقتضي مفهوم
المخالفة انه اذا لم يرد تحقنا يجوز للمواظبة على الكراهة على البغاء وقد حيل
عنه بوجوه ذكرنا **هنا** بعضنا **او** اذا لم يظهر الشرط اه يعني ان

ان القائلين بمفهوم الشرط انه يقتضي الحكم المعلق على الشرط عند انتفاء الشرط
لا يقتضي لو بان انتفاء عند انتفاء الشرط مطلقا بل اذا لم يظهر الشرط فانتفاء
اخرى اما اذا كانت ركنية فلا يقتضي مفهوم ولا يلزم انتقاء الحكم عند
الشرط **بيان** ينسب الفعل الى احد يعني ان التعريف في الكلام هو ان
ينسب الفعل الى غير من يعلق به الكلام في الظاهر بوجه خفي **على** سبيل
الفرض والمقدري يعني كما يفرض الحال يفرض من الاغراض **ولا** يخفى عليك
ان لا معنى للتعريف في لم يصدر عنهم الاشتراك هذا الكلام **رد** لقول من
زعم ان التعريف اعم بدليل ما قبله والقد اوجى اليك **والذي** من قبلك
وان التعريف في التاء لانه لفظ الماضي لو قيل تشرك افاد التعريف لانه
ايضا وفيه نظر **التعريف** مستفاد من لفظ الماضي من التاء لانه تعريف
لجماعه صدر عنهم الشراك في الماضي والحاصل ان التعريف للواقع **ادراك**
بالمضارع لا يكون تعريفه لانه ليس بواقع **فوق** خفا وضمف وجه
الضعف هو ان كونه الشرط ماضيا في الآية كونه حرف الشرط مقورا باللزم
الموطنة للقيم لما عرفت في النسخ ان فعل الشرط يستلزم ان يكون مضارعا
في هذه الصورة لا لتوقفي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل قوله
والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم اي ولم يكن فيه ضعف فلو وجه تخصيص
هذا بالمنة **م** قال اي السكاي **في** التعريف في مجزئ التعريف
لان كونه الماضي مستلزما في الشرط لاجل التعريف **وما** الى الامد
الذي فطرني فانه ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد
مناصحته لينتطفئ بهم لان القصد بالمستفهام هنا الافكار والتجرب
من انتقاء العبادة لله تعالى وليس هذا حال الشك واعا هو حال الطالبين

ولا يثبتهم الى الباطل كما وجهتهم بذلك ربما تزيد في غضبهم وتنتج لهم اي قول
 الحق من اضافة المصدر الى المفعول اي قولهم الحق **الاما** يريد لنفسه وتنتج هذا
 النوع من الكلام المتصف لا كل من سدد قال للحايط قد انصفك المتكلم اوله
 المتكلم قد انصف من نفسه حيث حظ مرتبة في مرتبة المحاطب **فرضا** في
 الماضي يعني يفرض انه لو قدر حصول الشريطة الماضي لترتب عليه حصول
 الخ **اي** مع القطع بانتفاء الشرط وذلك بحسب الوضع فيه فيلزم انتفاء الخ
 ضرورة انتفاء الشرط عند انتفاء الشرط **واعترض** عليه اي الحاجب اي
 على قول الجمهور انها لا تستلزم انتفاء الاول بان عكس الحكم فقال هي لا تستلزم الاول
 لا تستلزم انتفاء الاول **بما** ذكره **الشارح** **لجواز** ان يكون للشيء سبب
 متعددة يعني فاذا اتفق سبب منها بخلافه سبب في ذلك يلزم انتفاء ذلك السبب
 بانتفاء سبب من سببه **بل** الامر بالعكس يعني فاذا اتفق سبب لزوم انتفاء
 جميع سببه فتكون لا تستلزم الاول لا تستلزم انتفاء **اعا** يسوق اي في القرآن العظيم
دون العكس اي لان امتناع الفاعل لا امتناع لعدم الآلة اذ لا يلزم من
 انتفاء تعدد الآلة انتفاء الفاعل لظهور الفاعل اليه سبب آخر **والجواب**
 انتفى تعدد الآلة **اما** لما ذكره اي لما ذكره اي الحاجب من الاول سبب
 سبب ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء السبب ويلزم من انتفاء السبب
 انتفاء جميع السبب **واما** الاول ملزوم **والله** لا نرى في اي واحالة الشرط
 ملزوم **والجواب** لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء الملزوم ليجوز كون الملزوم
 اعم ويلزم من انتفاء الملزوم انتفاء الملزوم **متأ** هذا لا يعترض اي يعترض
 اي الحاجب على قول الجمهور ان لا تستلزم انتفاء الاول **بل** حلة التام
 اي حلة تأمل المتعارفين في كلام القوم وعدم الرتبة في المراد به لانه ليس ينبغي

قوله

الى آخره **انه** يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني اي ليس مراد الجمهور بقولهم
 لا امتناع **الله** لا امتناع الاول **انه** يستدل بامتناع الاول الذي هو الشرط على
 امتناع الثاني الذي هو الخ **بل** معناه اي معنى قولهم لا امتناع **الله** لا امتناع الذي
انها للدلالة اي لو استعمل للدلالة انما هو بسبب انتفاء الاول لانه لو وجد الاول الذي
 هو الشرط لو وجد **الله** الذي هو الخ **لكن** لم يوجد **الله** في الواقع علم ان الاول لم
 يوجد فحله انتفاء **الله** هو انتفاء الاول لانه يستدل على انتفاء **الله** بانتفاء الاول
 من غير التقاوت الى حلة العلم بانتفاء الخ **ما** في ذلك الفرق الظاهر بين
 ما يكون علمه للعلم بانتفاء مضمون الخ **ما** في ذلك الفرق الظاهر بين
 مضمون الخ **اي** الخ **الابري** ان قولهم لولا اه هذا الكلام ينطبع من غير ما نحن
 فيه لنوع المقام فيما نحن فيه يعني ان قول المعربين لولا لا امتناع **الله** لوجود
 الاول اي للدلالة على ان حلة امتناع **الله** في الخارج وجود الاول فينبغي ان
 يكون علم لوجود **الله** لان وجوده دليل على ان عمر لم يملك حاضره ان
 وجوده على سبب لعدم هلاك عمر في الخارج لانه سبب لعدم هلاك عمر
 وفرض جلي بان ان يكون الشيء سببا لنفي الشيء او لنفي الشيء **لكن** لم يرد
 اي فلذلك لم اكره في جعل عدم الخ على عدم حصول الامرام له في
 الخارج فتكون يكون امتناع الاول سببا لامتناع **الله** في الخارج **لما** في هذا
 انقياس **لجواز** احتساب الدوام كانوا كغيرهم رعايا **لكن** ما بهت دوام يعني
 ان عدم كونهم كغيرهم رعايا بسبب عدم دوام الدوام **اداة** للزوم
 اي جعلوا **لجواز** الاداة للتدويم دالة على لزوم الخ **لشروط** من
 غير قصد الى القطع بانتفاء **الله** **لحصول** العلم بالنتائج اي لاكتساب العلوم
 والتصدقات **ولا** شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء

اللازم بل الامر بالعكس اي لعلم بانتقاء اللازم يجب العلم بانتقاء المزموم
فهي عندهم اي عند ارباب المنطق وغيرهم ضرورة انتقاء
المزموم يعني الشرط بانتقاء اللازم يعني الجواب لو كان فيما الهبة الا الله افدتا
وارد على هذه القاعدة اي جاري على قاعدة المنطقيين وارباب المنطق في
استعمال الوظهور ان الغرض من التصدي بانتقاء لا بد من بيان سبب
انتقاء الفاد فاستدل بانتقاء الفاد على انتقاء المصدور فهي في آية الآية
لا متناع الله لا متناع الا في استعمال على قاعدة الذي هو الشايع المراد
بقاعدة اللغة المقرين والافكار المستعملة في لغوي في جعلتها اي في الشرط
والخبر بان يكون فعلها ماضين ليصح تعليل ما استنع على سبيل لقطع
باختناع غيره ولا نه الماضي فينبغي ان يكون في التعليل على قياس ارادة
المضى اذ النبوة ينافي التعليل في الشرط فلا تكون جعلتها التبعين في الاستقبال
ينافي المضى لان الغرض من المضى فلا يكون جعلتها مستقبلين فتعين ان تكون
فعلين ماضين **فان** استعمال اي في الحمل الوفوق لانه المقطوع لوقوعه
وهو اي استعمال في المستقبل استعمال ان الشرطية ولو بالتصين اي
ولو تطبق بالتصين ولو بالسقط اي ولو تكون المياهاة حاصلة بالسقط
لو قطع في جملته وهاك يقال فلان يتقنت فلا تاى يطلب لوقوعه
الى الهلاك **لقد** استمرار الفعل اي الفعل المضارع الداخل عليه لو المنق
مضى وفتافنا قيد الاستمرار اي الاستمرار المتجدد الذي يكون بتجدد
الامثال الى زمان الحال ويكون استعمال لو جسد وادراك بطريق المجاز
سبب اختناع استمراره على اطاعتكم يعني انهم كان في ارادتهم استمرار عمل النبي
على ما ينصوبون وانه كلما عنت لهم راي في امر كان معون عليه فان المضارع

المضارع يفيد الاستمرار يعني دول الماضي فانه دل على التجدد لكنه ينقطع
عند الاستقبال بخلاف المضارع فان زمان الاستقبال لا ينقطع الى الابد
و دخول لوقوعه يفيد استناع الاستمرار يعني كما ان الفعل المضارع المستند
استمراره يعني انه كذلك الفعل المضارع المنق يفيد استمراره في مضاعفة
الذي حلت عليه لوقوعه في المضى يفيد استناع المضى **فان** المنق يفيد
تأكيد المنق ووجه لا تنق التأكيد والروايم يعني كما الاصل ان التيق اذا
دخل على كلام مفيد يفيد توجه الى نفي ذلك العهد كقولهم منقول النفي التأكيد
المنق ايضا كما انهم منقول نفي النفي والاثبات **فان** نفي القوم انا حسنا
على ابلغ وجه اي يكون الجملة الاسمية مفيدة لتأكيد النفي الذي هو معنى الحرف
الداخل عليها وفي على ابلغ وجه اي ابلغ تأكيد النفي لان التأكيد قصد الى
استمرار الاستمرار في تجرده وفتافنا يعني لو لم يكن القصد يستمر الى الجمل
استمراره استمرالى بهم حارة حارة كما قوله تع يستمرى بهم بطايعا لوقوع المناقبات
انما نحن مستمرين وانما لم يقل استمرى بهم لان التجدد وفتا بعد وقت
مطلوب في هذا المقام كالا استمرار لان معنى استمراره انهم انزل الهوان
والمقارة بهم **فان** اذ وقوا على النار فواك وقفت على كذا اذا فهمه وفت
فان اي لرايت امر فطعا اي شيئا ويحذر ان يكون لوقوعه لا جوار لها
فان لتزله اي المضارع الداخل عليه لوقوعه الماضي معلوم الوقوع **فان** لا خلاف
في اخباره فان علمه تعي بالتقبل حيث اليقين تعلو علما بالماضي
المقطوع به فجار ووقوع المستقبل مع لوقوع اخباره جواز ووقوع الماضي في
التأويل اخبار استناع ماضى بحسب التزليل يعني انه من باب ما نزل فيه المستقبل من قوله
الماضي مجازا **فان** كما عدل في الماضي الى المضارع في برع فانه وفي علم الحق

من خصائص رب ان يكون فعلها ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقينته
كنت محضرا لقينته في الزمان الماضي فاما المستقبل فلا يعلم الا الله تعالى
فلا يمكنك الاخبار عنه بالله تعالى ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفه عما
يجب ان يكون ماضيا يعني ان دعاء المكفوفه مثل رب في اختصار فعلها بابا لماضي
اما على قول من قال انها نكرة بمعنى شئ موصوفه بما بعدها وهو يوحى وعلم
هذا لا يكون هو فعل رب فلا يحتاج الى التأويل ويكون فعله محذورا اي رب
شئ يوحى الذي كفووا تحقق وثبت **وقد** تنوذا لك اي لو كانا مسلمين **وقيل**
هو متعارف اي برعاية الآية الكريمة متعارف من معانيها الاصلية وهو القليل
لأنه آخر آيات القرآن او التحقيق فيكون وادبهم لو كانوا مسلمين كثر او محققه
فلا دلالة لو كانوا مسلمين عليه والتقدير وادبهم مسلمين او وادبهم المسلمون
وإنما قد ناله مقتول ولم يجعله لو كانوا مسلمين لان علم الشرع لها صدر الكلام
ولا يعمل فيها ما قبلها اذ لو تقع في موضع المفعول لمقتول يوحى هو قوله كانوا مسلمين
بمعنى القائم مقام المفعول لا الجملة على هذا في تأويل المصدر اي كونهم مسلمين **وقيل**
اول تخضار الصورة اي صورة الموتى في النار وصورة وداة الكافرين
مسلمهم **اما** لما ذكرنا معنى من افادة التضرع وغيره **مما** يدل على الحال اي
على الزمان الحال اي الحاضر الذي مر شانه انه يصير في شاهر ما يقع فيه
لشاهرها الالاموه يعني كانه طلب من السامعين المحضرون وشاهرها ذلك
الحال بخلاف الماضي فانه لا يمكن رؤية ما فيه ولا يقول ذلك اي تخضار الصورة
بلفظ المضارع **كما** يستحق الصورة في قوله يعني فبين سبحانه بلفظ
المضارع يعني فانه قال فبين بلفظ المضارع مع ان ما قبله ماضى وهو ارسل
وكذا ما بعده وهو فبقناه فاحيينا ولم يقل فانارت عطفها على فارق

م

اي **ب** **التي** الباهر
وتخضار تلك الصورة اي صورة اثاره الرخ السحاب **التي** الباهر
العالية من اثاره الرخ السحاب من غير ان السحاب والارض ملتونا في المنظر
تارة مع قطع من السحاب رقيقة كأنها كقطع قطن منقوش كما يتضام بعد
ورود الاحوال المختلفة عليها حتى يصير رجا **فلا** مرادة عدم المحض
اي حصر المسند المسند اليه **او** الهدى اي مرادة عدم الهدى يعني عدم
المسند في ذلك بان يكون المراد بالمسند وصفا غير موهوب ولا يقصود
بالمسند اليه قتل عدم المحض بمعنى عدم الهدى لان الموهوب معين شخصي ومن
عمل المعين الشخصي على شئ يلزم المحض فذكره بعد عدم المحض صانع
فلا كقولك زيد كاتب وعرفي شاعر فانه اذا قصدت نفس المسند الى افادة
المحصر او الى امر مقرر وجب ترفعه فحين ترك التعريف وجب ان لا يكون
القصد بنفسه الى ذلك **او** للتفخيم اي لتفخيم المسند وارتفاع شأنه
فلا على انه خير مبتدأ محذوف يعني انما يصح التثنية ويكون مما نحن فيه اذا جعل
هدى خبر مبتدأ محذوف اي هو هدى كما يدرك كنهه او جعل خبر الم وما
لو جعل حال او مسددا خبر ما بعده فلا يكون مما نحن فيه **او** للتفخيم اي
الخطا ط شانه نحو ما زيد الاشئ اي شئ لا يعتد به او ما زيد شئ اي تقدير
به **لوجبا** عمية القائفة لان احتمال محقق الحكم متى كان اقبل كانت
القائفة انتم **اعلم** ان جعل مع لوجب المسند الى فهو هذا كالاخر ارض على
المص حيث جعل الحال في مقدمات الفعل المسند اليه قال قبل واما بعد
الفعل بمفعول ونحوه وجعل هذا الوصف في محض المسند مع انه يصير على
كل واحد منها انه مقيد ومخصص **انما** هو محذوف اصطلاح يعني محذوف اصطلاح
من المحض لا الدراع ومقتضى لذلك ولو اصطلاح على عكس حاله **فلا** قبل

عند قصد المعنى المذكور **و** غايها الرماح وذلك لا الفاعل في معرفة الرماح
فوجب تقديرها ويحكم عليها بالرماح فيقال رايتم اسود اغابها الرماح ولا يصح
رماحها الغاب لانه يكون حكما بمعرفة النحاطب غير معلوم عنده لان الرماح لم
تقدر الاسود بمحله الغاب **و** يعني اعتبار رايتم الجنس في سواه كما عند نحو زيد
المنطوق او عند اليه نحو المنطوق زيد **و** قد يفيد يعني في المقام الخطابي وهو
المستند الى قصر الجنس اي المرف بلام الجنس **و** محققا اي قصر محققا اذا
كان القصر مستفاد من المقام الخطابي مطابقا للواقع **و** اي مبالغة اي قصر مبالغة
ان لم يكن القصر مطابقا للواقع **و** او بالظن اي كمال معنى الجنس في ذلك الشيء
و كانه لا اعتداد بشيء غيره يعني ان الجماعة ليست منحصر في عروبة الواقع
الا انك تدعي قصر الجماعة عليه على سبيل المبالغة بشئ بل شجاعة غيره مفرزة
المعروف **و** اغا يفيد القصر لان المرف باللام محل على الاستغراق لان تقدير البعض
دو البعض يفضي الى التزج **و** المرفج اذا عمل على الاستغراق كان معنى
ولنا زيد منطوق ان زيد محكوم عليه بكل ما صدق عليه المنطوق كما ان
ولنا المنطوق زيدان كل ما صدق عليه المنطوق فهو محكوم عليه بانه زيد
ككل واحد من الكلامين يعني ان لا يكون غير زيد منطلقا ولا تقاوت
في ذلك **و** الجنس في بعض النسخ والخبر قد يبقى على عموم كما ترى في
نحو قول زيد الامير **و** في الجماعة وما اشبهها فان الامير والشماع في
في المثالين لم يقيد بشيء **و** ان ليس المعنى ههنا على القصر يعني انها لم ترد
ان ما عد البكاء عليه ليس محسن ولا جميل **و** اغا عرفها ان تثبت لكانه الحسن
وتوجه من جنس بكائي غيره كما قيل الصبر محمود الاعسك والخروج مذموم
الا عليك وميل انه لقصر محسن على بكاؤه يعني انه لا يتجاوز الى بكاء غيره

عنه لانه لا يتجاوز الى شئ آخر **و** ان امكان ذلك اي بان
القصر مبالغة وادعاء او اضافيا بالنسبة الى بكاء غيره من القتل **و**
تقدم او تاخر لدلالة على الذات اي واذا كان الامر كذلك فستفي ان
يجعل مستاء **و** اغا يتقدم او تاخر **و** الصفة هي المنسوب اي واذا كان
الامر كذلك فهي اولى بان يجعل محكوما به فلا يصح قولهم كل ما هو مقدم فهو
مستند **و** ورجبا لبيان المنقول اي ورد هذا القول المنسوب الى الامام
و بان المعنى اي حيث تكون الصفة مستاء **و** الاسم خبر **و** يعني ان
الصفة يجعل دالة على الذات **و** مستاء اليها يريد ان لا يجعل المنطوق في
قولنا المنطوق زيد مستاء **و** الا بمعنى الشخص الذي له الانطوى وهو مستاء
المعنى يصح ان يكون مستاء لا يجب ان يكون خبرا وزيدا لا يجعل خبرا
بمعنى صاحب اسم زيد **و** انه بهذا المعنى يصلح ان يكون خبرا او يجب ان يكون
مستاء **و** يحتاج الى هذا التأويل لان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه
و اغا المحرم عنده هو ايضا فيكون صاحب اسم زيد وسبق هذا الكلام
لإفادة هذا المعنى **و** نحو زيد قام **و** هو التقوي قد تكرر المستاد حيث
استندت الجملة الفعلية الى المستاء **و** الفعل وحده الى فعل المستاء فانكسرى
الحكم فوق بنفس التركيب لا يتكرر التركيب نحو عرفت **و** لا بشئ آخر من
المفردات كحرف زيد منطوق **و** فريد زيد نفسه فانه قد اريد التقوي
في هذه الصور مع ان المستاء فيها مفرود لا جملة لان التقوي فيها ليس بنفس
تركيب المستاء مع المستاء بل بامرا آخر **و** زيد ابو قائم المستاء قد جملة
لكونه سببا للمستاء **و** بخلاف زيد قائم **و** انه فانه ليس بجملة بل هو مفرود لما علم
من ان اسم الفاعل مع فاعله المظهر او المظهر في قولنا زيد قائم المستاء

وليس هذا منه **وسبب التقوى** الى اه اخلف في سبب افادة في الجملة العقلية
المسندة الى المستد القوي فذكر السكاكي شيئا وذكر الشيخ عبد القاهر شيئا آخر
فاخذ الشارح في المذهبين **ثم** اذا كان متضمنا للغير المتعدي به اذا كان
المسند الواقع بعد المستد متضمنا للغير ذلك المستد بشرط كون ذلك الغير
العايد على المستد عمدا لا فضلا **فيكتسب الحكم** قوم بغير بطلان لكون الاسناد
لان فيه لنادين احدهما بل هو واسطة والاخر بواسطة الغير **فعلم هذا** اي
ما ذكره السكاكي في سبب التقوى **وحيث** ان يجعل سببا لان المسند الجملة
اما التقوى او لكونه سببا فاذا انتفى احداهما تعين الآخر **وتعذر** لا غلام
اي توطئة وتمهيد لا خبايا **دخل** في قلبه اي دخل الخبر في قلب السامع
دخول المأثور من الشبهة المألوف **وهذا** اي دخول الخبر في قلب السامع
دخول المأثور من بغتة اي دفقة فان ذلك اي التبيين والتفئة
فقد دخل فيه اي فيما بعد التقوى على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر مما يكون
المسند فيه جملة هذا كالا عراض على المص لان كلامه يشعر بان المسند الجملة لا يخلو
عن افادة التقوى او لكونه سببا فلو كان مائة الخوف فيه الشارح على ان
هناك قسما آخر من المسند الجملة وليس للتقوى ولا سببا وهو خبر خبر الشان
فقد زيد قائم وسببه انه في حكم المفرد لان عبارة عن المستد **على ما**
يعني من ان التقوى اعم من ان يكون مقصدا او حاصلا ضمنا فصور المحقق
تكرر التمسك بتحقق فيها فيستفاد منها التقوى وان لم يقصد بها فكان
قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص **وليس** بسببه او التقوى
في موضع رفع خبر ان **وكون** تلك الجملة اسمية للبرهان والثبوت و
كونها فعلية للتجدد والحدوث يعني ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والفعلية

والفعلية تفيد التجدد كقولهم **تقوا** او **ادفعا** الذين امنوا قالوا اما في
الى شيئا طعنهم قالوا اما معكم حيث قيل امنا لذلك لم يمت على احد منهم الدخول
الاعيان لتزويج دعواهم الكاذبة وحيث قال انا معكم لذلك لم يمت على احد منهم
فانبتون على الكفر غير من ضمن عنه كما هو المومنين **وكونها** شرطية
للاعتبارات المختلفة اي لا تتركف الا بمرور ما بين ادو الشرط في الفصل
في الشرط **لا** احتصار الفعلية اي التي يمكن الاتفاق عليها بطريق **تقوى**
ويصح الا اي **تقوى** الطرف بالفعل على تقديره باسم الفاعل **تقوى**
الطرف صلة للموصولة لا يكون الا جملة فتعين تقدير الطرف بالفعل
ليكون جملة ولا يجوز ان يقدّر باسم الفاعل لانه قد يكون من قبيل المفرد
والصلة لا بد وان يكون جملة فعند التردد الحمل عليه او لا حيث **تقوى**
الصلة من مطاب الجملة يعني من هذا الاستدلال بانه لا يلزم من تقدير الطرف
بالفعل في الصلة كونهما من موضع اضع الجملة البتة تقديره بالفعل في الخبر الذي
الاصل فيه الافراد لانه مررب والاصل في الاعراب المفردات **ولو** قال
الى قوله اصوب يعني ان في عبارة المص هذه خلا اذ لم يمت على ظاهرها
افادت ان الجملة الطرفية مقدره باسم الفاعل على غير الاصح وقادة ظاهر
لان الذي يفهم من قوله اذ الطرفية مقدره بالفعل على الاصح انها مقدره باسم
الفاعل على غير الاصح فيكون كلامه فاسدا لان الطرف المقدر باسم الفاعل
مفرد اتفاقا لا جملة فينبغي ان يقول اذ الطرف مقدر بالفعل **تقوى** اي ذكر
المسند قبل من منه تاخير المسند كما مر في تقدير المسند اليه يعني ان الجملة المقترنة
تقدم المسند اليه على المسند كما عرفنا قبل مقتضية تاخير المسند اليه وكون المسند اليه
اهم شامل لتلك الحالة وهو المقصود لتقدمه لا لكون الحكم عليه اعم فانه لا ذلك

التقديم اي لفقر المسند اليه على المسند بغير معناه تخصيص المسند اليه بالمسند
دونه العكس كما هو ظاهر عبارة المتن فكان حق العبارة ان يقال فلتخصص
المسند اليه الباء غالبا اما تدخل على المقصور عليه وهرنا دخلت على المقصور
على خلاف الاصل لا يتجاوزها الى القياسية اي لا يتجاوز وصف بنسبة الى نعم
الى وصف بنسبة الى قيس نحو قولك فاقم زيد فعناه ان زيدا مقصور على وصف
القيام لا يتجاوزها الى وصف الفعول لا فها غول اي لا يقتال غول الآخرة
القول بخلاف غول الدنيا فانها تقتال العقول فان تقدم الطرف وهو فيها على
المتقى المتع ترينها نحو الدنيا وتفضيلا نحو الآخرة عليها وتقدم التقديم تخصيص المتقى
القول بخلاف الجنة اعني النعيم المحرور اراد الربا في فيها على الاتصاف به غول
الجنة اي عدم العقول مقصور على المحصول في غول الجنة لا يتجاوزها الى الاتصاف بالمحصول
في غول الدنيا هذا هو التوال والجواب على تقديم اعتبار المتقى في جانب المسند اليه
ولما عدم المحصول في غول الجنة بغير القول مقصور على الاتصاف بعدم المحصول في
غول الجنة لا يتجاوزها الى الاتصاف بعدم المحصول في غول الدنيا وعلى كماله التعدي
فالصريح غير حقيقي اعني بالبدن الى غول الدنيا لا سائر انواع المشروبات
وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين يعني في قصر المسند اليه
على المسند لعدم قصر غير حقيقي لا في اعتبار المتقى في جانب المسند اليه وفي جانب
المسند اخري اذ لا تنفي في الآية فحق لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الاتصاف
بغيره وتظهر ما ذكره صاحب المقام اه انا جعله نظرا فلم يجعله مثالا ان قول
تعالى ان حاسبهم الا على ربي ليس بما قدم فيه المسند لفقر المسند اليه عليه بل استفاده
التأني في قصر المسند اليه على المسند فيه ان الثانية والاولى المتع ما حاسبهم الا على ربي فكان
تظهر الامثلة في ذلك العكس اي لا في قصر الصف على الموصوف اي لا التقديم يعني

يعني ان تقدم المسند يفيد تخصيصه بالمسند اليه في لا ريب فيه اي في
قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه بعد عليا اي تقدم الطرف على الرب في الآية
لقولك له هم اي قول حسان في مدح النبي ص حيث لم يهلك هم له يعني
قدم المسند وهو على المسند اليه وهو هم لانه لو قال هم له لاصل الطرف ان
يكون خبرا وان يكون صفة بل احتمال كونه صفة ارفع واقرى لان المتكلم يستدعي
في مقام الابتداء ان يوصف من يكون فائدة الحكم اقوى لما علم ان المسند اليه
كما اردت تخصيصا اذ دار الحكم بغيره وكما اوردت بقوله كانت العائدة اقوى
مع صلاحه الطرف ان يكون من صفاته لكونه مقورا بالفضل او ما هو عيناها فاذا
تقدم الطرف زال اللبس وتبين كونه خبرا لان الصف لا يتقدم على الموصوف ولما
يجب هذا التقديم للفرق بين الخبر والصفة اذ كان المسند اليه نكرة غير موصوفة
وغير مصدر للذم عاده والمسند طرف اما اذا كانت النكرة موصوفة فلا يجب التقديم
المسند عليه نحو قوله تعالى واجل مسج عنده لان الابتداء اذا وصف اوله لم يستدعي
وصفا آخر وكذا اذا كانت مصدر لا يجب تقديمه نحو سلام عليكم قبل البحث عن تقدم
المسند في قوله له هم في علم النبي لان التقديم في مثل هذه الصورة واجب تأديه
اصل الحق انه لا يصح وقوع المتكلم الصري مبتدأ بدين التقديم فلتنا التقديم باعتبار
كونه لملك المادية في علم النبي وباعتبار التمسك المذكور في علم المقام او التفاضل
يعني حيث يكون المسند صالحا نحو قولك سعد جارك بيان يكون في المسند
طول يعني ان الاحق في اعتبار التثنية ان يعلق الكلام في المسند حتى يرد شوق
السامع قوله تشرق من اشرق وهو انهم اي تشرق الدنيا فخذ في الجار او ضمن
اشرق معنى اضاء غير مختص بها اي يهتدي بالبين وبعضها مختص بها
كفيل الفضل فانه مختص بما هو المسند والمسند اليه ويكون المقود فذلك اي يكون المسند

المسند المفعول وقيل هو اي قول المصنف كذا ذكر في هذا الباب **ب** الى ان
 اي جميع ما ذكر في البابين **فصل** في ان يجري كل منهما في اي في كل واحد من الامور
 التي هي غير المسند اليه والمسند **فصل** في ان يترجم المسند اليه في قول المصنف كذا ذكر
 الى اخره **ومنه** لذلك اي لما ذكره في هذا الباب **فصل** في تفصيل بعض المسند
 في الفاعل والمفعول المراد بالمفعول هنا المفعول به دون ما عداه في بقية المفاعيل
 لان المتكلم في الوجود في شيئين **فصل** في جهة وقوعه عند اي في حيث صدر
 الفعل عند اي عن الفاعل **فصل** في وقوعه عليه اي وتوحيه الصادر عن الفاعل على المفعول به
 والمحصل ان ليس الفعل بالفاعل من جهة صدوره عنه وتلب بالمفعول في
 جهة وقوعه عليه **فصل** في ذكره اي في ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع
 الفعل اذ لو اردت ذلك اي اقادة وتوحيه العقل وثبوت في نفسه **فصل** في كون عينا
 اذ لا فائدة في ذكره او تقديره حينئذ لعدم تعلو الرض بشئ منها **فصل** في اذا
 لم يذكر في هذا اذا ذكر المفعول به مع الفعل بقي ما اذا لم يذكر المفعول به مع
 الفعل شرح في بقوله اذا لم يذكر **فصل** في عموم وخصوصه اي لا يقتضي
 تعلقه بمفعول أصلاً **فصل** في اعتبار عموم من وقع عليه او خصوصه يعني اذا
 انتفى اعتبار تعلقه بمفعول به فانتفاء اعتبار عموم مفعول او خصوصه في باب
 اولي **فصل** في فهم منها اي في تقدير المفعول والتصريح به **فصل** في اعتبار تعلقه من
 وقع عليه يعني ان في شئ من غير التكلم وهو انبات الفعل مطلقاً وهو اي
 هذا العلم يعني الفعل الذي الرض منه انباته لفاعله او نفيه عنه مطلقاً او
 عموم او خصوصه في اي في ذلك الفعل الذي تعلو الرض بثبوت لفاعله او
 نفيه عنه **فصل** في ان يجعل كذلك يعني اولاً يجعل العقل المطلق كناية اي في
 يوجد حقيقة العلم **فصل** في ان لا يوجد يعني ان انبات في الاول العلم مطلقاً لبعض في

من غير اعتبار عموم وخصوصه في غير اعتبار تعلقه بعلوم دون معلوم **فصل** في
 ولا كناية ونفي في الله مطلقاً **فصل** في البعض الآخر **فصل** في انما قدم الله جواب سؤال المصنف
 وهو ان علمه قدم القرب الله على الاول **فصل** في غير اي غير محرم والمحبة المجردة في
 مفر دكان او مجداً اما المفعول فقد مثل المؤمنين اه واما الجمع فكالقوله المفعول
 كذا وكذا **فصل** في اي بسبب تخيل المتكلم السامع ان القصد ذهائياً مفعول
 لا جله وعامله المنزلة **فصل** في ايها ما مفعول له وعامله ذهائياً **فصل** في الفرق المذكورة
 وهو ان القصد الي فرد دون آخر الى **فصل** في جعل المفعول في اي قول صاحب المقام
 اشارة الى قول اي قول صاحب المقام **فصل** في الذي الى الجدل المذكور **فصل** في
 اي المصنف **فصل** في يكتفي فيه مجرد النظر يعني لا يثبت عن كفاية بل يقتنع اقتناعاً باقياً
 فكذا كالتصور **فصل** في يطلب فيه اليقين البرهاني يعني يثبت عن كفاية ويكون تحقيقاً
 في المقام لو كان مستنداً لثبوت حمل حذف المفعول على اقل ما يحمل **فصل** في اذا مقام
 او العقل اي اذا مقام الخطاب عند حذف المفعول او اذا حذف المفعول
 في المقام الخطاب في قوله على ما فرد دون آخر اي في عمل الفعل على بعض افراده دون
 البعض الآخر **فصل** في ان معنى يعطى في اي حين اذا كان الرض بثبوت لفاعله او نفيه
 عنه مطلقاً **فصل** في يعطى اعطاء اللزم في الاعطاء كاللزم في قول صلى الله عليه وسلم المؤمنين غير
 كرم كما ان تعبير المؤمنين بقوله الى التي **فصل** في معنى كذا في ذلك تعبير الاعطاء **فصل** في
 المعطى بقوله عليه فيكون عاماً في افراد الاعطاء في كل ما يعطى **فصل** في كون الرض بثبوت
 او النفي مطلقاً اي بثبوت الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقاً **فصل** في انما على اعتبار
 التعميم **فصل** في انما ذلك اي المناقاة المذكورة بين اقادة التعميم والبيان او النفي
 مطلقاً **فصل** في كون النفي مقتضى الفرضه حاصله ان المناقاة في التعميم اما هو
 اعتبار عدم التعميم لا عدم اعتبار التعميم **فصل** في انما لا يثبت في عدم اعتباره التعميم

المناقاة

مفاد الحق الكلام فلذلك قال الشاعر فالتعم مفاد غير مقصود **والاول** والآخر
الاول من الصنفين المتضمن لهما الفعل المتعدي المنزل منزلة اللزوم والمقتضى
باسم اي في مدح المقتضى باسم هو احد الخلقاء ببقاد وتزيف المتعدي باسم
وهو ضد للمقتضى باسم ومنازع له في الخلق كناية عن اي عن ذلك الفعل هنية
حال كونه متعلقا بمقتضى **مختص** اي يصدر عنه السماع والرؤية اعني السماع والبصير
ثم جعلها كناية اي جعل مطلق الرؤية كناية محاسنة وانارة ومطلق السماع
كناية عن سماع اخباره للمبالغة في اشتراكها وجلاها فذكر الملتزم يعني مطلق
الرؤية والسماع واذا اللزوم يعني رؤية انارة ومحاسنة وسماع اخباره الدالة على
استحقاق الامانة **ما هو طريق الكناية** يعني من طريق اللزوم وارادة اللزوم هي
زيد طويل النجاد **حتى يعلم** ان الحق اي يعلم في سماعه وذو بصير الى المدح
هو المتفرد بالكمال والحق في الخلق ذو غير **ولو** يعني انه يفوت هذا المقام عند
ذكر المفعول يعني لو قال ان يرى بصير محاسنة وسمع واع اخباره لقان الحق
المقصود وهو المبالغة في اشتراكها حيث ادعى لزوم رؤية محاسنة وانارة
وسماع اخباره لمطلق فعل الرؤية والسماع **ابانة** لقاعله او نفيه عند مطلقا
اي لا يكون الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل ابانة لقاعله او نفيه عند
مطلقا بل يكون الغرض من ابانة لقاعله او نفيه عند مع اعتبار متعلق عن **ومع**
عليه الفعل **وجب** التقدير اي تقدير المفعول ان عامما مقام وان خاصا
فخاص ان دلل الغرض على عام كان عامما واسم يدل على دار السلام اي
كل احد وان دلل على خصوص كان خاصا كقوله تعالى هذا الذي بعث الله
بعثه لان الموصي يستدعي ان يكون في صلة ما يراد به **تدعي** ان مراد يعني
ولذا كان مراد لا يترك من اللفظ الا الدرع **وغيره** يعني الخذف اي حذف المفعول

لحق اللفظ فيما وجب تقديره **وقان** الجواب يدل عليه اي جواب فعل المتعدي
على بعض مقتضى الخذف وهذا وقع في التقدير بين البيان بعد الامام ارفع
في النفس لما فيه من التاكيد لان ذكر الشيء مرارا يبين جهلنا او كره ذكره **وهو**
يعني فعل المتعدي اي بمقتضى غير ما يخرج الدم من عينيه بطريق البكاء فذكر
المفعول هنا ليتقرر في نفس السامع ويثبت به **وبناء** على غرضه لتعلقها اي
فعل المتعدي بمقتضى ما على ما ذهب اليه صدر الافاضل فانه زعم ان هذا البيت
ليس كذلك **فلم** يحذف مفعول المتعدي يعني قوله ان ابكي لان المراد بالاول
فلم يكتف بتفكير غير الحقيقي فلا يكون فعل الميت متعلقا ببكاء التفكير وبالله وهو
فلم يكتف بتفكير غير الحقيقي فلا يصلح ان يكون **ان** بياننا وتغير الاول لانه غير
فلا يحذف مفعول المتعدي لعدم تغيره وما يدل عليه **وعصبت** عنى عصف
نفس لم يرت جفوت **بكاء** مطلق اي من غير اعتبار متعلق بمفعول مختص **وتقدير**
لو شئت ان اوجد حقيقة البكاء لما قدرت على الاثبات به الا ان عدم دالة الله عليه
منى **فلا يصح** تقدير الاول يعني الذي هو البكاء المطلق لعدم دالة الله عليه
اذ هو غيره **كما** اذا قلت لو شئت ان يعطى درهما اعطيت درهمين فانك
لو حذفت مفعول المتعدي الذي هو قوله ان تعطى درهما لادل عليه الجواب الذي
هو قوله اعطيت درهمين لان اعطاء الدرهم غير اعطاء الدرهمين فبدل من ذكره
فذلك قوله لو شئت ان ابكي بليت تفكر فلذلك لم يحذف مفعول المتعدي
ان مفعول المتعدي يحذف بشرطين احدهما وجوب **وهو** ان يكون له بيان في الآخر
عدي **وهو** ان يكون في دعوى الفعل غرض **بل** اعاد حذف لغرض ان يبين
كالاختصار ونحوه فلا يكون مما نحن فيه **منه** الحاشية **فقد** حمل ان يكون
لو شئت ان ابكي تفكر يعني يريد هذا القائل ان المراد بالبكاء الاول ايضا

غير الحقيقي فيصح ان يكون اللفظ فيكون مما ذكر فيه مفعول المنه مع بيا
 وتغيره لغزابة لان تعلق المنه بكي الفكر ارجح لان ترتيب هذا الكلام
 يقع قوله فلو شئت ان ابكي قوله باني هذا المعنى لانه لو كان المراد منه البكاء الفكري
 وهو اسفل الشوق على عدم نيل المراد لما رتب عليه اذ لا اختصاص له بمن لم يبق منه
 الشوق غير الخواطر لحوار ان ياتي ذلك اللفظ من غير ايضا واما الرفع عنهم اه
 اي بحذف المفعول لرفع ان يتوهم السامع في اول الامر اذ اذرة شئ غير مراد التكم
 وجب الانباء في قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكوا من قرية وند
 يلتبس بالمفعول اي بمفعول ذلك الفعل الواقع بعد كم المحذوف فحذف دقبا
 لهذا التوهم يعني توهم عدم انتفاء الجزاء الى العظم وايضا حذف اللفظ لصورته في
 السامع فاول الامران الجزاء في اللفظ لو لم يرد اللفظ على امره لفظا اي
 المفعول فيفقد الترضي ان الترضي بالحقيقة هو نفى الوجه ان في المثل ولا شك
 انه ايقاع ذلك النفي على امره لفظ المثل ثم في تحصيل الترضي من ايقاع على
 ضميره لظهور قصور هذه الكناية في افادة ارادة عزيمة الصريح في حذف
 مفعول طلبا يعني في البيت المذكور فحصل الى المبالة في التاديب لانه لو قال
 طلبا لك مثلك لكان مستترا جواز المثل اذ العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
 واما التعميم في المفعول اي بحذف المفعول للتعميم فيه وعدم فطر السامع المفعول
 على ما يذكر مع الفعل دون ما لم يذكره كقصص المفعول في قوله تعالى يعطي الدرهم
 دون الدينار محذوف ما لم يذكر المفعول في قوله يعطي فانه يحذف عند الحذف ان يكون
 المصطفى او ذهب او فريسا او ابله الى غير ذلك ويحذف مع كل ان يكون كثيرا
 او قليلا مع الاختصار يعني بسبب حذف المفعول الى كثير المعنى وهو افادة
 التعميم اي من ذكر المفعول بصيغة التعميم كما لو قيل قد كانك ما لم يترك احد

بحذف المفعول
 في قوله تعالى
 يعطي الدرهم
 دون الدينار
 محذوف ما لم
 يذكر المفعول
 في قوله يعطي
 فانه يحذف
 عند الحذف
 ان يكون
 كثيرا

قوله

احد اي جميع عباده يعني يدعوا كل احد الى الدعوة الى دار السلام من استعانة ط
 في حق جميع المكلفين بخلاف الهداية في قوله تعالى بعد هذا ويهدي من يشاء الى صراط
 مستقيم فالمثال الاول يعني قول المصنف قد كان ما لم يولم والله يعني قول المصنف
 واستدعى الى دار السلام وهو تذكرة تليق بغير قوله قبل والاحب التقدير
 بحسب القرائن ولا حاجة اليه لان الحذف لا يجوز الا عند قيام الغرض ولا هذا المعنى
 اي قيام الغرض عند الحذف وههنا بحث اي في قول المصنف والنتيجة مع الاختصار
 وحاصله ان المفعول المحذوف ان كان عاما يكون فائدة التعميم لعدم المقدرة فلا
 الحذف سوى الاختصار فحيث ان لا يحذف فيما المحذوف لوجوه الاختصار وان لم
 يكون عاما بحيث لا يفيد الكلام عند الحذف التعميم لان تعلق الفعل به وهو محذوف
 كتعلقه به وهو مذکور وما ودعك ربك وما قلى وذلك لا يوجب حذف الحذف
 المفعول لما كان جانبا للقاصد مرعيا والقاصد في التعميم الا ان يقال في القرآن جميع
 وانما يقال القاصد لقوله كتاب فصلت آياته في قوله تعالى اسرعنا اي عند
 ذكرها احواله وم ذكر كيفية مباشرة نساءه ولا يرى من اي العورة اي ما رايت
 من البني وم العورة وما راى البني وم من العورة فحذف المفعول في الموضعين ومن يثبت
 افتراض هذا الكلام مع ذكر احواله وم وتبينه حقيقة او ادعاء وفي ذلك
 اي كايها ام ابني تركه تطهير الله عنه او تطهير الله في تحصيل ان في قوله
 بقوله على الفعل وفي ذكره تعوية على اللفظ وكم بين المصلولين وكما اختار تبيينه
 السامع او مقدار تبيينه عند قرائن الاحوال في رد الخطاء اي خطأ السامع
 في التعيين اي في تعيين المفعول ونحوه الى الصواب وهو المراد بالتخصيص
 واصاب في ذلك اي وهو مصيب في ذلك الاعتقاد في واعتقد ان غير
 زيدا واعتقد ذلك الخاطبان ذلك الان الذي وقع عليه الفعل غير زيد

بذلك وحاصلها ان ابتداء على اسم الله تعالى وبالباء هو المظهر كما في قوله تعالى
 تختص برحمته من شاء واجب اي عن هذا الورد بجوابين الاول لصاحب الكشاف
 والله صاحب الفتح وكما في ما نحن بآية الله تعالى في قوله تعالى ان اسم ربك
 العزاة وانك اذا امرها بذكر الفقل باعتبار هذا العارض يعني كون هذه
 السورة اول سورة نزلت اي هو مفتوح اقراء الذي بعده يعني قوله اقراء ربك
 الاكرم ومعنى اقراء الاول او جمل العزاة جواب سؤال مقدر وهو ان قرأه الاول
 يندعي مقروبه فيكون بسم ربك متعلقا به فاجاب عن ذلك بقوله ومعنى اقراء الاول
 من غير اعتبار تعدية الى مقروبه يعني انه يكون التصديق الى نفس الفقل بغير
 الفقل المتعدية منزلة اللزوم من غير اعتبار تعلقه بمقروبه ولا بمقروبه واقرأه
 على هذا استئناف وجواب لقوله كيف اقراء وهذا على ان تعلق بسم ربك باقرا
 الله تعلق المفتوح ودخل الباء للدلالة على التعليل والردام كما في اخذ الخطام
 واخذت بالخطام ومخزان يكون اقراء الاول والله بمنزلة اللزوم والمفتوح متعلق
 مخدوم والباء للمقتضى او الملازمة اي متعينا بسم ربك وتبين كانه ومخزان
 محمل باسم ربك متعلقا بالله وبسم الله متعلقا بالاول على القول بان التسمية
 جزء من كل سورة قبل جواب صاحب الفتح ان لم يردم توقف على امر مختلف
 فيه وهو كون هذه السورة اول سورة نزلت مع ان اكثر على ان اول سورة
 هي الفاتحة واحصا لعدم احتمالها على اعتبار اهمية شيء من اسم الله تعالى
 ظاهر ما في الفتح يدل على انه جعل باسم ربك مفتوح وهو مخالف لما في الكشاف
 لان جعله حار اي مفتوح باسم ربك وهذا في من قول صاحب الفتح
 كما في نذر يعطى اي بوجوب الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بمعطى معين
 مع ان الفقل يعني وما يتصل به على بعض اي على بعض اخر منها اعني من نحو

قوله

ت الفقل ولا يقتضي بفتح من مقتضيا التي ذكرها قبل وحق ان يلي
 ولان كالحرف من فقل فتسفي ان لا يفضل بينهما شيء لان في نحو ضرب غلام
 زيد او في بعض النسخ ضرب غلام زيد ينصب غلام ورفيع زيد وليد او في
 نسخة اخرى هذا التركيب بخلاف الاول فانه غير مستعمل لغو الضمير فيه على ما
 لفظا ورتبة وانما يستعمله الشاعر لبيان الاصل المرغوض لانه واقع في الكلام
 مقتضيا للضرورة لان الاصل لما اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفتوح
 تاخير الفاعل لئلا يلزم نحو الضمير على متأخر لفظا ورتبة فان اصل التقديم
 اي على المفتوح وهو عاقل يعني ان زيدا في المثال المذكور اخذ اي متساو
 من عطوف الشيء اي متاولة وكذا المفتوح الاول في نحو علمت زيدا منطلقا اصل
 التقديم ايضا لا ياب علمت فرد واخذ المتدول والخبر واصل المبتدأ المتروك
 على الخبر جعل الالهية ههنا اه هذا الكلام كالا على ان على المعنى حيث
 ذكره في باب المنزلة وحوال الشارح التوفيق بين الكلامين وحقها
 في المنزلة شاملة له ولغيره يعني حيث قال هناك واما تقديمه فلكون ذكره
 اهم اما لانه الاصل ولا يقتضي للضرورة عنه واما التعليل الخبر في ذهن السامع الى اخره
 شاملة له اي لكون الاصل فراد المعنى بالاهية ههنا الالهية العارضة
 يعني الالهية الاصلية وهو كون الاصل التقديم اه يشانه اي ما تقدم قبل الخاتمة
 فلو يعني بتقديم المفتوح على الفاعل لانه ليس للناس فائدة في ان يرفعوا قبل
 ههنا متعلقه بقله ليخلص من شيء اوله في التأخير اي تاخير ما حقه التأخير
 عن قوله بكنه ايمانه يعني على تقدير ان يكون حار غير ضمير بكنه ايمانه وهو
 لرجل لتوهم انه اي في من ال فرعون من صله بكنه اي متعلق به تعلقا
 المتوهم منهم اي من ال فرعون فيلزم الاخلول بالمقصود ثم في معنى ال

شور

فروع فانه في موضع رفع صفة ثانية لرجل **لئلا** يقوم خلا المقصود يقع على تقدير
تأخير وهو كونه من صلة بكنم ايمانه **والمراد** بالصلة ههنا المتعلق **لان** قواصل
الآي على الالف يقع انه لو اخر قوله في نفسه خيفة عن قوله موسى وهو فاعل لا وحس
لغات القاصلة لان القاصلة في الآية القية **والمقدم** الجار والمجرور على المفعول
وان كان المفعول المقدم عليه كما سبق لا فاعله نفهم حضر الخيفة في نفسه
في اللف الجسدي على ان قصر الشيء على كذا اذا لم يجاوز به الى غيره كذا في النحاة
وفي الاصطلاح مخصص شئ بشئ هذا المفعول متعلق للشيء الثاني ايضا لانك اذا
قلت في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الاشياء فكانت قد جعلت زيدا محبوسا على صفة
الشئ بحيث لا يجاوزها الى غيرها واذا قلت في قصر الصفة على الموصوف ما شاء الزيد
فكانت جعلت هذه الصفة محبوسة في ذات زيد وحاصل ان القصر اصطلاح محي
عبارة عن تخصيص احد المراتب بالآخر وهو قد **حقيق** وهو القصر على الصفة
لا باعتبار صفة اخرى معينة بل في نفس الامر او على الموصوف لا باعتبار موصوف اخر
بل في نفس الامر **وغير حقيق** وهو الاضافي وذلك لان السلب المنفرد في القصر
ان كان على كل ما عد المقصود عليه فهو الاول والافواه **كقولك** ما زيد الا قائم
مثال للقصر الموصوف على الصفة قصر غير حقيق اعني بالنسبة الى صفة معينة بالانسية
الى ما عد المذكور **لشئ** انشاء اي القصر وهذا جواب عن سؤال **مقدر** وهو
يقال ان التخصيص اضافة لا يصلح ان يكون جنسا لها لانه من تقييد الشيء الى نفسه
والى غير **بشئ** المتجاوز المقصود عليه اصلا وهو المحسوس ولا يجاوز
بشيء الاضافي الى شئ آخر معين وان امكن ان يجاوزه الى غير ذلك المعين وهو
الاضافي **من قبيل** الاضافي لان في الحقيقي ايضا معنى الاضافي الى كل مقارن
غير الحسبي بالاضافة الى معنى آخر معين **والحسبي** بلاضافة الى جميع ما عداه

قوله
التفسير

في غير الشئ احراز من التاكيد في مثل قولك جاء القوم **اجمعون** **اي**
من الصفة المقتضية والنعت النحوي وقد يفرق بين التصفين ان الاول يقع يقوم
ذات بذات والثانية يقوم بهامق قال ابن الحاجب في شرح المفضل ما وضع لثبات
باعتبار معنى هو المقصود **المعنى** هذا العلم يصدق على العلم في المثال المذكور
الصفة المقتضية والنعت النحوي اما الاول فله العلم بمعنى قائم بالنفس **اما** قوله
وقع صفة الاسم الإشارة الى ان معنى غير الشئ يكون نعتا نحويا **يا** العلم
يصدق على العلم فيه ان صفة مقتضية ولا يصدق عليه ان نعتا نحويا **يا** العلم
وعكس قوله **مراد** بهذا الرجل ان يصدق على الرجل ان نعت نحوي ولا يصدق
عليه ان صفة مقتضية لا يستلزم ان يحتمل يقوم به وهو صفة لا اسم الإشارة قوله
واما في قولك ما زيد الا اخوك يعني عما وقع فيه الخبر اسما جامدا وهو **وقع**
توهم لانه ربما يتوهم ان هذه ليست من قصر الموصوفات على الصفات لعدم
تقديره **ولا** عكس لعدمها ايضا **مراد** من قصر الموصوف على الصفة تقديره
انما كان من قصر الموصوف على الصفات **والعكس** لان الاصل في الجسد ان يكون
غير صفة لان الاصل فيه الدلالة على الزوال **اذا** المقصود ان يصفى اي المقصود
ان زيد المقصود على كونه اخطاك فزده الى الموصوف لذي هو الكون والتقدير
ما زيد الا كونه اخطاك **واما** الباب الا كونه ساجا وهذا الا كونه زيدا فيكون
من قصر الموصوف على الصفة ومن الحقيقي **اذا** اريد ان اي ان زيدا لا يتصف بغير
الكناه من الصفات اي لا صفة لزيد لا ظاهرة ولا باطنة **الا** كما اذا
اريد ان يتصف بها لا يعاينها فيكون من غير الحقيقي **وهو** اي قصر الموصوف
على الصفة قصر حقيق لا يكاد يوجد **مراد** في بعض الاحاطة بصفة الشئ يعني
ما يخرج من الاول يكون له صفة يتعذر الاحاطة بها او يتعذر عند القصر متعين

لنقى جميع ما عد هذا الوصف عن هذا الموصوف الموقوف على هذا المقدار او المتعسر
حتى يمكن حيزه تقليل وليست بغاية والمغنى ليس الا عاطفة بجميع صفات
الشيء ممكنة. ليلبت له شيء منها وينفى عنه ما عد اها. بل هو محال اي قصر
الموصوف على الصفة قصر حقيقيا محال لا يمكن لان للصفة المنفية اية وهو
في الصفات اي تنفي الصفة المنفية عن الشيء صفة له ايضا ولا يمكن نفيا
والان لم يقع التقيض في محل واحد وهو محال. كذا في واقع في
الكلام شايح دايع اذا لا يتقدروا في تفسيره في انحصار صفة معينة في موضع
معين كقوله انحصار الكينونة في الزاوية زيدا. وقد قيل به اي بان
ينبغي قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقيا وقصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا ايضا
ويكون قصر احدهما ادعائيا يعني ان القصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي
تحقيقا والآخر الحقيقي بما لزم باعتبار خطاي وهو القصر على الموصوف في الصفة والموصوف
في ما خاتم الاجزاء فانه نزل عن صفة الجواد في الصفاة من الدوم وان
كان هو ايضا حاصلا لخاتم تخي الجواد الا خاتم فانه نزل عن غير خاتم منزهة
الدوم وان كاصفة الجواد حاصلة له ايضا ويكون هذا قصر حقيقيا ادعائيا
لا قصر غير حقيقي لغزاة القصر وهو المبالغة وهو ينزل الماعدا منزهة الدوم
دق صفة اخرى يعني اعتقد المخاطب الموصوف متصفا بها كما في القول اما
حقيق او ادعاء لا اعتقاده بوجه من الوجوه الخطا. وهذا يسمى قصر ادعاء
او مكانا اي او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى اعتقد المخاطب حقيقة
او ادعاء الموصوف متصفا بها لا بالاي او متصفا بها او ثبات يكون منزهة
بها كقولك لمن يعتقد ان زيدا قائم اذ اعدا وتساوي الاركان عند
ما زيد الا اعد فيل الاول يكون قصر حقيقي وعلى انه قصر تقنين دق امر

فيما لا يرد

امر آخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر زيد وعمر ما شاء الا زيد او مكانا
او تخصيص صفة بامر مكان امر آخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر عمر وزيدا
تساوي الاركان عند ما شاء الا زيد. اعتقد انك اي اعتقد انصاف
الموصوف المقصور على الصفة بصفتين. ادنى مكان من الشيء يقال هذا
ذاك اذا كان احاطة فليدة. ثم استدل اي يجوز فيه بله في غير موضع
الاصلي في الاحوال والرب يقال زيد دق عمرو في الشرف. ثم اتع فيه
اي اية دق. لثبات ما فوق الاثنين اي انصاف امر بكثر صفتين. وفيما
اي وخرج عنه ايضا بعض مثله قصر الصفة على الموصوف كما اذا اعتقد المخاطب
بثوب صفة لاكثر من امرين. اعم من الواحد وغيره يعني من الاثنين والجمع
قد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة دق سائر الصفات
او تخصيص صفة بامر دق سائر الامور. وكذا الكلام على مكانا آخر ومكانا
حاصلة انه اراد بقوله دق اخويه صفة واحدة وامر واحد في دق في ترفقه
الغير الحقيقي سواء كان الصفة على الموصوف او في قصر الموصوف على الصفة بعضه
اسئلة وان اراد اعم من الواحد وغيره فدخل فيه القصر الحقيقي بنوعه
فكل منها اي في الاول والثاني يعني في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف في غير الحقيقي. وفيه استقال لفظ او يعني حيث قال في قصر
الموصوف على الصفة تخصيص امر بصفة دق اخوي او مكانا او في قصر الصفة
على الموصوف تخصيص صفة بامر دق آخر او مكانا. الاول تخصيص شيء به اي
الاول من كل منها يكون الجرح اربعة اقسام. ستة صفتين في موضع
واحد يعني انصاف ذلك الامر بلك الصفة وبغيرها جميعا في قصر الموصوف
على الصفة وانصاف ذلك الامر وغيره جميعا بلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف

واعلم ان الخصم عليه ابد ما بعد الا وخصم ما قبلها لقطع الشك في التي بين
الصفين في النبوة لوصف او بين الوصف وغيره في الانصاف بالصف
منه في كل من الصفين يعني قصر الوصف على الصف وقصر الصف على الوصف
اي على الحكم الذي اثبتته المتكلم يعني انصاف ذلك الامر بقدر تلك الصفه عوضا
عنه في الاول ولو انصاف غيره في ذلك الامر بتلك الصفه عوضا عنه في الله او
لساويًا عنه اي في تساوي عند المراك **قوله** اما من اعتقد العكس اي عكس
المتكلم في الحاصل اي حاصل قدر كلام المص وان لم يكن مرغبا في الشارح
كما ينظر فيه **قوله** شيء دون شيء اما قال شيء دون شيء ليشاؤنا وقصر الوصف على
الصف وعكسه **قوله** وفي نظري في دخول قصر التعيين تحت تخصيص شيء شيء
مكا آخر بل ينبغي ان لا يكون داخل تحت تخصيص شيء شيء دون آخر كما
هو صريح السكاكي **قوله** لاننا لو سلمنا انه لا نسقم قصر التعيين في تخصيص شيء
بشيء مكا آخر بل في موضع سلمنا ان ذلك لكن فيه ايضا تخصيص شيء بشيء
دون آخر **قوله** ولهذا اي وان قصر التعيين في شيء بشيء دون آخر جعل السكاكي
التخصيص والحاصل ان المص جعل التخصيص شيء دون آخر وهو قصر افراد شيئا
واحد وجعل التخصيص شيئا مكان آخر فحين لان الخطاب اما ان يقتل عكس
حكم المتكلم وهو قصر الغلب وتساوي عند المراك **قوله** وقصر التعيين والسكاكي عكس
فجعل التخصيص شيئا مكان آخر فحين احرز وهو قصر الغلب والتخصيص شيء دون
آخر فحين لان الخطاب ان اعتقد الشك في قصر افراد وان تساوي عنه
الامر ان فهو قصر تعيين **قوله** وشرط قصر الوصف يعني على الصف حال كونه العوض
اخر الاول افراد **قوله** عدم تنافي الوصفين اي اثبتت وان لم يكن نصرا
في اثبات الوصف **قوله** كونه كتابا او بنما يعني او نحوها مما يجوز اجتماعه مع كونه شاعرا

قوله
قوله

علا **قوله** لا كونه نفيها هو على صفة التام المفعول بالافعال القويانية الموحدة في الحاء المملة
يكسفا ميان بعد الاخيرة الف وفي النحاج الفتحه ووجه نفيها لا ينفك
في ميانا في القيام اي عمالا مما يجوز اجتماعه مع كونه قائما لا كونه ملحقا او ايضاً او نحو
ذلك مما يجوز اجتماعه مع صفه القيام ليكون اثباتها مشدداً باسما غيرهما
في افعال هذا الاستطراد اي بشرط الثاني بين الوصفين في قصر الغلب
خارج من افراح القصر عما ذكره المص اي القصر الغير المحقق في ليس في الامر
والتعيين وهو ظاهر **قوله** في الغلب لعدم التنافي بين الشرطين الكتابه
لا يقال هذا شرط المحسن اي على الغلب لا شرط محققه ولا يخرج من قولنا ما راد
الاشارة **قوله** اما الاول يعني كونه شرطاً للجن **قوله** فلا دلالة للفظ عليه يعني ان
لفظ الكتاب لا يشترط بذلك بوجه واما لفظ الايضاح فيباني كونه شرطاً للجن
لان قال ليكون اثباتها مشدداً بانتفاء غيرهما **قوله** واما الثاني كونه المراد بتينافي
الوصفين تنافهما في اعتقاد الخطاب **قوله** معلوم مما ذكره في تفسيره اي
مما ذكره المص في تفسيره قصر الغلب **قوله** لان قال **قوله** والخطاب بالثبوت يعني بقصر الغلب
من يقتل العكس يعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبت ضايعاً اي مستزكراً
متفقاً عنه **قوله** فلا يصح قول المص اي ولم يصح على هذا القول قول المص
فقط اعترض المص في الايضاح على السكاكي بانه اي السكاكي لم يترط
قصر الغلب تنافي الوصفين **قوله** بين في الشرع يعني في شرعه المتكلم بالمطول
وهو قوله ان اراد به اي بالاشترط ما بين الى بعض الامور هاهنا فليطالع
ثم **قوله** اي لا يكونان متنافيين لان اعتقاد كونه الشيء موصفاً باحد الامور
التعيين على الاطلاق لا يقتضي جواز انصافها بها معاولة استلزام انصافه
بها فقصر التعيين اعم من ذلك في الفقرتين الاولتين **قوله** من غير علم اي ليس كل

مثال يصلح لقصير القلب والافراد يصلح لقصير البصيرة لانها مشروطة بالقيود عدم
او بالتساوي وقصير البصيرة ليس مشروطا بشئ **والمدكور** ههنا اربعة تقع العطف
والنفي والاستناد اعم والتقدم **وغير** قد سبق اي وغير هذه الاربعة المذكورة
ههنا من طرف القصر كغير المفضل بين المبتدأ والخبر وتعرف المند بلزم الجنس
قد تقدم ذكره فيما سبق واعلم بذكرها الاختصاص بما بين المند والمند مع سبق
ذكرها بخلاف العطف والتقدم فانها وان سبقا لكنها ايضا غيرهما ايضا **منها**
اللفظ يعني بل او ببل لان الوصف المثبت هو المعطوف عليه واللفظ هو المعطوف
في لا وبل باللفظ اعني المتفق هو المعطوف عليه والمثبت هو المعطوف **منها**
العطف به إشارة الى ان طرف القصر غير منحصر في الاربعة حيث لم يصرح بالعدد
وزيد شاعر لا كاتب يعني لمن اعتقد انه شاعر وكاتب معا **مثال** التاليين يعني
لقصير الموصوف على الصف افراد **اولها** اول المثالين المذكورين لقصير الموصوف
افراد **وقلبا** اي والله باللفظ يعني الوصف المتفق فيه معطوف عليه والمثبت
معطوف **وقلبا** اي وفي قصر الموصوف على الصف قصر قلبا **زيد** قائم لا قاعد
يعني لمن اعتقد قاعدا لا قائما وذكر له ايضا مثالين لقصير الافراد **منها** مشر
بانتفاء الغير اي بانتفاء الوصف لا بغيره انتفاء اجتماع المتساويين
اي قصر الصف على الموصوف يعني افراد او قلبا بحسب القرائن **زيد** شاعر لا غير
فان كان المخاطب به يعتقد شركة زيد وعمر في الشاعر به يكون قصر افراد
وان كان يعتقد ان الشاعر عمر ولا زيد يكون قصر قلب وكذا الحكم في قول ما عمر وشاعر
بل زيد **ما** شاعر عمر يعني بتقدم الجنس لبطالة العمل اي عمل بالعدم الترتيب
في بين الاسم والجنس **او** في القلب مثالا يتناقض فيه الوصفان يعني قول المعنى
وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائم بل قاعد فان مثالا واحدا يصلح

ان

يصلح لهما اي للافراد والقلب نحو ما قائم الزيد لعدم تنافي صفاتها **افرادا**
وقلبا كل ما يصلح مثالا لهما اي لقصير الافراد والقلب **لم** يتصرف لذكر
لم يتصرف المص لذكر قصر البصيرة في القصر بطريق العطف **والبصيرة** ههنا من طرف
ومن اي من تلك الطرق **في** قصر اي قصر الموصوف على الصف افراد
ما زيد لا شاعر اي لمن يعتقد انه شاعر **وقلبا** ما زيد الا قائم اي لمن يعتقد
انه قاعد لا قائم **وفي** قصرها اي وفي قصر الصف على الموصوف افراد او قلبا **فان**
ما شاعر الا زيد اي لمن يعتقد ان عمر او زيد شاعر ان فكون قصر افراد ومن
يعتقد ان عمر شاعر ومن يعتقد ان فكون قصر قلب **والقول** بحسب اعتقاد
المخاطب يعني انه كل مثال يصلح للافراد او القلب سواء كان من قصر الموصوف على
الصف او من قصر الصف على الموصوف يصلح ان يكون مثالا لقصير البصيرة في قصر الصف
وقصر الموصوف **والقول** بينهما بحسب اعتقاد المخاطب **ومن** اي انما هو ذلك في
قصر اي من طرف القصر انما هو ذلك في قصر الموصوف على الصف افراد اعاز زيد
من يعتقد ان زيد كاتب وشاعر فعناه انه زيد مقصور على صف الكتابة
لا يتجاوزها الى صف الشاعر والمقصود عليه بانما هو الخاء الاخير مما بعد هاء قائم
في قولنا اعاز زيد قائم **وقلبا** اي ولفظك في قصر الموصوف على الصف قصر
قلب اعاز زيد قائم لمن يعتقد انه قاعد لا قائم **افراد** او قلبا اي وكقولك في
قصر الصف على الموصوف سواء كان قصر افراد او قصر قلب انما قائم زيد لمن يعتقد
ان عمر و زيد قاعدان او عمر و قائم زيد **انما** يعتقد اي ما يعتقد
الا على قصر القلب لانه قال هناك ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الله ما وجب له
انهما تنفي عن الله ان يكون قد شاركه الا في الفعل لا في ان ليس مع جاني
زيد اعز ان لم يكن من عمر **ومحج** مثل ما كان من زيد حجة كانه على قولك جاني

في غير قولنا فاذا عرفت فنقول على اسر حيث قال ما هو اصلك لا يعلم الا الله
لا انت ولا من تشاوه كالحري حيث قال في القاموس ما لا انما الان يوجه على
ما يحل بوجه ابن اسد في غير هاتين العاطفة عما يدل على النفي صريحا ليس
وان ونحوها في شئ قد نفيت عنه يعني لو جاز ذلك لزم بحصيل الحاصل
وقد مرنا النزاع يعني بينك وبين من تخاطبه على تقدير ان يثبت لزيد صفة اخرى ل
القيام او من معينة او غير معينة كذا الكلام في ما يقوم الازيد يعني لا يصح
ذلك سواء كان في صفة على الموصوف او في قصر الموصوف على الصفة
فائدة اي تعيد اعني قول في غير هاتين العاطفة النفي او علم بصفة المصدر
بحرور بالعطف على فوي اي او متفيا بعلم المتكلم او بعلم السامع او نحو ذلك
يعني من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع واني وكف وغير ذلك مما يدل
من كلام النفي فانه لا امتناع في ذلك لا يقال هذا يعني قول المصنف في غير هاتين
لا انما لا يندفع على تقدير ان يكون هنك بدل لا النافي الضمير لذلك الشخص
يعني لا العاطفة التي تلي بها ذلك المتفيا لا النافي مطلقا ولا للعاطفة سواء
كان اي علم من ان يكون كريا او غير كريا لان الضمير لذلك الشخص هو
ما لا يتبين له هو فاعل مع قدم على ما لا يتبين للقصر غير مقتضى به لان كلمة
انما والتقديم اعاد على النفي معنا ولا العاطفة موضوعه نفي المصريح بالنفي
المعنى النفي كما في النفي والامتناع اي كما مر في النفي والامتناع وهذا
هو النفي النفي ليس في حكم المصريح واما معناه اي معنا قولنا امتنع زيد
عن المحي فكونه لا يبعد في قولنا عرو ليس في حكم النفي المصريح لان النفي المصريح
لا تجامع لا العاطفة ويجامع النفي النفي فافترقا كما في انما انا عرو فيبي
يعني كما نفي معنا في انما انا عرو بل ذلك غير مراد ولو اراد لم يصح لقول وجه التثنية

المسند في من المتنبه اذ لا دلالة لقولنا عرو على نفي عرو يعني يكون عرو النفي
بلو العاطفة متفيا معنا بما قبله وهو قولنا اصبح زيد عرو المعنى ان لا يكون
الوصف يعني بشرط الوصف المقصور بانما على الموصوف ان يكون غير مختص
بذلك الموصوف لان لو كان مختصا بالموصوف لا يذكر معه النفي لان النفي انما يكون
ازالة التثنية ولا شذوذا هنا فانه يمتنع ان يقال للذي لا يعلم النفي
ان كل محال يعلم ان الامتناع لا يكون الا مع سماع وتقبل لا يمكن مجامعة
الثالث اي مجامعة النفي بلو العاطفة انما في الوصف المختص بالموصوف كما في
في غيره اي في الوصف غير المختص بالموصوف فعند السكينة لا يصح مجامعة
في المختص وعند غير القاهر تصح كذا لا يكون مستحسنا في غير
المختص وهذا اي عند القاهر اقرب الى الصواب اي اقرب من قول
السكينة لا دليل على الامتناع اي مع انه لا يلزم منه فاد في المصنف
ثابتة في موضعها نحو قولهم باقر اهرم ويكتفون الكتاب بايديهم ونحو ذلك
غاية ما في الباب ان يلزم من امتناعها في غير المختص بزند فائدة لا يوجد
المختص وينكره اي ويصير على انكاره هو اي انما في ذلك النفي
وقد بحث اي فيما نفي المختص في الايضاح عند ذلك لا يحاز المختص اي الكلام
خبري مشانه ان عدم اصداره عليه اي لعدم اصدار المخاطب على انكار
ذلك الحكم الذي يستعمل انما في وعنه هذا اي على الاول بل المذكور يكون
ما نقله في الايضاح عند ذلك لا يحاز توافقا لما ذكره السكينة في المختص وهو
قول فيها ان طريق امانك مع مخاطب في مقام لا يصح على عطائه او يجب
عليه ان لا يصح لقولك اي في التثنية للضرب الى اعني النفي والامتناع
اذا اعتقد اي اعتقد صاحب الشئ غير زير حال كونه مصرا على انكار

انه زيد **وقد ينزل المعلوم او المقرب عند الحاجة** **سب** اي هذا النزل لذلك
المعلوم يقع النزل منزلة الجمل الطرية والكلام على هذا يخرج على مقتضى الظاهر
فالمخاطب اي يقول مع وما محمد الرسول قد خلت حجة الرسل **بما** **بكون**
اي يكون محمد م **خاسم** له اي لذلك الاستعظام المنزل منزلة انكار فكانهم
انتم اهل صلبه اسد م وصفت الرسالة بالبعد في الهبة **فصل** لهم محمد صلعم صف
وهو الرسالة تحب لان يكون له الرسالة مع صف كونه **ببطل** الهبة فكان الفصل
هنا فصل آخر فاستعمل النفي والاستثناء **محض** على قول افراد والمضمر او يتعمل
الكل حال كونه قلبا اي قصير قلب **ان** انتم الا بشر مثلنا اي انتم بشر لا رسل فلو
لاعتقادهم ان الرسل لا يكونون بشرا يدل عليه قولهم في موضع آخر ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا كذبتون **مع** اصراء المخاطبين وهو الرسل
ومنهم القائلون يقع في الكفار **منزلة** المنكرين للبشرية يقع فكانهم يصرح
بعدم دعوى الرسالة لشركي البشرية انهم قارحوا الكلام على وقوع ذلك فلكوا
لربوبي النفي والاستثناء **فلا** اعتقدوا عليه لولم ينزلهم القائلون **اي** **فقلوب**
هذا الحكم اي اعتقد الرسل الرسالة وانكار بشريتهم عارضا **بما** **بجارية**
يقال عارا بجاراه **وجاء** اي جري معه وجاراه الحديث والمراد ههنا الى هله
وجاء ان ليس المراد من الآية الفصل **حي** روح الاعتراف وانما المراد منها الماهلة
مع الحكم بتبليغ مقدمات دليله لاجل مكانة **من** **القيار** وهو الزلزل يقع لان القصور
والاطوار **لا** **تسلم** انتقاء الرسالة يعني يكون المراد في قصص القلب باينفي
عنهم الرسالة ونبئت لهم البشرية **واما** اثباتها اي اثبات الرسل البشرية انهم
فليس على وفي كلام الحكم كما هو باب المناقشة **ترتفع** من الترتيق وهو
مذات القليل **وقد** **في** **التي** **يرتفع** **دقة** **وارقة** **ورقة** **من** يعلم ذلك اي في

ثوم

من يعلم انه اخوه **استغفا** على اخيه اي تبينه لما يجب عليه من حق الاخوة
وصلة الرحم **بناء** على ما ذكرنا في كلام الشيخ في دلائل الاعجاز على ما
قال صاحب المقام وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب لا يصير على
ان يكون هذا المثال اي قول المص انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
قبيل اخراج الكلام على المحلوف مقتضى الظاهر ان مخاطب لما لم ينفق
اخيه فكانه اخطأ في علمه ان ليس باخيه لكنه غير مصرح بذلك
وقد **ينزل** **الجمل** **اي** **الجمل** **عند** **المخاطب** **منزلة** **المعلوم** **اي** **منزلة** **مطلوب**
شانه ان يكون مقول للمخاطب لا يصير على انكاره **ولا** **ادعاء** **ظهوره** **اي** **ظهور**
اي **ظهور** **الجمل** **بجستانه** **اخر** **ظاهر** **مكتوف** **لا** **يسفر** **عليه** **فيستعمل** **اي** **هذا** **قوله**
الجمل **المنزلة** **منزلة** **المعلوم** **الطريق** **الثالث** **وهو** **انما** **حكاية** **يقضي**
عن الرسول **لغيره** **ادعاء** **ان** **كونه** **مصلحين** **اي** **ادعت** **اليهود** **على** **جرح**
عادتهم في الكذب ان كونهم الى اخوه **ان** **لا** **يجهد** **المخاطب** **وكونه**
فيستعمل ذلك انكارا لافاد انكارا بليغا **ولذلك** **اي** **لجل** **ادعائهم**
ظهور اصلا حرم **للمر** **عليهم** **اي** **في** **ذلك** **الادعاء** **وبكذبهم** **حال** **كونه**
موقدا بما ترى **من** **اراد** **الجملة** **الجمعية** **اي** **من** **افراغ** **الكلام** **في** **قالب** **الجملة**
الاسمية **الموقلة** **لذلك** **اي** **لذلك** **الحصر** **بحرف** **البينة** **يقضي** **الاستغناء** **حيث**
ثم يفتيه بالجر عطف على قوله تصدي الكلام وهو ايضا لا بد **اي** **خرو**
اي **بين** **الطرق** **الاربعة** **اعني** **العطف** **والنفي** **والاستثناء** **وانما** **القديم**
شارحة **رباعية** **وهي** **ان** **المخاطب** **بما** **يجب** **ان** **يكون** **عائنا** **كما** **مسوقا**
بصواب **وخطا** **وانت** **ترى** **اثبات** **صوابه** **ونفي** **خطاه** **وتلويته** **كاستشراك**
الثلاثة **الاول** **وهو** **ماعد** **التقديم** **في** **ان** **دلائلها** **على** **الفصل** **بالوضع** **والكثرة**

قوله

الآخر وهو ما عمل العطف في انه لا تنصب فيها على مثبت وانفي جميعا
 بل على المتيقن فقط وثانية كاشتراك الخبرين وهما انما والتقدم في صيغ
 المحامدة او العاطفة ومنه انما هي وفضيلة اعادة العصور وتخصيص
 بالذكور مخلصا **قوله** مع اي دفع واحد لا تعلقها باعتبار تعقل
 مع ما ولا تعقل معناه اي مع ما ولا دفع الاستعداد بها من لفظ
 تعقل ما اي التحالين مع ارجح كانه لا يذهب الوهم الى عدم العصور من او
 الامر بخلاف العطف فانه تعقل منه الحكم بالترتيب **قوله** التعريف بغير اذا
 استيفت مواقع استعاليها يكون احسن موافقة موافقا يكون الفرق بها
 فيه التعريف بامر هو يقتضي معنى الكلام بعد ما لا يرد به نفس معناه
 نحو قوله تعالى انما يتذكر اولي الابواب فان الفرق منه كس ان يعلم
 ظاهر معناه **قوله** من فرط جهلهم اي من عنادهم وعلمهم كايها
 التي ليست بذات عقل **قوله** على ما مر في ذكر المنة **قوله** ما قام الازيد
 في زيد مقصور عليه القيام فهو من قصر الصف على الموصوف **قوله** وغيرها اي
 ويقع القصر بين غير الفعل والفاعل من سائر متعلقات الفعل **قوله** ما ضرب
 زيد الامر **قوله** افتقر مقصور عليه صادية زيدا **قوله** وما ضرب عمر والازيد مقصورا به
 عمر مقصورة على صادية زيدا **قوله** ما اعطيت زيدا **قوله** ما اعطيت زيدا
 مقصورا على الاعطاء المحض يكون واقعا من المنكح على زيد ولذا ما اعطيت
 درهما الازيد **قوله** زيد مقصور على الاعطاء المحض يكون اعطاء درهما ذي
 الحال والحال هو ما جاء في زيد **قوله** راجعا فالجاء المحض يكون زيد مقصور
 على بعض احواله وهو الركوب لا يتجاوز الى غيره وما جاء راجعا الازيد فالجاء
 المحض يكون على هيئة الركوب مقصور عليه **قوله** وغير ذلك من المتعلقات

قوله

في يقع سبق المفعول معه لانه لا يقع بعد الفعل يقال لاغنى الا وزيدا **قوله**
 ففي المشتق لا يقع المشتق في مع الفعل الا مقرا **قوله** من في المقصور
 اداء المشتق يقع سواء كانت الاداء الا اي غيرها من المشتق **قوله** فذلك لا يكون
 بالاداء دون الا وتأخير المقصور عليه مع الاداء بان يكون المقصور مقرا
 على اداء المشتق **قوله** ويجوز على المقصور عليه **قوله** قبل ما ضرب عمر والازيد مقصورا به
 عمر مقصورا على وجاز ان يكون زيدا مقصورا بآخر او لم يكن **قوله** ما ضرب
 زيد الامر **قوله** افتقر مقصورة على عمر وجاز ان يكون عمر مقصورا بالامر
 زيدا **قوله** ومن قصر الفاعل على المفعول هذا جواب سؤال وهو ان يقال
 ان الفاعل ذات ولذا المفعول به فكيف يقصر احد على الآخر فاذا عينا
 المراد قصر الفعل عند الفاعل **قوله** وهذا هو المراد **قوله** الفاعل نفسه هو
 على المفعول **قوله** فيرجع قصر الفاعل على المفعول الى قصر الصف على الموصوف
 لان الفعل في الحقيقة صف للفاعل **قوله** الى قصر الموصوف على الصف **قوله** حقيقة
 اي يكون قصر الصف الى الموصوف او قصر الموصوف على الصف حقيقة **قوله** على
 كذا الاقام التلوثة اعني الافراد والعتب والتعيين لا تنازع الا في غير الحقيقة
 لتقدير ان يكون للتحقق اوصاف واحدا **قوله** ولا يخفى اعتبار ذلك اي كونه
 في كلمة التوحيد كونهما من قصر الصف على الموصوف **قوله** العلى ينطبق على كل
 من اقام القصر التمهيد في المشتركين اي مقتدر في الشركة قصر افراد
 ومع الوثنية والكواكبية والنارية اعني عباد الآثان والكواكب من
 الشمس والقمر وغيرها وعبد النار المقفدين على غير منزهة قصر
 قلب ومع زيدا **قوله** الله قصير تعيين ومع المقدور ومع السوية غير
 الله الحق به قالوا ومع فيها مختص **قوله** تا سدر انما في صلة مبين ان توفيق

رب العالمين قصر اضافي وبالنظر الى اهل التوحيد قصر حقيقي التوحيد
حقيقته متحققة في الازهار والاعيان والعبارة والكناية لاهية اعتبارية
ان يلى المقصور عليه الاداة مقدرة على المقصور عليه وهو جلد بلو فصل
ما ضرب الاعمى زيد في قصر الفاعل على المقول التقدير ما ضرب زيد الاعمى
وما ضرب الاعمى زيد في قصر المقول على الفاعل التقدير ما ضرب زيد الاعمى
زيد ومنه قول الشاعر لا شئ يا قوم الا كارها باب لا غير ولا دفع الحاجب
للمستتر ام قد عيها بما قصر الصف اليه في الضرب في المثالين المذكورين
قبل تمامها وهو زيد في المثال الاول وعمر في المثال الثاني فلا بد من تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني وانما جاز على ذلك جواب سؤال مقدرة وهو ان
يقال اذا لم يتم المقصور قبل ذكر المقول ولم يحسن قصره فكيف صاغ جواره
فاجاب بقوله نظر الى انها كذا باعتبار ذكر المتعلق في الاخر يعني انها في الحقيقة
تامة يذكر المتعلق في الاخر في المخرج وهو مشتق الذي لم يذكر في المتن
منه في كلام غير موجب وان كان المخرج في الحقيقة هو الفعل قبل الله غير
مشتق من شئ منه فعمل في المتن يتوجه الى ذلك التقى لا الالزام
يعني استبعاد اداة الالهة الاخراج واستبعاد الاخراج محجوبة لتساوي
المتشقي وغيره فيتحقق الاخراج وايضا لعدم المحض بوجه او صنف كرجل
وفرس واحتجاجهم على اختلاف بين على الاخر فطلب للمتن في
جمله وذلك بان يكون المتن من حيث يصح اطروقه على المتن ما ضرب
احد فاحد عام يشمل زيد وغيره وهو مناسب له في جنه ما كسبه
لباسا فليس شامل للجنة وغيرها وهو جنهها كائنا على حال فالكلام
على حال يشمل حال الركوب وغيرها ما سرت وقفا فالوقت شامل ليوم

ليوم الجمعة وغيره وهو جنه ^{المجد} وعلى هذا القيا في ما صليت الوجة
وما طاب زيد التقا وغير ذلك وصفته اى وطلب للمتن في صفته
ايضا يعني كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك
اي بوسطه او اخواتها ضرورة بقاء ما عده اى ما عدا المتن في ذلك
ما ضرب زيد الاعمى في تقدير ما ضرب زيد احد الاعمى واقتضا هذا الكلام
قصر فعل الفاعل على المقول ضرورة لا فائدة ان ضرب زيد واقع على عمر
دون غيره كائنا في كذا في انما عطف على قوله في المساء في قوله
المقصود عليه يعني يجب ان يكون المقصور عليه في انما هو القيد الاخير في الكلام
لان لا علم في انما يدل على غير المقصور عليه من غيره فيلزم طريقة واحدة
من الترتيب في الكلام ولا يمكن ان يكون تلك الطريقة بنقطة انما بين المقصور
والمقصود عليه لان انما لا يتجى الوجة الكلام والترتيب الطبيعي ان يكون
مقدما على المقصور عليه كناية النقي واليهساء فتبين حينئذ ان تكون تلك
الطريقة بان يذكر المقصور بعد انما وبنها عن المقصور عليه انما ضرب زيد
عمر المقصور عليه وهو عمر والمقصود ضاربه زيد فيكون القيد الاخير
يعني عمر في المثال المذكور فلا يجوز تقديمه على غيره في انما اذا كان المقصور
من انما لانه اذا كان المقصور متفاد من تقى التقدير في التقدير في انما زيد
ضربت ^م للوليتس اى للوليتس المقصور عليه بغيره لو قدم ^م في الكلام
اي في انما ليس لفظ او مذكور بالالف بل بالقوة بل متضمنا لوجه
متضمن لمعنى الوجة قصر الموصوف على الصف يعني افراد انما ما زيد غير شاعر
لمن يقتدر ان شاعر وكاتب وقلبا انما ما زيد غير قائم لمن يقتدر ان فاعدا
لاقام في قصر الصف باعتبار ان اعني افرادا وقلبا بحسب المقام نحو

لا شاعر غير زيد **لما سبق** يعني من ان شرط المتقي بلو القاء ان لا يكون
متقيا قبلها بقدرها **ولا** شاعر غير زيد لا عزمي **وما** صلا ان لا القاء طه
لا تجامع غير **كما** لا تجامع الا ان تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا
زيد شاعر غير لا عزمي **والثاني** في اللفظ الابداعي والاختراع في جعل علما
على كلام ليس نسبة خارجي تطابق اول تطابق **وتد** يقال ان اي
وتد يطلق الاثاء على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الاثاء **كما** كان
الاخبار كذلك اي يطلق على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الخبر وهو
الكلام الذي نسبة خارجي تطابق اول تطابق والاثاء قسم الخبر
فيكون معناه القاء الكلام الاثاء في قولها على قسمه **والاظهر**
ان المراد هنا هو **الذي** فعل المتكلم الذي هو القاء الكلام الاثاء
بقرينة تقدمه اي تقسم المص الاثاء الى الطلب وغير الطلب
وقسم الطلب الى التمني والاستعظام وغيرهما وادبها معانها المصدرية
للا كلام المتكلم عليها بقرينة **بعد** اللفظ الموضوع له **او** اذا كان
كذلك فيكون المراد بالاثاء معناه المصدر وهو فعل المتكلم اعني القاء
الكلام الاثاء **كما** تقدم **تقدمه** مصدر مضاف الى المتكلم **والفاعل**
مخبر **كما** بيناه **ورب** وتخي ذلك كالمخبرية وغيرها **وتد**
الثرها اي اكثر الاثاءات الفعلي الطليعية **بمستدعي** مطلق **لا** طلبك
بدل ان يكون لك مطلوب عما يستعمل عند العقل **لا** امتناع تحصل
الحامل يعني لا بد ان يكون المطلوب غير حاصل وقت الطلب **وتد**
ان يكون ايضا منصوبا بوجه تا اجمال او تفصيلا **لست** ان يصير
التقسيم طالبا لمصدا في ذهن او في الخارج او انتفاء فيه مع انه لا يكون

زيد
الحب
الارض

يكون شعورا به بوجه ما من الوجوه **والثاني** اي انواع الطلب كثر
ذكر منها هنا عند انواع وهي التمني والاستعظام والارضي التمني والند
واللفظ الموضوع له ليت يعني ان اللفظ الموضوع للتمني او
في الذات هو ليت وحدها واما غيرهما بما يتفق به نحو هل ولو قلت
بموضوعه له وافادتها التمني لا خارج **ولا** يشترط امكان التمني
لان الانسان كثير اما بحيث المحال ويطلبه **ولذا** يستعمل فيها كاعتقاف
سواء كان الامتناع بحسب الذات او بحسب الماضى والزمان **والمتقبل**
او بحسب فرائض الاحوال **واذا** يستعمل في الامتناع في الممكن الذي لا يكون
المتكلم ولا يكون له طامعية في وقوعه اما اذا كان وقوعه متوقفا على
فيجب ان يستعمل فيه صيغة التزجي نحو لعل وعسى **يقول** ليت زيد
يقول **يقيد** مع جزمك بانه لا يعود **والارضي** التمني والاستعظام والنداء **وتد**
صيغة هذه الارضي الا انها كما عكس **ولا** تقول لعله يعود لعدم توقع
عوده وانتفاء طماعة رجوعه مع ان ذلك شرط في التزجي **والا**
لصار تزييا يعني ويجب استعمال صيغة التزجي فيه وهو لعل وعسى
حيث يعلم الاشيق يصدر بصورتين **بان** لا يكون شقيقا **ع** اصل
او كان لكن لم يعلم وجود شفاعته **لخصم** الجزم بانتفاءه يعني عيشه على
الاستعظام فيه على يابه **و** حقيقة الاستعظام يقتضي الجهد بالمستوفى عنه **كما** هنا
ذكر من ان الطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب **والعلم**
بان التمني ليس بوجوب حاصل فعمل على ما يتلصص المقام **والذي** يتلصص
هنا هو التمني **اذا** لا ينصب المضارع بعدها حاصلا **انه** لا وجه للنصب
في هذا الموضع الا بافتادان **ولا** يفهم ان بعد القاء الابداع احد الاشياء

تد

الستة التي هي الامر والنهي والالتفات والتعني والتعجب والرضى فلو لم يحمل
 على احد هذه الاشياء لا يكون له نصيب وجه والذين يتسبب له هو التعني لانه
 كما يفرض بل هو يحمل وتوجه ففهمنا لوضع التعني اي كانا في حرف
 السند والتمثيل وهذا الرابع اعني هذا الاول ولو ما مضى من الحذف
 بانها بدل من حرف السند وهذا على رواية حذف تعني وتسمى هذه
 الحرف عند علماء المصنف حروف السند وعند المتكلمين المتكفل
 حروف التخصيص والتخصيص هو تحت والتعني على فعل انما يتحقق
 بالنسبة الى التيقن والتمثيل وهو جعل الغير نادما انما يتحقق بالنسبة
 الى المصنف ما خذت اي هذه الحرف منها اي من هذه الحرفين للتعني
 حال كونها اي هل ولو كان كسبتين مع زوايا هل مع زوايا
 وما امرين من زوايا وانما يكتبانها لتعني اي لتعني هل ولو
 والترامه بالجر عطف على التركيب اي الاعتراف به والقول به مع
 ان الاصل عدمه لان الاصل في كل كلمة ان تكون بسيطة المتعني
 هي اي هل ولو لما كان المتعني صفة جرت على غير ذلك وجب
 ابراز الضمير لرفع اللبس على من لم يسلك اكرهه فصار الى بعد
 وعلى هذا يكون التعني محمدا على اصله من عدم امكان التحقق لان الاكرام المتعني
 قد قات وقت اذهو الزمان الماضى وماضيه لا يعود في المضارع
 التخصيص اي وليقول التعني في المضارع التخصيص قصد الى جهة
 على الصيام اي ولما لا تقدم وعلى هذا لا يكون التعني محمدا على اصله لان
 الصيام امر يمكن الحصول فيه فربما اي في المضارع حقيقة او ادعاء وانما
 يتولد ان اي السند والتخصيص من التحقق ان ليس حاصل تعني فعل

في قوله
 على احد هذه الاشياء
 كما يفرض بل هو يحمل
 السند والتمثيل
 بانها بدل من حرف
 الحرف عند علماء
 حروف التخصيص
 بالنسبة الى التيقن
 الى المصنف ما خذت
 حال كونها اي هل
 وما امرين من زوايا
 والترامه بالجر
 ان الاصل عدمه
 هي اي هل ولو
 ابراز الضمير لرفع
 وعلى هذا يكون
 قد قات وقت اذهو
 التخصيص اي وليقول
 على الصيام اي ولما
 الصيام امر يمكن
 يتولد ان اي السند

فعل في الماضي الا ان الزمان محقق كما ان ليس حاصل تعني فعل في المستقبل
 عليه مصدر مضاف الى المفعول الاول او التقدير لتعني المتكلم هل في
 معنى التعني اي جعله اياها متعني لمعني التعني وهو ان يوافق معنى كلام المتكلم
 لانه على هذا التقدير لا يكون مضافا الى المفعول بل الى الفاعل والمقصود
 الكلام المضاف ان مضاف الى المفعول بعد ابداء القطع بذلك اي
 بالتركيب المذكور لاحتمال ان يكون كل منها حرفا مضافا للسند
 والتخصيص من غير اعتبار التركيب فيعطى اي لعل الى التعني والتعني
 ليس يطلب لانه ارتقاب شئ لا وهو بمحصول ويدخل فيه الطبع
 والاشفاق فالطبع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه فوجه
 وينصب في جوابه اكرهنا القول فيعطى حكم ليد بعد الحرف اي انما
 يقتضي بلعل بعد المرجح وهو المضاف عليه الزيادة في المثال
 المحصول لانه لا يمكن حصول الاعتقاساة الشدائد وفتح الباء وقع قوله
 ولهذا اي بعد حصول المرجح فيقول منه اي من اجل المثال
 معنى التعني فينصب المضارع في جوابه لانه يتقبل فيما بعد حصول
 اما لكونه محتملا او لوجه آخر التعني لا التعني فانه انما يتقبل فيما يكون
 متوقفا قريبا حصول فلذا ضمن في المثال المذكور لعل معنى التعني مع
 بين التعني والتعني فربما معنويا وبمعنى ظاهرة وعليه قراءة حفص
 لعل ابلغ الدنيا لمباب السموات فاطلع الى آله موسى بنصب اطلع
 وهو طلب حصول صورة في الزهن اي حصول صورة الشئ المتعني
 عنه في ذهن المستفهم بل الفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في
 الامر والنهي والتعني والتمثيل ان في الاستفهام لا يحصل في الزهن نقش

التخصيص

الخارج في البواقي ليحصل في الخارج ما يقتضيه الذهني **والا** فهو التصور
اي وان لم تكن تلك الصورة وتخرج نسبة **اي** الصورة اي الصورة المفتوحة
وهل وما ورنه الى قولنا ان هذه الالفاظ على ثلاثة اقسام اما ان يستعمل لطلب
حصول التصور فقط او لطلب حصول التصديق فقط او يستعمل لطلب
التصور وتارة لطلب التصديق اخرها القسم الثالث هو الصورة والقسم
الاول هو هل والقسم الثاني ببقية هذه الالفاظ **لطلب** التصديق وهو
طلب حصول صورة وتخرج نسبة بين شيئين اوله وقوعهما وتغيره
بافتقار الذهن واذا عاين لو تخرج نسبة ثامة بين الشيئين بترتيب باللائم
او بالانقياد والاذعان لانه لا يحصل صورة وتخرج البديهة وتوحيها بين
الشيئين وطلب التصديق راجع الى تفصيل الحمل فانك اذا قلت اقام
زيد تعلم ان احد الطرفين وهو اما قيام زيد وعموم قيامه واقع فكلما
لكن المعين منها غير معلوم وتوحيه فانت عالم بالاجمال جاهل بالتفصيل
فتطلب بقولك اقام زيد تفصيل ذلك الحمل المعلوم **وازيد**
قائم في الاسمية يعني ان الصورة تدخل على الحملين الاسمية والفعلية كخرج فو لها
على الفعلية **الشيء** او لطلب التصور قسم طلب التصديق **اي** ذلك غير
النسبة يعني ان التصور هو حصول صورة غير البنية المذكورة سواء كان التصور
تصورا مستلزما او تصورا مستلزما **عالم** بالخصوص لشيء في الاتاء يعني انك تعلم
ان في الاتاء شيئا والمطلوب بعينه فالحكم وهو كون شيء في الاتاء معلوم
في هذه الصورة **واذا** الحمل ان الكائن ما هو ادريس ام عمل فالكائن
معلوم اجمالا اذ هو المعلوم ان احدهما محمول تفضيلا اذ لا يعلم انه ليس
على التعيين ام عمل على التعيين **عالم** بالكون الذي واحد من

مع الحائية والرفعية ان الكائن وهو الذي معلوم على التعيين **اذا**
المحمل هو الطرف المتكون فيه فانه معلوم اجمالا اذ هو المعلوم انه احد
اما الحائنه واما الذي محمول تفضيلا **لم** يقع ازيد قائم يعني بتقدير
التقدم والتأخير فيما كان المستند فكلما وقع هل زيد قائم **اعرف**
عرفت بتقدم المحمول على الفعل **يستدعي** حصول التصديق بنفس
الفعل يعني ان التقدم يستدعي ان يكون نفس الفعل معلوما في الصورة
لا يستدعي ان لا يكون معلوما حتى يلزم ان يكون بينهما تناف لانها كما تجتمع
لطلب التصديق المتأخر للتقدم محمول لطلب التصديق الذي لا يكون متاخر
وهذا ظاهر اي الفرق بين هل وبين في **اعرف** عرفت حتى ان لطلب
تقدم ما اصله التأخير وهو ان لا يكون محمول به في التخصص **فكل** الصورة
التصور و **يفتح** يستعمل هل فيه لانها لطلب التصديق والتقدم يقتضي
حصوله فتكون هل لطلب تحصيل الحاصل وهو محال **واذا** قال **يفتح** و **يعلم**
يعلم عتية لحيوان كون عمره في نحو قولنا **اعرف** عرفت مقول لفعل محذوف
عدم **اعرف** يعرفه الفعل المذكور ومفعول المذكور محذوف والتقدم
اعرفت **اعرف** فكل الصورة فيه لطلب التصديق فلا عتية دخول
هل عليه بل لا يقع لكن هذا تأويل بعيد خلاف الظاهر فلا يصح اليه
بغير دليل فحمل الكلام على ظاهره **يفتح** يستعمل هل فيه لكون التملك
بظواهر الالفاظ حجة فلا يدل عنها الا بيقين **لا** ازيد قائم فليست
وهو الباطل انما لانهم ان تقدم المرفوع فيه يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل غاية ان محقق ذلك على مذهب عبد الغفار فيجوز ان يكون
ازيد قائم لطلب التصديق ويكون تقدم زيد لا همام ونحوه كالبرهان

له المرفوع

قائم

والاستلزام يدل على هذا انه عمل في هل زيد قام بان هل عني قد لا
يختص بطلب التصديق كذا ذكره الشارح في الشرح هو ما قبلها اي
ما يتصل بالهزة فتكون لطلب التصديق اي في هذا لطلب التصديق
اي في هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه لطلب تصور المسند
اي قصر الفعل الصادر في الخطاب ما جئنا به ضرب هو ام غير مثل
هذا المثال يحمل ان يكون لطلب التصديق او لطلب التصديق والفرق بحسب
القرائن واذا قلت اضرب زيد ام اكرمه فهو لطلب تصور المسند اضرب
هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احد هاتين اذا كان الشك
في الغاريب اي في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب عمار زيد اذا
كان الشك في المفعول اي في المفعول من هو مع العلم بوقوع الضرب في
الخطاب وكذا قياس سائر المتعلقات اي وكذلك الحكم في سائر المتعلقات
في قوله الدار صليت وادعيت وادعيت وادعيت وادعيت وادعيت
ونحو ذلك وهل لطلب التصديق فيجب اي لا يكون لطلب التصديق
كالهزة فكل من وقع في هزة هل فيه يصح وقوع الهزة فيه من غير
وقوع الهزة ههنا اي بعد ما يقع ان ام في قول هل زيد قام
ام عي ومنه وسعت متصلة لا ما بعدها علة بما قبلها وهي مع ما قبلها
من الاستفهام عني اي وهي لطلب التبيين فتكون لطلب التصديق بعد علم
الطالب بحصول التبيين الى آخر الامر في قوله توجه الطالب اليها لا مستأنف
طلب الحاصل وهل انما يكون لطلب الحكم اي لطلب التصديق فلا يكون
التبيين معلوما للطالب لا مستأنفا الطالب عدم حصول المطلق فتكون الجمع
بانه هل وام المتصلة معا بين المتسايفين في جمع وجمع عني لجزان

ان يكون زيدا فاعلة لفعل قد في والنقد هل قام زيد قام او يكون
التقدم لغیر التخصيص كالتبرك او نحو هذا ايضا اي وكون
التقدم يقتضي حصول العلم بثبوت اصل الفعل في البعد (اي)
المفعول بما افادته مفعول محذوف يعني ان زيدا في المثال المذكور
يحمل ان يكون مفعول لفعل عرفة قبله ويكون مفعول المذكور محذوف
اي هل ضرب زيد اضربه وهذا الاحتمال ان كان بعد احوال
لان ضرب ما اخذ مفعولا في الظاهر الا انه مع بعد ما بقي في نصيب
هل زيد اضرب فلذا اعد في قوله عتقا فانه لا يكون فيهما وجه لعدم
قبحه ان الفعل الظاهر اخذ مفعولا وزيدا منصوبا بفعل مقدمه ففسر
الظاهر لا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل الظاهر لان افعال عملين
من جهة واحدة لا يجوز وانما بان جازاه شئت قدر في المفسر قبل
المنصوب ويكون التقدير هل ضرب زيد اضربه وعلما هذا يكون زيدا
التاكيد ولا يلزم القاد المذكور واليه إشارة المصنف بقوله
لما از قدس المفسر قبل زيد وان شئت قدر في المفسر بعد زيد
تكون التقدير هل زيد اضربه ويكون علما هذا من باب التخصيص في جازان
ولا يلزم القاد المذكور وليس الوجه الاخر في جازان على الوجه
الاول حتى يلزم في الكلام بل الاول راجح لان الاصل في العامل ان
يكون مفعولا عما عني من ان الاصل عرف رجل في حاصله ان في كون
رجل عرفي وجاهان احد هان يجعل رجل يستدعيه عني تقدم واما عني
والآخر ان يجعل ان اصله عرف رجل على ان يكون رجل بدو في التقدير
المستدعي عرف قدم لقاعدة التخصيص والوجه الاول ابعد كون

المبتدأ نكرة محضة بعد من كونه الاسم الظاهر بل لا يخرج النفي عن علم القدر
سدى التقديم ان يكون نفي العرفان معلوما هل يندرج ان لا يكون
معلوما فيها مناف وانما كافيها ولم يكن عتقا لاحتمال ان يكون جازعا على
فعل محذوف وانه اذا عمل الكلام على الوجه المرجوح وهو ان يكون جازعا
من غير تقدير تقديم وتأخير لا يلزم ان يكون نفي العرفان معلوما حجة
يلزم الثاني بينه وبين هل لان تقدير المظهر المرفوع للتخصيص عنده
اي عند الكافي لا يحتاج تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق
في تقديم المبتدأ اليه وفيه نظر ان ما ذكره في هذا جواب عن اعتراض
المعنى على الكافي بانه لا يلزم ذلك لان مادته سبب خاصي للتفريق بين
من عدم الخاص عدم العام فلم لا يجوز ان يكون هناك سبب آخر للتفريق
غاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره الكافي في هل زيد عرف لا اية
يلزم عدم فيجوز بان هل يعني قد وقد جاء على الاصل كقوله يعني هل اني
على انسا اي قد اني ونظمت عليها في الاستفهام يعني جعلت هل
بعد حذف حرف الاستفهام قبلها كما انها بنفها للاستفهام فكذا ما هي بمعنى
اي فكذا هل اني يعني قد يعني لما كان اصل هل قد وقد في لوزم الافعال
لا يجوز ان يقال هل زيد اقرب او على ان يكون زيد منصوبا بما بعده و
بما قبله في جواز ايضا ان يقال هل زيد عرف احبنا الى على كون
زيد مبتدأ وعلى كونه فاعلا لفعل مقدم ولو جاء في كلامهم مثل هل
زيد عرفي على منكره قدر الفعل مراعاة لامهات وانما لم يبق هل زيد
قام جوابا عن سؤال مقدم وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي ان يكون
دخول هل على الجملة الاسمية انه لا يكون خبرا ففقد نحو هل زيد عارف فاجابا

فاجاب عنه بقوله لانها تقع هل اذا لم تر الفعل في خبرها او يقع اذا لم يجد
فعله فثبت عند ذاهلة بخلاف الاسمية التي خبرها فعل فانها اذا رأت فعل
في خبرها تذكرت الصح القدرية فلم يتبع الرويان تعاقبة كذا قال سيبويه
فقوله فلم تر في خبرها بافتراء الاسم بنفسها اي تكون الاسم فارقا بين الفعل
الواقعي في خبرها **في** حكم الوضع كالدين وسواه يعني وان لم يذكر
الحياة فانهم لم يلزموا ذكره على ما كان كل شيء قصد الى انكار الفعل
الواقعي في الحال وذلك لان انكار القرب في الحاله في مثل هذا
المقام هو جيب ان وقع منه القرب او يستقل بقدرة واذ ان القرب
هنا بلفظ المضارع علم انه للحال **في** هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا يفسد لانكار الفعل الواقعي في الحال يعني لو جاز تقديره هل تر
ان يكون للحال والاستقبال جميعا وانما ذكر قوله وهو اخوك لا يكون قرينة
على ان المراد انكار القرب الواقعي في الحال للاستفهام في وقوع القرب
في الاستقبال **في** بخلاف الفهم اي فانها لا تختص بالاستقبال جازع كل
ما هو حديث قرينة على ان المراد انكار الفعل الواقعي في الحال يعني بانه
لا ينبغي ان يقع سوء كانت القرينة الحالية كانه هل تصرف زيد وهو
اخوك او الحالية كما في قوله يعني اتفقوا على اسد ما اتفقوا **في** ذلك ان القرب
ايماك واتسم الامر حال القول والقرب والشم **في** سوء عمل ذلك
المضارع في جملة الحالية كقولك هل تصرف زيد وهو اخوك فان صرف
هي العاملة في الجملة الحالية اخي وهو اخوك **في** ومن العجائب ما وقع الى
آخيه يعني ان يوصف ان شارحين ان هذا الاستفهام من جهة ان الفعل
المتقبل لا يتقيد بالحال لعدم المعارضة **في** واعمالها اي ويجوز

أعمال الفعل مستقبل في الحال لوجوب مقابلة الحال لو قو في الفعل فريية
 ما يهمل في اي كونه ما فيه خلاف في نزاع كيف وقد قال انكار واستبعاد
 ويجب و اعجاب في قول هذا القائل على قضاء الله ما جالبا لقضاء
 اصل الحكم ثم استعمل في كمال التصريح والفراغ من الشيء ولهذا يقال قضي او
 قضاه في اي فرع من امرك و برى في قضاء الله بالرفع والنصب فاذا
 رفته يكون فاعله جالبا على ما كان في موضع مفعول ويكون الفاعل في
 الحكم والتقدير ساخر في الدعاء في نفس يستعمل كيف في الاعدا في حال
 جلب هم الله على الشيء الذي يحليه واذا انصبت القضاء يكون مفعول جالبا
 و فاعله ما جالبا و كذا القضاء الموعود المحتوم والقدر المقدر في الخلق
 جالبا الموعود على ما جالبا به و ذكر بعضهم ان كان بمعنى صار في ما سلك في
 يعني في بحث الحال من باب الفعل والوجه يجب ان لا ينافي في
 الحقيقة بين الحال المبينة للرؤية والمستقبل فيكون ان يكون عاملا فاعله ما في
 او مستقبل او حال لكن ما كان في مشترك بين المبين لمبينة الفاعل او المفعول بين
 احد الزمنية التي صار يجب هذا المعنى انه وان لم يكن مراد احداث المستقبل
 بحال هو اللفظ و مدلوله فيقول ان تكون الجملة مصدر مبنى في غلو ما
 المنفصل فم من اي فهم هذا النقص في قول النحاة مصدر الجملة الحالكه
 ولم ينظر في صدر المقام يعني في قول النحاة يجب تصدير الفعل العامل في
 لبيان احتياج تصدير الجملة الحالكه اي لا احتياج تصدير الفعل العامل
 في الحال فهم في واد و هو في واد و شانه بين واد واد في واد واد
 التصديق بها و ما عطف عليه مفعول لعل كان لها من قبل اختصاص اي
 كان لعل من قبل اختصاص بما كونه زمانيا لاجل هذين الايتين اختصاصا من

قوله
 قوله

في قوله

في قوله

من التصديق بها و تخصيصها المضارع بالاستقبال وعدم مجزئها بالماضي عطف على
 طلب التصديق اي مقصورة على عدم مجزئها بغير التصديق فاعل
 البناء هو المحصور وان كان الاكثر فيه ان يكون مقصورا عليه وهذا حال
 يقال نخصك بالعبادة يعني لا نعبد غيرك كان لها اي لها في
 الفرة لهذين الايتين كالفعل فان كونه زمانيا اظهر كونه غير زمانيا
 وان كان بعض الافعال كافعال المدح والذم والتعجب غير زمانيا
 لا الاسم لان الزمان جزء مدلول الفعل ودلالة الفعل على الزمان اظهر
 الدلالة لانها بدنية دون الاسم فالفعل من حيث هو فعل لا يفتك في الزمان
 بحسب الوضع بخلاف الاسم فانه قد يفتك عنه من حيث هو اسم لغيره
 له اي سبب عرو في الزمان لذلك الاسم حين دلالة عليه فظاهر
 يعني اذا كان تخصيص الفعل المضارع بزمان المستقبل يكون لها زيدا او لولا
 بالفعل المضارع نزع من مطلق العقل وما يكون لانها لا تنفك عن الزمان
 لانها لا تنفك عن الجملة لذلك اي كونه زمانيا فهو في موضع نصب يعني
 في انما يتوجه الى المعاني والاحداث يعني كونه في موضع النصب
 الى النوات التي هي مدلولات الاسماء يعني ان الزمان من حيث انها ذوات
 ثابتة مستمرة نسبتها الى جميع الزمنية على السوية لان الذوات ذواتها في
 وفي الحال وفي المستقبل اذا انتم فاعل فعل محذوف يعني على الراجح والتقدير
 هل تشكرون انتم تشكرون و يجوز عجا في ان يكون مبتدأ وان يكون فاعله
 يعني ثم قدم ان ابراز ما يستجود يعني العقل الواقع بعد هذا
 تخصيص المضارع بالاستقبال في مرفوع الثابت يعني الجملة الاسمية
 التي لا فعل فيها من ابقائه على اصله يعني ابراز في مرفوع التجرد و انما

في قوله

كما دل في المبنى فطلب الشكر الدائم التآدل على طلب الشكر عاينى ^{طلب}
الشكر المتجدد تعذر في الله يعني في قوله قبل انتم تشكرون لا الفعل فيه كالمفعول
به وليس فيه ابراز متجدد في معنى التآدل لان التقدير قبل يشكرون
انتم يشكرون قبل وان دخلت على اللهم صورة في داخل على الفعل التقدير
وان كان للبثوث اي كما قولنا اقامتم شاكرون للبثوث والدوام
كما كونه قبل انتم شاكرون له في حيث ان كل واحد من جملة اسمية لا فعل فيها
لان هل ادعى للفعل من المفعول يعني ما رغب في قوله ولا خصاص ان تصديق بها
التي قوله اظهر اي ترك الفعل مع هل يعني والانيان بالاسم الدال على الاستمرار
بمحصل ما يستجد يعني بمحصل الفعل واما لم يكن هل ههنا على اصله لتوال
لا متاع على علمه لانه تعالى عالم بخصايص الامور فيعمل هل ههنا على طلب الشكر
بمعنى قرينه الحال لانه الذي يقصد به الدلالة على البثوث يعني انه اذا صدر
هذا القول من البليغ كان المتصور اليه معنى لطفا وهو الاستنعام عن استقار
انظر زيدا وكان الكلام خرجا لا على معنى الظاهر واذني من البثوث لاحاطة
على ما يقضيه هل في الفعل بخلاف اذا صدر عن غير البليغ لان استعمال النقط في
غير موضعها اعلمون عن جعل لا في نظر الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه
قبلي اجتهاد منطلق فانه غير قبلي وان كان نفس الاستنعام يستدعي
الفعل لان هل ادعى للفعل من المفعول ^{بسط} البسيط ارضي يطلع على مقيدين
على ما لا يخفى ولا اصله كالباء نقا وكالفظة والوحدة وعلى ما يكون اقل اجزاء بالنية
الى غير وهذا المعنى هو ان ههنا ^{وجود} الشيء يعني في نفسه وحرارة
كما تقول هل الجود موجود وليس بموجود بعد مرفوعة معنى الجود هل الحركة
موسوعة يعني بعد مرفوعة معنى الحركة اما الحركة المطلقة وهي خروج الفعل من

الشيء

من القوع الى الفعل في سبيل التدبير او حركة مخصوصة وهي خروج الجسم من حيزه
الى حيز آخر ^{وهو} الذي يطلب بها وجود شيء لشيء اي تحقيق الشيء
وبثوثه لشيء آخر كالتوال عن بثوث الدوام للحركة وعدم بثوثه لها
بعد العلم بمعنى الحركة في العلم بوجودها وهذا اعتبار في هذه الاشياء
اي قد اعتبر في هل المركبة غير الوجود وهما في المثال المذكور الحركة
ودوام وجودها والمخ في هل الحركة وجودها دائما فانه اعتبار في
غير الوجود ^{وهو} الاول شيء واحد يعني اعتبار في هل البسيط بعد اعتبار
الوجود شيء واحد فقط وهو في المثال المذكور حركة فكما رتبة
بالنية الى الاولى يعني لما اعتبر في الثانية شيئا غير الوجود وهما في
المثال المذكور الحركة ودوام وجودها غير مطلق الوجود واعتبر
في الاولى شيء واحد غير الوجود وهو الحركة وما اعتبر فيه شيئا اكثر
اجزاء فما اعتبر فيه شيء واحد فكانت الثانية بهذا الاعتبار حركة بالنية
الى الاولى لان الثانية اكثر اجزاء منها فكانت الاولى بالنية الى الثانية بسطة
لانه اقل اجزاء من الثانية وقد علمت ان البساط ارضي كما نطق على ما لا يخفى
نطق على ما هو اقل اجزاء من غيره فبذلك الاعتبار سميت الاولى بسطة والثانية
مركبة ^{وهي} والباقي من الفاظ الاستنعام وهي غير المرفوعة وهل فاد اواح
الاستنعام اسما حروف في ثلثي منها شيئا المرفوعة هل وما عداهما اسما
الحروف اذ دخل في الاستنعام من غيرهما والمرفوعة اعرف في هل وتختلف
من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر يعني ان ما سبق المرفوعة وهل
من الفاظ الاستنعام وان تفاوت اقلها في طلب التصور فقط لكن بينها
تفاوت من جهة ان المطلق بكل منها تصور شيء غير ما يطلب بالاخر على ما

سبين ذلك فيطلب بما شرحه الوجود يعني معناه لفظا كما اذا سمعت لفظا
ولم يفهم معناه فانك تقول ما هو وتريد ان يفسر لك ما هو المراد
طالبك ان يشرح هذا الوجود يعني انه المطلوب هنا هو شرح هذا الوجود
فيقال وان لم يكن موجودا فيجاب بما اراد لفظا عارضا للوجود
عند السامع سواء كان في تلك اللداهم في غيرهما كما اذا قيل ما العنقاء
فيقال طائر وما العنقاء فيقال الحمار على ان العنقاء في ربيع الاسرار
ما هامة ان العنقاء كانت طائر وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن
اصحاب الرس تاتي الى اطفالهم وصغارهم فتخطها وترب بها نحو الجبل
فتسكن اذ لك الى بيتهم ثم قد عي عليها فاهلكما الله وخلق نسلا
فحيث عنقاء مغرب لذلك او ماهية المستحق اي ويطلب بما
ماهية المحي والماهية منسوبة الى ما والماهية مقلوبة التسمية
ها والاصل الماهية او تقول انها منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كلمة واحدة هو ما هو الله من الفهرست اعني هو الاخير تأكيد لفظي
ليس الذي كما اذا علمت مثلا ان الملك شيء موجود في نفسه فتقول ما هو
تريد ان يفسر لك على التفصيل مجموع اجزائه الذاتية والجنس والفصل
في الترتيب اي ترتيبا لطلب ان يطلب اول شرح الاسم يعني
الاول الذي هو ما الشارحة ثم وجود المفهوم في نفسه يعني ثم يطلب ثانيا
بمثل البسيط وجود المفهوم في حد ذاته اول وجوده ثم ماهية وحقيقة
اي ثم يطلب ثالثا الثانية وهي ما الحقيقة ماهية ذلك الموجود المثل
عنه بل البسيط في مثال رايها بل المركبة في وجود حقيقة لوجود آخر
او عن وجود حقيقة شيء آخر له في الشارحة وهي الاولى بتقديم على اهل

هل البسيط والمركبة وما الحقيقة وهي الثانية لا يتقدم على اهل البسيط وانما
يتقدم على اهل المركبة لكون السؤال في حصة الشيء الموجود في نفسه يتقدم
على السؤال في وجود حصة الموجود آخر وعن وجود حصة شيء آخر
وحاصله ان يطلب بما شرحه الوجود في مثل وجود مفهوم ثم بما حقيقة في مثل
وجود شيء له وفي هذا لطيفة وهي ان يقال هل بين ما بين وما بين
هاتين وبذلك على ذلك قول المص ويصح هل البسيط في التركيب
بينهما من الاسم بالجملة اي من اللفظ اجمالا بالتفصيل اي تفصيلا
غير قليل اي بينهما في جلي ولو سبق ان الحد عين المحدود
حين يلزم لرفع الشيء بنفسه لا المحدود بصورة الشيء اجمالا والمحد متصور
تفصيلا والحد جلي غير التفصيل ولذا قيل المحدود مجموع تصوراته والمحدود
متصور المجموع ومن بينهما وقف على الشيء الذي يدل عليه يعني وقفا
اجماليا لا تفصيليا وما اتخذ فلا يقف عليه وقفا تفصيليا بان
يرف جميع ذاتياته المتراض بصناعة المنطوق اي العالم بها المتفق
لها الذي خاض فيه وراجع وراجع فالوجودات لها حقا
ومفهوميات يعني ان الموجود له ماهية مركبة من الذاتيات ماضية
باعتبار التحقق والوجود وفي حصة ذلك الموجود صورة حاصلة
في العقل من اللفظ الدال عليه سواء كانت من الذاتيات اوله وسواء
كانت مع الوجود اوله وهو مفوض والمحدودات التي سمى في العقل
من اسمائها صور مفوضات ما لكن لا تحقق لها تكون حقا في التحقق
كذا نقل عن الشارح روي في تحقيق هذا المثل لها حقا في مفهومها
يعني لما كان الموجود مفوضات وحقا في كان لها حد فيجب الاسم

وحسب الحقيقة فيكون لها حد في السمية وحد في السمية واما المحدث فليس
لها الا المفروقات لانه لما لم يكن للمحدثات الا المفروقات لم يكن لها حد
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات معقوف على العلم وحيث الذات قو
يبرهن علمها في اننا العالم بغير كل علم من العلوم **صارت تلك الحد**
بغيرها حدها حقيقة مثال ذلك ان تعرف المثلث مثلا قبل وجوده
في ببادي الهندسة بشكل محيطة به تلو من اضلاع يعرف اسم **بعد ذلك**
على وجه يصير هو بغيره بترقا حقيقيا فيفيد شخصه وبقينه بغير
سواء كان الشخص شخصا او توجيا وصف العارض بالشخص
بكر الحياء المهملة في العارض على تبيين عارض شخصي في زيد فانه موضع
لذات باعتبار شخصياتها وعارض غير شخص كالكنية فانها عارضة حقيقة
الانسان لكنها غير شخصية **كقوله** في الدراي شخص في الزاد بعد
ما يعرف ان احده من اول العلم في الزاد لكن لا يعرف مثله اسمه او صفته
فيجاب بزيد ونحوه من الاوصاف المفيدة لبقينه في شخصه كقولك العنبر
الذي من صفته كذا وكذا او بخار او اى بكر ونحو ذلك **وجوابه**
في نحو نفي انسان او فرس او طعام وغير ذلك ويدخل فيه اى نفي
ذكره الكاكي والمفني ما ذكره الكاكي ما ينافي ما ذكره المفني في ما
او من الوصف اى او بسا دبا عن الوصف **الكرم** ونحوه في العاقل
والتجاع والسفي وغيرها **وعني** في الجنة المراد بالجنس هنا الكرم
هو النوع **وقد** تقراي وفيما ذكره الكاكي في باو في من نظر اذ لا يمثل
قوله في ما ما يطلب منه شرح الاسم **وايضا** في حيز من جبريل ملك
مضى بالحق بقول كلام الكاكي الاعراض عليه وتصنيف مذهبه

قوله

مذهبه وحاصله المناخ المثال بانه لا يكتفي في حيز من جبريل ان يقال ملك
حتى يكون الوال عن الجنس التوخي كما مر بل لابد من ذكر اوصاف له تفيد
تخصه وبقينه فلا يكون من محاسن بل انما يقال به في العارض
الشخص **وهو** ما اضيف اليه اى وذلك الامر قد يكون هو النبوة وقوله
اخفى منها سوا كان زائدا او غيبا في اى شئ هو اى جسم هو اى
حيوان هو وحيات بالجنس **فقد** اشتركا في الحقيقة اى قد اشتركا فيهما
وهو كون كل منهما فيهما وحيات في عالمي ايكما ياتى بغيرها اى اى الاتي ام
الجنس وحيات في كون كل منهما فيكون ان يكون ايتانه اى كناية ايتانه
فكم اسم مستوفى في موضع نصب بايتانه وانه بالنصب عن كونه المستوفى
من الفصل بقول سعد بن ايتانه فان لم يات في موضع كونه المستوفى
فكم ههنا للزاد عن العدد بغير ان الوال هنا باى على اصله كقولكم
عمدة لك يا حرس وحيات قد جلت على عشاري فيمن روى بنصيب
عمدة اخبر في اى عدد من الزمان او من الجملة عمدة لك قد جلت عشاري
اى ذلك كثير لا يعرف عدده فاحتمل في عدده **يكفي** في الحال فاذا
فيل كيف زيد في جوابه **صح** ام **يقيم** **وبين** في المكان اذا قيل اين زيد
في آية في الزاد او في المسجد **وعني** في الزمان اى ماضيا او قاضيا
فيل من حيث وحيات في يوم الجمعة او يوم الخميس **وبان**
عن المستقبل قبل اصله اى او ان خرجت الهرة من اوان واخذت اليانين
من اى فصار اى وان فعلت الواو باء وادعت الباء في اليانين في موضع التخي
اى حيث يكون هناك مستقبلا بعض الجمل التي دخلها ايان **ولست** في
ينال ايان يوم القيامة فانه سال سوال مستغنى من بعد لقيانه

كوله تعالى ايا يوم الدين فان هذا سوال يستلزم استبعاد لذات قيل في جواب
يومهم على النار فيستحق فانراهم اني شئت اي كيف شئت لا اي شئت
لقرينة قوله نساؤكم حرث لكم ولم يحج ان زيد يعني كيف هو اي لم يحج اني
يعني كيف في غير ان يلبيها الفعل حتى انه لم يسمع اني زيد يعني كيف هو ام سقيم اصح
الا اني كل يوم اي الاتي في غير وان لا كان محذوف عندها فأكبره الشيء
في الصيف وبالغنى وليس المراد به المكافئة حقيقة وانما يراد به ما اراد من قوله
من اي وجه كنت ما كنت وكيس المراد كيف لك هذا دليل قوله تعالى بعد
قالت هو عند الله بين المضان يعني مع كيف في اني وتخيلا
يكون معناه اي معني اني هذا دليل آخر على ان اتى محج يعني اي ولا تغلق
بقوله يحمل ان يكون مشتركاً الى آخره في غير الاستفهام يعني على سبيل المجاز ذلك
حيث لم يكن محلها على حقيقة الاستفهام في فهم منها معني آخر يتناسب مقام محج
فان الاحوال مما يناسب المقام صفة مخصوصة لغير الاستفهام الذي يجوز زيادة
اليه والافعال الاستفهام اعم كم دعوتك فانه ليس معناه كم مرة دعوتك فيقال
عمرأت دعوتك بل المراد التبتا وهو ان كثير من المرات دعوتك فتاخرت وهو
شكاية عن البطون ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه نصر الله
ولا يخفى انه لا معني للاستفهام العاقل عن نفسه يعني ان الاستفهام فيه ليس على
بابه بل هو مجاز عن التعجب فان تذهبوا الى هذا التفسير على صلواتهم كما قال
البارك المجازة ان تذهب مثل حالهم بحاله في تركهم الحق وعذرهم عنه الى
الباطل اذا علم المخاطب ذلك اي اذا علم المسمى ناديبك فلانا فانه ظاهر
ان ليس غرضك ان تعيد المخاطب انك ادبت فلانا وانما الغرض ان يصرح
للمسمى وتذكره ما كان يعلم من شدة ناديبك فحاصله الوعيد والوعز عنها واما

واما اذا لم يعلم المسمى لك التاديب فلا يكون وحيداً ^{طوبى} ^{المخاطب} ^{الاقارب}
بما يعرفه كقولك لمن جاك اجتنبى وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق واليقين
على المخاطب اي الك على المتكلم المخاطب على الاقارب وانت ضربت
في تقريرى الفاعل يعني اذا اردت ان الضارب هو مخاطبك وغير وقد جعل
الكافى قوله تعالى انت فعلت هذا بالهتاف اي هم مما هو تقرير الفاعل
ولذا قال دم في الجواب بل فعله كبيرهم هذا ولو كان هذا التقرير الفاعل
لكان حق الجواب فعلت ولم افعل ونظر فيه المص بما هو مذكور في الايضاح
والانكار مثل كيف توذي اياك اي كيف تجوز ذلك كذا لك
اي كالتقرير في ايلة المنكر المفعول مثله ايلة المقر به المفعول في انكار
نفس الضرب اضرب زيد وقوله كذا لك حال من الانكار اي حال كونه
مثل التقرير في ايلة المنكر المفعول نحو اغير الله تدعون يعني بعد قوله يا ارباب
ان اماكم عذاب الله واتكم الساعة اي اخبروني من تدعون ان اماكم عذاب
الله واتكم الساعة ثم قال على سبيل الانكار اغير الله تدعون يعني انتم
الاستفهام بالدعوة فمفعول الاستفهام محذوف وهو من تدعون ويجوز ان يتعلق
بالاستفهام قوله اغير الله تدعون والمشرع مصاحفي المشرع هو الالف
الى متعارف وهو في من ارض العرب تدعون من الريف كذا في الصحاح
وكا لفاعل في قوله تعالى ايم يقيمون رحمة ربك اي ينكر كونه قاعداً
فان المنكر ان يكون هم العاصين لانفس القصة والمفعول في قوله تعالى
اغير الله اتخذوا ليا فان المنكر اتخذ الوحي لكن لا يخرج فيه هذه
التفاصيل يعني كونه الانكار الفعل والفاعل والمفعول او غير هاتين الظروف
والحال وغير ذلك مما عرف في التقرير ^{نفي} ^{له} ^{اي} ^{نفي} ^{لنفي} ^{فصل}

ابتداء واصل ان المنكر في الآية ما دخلت النكرة وهو ليس بشيء كما عرفت والتمسك
في قوله النفي قد دخل على الاثبات فيترتب متضاوانا دخل على النفي كما في
هذه الآية صير مبنيا لانه اذا سئلت عن قولك ليس بكاف عبدا سئله
بصير الله فعبدا وهو المراد **وهذا المعنى ان الكو في النفي اثبات** هو
لان النفي ياتي مراده ان ينفي بالنفي فيعمل المخاطب على الارجاء دخله النفي
لا على اقرار بالنفي فقد يقال ان الفرق هنا لا نكار وقد يقال انها للتعريف
وكلاهما جائز وهكذا قوله لم تفرح لك صدق وهو ضيق والم يحذر
بما هو شبه ذلك ان يجعل الفرق فيها للتعريف ولك ان يجعل
النكار بالمعنى الذي ذكرناه بل بما يفرق المخاطب وهو اعم من ان يكون
والبيان والفرق او **بما يفرق عيسى وهو عدم القول بذلك القول**
ونكاه له اي انكار الفعل بنار اليها اي الى صورة النكار التي لا يليها فيها
فقد الفرق **صورة اخرى** يعني يدل على انكار نفس الفعل بغيره
من ايلة المنكر **فان النكر** بغيره بغيره فبغيره فاصل لانه لا بد
من محقق يتحقق به بانه ان المخاطب ادعى انحصار الفرق فيها وادعى ذلك
ادعى ان من لوازم ذلك الفرق كون محله احدها ثم اذا انكره اذ يكون
محله احدهما بادخال فرق النكار على احدهما فلو لم يادخل ام على الآخر
فقد انكره لازم ذلك الفرق وانكار اللزوم مستلزم لانكار اللزوم
بالفرق **والانكار** اما للفرق اي والانكار الذي يتولد من الاستفهام
فما اما للفرق الى اخره **فان** انحصار افع لكه منكرا اي ما كان
سفي ان يكون انحصار اي لم عصيته **نفي** انقصي رتبك اي لا سفي ان
يكون انقصان اي لم عصيته **اذا** صفاكم ربكم بالبين هذا خطاب

لغرض

ب لمن قالو الملائكة بيات اسراي لم يكن استقامتكم بافضل الا فيكم
وهم البني واخذ لنفسه اد ونهم وفي البسات هذا خلا ما عليه عادكم
فان العبد لا يفرح الا بالاصفي والاشفي والادة بالاردي والاد في
لا يكون هذا الزام اي لا يكون كناية لطيفة الانباء الزام الآية الانية
الهداية ونحوها فانه لا يعذر عما ذلك الا **من هذا** انحصار ان اذا
مع انك تفرح بغيره ان تستعمل صفة الاستفهام في مقام التحقير وذلك اذا
كان حصص المولى عند محلي بالملك والمخاطب يعلم انه ذلك كان قبل
من اشغف مستحق به وما هذا كان قبل هذا شيء حقير وكان بغيره شيئا
اخر غير المشاهد المعلوم وينال في ذلك فتولد التحقير بالمشاهد لانه
لم يرض بما يعلم من حاله وطلب غير امره اذ ان يتصور كنهه فقال
من فرح عن اي هل تفرح **وهذا** اي لاجل ان الله تعالى لا يحز
على حقيقه الاستفهام وهو ظاهر ذلك لان الاستفهام من السخرية
ان يكون على باب لانه عالم الغيب والشهادة يعلم ما في البر والبحر
وما تعظم من ورع الا يعلمها والحيثية في ظلم الاقرب والاربع
بابس الذي كتاب مبين فمن هو هذه الصفات كاستغفار ان يكون **الاستفهام**
منه على حصصه بل تطلب به مع تنسب المقام فيعمل عليه والمراد
هنا هو الاستفهام لذكر اهم اي كيف يذكره ويتفصّل **ونقص**
بما وعدوه من الايمان **ومنها** اي من انواع القلب الاراضية
الاصول لكون في ان صفة الارض سوا كانت اسما او فعلا معتبرة
باللزم ان لا موضوعه لما اذا قيل الوحي فقط ولا في لها في غير
مجاز وحيل للندب فقط ونسب الهابة غيره مجاز وقد عرفت

المتك بين الوجوب والندب وهو الغلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك
اشتركا كلفظا بين الوجوب والندب وقيل بالوقف أي ما تدركه أهل
موضوعه للعدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الغلب أو هو مشترك
لفظي بين الوجوب والندب وقيل هو مشترك بين الوجوب والندب والباحة
موضوعه لكل منهما وقيل العذر المشترك بين التلاوة وهو الاذن في الفعل
والأثر على أنها حقيقة في الوجوب طلب فعل جنس شامل للنفق والدعاء
وغيرها وقيل غير كف احتراز عن النفاق فإنه وإن كان طلب فعل
لكن ذلك الفعل هو الكف عن فعل آخر هو بدل أو هو قول غايته الاستعلاء
أي على طريق طلب الغلب سواء كان الطالب غلبا حقيقة أو احتراز عن
الدعاء والتمس قيل فيه نظر فخرج بقوله أفاد المحذور عنه نحو الكف أي
كف مع أنه أمر بالانفاق وعلى هذا لا بد من زيادة لفظ آخر في التبريد
يصح المحذور هو قولنا غير كف عن فعل آخر فدخل في فيه نحو كف لآلم
يطلب به الكف عن فعل آخر غير بل المطلوب به نفس الكف الذي هو
فعل الشخص في حقه الموضوع له بها أي اختلف في حقه الآخر
وضعت صيغة الأمر لها أي لملك الحصة ولما لم تكن الدلائل مفيدة
للقطع بنى على تعارضها وقوف دلائل كل فريق من المقترنة باللام
وغيرها أي وغير المقترنة باللام سواء كانت أفعالا أو أسماء فالمراد
بصفة الأمر ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما أو فعلا
وفي هذا إشارة إلى إتمام صيغة الأمر ثلاثة الأولى المقترنة باللام الحازنة
والمختصة بما ليس للفاعل المخاطب والله ما يصح أن يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب بخلاف حق المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل

لوهو عند الحاجة من أسماء الأفعال والاولى لغلبة جهة الاستعلاء حقيقة الأمر
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سميها النجوى أو اسما أو استعماله في حقيقة
أو في غيرها حتى أن لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي أمر عند هم وأما
الثالث فليس اسما لم يسمى أمر نجوى من الباب كذا في الشرح
سواء كان على ما في نفسه أم لا أي سواء كان مع ذلك الاستعلاء
جهة على الطالب على المطلوب منه أو لا أي على الطالب استعلاء يقع
ولا يتوقف على وجود قرينة وما عدل هذا المعنى كالرعاية والتمس
والندب يتوقف فهم معناه على قرينة خالية أو جالية ولا يشك
أن المعنى الذي لا يتوقف فهمه من اللفظ عند سماعه على قرينة يكون هو
الموضوع له بالضرورة ويكون استعماله فيه حقيقة بخلاف ما يتوقف
فهمه على القرينة فإن استعماله فيه يكون مجازا أي على طلب الفعل
استعلاء يقع بحسب قرائن الأحوال وذلك بأن لا يكون لطلب الفعل أصلا
أو يكون لطلبه كناية على سبيل كالأباحة في تناويع الطرفين من الفعل
والترك وذلك حيث استعملت الصيغة في مقام الاذن نحو جالس
الحسن وابن سيرين لمن يتأذن في الجلوس بلباسه أو لسان
حاله والهدى يدل أي التحريم وذلك أن استعماله في مقام علم
الرضى بالما حوز به لانه لا يلزم أي والانداز ايلتزم بصريح قوله
والهدى يدل التحريم مطلقا فيكون أعم من الانداز لانه تحريم مقيد
والمقيد أخف من المطلق والتجيز كذا وقد يكون صيغة الأمر
للتجيز وذلك أن استعماله في مقام إظهار رغبة في شيء أمر ليس
في وسعه لكونه محالة يقع في جهة أن ذلك خارج عن وسعه

وطاقتهم فانياتهم بما لا قدرة لهم عليه **قال** والظرف اعني قول من مثله
 بقاتل او عيا هذا يكون من مثله ظرفا لغو الكون عاملا مذكورا فلو كان
 ضمير **والضمير** بعدنا اي محمد م والمقنع فان كنتم في شك من القرآن
 فأتوا الشخص مثل محمد في كونه امتيا لم يارس الكفا ولم يخالف الاجار والى
 بما ذكره اسر قد في يده او صفة لسورة او عطف ليجازي مقتضى بقاتل
 يعني ان قول من مثله هو المراد بالظرف مجازا يحمل اعرابا احدها ان يكون
 متعلقا بقاتل وقدم بيانه والآخر ان يكون صفة لسورة في قول فأتوا
 بسورة وعيا هذا يحمل الضمير المحرور في مثله اخرج ان يكون لما نزلنا
 يكون بعدنا ومحمد م والمقنع له على الاول فأتوا بسورة موصوفه يكون بها
 مثل لما نزلنا وهو القرآن ويكون المراد بالسورة طائفة من الكلام المحصور
 على بابها وعلى الله فأتوا بسورة اي بشخص موصوفه يكون من مثله عيا اي
 محمد م وعلى هذا يكون الظرف متعلقا بمحمد بغير السورة **قال** لم لا يجوز عيا الاول
 اي على بعد من كون المفرد متعلقا بقاتل يعني لم يجوز في الضمير عيا بعد من
 الله وهو كون الظرف صفة لسورة ان يكون لما نزلنا وان يكون بعدنا
 خصصتم على التقدير الاول بعدنا وها جار فيه ايضا ان يكون لما نزلنا
 قلت لانه يقتضي بنوع مثل القرآن يعني انه لو جعل الضمير للقرآن مع
 كون الظرف متعلقا بقاتل لم يكن الكلام متعلقا بنوع مثل القرآن بل متعلقا
 بوجوه مثله لانهم مرفوع عن الماني به وعرفوا عنه بشهادة في الخطاب
 اذ التبعير انما يكون عن الماني به يعني ان المقنع طلبا لبيانهم من مثل
 القرآن بسورة فيجوز في ذلك فيكون تبعيرهم باعتبار عدم قدرتهم عن
 الماني به وهو سورة من مثل القرآن المرفوع في الشوب **قال** بجواب ما اذا

قوله

لو ازم **قال** اذا كان وصفا اي هذا الذي ذكرنا من لزوم بنوع المثل للقرآن انما يكون على التقدير
 الاول دون التقدير **قال** وهو ما اذا جعل الظرف صفة لسورة فانه لا يلزم ذلك
 فان المعنى زعمه هو الصورة الموصوفة يكون بها من مثل القرآن بسبب انتفاء الوصف
 وهو وجود مثل القرآن واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف
 قوله فليكن التبعير باعتبار انتفاء الماني منه من استغنى عن التقدير
 الاول وهو كون الظرف متعلقا بقاتل والضمير لما نزلنا وهو انكم قلتم
 لو جوزنا ذلك لزم بنوع مثل القرآن كونه حينئذ باعتبار الماني به فلم
 لا يجوز ان يكون التبعير باعتبار انتفاء الماني منه فلا يلزم بنوع مثل القرآن
 وجواب ما ذكره الشارح **قال** ما عي اي يجوز **والضمير** وترد صفة
 الامر للضمير في كذا اذا استعملت صيغة في مقام كون المأمور موصوف
قال ارادة الامر **والله** اي وترد صيغة الامر لانه ان استعملت في مقام
 عدم الاعتداد بشان المأمور على وجه كما في قوله كونوا حجارة هذا المثال
 يصلح للتخيير ايضا والمثال الذي يكون نصا في الاهانة قوله ذق انك انت
 الغرير الكرم **قال** لعدم قدرتهم على ذلك يعني والقدرة شرط التكليف
 فلو يكون الامر قهرا على باب **قال** لكن في التخيير يحصل الفعل ذكره الشرح
 ان فيه دلالة على سرعة كونه تعالى اياهم قرده وانهم مستحقون لمقادير
 لا رقة **قال** في السورة اي وترد صيغة الامر للسورة ان استعملت في عطف
 عليها ما ينافي من الذي **قال** نعم ان الفعل محظور اي توهم المخاطب
 له الا يتأخر بالفعل فالتحقيق الفاعل في الفعل مع عدم الخرج في الترك قوله
 والتعني اي وترد صيغة الامر للتعني ان استعملت حيث لا يمكن طلب الفعل
 من المأمور **قال** وما الا صياح منك يا مثلي اي ليس الصبح بافضل منك

ما ينافيها

القرآن يكون

فان كان له

عندك لو الناس هموم زهارة كما أقامها ليلدة **والدعاء** أي ويرد صيغة الأمر
للدعاء أنه مستعمل لطلب الشيء على سبيل التضرع **بدون** المستقلة فإنه لو
قلت أفعل إن يابوك مع المستقلة كان أمراً عاماً **لأنه الظاهر من**
الطلب يعني أن لا دلالة الطلب على استدعاء تجمل المطلوب أظهر في دلالة على عدم
استدعاء ذلك كالتراخي فإنه يتوقف على قرينة الأحوال **وإذا كان** هو
الظاهر وغيره غير ظاهر محل على الظاهر **كالاستوفاء** يعني قياساً على
الاستوفاء والبناء في اقتضاء الفردية **عند الأمر** يعني كالأصطحاب
بعد الأمر بخلافه كالقيام وقيل أمثلة **إلى** تغيير الأمر الأول يعني إلى الأمر
دو الجمع بين الأمرين أي لا يتبادر إلى الفهم الجمع بين الأمر الأول والأمر الثاني
وإرادة التراخي أي ودون إرادة التراخي الأمر الثاني **في وقت الفراغ**
من العمل فلو لم يكن الأمر للفرد لا يتبادر إلى الفهم تغييره لأنه يمكن أن يقال إن الأمر
طلب من المأمور أن يضبط **ثم يقوم** بعد ذلك فإن أمكن ذلك فلا يتبادر
إلى الفهم أنه غير الأمر الأول **وفي** نظري فيما قال السكاكي نظر إمامي الدليل
الأول فلو الأمر هو طلب الفعل مستقلاً وهو أمر من الفرد والتراخي لا دلالة
للعام على الخاص وإنما يفهم الفرد إذا كان هناك قرينة تدل على الفرد **وأما**
في أنه فلو تأمل أن التغيير يتبادر إلى الفهم من غير قرينة تدل على الفرد
ذكرنا في بيان النظر الأول قبل يتبادر التغيير إلى الفهم يتوقف على كون الأمر للفرد
فلو أثبت كونه للفرد لم يزد من الدور وفيه نظر **استلزام** ذلك أن لا يجوز الاستدلال
بالبرهان الذي **وهو** لطلب الكف عن الفعل مستقلاً يعني أن لفظ الكف
موضوع لطلب الكف عن الفعل انتهى عند سبيل المستقلة أو لطلب تركه على سبيل
المستقلة **وهو** كالأمر المستقلة أي كالتراخي في الأمر المستقلة لا الفعل المستقلة

الفرد

ط في النفس وقد يستعمل أي صيغة النفي في غير طلب الكف أي كلف **النفس**
عن الفعل المنهي عنه على سبيل المستقلة ومنها في ذلك بالاشتغال بأحد من أضداد
هذا مذهب بعض الأصوليين لأن المطلوب بالنفي هو كلف التضرع عن الفعل
لأنه تكليف والتكليف لا يكون إلا بالافعال **أو** طلب الترك أي ترك الفعل
المنهي عنه **كما هو** مذهب البعض يعني مذهب أبي هاشم من أئمة المعتزلة
فإنه قال إن النفي هو نفي أن لا تفعل والحاصل أنهم اختلفوا في تفسير النفي
ففسره الأكثر بطلب الكف عن الفعل ويدخل فيه نحو أكف عن كذا مع أنه
ليس نفي بل هو أمر بالاتفاق **وبما** إن المراد طلب الكف عن فعل آخر هو
مدلول النفي وفسره أبو هاشم ومن تأيد بطلب الترك واعترض عليه بأن
الترك أمر عدي وهو غير مقدور للعبد فيكون التكليف به تكليفاً بالمحال
واجب بان المراد من أمره وهو مقدور للعبد إذ له أن يقطع بالفعل
فلا يكون تكليفاً بالمحال **وعلى** كل القولين قد تتم صيغة النفي في غير
حقيق الموضوع **كما هو** كالتهديد وذلك إن استعملت صيغة
في مقام عدم الرضا بالترك **لا** تتمثل أمره فإنه يمنع حله على طلب
ترك الاستئصال لكونه حاصل **والدعاء** والالتماس يعني أن يستعمل على
سبيل التضرع كقول المتضرع إلى الله لا تكلفني إلى نفسي أو مستعمل في
حق المسألة الرتبة على سبيل التلطف **لا** على سبيل المستقلة **أو** على سبيل
التضرع والخضوع **بجوز** تقدير الشرط في نحو من يشتد بدو الواقصين
يعود إلى هذه الآية هو الفاعل **وتقدير** الشرط مفعول أي يجوز هذا
الآية تقدير الشرط بدوها **أو** إذا اجزاء عقيدتها بخلاف ذلك لا فها
منه الطلب ولا بد من غرض خارج عنه حاصل عليه **والأركان** مجتمعة

بجوز تشديد

الخبر فانه لا يلزم ان يكون لغير خارج عنه لا الحاصل على الكلام الخبر افادة
 المخاطب مضمونه نفس فائدة الخبر عن ايضا وهو المعنى بالعلم الغائبة
 مقدره في الذهن على المعلوم وتماخره عنه في الخارج وهذا معنى قولهم اول الفكر
 آخر العمل فيكون ذكر السبب قرينة مقدره ذكره في الشرط والسبب اذا السبب
 لا يتصور بدون السبب وليس معنى الشرط والجزاء الا ذكر السبب والسبب وان
 يحج بعد هذه الاربعة بحرفها الا وان يكون ذلك الفعل علة غائبة للطلب السابق
 ليس الى ما الى قول اي لا تتم كل من هذه الافعال المخروجة علة غائبة بما هي
 الامور الاربعة ومعلوم لها وجود على حصول اي حصول المطلوب وهذا
 معنى الشرط اي ليس معنى الشرط والجزاء الا ذكر السبب والسبب كون المطلوب
 لذلك مثلا اذا قلت لمخاطبك ان يبتك اذنك فقد ذكرت الطلب وهو
 قولك ان يبتك وذكرته بعد فعله وهو اذنك يصلح توقف ذلك الفعل
 على المطلوب وهو معرفة السبب فيطلب على طعن المخاطب كون المطلوب وهو معرفة
 السبب مقصود لغيره وهو ذلك المذكور بعد الطلب وهو الزيادة مثلا مع
 ذكر ذلك الشيء يعني الذي يصلح توقف على المطلوب بخلاف المعنى الذي لا يعني
 ان قول المعنى واما العرض الى اخره بخاتمة الى جواب سؤال مقدره من هنا
 وهو لم يذكر العرض مع الاربعة المذكورة مع انه عما يجوز تقدير الشرط بعد
 قولك يعني من نراه ينزل او تنزل الى اخره فلو لم يكن ذلك العرض
 وليس شيئا اخر من شأنه يعني ان الاستفهام متناول له فلو ذكر مع الاستفهام
 لزوم التمرار على فعل منفى يعني لا تنزل استتبع حله على حقيقة الاستفهام من يد
 انه اذا لم يجوز ان يكون باجبا على الاستفهام لا التقدير انك تعلم انه لا ينزل فكان
 عدم التزول حاصل فلا يجوز طلبه فيقول ليعرفه الحال عرض التزول على

قوله

على المخاطب وطلبه منه وهذه في المحققه هذه انكارا على سبغى لك ان ينزل
 وانكار النفي اثبات ولهذا صرح بتقدير الشرط المبني بعد كما ذكره انما صرح
 بقوله ان تنزل نصب خبرا في غير هذه المواضع يعني الاربعة التي هي النفي
 والاستفهام والامر والنهي القرينة يدل عليه هذا اعتذار عن تقدير الشرط بعد
 يعني اذا جاز تقدير الشرط سابقا بمقولة القرينة جاز تقديره باعانة
 هذه الاشياء فانه هو الذي قاله في قوله فانه جواب شرط مقدر
 اي ان ارادوا الى اخره فالقرينة الدالة على الشرط هو الفاء وانكار
 ان كان ولي سواه اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء لفظ
 ما ههنا المراد بها الهمزة التي لا تنكار في الشيء لا ينبغي فيصير الترتيب هكذا
 فالهمزة وان كان فيها معنى لا ينبغي ان يكون حكمها حكم لا ينبغي بخلاف
 انصب زيدا الى اخره يعني انه محسن الاول بالفاء ولا يحسن الثاني الا بالواو
 مع ان الهمزة بمعنى لا ينبغي فسلم بذلك انه لا يلزم من كون الشيء بمعنى
 شيء اخر ان يكون حكمه حكم ذلك الاخر من جميع الوجوه وان قوله فانه
 هو الذي جواب شرط مقدر كما ذكره انما صرح لفظا او تقديره ان
 يا زيد ووجهه عرض عن هذا اي يا يوسف وهو طلب الاقبال
 اي معنى النداء طلبا لتكلم اقبال المخاطب لان الاقبال حاصل يعني
 متمنع توجه النداء هنا الى طلب الاقبال لان التقدير ان الاقبال حاصل
 وانما يتوجه الى غير حاصل من الخشوع على الاسعاف والاخر على الطالم وزيادة
 الشكوى بمقولة قرينة الحال وهو التكميل والاختصاص وهو في
 معنى مناداة الشخص نفسه على ان حاله انا افضل حال كوني محققا
 بهذا القول وغيره وقد يكون ذلك في معرض التعاخر سؤالا
 مثلا

قوله

انا اكرم الضيفاتها الرجل مختصا بين الرجال باكر ام الضيف
 نحن انا المسكن اياها الرجال اي مختصا بالمسكن وغير ذلك وانما اهل
 النداء الى الاختصاص لان المناد ايضا مختص بالخطاب من بين المتكلمين
 مع عدم اللبس لان الانسان لا يدع نفسه وهذا في قبل اطلاق اسم
 الكل على الجزء والمترجم على اللازم اذا المناد يكثر في الاختصاص
 يكون هذا الفعل اذا ذكر او في غير المتكلم وتوحي بعد باي وتجرى
 في اوجه النداء في ضمه والابتداء بعد بهاء التبيين ووجه بذي
 الاكرم او توتى بضم مضاف منصوب او بضم حرف بالكرم نحن انا
 بعض العرب تفعل كذا ونحو العرب يقول الناس وكل واحد من اي
 والاسم المضاف في علمه من غير المتكلم ولا يثبت فيه حرف النداء
 لا يستلزم اعم من الفعل على النداء فيقال بفتح الهمزة لا حوتية
 ولا يجوز ان يكون ذلك اياها الرجل لتأكيد الاختصاص لان الاختصاص قد
 وقع اوله بغير المتكلم فلو قال بذكر قوله وكالاختصاص وكتوكيد
 الاختصاص لان الاختصاص قد وقع اوله بغير المتكلم فلو قال بذكر
 قوله وكالاختصاص وكتوكيد الاختصاص كما ان كذا قالوا
 وبالله ذلك يعني كالتدبير ونحوها في الخبر قد يقع موقع النشأ
 يعني فيكون هذا في قبل اخر في الكلام لا يجمع مقتضى الظاهر في مقتضاه
 ان يستعمل الخبر في مقام نفسه ولا يصار اليه الا لطلب نكتة فلا بد منها
 من ان يكون له عارضة بهذا العلم بلفظ الماضي كما اذا قيل
 كنت في مقام الرجاء اعادك اسد من الشبهة وعلمك من الخبر وقد فتك
 لتتقرب بالفاظ الافعال الماضية ليتفأل بها على ان مدلولها في الامر

والتحليل

الواقعة اليه حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية بالوقوع فيما يحيل اليه
 حاصلة يعني ان الطالب مع بلقي حوصه في طلب غاية الكمال انتقلت فيجب
 صورة مطلقه في حباله فيحيل اليه ان مطلق حاصل فيحيل عنه كما في
 بحث فيقيد المسند بالشرط كقول اي كقول البليغ في مقام الدعا
 مثلا ما فله من عده استوفاه فيحمل ان يكون قصد التفاؤل او اظهار
 الخوص لا مكان اجماعها معا على البليغ بها بوجه غير البليغ فانه
 لعدم علمه بذلك لا يحتمل ما عنده لانه اوقع ينظر موقع النظر
 فكما الخبر في التثنية تغاديا في صورة الامر المستعمل في المناد
 للتأنيب في المحل المحاط على المط بفتح البليغ على بالصف ووجه كونه
 لصاحبها يعني ان الطالب يذكر مطلق في صورة الاجراء ووجه
 فيقول تأنيبي عند مكانه اتني او تقول لا تأنيبي عند مكانه لا تأنيبي
 ليكون احذر از المحاط به ان يصير كلام الطالب كاذبا حاملة
 لا على تحصيل المط يعني احوال السناد الى قوله والعصر من يدان ما
 في هذه الابواب غير مختص بالخبر بل حكم الانشاء في كثير من حكم الخبر
 فليقتصر الناطق في الانشاء والمسند اليه في اما محذوف او مذکور الى غير
 ذلك يعني في كونه موقفا او موقفا او منكرا وكذا المسند اسم او فعل
 مطلق او مقيد بفعل او شرط او غيرها والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة
 مذكرة او مخدرة وسناد وتعلق ايضا اما بقصر او بغنى قصر الاختيار
 المناسبة في ذلك مثلا ما من كالقيد بالشرط فان الشرط يحتمل الضمير
 والكذب يحذف الانشاء لا يكون الا مقرونا بخبر مسند الخبر لانه الاصل
 طاري لما كان الفضل سابقا يحصل بفتح من غير احتياج الى ان كان الوجه

فيما يحيل اليه

لا حقايرض له بوطء حرف العطف كالفصل اصد بالنسبة اليه فلذا قدم
 واما عدم الوصل عليه في التعريف فبالنظر الى شئ آخر وهو ما كان الفصل
 ترك العطف والتوكيد عدم والاعدام لا تترك الا بالمكان قد تترك الوصل
 لكنه بمنزلة الملكة وقد يقال قدم في صدر الباب لان العدم سابق على
 الوجود في الحوادث في مقام التعريف قدم الوصل لانه العدم المضاف
 ومعرفة العدم المضاف تترك بملكانها **الوصل عطف بعض الحمل**
 على بعض يعني باحد حرفي العطف فانه سبب العطف يحصل الاتصال
 ترك عطفه عليه اي عدم عطف بعض الحمل على بعض فبين الفصل
 والوصل تقابل العدم والملكة ومدارها على النسبة بين مفهومي الحملين وهي
 لا تجمع ثلثة اقسام اذ اما ان يكون بين مفهوميهما اتحادان كما احدهما من كل
 الاخر او كاشفا عنه او مبينة ان لم يكن بينهما ما يجتمعها من الجامع العقلي
 او الوهمي او الخيالي او الاتحاد ولا مبينه وهي المسألة بالمحالة المتوسطة
 ان كان بينهما ذلك ومدار الفصل على اقسام الاول والآخر ومدار الوصل
 على الثالث قالوا في تعريف الحملين اي قال انهما لا يجتمعان اما ان يكون لهما
 الاعراب بان وقعت في موضع المفرد فالتسوية اعراب اول يكون لهما محل في الاعراب
 بان لم يقع موضع المفرد **حكم الاعراب الذي لها يقع المفرد الذي يكون اعراب**
 المصروف عليها بسبب **عطف الثانية عليها اي على الجملة لهما محل في الاعراب** **الاعراب**
 وقصد التشريك بينهما في حكم الاعراب **كالنقطة اي كعطف المفرد على المفرد**
 فانه بعض التشريك في الاعراب يستدل به على التشريك فيما يوجب الاعراب
 من المعاني كقولك مررت برجل خلقه حسن وخلقته قبيح فالتشريك بين
 الحملين في الاعراب وهو لا يستدل به على التشريك في المعنى وكون كل واحد

قد

واحدة منها صفة لرجل ويكون كل واحدة منهما في قول المفرد **الاعراب**
 الالف او لما هو في قوله **يا لواء** ونحوه **لغة نحو الواو** حرف العطف **الاعراب**
 على الجمع والتشريك كالفاء ونحوه **وجه جامعة** سيأتي بيان الجامع
 بين الحملين واعلم انه كما يشترط الجامع بين الحملين يشترط ايضا بين
 المفردتين او المفردات نحو قولك الشئ والشيء والشيء والارض محدثة بخلاف
 قولك الشئ وداره الارنب ودين المحرس والى باذبحان محدثة قوله
 ويكتب ويشترطان الجملة الثانية ويشتد مع فاعله عطف على الاولى
 بقصد تشريكها مع الاولى في حكم اعرابها وهو كونها جنرا للبدء والجملة الجامعة
 لهما اي اتحادهما في المسند اليه مع التشريك بين الكتابة والشيء فيعطى
 وينتج الجهة الجامعة بينهما اي اتحادهما في المسند اليه مع تضاد المسندتين
 بخلاف نحو زيد يكتب ويبيع او يعطي ويشترط في اذ لا يصح عطف
 يبيع على يكتب ولا يشترط في عدم المتساوية بين المتبع والكتابة والشيء
 والاعطاء ولا يفرق في صحة العطف اتحادهما في المسند اليه مع بنيان المسندتين
 والجهة الجامعة بين الشئ والكتابة التاليف وذكره حق مفرد يعني تفرق
 المصنوع من الواو ونحوه **المصنوع** اذ المراد هو العطف الذي على الجمع دون
 غيره نحو بل ولا ولكن وليس كذلك لان هذا الشرط مخصوص بالواو او
 كل من الفاء ونحوه ووجهه ووجهه في العطف معناه اذا وجد كان العطف
 مقبولا سواء وجد بين المقطوع والمقطوع عليه جهة جامعة ام لا نحو زيد
 يكتب فيعطى اذا صدر منه الاعطاء بعد الكتابة بلا مهاد بخلاف الواو
 فانه ليس له الا مجرد معنى الجمع فلا بد له من جامع **على التشريك** والجهة
 لغة زائدة على معنى التشريك والجهة بخلاف الواو فانه لما لم يكن له الا التشريك

في حقها
 توفقت صحة العطف على جهة جامعة بين العطف والمعطف عليه فان وجد
 صح العطف واللام يصح لا بد في الواو لا بد في صحة العطف بالواو سواء
 كان عطف مفرد على مفرد او جملة على جملة جهة جامعة بين المعطف عليه
 والمعطف **قوله** اذا لا متباعدة بين كرم ابي الحسين وحرارة الصبر لانه لا تعلق
 لاحدهما بالآخر والذين يشبهه على ذلك ما يميل اليه من ان اكرم ابي الحسين
 هو الذي ينزل حرارة الحمل **قوله** ويوصل الحبيب الى الحبيب كقوله في
 ايضا لان المحبة التي سبب انقضاءها الدوام والدينار فلما يفتقر بها عاقل
 او يربح لها محل الزكوة في الشكر **قوله** كما هو الطبع لانه كلما في المعطف عليه
 يميل وينسك الى مفرد اي عالم صبر النوى وتكرم الحسين **قوله** باعتبار
 وفوقه اي ونوع مدح في عالم شريطة الصور بين اي في عطف الجملة
 على الجملة او عطف المفرد على المفرد **قوله** بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت
 هو ان عطف العدة كما عطف عنها ظلال باللون ومرسوم فاعل زعمت ضمير
 المجيبة والخطاب في هو ان للنفس وجواب القسم البيت الذي بعدهم
 وهو قوله ما زلت غم سنين لوداد **قوله** غدت نفسي على الف هو ان تحوم
 فصلت الثانية عن الثانية بان ترك عطفا عليها **قوله** فحكي حكي في ان كلا منها
 مقول قول المتنافقين **قوله** على معنى عاطف يعز كالعقيب والتراخي والترديد
قوله بذلك العاطف يعز الذي هو غير الواو وكان العطف مقبولا **قوله**
 العقيب او المله اي اذا قصد العقيب بالفاء او المله بضم الميم في علم
 انهم يعز معلومة قبل هذا العلم فلا يحتاج الى عطفها هنا وذلك لانه عرف
 في علم النفي ان لغير الواو من حق العطف معنى مخصوصا زائلا على وجه التبيين ان
 مستدعيان نسبة مخصوص بين الجملة والعقيب والتراخي والمستدرك فكلما

البهوان
 بكونه مستدرك

فكانت مواضع استعمال معلومة قبل هذا العلم لانه وجد بين المجملتين
 معنى من تلك المعاني صح العطف بذلك الحق **قوله** المحض به وعلم هناك
 مواضع العطف وكذا فائدة معلومة وكذا وكونه مقبولا وهو هنا فائدة
 هذا العاطف مع مخصوصا مستدعيان نسبة مخصوص بين المجملتين فكان
 العاطف بذلك العاطف مقبولا **قوله** وهذا اي افادة الواو مجرد التبيين ان
 فيما اذا كان للواو محل في الاعراب **قوله** واما فيما لم يكن للواو محل في الاعراب
 فانه لم يكن في قوة المفرد فلم يعلم موضع العطف بالواو مجرد التبيين ان
 المتقدم في علم النفي بل لا بد في معرفة من وجود العلم بتلك القواعد مع
 ادنى بسطة في هذا العلم على ما اشار اليه المصنف **قوله** والافان كان للواو
 في جملتهم البتة في معرفة الفصل والوصل يعني ليس مراد
 من حصرها في ذلك ان الامر كذلك بل البتة على صعوبة هذا الباب
 وقد مر على معنى عاطف غير الواو يعني ويكون العطف مع بالواو او قول
 الفصل واجب اي فصل الثانية عن الاولى بترك عطفا عليها مستدركين
قوله لتلاوي شاركة اي شارك قوله يع اسد يستدرك بهم قوله في فائدا
 على تقدير عطف عليه في الاختصاص بالنظر المتقدم وهو اذا خلو الما
 علم في بحث التقديم والتأخير من ان تقديم الظرف على ما سبق به كونه
 اختصاص ذلك المتعلق بالظرف **قوله** وليس كذلك اي وليس استثناء
 اسد تع به مختصا بوقت جلوسهم الى شياطينهم لان استثناء اسد منهم وهو
 قد لهم وعلومهم وما سولت لهم انقدم مستدركا ايهم من حيث لا يشعرون
 مستدركا لاجلهم لا ينقطع البتة بحال سواء خلو ام لم يشياطينهم او لم
 يحضرهم **قوله** فان قيل شرعية يعني فانه قيل ان اذا خفية هنا مع شرعية

وبعد نعلم ان العامل فيها هو الخ لا اسم ان مثل هذا التقدم يفيد الاختصاص
بل التقدم لمجرد اقتضاء الشرط التقدم كالمستوفى اذ الشريطة هي الطرفية التي
استعمل الشرط يعني اذا قلت اذا خلوت فرائد القرائن ومناه ما اقرء الا
اذا خلوت سواء جعل ذلك الاختصاص باعتبار مفهوم الشرط ام باعتبار
ان التقدم يفيد الاختصاص ولو سلم اي ولو سلم ان اذا شرطه لا طرفية
واذا قدم متعلق الفعل جواب سؤال مقدر توجيده ان يقال لا يلزم
من العطف على مقدر شيء تفصيلا معطوف بذلك الشيء فاجاب بغيره اذا
قدم متعلق الفعل يعني اذا كان المقدم مقدر ما على المعطوف عليه فهو
المحملة سر والكرهت زيد قال ابو في الفهم في الخطاب باختصاص الفعلين
به وان لم يكن لا في حكم لم يفصل عطاؤه للثانية تصدق بغيره
قد بينهما بقوله وذلك بان لا يكون لها اي بين الجملتين كمال الانقطاع
اي بان لا يكون بينهما تعلق اصلا ايها هو خلاف المق على عليا في تزويجهم
لا وائرك اسر او كمال الاتصال اي او كان بينهما كمال الاتصال بان يكون
الثانية بمنزلة الاولى او شبه احدها اي او كان بينهما شبه كمال الاتصال
او شبه كمال الاتصال فذلك معنى الفصل يعني في هذه الصورة الرابع
يعني اما في الصورة الاولى وهو ان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلا العطف
بالواو يقتضي متانيتها المتانيتها تناخ كمال الانقطاع واما في الثانية وهو
ان يكون بينهما كمال الاتصال فلا العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه
مع ان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه واما في الثالثة
والرابعة وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فتأخر عن ذكرنا
في الاولى والثانية لان شبه الشيء حكمه ذلك الشيء اي وان لم

يكون

يكون

الجملة

لم يكن بينهما كمال الانقطاع بل ايها هو ولا كمال الاتصال ولا شبه احدها ذلك
بان بينهما حال متوحد او يكون بينهما كمال الانقطاع ولكن يكون في الفصل ايها هو
الى خلاف المق فالوصل متين اي فالعطف بالواو متين لوجوه الداعي
الى الوصل من وجه الابهام واعطاء حكم الاول للثانية وغير ذلك وعدم
المانع من الوصل حيث لم يكن بينهما احد الكمالين مع الابهام المذكور في
التوسط بين الكمالين اي بين كمال الاتصال فحكم الاخرين اي كمال
الانقطاع بل ايها هو والتوسط بين الكمالين حكم الاول بل انه كمال
الاتصال بل ايها هو كمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال
الاتصال اما كمال الانقطاع بين الجملتين يكون لا من وجه الى نفس
البيان بان يكون احدهما الجملتين خبر الفظا ومغنى والآخر انما الفظا
ومغنى والى طرفيه وشار المص الى الاول بقوله فلا خلو فيها خبر انشاء
لفظا ومغنى **القول** حيثما بالمرساة يقال رسي الملاح السفينة اذا
البحر المرساة في البحر لوقام ثم يستعمل في كل اقامة تراو لها المزاولة
المقاساة والمعاينة للمرشد والغير تراو لها قيل ان السفينة وقيل
للبحر وقيل للبحر وهو الظاهر عليه ظاهر قوله فكل خفف امر البيت لا قوله
الخبير بنجيه **القول** اي لا يفرخ الاجسام ولا يقدم الاقدام والنفس بتفصيل
الامر بالارساء بالمزاولة فلا يجوز فرم تراو لها لانه يتعطل المعنى وهو
المزاولة بالارساء كما في قوله لم يزل يخل الجنة ولا يفرغ عياله يكون حلاله
لانه يفوت معنى التفصيل المذكور فتبين انقطع لان العطف مستدرج
وهذا مثال كمال الانقطاع اي هذا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان
البيت ليس عما نحن فيه لان الجملة الاولى وهي ارسى محلة من الارض لانها متقول

يعني

القول وكله هنا فيما يمكن محله من الاعراب وقد اشارنا الى جواب
معنى فقط اي لا لفظا بان يكون احدهما خبر اللفظ ومعنى والآخر انما
اللفظ لان انشاء معنى بغيره فصل عن اسرعا قبله لانه وان كان خبر
لفظا فهو انشاء معنى لانه دعاء بتقدير لم يرد اسرعا وقبله خبر لفظا ومعنى
وان كان جميعا يقع جملة ما قبله وجملة ما بعده اجامع بينهما اي
المجملين كما سبقين وهذا هو الذي يكون كمال اللفظ في راجع الى طرف
المتبادر قد يصح العطف في مثل زيد طويل وعمر بن عامر يقع على تقدير ان
لا يكون بين زيد وعمر علاقة لا بالصدقة ولا بالعداوة وبين المتبادر
فقط ان ليس متبادر بين النوم واليقظة فيكون بين المجملين كمال اللفظ
قد يصح عطف احدهما على الآخر واما كمال الاتصال اي كمال الاتصال
بين المجملين يكون لا موزونة بينهما بل فلكل الثانية موزونة في طائفة
من الحروف يقع الحرف الجيم الي او بها الهرة واخرها الباء اشار الى ان الكتاب
المختار في تركيب جنس هذه الحروف وعلى هذا يكون محله من الاعراب
جملة مستقلة بغير رتبة من مبتدأ او خبر اي احدهما خبر في اي هذا الموضع
من لف من هذا الحرف ولا محله للجملة من الاعراب جملة ثانية يقع مثل الاول
في الاستقلال وعدم المحل من الاعراب فذلك مبتدأ والكتاب خبر جملة
ثالثة يقع كالاولى في الاستقلال وعدم المحلية والتوسط بينهما يقع ذلك
كون اسم اشار الى البعيد يدل على تعظيمه وبعد درجة فكان في مرتبة
عالية لا يشار اليها الا من بعد الدال على الاختصار يقع بمبالغة وتثنية كونه
غير العرف كبا ما منزلة القدم حتى يصير معناه ذلك الكتاب هو الكتاب
الكامل وما عداه من الكتب السماوية في مقابلة ناقص حاتم الجوان

الجوان فمما يستدل بالجوان خبره والمعنى لا جواد الاحاطة فكما مر عداه الاحاطة
بالنية اليه ليس بجوان قبل التامل يقع في هذه المبالغة خرافا
يتقلىث او لا يقع لا تحقق لمعروف والمر فوج المستقر الى اي اتبع قوله
ذلك الكتاب قوله لا رب فيه فوزا انما دفع قوله هو التجوز في جايته قوله
زيد نفسه فانه يدفع قوله من يتقهم ان يتنادى المعنى اليه زيد على سبيل
التجوز بان جاء ثابته او من سورة او عكسه او كتابه او نحو ذلك ويجوز
ان يكون قوله لا رب فيه حاله من كونه مثل بنيان قوله هو الحق بنينا وذلك
لانه دل ذلك الكتاب بسبب افادة التعظيم على انه لا رب فيه لان عظمة
كل شيء بما يتلذذ ذلك الشيء فدفعه الكتاب انما يكون بان يكون حقا
لا رب فيه فيكون قوله لا رب فيه بمنزلة التاكيد المقصود او تأكيد
لفظا عطف على قوله تأكيد مقصود يا اي القسم الله وهو الجملة الثانية
التي منزل من الاول بمنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى او هو هذا
يريد ان قوله يقع هذا في اعراباته وانما يكون مما نحن فيه اذا جعل خبر مبتدأ
مخدوف كما قد مر في الشارح وفصل عما قبله وهو ذلك الكتاب لا رب فيه لا اتحاد
معنى المعنى وهو مما قبله بمنزلة التاكيد اللفظي حتى كان قبل ذلك الكتاب لا رب
فيه ذلك الكتاب لا رب فيه ومعنى هذا للثبوت ان نفعه هدية محضه
بالفرد من لا يكتسبه كمنها هذا وانما لم يذكر الصف لان الجملة لا تقع صف
لجملة اخرى لان الموصوف لا يكون الا ذاتا وواقع موصوف في الجملة ليست
بذات بل بنية ولهذا لم يقع ايضا محمول عليه اي الصائرين الى
التفوق بنفسه على ان سميتم متقين مجازيا باعتبار ما نزل الى الله على حد قوله
اي اذ اعصر غل والا فانه لا يكون الا الصائرين فان معناه

اي معنى هذا للفقير من الابهام والتفهم اي التفهم الثاني من الابهام بالموجود
 الثاني من التفسير ان التفسير قد يكون للتفهم كما يكون للتفهم كقول له لا حجب
 عن كل امرئ منه وليس في طالب الحق حاجب حتى كان اي ذلك الكتاب
 لان الكتب السماوية هي المقصود منها هو الهداية لانها الموجه اه يعني ان الهداية
 هي الموجه من انزال الكتب السماوية في امور الكثر هداية فهو رفع درجته وان كان
 حال التواضع كمال هدايته فكل ما دل على كمال حاله دل على كمال هدايته
 بالضرورة **وزان** زيد الله اه يعني في دفع توهم السامع التواضع والافتقار
 واتحاد معنى التاكيد والمؤكد فتكون هداية للفقير بمنزلة التاكيد للفقير
 كما ان قوله لا ريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوي **كونه** مقرر اي كون هداية
 للفقير مقرر او جديا لقوله ذلك الكتاب كمال زيد الله مقرر للتواضع
 اتفادها في المعنى مع اتفادها اي اتفاق لفظي ذلك الكتاب وهذا للفقير
 في المعنى لان معناها واحد **يخوف** لا ريب فيه يعني وان كان مقرر لذلك
 الكتاب لكنها مختلفة مع وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم تقي الرب عند
 فكون من باب التاكيد المقصود **او** كون الجملة الثانية بدل منها عطفا على
 فكون الثانية مؤكدة للوقوع اي القسم انه من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
 بدل لانه **او** غير واقية بتمام المراد يعني محايه بدل البعض وبدل التمثال
 او كغير الواقية كاي بدل الكل واقية كمال الوفاء اي واقية بتأدية
 تمام المراد واقية غير الواقية اي شانه المراد يعني لان الفرق
 من الابدال ان يكون الكلام واقيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعينه بشأن
 كذا في الشرع كونه مطلقا في نفسه اي لا يعلق بالغير فانه الاعتناء بشأن
 الاول فوق الاعتناء بشأن الله او كونه قطعيا شيدا او محييا لطيفا وغير

قوله

وغير ذلك مما له جهة واحدة لا يعتد به فيفيد التكميل المراد بنظم او في من الكلام
 ان اي يظهر في مجموع القصدين اليه في الكلام الاول والآخر بالاعتناء بشأن
 المراد **فقر** الثانية من الاولى اي في جملة الجملة الثانية بالنسبة الى الجملة الاولى
 بمنزلة بدل البعض من الكل او بمنزلة بدل التمثال من متبعه فلا تطفئ عليه
 لما بين البدل والمبدل من كمال الاتصال لانه يعطف الشيء على نفسه فهو
 فالاول وهو ان تنزل الثانية بمنزلة بدل البعض نحو قوله تعالى فيكون تمام المعنى
 مطلقا في نفسه امدحكم بما تملكون اذ كان المراد من الآية الكريمة السسه على
 نعم الله عند المخاطبين **كونه** مطلقا به علة تقوى والمقام يقتضي اعتناء
 بشأنه والتمسك بشانه فيكون في نفسه ثلثا راجعا الى السسه وقوله وذر
 الى غيره اي وصيته الى غير السسه وهو الايمان **بالتفصيل** اي بخلاف الاول فانه
 لا يدل عليها بالتفصيل من غير احواله اي في تلك الدلالة على علم المخاطبين بذلك
 النعم المعاندين فانه اذا عاندهم اذ كانوا في كفرها **فوزان** اي وزان الله
 انه بدل البعض من الكل **ليتم** الانعام وغيرها يعني ان الامداد بما ذكر
 من الانعام واليبين والجنات وغيرها بعض الامداد بما تملكون ويحمل فضل
 الله للوسيتنا في لما في قوله تعالى امدحكم بما تملكون من الاعمال المحمودة لسامع منهم ان
 مثال بما ذكرنا **والا** فكن في السر والجمهور **مسألة** اي ان لم ترحل فكن اعلم
 فليكن عليه السلام مستورا في الحالين في السر والجمهور **اظهار الكراهة** لاقامة
 يعني بسبب ان اي المخاطب يخالف باطنه ظاهره **او** بتأدية اي تأدية هذا
 المراد الذي هو السسه على كمال اظهار الكراهة لاقامة **مع** التاكيد المحاييل
 من التوهم يعني من التاكيد القليلة نحو قوله ارحل فانه اعاد على بالالتزام قوله
 وكونها مطابقة اجواب سؤال مقرر وهو ان يقال لا يفيج عندنا اعاد

من الاول

بالخط على طيب الكف في الآفة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي في لوازم
ومقتضياته فذلك لانه عليه يكون بالالتزام دون المطابقة اي وانه لا يثبت عندنا
يعني في كونه بدل التمثال من قوله ارحل ولم يقيد ببدل الكل يعني لم يذكر المص
بدل الكل مع ان صاحب الكشاف جعل قوله تع انما نحن منهز من بدل الكل من
قوله انما حكم مستدل على ذلك بان تخفيف اللام فقد عظم الكفر وكان نظره اي نظره
على ان بدل الكل لا يثبت عن التاكيد الا ان لفظة غير لفظ متبوع وانه الموع بالنبذ
دو متبوع وهذا لا يتحقق في الجملة اي مجموع الارجح الذي يثبت بها بدل
الكل عن التاكيد في الجملة لا عمل لها من الاعراب وهي التي لم تقع موقع المفرد
فانها لا تحتاج الى قصد به البدل دون المبدل منه من الملازمة وهي الاتحاد في المنزلة
ودلالة احدها على الآخر ذات محل من الاعراب يعني منصوبة المحل بفعل اول
كالحرف في البيت الثاني لان المراد التمثيل لا بدل في الجملة الثانية من الاولى لكونها غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بقطع النظر عن كون الاولى محل من الاعراب او
في المثالين يعني الآية والبيت يعني ان قول المص في الموضوعين ان الله او في على صيد
اسم التفضيل بدل على ان ببادية المراد بدل على ان الجملة الاولى فيها وافية بتمام المراد
لان وضع اسم التفضيل للتشريك في اصل الفعل لكونها كغير الوافية لما ذكره الشارح
في الجملة الاولى من حصول الاعمال وعدم دلالتها على تمام المراد بالمطابقة بدل دلالتها
عليه بالالتزام فكما كغير الوافية بهذا الاعتبار او لكون الثانية بيانا لها عطف
على مذكورة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للو في ذلك
بان تنزل الثانية من الاولى منزلة عطف البيان متبوعه بخفاها اي الاولى يعني ان
المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفا الاولى مع اقتضاها المقام ازالة قوس
اليه الشيطان قال يا ادم فصل حال غروب قوس كونه تغير الى وتبيننا لوسوس

س فان الوسوسة هو التكلم بكلام خفي يكره ويدعيه الى شر فيه نوع
خفاء فانما يقول قال يا ادم الآية اي وانه قال يا ادم يعني ان دخل
ازالة الابهام قوله جعل الله يعني قوله قال يا ادم او نحو ضحا وبيانها
يعني قوله في سورة الشيطان فظاهر ان ليس لفظ قال انما لا يكون قوله البيان
تقطع النظر عن فاعله وهو الشيطان ببيان الوسوسة حيث يكون من باب عطف
للفعل بقطر اعني وسوس لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن
قال بياننا ونرى ضحا لوسوس الوسوسة كلام خفي وقوله يا ادم ليس له في
نفس الامر ان عنيان لانه حفص قد يعطف الجملة التي تصلح بيان للو في غيرها
على استقلالها ومقابلتها للو في قوله تع ليس هو منكم سوء العذاب يذبحون ابناكم
وفي سورة الرعد ويذبحون بالواو حيث طرح الواو جعل بياننا لوسوس منكم
وتفسير العذاب وحيث اثبت الواو جعل التذييل كانه جنس آخر باعتبار
زيادة على جنس العذاب زيادة ظاهرة وقد يقطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسير المفرد من مفردة كقوله عذاب يوم كبير اي اسمر رجلكم جعل قوله
الى اسمر رجلكم بيانا لقوله عذاب يوم كبير اي رجلكم الى من هو قادر على
كل شيء فكان قادرا على ما اراد من عذابكم واما كونها كالمفرد عنها
اي عن الاولى هذا هو الموضوع الثالث من الموضوع الرابع الذي يجب فيها فصل
الجملة الثانية عن الاولى وذلك لان الموضوع الذي يجب فيها ترك العطف اربعة
اشان منها بالاصالة وهي اذا كانا من الجملتين احد كمالين اعني كمال الانقطاع
او كمال الاتصال واثان بالانضمام وثلث حيث كان بين الجملتين شبهة احداهما
اعني شبهة كمال الانقطاع او شبهة كمال الاتصال وما خرج عن الاولين شرع في
الاخيرين من عطفها على غير ما ينبغي الذي لا يقيد العطف عليه

وفي ذلك اذا وجد قبل الجملة السابقة جملة غير متصلة على مانع من عطف الا عليها
 لكن المقام احتياط فيقطع الثانية لتلايق السامع ان المراد عطفا على
 المتبوع وشبه هذا يقع في اثنين الجملة والباء الموحدة اي ما كان العطف فيه نوع
 خبر الموحدة باعتبار الجملة على مانع من العطف وذلك المانع هو ايهام العطف
 بنحو المراد ان المختلفين انسا وخيرا والمتفقين للبين لا جامع بينهما يمتثل
 على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي برعا يمكن دفعه بنصب قرينة
 كذا في الشرح وسمي الفصل لذلك اي كون عطفا عليها موحدا عطفا على
 غيرها قطعا كونها قطعا للموعم لكن ترك العطف لتلايق السامع ان يقع ان العطف
 اذ اها اي اضرها على نظن سلمي كما صححنا اذ لا مانع من العطف عليه اذ المعنى
 وانه في ذلك ان سلمي نظن كذا وهذا المعنى صحيح وزاد الشاعر لانه قطعا ولم يعمل واوها
 لتلايق السامع انما عطف على ابغى ووجه في هذا المعنى ان سلمي نظن اني
 ابغى ربك وتظن ايضا اني اضرنا بتم في الضم وليس هذا مراده لان مراده اني
 احكم على سلمي بانها تيمم في الضلوع حيث نزلت اني ابغى ربك بها ويجمل اي
 هذا البيت المسمى لانه سبق على سؤال مقدر وهو هنا محل وهو السؤال كانه
 قبله او احوالها اي الثانية كالمضمة من هو الموضع الرابع من مواضع الفصل
 الرابع المتقدمة فنزل منزلة يحمل تفسير اي فنزل الا في منزلة السؤال
 او فنزل الثانية منزلة الجواب وكلها صحيحة كونها متصلة عليه اي من ان ذلك
 السؤال المقدر لما يترجم اي ما بين السؤال والجواب من الاتصال رتبة السؤال والجواب
 من الاتصال الاول السؤال اللفظي الجواب البقرة قال السكاة فنزل ذلك السؤال
 حاصل من حيث ان المعنى فنزل الجملة المتضمنة للسؤال فنزل السؤال والحكمة
 فنزل السؤال المقدر فنزل السؤال الواقع ونزل اي السؤال بالحق

تقام

وتأخر

كاختار السائل هذا اضافة المصدر الى المفعول اي كاختار المتكلم السائل
 السؤال اذ يحمل على تقدير عدم ذكر الجواب ان مثال عند السامع فاختار المتكلم
 بذكر الجواب عن كلمة السؤال اذ تحقير الهاء لتسائل وكان المعنى كاختار
 كالاختار في على صاحب المان حيث نظر في قطع الثانية عن الاي انما يكون على تقدير
 تشبه الاول بالسؤال ثم نزل بها منزلة مع ان كون الاول مثالا للسؤال كان في
 كون الثانية هي الجواب كالمضمة بها وسمي الفصل لذلك استئنافا تسمية
 باسم سبب باعتبار ان سبب استئناف الثانية عن الاول كانتناها على اعتبار سؤال
 ينقطع به كلام المتكلم فلهذا سمي الفصل كون عطف الثانية على الاول موحدا عطفا
 على غيرهما عطفا على ما ذكرنا ان كانه القطع موجود في كل واحد منهما فلهذا سمي
 استئنافا تسمية التبع باسم ما يحاور فلفظ الاستئناف على اصطلاحهم يطلق على مقيد
 وهو اي الاستئناف يقع سؤال اريد به فصل الثانية او فترها عليل مع الاستئناف
 المحذوف اي انا عليل جواب سؤال محقق وهو قول القائل كيف انت ولا شاهد
 فيه وهو شهر دائم في البيت المحذوف اي سبب علية شهر دائم جواب سؤال
 مقدر مثالا من جواب السؤال الاول اي من قول انا عليل فكونه الى ان عاد في سؤال
 عن مطلق سبب علية من غير ان يقول هل سبب علك كذا وكذا فصل قوله شهر
 دائم الى عماديه لوجه مودع الجواب وهو محل الشاهد حيث لم يعمل وشهر دائم
 بقرينة العادة الى كالدليل كون السؤال في البيت في السبب مطلقا
 الخاص لان يقال اي لان مثال غير سبب الخاص باد بتردد فيه فيكون
 هل سبب علية كذا وكذا مع يلزم التاكيد في الجواب كما هو شأن المتردد قوله
 لهما شهر دائم والآخر اي قانه قيل ما نزل قال هل سبب ضال شهر والآخر
 لانها بعد باب المرض فدل على ذلك وبدون التاكيد ان السؤال في السبب مطلق

تسعة

في البيت الخاص بهذا الحكم أي الحكم في الجملة الأولى وكل موضع يمكن فيه تقدير الخاص
تقدير العام من غير عكس وتقدر الخاص أي كان قبل هذا النفس إعادة بالسؤال
أي فصلان النفس إعادة بالسؤال فالتأكد دليل على أن السؤال سبب الخاص
فإن الجواب في طريق السبب لا يؤيد كون المحاطب جازم الزهن ولا يخفى
أي فقل من قول إذا كان طابا ما تردد حسن نفع الحكم في كونه المراد بالانتفاء ههنا
الانتفاء على سبيل المثال لا على سبيل الوجوه وأما ذكر الآلة بتأكيد في قوله واليوم
تأكيد مع أن التردد في كيفية واحد لا يستلزم كون نفس المبدأ أمانة بالسؤال
وهذا الضرب يقع من السؤال وهو الذي يكون السؤال في سبب خاص للحكم
يقضي تأكيد الحكم الذي يكون في الجملة الثانية لأن السؤال لما كان طالبا لمحمض السبب
لما هيية يعلم أن السؤال جملة طلبية فيقتضي تأكيد حكمها أي أحسن
في حيثهم لأن تخييم كانت بالجملة العقلية الدالة على الحديث أي نكح سدا وحيية
بالجملة العقلية الدالة على المحاصل أنه فصل قوله قال سلام من قول قالوا سلاما كون
الثانية أعني قال سلام جواب سؤال مقدر ليس في سبب عام وخاص في جملة جملة
عازلة يعني أن العوازل جمع عاذل لك فاعل إذا كان صفة لا يجمع على فاعل ولا جمع
عازلة بمعنى امرأة عازلة لأنه أراد الرجال بدليل قوله صدقوا في صدق فاعل
العاذل جمع عازلة صفة جملة لا صفة امرأة كان قبل صدقوا أم كذا في
لما ظهر الشك في عرجات الدلالة على إتمام السرد كان ذلك مما يحرك السامع
لستأخر الشاء فالمراد صدقوا في ذلك أم كذا في أفضل كما هو معنى الجواب وقال
صدقوا ولم يزل وصدقوا له أي لا يشك في ذلك وهو من مالم يأتي في
فخلف المفضل يعني المفضل بل هو في الحديث زيد حقيق بالاهتمام
بالاهتمام في الخصال المرصية والخصال الحميدة ومنه ما بني على صفة

الاسم
صفه أي ومن الاستشهاد ما يكون المنطوق في الجملة الاسمية صفة ما يتوقف عنه الحديث في
والسؤال المقدر فيها أي فيما يأتي بإعادة الاسم ما يتوقف عنه وما يتوقف على صفة
لماذا احسن الله سؤال عن سبب عام كان قوله وهل هو حقيق بالاهتمام سؤال عن
سبب خاص أبلغ من الاستشهاد أي بإعادة الاسم كونه منطوقا على سبب الحكم
فيما إذا كان السؤال المقدر عن سبب الحكم لا يشأله على بيان السبب لأن ما فيه بيان السبب أي
إلى القبول على ليس كذلك فالجواب يشمل على بيان لا محالة يقع نسو كان باعاً اسم
متوقف عنه أو مبنياً على صفة والتم يمكن مقبول ولم يكن من البدل في شيء والسبب
أي وإن كان السؤال عن غير السبب فله مقبول في بيان الابدلية لا سيما على بيان
فله من وجه الاستشهاد المبنى صفة ما يتوقف عنه الحديث على الاستشهاد المعانيه اسم
ما يتوقف عنه الحديث كما في قوله في قالوا سلاما إلى آخره يعني في كون السؤال في الآية
و البيت المقدرين عن غير السبب ومنه التفسير عن مذكرة في الشرح وهو هنا
أنه إذا ثبت الشيء حكم ثم قد سئل عن سببه ولا يدل على جواب بأن سبب ذلك أنه متحقق
الحكم فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقاً
وتارة بإعادة صفة فيفيد أن سبب احتقاده لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس بجمع هذا
في سائر صور الاستشهاد فليست أمثلة وقد يحذف صدر الاستشهاد أي الجملة المتألفة عند
قيام قرينه نحو لا يفرها لا يقع فيمن قرأ بيتي مبنياً للمفعول قبل يتجه حال
يعني فحذف صدر الاستشهاد وهو بيتي للقرينة الدالة عليه وهو السؤال المقدر وأما قرأ
يسم بكرة الماء فلا يكون مما نحن فيه لأن فيه حال في فاعل بيتي الظاهر و عليه أي
على حذف صدر الاستشهاد قوله نعم الرجل في تفسير القاعل لهم لأنه لما قيل نعم الرجل
أو نعم رجل كان القاعل مفعولاً كونه مفعولاً مظهر للوجه في تفسيره بانه
من هو فقيل زيدا أي هو زيد كذا يعني السامع حين وفيه تأمل في المذهب الذهني معلوم
قال

بين الخاطبين فلا يصلح دليلاً لإبراهيم الفاعل وإما جعل المحض مبتدأ والمحل قبله
خبر فلا يكون من قبيل مجتازاً أما مع قيام شيء مقامه أي مقام الاستيفان يدل على
أنه في الرحلة المذكورة في خبرين فمما روي في أي القوار بقوله **أو في ذلك أي**
أو يحذف كل الاستيفان بدمي قيام شيء مقامه أي مع نفي ثم حذف المبتدأ جميعاً غير
أن يقوم شيء مقامه وهذا على قول من جعل المحض خبر مبتدأ محذوف لرفع الإبراهيم قوله
أي الإبراهيم الفصل حذف المراد كقول البلغاء لا وابدك الله فإنه لو قيل لا يترك الله
بدن الواو كما عليه كلام الأوساط لا وهم الدعاء بتقوى التأييد ويصير الدعاء للمخاطب
دعاء عليه فلهذا أي قوله ليس المراد لك فنهما كمال الانقطاع بين ذلكا حقاً
الاعطف الثانية على الواو لكن عطفت عليها لأن ترك العطف لا قابلاً وقع هذا الكلام قوله
أنه يفسر كأن كان في هذه المادة أو غيرهما محلاً وأصله الله وغير ذلك مضمون قوله
قوله لا يغير الجملة الخبرية المنفية المحذوفة التي ثابت لا عنها **لما لم يبق** أي لم يبق في باب
عنه في هذا الكلام أي في قوله لا وابدك الله **نقل في التعليق** حكاية مثله أو يحكى
هاتين مثال كاتبة غير شيء فقال الكاتبة في جواب لا وابدك الله أمير المؤمنين فخرج هاتين
عليه صلة لأنه راعى حس الأدب في عبارة باب التناول ولم يرف أنه لو كان ذلك
أي ولم يرف هذا الزعم أنه لو كان معطوفاً على قلت لم يدخله **وأنه عطفت** على قوله
أنه لو كان أي ولم يرف **أي** بظاهر الزعم أنه لو لم يقل قلب بل قال المخاطب ابتداء
في جواب سؤالي لا وابدك فلا بد للمعطوف أن يكون معطوفاً عليه في اللفظ أو التقدير والمحل
أن الشارع في هذا القائل بوجهين **وخرجه** بعضهم هو أن الشارع التخلي إلى قول
خبر أي لفظاً ومعنى أو انفصالاً لذلك **مع** تخفى جامع أي جهة جامدة بينهما
لأنهما أي الجمليين إما أن تكونا خبريتين لفظاً ومعنى أو اثنتين لفظاً ومعنى
فالجميع غايته إتمام معنى السنته المذكورة مع المتفقين خبر لفظاً ومعنى والمتفقين

والمتفقين أن اللفظاً ومعنى فكون غايته **أو** مع للفقهاء الأولين مع المتفقين
خبر اللفظاً ومعنى والمتفقين أن اللفظاً ومعنى **أو** لأنها أي الخبريتين المتفقين في
اللفظ والمعنى مع جهة جامدة **في المثال** مع بقوله تع أن الأمر في تقديم الخبر
جيم **لو كان** الجمليين اسمية **بمحذوف** الأول مع قوله تع بما دعوا الله والله خادعهم لا دعوة
الجملة الأولى في فعلية والثانية اسمية فالجامع بينهما في الأولى اتحادها في المسند وهو
وكون المسند اليه في أحدهما اتحادها مع الآخر اتحاداً جامعاً **والتضاد** في المسند
والمسند اليه لأن الأمر ضد الخبر والعصم ضد الحميم **كلوا واشربوا ولا تسرفوا** الجامع قوله
من هذه الجملة الثلاثة الثانية اتحادها مع المسند اليه مع الكل والشرب والاسراف
المناسبة يمكن تطبيقه على قسمين **بما** أن يكون الجملة مع كونها اثنتين مع
خبريتين لفظاً أو كون الأولى خبرية والثانية انشائية كقولهم تع وإذا أخذنا الآية وتعبادة
أخرى قوله على قسمين **لأن** مع واللفظان الأولى خبرية والثانية انشائية **وأنهما** الانشائيتين
مع واللفظان خبريان فمامل **وإعاد** لفظ الكاف يعز جيت كقولهم ولم يعد
وقوله فصله عما قبله في الجملة **وكون** تع يعز في اتحادهما مع اللفظان يكون الخبر
يعز **لأن** قوله لا يتبدل في أخبار اللفظ **لأن** يعز لا يتبدل خبر مع تعي التبدل
أي لا يتبدل **وأنه** عطفت عليه قوله **وإعاد** لفظ الكاف يعز جيت كقولهم ولم يعد
دأخه تحت أخذ الميثاق **بأن** يعز لا يعز **والمعول** لا بد له من عامل في أصل
العمل للو ففعل **وإعاد** لفظ الكاف يعز **لأن** يعز لا يعز **والمعول** لا بد له من عامل في أصل
والتفعل لأن المخاطب كان سارحاً إلى الاستئصال **وأنه** المتكلم يخبر عن المخاطب بما عزم
إلى الاستئصال **وأنه** لا بد له من عامل في أصل العمل **والمعول** لا بد له من عامل في أصل
لغير قوله لا يتبدل في المفعول **وأنه** الثانية يعز **وأنه** المفعول **وأنه** لا يتبدل في جواب
قوله أخذنا ميثاق بني إسرائيل **وأنه** القسم كان قيل وإذا قسمنا عليهم لا يتبدل

من اجزائها واداد بالنص والامر المنصور لا يمكن الا تخالفه غير ان عبارة
 السكاكي يقع لما فيها من ارباب غير المنصور وعدم الوقف بالمراد اجتماعهما اي اجتماع
 المجليات في المفكرة الاتحادية بالنص والامر المنصور الواقع في المجليات اي في تصور
 المسند اليه او المسند او قيد من قودها كالصفة او الحال او التمييز او الفرق او غيرها
 او غائلا اي او يكون بينهما غائلا في تصور المسند اليه نحو زيد شاعر وعمر كاتب او
 في تصور المسند نحو زيد اب بكر وعمر اب الخالد او في قيد من قودها وحكم التماثل
 حكم الاتحاد فان العقل يتجلى في هذا إشارة الى سبب كون التماثل مما يقتضي
 بسببه العقل جمعها في المفكرة في الشخص في الخارج وهو الصفة التي تغير الموجود
 عن كل ما عداه في رفع القدر بما يرفع العقل التقدير بين المثلين ويجعلها
 متحدتين بان العقل ما هيتهما النوعية الموحدة في الشخص فان العقل موحدة لا يدرك
 بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل موحدة في القوارض الشخصية في الخارج وتبرز
 من المعنى الكلي في ذلك فالتماثل اذا اجري في الشخص صار متحدتين فيكون حصول
 في المفكرة حصول الآخر وانما قال في الخارج ليعلم ولم يعل في جميع القوارض
 وهنا بحث اي في قول من قال ان التماثل جهة جامعة بين المجليات سواء كان
 سكاكيا او غيره او تضائفا ليعلم ان الجامع العقلي على اقسام الاتحاد في التصور
 والتماثل والتضائف وغير ذلك اي ويكون بينهما تضائفا في تصور المسند اليه
 او المسند او قيد من قودها لا يمكن العقل كل منهما الا بالقياس الى العقل الآخر في
 ان التضائف بين الشئيين يوجب اجتماعهما عند العقل اذ العقل احدهما والمضاد
 امران وجوديان لا يمتثلان في موضع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويكون
 ماهية احدهما مقصود بالقياس الى الآخر فحصل كل منهما في الفكر يستلزم حصول
 الآخر فمعرفة هذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والحلول فان العلة انما تفعل

قوله

يلغى التماثل الى

تفعل من حيث هي علة بالنسبة الى المعلوم من حيث هي معلول وبالعكس بالتفعل
 او بوسط انفعال الغير اليه لاشارة بالاستقلال الى العلة التامة وانفعال الغير
 الى العلة الناقصة وعلى كل تقدير فالمصدر علم سواء كانت قريبة او بعيدة فيجوز ان
 يقال ابوك زيد وابنتك عمر وهذا الشئ علة لذلك وذلك معلول لذلك
 كتاب ميسرة الترو مائل غيره اقل والاقل والاكثر فان الاقل من حيث هو اقل
 انما يفعل باعتبار ما هو اكثر منه او وحي اي والجامع بين الشئيين وحي عطف
 على قول عقلي والوهم هو القوة المدركة للمعاني الخفية الموجودة في المحسوسات من
 غير ان يتأدى اليه من طرف الحواس وهي كمن يشبه بحال الوهم اي الى الجامع الوهمي
 ما بسببه يقتضي الوهم اجتماعها في المفكرة وهي التي لها قوة الفصل والتركيب بين
 الماخوذة من المنزلة والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض كما تقدم بان يكون
 بين تصورهما اي تصور الشئيين بغير زها الى الشئيين في مخرج المثلين
 وذلك من حيث ان في الصورة شيئا من البياض كأنهما من نوع واحد وحكم المثلين
 حكم المتحدتين كما عرفت زيد في احدهما اي في الصورة مثلا فان الوهم يتوهم
 ان التلوذ من نوع واحد يريان الجامع بين هذه التلوذ هو الوهم وحكم ان هذه
 التلوذ من نوع واحد والعقل يعرف انها امور متماثلة في جهة العقل فانه
 يعرف ان كل واحد منهما من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بهما
 على ان ذلك في اني مجاز بين امرين وجوديين يعني المتضادين وهما الامران
 الوجوديان اللذان لا يمتثلان في موضع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويكونان
 متعاقبين عليه ويكون بينهما غاية الخلف ولا يكون ماهية احدهما مقصود بالقياس
 الاخر كما تسود والبياض في المحسوسات فانها وان كانت محسوسة ياتى من الظاهرات
 الا ان كون السواد متضادا للبياض في غير ان لا يدرك الا الوهم فلهذا يلغى التماثل بالجامع

والجواب انهما اي بين الاعمى والكفر تقابل العدم والمكدة لا تقابل الضدين في جميع ما
علم بحينه به بالفروض اي تصديق ما علم بالفروض انه من دين محمد م كالنوحيد والنبوة
والبعث والخرأ ونحو ذلك وقولنا بالفروض احرازنا علم بالادلة لان انكاره
يكون كفر عجا ما هو تغير التصديق في المنطق عند المحققين يعني شيخ قطب الدين
الشرائفة في شرح المقام وغيره اعني غير الشيخ قطب الدين المذكور في
عما في شأنه اي من شأنه ان يكون متوافقه يقال للحائظ وغيره من الجاهل كافر
ولا هي انات العجم كافر لانها ليس من شأنها ان ينصف بالاعمال فيكون وجوديا
الي اخره وفيه يصح تشبيه احص بها المتضادين اي بالمدكورات بقية السواد والبياض
البياض والاعمى والكفر فاحتمال ذلك تعدد من التضاد في فالله شوقي الابيض
مثله متضاد ان باعتبار اشتغالها على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض
والا فاما لا يتواردان على المحل اصد فكيف يتضادان وذلك لا الاسود مثله
هو المحل مع السواد ليس بمرتضى وبسبب هذا النوع من التضاد التضاد المتصور
فان تضاد اى او يكون بين تصورهما شبه تضاد وليا متضادين لعدم
توارد في اى يري ان السماء والارض لما لم يتعاقبا على موضوع اصد لم يكونا
متضادين ولا من قبيل المتضاد الى سؤال وجواب يرد ههنا اما السؤال فهو
ان يقال جعل الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتغالها على الوصفين
المتضادين فلم لم يجعل نحو السماء والارض ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
واما الجواب فتوان يقال لبا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزء من مفهومهما لان الاسود شئ له السواد والابيض شئ
له البياض بخلاف السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيها وهما الارتفاع
والانخفاض لانها وليا بداخلين في مفهوميهما فيما يعم المحسوسات والمفصولات

ب الاول والكمثال شامل للموصوفين بالاولوية والثانية وهما لا يمكن اجتماعهما الاول والكم غير متضادين لانها مجابدة
باعتبار اشتغالها على وصفين لا يمكن اجتماعهما الاول والكم غير متضادين لانها مجابدة
عن المحلين الموصوفين بالاولوية والثانية وهما لا يمكن اجتماعهما لان كون الشئ الواحد
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير في حالة واحدة محال ولم يجعل متضادين
يعني ولم يجعل الاول والكم متضادين باعتبار اشتغالهم على الوصفين المتضادين وهما
الاولوية والثانية وبسبب هذا التضاد تضاد مفهوم الاول بغير الاول والكم لا يكون متضاد
قد يترتب من جميع ان العدم مقبض في مفهوم الاول بغير الاول والكم لا يكون متضاد
عند من يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلف ولا عند من لم يشترط ذلك امله
عند من يشترط فظاهره مخالف الثالث والرابع في فرقتهما الاولى اكثر من مخالفة الثالثة واما
عند من يشترط ان يكون بينهما غاية الخلف فيمنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا في
هذه المحيثة بل في حيثية اخرى وهي كون مفهوم الاول مقبض فيه العدم حيث
قبل فيه ولا يكون مسبوقا بالغير ولا يكون وجوديا واذ لم يكن وجوديا فله يكون ضد
لغيره لما علم من ان الضدين هما الامكان الوجوديان في ينزلهما اي المتضادون
التضاد في انه لا يحضر اى لا يحضر الوهم احد المتضادين الخ لا او يحضر الآخر
اي لا جل ينزله الوهم المتضادين المتضادين ولذلك اي الترتيل بحد الضدين
كالسود مثله اقرب الى مع الضد كالبياض يتقبل كل منهما اي كذا من الضدين
بدون تقبل الآخر وليس عنده اعني التقبل ما يقتضي اجتماعهما في المفهوم او خياله
عطف على وجهي او الجامع بينهما خيالي بسبب يقتضي الخيال بغيره وان كان العقل
من حيث الذات لا يقتضي ذلك ان يكون بين تصورهما اي بين الشئتين المتصورتين
سابق على العطف على التكميل بالعطف لاجل سببان مختلفين في الخارج مؤدية
الى ذلك التفاوت في الخيال بسبب وصوله من الخارج لان المحسوس اذا كانت حاضرة

وكونه مسبوقا بالغير

انطبعت صورها في الخواص ثم يوجد مثل ذلك الصورة في الخواص المتشابهة ثم يوجد في الخواص
 فاذا غابت الخواص انطبعت تلك الصورة في الخواص الظاهرة لكنها تكون باقية في الخواص
 فاذا اخذ الخواص المتشابهة في مطالعة تلك الصورة الخفية في الخواص صادرة تلك الصورة مخفية
 بالفضل قبل قول المصنف في الوهم بين صورتها شبهة غائبة وتصادف في الخواص بين
 صورتها تعاود فيه نظر ذلك التصادف انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
 صورتها وهو العلم بالاولى التفاوت انما هو بين نفس الصور فحينئذ يرى
 يتصورها مفهوماً يكون له وجه صحة ولذلك اي ولذلك الاختلاف في الاسباب
 فكم في صور لا انفكاك بينهما اي متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض اما جودة ذلك
 الخيال او كثرة الف الخيال اياها وهذا مثال للترتيب لا يجمع اصلاً اما الضيق
 ذلك الخيال او قلته الف الخيال اياها وهذا مثال للترتيب لا يجمع اصلاً اما
 لضعف ذلك الخيال او قلته الف الخيال اياها وكما في صور لا ينفك بعضها عن بعض
 محسوسة زيد مثلاً في خياله وهذا مثال للوضوح وجامعه فمن صاحب صنعة يشاهد
 فيها الشياء مخفوفة بعد خروجه من حيث لا يفكر في شاهدها في الكثرة او قلة او غلبة او
 كانت صور تلك الشياء مقارنته في خياله واضحة في خيال غيره فمثل احتياجه
 اي زيادة احتياجه في معرفة الفضل والوصل الى معرفة انواع الجاهل بين الجاهلين
 عظم ابواب اي ابواب علم الحقائق وهو اي باب الفضل والوصل عجايب
 الف والعادة اي كثير متعدد مختلف ليس له صابغة محصورة بل هو مجرب ما يالف
 الانس والبقاؤه وانفكاك الباب في استبداد الصور الخفية خزانة الخيال عما يفوق
 المحصر اي لا يمكن حصره فظهر ان ليس المراد اي وقد ظهر عاذاً وهو هو المراد
 بالجامع العقلي من سببه يقتضي للعقل اجتماعها في المفكرة والوهم وهو امر سببه
 يتخيل الوهم في اجتماعها في المفكرة والخيالي وهو امر سببه بعض الخيال اجتماعها

قوله

عنها في المفكرة ان ليس المراد بالجامع ما يدرك بالعقل او ان كان ذلك هو
 من اللفظ لما اشار اليه قوله ان التصادف وشبهه لا يقع لو كان المراد من الوهم ما يدرك
 بالوهم لم يصح التمثيل بالتصادف وشبهه لیسامح المعاني التي يدركها الوهم يعني
 ان التصادف وشبهه معان كلية فيكون المدرك لها هو العقل ومن الوهم
 فانه لا يدرك الا المعاني الجزئية وكذا التقادير في الخيال يعني وكذلك ايضا
 لو كان المراد بالخيالي ما يدرك بالخيال لا يمكن عليه بان يكون بين صورتها
 تقادير في الخيال لان التقادير هي مفعول ليس من الصور التي يجمع في الخيال
 حين يدرك بالخيال وقد خفي هذا على كثير من الناس يعني ان بعضهم لما لم يعرف
 ان ليس المراد من العقلي والوهم والخيالي ما يدرك بالعقل والوهم والخيالي
 بشكل عليه التمثيل فاعترضوا بان السواد والبياض مثلاً محسوساً فكيف
 ان يجعل من الوهميات مع ان الوهم لا يدرك المحسوسات بل انما يدرك المعاني الجزئية
 الموجودة في المحسوسات غير ان يتبادر اليها من فرق الخواص كادراك صدق وزند
 وعدو وعرو واجابوا بان الجامع اي واجابوا المعترض ثانياً بان الجامع
 كون كل منها تصادف للخرق وفيه نظر لانه ممنوع اي وهذا الجواب فاسد لانه
 لانهم ان تصادف السواد والبياض مع خرق بل هو كلي وان اراد ان تصادف
 هذا السواد لهذا السواد في انهما اي التماثل والتضاد والتصادف وشبهها
 ان اضيفت اليه الجاهل كقولنا تصادف السواد الذي اضيف اليه التصادف
 امر كلي فيكون التصادف ايضاً كذلك وان اضيفت اليه الجزئيات كقولنا تصادف
 هذا السواد لهذا السواد فان هذا السواد الذي اضيف اليه التصادف امر جزئي
 لا يشار اليه وكل ما يشار اليه جزئي فيكون التصادف المتعلق اليه ايضاً جزئياً فكيف
 يصح جعل بعضها على الاطلاق عقلياً وبعضها وهمياً فليس هذا الا الحكم محض قوله

البياض فان
 السواد الذي

وظاهره ان ليس بصورة ترسم في الجنال بميدانك اي كذا الجنال بميدانك بالجنال
 فظاهره ان ليس بصورة ترسم في الجنال بميدانك اي كذا الجنال بميدانك بالجنال
 مثل الاتحاد في المنبر عند او في المنبر او في قنودها وصاده ظاهر لتقطع
 بامتناع العطف في نحو هزم الامر الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فانه
 حصلت التسمية بالاتحاد الطرف لكن لا يتناسب بين زيد والامر **قوله** ونحو النجى
 واردة الارب والف باد بخانه محدثة لانها تتفرقت في كونها محدثة لكن لا يتناسب
 بين كل منها والاخر في بيان الجامع اي ما يصدق عليه انه جامع بين الجملتين
قوله وقد مر في ذم اي في ذلك الموضع الموضع البديهي من اي في السكك
 لتفاد كلامه بانه يكفي لصحة العطف ووجه الجامع بين الجملتين باعتبار مفعول
 في مفعولها **قوله** واداد اصلا اي واداد المصداق كلام السكك في ذكر
 كذا الجملتين التين فيهما **قوله** فرفع الجمل في قوله اي في قول المصداق في
 فزيد في تاويل كلام المصداق بانه يرد بضميرها مفعولها فيكون له وجه صحيح
 فمفهوم البياض لون مفرق للبصر ومفهوم السواد لون قابض للبصر مع ان ظاهر
 عبارة يقع قوله في التصور يمنع من الحمل على ما ذكر السكك في **قوله** ومن محسن الوصل
 اي ومن احد الجملتين في الاخر **قوله** بالجنال في الاسمية بان تكون الاسمين
 والفعلية اي بان تكونا فعليتين في الماضي اي بان يكون فعلهما ماضيين
 والمضارع اي بان يكون فعلهما مضارعين فاذا اردت مجرد الاخبار
 في غير ترضي للجد في احدهما والثبوت في الاخر اي انما يحسن رعاية التاسب اذا
 كان المراد بالاجزاء في كل واحد من الجملتين مجرد التسمية بدون الترضي لقيد زائد
 نحو التجدد والثبوت وغير ذلك من القيود الزائدة على مجرد الاخبار لان التاسب
 اللفظي مطلوب عندهم ولا مانع من رعاية في رعاية فجامع المذكور في محو زان

التاسب
 في حصة
 التاسب

قوله
 كان
 قوله

محو زان العطف والتاسي محو زان محو زان محو زان محو زان محو زان
 قام زيد وعمر وقاعد ولا عكس **قوله** وكذا زيد قائم اي وكذا زيد قائم في التاسب
 الاسمين زيد قائم وعمر وقاعد **قوله** الا مانع يقع لا يعدل في هذا التاسب المذكور
 وهو التاسب اللفظي الا مانع يمنع من رعاية فانه في لا يرعى التاسب لان رعاية
 المعنى اولى من رعاية اللفظ **قوله** ان يراد باحد هما التجدد في الاخر والثبوت في ذلك
 كما اذا زيد وعمر وقاعد في ثم قام زيد وعمر وقاعد **قوله** ان تقول قام زيد وعمر وقاعد
 بعد لانه اذا كان المراد في التسمية كان الموصوفين في من رعاية التاسب في
 رعاية اما اذا قصد معنى زائد كما ذكرناه فيحصل ذلك في من رعاية التاسب فيجب
 ترك التاسب لتلويق الموصوفين او يراد في احدهما المضي في الاخر في المضارع في
 اذا اريد بعد ما في مجرد المضي وبإفراجه حال الماضي فانه في محو عطف الماضي
 او المضارع على الآخر على ما سيجي ان شاء الله تعالى ويراد باحد هما الماضي في الاخر
 المضارع مثله في قوله الذي كبروا ويصدقون غير سبيل الله وقوله فيرثا كزيم
 وفرثا يقتلون **قوله** او يراد في احدهما الاطلاق في الاخر في التقيد بالشرط في مثل اكرم
 زيد وان جئتني اكرمك فان الاولى هي اكرمك زيد اخصر فيها الاطلاق والثانية
 وهي اكرمك قصديها التقيد بالشرط وهو حصول الجمعي ومنه قوله تعالى وقال
 لو انزل عليه ملك الآية فان جملة قوله الى اخرى تطلق وعلم الخاء اي في اللفظ
 الامر مقيد بالشرط وهو قوله ولو انزلنا ملكا **قوله** فزيد ان قوله ولا يتقدم هو حال
 ان هذه عند الشارح من هذا القبيل اعني قصد الاطلاق في احدهما الجملتين والتقيد
 بالشرط في الاخر لا جعل قوله ولا يتقدم هو غير غير اطلاق في حين الشرط بل جعل
 مقصودا على الشرط نفسه فتكون المقصود عليها مقيدة والمقصود مطلقه وعند
 غيره ليس كما نحن بصدد لان قوله ولا يتقدم هو عطف على الخاء اي لا يستأخر في المصداق

على ان لا يكون الكلام جملة واحدة **شبه** به ذكر مجتبه الجملة الى الحالة الى اخره شبه
تغيب باب الفصل والوجه صلا بالبحث في الجملة الحالية وكونها بالواو باردة وبغير
الواو اخرى بالتزنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا يتم لباب الفصل والوجه
وتكيد له **المتعلق** وهو الراء على الحديث والتجديد كما قال الاصل في الكلام
الحقيقة يعني ان لفظ الاصل يطلق على معا كالتقاعد والضوابط والكثير الغالب
والراجح وغير ذلك **مخرج** المكونة المقررة بمعنى الجملة اي المحقق لمفهوم الجملة
السابقة وقبل التي يكون مقررة لمفهوم جملة اسمية فانها لا تكون بالواو اضافة لكونها
هو الحق لشبهة في كمال الاتصال والاتحاد بينها وبين ما قبلها لكونها مقررة
لمفهوم ما قبلها **لانها** اي لان الحال وان كانت في اللفظ فصلة ثم الكلام
يدونها **كالخبر** بالنسبة الى المبتدأ يعني من حيث انك تثبت بالحال المفعول
الحال كما تثبت بالخبر اي انما يحصل في ضم غير فان الركوب في جاء زيد ركبا محكوما
على زيد لكن بالتبعية فانك لم تخرج الاخبار فيه لاثبات الركوب بل اثبت الجملة او
تم وصلت به الركوب بجملة قولك زيد ركب فانك جردت الاخبار فيه لاثبات
الركوب واذا كان الحال كالخبر في حيث المفعول وبدا البقاء في الاثر الى المعاني فلا
يدخل الواو بين الحال وصاحبها كما لا يدخل بين المبتدأ والخبر **كالنبت**
بالنسبة الى المفعول يعني فلا تدخل الواو كما لا تدخل النبت بل جرد انضاف المفعول
به لان المقصود من بيان حصول هذا الوصف لاثبات الموصوف في غير نظر الى كونه مبتدئا
للفعل او غير ذلك مبتدئا له ولهذا جاز ان يقع نحو البياض والاسود في الصفات
اللازمة لهذا **الحال** كالخبر في باب كان يقع الخامس في امر في الشرع اسمي وهو
بيان وكقولك كذب بن زهير صاف بايضا اضمي وهو مفعول في الجملة
الوصفية المستندة بالواو كقولك اداني سبعة وثلاثون كلمة وكقولك او كذا

نه المفعول للثبوت
في فانه قد
جاء زيد ركبا

كالذي مر عيافرة واي خاوية فالجملة عند صاحب الكفاية لقرينة الاحال منها لانها
مختصة **فعل** سبيل التثنية والالحاق بالالحاق بالحال يعني ان مثله ذلك مما ورد على
خلاف بينها بالحال **مسئلة** بالافادة من غير ان تتوقف الالاسما اذا كان ما قبلها ايضا
مسئلة **بل** متوقفة على التعلق بكلام سابق الا لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات
الحكم ابتداء بل تثبت اوله حكما ثم توصل به الحال ويجعلها صلة لتثبت على سبيل
التسليم **فتمت** الجملة الواقعة حاله يقع بسبب كونها مسئلة من حيث هي جملة
والخبر في النعت سواء كان مفردا او جمعيا نحو جاء زيد ركبا وزيد ركبا
ويركب ونحو زيد الركاب جاء وركب يركب جاء اقتصر في كل واحد منها على جرد
الفعل ليحصل الارتباط نحو جاء زيد والشرط طالعة او ما يشبهه عروا ونحو خرج
عروا وما خرج عروا **فلا يجوز** خروج زيد قائما لانه يصير منقطعة عن ذي
الكلام مغلطا **يجوز** ذلك فيما اي يجوز ارتباطها بالواو وما وقعت حاله عن
وما لا يجوز ذلك فيه **في ضمير** ما في عبارة عن صاحب الحال اعني ما يصح محي
الحال منه **وذلك** بان يكون إشارة الى بيان ما ينصب عنه الحال **فلا**
مروفا الى اخره اي كل واحد من الفاعل والمفعول الذي يجوز ان ينصب عنه الحال
فلا فلا يجوز ان ينصب عنه حال بله اثباتا يمتنع على الحال عنها عند ظهور
النهاية التكملة المحضة اعني التي لم تخصص بوصف ولا غير والمبتدأ والخبر
مطلعا اعني سواء كان معرفة او نكرة وما ورد مما نوع ذلك فهو موقوف في
قوله تع وهذا يعني شيئا في معنى الخبر لا يعلم فيكون شيئا حاله من المفعول في
المفعول وهو سبب محي الحال من المبتدأ **وانما** لم يعمل في ضمير صاحب الحال
لغير بدل قوله في ضمير ما يجوز ان ينصب عنه حال مع انه احصى لان قوله كل علم
مبتدأ خبره **فلا** يعني ان تقع الى اخره يعني وما بينهما من قوله خالية عن ضمير ما

بحوزة ان ينصب تحت حال فتدفع في المستأخر قال كل جملة خالية عن ضمير صاحب حوزة ان
 يقع حاله عند بالواو وكان معناه هكذا كل جملة وقت حاله في ضمير ذي
 الحال يصح ان يقع حاله عند بالواو ولا يخفى فاده لا اراد بيان وجوب الواو مع
 هذه الجملة. اعني الخالية عن ضمير صاحب حوزة ان ينصب عند حال اذا وقعت حاله وقت
 وقوع حاله لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه اي على ما لا يحسنه الجواز الواسع
 ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة اليه لا ذلك الاسم على الجواز ان يقع تلك
 الجملة حاله لكنه عما يجوز ان ينصب تحت حاله الجملة وقت يكون قول كل جملة خالية عن
 ضمير صاحب حوزة ان ينصب عند حال متناوئة للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير
 المذكور فيصح استئنافها بقول المصدرة الى آخره اي الجملة الخالية عن الضمير
 المصدرة بالمضارع المتبينة فانها لا يصح ان يقع حاله ان كانت بالواو **والجواب** يجب
 ان يكون بالضمير فقط لا متناوئة مصدر المضارع المتبينة بالواو **والجواب** لا يخفى
 ان المراد الى آخره هذا الكلام كالتخصيص لعموم ما اشتملت عبارة المصدر على كل
 جملة الى آخره لانه شامل للجملة الثانية وهي لا يصح ان يقع حاله سو كانت مع الواو
 او بدونها وما ذلك الا لان الزم في الحال محصور في وقت مضمون عاملها بوقت
 حصول مضمون الحال فيجب ان يكون ما يقصد منه الدلالة على حصول مضمون وهو المضمون
 في الثانية **والجواب** اي وان لم تدخل الجملة الخالية عن ضمير صاحبها اي وان لم تدخل
 الجملة التي تقع حاله عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان
 تكون فعلية مضارعة او ماضية والمضارعة اما ان تكون مبتدئة او متعينة فتنقسم هذه الاقسام
 بحسب في الواو وبعضها مبتدئة وبعضها يتوابع في الازمان وبعضها يتوابع في
 احدها فاشارة الى تفصيل ذلك وبيان لمبانيه بغيره وان كانت فعلية الى آخره
 استتبع دخولها اي دخول الواو فيه ونجيب التفات بالضمير **والجواب**

وانما تنكشف فان قول تنكشف من فوج لفظا ونصب المحل على الحال من فاعل
 فان اي لفظ النية تنكشف اي طالبا للشيء ما اعطيت **والجواب** لا ينطبق حال كونك بعد
 ما نطقه كثير ان المن بالاعطاء **والجواب** لانه في المعنى في الاعطاء اي احواله
 في الجملة لانه انما يغير بالاعطاء سبب وقوعها في وقوع المفعول **والجواب** الرتبة متعينة فاعلم بالضمير
 والاصل فيما يقوم بالضمير هو الوجود في اذ العدم لا يحتاج الى محل يقوم به الا انما
 كالمعنى وهذا معنى الصفة غير ثابتة اي غير مستقرة **والجواب** معان اي ذلك المحصور
 لما جعلت الحال قيد وهو العامل في تفتيح الواو فيه اي في المضارع المتبينة
 الواقع حاله الغير الحال في الغير المذكور **والجواب** فكل من اي يكون المضارع المتبينة
 مبتدئة بفعلية يد على عدم البتة ويكون مبتدئة يد على المحصور **والجواب** اما المقارنة
 اي مقارنته حصول الصفة لما جعلت قيد له **والجواب** فيصير للمحال كما يصح للتقبل اما
 على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازية الاستقبال **والجواب** على كل تقدير
 قيد على الحال في الجملة **والجواب** هو زمان النكح يعني الزمان هو احد الزمان الثلاثة **والجواب** حقيقة
 اي حقيقة الحال المتقابل للاستقبال **والجواب** بحسب ان يكون مقارنا اي يكون مضمون
 مقارنا لزمان مضمون الفعل الماخو **والجواب** ماضيا كما اي زمان مضمون الفعل المقيد بالحال
 على وزن اسم الفاعل لفظا وتقدم معنى في تفتيح دخول الواو فيه مبتدئة
 واما ما جاء في نحو قول بعض العرب الى قول مالك **والجواب** الاعتراض فان كل واحد
 من قول وامك وجهه وارهنم مالكا جملة فعلية فعلها مضارع متبينة
 مع انبأ الواو اجاب عنه مبتدئة اجوبة **والجواب** فيكون الجملة اسمية يعني لا فعلية هي
 روح الاعتراض **والجواب** اي وانا امك وانا ارهنم هذا هو الزمان **والجواب** الاجوبة الثلاثة
 وهو ان يتوابع في الواو وقيل الفعل مبتدئة يكون المضارع منبذ اليه فيكون
 الجملة اسمية وهذا هو الجواب **والجواب** عند المحصور ولذلك قدره على الاخيرين **والجواب**

اجاب ابي مالك رحمه حيث قال وزادت واوردتها اني مبتدأ البتة **وقيل**
 شاذ اي يعتد به وانه ضرورة اي للضرورة وهذا هو الجواب **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 هي ان الواو فيها للعطف اي لفظا صلت على نسبت واردهم على نحو ان الواو
 فيها للحال اذ ليس المفعول متماكنا وهذا هو الجواب الثالث **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 اخوه وخرجه الى قوله في غير ما كان في الزمان الماضي واقطاع هذا
 الزمان اي بعد ذلك الفعل الماضي واجه في حال التكلم وانما يفقد ذلك
 في الفعل الماضي المستغرق كأنك تخضع للخطاب ونصوه له ليتبع من لفظاعة
 شاذ كما تقول دأبت السيف فاخذ السيف فاقبله فذا مانع من رغبة التسلب
 وهو رعاية الحال الماضية ومع وجود المانع لا يرعى الغائب لما عرفت من ان
 رعاية المفعول واجب من رعاية اللفظ **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 الواو فيه وتر كجائز ان من غير تر كج **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 المضاف الترتيب **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 في الاعتبار من الترتيب فيترجم مقتضاه وهو ترك الواو **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 اي بتخفيف الترتيب **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 غير متدين لان عطف الجمل على الواو لا يصح على الظاهر وان قلنا ان لا للشيء اي في استيقنا
 نون التأكد الحفيفة على قول يونس والقرآن كسرت لالتقاء الساكنين فلا يكون حارولا
 الجملة الطلية لا يقع حارولا ان طلب الشيء يستدعي كونه غير ثابت كما علم ولا يكون
 ثابتا في نفسه سميلا ان يكون ثابتا لغيره **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 في المضارع المنفي دخول الواو وتر كها لدلالة اي لدلالة المضارع المنفي على المقارنة
 اي على مجرى مقارنة الحال لما جعلت قبله كونه مضارعا في ترك الواو
 دون دلالة على المحصول صفة غير ثابتة كونه منفيما لما عرفت فيجوز دخوله

دخول الواو **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 ان كان الفعل ماضيا ينفذ في الجملة العقلية الواقعة حاله سوا كالمبتدأ
 ويكون من ذلك لفظا او نقدا **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 ويكون مع الواو **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 لفظا بغير الواو مع قد يقدري اي قد حصر صدوره **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 الى المنفي اي فان كل واحد من لم ولما يعلى مع المضارع ماضيا ولا يكون معهما
 قد البتة **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 جواز الير من حيث الما مبتدأ كان او منفيما بقول اما المبتدأ اي اما جوار الير
 في الما المبتدأ بغير جواز دخول الواو وتر كها فيه **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 يدل على عدم اليقين ويكون مبتدأ يدل على المحصول **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 على المقارنة اي مقارنة حصول صفة غير ثابتة لما هي قبله كونه ماضيا فيكون فيه الزمان
وقيل **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 حاله **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 المقام ان حاله الما وان كانت بالنظر الى عالمه ولفظه انما يقره من حال التكلم
 فقط والحال مبتدأ ان كنتم عيشتم في اللفظ الما في الحالة لتباين الماضي والحال في
 الجملة فانما يلفظ قد لظاهر الحالة وقالوا جاء زينة الية الماضية وقد مر
 فرسه كما مر في اشترط حلو الجملة الحالية في حرفه المبتدأ ان تصدق الماضي
 المبتدأ بلفظ قد لمجرد استحقاق لفظي انتهى كلامه **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 اراد بجواز الير من دخول الواو وتر كها وبما هي المنفي الواقع حالة الفعل الحالية
 في ضمير صاحب الحال **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**
 قد لا يكون دلالة على المقارنة اي مجرى مقارنة الحال لما هي
 قد لا يكون دلالة على المحصول اي دلالة على المقارنة بغير دلالة الماضي المنفي الواقع
 حاله على مقارنة الحال لما هي قبله **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل** **وقيل**

ايضا قوله

الما لم يوجد في شئ منها اصله في عدم زبده لا ينفقه النظم اي عدم نفع النظم متصل
بزمان النظم وحاله عند الاطلاق الانتفاع غير مبنية على متباعدة الاستمرار **قوله** لكنه
البيوم قرينة دالة على انقطاع النفي **قوله** المبتدأ اي اما المبتدأ الواقع حارة
من غير ان يكون الاصل استمراره يعني انه منقطع الوجود فلا يدل على المتعارضة فان قلت
اما المبتدأ يدل على الوجود فلم يكن الاصل فيه استمراره كما ان الاصل في الانتفاع استمرار
لبدل على المتعارضة قلت قد شارك المصنف في الجواب بحقيقة اي تحقيقه ان الاصل في النفي
الاستمرار بخلاف الانتفاع **قوله** ان استمرار العدم لا يصح لاسباب وذلك لان العدم لا يعلل
عند استكمال ما لا ينفقه لاسباب موجود بوقت بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود
فكذلك استمراره لا ينفقه ايضا **قوله** بخلاف استمرار الوجود يعني انه لا ينفقه لاسباب لان استمرار الوجود
الذي قبله فيه نظر لا كل ما حصل وانقضى فالاصل استمراره ما لم يطرأ ما يرفقه بناء على استحباب
الحال فلا فرق بين استمرار العدم وبين استمرار الوجود **قوله** وان عدم ما يمكن مقتضاه الانتفاء
عنه الوجود اذ لو تحققت لتحقق الوجود فاستمرار العدم ينفقه انتفائه ايضا فالوجه
ان يقول بدله قوله مع ان الاصل استمراره مع ان تفسيد نفي شئ بزمان بوجوب ان يقع
ذلك النفي جميع اجزاء ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تفسيد اثبات شئ بزمان
لا يوجب له مع ذلك الاثبات جميع اجزائه الا انه انك اذا قلت ضرب كذا في صدق
هذا القول وكذا ضرب في جزء من اجزاء الزمان **قوله** ما اذا قلت ما ضرب
فانه يفسد متغري نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان **قوله** في الجملة اي حامل هذا الكلام
من اطلاقه اي من كونه غير مفيد ما يدل على انقطاع ذلك الانتفاع كما قدم **قوله**
الدلالة على المتعارضة قد علم مآله من التشكال المذكور لان استمرار النفي اعاد يدل على
المتعارضة بالنسبة الى الحال التي هي احد الازمنة الثلاثة تعاقب الانتقال لا الحال التي
هي بقاء الهيئة **قوله** اي عدم دلالة بغير عدم دلالة اما المنفي على الحصول **قوله** فلكونه

قلت
فلكونه متغيا بغير نفي النفي عدم حصوله بل عدم حصوله لا يحصل له فانك اذا قلت
جاء زيد لم يتكلم كان الحال في الحقيقة عدم التكلم لا التكلم لان معناه غير متكلم
وان كانت الجملة الحالية التي لم تخلع ضمير صاحبها **قوله** لكن ما في اما المبتدأ اي
من ان دلالة على الحصول على المتعارضة وهما يدل على الجملة الاسمية تدل على
المتعارضة لدلالة التماس على الثبات والاستمرار ولا يدل على حصول لصفة غير ثابتة بل
على حصول صفة ثابتة **قوله** المشهور ان دخولها اي الواو في الجملة الاسمية
تدل على البتة واحوال المفردة تدل على عدم البتة فيحسن دخول الواو في الجملة
الاسمية لعدم ثابتهما للحال المفردة **قوله** في حسن زيادة رابط اي ايضا اخر
غنى الضمير وهو الواو لبيان كذا الرابط **قوله** نحو قوله تعالى الله انذار اي نحو قوله تعالى
فيما كانت الاسمية صفة بالواو فانه صدر قوله تعالى وانتم لا تعلمون بالواو الواو
لربط ايدانها او للاحكام بالجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها فظهر من هذا
ومما سبق ان الجملة الاسمية التي وقعت جالزا لها اربعة احوال الجمع بين الواو
وضمير صاحب الحال في الواو بغير ضمير والضمير بغير واو وقدر ما قبلها
والخروج عنها جميعا عند ظهورها ملوكة نحو خرجت زيد على الباب وهذا في
غاية العلة كما ان القسم الثالث قليل **قوله** ما بينهما اي ما بين الله تعالى وبين
الانذار التي جعلت في حاله **قوله** وقال عبد القاهر اي في منجي نحو كمال ندسى
وغیره وهذا القول يخالف ما تقدم في الجملة لما قدم من الفصل ما تقدم ان
المشهور في الجملة الاسمية الواقعة حاله الفخر الحالية في ضمير في الحال اجوز ان
ترك الواو المشهور ايضا ان دخولها اكثر من تركها وما ذكر الشيخ عبد القاهر
هنا من ان المبتدأ في الاسمية الحالية ان كان ضمير صاحب الحال في حيث
الواو مطلقا بغايره **قوله** وذلك اي بيان وجه وجوب الواو اذا كان

المبتدأ خبر حال **لو** الجملة أي الجملة الواقعة حالاً المتصلة على خبر في الحال قوي
تدخل في صلة العامل أي يجعل في تامة ومتعلقة **في** في الأبحاث أي في إثبات حكم
المفصول بالعامل كالمجئ مثله في ذلك جاء زيد يسرع **في** وتقدر تقدير المفعول
أي تنزل تنزل المفعول في عدم استيفاء حكم آخر **في** وهذا أي دخول
الجملة الحالية في صلة العامل وانفادها اليه في الأبحاث وتقدر تقدير المفعول
عما يتبع إلى آخره **في** وجبت بغيره المفضل المرفوع يقع نحو جاء زيد وهو **في**
يسرع أو يسرع **في** كان بمنزلة إعادة اسم المجرى نحو جاء زيد وزيد يسرع قوي
ويضمة اليه في الأبحاث أي ويضم يسرع إلى جاء في إثبات المجئ كزيد **في** لا يكون
أي لا يوجد ولا يتحقق **في** يفصل استيفاء الأجزاء زيد بأنه يسرع أو يقرأ أو
يكتب أو غير ذلك **في** والاكتفاء أي ولم يفصل استيفاء الخبر ذكره ثانياً
لكن تركت المبتدأ أي هو في قوي وهو يسرع مثله **في** بضمه أي بوضع أضادة
في وجعلت لغواً بين أي بين الفعل وما هو في صلة لأن أصل الفائدة كما يحصل
بدون هذا الخبر يان يقال جاء زيد يسرع أو من عاذا الأبحاث به يشتر يفصل الاستيفاء
المتأخر لا يقال فلا تفصل بأفادته الربط يجب الواو **في** وهو مجزئ أن تقول
جاء زيد وعرف يسرع أمام أي مجزئ الأجنبي الذي لا دخل في التركيب نحو جاء في
زيد وعرف يسرع بدون الواو لا تناسب بالمثل ذلك الكلام فيه **في** ثم نزع أنك لم
تتألف كلاماً ولم يفصل للسرعة اثباتاً يقع وهذا الزعم في غاية السقوط عن
درج الاعتبار عند البلغاء لأنك قد سناقت كلاماً وابتدأت للسرعة اثباتاً
في وعلى هذا أي وعلى ما قرره الشيخ عبد القاهر من بيان وجه وجوب الواو
في الجملة الاسمية **في** أي لا يجرى الجملة الاسمية يقع الواقعة حالاً **في** يفصل من الواو بل
أي تأويل تلك الجملة الحالية من الواو يفصل نحو كلمة فهو إلى في أي في مشارفها

فإن **في** نزع من التثنية أي بالتثنية الجملة يفصل في عدم دخول الواو **في** بالقرين الأقرب
لأن الاستيفاء ههنا أظهر لأن الخبر أقرب إلى الاسم من الظاهر لأن الأجنبي قوي
نحو على كتفه سيفاً عما يكون الطرف فيه معذراً بعد اسم ظاهر **في** **في** حال
أي في شئ نحو جاء زيد على كتفه سيف وعلم يده صقراً وعلم راسه ناعجاً وماله
ذلك **في** أي ترك الواو يقع إذا كان في الحال مرفوعاً لأن عبد القاهر قد ذكر الاسم
مرتفعاً بالظرف لا اعتماد على ما قبله **في** إذا انكرت في يقال نكرت الرجل الرجل
بالكر نكر أو نكر إذا استكرهته ونكرت أنكر نكرت أيقظ العين في الماء إذا لم يكن
لك قدر **في** في مثل هذا على كتفه سيف وعلى سوطه **في** لا اعتماداً على الاعتقاد
الظرف على أحد الأشياء الستة وهو في الحال **في** أن الظرف يقع على **في** في تقدير
اسم الفاعل أي مستقراً وهو مع قاعله مرفوع **في** في الفعل أي في تقدير الفعل
في إلا أن يفصل فاعله ماضٍ يقع مع قد وحي لا يكون ثم فرق بين هذا وبين
تقدير اسم الفاعل **في** هذا كلام أي كلام المصنف نوحية كلام الشيخ **في** وفي بحث
أي فيما عدا ذلك ترك الواو في نحو على كتفه سيف **في** في تقدير ما يتبع
الواو أي على تقدير المفعول وعلى تقدير الفعلية المقدرة بالمضارع يتبع دخول
الواو **في** وعلى تقدير من لا يجب الواو أي على تقدير الاسم وعلى تقدير الفعلية
المقدرة بالماضي لا يجب الواو بل يجوز ترك **في** فمن أجل هذا أنه من أجل ما ذكرنا
وهو أن ههنا صوراً أربعة يجوز ترك الواو بكثرة **في** من مفعول تصريح يقع
يا، المتكلم إلى بعد نون الوقاية **في** لما في حرف التثنية من رفع الفعل المفعول بينهم
بالاسم حال كونهم حواري **في** يعقب مرفوعاً حالاً لأنه لو صدرت بالواو
لنعم عطف الجملة على المفعول **في** كقولك واسد يفتيك لما أي كقولك ابن الرومي
في لا ينس الكلام فيما أي في تعريفه **في** والبناء أي وابتناء تعريف الأبحار

ويصاغ فيه فصيحة لفظية بالهـ والواو ساكنين في الهمال
والبلغاء لا يقدرون في تارة المعاني إلى آخره يقع أن القدرة على تارة المعاني
بعبارة مختلفة في الطول والقصر وغيرهما بحسب مناسبة أغا في رآب البلغاء
بجمل الالفاظ فان لهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام بحسب ما بينهم في الحوادث
التي يتبدل بحسب الوضع على المعنى المقصود وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فقد يكون البناء على التعارض من الالفاظ لانه واضح بالنسبة اليها جميعا حتى
فانها هي للبلغاء اي حضور عليهم لا يتجاوزهم الى غيرهم فلا يحل عندهم ما
يقضيه كل مقام الى آخره لانهم يعرفون اي مقام يقتضيه البسط وان كل مقام
اي مقدار مقتضيه البسط فلا يكون بناء التعريف على كل واحد منها في الالفاظ
والا قرب الى الصواب اي اقرب ما قبل في حق مع الالفاظ والاطنان
الى الصواب او الى غيرهما وانما كان اقرب لان تعريفا بناء على زعم على
انهم معلوم بين والساكنين في الهمال اي المقبول من طرفي التعبير عن المعنى المراد
وهو تارة المساكن والاعجاز والاصناف كما ان الغير المقبول تارة الاخذ بالصواب
والآخرى تارة هذه الاقسام الستة في الشرح في التعبير عن المعنى
اما ان يكون بلفظ ساو له اوله والله اما ان يكون مقتضا عنه او زائد او ناقص
اما ان يكون واخيرا او في الزايد اما ان يكون لقائمه اوله فتارة عند طرف
تارة منها مقبول وانما هو من ذلك تارة اصله اي اصل المراد في ساو
اي اصل المراد هذا هو المساو وان المراد بها ان يكون اللفظ بمقدار اصل
المعنى المعنى لا ناقصا عنه مخد في او غيره كما سياتي في زائد عنه نحو بكرى او
تقيم او اخر في كما سياتي ايضا ان شاء الله تعالى او بلفظ ناقص عنه
واي اي واقف باداء المراد وهو الالفاظ في بلفظ زائد عليه لقائمه

مكروها

ايضا

لقائمه وهو الالفاظ واسطة وكذا على قول السكاك واسطة بينهما وهي متعارف الالفاظ
وقيل الالفاظ هو التعبير عن المراد بلفظ غير زائد عليه والالفاظ هو التعبير عنه
بلفظ زائد عليه ففعل هذا الالفاظ بينهما في ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل
المراد اي قاصر عن اداء المقصود وسمي عبارة وتقصير او هو غير مقبول قوله
كقولك وهو النيش خبر اي كقولك الحارث ابن حذرة البشير اي الناعم
هو صف النيش في المصراع الاول والنيش الناعم خبر في طول النوك
وفي طول العقل متعلق بالنيش المقدر الجوزي في المصراع اي من
النيش له السائق في طول العقل فيكون مخد لانه اراد ان النيش الناعم
في طول النوك وهو المعنى خير من النيش في طول العقل فانه اراد هذا
المعنى واخل كاتر في قوله كذا مصدر في معنى مكروها وهو حال من ضمير عيسى عليه
صلى الله عليه وسلم مصدر مخد في اي حيث مكروها يقال كرمه الله واحسنه لقائمه الى آخره
احسنه الى المعنى بقوله بقائمه عن شيئين في التطويل وهو ان لا يتقيد الزايد في الكلام
وهو غير مقبول ايضا في الحسب بنوعه اعني المفيد وغير المفيد وهو ما يتقيد
الزايد في الكلام وهو غير مقبول والكذب والمين واحد بمعنى واحد في خاتمة
في الجمع بينهما في ذلك اي قطعت من الصدق وهو القطع والتقدير البتة فيه
اي قطعت الزنا الجمل المصوب بهذين العرفين في قول الزنا بجمعة وهو مخد في
وذلك ان لما انتظم ملك الزنا كبت على حرفة باني لم احد غيرك كقولك فاقابل
الى حرم ملكك ملكي وهو زيد العذرة لانه قيل لباها فلما دخل حرمه عليها
دعت بالسيف واربع بقطع راحته فسال الدم منها حتى هلك فقولك
والتي قولك كذا وسينا وهو ما وعدت في جمع ملكها الى ملكه والتزويج بها في
علم الحنية سميت بها لانها تشعب في تفرق في مرادها للضرورة في المانع لها في

الصفة الثانية والعلمية **لنوع** عدم الفضيلة على تقدير عدم الموت أنها تظهر الى
 هذا **أخر** بقية أن الحكم إنما يصح في الشجاعة والصبر ولا يصح في البذلقة ليقين الشجاعة الى
 آخره أن الشجاعة لو علم أن يخلد في الدنيا لم يجز الموت في الاقتحام على الحرب
 فلم يكن لشجاعة فضل وكذا فضل ما كان باعتبار أن فيه توطئة النفس على
 المكارع وإذا بقي الصابر بالخلد وزوايد الشدائد سهل عليه الصبر **وغير**
 احتسابه الى المال فإن ذلك يقتضي إحراك ما للمدح حياة ثم أنه لو جاد بعد ذلك
 بما له ظهر شجاعة فضل ظهر فكان للنداء في فضل وقيل في الجواب أن المراد بالنداء
 في البيت بذل النفس ليدل المال وفي قوله فضل أيضا على تقدير الموت كما قال الشاعر
 بجود بالنفس إذا صبح الجراح بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود **وغير** بأن
 النداء لا يستعمل في بذل النفس ولا يدل على لفظ الأعيان بل المال وإن استعمل في بذل
 النفس فأنما يستعمل فيه على وجه الأضادة وأنه على تقدير عدم الموت لا يقع لبذل النفس
 إلا عدم التمتع في الأمور التي شأنها الأهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة **وكنى**
 عن علم ما في عذري أي على محبط بما مضى وما يحضر **كنى** على أكلب عن الأحكام المستوفى
 بلفظ قبله حشروا زيد على أصل المراد لا الفاعل وهو متفق لأن يفهم معناه
 من قوله والامس وهو غير مفيد **شبهه** حال السخط وهو بالبدل يعني أنه اغنى
 الشاعر لا يعني المحدث وإن أبدع في الهمز فصار الى أقصى الأرض لسهة ملكه وهو الذي
 ولا له في جميع الألفاظ مطعنا لا من مذهب الهارب اليه كذا في الشرح والبيت للناطقة
 والمخاطب به الوفاوس **قيل** في الآية حديث المستثنى من هذه مناقضة في المثال
 وهي أن يقال ما ذكره من مثالا للمأوأة فينظر المستثنى منه في الآية محذوف
 تقديره باحد الأباهلة وكذا البيت فإن جواز الشرط فيه محذوف تقديره فانت
 مدركي فلا يكون اللفظ فيها بعدا في أصل المراد وإنما هو ناقص عنه فيكون هذا

للمعنى

هذا الجواز المساواة وإجاب الناصر في هذه النظرية **لنوع** في النظرية في هذا
 قيل على الآية الكريمة والبيت نظر اعتبار هذا الحذف **لنوع** في النظرية في هذا
 الآية من غير أن يتوقف عليه نادرة أصل المراد وقيل إن الآية من قبيل الألفاظ
 المحكية لا يكون أكثريا فلو كان كذلك لكانت الألفاظ كلفا في هذه مثالا للمساواة **وغير**
 ضربان النظر في الجواز أي بكثرة المعنى وتقليل اللفظ وهذا المعنى كما يتحقق في ضمن الحذف
 يتحقق في ضمن غيره أيضا كقولهم من الألفاظ والدلالات اللغوية **وهو** ما ليس
 محذوف أي لا يكون إجازة بسبب الحذف **لنوع** أنه قد قيل في قوله خلا افتقد
 لأنه لو قيل بجي لم يجب عليه القصاص فقد اطلق الشاعر في عمل القصيد **وهو**
 رعاية أمر لفظي وهو أن حرف الجر لا بد أن يتصل بفاعل أو مفعول أو مفعول
 قولهم القتل اتقى للقتل يعني رجاء قوله تعالى القصاص حيوة على قولهم القتل اتقى
 للقتل بوجه سبعة على ما ذكره وما قاله العرب في هذا المعنى قتلوا أحياء للجمع وقولهم
 اتقى القتل ليقول القتل وما ذكره المتن ومن ذلك **لنوع** أي اللفظ الذي يناظر
 قولهم ينصب قولهم على أنه مفعول يناظر فاعله ضمير مبتدئ فيرجع الى الموصوف
 الذي تلحقه من الاستناد سلة السور وفيه في كثير من النسخ يناظر قولهم بانصال
 مفعول يناظر وفيه قولهم على أنه فاعل يناظر وهو أيضا معنى المعنى لا المناظر
 من الجانبين كما هو مقتضى باب الفاعل **وهو** ما يناظر مذهب واللفظ الذي يناظر
 قولهم القتل اتقى للقتل من جهة قوله تعالى في القصاص حيوة على ما ذكره السناد أو
 اللفظ الذي يناظر قولهم القتل على ما وقع في كثير من النسخ فقل الأول يكون القتل
 المنصوب المصطلح يناظر راجعا الى قولهم القتل اتقى للقتل والمرفوع المستثنى
 فيه راجعا الى قوله تعالى في القصاص حيوة وعلى أنه يعكس ذلك وأما الجواز في منتهى
 رجوعه الى قوله تعالى في القصاص حيوة **لنوع** مع التنوين أحد عشر

مما يجز

منه لأنه من قبل
 مطلقا يقتض

الذي ترك عد التثنية في الالف واللام وغيره لا التثنية تابع كرك في يقطعة الوقف
 فلا اعتبار به لانه ثابت في حاله وفي حاله وحروفه المتقوطة الثانية وصله وقفا
 عشرة **اعني** الحروف المتقوطة **بمن** المشارة الى جواب ما يقال من ان عد الحروف
 في القصاص جبره اثني عشر حرفا لا عشرة وحوايه ان المتغير في الوجاهة الحروف المتقوطة
 لا المتكسرة لان الالحاز انما يتعارف بالعبارة بالكتابة وفيه تخط ما في وحروف القصاص
 لسفرهما وعدم ثبوتهما في العبارة فيبقى عشرة احرف او احد عشر حرفا على اعتبار
 التثنية وعدم اعتبارها وحق قول **اعني** الحروف المتقوطة انما يتصل بها احد عشر حرفا
 لا اثني عشر حرفا **اعني** اريد عشرة في العبارة توجب تقصير بعض الحروف يعني لانه لا يملك
 المطلوب الاصل لان نفي القتل اعني ان يحصل الحيوة والتقصير على المطلوب الاصل
 او في التقصير على غيره **اعني** منع القصاص لانهم يشارة الى ان اضاذا المصير
 في لغة الى العاقل والمفعل محذوف **اعني** لا الى المفعل والفاعل واللامانع من ذلك ايضا
 في القصاص اذا تحقق قتل جماعة شخصاً بغير حق فانهم يقتلون به قصاصاً في هذا
 الجنس من الحكم بغير فصل للناس بسبب مشروعية القصاص حيوة غير فتيل حيوة على هذا
 لتفهم **اعني** النوعية عطف على التعظيم اي لم في القصاص توجب في الحيوة وفي
 الحاصلة فتتلى حيوة على هذا النوعية **اعني** الذي يقصد قتله يعني لانه المتقيد يعني بالتفصيل
 لانه قاتل بالفعل فهو فاعل بالعموم **اعني** العلم اي لتحقيقه **اعني** حاصلا الذي يتم اريد فتيل
 بقتل قصاص شرعية القصاص سببا حيوتها وتلكها فائدة اخرى **اعني** القصاص
 ليس يقتصر للحيوة على الاطلاق بل للحيوة منكرة لان شرعية القصاص لا تكون اذنة
 عن الاقدام على القتل دائما بل غالباً **اعني** حظر اي كل فرد من القصاص بسبب الحيوة
 فان قد يكون انفي للقتل وهو الذي يكون على وجه القصاص **اعني** وقد يكون ادعي
 اي ادعي للقتل كالفعل ظاهراً لانه يقتل القاتل بسبب قتل الغير ظاهراً فيكون هذا النوع في

واجب
 ووجه

من القتل ادعي للقتل **اعني** فانه يشتمل على نكر القتل يعني والنكر اذ حيث انه نكر
 عين **اعني** الكلام **اعني** والمطابقة اي رعاية المطابقة في الآية فان القصاص ضد الحيوة
 فالحج بينهما طابق كما سياتي **اعني** متقابلين اي متساويين **اعني** في الجملة مدلولي نوعين متقابلين
 اي سويان كان تقابلها بحسب ذاتها ام لا كالقصاص والحيوة فان القصاص انما
 كان مقابلة للحيوة ومصادرها باعتبار ان فيه قتل والعقل تقابل للحيوة فاجعل ما
 يشتمل عليه مقابلة في الجملة **اعني** واجاز المحذوف هو ما يكون الاجاز فيه بسبب حذف
 عليه دليل **اعني** عدمه كان او خضه يعني ليس المراد بجزء الجملة ما يكون عدمه اعني كذا
 لا مستند بل اعني ذلك فالمراد بالجزء هنا ما يذكر في الكلام ويقتل به ولا يكون مقتله
 سوي كان عدمه او خضه مفرد او جملة **اعني** بدل من جزاء جملة بدل كل ولا يجوز ان يكون
 بدل بعض من كل لخلو البدل من غير البدل منه **اعني** او موصوف بغير ذلك الجزاء
 فطالع التباين جزاء ان يكون محذوف **اعني** انما يحذف عما هو جاء او يجوز ان يكون موصوف
 على انه محذوف على اي كذا هو الحق فافهم **اعني** مع اضع العمامة والبس الذ الحرام
 تعرفن اقداري وشجاعت **اعني** اي انكف امره وكف الامور جملة على هذا بابا
 على فعلية وهو صفة موصوف محذوف فعله التغير الاول يكون او ثانياً ويكون مقتله
 وحذف التثنية جازان يقرأ بفتح الحاء او فتحها مع فتح الفاء على صيغة
 المحل او المعلوم وجازان يقرأ بفتح اوله وسكون ثانيه **اعني** فتح ثالثة على صيغة
 الاسم مبتدأ خبره في الجاز والجزء بفتح اعني قوله باعتبار انه لا يذبح من باب حكمة
 الجملة ولا يكون على هذا المعنى فيه لعدم المحذوف فيه **اعني** لا الفعل وحده اي لانه منقول
 عن الفعل وحده وحذف التثنية من كونه غير منفرد للعلمية ومنه العقل على ما هو
 عيسى بن علي **اعني** لان هذا الوزن ليس عما يختص بالفعل حيث يكون تأثيره في المنع
 الصرف وانما التأثير لما يختص بالوزن او له زيادة كزيادة الفعل وبعده

الحاشية وما شاكلها مما جعلوا داخل على الفعل ويرى من تتبع كلام النحاة
 في آخر باب الانشاء يقع من نحو تلك ليت في ما لا انفة ايراد انفة ونحوه تعالى
 فانه هو الذي ان ارادوا وليا يح فانه هو السيد الوحي الذي يجب ان يتوحي وحده
 حذف جواب اي حذف جواب اذا الشرطية وهو عرضي **الكانوا** عنهما من ضمت
 فانه يدل على عرضي **او** للدلالة اي لا يمكن وصفه لفظا لغة شاذ فترك **او** لينذهب
 نفس السامع كل مذهب يمكن يقع فلا يصور مطلقا او مكرها **او** يجوز ان يكون
 الامر اعظم منه ولو يقين شئ اقتصر عليه مثاله اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط
 به الوصف والحذف لينذهب نفس السامع كل مذهب **او** اذ وقع على النار
 حذف جواب الشرط يقع جواب لو اية لرأيت ارجعنا فحذف اما للدلالة على ان الوصف
 لا يحيط به او لذهاب نفس السامع كل مذهب هذا اذا جعل للشرح اما اذا جعلت
 للتحقق فتكون كناية عما نحن فيه لانها لا يقتضيه جواب **او** او غير ذلك بالرفع مفعول
 على ان مضاف **او** كالحرف الابواب السابقة يقع باب المنزلة وباب المنزلة باب متعلقان
 الفعل لا يتو كنكم من انفق من قبل الفتح وخالف فانه حذف هذا المفعول مع حرف
 العطف اي ومن انفق اقل قلته وان كانت جملة الا انها مع الموصوفين صارت جزء
 جملة **واما** جملة اي ذلك المحذوف **سببه** اي تلك الجملة المحذوفة **ليحيى الحق**
 ويبتل الباطل بغير بدو قوله تعالى ويريد الله ان يحيى الحق بكلماته ويضلل الكافرين
 فلهذا مضى بغير من ابناء السوء واضماره وانطلق الكفر فان التزم فيه لتقليل
 الفعل المقدر ومجيب ان يقدر المحذوف متاخرا عن قوله ليحيى الحق ليفيد معنى الاختصاص
 المراد من الآية وتبين قوله ليحيى الحق مطلقا ويضلل ويضلل **او** لا يكون الآية من قبيل
 ما نحن بصدده **او** سببا محذورا في الجملة المحذوفة بسبب من كونه محذورا
 يقع واذ انتهى موسى لقوم فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة

تقع

او
 شرح
 احوال

عشرة عينا قد علم ان قدر فخرية بها اي فخر موسى بالحجر بالعصا فانفجرت
 ويكون المحذوف جملة **هو** الشرط فيكون على حذف قوله بقا فانه هو الذي
 ان ارادوا وليا يح فانه هو الذي **يسمى** فانه فصحة انما سميت الفصحة لانها
 تفصح عن المحذوف او لانها لا يفصح عن معناها في الاكثر الالفصح او لانها لا ترد ال
 من الفصح لعدم مدح غيره بمورد هاهنا **قبل** على التقديرين **او** هو ظاهر كلام
 صاحب المتقاضي **وقبل** على التقديرين **او** هو ظاهر كلام الكشاف **وقبل**
 على التقديرين وهذا هو الظاهر فان قلت اي التقديرين **او** الالفصح **او** ام الله قلت
 الظاهر ان الاول هو الاول كقوله الاضارة الوهم الله على ما ترى **اي** غير المحبب
 والسبب اي او يكون المحذوف جملة غير مسببة ولا سبب **تقع** الماهدين اي هم نحن
في بحث الاستئناف يقع من باب الفعل والوصل على حذف المبتدأ في المحذوف حذف
 الجملة باسرها وهذا على قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف نحو اي اكثر من
 جملة واحدة يقع ذلك المحذوف اكثر من جملة **نحو** اذا انبشتم اي نحو قوله حكاه قول
 المستدير عن يوسف الصديق دم **فان** سئل الى قوله يوسف هذا عاين جملته مع
 ما لها من المتعلقات محذوف من اصل النظم ايتار الوباء **كالحرف** في الاشارة السابقة
 اي من قبل قوله وقوله وان يقام اي شئ مقام المحذوف **او** كل واحد
 من الوجهين لا بد من دليل يدل على الحذف والمحذوف والمراد بيقام شئ مقام
 المحذوف ان يكون فيه دلالة على المحذوف اذ لا يوجد القام بدله هذا المظهر وان
 يكون بحيث لو ذكر المحذوف مكان المحذوف مقدر ما عليه واللم يكن قائما مقامه
 نحو ان يكذبك اي نحو قوله تعالى نسليه لرؤسهم **او** لان تكذيب الرسول
 متقدم على تكذيبه يقع فلا يجوز ان يكون جواب الشرط **او** الجواب متروك على الشرط
 وسبب له ومن تقدم على الشرط **بل** هو سبب لفحوى الجواب المحذوف يقع

والارض من تحتها
 والارض من تحتها
 والارض من تحتها

قوله قد كذبت الآية سبب لعدم الحزن والصبر اقيم مقام سببه والمخبر لا يخبر
 واصبر لا قد كذبت من قبلك **وادلته** اية وادلة الخذف كثيرة **منها** اي من ادلة الخذف ان يدل **اي** على الخذف في مطلقا ويدل المصنف **الظاهر**
حرف عليكم المينة اية تناو لها **فالقول** دل على ان ههنا حذف لانه لا يمتنع
 لوقوع الزوال **والمقصود** الاظهر في بحسب العادة والعرف **من هذه** الآية
 المذكورة في الآية يعني المينة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر فانها ايضا حرام
 وان جاز ان يفكر هكذا حرم عليكم اخذ المينة او شتمها او الانتفاع
 بها الا ان المح الاظهر في المينة هو تناو لها **ادنى** شائع يعني ان في عبارة المصنف
 هنا ولذا في عبارته بعد ذلك تعطف تقدير كلامه هكذا ومن ادلة الخذف دلالة
 الفعل على الخذف ودلالة **المقصود** الاظهر على التعيين فحذف الدلالة دليله مع ان
 الدلالة ليست من الادلة بل هي صفة الدليل لانها هي نفس الدليل فصوله ان يقول
 ما يدل الفعل عليه **وكان** على حذف حضاف هذا تصحيح لعبارة المصنف وهو
 ان يفكر حضاف محذوف **ومحذف** الضمير المحذوف **اجدا** اليه والتقدير هو دلالة
 ادلتها كثيرة منها اي من دلالة ادلتها ان يدل الفعل **واجب** في المصنف بان دلالة
 الفعل في المح الفعل الدال المح حذف واخوه بتا اية تصحيح حرف وبيان
 اخذ **اي** على الخذف وتعيين الخذف قبله في نظر لانه ان كان المراد بدلالة
 العقل على تعيين الخذف ان العقل يدل على تعيين الخذف في غير حابة الى امر
 خارج عن اعتبار العقل لزم ان لا يكون التعيين في قولهم تعاوجا **مركب**
 كون العقل احينا حابة المصحة في الكلام بحسب المقام وان كان المراد
 بها ان يتبينه يستفاد من العقل سواء كان بمعنى قرينة او لزم ان يكون
 التعيين في جميع ما ذكر من الامثلة مدلول العقل لكونه مستفاد من العقل

قوله قد كذبت الآية
 سبب لعدم الحزن والصبر
 اقيم مقام سببه والمخبر
 لا يخبر واصبر لا قد كذبت
 من قبلك ومنها اي من ادلة
 الخذف ان يدل اي على الخذف
 في مطلقا ويدل المصنف
 الاظهر حرف عليكم المينة
 اية تناو لها فالقول دل على
 ان ههنا حذف لانه لا يمتنع
 لوقوع الزوال والمقصود
 الاظهر في بحسب العادة والعرف
 من هذه الآية المذكورة في
 الآية يعني المينة والدم
 ولحم الخنزير وشرب الخمر فانها
 ايضا حرام وان جاز ان يفكر
 هكذا حرم عليكم اخذ المينة
 او شتمها او الانتفاع بها الا ان
 المح الاظهر في المينة هو تناو
 لها ادنى شائع يعني ان في
 عبارة المصنف هنا ولذا في
 عبارته بعد ذلك تعطف تقدير
 كلامه هكذا ومن ادلة الخذف
 دلالة الفعل على الخذف ودلالة
 المقصود الاظهر على التعيين
 فحذف الدلالة دليله مع ان
 الدلالة ليست من الادلة بل هي
 صفة الدليل لانها هي نفس
 الدليل فصوله ان يقول ما يدل
 الفعل عليه وكان على حذف
 حضاف هذا تصحيح لعبارة
 المصنف وهو ان يفكر حضاف
 محذوف ومحذف الضمير المحذوف
 اجدا اليه والتقدير هو دلالة
 ادلتها كثيرة منها اي من
 دلالة ادلتها ان يدل الفعل
 واجب في المصنف بان دلالة
 الفعل في المح الفعل الدال المح
 حذف واخوه بتا اية تصحيح
 حرف وبيان اخذ اي على
 الخذف وتعيين الخذف قبله في
 نظر لانه ان كان المراد بدلالة
 العقل على تعيين الخذف ان
 العقل يدل على تعيين الخذف في
 غير حابة الى امر خارج عن
 اعتبار العقل لزم ان لا يكون
 التعيين في قولهم تعاوجا
 مركب كون العقل احينا حابة
 المصحة في الكلام بحسب المقام
 وان كان المراد بها ان يتبينه
 يستفاد من العقل سواء كان
 بمعنى قرينة او لزم ان يكون
 التعيين في جميع ما ذكر من
 الامثلة مدلول العقل لكونه
 مستفاد من العقل

الانسان

العقل في الجملة **على** امتناع محي الرتب تعاوي قدس لانه لا يصح نسبة الجمع التثني
 وانما يصح نسبة عند العقل الى امر الله تعاوي عذابه فانه يدل على احد هما وليس
 انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب لان العقل لا يحال له في ذلك **حاصل**
 ان الخذف الزيادة العقل على نفسه هو احد الامر من حيث هو لا احدهما
 على التعيين **ومنها** ان يدل العقل عليه اي على مطلق الخذف ويدل **التعيين**
تد اذا وقع للوم على ذات الشخص الانسان انما يلزم على كسبه لا على ذات غيره
 فدل العقل على ان في قول في مضافا محذوف **فانه** يحمل اية قوله في يحمل
 تقدير ان ان يفكر في حبة الى اخر **قد** شقها جتا اي قد اصاب حبه شقاف
 قلبها وهو غلاف القلب **وفي** مرادته اي ويحمل ان يكون تقديره لمستفي
 في مرادته **تراخي** فتاها في نفسه اي يجادع امرأة الغنى من غير تفكر
 مع بعد اخر **برفق** وسهول **لناو** بشهواته **وفي** شأنه اية **اصلي** تقديره
 لمستفي في شأنه **حتم** يتعلمها اية **حتم** يحمل هذا التقدير من التقدير من المذكور
 لان الشان عام شامل للحب والمراودة **دلت** على الله وهو المراد **وهو**
 اياه اي صاحبه يعني غلبته عليه **والمعروف** في شئ لا يلزم عليه وانما يلزم على
 امر داخل تحت كسبه وفعله وهو ههنا المراد **تنظر** الى العادة لانه قد علم ان يدل
 عن نفسه **ومنها** الشرح في الفعل **ومنها** ان يدل الشرح في العقل على تعيين الخذف
دل على ان الخذف ذلك العقل المشروح في نفسه لاشئ آخر **وعلى** هذا
 القياس يعني لو دلت عند الشرح في الاكل بعد اكل وكذا عند الشرح في القيح
 والعقود فان العقل لا يصح في حرف الجر يدور تحلق بمقتضى فعل فاذ لم يكن ظاهرا
 بتقديره **والشرح** في امر يدل على ان الخذف هو ما جعلت التسمية به **له**
 الا قدر ان اي قدر ان الكلام او الخطاب بفعل فانه يدل على تقدير ذلك العقل

عقلا
 العقل في الجملة
 على امتناع محي
 الرتب تعاوي قدس
 لانه لا يصح نسبة
 الجمع التثني وانما
 يصح نسبة عند
 العقل الى امر الله
 تعاوي عذابه فانه
 يدل على احد هما
 وليس انه يدل على
 تعيين الامر او
 تعيين العذاب لان
 العقل لا يحال له
 في ذلك حاصل ان
 الخذف الزيادة
 العقل على نفسه هو
 احد الامر من حيث
 هو لا احدهما على
 التعيين ومنها ان
 يدل العقل عليه اي
 على مطلق الخذف
 ويدل التعيين تد
 اذا وقع للوم على
 ذات الشخص الانسان
 انما يلزم على كسبه
 لا على ذات غيره
 فدل العقل على ان
 في قول في مضافا
 محذوف فانه يحمل
 اية قوله في يحمل
 تقدير ان ان يفكر
 في حبة الى اخر قد
 شقها جتا اي قد
 اصاب حبه شقاف
 قلبها وهو غلاف
 القلب وفي مرادته
 اي ويحمل ان يكون
 تقديره لمستفي في
 مرادته تراخي
 فتاها في نفسه اي
 يجادع امرأة الغنى
 من غير تفكر مع
 بعد اخر برفق
 وسهول لناو بشهواته
 وفي شأنه اية اصلي
 تقديره لمستفي في
 شأنه حتم يتعلمها
 اية حتم يحمل هذا
 التقدير من التقدير
 من المذكور لان
 الشان عام شامل
 للحب والمراودة دلت
 على الله وهو المراد
 وهو اياه اي صاحبه
 يعني غلبته عليه
 والمعروف في شئ لا
 يلزم عليه وانما
 يلزم على امر داخل
 تحت كسبه وفعله
 وهو ههنا المراد
 تنظر الى العادة
 لانه قد علم ان
 يدل عن نفسه ومنها
 الشرح في الفعل ومنها
 ان يدل الشرح في
 العقل على تعيين
 الخذف دل على ان
 الخذف ذلك العقل
 المشروح في نفسه
 لاشئ آخر وعلى هذا
 القياس يعني لو
 دلت عند الشرح في
 الاكل بعد اكل وكذا
 عند الشرح في القيح
 والعقود فان العقل
 لا يصح في حرف الجر
 يدور تحلق بمقتضى
 فعل فاذ لم يكن
 ظاهرا بتقديره
 والشرح في امر يدل
 على ان الخذف هو ما
 جعلت التسمية به له
 الا قدر ان اي قدر
 ان الكلام او الخطاب
 بفعل فانه يدل على
 تقدير ذلك العقل

لاخرى المحاط بها بالآخر بل على تقدير غرض است او مقارنة الخاتمة الخاتمة بالآخر
والبيان يدل على ذلك ومنها ان يدل على الخذف والقرينة الجملة او المتعالية
على تعين الخذف كقولهم الا حصة فلا الية اي ان لم يكن لك في البناء حصة
اي ذات حصة فاني غير الية اي حصة وقولهم لو ذات سوار لطنتي اي
لو لطنتي ذات سوار لها على او لست ذات سوار **والا** والاضا والبيان كقولهم
وعلى ما ذكر تسعة **احدها** بجهة اي صورة اجمال **موجه** اي صورة
تفصيل **وعلى** خبر من علم واحد شارة الى ضرب مثل سائر قال المحدث ان
رجله وانه سلكا طريقا فقال الرجل يا بني ايجب لنا في الطريق فقال اني عالم
فقال يا بني على خبر من علم واحد يضرب في مخرج المشاورة والبحث او
ليتمكن فصل على اي او يكون الاطباء لاجل ان يتمكن المصنف في تجميع زيادة على
قال المصنف الى على سبل الالهام تشوقت نفسه الى معرفة على سبل التفصيل فاذا التقى
الي على سبل التفصيل مرة ثانية على نفسه فضل على **كان** او وقع عندنا
اي عند النفس من بيتين او **او** لتكمل لذة العلم بقى لنفس السامع به اي ما لم يمت
لان الشئ اذا اهتم او حصل للتامع بسبب ادراكه في الم سبب عدم علمه بتفصيل
لان الان في لذة وجماعته مع الشعور بالجموع بوجه ما الم فاذا حله
العلم بتفصيله ثانيا حصل له لذة كاملة لانه عقيب العلم انتم من اللذة التي
لم يتقدمها الم وكانها لذة ان لذة الوحدان ولذة الخوض في العلم **يفيد** شرح
شئ ماله اي موصوف م لانه لم يعلم الا انه يطلب شرح ما عنده ولم يعلم ان ذلك
الشئ يطلب شرحه ما هو **اي** تفيد لك الشئ فكما هذا الذي يطلب الشرح
من ان يقال اشرح صدر **على** الايضاح **القرين** بدو الاجمال او التفصيل ثانيا **والمقام**
مقام تأكيد الطلب هذا الطلب منه **انما** كما وقت ارساله المؤذن بمقاساة

اذ التقى

بلغ

انما

المكارة ومعاناة الشدائد المتقضي باينال بره على ابلغ الوجوه ان يشرح
صدده ويجعله حليما عموما يتقبل ما يرد عليه من الشدائد التي يذهب معه الصانع
بجميل الصبر وحسن التماسك **على** هذا التاكيد **لما** وسير امره فانه يبين
على ابلغ الوجوه ان يسهل عليه امره الذي هو خلو الشدة ارضه وما يصحها من
اوله جمل الخلق وهذا الايضاح بعد الابهام بجميل ان يكون للمصنف اللذة
المذكورة اخبر ان يركب المصنف في صورتي مختلفين وليتمكن في النفس فضل على
لتكمل لذة العلم **اي** قول من يجعل المخصوص خبر مستاء محزون يقع لا على
قول من يجعله مستاء قدم عليه خبر **اذ** لو اردت الاختصار اذ لا اختصار
هنا من المساواة لا الايجاز بشانه قوله نعم زيد اذا لا ايجاز فيه بل هو مساواة
في وفي هذا اشعار **بما** يعني في المصنف اذ لو اردت الاختصار لم تقار بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطباء فيتم الاجاز والمساواة **اي** من باب نعم يقع
حسن الاطباء في باب نعم **سوي** ما ذكر من الايضاح بعد الابهام وهو ان
اخره مع ما ذكر من الايضاح بعد الابهام **من** جهة الاطباء يقع حيث لم يقل
نعم زيد **والا** ايجاز بخلاف المستاء يقع الذي هو صدر المستاء ونظر الى ان
ليس على الابهام الصريح **ولم** على الايضاح الصريح فهو مقيد بلها **من** جهة واحدة
حاصله انه انما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتساويين غير حاصلة
وهو في التقطع المنزلة كما جعل التقدير في المقيد الواحد بالمتن **المفسر**
بمنزلة لفظة القطن بعد التقيد **وتبين** فيه المخلصا المحرم وهو الاصل فانه لو
اريد الاختصار لقل وتبين فيه المحرم وهو الاصل يقال شئ القطن يشب
بالكر اذا نما وكفى **فما** زالت في ليلتين شرو ظهري وشيئين من غريبي **انما**
والمراد بالذكر على سبل النطق **اي** مراد المصنف بقوله واما يذكر الخاص بعد

الذكر على سبيل عطف الخاص على العام لا على سبيل الوصف والبدل ولو قال واما
 الخاص على العام كما اوضح اي مرية الخاص يقع على سائر افراد العام **حيث**
 اي كما الخاص **تنزيل** للتفاني اي لتفاني الخاص لسائر افراد العام **لما** امتاز
 يقع الخاص **لما** يعرف حكمه من اي ولا يعرف حكم ذلك الخاص من ذلك العام **فان**
 التخصيص عليه **النص** به **واما** بالسكوت **اي** يكون الاطباء بتكرير كلمة او اكثر
 وفي تكرير تأكيد للردع والانتذار وفي التكرير التأكيد على اشد الاطباء
 في الآية **وفي** غة دلالة على ان الانتذار **اي** ابلغ من الاول وهذا كما يقال للمضوح
 اقول لك ثم اقول لك لا تفعل **تنزيل** بعد مرتبة منزلة بعد الزمان **فان**
 وفي ذلك اصل ثم الدلالة على التراخي الزمان لكنها قد يحى لحد الذر في ذلك
 الانتقام غير اعتبار التراخي واعتبار ان الله بعد الاول في الزمان ذلك اذا تكررت
 الآية بلفظ محي واستمر والله وكلفه ما ادرك ما يوم الدين ثم ما ادرك
 ما يوم الدين **و** زيادة التنبه على ما ينتفي الهمه ليكمل الكلام بالقبول كقول
 تعا وقال الذين آمن يا قوم اتبعوني لا شعاع لاجل الاضافه الي باء المتكلم بوقوع
 الشفقة على الخاطئين وفي الهمه عن المتكلم وقد يحى التكرير لتعريف المتكلم
 كما في سورة الرحمن فاذ تعا ذكر في بعد آخر **وعقب** كل في قوله فباي الاء **فان**
 تكذبان فان الغرض من ذكره عقب ذكر كل في غير الغرض من ذكره عقب في
 اخبر اما التفتت قوله يرسل عليها اشيا من نار ونحاس فلا تنتصران **وفي**
 قوله هذه جهنم التي تكذب بها الجحوش الآية مع نفس العذاب وجهنم له يكونا
 من الاء انتد فذكرها وصفها على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الاية
واما بالايغال **اي** يكون الاطباء والايغال في الله بمعنى الامعاء او بمعنى الادخال
فان واختلف في تفسير اي اختلف في معنى الايغال ما هو على قولين فقول هو

واما على سبيل التفسير

هو ضم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها **على** هذا يختص الايغال بالشعر قيل
 هو ضم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها **فان** كان علم في رثه يار فانها
 لما ارادت ان تصف احاطا صرا بالانتهاز لم يقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم
 بل جعلت في رأس العلم نار المبالغة في ذلك البيان **فان** كان عيون التي حق البيت فانه
 يتم معنى التشبيه لان الجرح وقد عرف معنى الشرح يشبه به الاعيان في الشكل
 والهيئة واذ كان غير مقرب كان يشبه بالدين **فان** النفي والبقرة المراد بالنفي النفي
 وبالبقرة الوحشة **فان** بالقرع في ظهره **فان** في سواد وبياض ايم والحال
 انه في الجرح سواد او بياض بعد ما موتت **فان** في تشبيهه بما عرفت عما
 نقل عن الاصمعي **ومثل** لذلك اي للوفاء في التكرير **و** ترغيب في الرسل
 زيادة ترغيب فهو متطوع على حيث اي لا يحسن معهم شئ من دنياكم ونها **فان**
 صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة **فان** التذليل **اي** يكون الاطباء
 بالتذليل **فان** تشمل على معانيها **اي** تشمل الجملة الثانية على معنى الجملة الاولى **فان**
 يشتمل الثانية على معنى الاولى **فان** اخادتها بنحوها لما هو عند البيان من الاولى **فان**
 المراد اخادتها نفس معنى الاولى بالمطابقة فلا يكون على هذا قوله تعا كلوا سوف
 تعلمون من التذليل **فان** للتأكيد هذا الترتيب شامل لدخول بعض صور الايغال
 فيه لان لفظ التكرير لا يلوذ بصريح التأكيد ايضا **فان** فهو ضم من
 الايغال اي التذليل اعم من الايغال من وجه واخص منه من وجه آخر فالنبي
 ينه ما عوم وخصوص من وجه لتصادفهما في مادة والتفرد كل منهما بدو الايغال
 في مادة اخرى جملة عوم التذليل من حيث انه يكون في ضم الكلام وفي غيره في
 خصوص من حيث انه لا يكون الجملة للتأكيد وجملة عوم الايغال من حيث انه يكون
 بجملة ومفرد للتأكيد **فان** فيجمعان فيكون الايغال فيه للتأكيد فانه يصدر

عليه ان يقال وتزيل وينفرد الا يقال فيما يكون بالمرح وفيما يكون لغوي **الكامل**
اي سواء كان بالمرح او بالجملة وينفرد التذييل فيما يكون في غير **الكلام**
بل توقف عليه اي ما لا يستفاد منه المراد بدو تعلقه بما قبله **قوله** فيقول بما
قبله يعني قوله ان يكون مثله **قوله** بناء على ان المحاذاة هي المكافاة ان جاز
تخراجه يعني تعلقه في معنى الثانية واخرى في معنى المعاقبة في قوله جزيانهم
بما كفوا يعني عاقبتهم بكفرهم قبل وهل يجازي الا الكفور يعني وهل يعاقب
ففي هذا يكون من القرب انه لعدم توقف المراد في عما قبله فيصح ان يكون
مثله ان الباطل كان زهوقا اخر في غير المثل وهو مفيد ما هو عند البياض
لما قبله بدو تعلقه به وهذا هو القربان في قوله تعالى ما جعلنا لبشر من قبلك
المثل الا ان من منتم في حال الدنيا كل نفس ذائقة الموت فان قوله افان منتم
الحال في تذييل من القرب الاول ضروري يعلقه فان افان منتم وضمير منتم
بالجملة السابقة وما بعده وهو كل نفس ذائقة الموت تذييل من الضمير الذي لعدم
توقفه على ما قبله **قوله** لا ينقض الله منه يعني وان كانت الا مثله تذييل على انه
راجع اليه **قوله** لتاكيد منطوق اي يفهم بالمطابقة فان زاهو الباطل
يعني ان قوله ان الباطل كان زهوقا هو كيد منطوق قوله زهوق الباطل **قوله** واما
لتاكيد منتم يعني بالمعنى مما يتردد من المنطوق **قوله** لا ينقض الله الميتة
من فوق وضم الدوم من قوله ثم انشئت شجرة اي اصل ما تفرق من احواله **قوله**
لعمري سبائك لصحة مجيء الحال من التكرار لان الكلام من مصوغات الاستدراء
لعمري انصاف الحال عننا وليس المراد هنا ان يفهمه بل كل من يصلح
للاخرة فكما عا ما خرج مجيء الحال عنه وحاصله افاده اليك الترتيب انه
ليس في الدنيا صديق مذهب الاخرة ينزله عن اليقوت وقوله اي الرجال المذهب

بناكيد لهذا المعنى لانه يستفاد من على سبيل التكرار وهذا مثل يقرر لمن راي **صدقة**
ذلة وانت ترى يدان تفرها منه والشفت في الاصل انتشار الشفوف **قوله**
لقلة تفرها والمراد به هنا ما يكون في الرجال تحصيل غير خيرة **قوله** واما بالتجمل
اي واما ان يكون الاضابب التجمل في ذلك الدافع قد يكون ان يعنى
كان الدافع كايها من خريف المقصود جملة او فردا وسواء كان واقفا
في وسط الكلام او في اخره **قوله** غير مفيد لها غير مفيد للدار متقي **قوله**
بين القتل وخاعله دفعا لما يوق من قوله فسقى رباك **قوله** زكوة وعما
عليها بافاد رباها لان وقوع المطر قد يكون سببا لخواب الدار وادها
وقوله غير مفيد لها دافع لهذا التوهم **قوله** والكا اي ما يكون الدافع فيه في
آخر الكلام نحو قوله تعالى فاني اسدقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
الآية قوله اغرق على الكافرين وقوله في آخر الكلام واقدا لما يوق من قوله اذلة
على المؤمنين من اذلتهم لضعفهم لانه علم من ان الذلة منهم تواضع للمؤمنين
ولهذا عدل على بعضها مع العطف فكانه قيل العاطفين عليهم على وجه
التذلل والتواضع **قوله** واما بالتميم اي ويكون الاطياب بالتميم **قوله**
لنكته كالمبالغة هذا الترف بصرف على بعض صور الايقال **قوله** مع حبة اي
اشبهائه والحاجة اليه وهو مبالغة في اطاعته **قوله** فهو لبادية اصل
المراد يعني اما لو كان الصخر في حبة تتر فلم يكن فيه مبالغة **قوله** تعالى
واني انا مال على حبة **قوله** واما بالاعتراض اي ويكون الاطياب بالا على
وهو ان ياتي في انشاء الكلام يعني بان ياتي بين امرين لتأنيها لقلوب
بالاول كقول القائلية والمفوية وغيرها وليس المراد ان ياتي بين جزئي
الكلام المصطلح بالمحسنة الذين هما المسند والمند اليه **قوله** او بين كلامين

متصلين يعني اي بينهما اتصال جهة المعنى بان يكون الكلام بياناً للشيء او تأكيداً له او
منه او عطفاً عليه **قوله** او اكثر اي اكثر من جملة لا محل لها اي للجملة المعترضة
قوله دفع الابهام اي دفع الابهام خلف المقصود فاعلم من هذا انه لا يسمى اعتراضاً
ما يقع في آخر كلام لا يكون بعده كلام او يكون لكن متصلاً بالكلام الاول من جهة
المعنى ولا ما يكون اقلاً من جملة ولا ما يكون له محل من الاعراب ولا ما يقع في انشاء
كلام او بين كلامين متصلين من جهة المعنى لدفع الابهام كما في صور التكميل وهذا
التعريف شامل لبعض النعم والتزويل لا الزيادة فيها لا يمنع ان يكون جملة في انشاء
كلام او بين كلامين متصلين **قوله** وقعت في انشاء يعني بين امرين بينهما
تعلق العطف بجهة المعنوية والتكثيرة فتزويله تدعى وتقدسية عما يشوب
بلفظها اعتراض في انشاء الكلام يعني بين اسم او خبرها والخبر في بلفظها التامين
يريد بيان ضعف القوي الجسمانية في حق التامين ومثل هذا الاعتراض تليين
بالحال وخرجه بينهما **قوله** بين اعلم ومعناه اي وبين ما حل محل معنوية
وهو قول ان سوف يأتي في لسانه الخطاب على ان العلم ينفع كل احد فينبغي
بصرف اليها **قوله** غير الشان محذوف اي محذوف من تقديره ان سوف يأتي في
قوله هذا الذي قول ان سوف ان كل ما قدر **قوله** انما يكون بفضله اي لا
النعم لا يكون الا بفضله من الكلام والفضل يقتضي ان يكون له محل من الاعراب
بحسب ان لا يكون له محل من الاعراب فيها جباينة كلية **قوله** انما يكون لدفع
ابهام وما لا يكون له جباينة **قوله** لا يكون الا في آخر الكلام يعني الاعتراض
على ما ذكرها لم يأت في انشاء كلام او بين كلامين متصلين معنيين بل لا يقع
الا في ختم الكلام وبما يقع فيه جباينة **قوله** لكنه اي لكن يعرف الاعتراض
يصح على بعض صور التزويل **قوله** لا كما لم يشترط في التزويل ان هذا

هذا الكلام عليه وبالشكل الاعتراض بعض صور التزويل **قوله** كما ان التزويل
وان لم يشترط فيه ان يقع بين كلامين لكن لا يلزم من عدم شرط الوقوع عدم
الوقوع فجاز ان يقع بين كلامين ومن يصدق عليه تعريف الاعتراض فيشرط
فان ما قبله ان اي الاعتراض يبين التزويل بناءً من هذا القائل على انه لم
في التزويل ان يقع بين كلامين متصلين **قوله** وهو اكثر اي في الحال ان الاعتراض
التر من جملة **قوله** ايضا اي كما ان ما يقع الاعتراض فيه اكثر من جملة لا الرض
ان بين كلامين او كما ان طرفي الاعتراض اكثر من جملة او كما ان محل الاعتراض
وهو الكلام اكثر من جملة واحداً كذلك الاعتراض اكثر من جملة واحداً **قوله**
هذا هو تفصيل معنى ايضا في عبارة الجص **قوله** الواقع هو بينه ضمير هو راجع
الى الاعتراض نفسه والتقدير يخرج بينه راجع الى الموصول اخر الف واليوم
في الواقع وهو واقع على محل الاعتراض اعني طرفي الاعتراض **قوله** فهذا الاعتراض
اي قولك تعاد الله بحسب التوابعين ويجب المنطوق الاعتراض بالكثير من جملة
قوله ان كلام اي لان قولك تعاد الله بحسب التوابعين **قوله** والكلامان
متصلة بمعنى لان الاول جيب والبيان هو الجيب في المعنى وان كان
غيره في اللفظ **قوله** فان الرض الاصلى **قوله** هذا على منطلق محذوف اي وانما
كان في تناوكم حوت لكم بياناً لقوله فان هو من حيث امركم الله لان الرض الاصلى
قوله طلب النسل لاقتضاء الشهوة يعني والماتى الذي امر الله تعالى به هو
مكان الحرث فيجب ان يكون الاثنان الا من حيث يتأتى فيه هذا الرض **قوله**
تعالى تناوكم حوت لكم فانوا حرككم اول على هذا المعنى **قوله** فما سوى
دفع الابهام يعني ان المذكور ان تكون التثنية في الاعتراض **قوله** دفع الابهام
فيكون على قولهم ان يكون التثنية فيه **قوله** دفع الابهام كما ان التثنية في التكميل

دفع الابهام ايضا **وذلك** بان لا يلي الجملة لا يصدق وتوحيح الاعتراض
 الصورتين من سنو ورجح آخر كلام او بين كلامين لا اتصال بينهما في قولهم فلا
 ينطق بالحق والحق ابلغ **فلا** اعتراض عند هؤلاء **وذلك** لانهم لم يحالفوا
 الاولين الا في جواز كون النكته دفع الابهام وجواز ان لا يبيها جملة متصلة بها
فتمثل الاعتراض بهذا التفسير في محال هو **الجملة** كون النكته دفع الابهام
 وان لا يبيها جملة متصلة بها **التذييل** مطلقا اي يتخلل جميع صور التذييل هذا
 ان يشترط في الجملة المنزلة ان لا يكون لها محل من الاعراض والا فاما يتخلل بعض صور
 التذييل لا جميعها **وبعض** صور التكميل اي يتخلل الاعتراض على قولهم ايضا
 بعض صور التكميل **تأويل** الجملة لا محل لها في او بالترتيب جملة كذلك
 لكنها اي الاعتراض بهذا التفسير يباي التيم لانها يكون بفضل والفضل لا بد لها
 من الاعراض وانت التفسير باعتبار الجملة **جملة** او غير هالنكته ما لم يجوزوا وقوع
 اخر جملة متصلة بها بل يشترط ان يكون الاعتراض واقعا في انشاء كلام او كلامين
 متصلين **او** بين الكلامين متصلين يقع معنى **ولا** يكون له محل من الاعراض سوى
 كما جملة او اقل من جملة او اكثر **عطف** على قولهم اما بالايقاع كما اي الاطاب
لم يذكر ويؤسوس به في حيث الظاهر **بالنظر** الى كلام او ساطع الشمس
اي الجملة من بينهم يقع لا يرتاب في اعانهم من يصدق بهم لان لا يتحقق تبيين
 وتحميد بدوي الاعان به فلا حاجة الى الاخبار به لو ارادة الاطاب **فلا**
 نفي غيبا في الاعان كما وصف الانبياء في غير موضع في كتابه بالصلوة في
 كذا **فلا** **اعلم** محقق اي يتفرع ذكرنا واعلم انه قد يوصف الكلام في
 بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى في كلاما وصف بها باعتبار تادية
 اصل المراد بلفظ ناقص عنه واف به او باعتبار لفظ زائد عليه كقائده

خاصا

لقائده **الى** جانب البيت اراد بالقسم مسبه اعني الراحة **والنفس** المحبة
 والمثقة **فالمصراع** الاول من البيت الاول وغام البيت كما متاقي بيان في اصل
 المعنى وهو الاعراض عن الدنيا عند ظهور السيادة **وحرف** المصراع الاول اقل
 من حرف غام البيت كما فيكون المصراع الاول هو حرفا بالاجازة غام البيت
 كما بالاضابة اي من القبيل يقع غام في الاجازة والاطناب باعتبار كثرة الحروف
 وقلة بالنسبة الى حرف آخر مساو له في اصل المعنى **والبيت** محقق بالقول
 لان اصل معنى البيت بيان قدرتهم على انكارهم قول الناس وعي الناس عن
 انكار قولهم **فلا** حيتاج اليه في نفس البلية كونه حيز من علم البلية فيحتاج
 اليه في تحصيل كلام اذا كمل لا يحصل بدو الحيز **الفن** اليه وهو علم اي ملكة
 او العلم لانه معناه بطون الادراك ثم جعل علما على العلم المدرك فيه ثلاثة هي
 اقوال فصيل ملكة وهو مخار الشارح وقيل نفس القواعد والاصول وقيل التصديق
 بالمسائل فيكون علم هذا ادراكا خاصا **يعرف** باني بذلك العلم **المدرك**
 اي من المعاني التي يقتضها الحال **في** وضوح الدلالة اي لا في اللفظ والعبارة
 مثلا ان يورد المعنى بالفاظ مترادفة فانه لا يكون من علم البلية **عليه** اي على ذلك
 المعنى الزف من معرفة هذا الا ان يحترز المسك عن الخطا في امر الكلام مطابقا
 تمام المراد حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصود دالة **حقيقة** عند اقتضاء
 المقام دالة واضحة او واضحة عند اقتضاء دالة حفية او واضحة عند اقتضاء
 مشقة في الوضع والحفاء او يتوسط عند اقتضاء او ضح او اخفى وازن
 بالدلالة الدلالة العقلية لان اختلا دالة التركيب على المعنى الواحد وضوحا
 وخفاء وواضح واخفى انما يكون في الدلالة العقلية على ما سيذكر بيان ذلك
فلا حاجة الى ذكر الحفاء ومثارة الى من مآذره بعض الشارحين

مطل
الفن
المدرك

من ان التقدير في وضوح الدلالة عليه وخفاها فترده الشارع لعدم الاحتياج اليه
لان الوضوح والخفا امران نسبيا انما يتحققان بالنسبة الى ما هو اخفى واوضح
فالواضح بالنسبة الى الاوضح خفي واخفى بالنسبة الى الاخفى واوضح
الترخي لا يجوز ان يكون اللفظ في المعنى للعهد لانه قد يكون مراد به
واحد فقط في عبارة مختلفة بزيادة وضوح الدلالة وتيقنانه ولا يستلزم
المحقق في الفهم البشرية لا يفتقر على استحضار جميع المعاني المتناهية فكل
لاستغراق اللفظ في معنى الاربع الصاغرة فلو عرف احد معنى قولنا مستغرق
على قول اللفظ في المعنى لاستغراق اللفظ في ان قدر احد على ان يراد به واحد فقط
بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه لم يتصور بحد ذلك علما بالبيان في عالم
يخرج ذلك ملكة له **الاستحالة** يعني دلالة الوضعية احتراز عن دلالة الطبيعة
كدلالة اخ على الالم وعن دلالة العقلية كدلالة الصوت عن المصوت فانها
غير مرادتين ههنا **والاول** الدال يعني ما يلزم من العلم به شئ آخر
والثاني المدلول يعني ما يلزم من العلم بشئ آخر العلم به **بشيء** بالدلالة لفظية اقربها
الثلاثة اعني الوضعية والعقلية والطبيعية **ان يكون** للوضع مدخل فيها
سواء كان محض الوضع كما في الدلالة المطابقة او بشركة كما في التصريح والالتزام
فانها بشركة الوضع لانها وضعية صرفة ولهذا سميت بالدلالة العقلية **فالاول**
هو المقصود يعني ان يكون للوضع فيها مدخل بانواعها الثلاثة **يعلم** من المعنى
عند الاطلاق يعني بحيث اذا سمع او تخيل فهم من المعنى للعلم بالوضع **في** هذا
الثلاثة يعني الدلالة اللفظية التي يكون للوضع فيها مدخل بثلاثة اقسام
اما على عام ما وضع اللفظ له يعني من حيث انه عام معناه كدلالة الانساك
او على جزءه اي على جزء ما وضع اللفظ له من حيث انه جزء كدلالة الانساك على الحيوان

ن والناظر **في** او على خارج عن اى غاوى وضع اللفظ له من حيث انه خارج كدلالة
على المسند للكناية او الفتح وكدلالة التقى على الحائظ **اي** الدلالة على الجزء
والخارج يعني دلالة التصريح دلالة الالتزام **ويسمى** كل من الاخرين عقلية يعني
وان لم يكن العقل مستقلا بمعرفتها لاقتدارها الى كون اللفظ موضوعا للكلام المنزوم
الا انه لما كان للعقل مدخل في كل واحد منهما باعتبار انتقال العقل من المعنى
له الى الجزء والى الخارج سميت عقلية **لنطابق** اللفظ والمعنى اي لتوافقهما
بالفهم من قولهم طابق النقل اذا توافقا **لكون** الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اي كونه
المعنى المفهوم من اللفظ داخلية في ضمن المعنى الموضوع له اي كونه المعنى المفهوم
من اللفظ داخلية في ضمن المعنى الموضوع له **اللفظ** كونه الخارج لا في الموضوع
لان اللفظ لا يدل على امر خارج عن معناه وانما يدل على الخارج للوزم والالتزام
ان يكون اللفظ الواحد دالا على معنى لا يتناهى لا متناهي **اللفظ** من غير مرجع
ويستفيض لرفع كل ما حاصله انه اذا اطلق ذلك اللفظ وادبر
به الكل او المفهوم دل على الجزء بالتصريح او على اللزوم بالالتزام ومع ذلك
يصرف على تلك الدلالة انها دلالة اللفظ على ما وضع اللفظ له لان اللفظ
اذ هو موضوع للجزء واللفظ كونه للكل والمفهوم وكنه اذا اطلق وادبر
به الجزء او اللزوم كان دالا عليها بالمطابقة مع صدق تعريف الدلالة التصديقية
والالتزامية عليها **باعتبار** الاضافا الى النسب والجماعات وكثيرا ما يدرك
يعني القوم **وانما** في الذهن انقياده واهتدائه اليه من غير توقف
اما على العود او بعد التامل **هذه** تعميم لعبارة المعنى ودفع لوجه ارادة اللزوم
البيان **في** الذهن متعلق بالانعكاس في قوله عدم الانفعال **في** والاي
وان لم يكن ما ذكرنا بان كان المراد اللزوم البين يخرج كثيرا عما ليس بلزوم

بين شارة الى ان لا يشترط لزوم الخارج في حيث يكون المعنى الخارج عن
 مدلول اللفظ بحاله يلزم من تحقق المدلول في الخارج تحقيقه لا لعدم دلالة
 على المتكامل مع المقابلة بينهما في الخارج كالعنى كفى من شأنه ان يكون بصير
 ومن نازع في لزوم الزهني باذ لا يشترط عند اهل العربية واغابته في
 المنطوق فكانه اراد ان **قوله** ولو كان لزوم الزهني لاجل اعتبار
 المخاطب **قوله** بسبب عرف عام كاصطلاح النوام **قوله** لذلك المعنى في المنطق
 عند بطر في مختلف **قوله** دلالة منصوب على التبيين في جهة الدلالة عليه اي على
 ذلك المعنى المورج بطر في بعض اللفاظ بل كلها مستوية الا قد اجم في ذلك
 فلو تفاوت فيها حيث الدلالة **قوله** لم يكن كل واحد من اللفاظ دالة عليه اي
 لم يكن جميع تلك اللفاظ دالة على ذلك المعنى لعدم العلم بالوضع والهيئة **قوله**
 التركيبية اي هيئة التأليف من محكوم عليه وبه صدور الفعل عن فاعله
 ووقوعه على المفعول **قوله** غير ذلك **قوله** دلالة او صريح بالنصب على المصدرية
 او صريح على اي يدل على دلالة موصوفة بكونها او صريح او اخفى من دلالة خفية
 او صريح **قوله** ان علم الوضع في تفاوت اي بل يكون فهمه من الكلام كلفه
 بنبه الوهم **قوله** والالم يتحقق الفهم اي وان لم يعلم ان اللفاظ المحددة
 من الكلام الاول **قوله** لان المعنى لم يفهم شيئا اصلا فكلما التعديل لم يكن تفاوت في الدلالة
 وضوحا وخفاء **قوله** معناه انه عالم بوضع كل لفظ يعني فتكون موجبه كلية **قوله**
 وانما ان لم يكن كل واحد يعني يدل على السلب الخ **قوله** ان يقول لم يكن واحد
 منها دالة على السلب **قوله** فنقيضه **قوله** يعني فنقيض الموجبة الكلية السالبة
 الجزئية **قوله** فيكون اللزوم يصدق بصورتين ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
 وان يكون عالما بوضع بعضها دون بعض **قوله** وعلى كلا التقديرين عدم دلالة بعضها

مختلفة قوله
 اي

حضور

قيل

بعضها تنحرف **قوله** ولقد ان يقول لان لم يعدم التفاوت حاصل السؤال وجوابه
 ان سرعة حصول بعض المعاني المطابقة في الفعل وبطورها انما هو سرعة
 تذكر اكمال الوضع وبطوره وذلك بسبب تعيين اللفاظ الخفية في الخيال
 بحيث تحضر معانيها في الفعل ياد في التفاوت لكثرة الممارسة وقرب العهد
 بها وبعضها يكون بحيث الى التفاوت الترو ورجحانها ان يجوز ان يختلف مراتب **قوله**
 اللزوم اي لزوم الاجزاء لكل في التنصن ولزوم اللزوم للملزم في الالتزام
 وهذا في الالتزام ظاهرا لان الدلالة العقلية انما تكون بسلطة نقل
 بين معينين ينتقل الزهن بسبب ذلك التعلق من احدهما الى الآخر فانه يحوز
 ان يكون للشيء **قوله** فتكون نادرة الملزوم بالالفاظ الموضوعية لهذه اللزوم
 يعني ان اختلفت التعلقات الى باب انتقال الزهن من المعنى الى المعنى **قوله**
 وخفاء صار سببا لاختلاف الدلالة ووضوحا وخفاء مثلا كثير الزمان يدل
 على الضياع وكذا مفرق الفصل وجبان الكلب يدل عليه كنج دالة الاولى **قوله**
 من الله ودلالة الله او صريح من الثالث **قوله** فلا يجوز ان يكون المعنى جزئيا من شيء
 آخر لانه يجوز ان يكون الشيء جزئيا **قوله** فلا يجوز ان يكون المعنى جزئيا من شيء
 من دلالة ذلك الشيء على جزء **قوله** دلالة الحيوان على الجسم او صريح من دلالة
 الانسان عليه دالة الحيوان على الجسم من غير سلطة لان الجسم جزء من الحيوان حقيقة
 الحيوان جسم تام حواس متحرك بالارادة ودلالة الانسان على الجسم بسلطة الحيوان
 لان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان فالجسم بالنسبة الى الحيوان
 والى الانسان جزء **قوله** دلالة الحيوان على الجسم او صريح من دلالة الانسان عليه
 بل الامر بالعكس **قوله** وارد على قوله دلالة الشيء على جزء او صريح من دلالة على جزء
 جزئيه اي لان لم ذلك بل دلالة على جزء جزئيه او صريح من دلالة على جزء

فان فهم الجزء **الكل** نعم اي صدد انه فهم الجزء قبل فهم الكل لتوقف الكل
على الجزء لكن المراد هنا شئ آخر وهو انه ينقل الذهب **الكل** الى الجزء
لانهم صرحوا بان دلالة التضمن تابعة للطائفة لا المعنى التضمن انما
ينقل الى الذهب من الموضوع له فكانهم يتوزان ذلك على ان التضمن فهم
الجزء وملا حظ بعد فهم **الكل** وكثيرا يفهم **الكل** ان جواب سؤال
فكانه قيل له وهل يمكن فهم **الكل** بدون الجزء نعم المتطهر على عدم
الملازمة بين فهم **الكل** وفهم الجزء فلو كان اللازم داخل المراد
باللازم هنا ما لا يتفك عن الشئ سواء كان داخله كما في التضمن
او خارجا عنه كما في اللازم **فما** فيجازي فاطلاقه عليه مجاز كقولك رايت
اسدا في يد سيف فان قولك في يد سيف قرينه دالة على عدم ارادة
المعنى الموضوع له لفظ **الكل** والا اي وانه لم يفهم قرينه على عدم
المعنى الموضوع له لفظ **فما** فيجازي فاطلاقه عليه مجاز كقولك رايت
فالت كقولك زيد طويل النجاد فان ليس فيه قرينه على عدم طول النجاد
بل يجوز ارادة مع ارادة لازمه وهو طول العامة بخلاف قولك رايت اسدا
في يد سيف فانه لا يجوز ان يزيد به النجاع والحيوان المفلس مع
والجزء مقدم على **الكل** طبعيا بمعنى ان **الكل** يحتاج الى الجزء في وجوده مع ان
الجزء ليس بعلة **الكل** وطبعيا اي ليوافق الوضع بطبعه **ليس** جزء
معناها اي ليس معنى المجاز في الحقيقة جزء مع الكناية لان معنى المجاز
اطلاق الملتزم و ارادة لازمه فقط ومعنى الكناية اطلاق لفظ الملتزم و
ارادة اللازم مع انقضاء قدره وهو جواز ارادة الملتزم معه فباعتبار
وجود هذا القيد في معنى الكناية وعدمه في معنى المجاز جعل الاول كالركب

ارادة

كالركب وانه كالجزء منه لباصة **الكل** كاصلا التثنية تقع فذكر المشبه وهو
مثلا واريد به المشبه وهو الرجل النجاع مثلا فصار استعارة تفرجه كذكر المشبه
لم يجعله مقدمة بحيث الاستعارة يقع كما جعله السكينة اي هذا باب التثنية
بمعنى ان قول التثنية خير مبتدأ محذوف وخوذا ان لا يكون له اعراض لان غير مرتب
على وجه النظر في اربعة اشياء يترتب وادكانه في الفرض من واجباته اي قوله
مطلق التثنية يعني سواء كان على وجه الاستعارة نحو ابي بكر او على وجه
تدني عليه الاستعارة وهو البنية المصطلح عليه منذ زيد كالسكة الشئ او غير ذلك
وهو كل شئ لا يكون على وجه الاستعارة ولا على المصطلح عليه في علم البيان بوجه
انتفاء قيد من قوته في باب لا يكون مدلوله عليه بالكاف ونحوه **لذلك**
الى التثنية المذكورة في الاصطلاح الذي هو ترجمته واعلم انه وقع في نسبة التثنية
لفظ التثنية مكررا والاولى ان لا يكون لان لم يذكر الا خبري كذلك حيث يقال الاول
من ذلك وانه للحد بدونه وضع المظهر موضع المظهر من غير نوعي نكتة كذا ذكره
بعض الفضلاء في هذا المحل **فليس** على اطلاقه يعني يكون شاملا لجميع الجزئيات
بل في بعض القصور وفي البعض **على** مشاركة امر في المشبه الامر في المشبه في
معنى يقع وجه التثنية وهذا شامل مثل فالتدري في هذا العنصر على
تعريف المعنى يعني يرد على هذا التعريف العطف بالجر وباب المقاطعة وافضل
التفضل فان جميعها يصدق عليه ان مشاركة امر في معنى ولا يسمى شئ منها
تثنيها قالوا ان تزيده في التعريف قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديره يخرج
هذه **والجزء** اي على وجه الاستعارة بالتدريج رتبته من ذلك التثنية
يكبر فان فيها خلوا واختيار المعنى ان لا يطلق عليها اسم التثنية فان في
التثنية لغير الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتثنية في المثال المذكور
الثلاثة

ذكر الامر

اي في قول وانما المنية انتبت اطفاها القيت كل غيمة لا تنفع **لـ** اذا المراد بالاطفا
 مضاعف الحقيقى يعنى عندنا لعل لا مطلقا لانه لما تصور المنية بصورة البيع انتبت
 لها الاطفا حقيقة ادعاء انها من افراد البيع فلا يكون فيه دلالة لاشارة لآخر
 عند المصنف فدخل فيه اي في التشبيه على الاصح **لـ** محمولنا زيد لم يدع معاذ
 فيه اداة التشبيه وكان اسم المنية خبر للمنية وهو من كونها كذا المحققين وهو
 الى انه يبنى تشبيها بليغا للاستعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يتصور **لـ**
 صالحا لان مراد به المنقول عند **لـ** يعنى الذي هو المعنى الحقيقي **لـ** والمنقول اليه
 يعنى الذي هو المعنى الادعائى **لـ** وهو اربعة قد يكون جميعها مذكورة وقد لا يكون
لـ وجهه اي المعنى الذي هو مشاركة الطرفين **لـ** واداة اي اللفظ الدال
 على المشاركة **لـ** وفي اقسامه يعنى باعتبار هذه الاعتبار اعني الطرفين ووجهه
 واداة والفرق بينهما **لـ** والاطراف الاركان على الاربع هذا جواب عن سؤال مقدم
 وهو ان الركن ما يكون داخل في امور كنه له شئ من هذه الاربع ليس بدخل في
 التشبيه فكيف يكون ركنه **لـ** واجاب السامع عن ذلك **لـ** والاطراف الاركان على الاربع
 المذكورة اما باعتبار انها **لـ** اعني الدلالة على مشاركة امر لا من يتفق المنية والمنية
 في معنى يتفق وجه التشبيه **لـ** بالكاف وتحمم يتفق اداته فالاربع مأخوذة في التقريب
 لـ فحدها اربعة فكون اركانها اربعة **لـ** مجاز هذا الاعتبار الدال على المشاركة المذكورة في مشاركة امر **لـ**
 مجاز هذا اعتبارا لـ في معنى بالكاف **لـ** زيد كالمسند في الشجاعة كثيرا ما يطلق على من
 هذه الكلام تشبيها تسمية للدال باسم المدلول وهو مشتمل على اركان الاربع **لـ**
 والاداة الله في ذلك اي لا يلبس التشبيه **لـ** ذكر الطرفين واجيب البتة بخلافه
 والاداة **لـ** اما حينما اي منسوب الى الحق يعنى مدركا باحد الحواس الخمس
 الظاهر **لـ** والصوت الضعيف المراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع

لـ فحدها اربعة فكون اركانها اربعة
 مجاز هذا اعتبارا لـ في معنى بالكاف

الاغريب لكنه لم يبلغ حد المص وهو الصوت الذي اخفى قصدا كما كان لا يخرج
 عن قضاء الغم **لـ** والمجلد الناعم والحرج في المجلد الاول فكل من هذه الاشياء
 يشبه بالمتن **لـ** وفي الكثر ذلك شامحا بالكثير ما سوى الصوت الضعيف والصوت **لـ**
 في النكوة فان هذه الثلاثة لا تخرج منها بخلاف غيرها **لـ** لان في هذه الاجسام
 يقع الخد والورد والفتور والربو والحرج والمجلد والحرج لانها اجسام والاجسام
 لا يدرك بالحس الظاهر بل غايته يدرك بها الاعراض الطائفة بها **لـ** قد يمتنع بالقول
 اي يمتنع من الاستعمال في العرف وشاع **لـ** ووجهه **لـ** او عقلا عطف **لـ** على قوله
 حيان اي او طرافه عقلا **لـ** ووجه التشبيه بينهما اي بين العلم والحيوان في قولك
 العلم كالحياة **لـ** جهتي ادراك اي سبيل للدرك وبقوله المراد بالعلم
 هنا الملكة التي لا جواب سؤال مقدم **لـ** ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتي
 ادراك **لـ** وهما العلم ادراك **لـ** وقد جعلت وجه التشبيه كونهما جهة وطريقا الى الادراك
 فلم يتم ان يكون المنية الذي هو العلم طريقا الى نفسه وهو خلف فاجاب بقوله فالمراد
 بالعلم ههنا الملكة **لـ** ولا يخفى انها اي الملكة المذكورة جهة وطريقا الى الادراك
 لان في الادراك فله ينزى ماد كمن **لـ** وقيل وجه التشبيه بينهما اي بين العلم والحياة
 نفس الادراك لا كونهما جهتي ادراك **لـ** ويرد على السؤال المذكور عليه ايضا لانه ينزى
 اتحاد المنية ووجه التشبيه **لـ** وبما في الاول **لـ** لا وجب تشبيها كما في تشبيه
 الحياة مع العلم في الادراك **لـ** عما هو شرط في وجه التشبيه اي شرط في وجه التشبيه
 ان يكون مشتركا بين المنية والمنية قائما بها الا انه في المنية اولى **لـ** ويشترط في التشبيه
لـ وايضا لا يخفى ان تزييف آخر لهذا القيد ونوهية له كما في قولنا العلم كالحس
 كونهما ادراكا اي لا يحصل قولنا ادراك كما ان الحيوان مرقا ادراك كثيرا فانه كما
 يحصل قولنا العلم كالحس كونهما ادراكا **لـ** او مجلفان اي او طرافه مختلفين وهو

قوله

فما الأول ان يكون المنب عقليا والمنب حيا كقولنا المنب كالمبيع في اعتزال النفوس فانه
المنب اي الموت منه عقلي والمبيع منه به حسي والله ان يكون المنب حيا والمنب به
عقليا كقولنا العطر كقولنا كرم فان العطر هو الطيب منه حسي وخلق الكرم
منبه به عقلي انه كيفية نفائفة **القول** والوجه في تشبيه المحس بالمفعل في التارة
جواب ما قيل من انه لا يجوز تشبيه المحس بالمفعل لانه العلوم العقلية مستفاد من المحس
ونتهية اليها وكذلك قيل من فقد حقا فقد علمنا يقع العلم المستفاد من ذلك الحس
واذا كان المحس اصل للمفعل فتشبيهه به يكون جعله للفرخ اصل والاصل فرخا
وهو غير جائز **القول** ويجعل كالأصل اي ويجعل المنب المفعل المقدر بالمحس اصل
لذلك المنب المحس بما ان في تشبيهه غاية ما في الباب ان تشبيه المحس الحقيقي
بالمحس التقدير الذي هو المفعل الحقيقي **القول** والاي وان لم يقدّر المنب
أصلا المفعل محس لم يصح تشبيه المحس به لا المحس اصل للمفعل **القول** تشبيهه للضبط
بتفصيل الاقام لانه كما قلنا لا اعتبار قلت الاقام واذا قلت الاقام كان اصل
ضبطا فذلك لما اشار اليه نعم تقدير الحس والعقلي بقول المراد بالحس اي
المدرّك هو يقع باحد المحس المحس الظاهر **القول** او مادته اي افراده بقطع
النظر في كيفية الامتاع **القول** وهو المقدم الذي فرضا مجمعا من امور اي
المقدم الذي مركبة المخيلة من امور كل واحد منها موصوف في الاعيان محسوس
ليس المراد بالخيالات هنا الصور المرئية في الخيال المادة المدركة من صور المحس
وذلك لان اعلام الياتيه ليست عمادات الى الخيال من المحس المدرّك اذ
لم يقع بها احس قط **القول** وهو من باب جرد قصبة اي اضافة محس الى التيقن
من باب اضافة الصف الى الموصوف والمنع شقي محس والمراد به سقايق التعمية
وهو ثبت مدرك **القول** اذا تصوّر مال الى العقل هو قولهم صاب المطر اذا نزل

القول اعلام جمع علم وهي الرواية واصله ان شبه التيقن عند تقبل برأسه و تصدق
بموجب الرباع عليه باعلام ياقوت بسوطة على راي من خبر جرد فان اعلام ياقوت
نفسه على راي من خبر جرد لا يدرك مجموعها من حيث انه مجموع باحد المحس
الظاهر لكن مادته وهي كل واحد من الاعلام والياقوت والرباع والزمن جرد
محسوس بحس البصر فالتبني هنا جرد حسي والمنب به مركب خالي **القول** ولكنه محسوس
لو ادرك يقع على تقدير وجوده كمان مدرّكها اي باحدى المحس الظاهر **القول**
وهذا التقيد بمنزلة العقل يقع العقلي الصرف فانه لا يجب ان يكون بحيث لو وجد
في الخارج كما مدرّك بالتحس وليس المراد بالوحيات هنا المعاني الجزئية المدركة
بالوحي كما سبق للشارة اليها لان انياب الاغوال وروفس الشياطين ليست من
المعاني الجزئية وانما هي صور **القول** وانياب الاغوال كما لا يدرك بالتحس لكنها
لما اعتقد فيها غاية الخلق من تشبيه نصال السهام او الرباع بها لانها امر
وهي لا وجود لها في الخارج فان القول امر وهي فكل انبائه فكل احدها
ما يسمى تخيلة وفكر هي قوة واحدة لكن لها اعتباران **القول** ولذلك
سميت باسمين لا اعتبار كل منهما على انفراد **القول** في تصورها اي في تصور
المخيلة القول فالغير المضاف اليه تصور راي الى القول فاضافة المصدر الى
المفعل **القول** كاللذبة اي كاللذبة واللم الحيين والشيء والحي هي في تصور
عماد كمر اخصار طر في التشبيه الحسي والعقلي ان جعل الخيال من المحس والوحي
والوجداني من العقلي يعطيه وتبديله على المتعلم لانه كما قلت الاعتبارات
قلت الاقام واذا قلت كان تعبلا لاصل ضبطا ليجعل الخيال من المحس والوحي
مدركا عزفت مع ان المدرّك منها هو الصور لا المقادير وجعل الوحي من العقلي لانه
مدخل للتحس في الوجداني من العقلي ايضا لئلا يشترط ان المدرّك منها هو المعاني

لا الصور قصد مشترك المتبديه في ذلك المعنى مشترك كالتحقيقا بايئت
 ذلك المعنى لها في الواقع اياها فرضا او مشترك كالتحقيق وهو لا يمكن وجوده فيها او
 احدها التباين بل ذلك ان زيد والحمد لله اي وانما قلنا ان المراد بوجه
 المعنى الزيادة في زيادة اختصاص بالطرفين وقصد بيان مشترك كما في حيث
 اولنا عبارة المعنى ولم يبقها محاميا لانه زيد والحمد لله في قولنا زيد كالسند
 مشترك كان في كثير من الامور ان لا يوجد ذلك المعنى فيكون وجه الشبه فيما ذكر
 من الطرفين محققا ثابتا متفقنا بحسب نفس الامر والغير لليل يعني في
 البتة ان يكون هو قول رب ليل قطبته تصورا وفراقا ما كان فيه وراجع
 في اي هذا الشبه يعني المذكور في هذا البيت في جوابات شئ مظلم هو
 غير موجود في المتبديه الا على طريق التخييل وصفه المظلم بالكون للبال في سورة
 ولا يقال لليل ان مظلم وان كانا في ذلك اي وجودها في بيان
 وجود تلك الهيئة التي هي وجه الشبه في المتبديه وهو قول سنن لا في
 لما كانت البدعة ما لا يكون قول الرسول ثم ولا فعله ويقصد انه قوله
 او فعله وكل ما جعل اي مركب كاعتقادات ارباب الضلال في قوله هتكت
 للطريق الموصل الى المطلوب من ان ينال مكرها كما يتفق عليه وفيما
 او يقع في مراهقه مراكمة بطريق الفكر اي بطريق ان يثبت لاحد الضدين
 ضد ما اثبت للضد الاخر ان الزهن ينتقل من احد الضدين الى الاخر اي
 كون الشبه والعلم كالنور في اي شارع في الفرق شبيه البدعة ونحوها بالظلمة
 وشبه الشبه ونحوها بالنور تخيل بسبب شئ في اي كثرة حضوره بالبال
 وكثرة وروحه في المقال ان العلم كله اي الشبه وكل ما هو في غيبتكم اي
 فقول صلى الله عليه وسلم اتيتكم بالحنيفة البيضاء بين الرجب اي حال كون النجوم

قوله

النجوم كانت بين الرجب بالبين بين الاستدراج اي حال كون الشبه
 بين الاستدراج اي النجوم يعني مثل تشبيه النجوم ببياض الشبه او
 بالانوار اي او تشبيهها اعني النجوم بالانوار في مرادها انما تخيل للسنن
 وضياء والبدعة بسوء وظلم صار هذا التخييل كما في المصير ان في حال
 تشبه المبصرات كالنجوم والرجي بها كتشبهها بالمبصرات حقيقة والتأويل في
 انه تخيل ما ليس بمثلون متلون والافا لبياض والاشراق والظلمة من اوصاف
 الاجسام فلو يوصف بها المعاني في قوله يحفي ان قوله لا في بينين في الشارة
 جواب ما قيل في هذا المحدث من ان سبب هذا البيت غير مرضي وكان القول
 ان يقول وكان النجوم بين دجيبها سني لاحت بين استدراج لانه انما يلح
 النور من بين الظلمة لا العكس انتهى اي سني لاحت بين استدراج النجوم
 في العلل الى القلب وارتكابه مع انه في الاصل بيان كثرة البين في مكان
 البدعة هي التي تلوح في بينها من وجوب مشترك الطرفين وجه الشبه يعني
 المستفاد ذلك الوجوب مما قاله في الحرف من ان وجه الشبه هو ما يترك في الطرفين
 قوله كون القليل مصحوا والكثير مفرد لعدم مشترك الطرفين اعني النجوم
 في ذلك كون المتبديه لا تخيل العلة والكثرة لا يحتاج جعل رجع الفاعل
 ونصب المفعول مصاعفا اذا لا يخفى ان المراد به وجه الشبه هو المتبديه
 باعمالها او ذلك لوجوده في الطرفين فان الملح اذا استعمل في الطعام
 والاخر كذا النور ان يستعمل في الكلام صلح في الخلد اما غير خارج عن
 خارج عن حقيقة ما يشتمل صورتين ما يكون حقيقة النوعية او غير حقيقة
 ولذلك عدل في قولنا اما داخل في حقيقة ما لا تمام الحميم اذ الشئ لا يد حل
 في نفسه كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما اي في كونه ثوبا خاصا كتشبيه

كانت

قطن بنوب آخر فمنا وجه الشينغام الحقيقي **قوله** وفي جنبها أي محركة بنوب
كتيبه بنوب قطن بنوب حنبر وهذا وجه الشينغام الماهية وكتيبه بنوب
البحر بالانسان في محركة بنوب حنبر كونا كونا مثال كونا بنوب او
نونا مثال كونا بنوب او قطن بنوب مثال كونا بنوب او قطن بنوب او
وجه الشينغام حقيقة الشينغام صفها مخرجة وجوب الشينغام الشينغام
وجه الشينغام في الزاد أي ذات الموصوف مفقود اليها **قوله** أما حقيقة
للصف الحقيقي كالبقيان الحسية الكيفية أي لا يتوقف تصورهما على تصور
غيرها ولا يقتضي القيمة والقسمة في محلها انقضاء اوليا وقد مر بيان القوت في
صدر الكتاب **قوله** أي المختصة بالأحجام يقع في العروض والحلول والقيام والبنوب
التي بنوبها أي في تقدم الدوام **قوله** فيفترقان إلى العيين أي بعد ذلك
بالتجاذب والتقاطع على هيئة التصلب نقلة عن كتيب الشرح **قوله** من الألوان
متعلق بيدر **قوله** في ذلك كتيب الشينغام الأبيض بالشرح ولم يرد في اللون بصورة ضرورية
غنى عن التعريف **قوله** والشك في هيئة لا يعني أن الشكل هيئة تعرض للشئ بوسط احاطة
حد واحد كالكرة والدائرة أو حدان كصف الدائرة أو حد واحد كالمثلث والمربع
والحد النهائية كتيب المتق المتصل بالشرح وكتيب الشينغام المستدرة بالكرة
تارة وبالخط الآخر والدائرة سطح محيط خط واحد في داخله نقطة
كل الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك النقطة متساوية وبذلك النقطة يقال لها
مركز الدائرة **قوله** في متصل فأن الزاد أي المراد بالكم هنا عرض يقبل التحري
وبالتصال أن يكون اجزائه أي وقت وفي التحرية حد مشترك متدرج عند
وبه احتراز عن العدد ويكون قاد الزاد أن يكون اجزائه المقروضة ثابتة
وبما احتراز عن الزمان فالمقدار كالخط والسطح والجسم الثقلية وذلك

قوله

الخطوط

في ذلك كتيب عظم الجنة بالجيد والفيل في الخروف **قوله** في القوة إلى القدر **قوله** في الخروف
في القوة إلى القدر عظيم البدر في هذا بريف الحكم وهو بريف لطلق الحكم
وأما عند المتكلم في حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر وهو عبارة
في مجموع الحصول وهذا مختص بالحركة الأينية وذلك كتيب الزاهب على الاستقار
بالسرعة بنوب السهم **قوله** في جعل المقدار في المكان من البقيان في الخارج
وجه الشرح أن المقدار في مقول الكم أي الذي يقتضي القيمة لذاته والحركة
من الأعراض النية والكيفية يقتضي لذاته قيمة ولأنه فكان أراد بالمقدار في
أوصافها من القول والعصر والوسط بينهما أي بالمذكور أي في المذكر كان
بالسرعة باعتبار الختم حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل وباعتبارهما
يوصف الشئ بالحق والقياس بالحق التماخيل التماخيل هو ثقب الأذن **قوله** في
التنوع أي حركة الهواء **قوله** مقاومة أي صلبة **قوله** والخوض وغير ذلك أي كما لغز
والقبض والرسو **قوله** والاقليات منها يقع الحرارة والبرودة فيليان
لأن الحرارة كيفية من شأنها التفرق المختلفة وجمع المتشابهة والبرودة كيفية من
شأنها تفرق المتشابهة وجمع المختلفة **قوله** في الآخر بيان انفعال السان أي الرطوبة
واليبوسة لأن الرطوبة كيفية يقتضي سريان الشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية يقتضي صعوبة ذلك ويكون للشئ ما غير سريان وذلك كتيب
مثلا فادته ينتقل في وضعه ولا يمتد كثيرا يسير وأما يكون قبوله في
الباطن من الرطوبة ونعاسه من اليبوسة **قوله** والصلابة وهي تقابل اللين أي كيفية
مانعة عن قبول الحق إلى الباطن **قوله** والزوجية والفاشة المشاشة سريان تفرق
الحجم وصعوبة اتصاله والزوجية عليها **قوله** والطاقة هي أن لا يجب ما خلفه
والكثافة صدها أي بان لا يجب ما خلفه **قوله** وغير ذلك أي هو عند نور

في القوة إلى القدر
في الخروف
في القوة إلى القدر
في الخروف

في غير هذا الفن **أو** عقلية عطف على حية أي تصف المحسنة كما هي أو عقلية
تدبر أو الانفعال في العقل، وغيرهم **في** الزكاة أي حلة الغنى **أو** عقلية
الذات لم يبق قول أي أعدتها النفس للكتاب الذي وقيل هو أن يكون سرعة انتاج
القضايا وسبق استخارج النتائج ملكة للنفس كالبرق الذي يوصل في لحظة من الزمان
المقدرا المنتجة كما إذا لاحظ أن كل جسم صوره مثله **أو** شئ في الواجب نحو انتقال
ذهنه سريعاً من صورة هاتين المقدمتين إلى النتيجة وهو أن الواجب ليس نجيم من الشكل
الذي **وقد** يقال بما معان آخر العلم يطلق على أشياء يطلق على حصول صورة
عند الفعل **و** على الاعتقاد الحارم المطابق للثابت **و** على ادراك الحق **و** على ادراك
الركب **و** على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما يخرج من الأجزاء صادرة
عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها **و** يقال لها الصنعة كذا في الشرح **أو** حركة للنفس
مبدؤها إرادة الانتقام أي تغير يحصل عند غلبان دم القلب لإرادة
الانتقام **أو** الحلم هو كماله في النفس عند صورة الغضب **أو** وهو الطبيعة
الحق **أو** ملكة احتراز عن الخيال **أو** تصدر عنها أي صادرة عن النفس بسبب تلك
الملك الغائبة بها **و** أما قلنا عن النفس احتراز عن أفعال الجوارح كالكتابة الصادرة
عن صدرت ملكة **أو** مثل الكرم الكرم هو يقابل البخل والتوم فإن كان ذلك النفس
فهي شجاعة وإن كان ذلك المال فهو جود وإن كان كفاً فهو قناعة **أو** ما كان يكون مع القدرة
و أما أن لا يكون معها **أو** الأول عفو ويقرب منه الحلم ونسب المحقق بخلافه فإنه
عجز **أو** غير ذلك يقع كالبدن والعجز والجبن وغيره **أو** أما ما فيه أي **أو** أما
أن يكون **أو** في ذاته صفاته **أو** هي التي لا تفرق لها ذات الموضوع وغير
مفترقة لها بل يكون مفروض مقبوع عند العقل **أو** فإنها ليست كأي ذات
إزالة الجوانب عما لا تفرق لها ذات الشرح غير مفترقة إليها قبل وجه التبدل هنا

هنا في المحسنة هو الظهور إلا أنهم تسمونها **أو** جعلوا الأذن في رفع الجوارح **أو** التبدل
شأن البصيرة مع الشهية الحاملة بينها وبين ما تريد الأطلوع عليه كذا البصر
مع الظلمة في كونها معهما كما لم يبق عندهما **أو** انتقال حالها إلى رفع الجوانب
مع الحجة إذا علمت ومع الشئ إذا ظهر **أو** وقد يقال المحسنة كغيره هذا
يتوقف على بيان مقدرته **و** هي أن الشئ الموجود أي في غير أحد أحوال ثلاث **أو** في
أما أن يكون **و** حصة الخارج أي يكون الخارج طرفاً للوجود كزبد أو يكون **و**
أي يكون الخارج طرفاً للوجود كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار
فإنها ثابتة في الخارج سواء اعتبرتها أم لم تعتبر **و** أما أن تكون وجوده في الاعتبار
وهو الذي لا تحقق لغيره **أو** الاعتبار العقل فإن اعتبره كان موجوداً **أو**
لم يعتبره لم يكن موجوداً كالصورة الوهمية الشهية بالتحلب والأياب للمنية وكنصور
بحر من زيت **و** بحر من نار بوجه الذهب إذا علم هذا فنقول قد يطلق الحقيقة
على ما يقابل الإضافي كما في صبغ المص فمثل الحقيقي على هذا الاصطلاح **أو** الموجود
في الخارج **و** الموجود في الاعتقاد **و** قد يطلق الحقيقي على استعمال آخر على ما يقابل
الاعتبار **أو** فهو بهذا الاستعمال أخفى من الاستعمال الأول **أو** إشارة إلى أنه حار
ههنا أي إلى أن أطراف الحقيقي في مقابلة الاعتبار حار في باب التبدل
بين حقيقي وهو ما له تفرق ذات الموضوع كالكيفيات النقيضات **أو** مطلوبية
كالتصانف الشئ يكونه مطلوباً للوجود **أو** هذا مثال للوصف النسبي فإن المطلوب
المطلوب ليست وصفاً متفرق بل هو وصف اعتداه العقل بالتبدل إلى الطلب
القائم بالنفس ولهذا كاعتبارها بنسبها **أو** كالتصانف بين نفس **أو**
وهي هذا مثال للاعتباري المحقق كقولنا لا تصور الإنسان برأسين
أو بل رأسين وغير ذلك **أو** كقولنا كقولنا لا تصور الإنسان برأسين **أو** كقولنا لا تصور الإنسان برأسين **أو** كقولنا لا تصور الإنسان برأسين

ما يكون بمنزلة الواحد ووجهين فهو بالنظر الى جهة واحدة
 واحد بان يكون حقيقة ملتزمة من امور مختلفة كحقيقة الانسان فانها ملتزمة من الحيوانية
 والناطقة او اعتباريا اي لا حقيقة لها في حد ذاتها بل هي اعتبار العقل
 كالهيئة المنتزعة في الاشياء كانه متاد التبع رؤسا واسيا خاليل منها ويكوا
 وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة حسي او عقلي فيكون وجه التثنية
 الاعتباري اربعة اقسام من ضرب اثنين واما الواحد وما هو بمنزلة في اثنين واما
 الحسي والعقلي فيكون كل منهما وجه تثنيه وذلك انما يكون اذا كان التثنية في امور
 كثيرة لا يتقيد بعضها ببعض بل كل واحد منفرد بنفسه ووجه يكون ذلك تثنيات
 فهو ما بعضها الى بعض لا غرض فلا يجب فيها ترتيب فانك اذا قلت زيد كالسد
 باساو البحر جوف والسيف مضاف لا يجب عليك ان تحفظ في هذه التثنيات
 نظاما ولا يتغير حال البات يترك بعضها كقولهم هو يصفو ويكدر ويحمر
 فانه لو ترك ذكر الكدر والمزارة كما المفعول في تثنيه بالماء في الصفا والعدل
 في الحلوة باقيا حاله بل في الهيئة المنتزعة في التركيب الاعتباري
 او في الحقيقة الملتزمة منها في التركيب الحقيقي او مختلف بعضها حتى في بعضه
 عقلي فيكون هنا ثلثة اقسام اخرى وانما لم يسم ما هو بمنزلة الواحد في هذه اقسام
 الثلثة لان الاختلاف فيه غير معتبر لان المختبر منه هو الهيئة الحاصلة من المتعدد لا المتعدد
 وبذلك الهيئة واحدة لا تعد فيها اي لا يجوز ان يكون كلاهما اي كلا وجه التثنية
 اثنى التثنية والتثنية لا يستلزم ان يدرك بالحق من غير الحسي شيئا انما كان
 الامر كذلك لانه لا يدرك بالحق الا ما كان محسوسا ويمتنع قيام المحسوس بالمعقول فان
 وجه التثنية اثنى من الطرفين اثنى والعقلي من وجه التثنية اثنى من الحسي
 اي اثنى من مجازة واكثر افراد لانه كل واحد الحسي وجه العقل من غير عكس وحاصل

قوله

والاخر

صله ان وجهه اذا كان حقا فلهذا لا يكون الا حسيين لا وجه التثنية قائم بالطرفين
 قيام الحسي بالعقلي وان كان وجه التثنية عقليا فينقسم باعتبار الطرفين الاربع اقسام
 طرفاه اما حسيان او عقليان او التثنية عقلي والتثنية حسي او بالتثنية واحد
 العقل من المحسوس ولذلك استفيد التثنية من العقلية من الحس في ذلك
 فلهذا فقد حقا فقد علما اي علما متعلق بذلك الحس ولذلك يقال في اخرى
 اي وما حقا انه يجوز ان يكون طرفا العقل عقليين ووجه الحسي قال علما علم
 البيا التثنية بالوجه العقلي اعم من التثنية بالوجه الحسي لانه يعم انواع الطرفين الاربع
 المذكورة بل يعم ان كل ما يقع لا اي ليس المراد بالوجه هذا التثنية المنطوق بوجهه
 كما صدق التثنية بالوجه الحسي صدق التثنية بالوجه العقلي من غير عكس بل يعم
 ان كل ما يقع فيه التثنية فان قيل هو اي وجه التثنية مشترك في اخرى
 هذا السؤال وارد على كل واحد منها اما حسي في كيف محتمل وجه التثنية حسي
 مع انه مشترك فيه لما عرفت من انه المفعول الذي في الطرف فحين يكون وجه التثنية
 عقليا وانما كالمعروف اليه يدرك بالبرهان ثانيا الحاصلة في المواد في مثل عرف
 هذا الحذر ووجه هذا الوجه فانها يدرك بالحس والجملة من حيث اي عرف فليس
 مدركة بالبصر ولا بعين من الحس لان الماهية من حيث هي امر متقوكل على التثنية
 مدخل للحس في انما يدرك العقل فالحاصل ان الماهية الوجودية الضبط في
 وكل من الاولين والواحد والركيب اما حسي او عقلي نصير الاقسام اربعة تسمى
 والاخير ايا المتعدد من وجه التثنية او مختلف في بعضه حتى وبعضه عقلي فهو
 يصير ستة تقع في مجموع الاربع الاول والثلة الاخرى والثلثة العقلية يعني
 الواحد العقلي والركيب العقلي والمتعدد العقلي طرفاها اما عقليا او حسيان
 او تبلغ اثنى عشر من ضرب ثلثة في اربعة صا ثلثة عشر كما يقع بانها اربعة الاول

نحو النذرة
وبالدون كالم

الى ان في عشر الاخير **في الواحد** حتى هذا شرح في تعدد امثلة الاقسام المذكورة كالحمل والصب
من البصرات في في تشبيه الحذر بالورد **والخفا** يقع في الصور من المسحوق تشبيه **والصب**
الصوت الضعيف بالدم **والصب** الرابحة من المشهور في تشبيه النكبة بالقدس **والنفس**
ولذا الطعم من المذوقات في تشبيه الربوب بالخر عيارم الذين اولعوا بالنسب الخ **والصب**
استحق الطعم بالذوق **وليس** الملمس في تشبيه الجمل الناعم الى اللين بالحرير **والصب**
كالحمل الى كعدم انقار ان هذه المذكورات قد تدرك بالحواس في الظاهر فلو
وكون الخفا الى قولنا في و **التسارع** ان الخفا والصب والذرة امور عقلية **والصب**
وبالدون طعم الخمر الذرة **كالعرا** في الفائدة الى الملوغ عنها **والجراة** انما اخذت
الجراة على الشجاعة **ولا** الشجاعة ما فسرنا الحكم في قوله ان النفس بوجوب كونها صادرة
عن روية فينتج ان تلك النفس فيها بخلاف الجراة فانها اعم في تشبيه وجود الشيء
العدم النفع بعدم يقع في العراة في الفائدة في اخر فاه مقصود كما يقال هذا الموجد
كان قدوم والوجود والعدم في الامور العقلية سواء كان الموجد غير الفائدة ام لا
في وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد في الجراة في اخر فاه حيتان **في** وتشبيه
العلم بالنور في الهداية **في** وتشبيه العطر على شخص كرم في استجابة النفس ولا يتحقق
ما في الكلام من التلويح **في** في كلام المصنف **في** كالعراة **في** في قوله والعطر بخلاف
كرم لوف وتشبيه **في** كالعراة في الفائدة وكذا استجابة النفس لما فيه من تشابه التركيب
في التركيب المحتوي اي و **في** تشابه التركيب المحتوي الى وقد علمنا ان وجه الشد اذا كان
حيث لا ينقسم باعتبار جهة الطرفين وعقليتهما لما علم من الحسني مطلقا لا يكون طرفاه
الاحتمال كعدم ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما حرفان او مركبان او احدهما
مفرد والآخر مركب **في** يصرف بصورتين والمجموع اربعة اقسام فالخرفان نحو زيد
كلاهما مركبان نحو قولنا كاسنار النفع **في** رونا ولبا فانا ليلتنا

ي كواكب **في** والمختلفا تشبيه التيقن باعدام ياقوت في قوله كانك محر التيقن البيت فيما
مفرد **في** تشبيه نهار مسمى قد شابه زهر الربوب بليل مفر فيما تشبه مركب
والتيه مفرد في جعلها حشبا او شبه ياه يقع او وجه تشبيه **في** ولهذا لا يكون
ان وقع التركيب ههنا ما قلنا في صاحب الفناء **في** **في** حقيقة مركبة
من اجزاء مختلفة لحقيقة زيد الحية وهي ذات فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهي انا
اعضائه او العقلية وهي ماهية فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهي الحيوانية
في زيد كالاسد مفرد في اي مع ان كلا من زيد والاسد والانسان حصص
مركبة من اجزاء مختلفة **في** اي تفريق نوره **في** يصير كل جهة من الغيب كالكنز
في ونور ضمير عايد الى النقص والتزيين به عند الصبح **في** الى المخذار المحض
يعني ساد ما بين تلك الصور في مجموع مقدار الزمان والنقص **في** اخذ ما لها من النقص
والعرض المحض صين فذلك الهيئة وهي وجه الله مدرك بالبصر وطرفاه **في** هما اللذان
وعنق الغيب مفردان **في** ان كالتفوق بقدر انقوله حين نور في التقيد لا يقتضي التركيب
في من اثار البقار يعني ان مشارعهم مفعول اصف الى موضوع في باب جرد حقيقة
والتيه كان النفع المتبارك **في** وبما فانا الواو فيه يقع مع **في** حذفت احدا
التامين حذف التايخ منه جواز لطلب التخفيف لما في اجتماع التامين من التقليل وعدم
اعمال الادغام لوقوع اول النطق لما يلزم عليه من الابتداء بالساكن وهذا الحذف
تاء المضارعة ام تاء التفاعل الخ مذكورة في علم الصرف ويجوز ان يكون تاء ما ضا
من غير حذف فله كجعله يقع الما في محل يكثر من لطائف قصدها الشاعر **في** حذفت
فان كل من الكواكب واليوسف **في** مستطيل كذا كل من مستطيل اما السيف فظاهر
الكواكب فلهنا مستطيل كذا بالها او قبل التها او يكون على التقدير
في في جوانب شئ مظلم كذا كل من متفرقة في جوانب شئ عظيم اما السيف

في ظلم الغبار والركوب في ظلم الليل هذه الهيئة ووجه التبريد كذا طرفا بها
توقفا وتداخل في استطالة لا شكها اي الكواكب والحاصل ان كل زوج
التبريد وهر في هذا البيت مركب لانه هيئة متفرعة من امور متفرعة في
تثنية التيقن باعلام ياقوت في قوله وكما في التيقن اذا تصوب او تصد
في اعلام ياقوت تشرق على رماح من زرجد في قوله فان الهيئة هو التيقن مفرد
والتيه وهو الهيئة الحاصلة من اعلام ياقوت متشعبة على رماح من زرجد
مركب وكذا وجه التبريد وهو الهيئة الحاصلة من اجرام خضر مستطلة مخروطية
وعر بسوطه على رؤسها مركب في وعكس اي يكون الهيئة مركبا والهيئة مفردا
قد شبه اي خالط فان الهيئة مركب وهو ظاهر والهيئة مفرد غايه ما في الباب
انه مفيد بغير والتيقن ما في الافراد ولا يقتضي التركيب ووجه التبريد ايضا
مركب لانه هيئة متفرعة من عدة اشياء ومن يدري ان مركبا اي ومن يدري
وجه التبريد وجه التبريد الذي في قوله من الاستدارة ما في الهيئة ولا شك ان كل
واحدة من الاستدارة والاستقامة هيئة لا الهيئة والعرض واحد وعما في اقام الاعراض
فيكون الامر المقبر تركيب منها اي من كل واحد منها ومن عرض آخر منها ايضا وهو
ظاهر فيكون ذلك الامر هيئة وهو المطلوب في بعض فيها اي الاستدارة والاستقامة
وغيرها التي كل منها هيئة الا في عبارة سرار البلاغة في قوله في المص عبارة
الشيء في اسرار البلاغة لما هو اعلى منها اعلم اي حيث قال الشيء هناك اعلم
ان ما في قوله في التبريد في قوله وسر المراد بالشيء ما يميل اليه القلب في قوله في
الشيء في التبريد في التبريد والهيئة المفردة اي الهيئة التي وقعت
عليها الحركة في قوله احد ما ان تفتن اي الهيئة التي وقعت عليها الحركة وبها
يغير بغير المص عبارة الشيء لانه قال ان تفتن بالحركة وبها يغير بغير المص

المص عبارة الشيء من ان تفتن الهيئة التي وقعت عليها الحركة بغيرها ان
الجسم في قوله ان تفتن الهيئة التي وقعت عليها الحركة بغيرها ان
يغير بالحركة غير ما في اوصاف الجسم في قوله في التبريد في قوله
في قوله اي المص عبارة الشيء من ان تفتن اي الهيئة التي وقعت عليها الحركة
دائمه وكثيرا بسبب تلك الحركة في قوله واضطر في قوله اي يفصل لوفور
توجه بان يسطر ذلك الشداع على دائرة الشيء والمراة في قوله ان تفتن اي الهيئة
اذا كانت في نفس الشيء وذلك لا حركة تدوم وتصل ويكون فيها سرعة في
واما الحركة فتتوجه في قوله المراة في قوله والوجه الذي في قوله في قوله
غير ما في الاوصاف اي من اوصاف الجسم كاللوح وغيره ويجعل وجه التبريد في قوله
من غير ان يغير اليه شيء من الاوصاف الجسم كما قال وكان البرق نصف دائرة في قوله
فانطباع قارع وانفعا حالم يوحى في الهيئة غير الحركة للبرق وهو الانطباع والانتفاع
لا البرق والانتفاع والانتفاع وجه التبريد في قوله اي لم يكن هناك اخلاق
حركات لما حصل في هيئة الحركة تركيب في قوله البرق والسهم لا تركيب فيها الاتحاد
اي لا اتحاد الحركة فيها جهة واحدة وعما في قوله في قوله اي فينبغي ان يفتن
او البرق انطباع في قوله ان تفتن في قوله اوصاف البرق ومثاله الا
الى الهيئة تحدها العين منه من انطباع يعقده انقياس فيه تلك الهيئة
بما يقدر القاري باور في المص في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
حين يترك واعا كان هذا الوجهان من بدائع التبريد في قوله في قوله في قوله
ادراك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الكون في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
في قوله اي الطبيب في صفه كلب في قوله اي يجلس في ذلك كلب في قوله

جلب البدق المصطلح صدق فيه فانه ياربع محدد لم يجد اي نوعا من محله
من جمل ان لا يجد الشئ المنقول الحكم القتل كجلب البدق عند الاصطلاح
بالنار الى آخر البدق اذا اصطلاح بالنار اتفق بلسه ونصب ركبته لنقل النار
الى بطنه وصدده وانما خفي البدق لانه لا يصطلي الا على جفوه فهو يقع في الاكثر
والخفي اصطلاح على الشئ فلهذا لا يقع في استحياء اي استحياء ذلك
التابع على التورية اي كلفها ثم لم يجلوها اي لم يقبلوها وكذا في
جانب التشبيه حاصله ان وجه التشبيه بين احوال الهمم الذي كلف العمل بالتورية
ثم لم يجلوها اي لم يجلوها اي لم يقبلوها وكذا في
نفسه في عمل ما يتفق المناهج النظمه ثم لا يتفق به لجملة وهذا المقصود غير
حاصل من الحمار المطلق بل من الحمل المشروط بالشروط المذكورة فيكون وجه
التشبيه منتزعا من احوال مجموعة من بعضها الى بعض وذلك ان زوجي من
الحمار فدل محضه **القول** ولعلم ان اي ان وجه التشبيه المركب العقلي **القول**
نفع الخطا يقع في التشبيه **القول** هو انتزاع وجه التشبيه من ذلك المتخذ
وذلك حيث وقع بعد اداة التشبيه امور يظهر على ما ان المقصود
من التشبيه امر منتزع من بعضها الى بعض ان مقصود المتكلم ان ينتزع من جميعها
لوجوب انتزاعه اي في وجه التشبيه في هذا البيت **القول** فان المراد
اي مراد الشاعر من البيت **القول** انتقال ابتداء مطلع بانتها موسى وذلك
لوجوب انتزاعه من مجموع البيت فان الابتداء في الشطر الاول والانتها في
الشطر الثاني **القول** والمتعدده اي وجه التشبيه الذي لا يكون مركبا من متعدد
وقد علمت انه على ثلاثة اقسام اما حتى مجيئه او عقلي مجيئه او بعضه
حتى وبعضه عقلي **القول** في تشبيه فاكهة باخره فان هذه الثلاثة كلها

المنتزعة
كلها حية وليست بالواحد منها بالواحد المقابلة من الاخر او الهيئة
من الهيئة الاخرى كما التشبيه مفرغ لا متعدد **القول** واخفا السفا راى نرف
الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفاد من الغراب **القول** في تشبيه انسان بالثي
فانها حنة الطلعة ومنتزعة الشان بل غاية في اشتها الشان **القول** تتلوه
فيها اي جميع تلك الامور المذكورة في تلك الهيئة المنتزعة **القول** والمراد
ههنا ما به التشابه اي المراد بالتشبيه الشئ يكون به التشابه لانفسه التماثل
والمثل **القول** يكون كل منهما اي الانصاف كل من المتضادين بخضرة الاخر قول
ثم ينزل المتضاد اي التشبيه المنتزع من نفس المتضاد **القول** يقال ملح الشاعري كان
التمليح في عبارة الكتاب مصدر ملح الشاعري **القول** والتورية بينهما اي بين
التمليح والتورية وهذا جواب عما قيل ان التمليح هو ان يتأخذه في الكلام
الى مثل سائر او شذوذ او راقصة مشهورة على معنى ان يكون في الكلام ما ينتقل
الذهن منه الى شئ من ذلك **القول** والافترسك اي وان لم يكن اللفظ مذكورا في جرح
الملاحة وانظر الى آخر **القول** لا يكون هذا من التمليح والتكميم في شئ لانه لا يكون
المراد حقيقة ما بينهما وهو التفاضل ولا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة السلب
القول كان زيد اخوك مثال الخبز الجامد ان اخا ليس له مصدر من المصادر **القول**
يكون منتزعا من ذلك المصدر وكان قد تم مثال المنتزع لا مصدر وهو القدر
وذلك لا الخبز في المعنى هو التشبيه في التشبيه بنفسه فلا يقيم ان يكون
للتشبيه فيكون للتشبيه والتشبيه **القول** ومثل نحو زيد مثل الاسد **القول** غايته في هذا
المعنى نحو زيد يشبه الاسد او مثابه او مماثل الاسد **القول** بنحو كان فانها
يلها التشبيه لا التشبيه **القول** ومماثل وبنابه كما في التفاعل للتشبيه اخذ ما
يقدرها من الخزانين **القول** بل المراد تشبيه حالهما الى آخره حاصله ان الماء في

الآية ليس هو المنبئ به وانما المنبئ امر مركب من معنى الجملة الواقعة بعد الكاف قد يكون
 ملفوظا وقد يكون محذورا فاحاصله ان المقدر عندهم كالملفوظ فالمنبئ به الذي
 يدل الكاف اعلم من ان يكون ملفوظا او محذورا وقد يذكر فعل يقع من افعال
 العلم او العلم يدل للوادة وقائما مقامها وانما عنان علمت زيدا اسد
 يستعمل في التشبيه ما يؤيد مع العلم بما في علم من معنى التحقيق لا فعل العلم
 يدل على قوة تشبيه زيدا بالاسد فيكون التشبيه قويا وقوة ريب هو بضم او و
 كراهته وتثنيه وكذا يدل على وزنه وسواء وحسب زيدا اسدا وكذا اختلفت
 وبما في معناه فاستعمل فيه ما يؤيد مع العلم بعد التشبيه لا فعل العلم يدل
 على ضعف التشبيه فيكون بعيدا والظاهر ان حاصل ان الفعل هنا غير مبني على التشبيه
 وانما المنبئ عنه عمل الاسد على زيد فان الفعل يحكم بان لا يمكن هذا العمل تحقيقا
 كما في ذلك زيدا اسد فانه يدل على التشبيه وان لم يكن هنا فعل بل الفعل مبني عن
 حال التشبيه في القرب والبعد لا عن نفسه والفرق من اي من التشبيه وهو الغاية
 التي يقصد بها التكميل في ايراد التشبيه يعود الى التشبيه انما كاذك اعلم وان
 كان الفرق قد يعود الى التشبيه لا مستقرا وان التشبيه محكوم عليه بالتشبيه فيكون اصلا
 في الكلام وغيره فاعلم ان الاصل ان يكون الفرق من الكلام عائد الى الاصل
 بيان امكانه اى امكان وجوب التشبيه على صفة كذا وكذا حيث يدعى المدعى شيئا
 لا يكون امكانه ظاهرا فيحتاج الى التشبيه لبيان امكانه وهذا التشبيه ضمنى التبع
 هو ان يشرى الكلام مع آخر بلفظ آخر اذا علم السامع ان التشبيه دون
 التشبيه دون التشبيه كما اذا قيل لك مالوك عما لك قلت كلون هذا واشترى الى العامة لك
 ما لا تجد في غيره فانك اذا كنت على طرف من وقت اخبارك صاحبك بانه
 لا يحمل من سعيه على شئ ثم اخذت ثم على الماء وقلت هلا فان رقي على الماء

قوله

ونفنا انك في سعيك هذا كمن في علم الما فانك تجد تشبها هذا
 من التقرير والتأثير زائدا على القول والنطق بذلك لا النطق وان كان
 معلوما يقينا الا ان التمثيل المحسوس يقيد بزيادة قوة الف بالحبس انما من
 بالقلبات وعلى قوله نكا حكاية غيرهم ولكن ليطمان قلبه ويحتمل
 يكون الفرض ههنا بيان مقدار التشبيه لا تقرير حاله لان الحق العقل عن الغائبة
 مراتب مختلفة في الافراط والتعريض والتوسط واذا بالمحسوس عرفه من تشبه
 وهذه الاعراض الاربعة يعنى بيان الامكان والمقدار والحال والتقرير
 في الاول اى في بيان الامكان ان المقصود لا بد وان يكون اجلا من وقع
 المقصود واشهر بالوصف الجامع بينهما ان المقصود عليه اصل وملح به والمقصود
 وملح به ويعلم الحالة اى في بيان الحال لا مستباح برفق المحسوس بالجمول
 ان كما التشبيه اخفى بوجه التشبيه من التشبيه وبما يساويه ان ساويه في المخرج
 والخصوص والقول في حقيقة الامر يعنى الاثنية والاشهرية معا والتشبيه
 به اى بالاثنية المشتهرة عين السامع للترغيب فيه كما في تشبيه وجه السامع
 بصفة الطي فان التشبيه هنا بوجه التشبيه افرغ في قالب المحسوس ابتداء ترتيبه
 وطلب انتقال السامع من سواد عقله الى سواد فان سواد عقله الطي المشتهر
 بالبهاء اى يقيمه يعنى يقيمه التشبيه للتفكير عنه وجه محذور اى على
 انظر الجدير قد تقررت اى تقررت بالمنقار فانه اظهر التشبيه وهو الوجه
 المحذور في اوضح صورة لارادة زيادة التعجب فيه والتفكير عنه وطلب انتقال
 زائدة المتفكر تلك السمة وتقرنها اليه حديثا بسبب يعا اى جديدا
 لتمييزه الطبع لارادة التشبيه في صورة المتفكر يعنى ان التشبيه وهو الف المحسوس
 وان لم يكن مستعينا لكنه تشبها بالمتفكر اى في صورته اما مطلقا مذكورا

قوله

السيد
وجه
في المبدأ
المبدأ

اي شئ كان مع حضور المشبه في الذهن او مع عدمه **ولا** زور دية الى اخره اي
ازهار من الشبه لا زور دية وترى هو اي تتلى وعلى الواقيت يتلقى ايها
بينه هو والغير كما انها عائد الى اللازم ووردية واولئ النار اذ خيرا كما وانما
قال ضعفت في المسافات التي عليها الزور دية اذا طالت المحت **في الحقيقة**
لكن يندر في ان النار هو حضور صورة المشبه مع حديث الشبه والرباض كذلك
فان حضر المشبه هنا مع المشبه بطريق المشبه وكذا المشبه للمع بين صورتيين يكون انه ليس
احدهما في غاية البعد **الاخر** احدهما ايهام انه اي المشبه اتم من المشبه في وجه الشبه
وجه الشبه الذي يجعل فيه التامق مشهابه اي يقع حيث يوحى في الشئ القاص
عن بصره انه زائد عليه ومع يجعل الفرق اصلا والاصل فرعاً وشبه الزائد بالتامق
ويكون الفرق بالحقيقة اعلا شأن ذلك التامق بحيث صار اصلا لذلك الزائد
للمبالغة ان وجه الحقيقة اتم من الصبار يقع حيث جعل الصبار فرعاً ووجه
الحقيقة اصلا **بيان** الاهتمام به اي بالمشبه يقع الفرق بيان كون المشبه
اهم عند المتكلم في الاشياء والاستدرة بالرغيف يقع لظاهر الاهتمام بشان
الرغيف **المتمثل** على هذا النوع من الفرق يعني بيان الاهتمام **بما** اظهر المطلوب
لكن لا يحسن المصير اليه الا في مقام الصريح في تسمية **الزائد** في المعنى جميع ما تقدم
بما زائد في وجه الشبه فانه يتعين احد الطريقين يكون مشهبا والاخر يكون مشهبا به
لاختلاف وجه الشبه فهما **الحكم** بالمشابهة مدقق بمخز في تقديره ترك الشبه
زاهبا الى الحكم والتجار والمخز حال ومثاله بان يقال هذا الشئان متشابهان **قوله**
احترق من زهر احد المتساويين في وجه الشبه يعني في غير مرجح وذلك لان السابغ
الى الذهن في الشبه من وجه المشبه به في وجه الشبه ولا ترجح هنا لان الفرق انما يظهر في
متساويين في وجه الشبه فحكم هنا بالمشابهة لكون كل واحد من الطرفين مشهبا به في

قوله

بما

وجه

وليس بزانة قاصد ليس بمقدر فكون الياء للتعددية قطعا **ترك**
الى التثابة لانه اراد الجمع بين دمه ومدا منه في لونه الجمع من غير تفاوت في الزيادة
والنقصان **عند** ارادة الجمع يقع بمخز في التثابة الشبه ايضا وهذا فهم من
قوله فالاهل ترك الشبه الى التثابة فانه يعلم منه جواز الشبه ايضا **كتبت** غرة
الفرس بالصبح كما يقال بذر غرة الفرس كالصبح **وعلم** اي تبيد الصبح غرة
الفرس كما يقال الصبح كغرة الفرس **مضى** اريد يعني بالمشبه **في** عظم الكثر
منه اي ظهور بياض قليل في سواد كثير **اذ** لو اريد ذلك لوجب ان يقع لو اريد
تثابة غرة الفرس بالصبح لاجل المبالغة في الصبابة لا لاجل وقوعه في مظهره فانه
في لا يكون من باب التثابة **و** اي يصح التامق في الفرق يعني الى المشبه من ايهام
كونه اتم من المشبه على ما عرفت **وهو** اي التثابة باعتبار طرفيه **اعلم** ان
التثابة له تقريبا اربعة باعتبار طرفيه وباعتبار وجهه وباعتبار اذنه وباعتبار
غرضه **والاول** على اربعة اقسام اما تثابة طرف بغيره او مركب بركب او مركب بركب
او مركب بغيره وقد ذكرنا لكل تفصيلا **كتبت** اخذ بالورق كقولك خذ كالماء
في الجمع وكقولك تعاين لباسك وانتم لباسي لانه فان كل واحد يشمل على صاحبه
عند الاعتناء كاللباس وان كل واحد منهما يصح صاحبه من الوجه في تضيده
القاحشة كاللباس الساتر للفرجة وليس قولكم ولهم ثياب في التثابة لعدم وقوع
الاشتمال والصبانة عليه **او** مفيد ان اي المفرد ان مفيد ان **قوله**
لا يحصل تسوية على حامل اي يكون سوية بلا فائدة **قوله** لان وجه الشبه
يعلم لا اعتبار من هذا القيد **على** اعتبار هذين القيدين يقع كون السعي
لا فائدة فيه وكون الرخم على الماء **فالمثبه** مفيد يعني المرادة في كفا الاشياء
المتشابهة يعني الشئ **قوله** بان يكون كيفية حاملة الى معنى انه يجب في هذا التثابة

ان يكون كل من المنة والمنة هيئة حاملة من عدة امور **كالحرج** تشبه التيقن
بغيره وكان محققا او نقوب او تصد اعلم بانون تشبه على راجح من
زجر **ج** فكثر ما يقع الالباس قال صاحب الفتح هذا في له فضل احتياج
الى سلة الذوق و صفاء الفريجة فليس الحكيم عاين الباس اذا البس احد عاين الاخر
سوى ذلك **ج** نقصا من التيقن بغير التيقن وقول زيا من رؤية
البصر جواب الامر ونقص من الصورة لانه التصور **ج** زاشي يقال اشئ اليوم
اي صار زاشي ياد يعني بها ولم يتره القم كما يقال اخر الليل اي صار ذا اخر جان
بغيره وشابه ح الشوب بغير الخالط **ج** زهر الربا الزهر مفرق فالربا جمع
ربوة وهو ما ارتفع من الارض تقرب الى السواد يعني فصار بذلك النهار المشمس
كالليل المظلم **ج** فالتبرك وهو الهيئة الحاملة لنقص الشئ من عدة امثاله
ثم بالمشبهات كذلك اي ثم توفى ثانيا بالمشبهات بها على طريق القطف وغيره
وسمي ملفوفا لما فيه من لف المشبهات بعضها ببعض وعدم الفرق بينهما بالمنة
بها في المفرد **ج** كقول في صف القباب اي كقول ارج الفيس يصف عقابا
القباب والخف البالي لقا وتشترت لعل رجا وباسا **ج** اذ ليس لاجتماعها
هيئة **ج** يعني ان ليس هذا من المركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى الباس
منها هيئة يقصد ذكرها ولا لاجتماع الخف البالي مع القباب ولذا فرق التيقن
وقيل كان الرطب من القلوب غائب وكان الباس منها حشف ثم يكن احد
التيقن موقفا في العائد على الآخر **ج** او موقفا اي او تيقن موقفا
وسمي موقفا للفرق بين المشبهات بالمنة **ج** ثم اخر واخر ثم توفى بغيره
اخر **ج** وكذا كقول النثر مكن البياي كقول الشاعر وهو المرقش الكس
يصف نساء وحامله ان في هذا البيت ثلاثة تشبهات كل منها مستقل بغيره ليس

قوله

ليس بينها امتزاج يحمل منه شئ واحد لانه تشبه الشعر بالمسك في اللون والرائحة وشبه
الوجع بالدرنا في الاستدارة والاستدارة وشبه اطر الكف وهو الاصابع بالفتح
وهو شعر لبن الاخصان يشبه نبات الجوارى وصف دنائير للفرقة قوله
طرف الاول اي طرف التيقن الاول وهو المنة وفي طرفه الكمال وهو المنة
صدق الحبيب وحالة كماله كالبالي عام ونفزة في صفاء وادعى كالا لى
فالتيقن هنا متعدد وهو صدق الحبيب وحال الحبيب والتيقن به واحد وهو
البالي وكذا نفرة وادعى تشبه والذي تشبه به **ج** يبلغ مجرور المحقق
المدح اي المرحل بعبارة بعض غير المدح **ج** جمع اخوان الاخوان هو
البالي ويحال في جمعه اقامى بالتشديد واحادى وعن بسم مع تكلف وتبدل
عدي يعني **ج** تشبه نفرة بثلاثة امثاله يعني باللون واللون والبرق والاخوان
واعتبار وجهه التيقن باعتبار وجهه له تقيمات بثلاثة امثاله وغيره
ومحمل وفضل وقرب **ج** بعد **ج** اي التيقن الزيادة المتأخرة لانه ما في قول
المص وهو ما وجهه **ج** يعني الذي والجملة الاسمية بعد ما حلتها والعائد هو
الغير الجور **ج** وجهه **ج** وصف منفرج من متعدد في سواد كان الوصف
حقيقا او غير حقيقي **ج** كالحرج تشبه الزيا اي كالحرج ذكره في وجه التيقن
تشبه **ج** يكونه في حقيقي اي اجزا فيكونه عطف لاد العقلية من الاصابع **ج** بمثل
الحمار يعني في قوله تع مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها حمل الحمار حمل الحمار
فان وجه التيقن على ما عرفنا من اعتباري لا يفرق له في الخارج **ج** مالا يكون وجهه
منفرجا يعني ان غير التيقن يصدق بصور رايان بان لا يكون منفرجا من متعدد في سواد
كان حقيقا ولا يكون منفرجا من متعدد لكن لا يكون **ج** حقيقا في
دون السكاك لاد الوصف حقيقي وحامله ان التيقن يتغير في الجموع اعني منه يتغير

الكافي هو ما يذكر وجهه اي وجه الشبه وهو على اقسام اثنان اثنان في
الوجه اي يعمد وجه الشبه كل احد من له مدخل في ذلك اي في فهم وجه الشبه
احتراز عن ليس له مدخل في ذلك كالاعلام في السورة وغيره في غير ذلك كالاعلام
فانه يظهر ان وجه الشبه هنا هو الشجاعة ومنه عني لا يدرك الا الخاصة
اي الذين ارتفعوا في طبقة القوام يدرك الخاصة الرقيقة كما انها اي الخلقة
متفانية الاخر في وجه الشبه بينهما هو السلب الذي يمتنع من التغاير الا انه
في الشبه في الشرف وفي الشبه في الصورة اي وجه العمل المشار الى ان قوله
وايضاً منه عطف على قوله من ظاهر ومنه عني كما يذكر فيه وصف احد الطرفين
اي ثم يذكر لا وصف الشبه ولا وصف الشبه في غير ذلك بل يذكر في الفاضل
لمدرك وصف الفاضل ليس من وجه الشبه وهو الشجاعة ومنه ما ذكر فيه وصف
الشبه وجه اي ومن العمل ما ذكر فيه وصف الشبه من وجه الشبه في
وصف الشبه قول بعضهم كالحلقة المرفوعة لا يدرك اي طرفاها ذكر فيه
وصف الشبه وهو قولها المرفوعة لا يدرك اي طرفاها وهو مستدبر وجه الشبه
وانما لم يذكر يذكر وصف الشبه وجه لا ذكره ما عنده مثال من كلامهم والابحور
ذلك ايضا صدقت عند البيت اي قول اي عام عذر في الحق ان سهل
منع البيت والبيت عند في كثير من الرقي في ساعة النفس صدقت
عند البيت فلم يجب في حيث انتهى المذهب مواهبه ان جيبه اي من
مكان الحجاب في المكان في الحجاب والمطر وان ترحلت اي تذهب في
مكا ينصب البيت عليك في طلبك وحب عليك وحاصلة انه ذكر في البيت الاول
اعني صدقت عند البيت وصف الشبه في البيت اعني كالبستان جنته البيت
وصف الشبه في الوصفان متفران بوجه الشبه وهو الاقاصد في حالة الاعراض عند

السرقة
كالاعراض

عند الاقبال وحالي المجهي اليه والترحل عند كقولهم في صفاء ادعي
كالذي فان وجه الشبه وهو الصفاء المذكور هنا وهذا على ما بين احدهما
ان يكون المذكور حقيق وجه الشبه ان يكون امر الاشارة
بقوله وقد يتبادر في وجه الشبه في الجملة احتراز من لزوم الحق في الخلق
فان الخلافة مثلا فلا يستلزم ميل بعض الطباع لمرضا وغيره اما ما ذكر
مبتذل اي سهل للعامة وغيرهم والابتدال امتنان بشدة وعموم فربما نحو هذا
كالقوله فان الخ اعرف شئ بالعواد يظهر وجهه اي وجه الشبه في بيان
الرأي اي في ظاهره يعني من غير تعقيل فالبادي من البديهي استدراك
الرأي فهو من البديهي كونه اي كونه وجه الشبه امر اجليا اي غير مفصل
اسبق الى النفس وكذا الى الحق من التفصيل لان المفصل يشتمل على العمل
وشئ آخر ولهذا لما كان العام اعرف من الخاص وجب بعد ذلك في الترتيب
الكاملة الا ان يحال الحواس الظاهرة تدرك من تفاصيل المدركات في المرة
الثانية ما لم تدرك في المرة الاولى ولذا قيل النظر الاولى حقا اعني
المقدار والتشكل فيها وجه الشبه فيكون وجه الشبه قسما التفصيل الثمالة
على امرين فقط وحضور الكثرة في الزهن عند حضور الصورة الصغيرة غالب
لقرب المتكلم بينهما او مطلقا اي او حضور الشبه في الزهن مطلقا
من غير تفصيل بحضور الشبه غالب الحضور في الزهن مطلقا فان حضور
صورة شئ يتكرر على الحق اقرب من حضور صورة شئ يعقل ورواه على الحق
قوله حضور صورة القوم مخفاه فان عند سماع لفظ القوم بحضور صورة في
الزهن غير مخفاه لا مخفاه الا ان يراه كثيرا غير مخفاه وكذا صورة المرأة
عند سماع لفظها مخفاه في الزهن مجلوه لا غير مجلوه وانما كان الشبه قريبا منه

لكونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهب لغرب المنا أو تكرار على المحس
تعارض كل من القرب أي قرب المتأثر بين المشبه والمثبه والتكرار سببا على المحس
لظهوره أي لظهور وجه المشبه فان كل واحد من قرب المتأثر والتكرار على المحس
يقضي سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه والتفصيل يقتضي بطءه فتعاضدا فيسهل
الانتقال فيبقى وجه المشبه كأنه أثر على التفصيل فيه فيصير سببا لا يستدل
وهو مجزؤه أي المشبه البعيد بخلاف القرب بعد فكر ودرق نظر أي بعد تدبر
وتأمل وذلك أيضا لعدم الظهور لأمرين **أما** كثرة التفصيل في تفصيل
وجه المشبه **فأول** وجه المشبه من التفصيل ما قد سبق أي من وجه المشبه هو الهيئة
الحاصلة من أشياء مفصلة من الاستدارة مع الإشراف على الحركة السريعة المتصلة مع
توحي الأسراف **ثاني** لولا يقع في بادئ الرأي للراية الدائرة الاضطراب إلى أي
والاصل ان ما هو كثير التفصيل يكون في بادئ النظر خفى لا يدرك فلا يستطيع
المارة ان يجمع تلك الهيئة في نفسه أول هذه الرؤية ويجعلها وجه المشبه
أو تدور إلى أي أو عدم الظهور لاجل تدور حضور المشبه في الذهب
بعد المتأثر بينهما **وأما** مطلقا أي **وأما** عدم الظهور لتدور حضور
المشبه في الذهب مطلقا في تفصيل بحضور المشبه **كأنه** وجه أي يكون المشبه
أمر **وهما** إشارة إلى الامثلة التي ذكرناها انفا أي لأن وجه من تشبه بصل السهام
بأنياب الأفعال في المشبه الوهمي **و** تشبه الشفق بأعلام ياقوت متشوق عمار ما
من الزبرجد في المشبه المركب الخيالي **و** تشبه مثل جبار السحابة بمثل الخمار يحمل
اسفاد إلى المشبه المركب العقلي فان كلمة من هذه التلوين سبب لتدور حضور
المشبه في الذهب **أو** لكونه أي المشبه على المحس في ذلك ان المشبه اذا قل
تكرار على المحس قبل التعاقب الذهني إليه فلا ينتزع منه معنى جامعا بينه وبين

من غير فالغزابة أي غزابة التثنية وبعد المتأثر بينهما أي بين الطرفين
بعد حضور الطرفين أي بعد حضور المشبه والمثبه في الذهب إلى ما يجمعهما في وج
بينهما **ثاني** ان يقتصر في الأوصاف وجودها أي وجود الأوصاف كلها كتشبه النيران بالفتق
الملاحظة المتوفرة **أو** عدمها أي تغير عدم الأوصاف كلها كتشبه النخف بالقدم
التفيع بالعدم **أو** وجود البعض وعدم البعض يعني يكون مركبا من وجود
وعدم كتشبه من الرمح بسنا لبيت كل من ذلك في امر واحد يعني كما يشبه نفع
مقتدي به أو غير مقتدي به **أو** امرين أو ثلاثة يعني تشبه مركب مركب في مركب بغير
أو بغير مركب **أو** أعرفها أي أعرف الوجوه التي يقع التفصيل عليها **وهما** أحدها
ان يقتصر في الأوصاف في البعض والأخر ان يقتصر جميعها **منقول** لا بد من
دعوى انه منقول إلى امر آخر **ثاني** رقيقة تشبه سنا الرمح بسنا الذهب **والثاني**
شغلة يعول اسناد خاف خاف السنا خفوف في الدخا **والثاني** خف دأخذ فاختار البعض
وترك البعض ففقر المشبه على مجرد السنا وتصوره يقطع عن الدخا في معلوم
ان هذا يقع في الخارج أول **وهذا** بل لا بد فيه من يثبت وينظر في حال كل من الاصل
والفرع حتى يقع في النفس في الاصل شيئا يفرق حقيقة التشبه وهو الدخا الذي
يعول **الشيء** فيكون هذا التشبه من أعلى الطبقة **و** ان يقتصر الجميع أي جميع
الأوصاف **باعتبار اللون** والشكل وغير ذلك فان اعتبر في التشبه من الزنا
الشكل والمقدار واللون واجتماعها على المساذ المحض في القرب واعتبر مثلا ذلك
في الشفق المنور من الملوحة **حيث** لما كان في قوله **وكان** تحت الشفق اذا انصوب
أو تصدق البيت **أبعد** أي من الأذهان وأغرب وذلك لعدم عدم الك العامة
له **والتشبه** يبلغ أي لذي يبلغ العلو ويكون **عندها** **دعوى** القريب
المستدل فان لا يتقاه أحد بالقبول **فربما** غير مستدل **فان** القربة يقتضي قلة

وهو لم يخف في شيء من هذا هو المقصد الذي قد علمت ان المقصود من في الينا مختص
 في ثلاثة انواع التبيين والمجاز والكناية ولما فرغ من النوع الاول وهو التبيين شرع في النوع
 الثاني وهو المجاز ونزعه للحقيقة بغير ان السمع لعدم تعلق الفرض بها اي هذا
 بحث الحقيقة والمجاز والمجازة الى ان لفظ الحقيقة وما عطف عليه وقع كلامه على خبر في م
 مبتدأ محذوف كما قد مر ويجوز ان يكون مبتدأ خبره محذوف مقدم على المبتدأ
 في التقدير اي في مقام علم البيان بحث الحقيقة والمجاز اذ به اي بالمجاز يمكن اختلاف
 الطرق في التحق والجملة ايا الحقيقة لعدم التقاطع فيها لما علمت من ان التامع ان كان
 عالما بالوضع فلا تقاوت وان لم يكن عالما به فلا يفهم منه شيء اصله **وهو** الا انها لما
 كانت كالاصل في معنى اما بحث في الحقيقة مع ان المقصود الاصل هو البحث في المجاز لما
 بينهما من شبه تقابل لعدم والملكو والعدم يتضح بلكاها اذ يصدرها بتبين الأشياء
وهو وقد عرفت ان بالتقريبين يقع فقال الحقيقة التسمية والمجاز التسمية لتمييز
 العقليين الذين هم في السناد في الترتيب الذي ذكره هنا لغير العقليين **والكفر**
 ترك هذا التفسير يعني ان الاق عدم التفسير لانه خرج ايضا بهذا التفسير الحقيقة
 والمجاز الترتيبين والترتيب مع سبيل الترتيب والاحكام **لها** الحقيقة الكلية
 اي الحقيقة في الموضع بقول الكل يخرج المعنى ان لا يوصف بالحقيقة والمجاز والحقيقة
 العقلية **وهو** والما فيها النقل يعني ان لفظ الحقيقة في الاصل وصف على وزن
 فاعل اما في اسم الفاعل ان جعل فعله لا يفرق عن الشيء اذ ثبت او يعني اسم المفعول
 ان جعل متعللا من حقيقة اذ اثبت ثم تعلق اسم اللفظ المستعمل فيما وصفت له
 كالترجيح فان الترجيح في الاصل وصف لكل ما ذكر من البقر والابل والتم وغيرها
 ثم نقل وجعل اسم الشاة لا غير فلا يقال بقر ذبيحة **وهو** ان يدرج والما في الحقيقة
 والذبيحة لا شاة بالتعلق من الوصفية الى التسمية لان التسمية لا يكتفى من معنى الى **آخر**

الشارح

التمثيل

كما في قائم وقائمة فانه قد مر مع التاكيد الى معنى التاميم في الاصطلاح في قوله
 معنى الحقيقة في اللفظ واما في الاصطلاح ومع الكلمة المستعملة في الاستعمال في الكلام
 الموضوع قبل المصطلح لانه لا يقال عليها انها حقيقة او مجاز كلفه قبل استعماله
 في الباري تعالى فان الواضح وصف لرفق القلب ولم يتقبل فيه اصله فقبل استعماله
 في مجازه لا يصف بالحقيقة والمجاز والمجاز وهو فيما وصفت له خرج الكلمة المستعملة
 في غير ما وصفت له عطف كما اذا اردت ان تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب
 مثل الى كتاب بين يديك فقلت فقلت خذ هذا الفرس وكذا يخرج به احد
 قسمي المجاز وهو التمثيل فيما لم يكن موضوعا له لانه اصطلاح الخطاب والتمثيل
 يخرج كلفه اللسان في الرجل السجاع فان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل
 لكن الوضع عند الاطلاق انما يفهم من الوضع بالتحقيق وهو التأويل **وهو** عملا معنى
 لانه جازم **وهو** لا يفرق بين جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلا يفرق بين المجازين والمجازين
 اذ كانا من جنس واحد متعلق واحد واما من جهة المعنى فلا يستعمل الشيء
 في الشيء عبارة عن ان يطلق هذا ويراد ذلك فظاهر ان لا يطلق الكلمة
 المستعملة ويراد اصطلاح الخطاب **وهو** في اللفظ قبل الوضع كما سيأتي
 معناه هو تبيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واللفظ كذلك فكيف يخرج
 واجب بان المقصد شرط في الوضع واللفظ ليس بمقصود **وهو** كما لا سئل
 في الرجل السجاع يعني في مثل قولك رايت اسدا بري **وهو** الوضع اي
 وضع اللفظ يعني لا يطلق الوضع الذي هو تخصيص شيء بشيء مع اطلاق
 او احسن الشيء الاول فهم منه **وهو** ليدل بنفسه اي بنفس ذلك اللفظ
 من غير ان يربطه سق لم يكن يتأويل وكان والتأويل هو ادعاء دحض الشيء
 في جنس التسمية وكونه فردا من افراده بعد اعتبار معنى التسمية كما في الكلام

اسد فيجعل افراد جنس الاسد قسما متعارف وهو الذي له غاية جمرة الاقدام
ونهاية قوة البطش مع الصواع المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجمرة
والقوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة اخرى تكون الاستفارة قسما في الوضع
وهو ان يكون بناويل ويا هو بناويل يسمى وهذا ادعائنا ويا هو بناويل يسمى
وضعا حقيقيا واللفظ اذا اطلق يبادر الى الفهم من الحقيقي لقلته استعماله قد
لا يخرج الاستفارة عن التعريف بقوله بنفذه لا نصيب القرينة فيها التبيين الدلالة
للفظ الدلالة كما في المشترك **قوله** وهذا شامل للحرف اي هذا التعريف للوضع
شامل لوضع الحرف ايضا بل يحتاج الى الغير وهو ذكر متعلقا **قوله** مشروط
في دلالة ذكر متعلق وهذا التاويل لا يكون الحرف دالة بنفذه على معناه الا فرادى
بل مع انضمام شئ اخر وهو ذكر المتعلق فلا يكون التعريف متناو لا لوضع الحرف
خارج الحجاز بل بقوله بنفذه **قوله** بقرينه لا بنفذه يعني فلا يكون موضوعا له
دون المشترك فانه لم يخرج يعني عن التعريف بقوله بنفذه **قوله** وان لم يستعمل فيه اي
حين اطلق على الرجل الشجاع لانه لا يدل عليه بنفذه يعني لا يدل على لازم ما وضع
الابن لقرينه حاله او معالیه والفرق ان يدل بنفذه هذا خلف **قوله** لا يقال
مفغ قوله اي يعني لا يقال في تصحيح العبارة لو اخذت من الكناية مكان دون المشترك
اي من غير قرينه مانه في ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية يعني
يخرج الحجاز عن التعريف دون الكناية لان الحجاز لا يدعيه قرينه لفظية مانه في
ارادة الموضوع له بخلاف الكناية لا القرينة فيها ليست لفظية ولا مانه من
ارادة الموضوع له **قوله** لانا نقول اخذ الموضوع له حاصل الجواب انه لو اخذ هذين
مكان قوله بنفذه للزم الدور عند اخذ الاول وللزم انحصار قرينه الحجاز في
اللفظ عند اخذ الثاني وليس كذلك لا القرينة اعم من الحقيقية واللفظية **قوله**

قوله

احد

قوله على ما مر به صاحب المفاتيح يعني حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
يشتركان في كونها حقيقيين ويفترقان في التفرع وعدم **قوله** هذا الذي
حاصله ان كلام السكاكي غير صحيح مع جواز ارادة الملتزم يعني في جواز
ارادة الملتزم لا الوجوب كون اللفظ مستقلا فيه **قوله** والقول بدلالة اللفظ
لدلالة **قوله** لانه ليجب المنعدين وهو عباد بن سليمان الصيرفي ومنه تبادر القول
دلالة اللفظ مستقلا في معنى مع استواء نسبة اليها منسقة لانها في جملتها فلا بد
لحصول الدلالة من اختصاص اللفظ بواحد منها والاختصاص يستدعي مخصصا
والمخصص هو ذات اللفظ فان لها مثله الى معنى سبها تخص اللفظية وهي
تقول المخصص الواضع لذات اللفظ **قوله** ان هذا القول يعني القول بدلالة اللفظ
لدلالة **قوله** في شئ مركب من الشئ المركب من الحرف هو اللفظ لا يملك التماثل بينهما
اي بين ذلك المركب وبين ذلك المعنى فان الجملة تقتضي ذلك **قوله** وليست **قوله** المحكمة
تركيبا الحرف ايضا خواصا كما ان للحرف انفسا خواصا كالنفي والحمدي فانه
جعلت حركة اللفظ دليلا على المعنى فالنفي وان ضربا للحمل والحار حيد اي عمل
عزلة لتأخر وترد على امثال هذين ثبوت في غاية عدم الحركة اللهم الا ان يقال عمل
على مقابلة اخرى حيث من باب عمل النقيض على النقيض كما يعمل المثل على المثل **قوله**
وكذا باب فعل بالضم يعني جعل الفعل للزم دليلا على المعنى للزم وهو السجاي
والسجاي مع فان فعل بالضم لا يزم كما ان السجاي لا يزم لانسان في الحجاز يعني الذي
هو غير الحجاز العقل لانه في صدر الكتاب **قوله** في الاصل ففعل اللفظ الحجاز
قبل النقل يحمل ان يكون ممتا وان يكون اسم بفعل وان يكون اسم مكملا اسم زمان
ومعناه ظاهر لانه من الجواز يعني المقدية ثم نقل وجعل السجاي للكملة التي تجاوزت
ما وضعت له الا غيره او الجوز بها بالاصل **قوله** وذكر المعنى ان الظاهر انه اي لفظ
مما

يحمل

يختص

الحكمة

لنا

انما هو بالمد فاستعمل له اسم المنبذ وهو اللد واظن عليه مجازا والقرينة في تأريخي
 فانها ما نذرت ارادة المعنى الموضح له **وهو** كثير ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم
 يعني على المعنى المحصور لا على اللفظ المخرج كما ذكر قبل وعليه قال صاحب المقام
 في ان تذكر احد طرفي التثنية وتريد به الطرف الآخر وقد ذكر الشيء باسم غيره او
 ابتداء ما للغير لاجل المبالغة في التثنية **وهو** من التشويق فتكون المتكلم مستعمل
 ولفظ التثنية مستقارا والمعنى المنبذ مستقارا والمعنى المنبذ مستقارا والمعنى المنبذ مستقارا
 اشار بقوله فيهما الى قول اي المنبذ والمنبذ يعني على هذا الاصطلاح اي المنبذ مستقارا
 منه سواء كان مذكورا او مذكورا كالاسد مثله والمنبذ مستقارا له كالرجل الشجاع
 لانه اخذ من الاسد لفظه بالعارية للرجل الشجاع **وهو** لفظ المنبذ كلفظ الاسد
 مثله فالاستعارة على الاول في الكلام لا يشي من شئ وعلى الثاني في استعمالها اعني
 فعل المتكلم **وهو** والمرسل اي والمجاز المرسل **وهو** ويصل الى المقصود في المنبذ عليه لانه
 المقصود بالتمية وايضا بالبدن تظهر التهمة **وهو** بمنزلة العلة الصورية لها **وهو** ان اخذ
 وغير ذلك يعني من الرفع والوضع والرفع فيكون اليد كاليد للقدرة **وهو** بمنزلة
 العلة المادية لا المرادة انما تكون بالبعدر الحامل لها تسمية الشيء اي الكل في قوله
 هذه العبارة نوع من التسمية **وهو** التسمية مجازية انما لا تسمى
 مجازا والمعنى في تسمية الكل باسم الجزء مجاز **وهو** عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء
 بشرط في اطلاق الجزء على الكل المستلزم للكل كالتسمية والشيء فان الانسان
 لا يوجد بدونهما بخلاف البدن لا يجوز اطلاقه على الانسان واما اطلاق العين
 على الزينة فليس من حيث انه انما بل من حيث انه قريب **وهو** يجعلوا صاحبهم
 في اذانهم اي انما ملهم والقرينة استعار جعل الاصبع في الاذن عادة **وهو**
 في الاذن مل جمع اذن لفتح الفتح والفرق من المبالغة كانه جعل جميع الاصبع

التاديه
 في جسم

الاصبع في الاذن لانه يجمع شيئا من الصواعق **وهو** وهو سمي جعل الدم سمي
 سميانها فتبدل الامر بالعكس لان الدية مسببة عن الدم فتكون من تسمية المنبذ
 السبب **وهو** اذا لا يتم بعد البلوغ لانه اليتم هو طفل بلا اي عيب
 يؤل الى الخ فذكر الخ وادابه الغيب لا العيب لا لها وانما فعل ذلك لانه
 الغيب يؤل الى الخ **وهو** او محله اي تسمية الشيء المحال باسم محله **وهو** المحال فيه
 بحر الدم لعله بفتح اللام وتثنية هاء صفة لاهل اي المحال ذلك اهل في ذلك
 التاديه اي محله الحديث **وهو** باسم ما يحل في ذلك الشيء المراد بالحل هنا
 حصول جسم آخر **وهو** اي في الجنة لان الرحمة لا يصلح ان يكون ظرفا حقيقيا
وهو واللسان اسم لالة الذكر يعني الذكر الحسن باللسان الذي هو التثنية
 صرح به في الكتاب يعني حيث قال اي في الجنة هو اي ذكر احسن **وهو** بل
 تلوص وايضا الى حاصله ان المقصود في جميعها التلوص بوجه ما وهو حاصل
 فيها ولا يشترط ان يلزم من تصور تصور **وهو** من اطلاق المقيد على المطلق
 المشفر اسم لثقة البصر فهو مقيد فان اطلق على شئ انما اقتداستعمل في
 مطلق الشقة **وهو** قد يكون استعارة مرسل يعني باعتبارني فباعبار التثنية
 لمعارة وباعتبار عدم التثنية كاطلاق المقيد على المطلق مجاز مرسل هو
 والاستعارة قد تقيد في بعض الاكثر ان الاستعارة تطلق ولا يقيد بشئ وقد تقيد
 بالتحقيقه لفضل عن الاستعارة التخيلية والمكسب عنها عبارة عن التثنية المضمرة
 النفس وهذا لا يمكن ان يشار اليه لاحتمال عقلة **وهو** اي ما عني بها ما يدل
 وتصحى ل عبارة المص لانه برغم ان ينادى بعبارة لتحق معناها كقولهم **وهو** وليس
 بران بل المراد المعنى المجازي قد وقع التثنية في هذا النوع اي ما عني بها **وهو** قد
 نقل الى امر معلوم **وهو** ذلك بان يكون المنبذ المنبذ شيئا محققا **وهو**

والدية
 سمي

او عقلية يعنى يقال ان اللفظ نقل عن حتمه الاصل فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعادة للبيان في تشبيهه بالمعنى الموضوع له **في** لذي يد شاكي التلويح مقتد
غاصبه له لئلا يظهر حاله لم نقله فاذا وصف مستقار لم يوصف يدوم المستقار منه
فمن ترشح وان اوصف بوصف يدوم المشبه فهو مجرد والاقطعة فقول له
شاكي التلويح مجرد وفرد لئلا يكون مقتد ان كان مقتد به في الواقع
فمجرد وان كان مقتد باللفظ فترشح **في** وهذا امر متحقق يعنى فالمشبه
المترشح فيه وهو الذي متحقق عقليا **في** قال المص فالاستعارة ما تفيد في
هذا ان المص وغيره يجعل زيد شبرا بليغا لان هذا الاستعارة لا يصدق
عليه **في** والمراد بمعناه ما عني باللفظ اي معناه المجازي **في** فلي هذا
مخرج الى اي لا يتناول الاستعارة في لفظا لم يمتد فيما وضع له وان تعني تشبه
شيء بما وضع له لانه لو تناوله يلزم ان يكون تشبيهه بالاستعارة في ما وضع له
والاستعارة في ما وضع له فيلزم تشبيه الشيء بنفسه وهو باطل **في** على
ان ما في قولنا في عارضة في ثمة كلام المص مقوية لتوجيه ما ذهب اليه **في**
لانا لاننا انما اي لفظ اسدي في نحو زيد اسدي محمول مستعمل فيما وضع له فقط بل
هو مستعمل في معنى الشجاع **في** على ان هذا اي نحو زيد اسدي محمول على حذف اداة
التشبيه وان التقدي زيدا كاسدي يعنى حتى يكون اسدي مستعمل فيما وضع له
في في مثل هذا المقام وهو ما اذا ذكر المشبه والمشبه به بحسب الصورة في كثير
ما يتعلق به الجار والمجرور يعنى يعلق الجار والمجرور دليل على ان المشبه
مؤول بالمشبه كالشجاع والمجترى ونحوهما فان الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترى
مشتق من الجرعة **في** يد على اي انت مجترى على وانت في الحروب بقاء في
العداء محض من بالجنين **في** والطير اغربة عليه معناه ان كل الطيور في

في تشبيحي

قوة

في اخره على المولى مثل الاغربة اي باكية عليه بكاء الزمان **في** موضوعه للمثبه كالاسد
تسبيح التحصن لا موضوعه للمثبه كالرجل الشجاع ولا موضوعه لاعم منها اي من
المثبه والمثبه وهو الشجاع مطلقا **في** لان مجر نقل الاسم اي من غير ان يكون
بتعالم معناه **في** كانت الاعلام المتقوى كيزيد ويشكي ويقلب استعارة مع
انه لا يقال لمثل هذا الاسامي انها مستعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ
من الحقيقة مع انها جازية بان الاستعارة ابلغ من الحقيقة **في** الا وقد ثبت
فيه صفة الامارة وذلك لان جعله اذا كانت متعديا الى مفتوحين كما في صفة
ويفيد انباء صفة شئ فلا يكون لغوا فنظر الى هذا الادعاء فان يكون لغوا
يبتدئ في كونه الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوع **في** وجعل ما ليس الواقع
واقعا مجازا عقلا **في** التفرقة فيه لما كان جهة الفعل كان مجازا عقليا لا يتوهم
انه ينحصر في السناد كما سبق في اول الكتاب **في** انما يكون بعد دخول المثبه في جنس
المثبه به يعنى فيكون مجازا عقليا **في** اذا لا تعجب ان يظلل انما هي الوجه
اننا اخر حامله ان صفة التعجب في تقليد شئ من الشئ انما يكون اذا جعل
الشخص المفضل داخل في جنس الشئ وفردا من افرادها لكونه كالشئ في الجمال
والرباء لا لكونه مسمى بالشئ عيانا **في** والا فلا تعجب من تعجب شئ شخاض
الشئ **في** لا تعجب من بلي علولة انكر قوم بلي الكفا بسرعة وتعجبوا من ذلك وهو
ينهاهم عن ذلك التعجب ويعنى اما ان يروى قدر زراذره على القوم ومن شأن
القوم ذلك وهذا النفي انما يصح اذا جعل المثبه المدح والخلو في جنس القوم لانه
مع الاعتراف باذاعة لا يكون موضع نهى عن التعجب من بلي علولة الدومة
لبدنة بل كان الا التعجب من انان يثبه القوم منه يقطع بتأب الكهان
نحان القوم كذلك والبيد بالكر مقتور من بلي الثوب والازرار جمع زر بالكر

والغير في ازاره الممدوح والا صاف بار في مديته وقيل للفظ لانها في التوق
 لا يقال التوق في البيت ليس باستعارة هذا في ما ذكره بعض اشراف في
 هذا المحل وهو قول الظاهر ان الاستعارة هنا الذكر المتمد وهو الغير في ازاره
 والمتمد به وهو الذي انتهى كلامه **لا** ثم ان الذكر على هذا الوجه اي ذكر المتمد
 في الكلام على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة كما في كوننا سيف زينة يد اسد خان
 زينة متمد في المعنى لا في اللفظ فلا يكون دمج مانعاً من الاستعارة لصحة
 تقريب الاستعارة ولفظ شبه معناه بما وضع له وانما يكون ذكر المتمد منافياً
 للاستعارة ان لو كان المتمد جارياً على المتمد بل هو واحد بياناً لان المراد بذكر
 المتمد ذلك لان يكون مذكوراً في عالم الله تعالى **و** في هذا الدليل اي
 القول بان الاستعارة مجاز على سبيل دعاء وهو في جنس المتمد **و** تحقيق
 ذلك اي الرد على من قال ان الاستعارة مجاز على سبيل دعاء **و** دخول المتمد في
 جنس المتمد **و** لفظ الاسد انما هو موضوع للمقارنات اي المقارنات المتعارفات
 في الوجه الغير المتعارفات **ف** استعماله في غير المقارنات استعماله في غير ما وضع له
 بل فلا يكون مجازاً عقلياً بل هو مجاز في اللفظ **و** بهذا يندفع ما قاله **اد**
 اي وبهذا النقص الذي ذكرنا يندفع ما قال صاحب المقام من الاصرار على **اد**
 دعوى الاسدي به لان القوم على هذا التشبيه ليس بمادة في ارادة البيع المخصوص
 حتى يحمل المنافاة المذكورة بل في ارادة المعنى المتعارفات يستقيم المعنى الغير
 المتعارفات **و** الاصرار على دعوى الاسدي للرجل الشجاع لا ينافي القوم **ع** نصب
 كما في البنيان المذكور من يقع في حاصت نظائري وقوله لا يجوز ان يكون
 غلبة اخرى **ف** قلنا اي لبناء الاستعارة على تناهي التشبيه في الاستعارة
 حتى كان لا يشابهه هنا فضاء نحو المبالغة في التشبيه حتى اعتقد ان ليس هناك استعارة

علم

اي

استعارة ولا مجاز لانها عما المذكور وكونه مستقلاً فيما وضعت له بل المبالغة في التشبيه
و الاستعارة تعارف الكذب بين وجهين اثنين بالبناء الى آخره اي بسبب بناء
 الدعوى في الاستعارة على التأويل المذكور **و** لا تأويل في الكذب اي مجاز
 الكذب فان صاحبه يتبين أعز التأويل **ف** على ارادة خلاف الظاهر في كل
 في الاستعارة **ف** لما عرفت ان لا بد للمجاز من قرينة اي لما علمت من الاستعارة
 مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة **ع** ارادة المعنى الموضوع له فالاستعارة لا بد
 لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اللفظ من الضمير الاول في الكلام
 الاول **و** لا تكون الاستعارة على المعنى ان الاستعارة لا تدخل العلم **س** كان
 علم شخص او علم جنس **ل** انه يقتضي الشخص ومنع الاشتراك اي العلم يقتضي
 شخص معناه فلا يصح على فرد اخر بوضع واحد لانه خبر حقيقة فلا يمكن
 ادخال الشيء في جنس العلم لانه فرد من افراد جملة الجنس فانها تقبل الشركة **س**
 بواسطة اختياره بوصف من الاوصاف اي بسبب خارج عن مفهوم العلم **س** جمع
 كما اذا اشترى شخص من الاشخاص بوصف من الاوصاف فيجعل اسم العلم مثلاً في
 ذلك الوصف فكانه تفرد ذلك الاسم ذلك الوصف **س** كحاشية انه متعين بصفته
 الجوز فيقع الاستعارة فيه باعتبار هذا الوصف لانه بهذا الاعتبار يقبل الشركة **س**
 فيصح ادخال شيء فيقال ربي حاشاً وراي زيد بادخال زيد تحت حاشية
 الذي صيرت جنساً للحيوان **ف** كانه موضوع للحيوان وهو بالغاية الجوز في ذلك
 الشخص **ل** في ذلك الشخص **ف** كما في الاسدي كما جعل اسد كانه موضوع للشجاعة
 سواء كان متعارفاً او غير **و** على غير وهو من يتصف بالشجاعة لكونها
 مجازاً في كل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فلا بد لها
 من قرينة **ل** كما في قولك رايت اسدي في فري قرينه واحداً على

ازالة الاجتماع في القطع اشده من تفريق الجماعات والفرق بين هذا اي استقامة
تفريق الجماعات مع ان في كل من المرسن والقطيع صفتين وصف وهو شدة دخول
آلة القطيع في الجسم المتفرقة بعضه ببعض فكيف احدهما استقامة والاخر مجازا
ولم يكونا معا مجازا مرسل او استقامة في الموجب للتخصيص تفريق في القطيع
وموضع الرس في المرسن ليس في الانف يعني ان الانسان هو ان كان
قوله والفرق بين هذا اي الفرق بينهما ان خصوصية الوصف الكائن في القطيع يعني
اشدية ازالة الاجتماع من حيث اي خصوصية في تفريق الجماعات الذي هو المستقار له
والحاصل ان التثنية ههنا منظور اي الجامع ووجه التثنية في القطيع مقصود
بمخوفا التثنية في المرسن فاذ غير مقصود في غير هذا الفن يعني في علم الحكم وهذا
السؤال وارد على تقيم المصالح الجامع الى باطل وغير داخل يعني ان الجامع يجب ان
يكون في المستقار من اقوى واشد ليكون المستقار حقيقة والحال ان تفريق في
غير هذا العلم ان جزء الماهية كالجسم والفصل اللذين في الافراد المقدره الوجه
او المحقق لا يختلف بالشد والضعف فالجوابية آية في هذا الفرق ليست بل
من الجوانب في فرد آخر وكذلك الناطقية وان كان لا مساواة بين الحيوان والناطقة
جزء من مفهوم المسمى اللغوي شيئ بنبذ السواد فالنود جزء من مفهوم الاسود
و داخل فيه مع انه يقبل الشدة والضعف فصحيح كون الجامع الكلي واما غير
داخل اي واما ان يكون الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين بل خارج عنها
فكذلك كما في استقامة الاسد للرجل الشجاع يعني في نحو ذلك رايه لم يدرى وان
زيد رجل شجاعا فان الجامع بين الاسد والرجل الشجاع هو الشجاع وهو
غير داخل في مفهومهما لظهور الجامع فيها رايه لم يدرى فانه يظهر ان
الجامع بينهما هو الشجاع لا يطلع عليها اي على الجامع فيها الا من هضم اليد عن يد

بزيد زكيا وان يكون تبيينا فانه نوع غريب يعني يكون وجه التثنية بعد ان
وسالت باعتبار المصالح الا باطل الاصل فيه سالت المصالح في الابطال وهذا
استقامة مبتدئة الا انها تفريق فيها حيث استقام الفعل الى الابطال فافاد ان الابطال
امتدت بالمصالح كما تقول بتقبل البيت منار وهذا الاستقامة عقلية وكذا المبتدئة
بمجانز وادخل اعتناء في التفرقة السعة والبطوة كقائه بادخال الاعتناء في
يزداد الغرابة فبهذه التفرقة ظهر غرابة في استقامة التفرقة التي هي
والسبل للماء والهوان مع هادية وهي مقيدة كذا في التصالح في هذه اقسام
يعني ثلثة باعتبار الطرفين وهو كونها عقليتين او اول عقليتين او
بالعكس وثلثة باعتبار وجه التثنية في التفرقة الاولى وهو كما مر فاه حيث
فهي اما حتمية او عقلية او مختلفة بعضها حتى وبعضه عقلي والجامع
في الثلثة الاخيرة يعني المسمى في التثنية اي لما عرفت هناك فانه لا بد من
بالمحتوى الامكان محسوسا وينبغي قيام الجوس بالمفهوم لكنه في التفرقة الاولى اي
لكن الجامع فيما مر فاه حتمية على ثلثة اقسام اما حتمية او عقلية
مرف او مركبة بعضها عقلي وبعضه حتى في هذا المثال اي اشار الى اخصار
الاقسام في هذه التفرقة يعني في الطرفين في الاستقار منه وكذا البقرة يعني
المقيد عند العمل بالعمل هو صريح في الحيوان الذي خلقه الله تعالى في خلق
القبض يعني على شكل العمل هو الجامع يعني وكذا البقرة ومن هذا الحيوان هو الشكل
لا اتحاد هاديه وهذا كما يقال للمفرد المتقوس في الحد ان انه فرس يجمع بين
تثنية واما عقلي اي ذلك الجامع مع كون الطرفين حينئذ كسطة الجار اي تفرقة
وزواله في الاستقار لكشف الصواب اي تفرقة في التفرقة في التفرقة
القاء خلقه يعني الهواء وقيل المراد بكما الليل زمان كون الليل اي عن مقدار

للمسرح
العقود

في المواضع التي تقع عليها

من الزمان يكون ليلته اي حصوله لا يقع حصوله الا في اوقات اشارة الى مذهب الحكماء
 لا حصول النجاسة عند غيرهم بل في الزمان فلا يمكن على دعوى خلف المسبب في سببه في
 او غالباً اشارة الى المذهب المختار وهو ان حصول النجاسة بطريق الفيلق من النار
 ولا يكون لانها لم يقدروا ان قد يفيض وقد لا يفيض فيكون غالباً بهذا الاعتبار
 كترتب ظهور النجاسة الى آخره اي في ذلك المفقول من ترتب امر على آخر مثل ترتب
 ظهور النجاسة على كسب الجمل في الاول و ترتب ظهور الظلم على ازالة الضوء في الله
 وهذا امر عظيم هكذا قال صاحب الكتاب فيه و ظاهره من ذلك ان النار طاري
 على الليل كما ان الملوحة من يكون قبل الملوحة قال الفراء الظلم هو الاصل فاذا
 غلبت النجاسة على النار من الليل وقال عبد القاهر صاحب المقام المستفاد منه
 ظهور الملوحة من جلدته والمستفاد من ظهور النار من ظلم الليل قال المصنف
 وليس هذا يدركه لو كان ذلك لقال فاذا هم مبصرين في نوره لم يعل فاذا هم
 مظلمون اي داخلين في الظلم في الواقع عقب ظهور الليل من النار انما هو الاصل
 لا الظلم اي الظلم هو الاصل اي باعتبار ان الله خلق الخلق في الظلم فيكون
 اصل هذا الاعتبار بعد سلب اهانته اي بعد كسب جلد الملوحة عند اي
 عن الملوحة قبل ويمكن ان يقال النار لم يجمع الزمان الذي هو من ظهور النجاسة
 الى غروبها و ظهوره حقيقة انما يكون بظهور جميع اجزاء ذلك يستلزم انتهاء
 النهار ودخول الليل في لا يكون منافياً لقوله تعالى فاذا هم مظلمون في حال بعضهم
 التفرق بين كلامي بعد كلام الكافي وكلام المعنى واجاب ذلك باليقين في
 ظاهر عبارة الكافي مثله اجوبه بشار اليها اشارة في المراتب من الظهور
 في ظهور النار في ذلك عارياً بين ربه ظاهره في الامام المرتضى في
 شرح الحاشية عندنا انكم بما هذا البيت عار ظاهر اي في ذلك شكاه

نوع به

شكاه ظاهره فيك عارها صمد وغير الواشع وانى اجتهاد تلك الى آخره فقول عنك
 بكسر الكاف خطاب المحبوبة وشكاه بالقصر الشكاية والتكبر والشك على وجه
 العقل اي يشكي الانسان عضو من اعضاءه نحو حتى يقع النزاع يقع سكون الالهات
 عن اشارة اي كسب وازالة في قوله قد يكون يقع النزاع يقع سكون اشارة غير الالهات
 اي اخرج الملوحة من الاخراج ونصليته من جلدته فيذهب صاحب المقام الى
 انه اي كون السلب يقع الاخراج وذهب غير الاول وهو السلب يقع النزاع
 في هذه اشارة الى بحث آخر يقع ان يستعمل الفاء في قوله فاذا هم مظلمون
 ظاهره على ان غير صاحب المقام واما على قوله فانما يصح من جهة انها موضوع
 لما بعد في العادة من غير متعلق لان التراخي وعدمه الى آخره وان تو
 الى آخره في النهار من حين طلوع الشمس ياخذ في الخروج من الليل ولا يدخل
 الظلم الا بعد خروجه من النار فترى ان النار من بين فروع النار
 من الليل ودخول الظلم في اصناف ذلك الزمان اي الزمان الذي
 هو زمان المله نظر الى بعد ما بين مطلع الشمس وغروبها وهذا على تقدير تسليم
 ان الفأ ليست بزمان ولا خفي جواز زيادتها لقوله يوم اناس او يريب
 قنانه وحدث ناس في الصغير فيكون في قوله على هذا حين الى آخره اي انما
 يصح استعمال اذ المعاجات ههنا اذا جعل السلب يقع الاخراج يستعمل او لم
 يحسن به كالا يستقيم ان يقال كرت الكوز فاجاه لانك الان دخلوا في
 الظلم الى ضوء النار كنية الانكسار الى الكس من اذ عبده واصله ان اذ
 المعاجاة يتدرج فيها امران احدهما عدم السقوط بعد خلقها والاخر ان يكون
 مما يستبعد في ذلك المحل فيكون له خطر في واما مختلف اي ذلك الجامع
 بان يكون من كيا بعضه حقيق وبعضه عليل في من مررتنا المرقد لم يترك

يصلح ان يكون اسم مكان وان يكون مصدرا جاعلا المصدر اسميا كونه المستفاد فيه
 اصله وبيانها انه شبه الموصوف بالرقاد في عدم ترتيبه الاثر على كل منهما ثم المستفاد من
 لفظ الرقاد واطلق عليه مجازا بقرينه **في** هذا ما وجد الرحن وهذا المرسل وان
 جعل اسم مكانا كونه المستفاد ببعته وبيانه ان كونه الموصوف بالرقاد والمستفاد لفظ
 الرقاد انتهى من اعني لفظ الرقاد المستفاد اسم مكان واطلق عليه فتكون
 المستفاد بغير التبعية للمصدر **في** اعني المعنى القاطن بالذات لانفس الذات
 ولذلك يقال في تفسير قوله تعالى ما تنصف بالفرق حيث جعلت الذات شايعة
 بعمدة لا انقص المعنى القاطن بها لانها وذلك المعنى هو المصدر **في** يستخرج لهذا
 زيادة تحقيق في المستفاد التبعية يعني ان اللفظ المستفاد ان كان اسم جنس حقيقة
 او نائبا عنه كاو معنى كاسا لا سفارة اصله وان كان فاعلا او مشتقا او حرفا فالمستفاد
 بقرينة **في** الجامع عدم ظهور الفعل يعني ان اللفظ **في** وفي عدم ظهور
 الافعال الى آخره يعني في المثال مناقشة ان الجامع يجب ان يكون في المستفاد اقوى
 وتسمى وعدم الفعل في الموصوف الذي هو المستفاد اقوى **في** جعل الجامع عدم ظهور
 الفعل **في** ان القرينة **في** ذكرنا بعث وفيه نظرا الى حيث لا اختصاص بالمراد لان يقال
 بعث من قوله اذا شرع والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستفاد **في** والجميع
 عقلي اي الطرفين والجميع **في** كونه مما لا شبهة فيه اي يكون البعث في النوم مما لا شبهة
 فيه لا حد بخلاف البعث في الموت فان بعضهم ينكرون بعثه المستفاد اي في قوله
 تعالى فترقدنا **في** مع قوله هذا اي البعث بعد الموت **في** اي احد الطرفين والاخر
 عقلي وهذا يحمل صورتيين احدهما ان يكون المستفاد من حيثها هو المستفاد لعقلها
في كسر الزجاجة يعني ببذل القوق والطائر المعتز عذبا بالصدق لانه موضوع في
 قوله والمستفاد البليغ اي تبليغ الرسالة ببذل القوق والطائر والجميع بينهما
 قوله

ظهور
 اذا انقطعت
 المعنوية

بينهما التاثير اي تاثير الكسوف تاثير التبليغ ببذل الجحش في تحصيل المقصود **في** واما
 عقليا اي المستفاد والجميع **في** واما عكس ذلك يعني بان يكون المستفاد
 له ختلا **في** ويكون كل من المستفاد والجميع عقليا **في** ان لما طغى الماء
 علناكم في الجارية اي لما جاوز الماء حده المقاد علناكم اياهكم وانتم في
 اصلوهم في سفينة نوح الجارية على وجه الماء **في** والمستفاد من التكرار
 غير عنه بلزوم وهو الطغيان وهو مجاوزة الحد لكون القوق **في** والجميع
 اي الجامع بين كثر الماء والتكرار الاستقلال المقهور واما المستفاد من
 والجميع عقليا فالجميع في هذه الاقسام الثلاثة عقلي لما عرفت قوله
 وباعبار اللفظ قسما يعني اصلية وتبعية **في** ان كاسا اسم جنس اسم الجنس
 هو ما وضع لغيره في نفسه من حيث هو لا باعتبار يعلق صفة به سواء كان
 جوهر كالجسم او عرضا كالحركة او بيضا كالنقطة او مركبا كالبيت فقولنا
 في نفسه يخرج الحرف وتكون حيث هو لا باعتبار يعلق صفة به يخرج الافعال
 والمشتقات كذا في شرح المقاد **في** اي فالمستفاد اصلية المستفاد الاصلية
 هي التي تكون في المصدر والحوادث لعدم الانتقال فها من المصدر الى المشتقات
 في السمع هي التي يكون في الفعل والمشتقات والخروف **في** الاول اسم
 عين والآخر معنى يعني وكلاهما جنس كذا ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم
 في رايته اليوم خاتما عند مصدر شخص بعينه **في** فالاستفاد تبعية
 لان كونه المستفاد تبعية الغير **في** والصفة المشبهة وغير ذلك كالفعل
 التفصيل واسم الزمان والمكان والآلة **في** اي الامور المفردة يعني الذي
 التابسة سواء كان جوهر او اعضاء حيث هي اوضاع كقولك في الجوهر
 جسم ابيض وفي العرف بياض صاف واما قولهم شيئا بياض فيقولون

الى قوله وان اطلق النطق المحصل انه لا يستعار الفعل واسم الفاعل لا بعد استعارة
 المصدر فلا يقال نطق المحال او الحال ناطقة بكذا لا بعد تقدير استعارة نطق
 الناطق لرد له الحال على الوجه الذي عرفت في تأويل الاستعارة من ادخال
 دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه والحاقه ايضا بدلالة
 الحال للمعنى بانضام نطق الناطق له فيقال نطق المحال بدل دلالة الحال ثم يتبع
 منه الفعل واسم الفاعل فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والمنتق
 تبعية **وان** اطلق النطق على الدلالة لا يعني محو ان يكون اطلاق النطق على
 الدلالة مجازا من سلافة الدلالة لازمة للنطق **وقد عرفت** ان لا امتناع في
 ان يكون اللفظ الذي احد المعنى اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعا
 من الدلالة احدها المتأثرة والآخر غيرهما كما ذكر في استعمال المتفرقة شق الاثنان
 بانه استعارة باعتبار قصد المتأثرة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال
 المقيد اعني مستقر البعض في مطلق التفسير **وتقدير** التشبيه في لام التعليل
 يعني الذي هو لقادة الفرض حقيقة **فتكون** الاستعارة قد بتعاقب الاستعارة
 في الحرفين يعني لما ترتب للدراوة والحرف على الالتقاط ترتب العلة الغائية على
 ما هي عبارة له لتغير هذا الترتيب لام الغاية لقرينة مائدة من عليها على ما هي
 موضوعة من افادة الفرض حمص وفي الالتقاط لانه معلوم ان الالتقاط
 الولد لا يكون لاجل كون الولد للمقطوع عدوا وحزنا وهذا كما تقول اذا رايت
 عاقلة قد احسن الى زيد ثم اذاه زيد انه قد احسن اليه ليؤذيه فان الداعي
 لكل عاقل الى احسان لا يكون هو الايذاء البتة الا في قولك قد احسن الى زيد اعلم انه
 ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف والاستعارة مكينة والحرف
 قرينة وهو اختيار السكاكي وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية و

في قوله
 وان اطلق
 النطق
 المحصل
 انه لا
 يستعار
 الفعل
 واسم
 الفاعل
 لا بعد
 استعارة
 المصدر
 فلا يقال
 نطق
 المحال
 او الحال
 ناطقة
 بكذا
 لا بعد
 تقدير
 استعارة
 نطق
 الناطق
 لرد له
 الحال
 على
 الوجه
 الذي
 عرفت
 في
 تأويل
 الاستعارة
 من ادخال
 دلالة
 الحال
 في جنس
 نطق
 الناطق
 لقصد
 المبالغة
 في
 التشبيه
 والحاقه
 ايضا
 بدلالة
 الحال
 للمعنى
 بانضام
 نطق
 الناطق
 له فيقال
 نطق
 المحال
 بدل
 دلالة
 الحال
 ثم يتبع
 منه
 الفعل
 واسم
 الفاعل
 فيكون
 الاستعارة
 في
 المصدر
 اصلية
 وفي
 الفعل
 والمنتق
 تبعية

والظرفية فالاستعارة بتبعيته **وهذا** الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكتابين
 حيث قال في الكثاف معنى التعليل في اللام **وارد** على طريق المجاز لانه لم يكن دأبهم
 الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ذلك لما كان
 نتيجة التقاطهم وقرينة شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله **لكن** غير مستقيم
 اني ما ذكره صاحب الكثاف غير مستقيم على مذهب المعنى في الاستعارة المصروفة
لان المتروك يجب ان يكون هو المتبني لانه المتبني يجب ان يكون محذورا
 وحرما المذكور وهو العداء والحزن **ثم** يستعمل في المتبني اعني في تبت العداء
 والتحزن على الالتقاط **فخرج** الاستعارة او في العلية والقرينة اي التي هي
 متعلق معنى المحذوف **فصار** حكم اللام اي هو ملحق بمقتارها لما بينه العلية فتكون
 الاستعارة فيها تبعية مصرية لان المذكور لفظ المقار كما استعارة لفظ الملحق
 للمقدم وتسمية لا الفاعل لا يفعل هذا الفعل **سواء** يحمل فيه ثلوث او هو ان
 يكون حالة من فاعله ذكر متروك باسم الفاعل اي ذكر حال كونه ساها او باسم
 المفعول على تقدير جعل الحال في المفعول به وهو الغير المتصل بذكره اي
 ذكر حال كون المذكور مسبويا وان يكون تمييزا اي ذكره من جهة السهو وان يكون
 لفظا لمصدر محذوف اي ذكر اسرها **وفي** هذا المقام زيادة تحقيق او
 ردناها في الشرح يعني قال هناك والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك
 فلما دخل عليه الحرف والاستعارة مكينة والحرف قرينة فهو اختيار السكاكي كما اذا قدر
 في نطق الحال تشبيه الحال بالانسان المسكوك ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه
 في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية ومثلته ذلك فلا استعارة تبعية انتفا
ويذكر قرينتها اي علاقتها ويذكرها ومرار الشيء ما يوجب جد الشيء لوجوده
 ويعدم عند فعله **اي** في الفعل وما شق منه على الفاعل يعني بان يكون بينهما

حيث

الى الفاعل غير ملازم فيستدل بالفاعل على ان الفعل او المشق منه مستعار **لن** فان
 المحقق لا يستدل الى الحال اي فانه شبه النطق حقيقة الى الحال غير ملازم **لن**
 ذكر الحال لم يرد ان نطق مستعار **لن** او المحقق او مدار فيهما على المعقول **اي**
 بان يكون نطقها الله غير ملازم **لن** قتل البخل واحيا السباع لما كان ازال البخل
 في الوجود **لن** في الوجود وكثرة السباع مشبهة بالاحياء في الوجود **لن** مستعار
 الفعل للزوال والاحياء لا تظهر فقال قتل البخل مكان ازال البخل واحيا
 السباع مكان اظهر السباع فقرينة الاستعارة هنا شبه الفعل الى البخل والاحياء
 الى السباع ولو نسبنا اليها لم نعرف الاستعارة **لن** نقولهم لم يمتد الى
 نصفيهم شبهة قاطعة **لن** والنسبة للمبالغة اذا جعل المراد باللهذا ميات الطغاة
 المنسوبة الى الله القاطعة قالوا لنسبة على بابها في كلام فيه وان جعل المراد
 الاسفة نقولها فمفسر سؤال وهو انه يلزم شبهة الشيء الى نفسه والى جواب هذا
 السؤال ان لا يشار به **لن** والنسبة للمبالغة كما عرفت **لن** والمقول الله لا يقع ان شبهة
 نقولهم الى الله ميات غير ملازمة لان الفرق انما يكون بالنسبة الى المطلق فبشبهة
 المطلق بالفرق والجامع افعال شتى الى الحق وجعل المطلق في امر اخر **لن**
 جنس الفرق لقصد المبالغة في التشبيه فاطلق اسم الفرق على المطلق وبشبهة الى الله ميات
 قرينة الاستعارة **لن** فبشبهة بعذاب اليم شبهة الانذار بالبشيم والجامع التام
 في السامع وهو كل منهما متصف بانه ضد للآخر ثم جعل فرق من افراد جنس
 البشيم لقصد المبالغة في التشبيه فاطلق اسم البشيم على الانذار وبشبهة الى المحذور
 وهو قوله تعالى بعذاب اليم قرينة الاستعارة **لن** قلت زيدا اذا ضربته ضربا
 شديدا فان علم الخاطب بانك ضربته قرينة على ان الفعل مستعار للفرق
 الشديدا **لن** غير الطرفين في خارج **لن** الفرقتين والجامع والنقطة

ثلاثة اقسام بين مطلق ومحمدة ومرشحة لانها اما ان لم تقترن **لن** ولا تفترق
 اي ولم تقترن بتفريق الكلام راجعي في ذلك جانب المستعار له او المستعار منه **لن**
 والمراد بالنسبة المقنونة اي المراد بالنسبة ههنا الصفة المقنونة كيف كانت
 لا الصفة التي الذي احدا قام التواضع **لن** وهي ما قرن بما يلزم المستعان
 لا يقرن بصفة او تفريق كلام عليه سواء كان المقرون وهو امر زيد على ما وقع للمستعار
 بعد الاستعارة او قبلها او بعضه لم يقبلها وبعضه بعدها وانما سميت محمودة ليدورها
 عما يلزم المستعار منه مع ان الاصل ان يكون ذلك المقرون ملو غالة بناء على دعوى
 الاستعارة **لن** ثم وصف بالفرق الذي يتلوه لفظا يقع الذي هو المستعار له **لن**
 الراد الذي هو المستعار منه اي هو كثر المعروف وفي الاساس يقال ترون في
 اي وسمع وعلم هذا يجوز ان يكون **لن** وصف للفرق **لن** يجوز ان يكون وصفا
 للمقرون **لن** والقرينة سياق الكلام يقع ان قوله اذا تبسم ضاحكا
 يدل على ان المراد بالفرق وضاحكا حال مزاج على تبسم اي تبسم حال كونه ضاحكا
 في التفحك **لن** يقال على الرهن هو من العائن المني وكس اليوم ففعل ما وقع مصدر
 غلقا اذا انقضى الممرتين وذلك اذا لم يبق الرهن في الوقت المشروط وكان في
 الجاهلية ان الرهن اذا اقرض ما عليه في الوقت المشروط ملك الممرتين الرهن
 والمقرون في البيت الاستعارة وهو قول غزالي ما يكون بعد ما تفكرك جاوذا **لن**
 اما ان كان على تفريق كلام للمستعار له بعد الاستعارة واما قوله جاوذا **لن**
 اكثر علوم فبعضه وهو محاور بالحاء الملهة وهي المراجعة في الكلام قبل الاستعارة
 وبعضه وهو قوله ما اكثر علوم بعد الاستعارة **لن** ومرشحة وهي ما قرن بما يلزم
 المستعار منه لغيره بصفة او تفريق كلام عليه وانما سميت مرشحة لانه روي فيها
 جانب مستعار منه قرادة فائدة الاستعارة والمرشحة المراجعة من مرشحة اي

في مضاربها الى مطالعتها ما ضربت له في الافراد والتدوير غير ما بل الى حواجرها
فيلزم صيغتها الاولى وتحكي على ما وردت عليه من غير زياده ولا نقصان **نفس**
لان في الاصل امرأة يقع فيلزم الافراد والتأنيث في جميع مضاربها سواء كان ذلك
ام لا وفي نسخة هذه المرأة مشهور ويقال انها قالت في جواب مدعي هذا يقع
الزوج في الكه والهدى اللين الخلق بالماء **نفس** وكانت عند المعنى في الاستعارة
بالكتابة والاستعارة الخيلية وهذا كما اعتذر في المعنى حيث قال قفل ولم
ينقص اتصال الكلام بقف بغير مع ان البحث في الاستعارة قبل الفصل
وبعد **نفس** امرين متغيرين يقع فكلين من افعال المتكلم القائمة بنفسه **نفس**
الاستعارة بالكتابة هي تشبيه شيء بشيء في النفس والاستعارة الخيلية اثبات
شيء من لوازم التشبيه للنسبة والتشبيه والاثبات من افعال النفس **نفس** عند داخلين
في تعريف الجازم في الجازم اللفظ المشتمل الى آخره وما ليسا بلفظ عند بل امرين
مضروبان هما التشبيه في النفس والاثبات كما سيجي **نفس** اعلم انه اضطرب الالف الى
في تحقيق معنى الاستعارة بالكتابة والاستعارة الخيلية وحاصله ان في احداهما
ما يفهم من كلام القديس والله ما ذهب اليه الكفاية في معنى بيانها ان شاء الله
والثالث ما ورد في المعنى **نفس** قد يقع التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم او
في نفس اللفظ **نفس** فلا يصح شيء من اركان استيعاب التشبيه يقع وان كان التشبيه
مذكورا ضمن الادراك ما هو مختص بالتشبيه مع التشبيه كذا في التشبيه به وليس المراد
انه لا يذكر من اركان الاستيعاب بل هو مختص بالتشبيه مع التشبيه كذا في التشبيه به وليس المراد
منه انه لا يجوز حذف التشبيه وانما يكون ذلك في التشبيه المصطلح **نفس** بان
ثبت امر مختص بالتشبيه يقع ليكون فيه دالة على المراد ولا يكون في التشبيه
امر ثابت حقا وعقلا اجري عليه اسم الاطوار **نفس** تشبيه المنيعة بالسبع الى آخره يقع
امر ثابت حقا وعقلا اجري عليه اسم ذلك الامر المختص مثلا ان يشبه المنيعة

المنيعة بالسبع فتفرحها بالذكر وثبت لها الخالب المختصة بالسبع فتقول محالب المنيعة
نفس بلفظ **نفس** فلا بد لم يصح به اي ذكر المتعار من استثناء عنه ذكره بغير
روادف ولوازم لينقل الزهري عنه اليه كما هو شأن الاستعارة فان الانتقال **نفس**
فيها من اللوازم الى اللوازم فغير صحيح **نفس** اطلاق التشبيه على هذا النوع **نفس**
باعتبارك اللفظ قبل بالكتابة لا بهذا التشبيه غير المذكور صريحا بل يصح في الكتابة
بإثبات ما هو من لوازم التشبيه المذكور الذي هو من لوازم التشبيه لزوما
عرفنا لا عقليا **نفس** محذور تشبيه لان المنيعة مثله لم تشبه شيء بل اشتملت في
معناها الاصل ويمكن ان يقال سمى التشبيه المصغر في النفس استعارة مجازا بغير
الطريق اسم الملتزم على اللوازم لانه التشبيه من لوازم الاستعارة **نفس** ليحل اي
لما مع عند اضافته الى التشبيه ثم ذلك ولا يجوز جدا الاستعارة بالكتابة مدعي
الخيلية قبل يعلم من كلام المعنى هذا ان كل واحد من الاستعارة بالكتابة
والاستعارة الخيلية ليست بمجاز لغوي لانه لفظ على ما ذكر في تعريفه قبل **نفس**
لست بلفظ على ما ذكره الآن في ان الكثر السلف من ارباب البيان قفلوا
من اقامه وجعلوا الجازم اللغوي لفظا وكذا يفهم من كلامه هناك **نفس** من التشبيه
والامر المتيقن له المختص بالتشبيه حقيقة لا مجاز لان كل منهما كلمة مستقلة
وصفت له من انه جعل الاستعارة قسما من اقسام المجاز **نفس** تجعل مقادير
يقع دفعا لكونه اي اذا على الموضع محله في شيء الى آخره يقال تشبه الشيء
في الشيء بالكرتونة اذا على فيه **نفس** في اغتيال التفسير اي في اهلوكها في عالم
الشيء واغتياله اي اخذه **نفس** حقيقة لما لا في التشبيه يقع مع انه ليس المنيعة امر ثابت
حقا وعقلا اجري عليه اسم الاطوار **نفس** تشبيه المنيعة بالسبع الى آخره يقع
انه يسمي تشبيه المنيعة بالسبع استعارة بالكتابة وتسمى اثبات الاطوار لها

مستعارة تخيلية في كذا في قول الآخر في مقامه **قوله** شبه الحال بان
 مستعمل في الدلالة على المقصود وهذا هو المستعارة بالكناية **قوله** فانت لها في هذا
 هو الاستعارة الخيلية في مقام ما ذكره المصنف لفظ الاظفار والمنية حقيقان
 مستعملان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لفظي وانما هو على وهو
 ابتداء شيء لشيء ليس هو له كابتداء الابدان للربيع **قوله** فلهذا يقع ان المستعارة
 بالكناية والتخيلية امران مغنيان وفعلان للمتكلم ومثله في مقام الكلام
قوله فمثل قولنا اظفار المنية التسمية بالسبع اهلكت فلاننا جوارحنا
 حاصله انكم قلتم ان المستعارة الممكنة والتخيلية ملازمة لثبات فاني الملائمة في
 هذا المثال اذ فيه تخيلية بدوي الممكنة لان التسمية مصرح فاجاب بقول يكون
 ترشيحا للتسمية اي في هذا المثال تسمية ودخول الاظفار ترشيحا للتسمية **قوله** كما ان
 اهل كل الى آخره يقع كما يكون الترشيح للمجاز حيث يستعمل اليد في اللفظ وترشيح هذا
 المجاز يذكر ملوغم حقيقة اليد وهو القول فليكن ايضا للتسمية **قوله** شيء لا مستند
 الى آخره هذا كالاغراض على تغيير المص للو مستعارة بالكناية حيث ارتكبت
 فيه جادة لم تلتك وخالف في ذلك من تقدم من ارباب علم البيان **قوله**
 ومعناها المأخوذ من كلام التلغ الى آخره هذا هو معناها الصحيح المرعي
 عند الشارح وحاصل ان المستعارة بالكناية على المذهب الصحيح هي استعارة
 اسم مع لفظ آخر باعتبار تشبهه به من غير تصريح بذلك الاسم بل انما يصريح بمراد
 او لازم من لوازمه **قوله** فالمقصود بقولنا اظفار المنية الى آخره تفرج على المذهب
 المختار في مع الاستعارة بالكناية وهو ما يفهم من كلام التلغ في ذلك **قوله**
 على ما ذكرنا من انه وهو الاظفار والابواب **قوله** ليستقل منه الى المقصود
 يقع الذي هو ذات السبع **قوله** كما هو شأن الكناية في الاستغناء من اللزوم

قوله

الى الملتزم **قوله** فالمستعار هو لفظ السبع الى آخره تفصيل للاستعارة بالكناية بيان
 في المثال المذكور على مذهب المصنف **قوله** فينبغي بذلك الرمز على مكانه على انه
 قد دخل في ذلك الجنس وصار فردا من افراد **قوله** فقيه على ان الشجاع
 اسد على المستعارة الاسد للرجل الشجاع بقرينة منة الافتراض **قوله** هذا
 كلام اي كلام صاحب الكاف وهو ماثل الى مذهب الجمهور في المستعارة بالكناية
 والحاصل ان المستعارة بالكناية عند المص هي التسمية المصرفة في التقى وعند
 الجمهور وهي ان لا يصريح بذكر المستعار بل يصريح بذكر شيء دونه او لزوم من لوازمه
 وعند الكافي هو ان يطلق لفظ التسمية ويراد به التسمية **قوله** وكذا قولنا هاهنا
 الامر المختص فيه عبارة قوام وهو التسمية في التسمية **قوله** سلافة السور هو المختص
 من التقى **قوله** عن سلمي اي عن جبرائيل **قوله** وعن افراس الصبا ورواحل محل الشاهد
 وهو مثال ثالث للو مستعارة بالكناية والتخيلية او مراد بغيرها على ان من التخيلية ما يحمل
 ان يكون محققا سماها الكناية المستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند
 علماء على التحقيق تنفي المستعارة بالكناية كذا في الشرح **قوله** فاهلكت الانها في
 بغير سبب لا غرض عند لان كل امر وحقت على تركه وقطع الغزم في مقامه
 ارتكابه فانه يبطل لانه يعدم العناية في يحفظ ما قوام ذلك الامر من
 الآلات والادوات **قوله** ففهم منها الوطى الى الحاجة بان وصل الى المقصود من
 تلك الجهة بعد ما سافر اليها ورجع منها الممكن **قوله** فاهلكت الانها اي لا
 تلك الجهة لعدم الحاجة اليها فالتسمية هنا الصبا والتسمية به جهة للمصير
 بانها فرج منها ورجع الى الوطن **قوله** التي هي قوام جهة المصير وهذا كما انبت
 الاظفار للمنية التسمية بالسبع اي مال الى الجمل والفتور وليس للصبا امر ثابت
 حيا وعقلا اجزا عليه اسم الافتراض والرواحل لانه التسمية بالصبا بالجهة

المذكورة لا بد لها من الافراس والرواحل فيقوم للصباشي فيها واطلق اسمها على
 التي المتوهم فكله تشبه الصبا بالجهة المذكورة استعارة بالكناية واثبات الافراس
 والرواحل للصبا استعارة تخيلية **في** ويجعل اي هذا البيت **في** روائع النفوس
 الدواعي جمع رابعة وهي صفة تحمل التفرغ الفقل والترك **في** وشواتها
 جمع شتوة ارادة الثياب الملوثة والميل اليها **في** والقوى الحاصلة جمع قوى وهي مبدأ
 الافعال **في** الحاصلة اليها اي للنفوس **في** وليتفاء الذات القانية فكما ان الانسان
 يتوهم لذته بنحو الافراس كذا يتوهم التفرغ لذتها بالافراس **في** تتأخذ اي تتقاصد
 كل واحد من الدواعي والنبات **في** مثل المال والمال والاعوان فانها وصل اليه ليتفاء
 الذات **في** وهذا اضاف الافراس لمراد بها الباب للصبا **في** اي استعارة الافراس
 والرواحل يقع على هذين الاحمالين **في** اذا اريد بها اي بالافراس والرواحل **في**
 وحت اي تحقق معناها حقا وحاصلة انها استعارة حقيقية كقول المستعار **في**
 متحققا عقله على الاحمال الاول لان الدواعي امر مقول ومتحققا على الاحمال
في لان الباب كالمال والمال والاعوان امر محسوس والاستعارة في هذا البيت
 يحمل بالتخييل وكذا كل استعارة يكون الاستعارة المتروكة صلبة الحمل على ماله
 تحقق من وجهه على ماله تحقق له من وجه آخر **في** مثل المصنف بذكره امثلة يقع
 للاستعارة التخيلية **في** ماله كمال المنية وهو قول **في** والمنية اثبت اخفارها
في ماله قوام المنية وهو قوله فلان حاله بالكناية **في** والثالث ما يحمل
 التخيلية **في** المحصنة كقوله وعرة افراس الصبا **في** اوله **في** فصل في مباحث
 هامة ان ذكره ما يخالف فيه ما حبا لفتاوى **في** غير العقلية يقع اليه **في**
 الفعل او معناه الى ما هو له **في** بالكلمة المستعملة وضعت من غير تأويل **في**
 الوضع فحالة المعنى لان ما ذكره في لغتها **في** من غير تأويل في الوضع وذكره في قوله

قوله في اصطلاح الخطاب وما ذكره السكاكيني **في** وهو القول بالاستعارة مجاز لغوي
 في التصرف في الاستعارة هل هو في اللفظ او في المعنى منهم من قال بالاول وهو الاصل
 ومنهم من قال بالتأويل **في** تخفى ضفته وبسبب التأويل مجاز لغوي لا يكونا غير مستعملة **في** ضفت له
 حصه **في** سبب **في** مجاز عقليا بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير **في**
 فان اللفظ **في** مستعملة فيما وضع له فيكون حصه لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها
 بقوله من غير تأويل **في** الوضع لانه من افراد المحدث **في** انما وقع الاحتراز بهذا
 القيد بقوله من غير تأويل **في** الوضع **في** وهو ادعاء دخول المنية في جنس
 المنية **في** اي ادعاء ان افراد جنس المنية قسما متعارف وغير متعارف مع
 انها لا بعد حقيقة بل تعد مجاز لغوي لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
 للمستعار له على ضرب من التأويل **في** يجعل افراده اي افراد المنية **في** في ذلك
 النوع اي نوع الحقيقة **في** المستعملة في معنى غير اي في معنى موضوع يكونه
 غير المعنى الى اخره **في** غير بالنسبة اي غير مخصوصا لا غير مطلقا **في** وعلم هذا
 القيد يعني ولو كان نوع حقيقة شرعا يكون الحكم غير مستعملة في معناها الشرعي
 فتكون مجازا شرعا ولو كان نوع حقيقة عرفيا **في** او **في** وادل على المقصود
 اي عماد كونه السكاكيني **في** قوله استعارة في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة **في**
 لم يدخل **في** التعريف اي لم تدخل الاستعارة في تعريف المجاز اللغوي اذا لا يصدق
 عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له **في** فيجب ان يكون لان ايدى حال بعضهم
 تصح عبارته بوجه لا يودي الى زيادة لاهوان يكون الاحتراز عن التعريف اي
 حذر من ان لا يخرج **في** وهو ما ذكره السكاكيني **في** كل واحد من التعريفين **في**
 بان الوضع **في** ما يتوهم منه يقع من الافعال والصفات المشتقة **في** اذا
 اطلق يقع من غير تعبير بقيد **في** لا يتناول الوضع بالتأويل لانه انما يفهم منه

كانت مستعملة
 في غير هذه
 فيكون
 فيكون
 فيكون
 فيكون

الوضع بالتحقيق **ف** احتراز عن المجاز المدين بان أمناه بقرينة لا ذلك التعيين
لا تسمى وضعا فوجه التفسير الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل في تعريف
المجاز بالتحقيق **ف** أمنا به بالقرينة في نفسه فلو يكون داخل في تعريف الحقيقة
فلا يحتاج إلى التفسير **ف** وفي تعريف المجاز بالتحقيق أي ووجه الحاجة إلى تفسير
الوضع في تعريف المجاز بكونه بالتحقيق **ف** اللهم إلا أن يفقد زيادة الأيضاح
إلى آخره يعني لا بأس بذكر القيد في الموضوعين **ف** ويمكن الخراب من قبل
الكلمة عن اعتراض المعنى **ف** بالمعنى الذي ذكره السكاكي في تفسير الوضع
وهو أنه تعيين اللفظ بأمر المعنى بنفسه **ف** قد عرض اللفظ لاشتراك
بين معنيين أحدهما ما ذكر في تفسيره وهو تعيين اللفظ بأمر المعنى بنفسه
والآخر الوضع بالتأويل **ف** كما في الاستدعاء فان اللفظ المستعار عرض له
لاشتراك بين معناه الحقيقي أعني الموضوع له بالتحقيق وبين معناه الالهامي القديم
الموضوع له بالتأويل ونص القرينة فيه لتعيين المعنى الالهامي لا لتعريف الموضوع له
ف وبهذا أي بهذا الجواب الذي ذكرناه والتوجيه الذي وجهنا **ف** فلا يخرج
الاستدعاء أيضا أي لا يخرج عن تعريف المجاز اللغوي على تقدير تسليم تناو الوضع
للوضع بالتأويل لصرف تعريف المجاز اللغوي عليها لأنها يصدر عنها أنها لفظ
مستعمل في غير ما وضع له في الجملة باعتبار المعنى الحقيقي لأنها لم يتعمل فيه بل
في الالهامي كمالا يخرج من تعريفه على تقدير عدم تناو الوضع للوضع بالتأويل
فلا حاجة إلى ذكر قيد التحقيق لدخول الاستدعاء **ف** استدعاء ما في الباب أن
الوضع أي المذكور في تعريف المجاز **ف** حتى يخرج الالبته يعني من تعريف المجاز
اللغوي بسبب أنه يصدر عنها أنها كلمة مستعملة في غير ما هو موضوع له مستعملة
في موضوعه له بالتأويل **ف** أو ما في معنى يعني كقول السكاكي مستعملة

الوضع بالتحقيق **ف** في التعريف بالنسبة إلى نوع حقيقة البديهة أي ليدخل في تعريف المجاز
التأويل **ف** إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا يعني باعتبار كون الدعاء
جزءا من وضع له الصلوة في الشرع **ف** كذلك لا بد منه أي لا بد من هذا
التفسير في تعريف الحقيقة أيضا لبيان أنواع الحقيقة التأويلية ووجه يتفق
تعريفها بالمجاز مع أنه قد أهمل في تعريفها **ف** يخرج عنه نحو هذا اللفظ أي
لفظ الصلوة إذا استعمله الشارع في الدعاء لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة
إلى آخره **ف** ويحتمل أن الحقيقة والمجاز كذلك أي يختلف باختلاف الاعتبارات
والإضافات يحتاج إلى التفسير في تعريفها بأصطلاح الخطاب لأن المعنى
مع أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة في موضوع موضوع له من حيث أنها موضوع له
فيخرج عن لفظ الصلوة إذا استعملها الشارع في الدعاء لأن يلحقها أياها
في الدعاء ليس من حيث أنها موضوع للدعاء **ف** سيما أن تعليق الحكم بقيد
لهذا المعنى أي من حيث الحقيقة **ف** أي من حيث أنه جواز أي من حيث أنه أن
مثلا **ف** بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له أي لا يزم الموضوع له أن
الجزء لا يزم للكل **ف** وفي كلها نظر أما الأول فلهذا هو حاله في
بعضها باعتبار عدم ذكر بعض القسوس فيه على بعض باعتبار ذكرها فيه
وأما ثانيا فلا مذهب هو الوضع الذي يستعمل الكلمة فيها أي موضوع
له بذلك الوضع أعني أي وضع كان الوضع الذي وضع فيه التماسا فلا
عليه ولو سلم فلا يتم أيضا بقيد الموضوع في قولنا في موضوعه **ف** بالوضع
الذي فيه وقع الخطاب **ف** ووجهه على أنه لم يرد بالنسبة معناه الحقيقي إذا
وجدت القرينة في اللفظ فلا بد من زيادة قيد في التعريف وهو أن يكون
يعني المنع للقائمه منقول صفا مجازا واحترازه عن الغلط في غير هذا

هذا الفصل من كتاب من يديه وادان بالفائدة ان يكون المجاز ابلغ من الحقيقة
واكثر زجوا الى ارفع الى معنى الكلام المجاز الراجع الى لفظ الكلمة اعني اعرابها
وليس القرية فان لفظ القرية في الاصل محمودة والتقدير ولسن اهل القرية
ثم حذف المضاف الذي هو اهل واقم المضاف اليه الذي هو القرية مقام فاعرب
اعرابه مجازا الى الاستعارة وغيرها في اقام المجاز المرسل بان قال ان
تفكر بالمال في التثنية فاستعاره والا فليس استعارة اي الفرق المثل في
سوء كان الفرق المذكور المتيه او المتبد حال كونك مدعي هذا مخالف لما ذهب
اليه غير فان الاستعارة عند غيره اقامه في التثنية وادارة المتبد لا على قول
وهو لم يجهل الذي هو لفظ المتبد فانه اسم جنسه الذي هو الحيوان المفترس
وانت تريد بالتثنية السبع اي جنس السبع لا فردا فصارت سوء كما هو المذكور
وهو استعارة بقرينة الى المثل في الاستعارة بالكلمات ان يكون الفرق المذكور
هو التثنية اي من الاستعارة المقترحة بان جعل الاستعارة المقترحة بها وهي
ما كان التثنية هو المذكور بلولة اقام محصيه وحسبه ومحملة للمحصيه والتثنية
وانما لم يعد فيها يعني بدل قوله جعلها الى آخره ما يكون على القطع
اي لا اختلاف وهو في الكمال قد ذكر في آخر اي ثانيا فلو قال لهما
لا وهم المحصر في بيت زهير يعني قوله صفا العلب عز سلمى العلب في قوله
الامثلة الى آخره من قول فوضه نصب على المفعول في قوله لك اي من
التثنية على سبيل الاستعارة من الاستعارة المحصيه اي التثنية يعني على سبيل الاستعارة
مستلزم للتركيب لانه مجاز مركب كما عرفت والاستعارة مستلزمة للتركيب
لانها من اقسام المجاز المفرد لان تنازع التوازم يدل على تنازع المثل في
وبما ان التركيب لازم للتثنية والافراد لازم للاستعارة والتركيب والافراد

دستنا قطعاً فدل تناهما على تنا في ملزوميهما الذي هو التمثيل والاستعارة
بأن التمثيل يكون استعارة **قوله** والآنم اجماع المتناهيين اي وان لم
يكن تنا في التوازم دلالة على تنا في المثلوات فهي مجمعة وعند اجماع
منها مع الآخر يلزم اجماع توازم كل منها مع توازم الآخر المتناهي ضرورة
وجوب التوازم عند وجود المثلوات وحاصله ان التمثيل والاستعارة الحقيقة
فيكون من باب المجاز المفرد وقد عرف بالكل المستعمل في غير ما وضعت **قوله**
والكل لفظ مفرد والتمثيل مركب والترتيب تنا في الافراد فكيف يدخل
التمثيل في المجاز والحيوان لانه عند التمثيل هذا الحيوان على تقدير تسليم ان التمثيل
مجاز مركب **قوله** عند التمثيل فيما من مطلق الاستعارة لانه قال الاستعارة ان تذكر
احد طرف التثنية وتريد به الآخر مدعي ادخال التثنية في جنس التثنية هذا هو
ان ذكر احد طرف التثنية اعني ان يكون بلفظ مركب او مفرد فيتم التمثيل
اذ يصدق على التمثيل انه ذكر احد طرف التثنية راد به الآخر فيثبت ان صاحب
المفتاح ما قيد الاستعارة ولا طاعة الى تعيين التعريف **قوله** اعني المعنى بناء
المجاز الذي اريد به ملكية معناه الاصل ببالغة في التثنية **قوله** ان الاستعارة التي
في مجاز مفرد يعني ان جعل التمثيل من مطلق الاستعارة لانه استعارة مفعولة
يلزم ما ذكره في **قوله** وفي المجاز المفرد الى الاستعارة الى جواب سؤال مقدم
وهو يلزم من جهة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها الى اجابته نعم لا يجب
كون الى آخره والسؤال وان على قوله من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد **قوله** لا يجوز جعل كل استعارة مجازا مفردا يعني ان يكون بين التثنية
وقسمه عموم من وجه كقمة الابيض الى الحيوان وعدم والحيوان قسم من الابيض
مع ان الحيوان يكون ابيض ولو غيرهما فهو اعم من الابيض من هذه الحيثية

وان اللفظ عام من حيث انه يكون **حيثما** ويكون **جاء** فكذلك تفهم الجاز المنفرد
الى الاستدانة والى غيرهما لا يقتضي ان كل استدانة محازة فمجرد ان يكون
الاستدانة اعم من الجاز المنفرد من وجه وان كانت قسما منه **فلا** على ان لفظ المنفرد
مرجح هذا دليل آخر على ان السكاني لم يسم بطلان الاستدانة من اقسام
الجاز المنفرد المنفرد بالكلية المستقلة في غير ما وضعت له بل من اقسام بطلان الجاز
فراجع الى الحكم وهو ان ينقل الكلام عن معناها الاصل الى غيره **فراجع** هو راجع
الى الحكم الكلي وهو ان تنقل الكلمة عن حكم اعرابها الاصل الى اعراب اخرى كما سيأتي في
الفصل الثاني ان شاء الله تعالى **فلا** حال في القاعدة وهو المطلق المستعمل في المقيد
وبالذات عند السكاني ليس محازا من اجل ما هو عنده كذلك **فلا** وظاهر ان الجاز
العقلي والراجح الى حكم الكلمة الجاز العقل هو الجاز في الاستدانة وقد تقدم في
الكتاب الاول في علم المقادير والراجح الى حكم الكلمة تقدم انما **فلا** خارج عن الجاز
المنفرد اي لا يدخل في الجاز المنفرد بالكلية المستقلة في غير ما وضعت له فمعلوم
ان ليس هو في القيمة اما عدم دخول الجاز الراجح الى حكم الكلمة فمعلوم ذلك
الكلمة عليه فيجب ان يرد بالراجح الى معنى الكلمة اعم من المنفرد والمركب **فراجع** المحصر
في الصيغتين وهما حال في القاعدة وتنفيها في وجوب اخر في غير ذلك **فلا**
على السكاني **فلا** ان المراد بالكلية اللفظ الى اخره يعني ان الحكم لا يطلق على ما
يعلم المركب ايضا نحو **فلا** مستقلا في كل كلمة في تعريف الجاز على اللفظ ليعلم المنفرد
والمركب **فلا** ضريح يدخل التمثيل المركب **فلا** لاسم ان التمثيل يستلزم التركيب
اي تركيب الطرفين اما تركيب التمثيل **فلا** في قوله تعالى مثلهم مثل
الذين آمنوا فمنازلهم في الآيات فان مثلهم متبوعا للذين آمنوا **فلا** وهاهنا
فلا في الكل نظر او رجاء في الشرع اما في الاول **فلا** استعمال الكلمة

في

في اللفظ محاز في اصطلاح الرتبة فلا يصح التعريف بغير قسمة واما في قوله
ثبت ان مثل هذا التمثيل يقع بمقداره تشبها فهذا انما يصلح ان كلام الحق
ادعى لتمام التركيب ولو كان لتوجيه كلام السكاني فانه قد عدل في الحقيقة
مثل قوله اراك تقدم رجلا وتوخر اخر **فلا** فلو شك ان ليس ما عبر عنه
ولا محاز في قوله من تقدمه بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصل
والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كما في الاخر
اي اعراض الحق على السكاني لانه اذا لم يستلزم واحد منها لم يستلزم عدم
احدهما قطعا واما في الثالث **فلا** هذا الجواب في غاية السقوط وان كان ارد على
هو في غاية الخشونة والاشارة وهو صدر الشريعة لقطع باللفظ تقدم
رجلا وتوخر اخر مستعمل في معناه الاصل والجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصل اعني تردد في يقوم ليرهب قتار في يد الزهاد فيقدم
رجلا وناره لا يرد توخر اخر **فلا** وهذا ظاهر عند من له شك في علم البيان **فلا**
فلا على ما تحقق لمعناه حال عقلة لانه قال المراد بالتمثيلية ان يكون التمثيل
المتروك شيئا وهي محض لا تحقق له الا في مورد الوجود **فلا** اي معناه يعني معنى
مالا تحقق له حسا وعقلا **فلا** وصورته وهي محضة يعني قدر متناهية
لصورة محقة في معناه **فلا** وعلى الخصوص ما يكون قوام اعتدال السبع لنفسه
به يعني من الايناب والاطفار والمخالب **فلا** فاختراع لها اي اختراع الوجود
للجنة صورته وهي **فلا** اصنافها اي اصناف الاطفار الى الجنة **فلا** والتمثيلية
عنده قد يكون **فلا** الاستدانة بالكناية جواز عن نسق ال مقدر هو قلة
هذا يجب عند السكاني ان يكون الاستدانة التمثيلية تارة للاستدانة بالكناية
ومعنى الدابة هذا لانه لا توجد بدو الكناية الا ان الكناية تستلزمها حيث

ما وجد بحيث لا ينفك الخيلية عن الكلام **ولهذا** مثل الى آخره اي ولعدم وجوب
تغيرها لها وتزويها لها **من** على استقارة بالكناية لتفرجه بالتشديد **اذ** لا يوجد
المراد بالكلام له مثال في الكلام ههنا الكلام القصير **او** في تغير الخيلية اي وفي تغير السكالي
الاستقارة الخيلية فهو اضافة المصدر الى مفعول **تقف** قبل ما بين المصوح
التقف يكون مجزوع دعوى **لما** فيه من كثرة الاعتبارات **او** هذا مجزوع تغير المص
فانه جعل اثبات الامر المختص بالمتبدي للتمتع بعبارة خيلية **فلم** ذكر في التفاء
الى آخر المختص من فعل كرم التفاء اثبات اطلاق الخيل على الوهم **فلم** وخالف
تغير اي تغير السكالي **اي** غير السكالي يعني من اصحاب علم السكالي **بجمل**
الشيء للشيء يعني غيره قال الخيلية **بجمل** الشيء للشيء لاجل الجائز في التثنية
وهذا يخالف تغير السكالي **بجمل** اليد للشمال يعني في قول بيد اذا اجتمعت
بيد الشمال زعمها فانه جعل اليد للشمال جباله في شيرها بالاعاد في تغير
يقتضي ان يجعل للشمال صورة متوعدة مثل صورة اليد ويطلق على الوحدة
لفظ اليد لان يجعل لها يد فاطلاق اسم اليد للشمال على تغير استقارة لونه
مستقل في غير ما وضع له **وعلى** تغير غير حقيقة لانه مستقل فيما وضع له
وايثبات اليد للشمال استقارة كناية الجواز العيالي الزيادة المستد حقيقة قوله
قال الشيخ عبد العاد **انه** لا خلاف في المقتضى من فعل كرم الشيخ عبد العاد الاستشهاد
على ان الاستقارة هي تغير اثبات اليد للشمال **ولفظ** حقيقة **فلم** يعني انه هذا **واحد**
الكلام ناشئ عن تلك القلوب الواحدة مع جوابها هو من كونه في المصوح فليس في رتبة
فلم لزوم مثل ما ذكر في اي في تغير الخيلية والترشيح اثبات بعض لوازم التثنية
المختصة به للتثنية **الا** ان العبارة عن التثنية الخيلية باللفظ الموضوع في الترجيح
تغير لفظ ولا يلزم من هذا فرق بين الجواب ان تغير لا يقتضي ان يكون الترجيح

الكلام الوهمي

الاستقارة

شيء خيلية **لان** اثبات اللزوم في الحسنة **لنفس** الاستقارة وفي الترجيح **لنفس**
وترشيحها لا ينفك **الاستقارة** فاعتبارها في احدها الى آخره اي فاعتبار المص
المقتضى في الخيلية **فلم** حكم اي حكم بوجوه احد طرف الحكم في غير **فلم**
وجازي اعتبار المص مطالبه بالفرق بين الخيلية والترشيح حيث اعتبار
السكالي في الحسنة الصورة الوهمية الشبهة بالاطفال متلاو **فلم** تغير في الترجيح
المعنى الوهمي وجوابه ان الامر الذي هو من خواص التثنية **فلم** لما قرنت في خيلية
بالتثنية يعني مع ان ما بينه وبين التثنية مبانته **فلم** جعلناه مجاز اي جعلناه على
المجاز لتصح المقارنة عن **فلم** يمكن اثباته للتثنية وذلك الامر صورة وهمية
بصورة الكلفاء المتخففة **فلم** لم يخرج الى ذلك اي لم يجل على المجاز عن امر متوهم
الى آخره **فلم** مقارن بالوزن ما ي مع توازنه فالتثنية هو المزوم مع لوازمه
لا المزوم وحده **فلم** الجمع المركب من الموصف والصفة **فلم** هو المصداق الموصوف
اي المقيد بالافتراض **فلم** فانا نحتاج الى ذلك اي اعتبار المجاز
وتوهم صورة **فلم** ليس اثباته للجماع اي اثبات الافتراض المذموم فانه
شبهت الجماع بالاسد في التفرق فتكون استقارة بالكناية واثبات الافتراض
له استقارة حسنة **او** تقول عليه الجماع باليد في الجماع **فلم** بحاله
وهية تشبهه بالافتراض الحقيقى **فلم** اطلق عليه لفظ الافتراض ليكون فرقة
لا استقارة فعل الا ان يكون الافتراض مستمرا فيما وضع له **فلم** على الله في غير ما
وضع له **فلم** قفا الكلام دقة لان كونه حكم افتراض ما هو من لوازم التثنية
وخاصه بالتثنية غير حكم افتراضه بالتثنية امر يحتاج الى تأمل **فلم** وترجيح ما ذكر
السكالي **فلم** مستقل فيما وضع له كحسنة في الاستقارة بالكناية لا بد ان يكون
مجازا عند اما **فلم** فلهذا قسم من مطلق الاستقارة الى **فلم** احد في المجاز

الحجاز اللغوي واما اننا فلما بين ان المراد بالمنية السبع الذي لم يوضع لفظ المنية له
 فكون معلوما في غير ما وضع له فيكون مجازا عندنا لا محالة **قوله** للقطع بان المراد
 بالمنية هو الموت لا غير اي لو المراد بالمنية في البيت هو الموت لا السبع **قوله**
 والستارة ليست كذلك اي ليست معلوما في البيت وضعت لانها من الحجاز اللغوي
قوله فما مع اضافة الاظفار اليها اي لاجابة الى قوله وهو ضار في الاظفار
 الى المنية فاشارة الى جوابه الى آخره **قوله** واذ اضافة الاظفار يعني الى المنية **قوله**
 يعني تشبيه المنية بالسبع وذلك لان الستارة بالكناية عما قوله اعني المص
 بمارة في التشبيه الذي لم يصرح بشئ من اركان سبع المنية مع الدلالة عليه
 باسناد امر متحقق بالمنية للمنية فلو خرج المنية عن معناها سبب اضافة الاظفار
 اليها قبل الخواب لا يخفى ان المراد بالمنية في البيت هو الموت واما المراد منه
 الموت المداخل في جنس السبع على ما عرفت بيان ذلك في اول بحث الستارة
 بالكناية **قوله** وعلى الخواب يعني الراد المذكور **قوله** الذي لفظ المنية موضوع
 له بالتأويل وهو عا **قوله** ان المنية فرد من افراد حصه السبع **قوله** وارجح
 في حاله عن الحصه اي خرج لفظ المنية في البيت عن ان يكون مستعاله فيما وضع له
 بالحصص لكن لا دليل على انه مجاز مراد الطريق الاخر من طرق التشبيه **قوله**
 الستارة السبع وهو ان لا يكون معنى السبع داخل في الستارة فلو اوتينا
 ويكون في الحروف والافعال وما يتبع من الافعال **قوله** وجعل الستارة السبع
 قرنها الستارة بالكناية فصار ما كثرته هناك الستارة هنا وكان
 الستارة هناك قرنها هنا فيعلم من قولك نطقت في قولك نطقت الحال
 هنا ان المراد بالحال المستعمل كما يعلم من الحال هناك ان المراد بنطقت دللت
 حيث جعل المنية الستارة بالكناية يعني عن السبع وجعل اثبات الاظفار لها

قوله
 اي بالالك
 ان قدس
 او ستارة
 السبع

لها قرنها الستارة وبالمجزة ما جعله القوم قرنها للستارة البتة **قوله**
 هو الستارة بالكناية ما جعله الستارة بتعبه جعله هو **قوله** للستارة
 بالكناية ووجه ما اختاره السكاكيني من ان البتة الى المنية عنها **قوله** بانه
 البتة عند ردها الى المنية عنها **قوله** بانه يراد معناها الحقيقي يعني نطق
 نطقه لا معناه المجازي وهو دلل **قوله** لانه جعلها من اقسام الستارة الى
 آخره اي السكاكيني جعل الحسنة احد قسمي الستارة المصريح بها وجعل المصريح
 احد قسمي الستارة وجعل الستارة احد قسمي المجاز **قوله** فلم يكن المنية عنها
 للتخييل يعني كما في هذه الصورة التي جعل قرنها الستارة البتة الستارة
 بالكناية **قوله** على هذا التقدير اي على تقدير جعل قرنها البتة الستارة
 عنها وجعل الستارة البتة قرنها الستارة المنية عنها وجعل المصريح الذي
 هو الستارة المنية بدو لانزله الذي هو الستارة التخييلية محال **قوله** باطل
 بالاتفاق والستارة بالكناية لا ينفك عن الستارة التخييلية لكون اللزوم المصاحف
 للمنية الى المنية لا يكون التخييل التخييل **قوله** فقد السكاكيني لا يتلزم اي لا يلزم من
 وجود الستارة التخييلية وجود الستارة بالكناية فتوجد التخييل بدو المنية
 عنها كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع فان اضافة الاظفار الى المنية
 الستارة حسنة وليس قرنها الستارة بالكناية لتفريق السبع وذكر الفرقين
 معا اعني السبع والسبع فثبت انفكاك الحسنة عن المنية عنها **قوله** وهذا ظاهر
 فان ما قبله اي هذا الذي ذكرناه من عدم استلزام الحسنة للمنية عنها بخلاف
 الى آخره كما في المثال ظهر فان ما قبله الى آخره **قوله** يمكن ان ينازع في الاتفاق
 اي يمكن ان يناقش المص في قول باطل بالاتفاق لما يفهم من كلام الكشاف والمصاحف
 من جواز انفكاك المنية عنها عن الحسنة **قوله** وقد يكون المراد محققا الى آخره اي

وقد يكون فيه الملكة عن امر محقق في العقل او المحسوس فجد الملكة عنها بدو الخيلية
 كما في قولنا انبت الربيع البعل لا يشبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبها مفرغ
 النفس كون تشبه شيء بشيء مفرغ النفس هو بعينه المستعاره بالكناية وقرنتها
 الاينات لا ينساره الى الربيع دليل على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي وان
 النسب مفرغ النفس واطلق الربيع على الفاعل الحقيقي مجازا من باب اطلاق
 لفظ المتبني واردة المتبني بقرينة منسار الاينات الذي هو لفظ حقه الى المسند
 فالاينات مستعمل فيما وضع له لانه امر محقق فلا يكون تشبها مفرغ الملكة
 عنها بدو الخيلية وكذا حرم الامر المحسوس ان تشبه الامر بالفاعل الحقيقي
 مفرغ النفس هو بعينه المستعاره بالكناية **قوله** الا ان هذا لا يدفع الاعتراض
 الى آخره يعني ان هذا الجواب يصلح ابطالا لكلام المصنف في وجهها الكلام السكاكي
 لانه مفرغ بان نفقت من قبل الوجه كالاظهار فيجب ان يفقد امر وجهي تشبه بالنطق
 كما ذكر في الاظهار وهذا قول بالاستعارة السعد لانها بالعدل وهي لا تكون
 فيه الاتبعية **قوله** فلا جرة لكون الملكة عنها لا تنفك عن الخيلية لكونه مناقضا
 لكونه بوجه الملكة عنها بدو الخيلية **وعنه** فيكون التبيد كنفقت مثلا استعارة
 لا قرينة للاستعارة بالكناية وانما كانت استعارة لا مجازا مرسله لكون العلة
 بين المتبنيين هي المشابهة ولا يقع بالاستعارة سوى هذا **قوله** اضطرر الى امر
 الى القول بالاستعارة السعد يعني حيث لم يثبت له ان يجعل نفقت في قولنا نفقت
 الحال بكون حقيقة لانه خلاف المفروض فلو ان يفترق استعارة والاستعارة
 في الفعل لا يكون الا سعة كالمين النطق والدلالة الى آخره اطلق النطق على الدلالة
 اعتبارا ان احدها ان يكون مجازا مرسله وهو ان يقتبس من باب اطلاق المذموم
 واردة اللزوم فان الدلالة لازمة للنطق فالنطق عليها اطلاق المذموم

ففي حينئذ

قوله

م على اللزوم والآخر ان يكون استعارة وهو يجعل الدلالة في المشابهة بان تشبه
 الحال بنطق الناطق من حيث الدلالة مستعار لها لفظ النطق ويقال الحال ناطقة
 اي دالة تشبه الدلالة بالنطق استعارة بالكناية وانما اللفظ لها المستعارة
 تحسبه وهذه المستعارة اصلية فاذا اشتقت من النطق المستعار فله وقلت
 نفقت الحال يكون استعارة **سعد** **قوله** بان نفقت ههنا اي في قولنا
 نفقة الحال **قوله** على ان هذا لا يجرى الى هذا من آخر الجواب المذكور بان لا يجرى
 في بعض الصور لكنه لا يجرى بعضها فلا يصلح جوابا **قوله** ولو سلم يعني
 الاعتراض الى اي ولو سلم كونه في كل مثال ان يكون له علو ديان
 احدهما المشابهة والآخر غير المشابهة يمكن ان يكون باعتبارها وجه استعمال
قوله فيما يتباح من كلام الفصحاء يعني لانه كل كلام لو هو دهاوي
 الملكة عنها في غير الشائع من كلامهم كاظفار الميتة التشبيه بالبيع فانه غير
 شائع بالالتقاء فلا يجرى نقضا على هذا التاويل **قوله** وانما الكلام في الصور
 اي وانما النزاع في صحة هذا المثال اي اظفار الميتة التشبيه بالبيع هل
 يصح ام لا وانما كونه غير شائع على تقدير صحة وجوهه فلا نزاع فيرفق
 على ما اختاره صاحب الكشاف الى آخره يعني لا على مذهب المعص والكثر
 عملا على الباقين الملكة عنها لا يوجد بدو الخيلية ولا العكس عند المعص
 لانها مشتركة في ان عنده فلا تنفك احدهما عن الآخر **قوله** تنقص عند التبر
 المستعارة بالكناية لانه تشبه العهد بالخيل في النفس وهذا المستعارة بالكناية
 والنقص المستعارة لا يبطال العهد فربما تشبه الملكة عنها مترجمة على التشبه المفرغ
 وهو اعني النقص امر محقق عفا فلو كان مستعارة حقه لا وجه له
 يكون تخيلية فظهر مجازا صاحب الكشاف عدم اللزوم الملكة الخيلية

والذي لم يولد بدوها والجمال انها قد وجدت ههنا بدوها بل بدوها ومع الحفصه
تصانر الحاصل من مذهب اى مذهب كل واحد منها اعني صاحب الشافعي وصاحب
المفتاح **باب** ارضي ببلغ ما لك وباسما فيه لمختارتيان بحسبه وحفصه
الما بالذات لمختارة بالكاتب ونسبه غور الماء في الارض بالبلغ لمختارة بحفصه
لان معناها متحقق حقا وهي قرينه المكنى عنها وان ابقاع البليغ على الماء مشر
بنسبه القدر **باب** التمثيل على سبيل المستعاره وهو الحجاز المركب كما عرفت
في كان يكون وجه التنبه شامل للطرفين وذلك كالتمثاله مثلا في زيد
والاسد **باب** ايضا بافاده ما علق به من الغرض وهو يتوب مقارنه التنبه
القوية فزيد كان ثابتا للرسد ونحو ذلك اى على سبيل في باب التنبه
وذلك لان معناها على التنبه اعني التحقيق والتمثيل على سبيل المستعاره على التنبه
فيتبعه اى يتبع الحقيق والتمثيل الحسن والقيح **باب** في جهة اللفظ وذلك
بان لا يذكر لفظ يدل على التنبه بل يطلق اسم التنبه على التنبه كما يطلق على
معناه الاصل في غير مختاره الى وجه التنبه ولا الى ارادة ولا الى اسم التنبه بل
يقال ان راسه اسد في التنبه لا مستعاره **باب** اقول في وجه التنبه
اى من التنبه ان لا يسم رايحه التنبه لفظا انما قد باللفظ لان رعاية التنبه
في المعنى واجبة فلا يجوز عدم اعتبارها من حيث المعنى **باب** بين الطرفين اى
المستعار والمستعار منه **باب** بنفسه او بغيره عوفي الى آخره يقع بحيث لا يحتمل
الذكر شئ يدل على التنبه **باب** القار ونحوه اى الاستعاره وتمثيل واصل اللفظ
تجر اليربوع بين القاصصا والنافعاء يخبر مستقما الى اسفل ثم يبدو من حيث
وسمائه فيخفى مكانه تلك الالفاظ **باب** في وجه التنبه بين الطرفين اى
فان التنبه بين الطرفين وهو بحر حصيد في الاسد **باب** واريد الناس

قوله

من يعنى الذين لانفع فهم والوجه في ذلك ان يترك الاستعاره وبذلك التنبه **باب**
قوله دم اى اخذ من قوله دم التنبه الى آخره لان قوله دم لم يكن النفاذ بل هو دم
بصرف التنبه بين الطرفين حقيقا يخبر عنه التنبه لا بد منه من التصريح والاكاذيب
تكليفا بعلم التنبه **باب** وهذا ظهر الى آخره اى وبذلك الوجه المذكور من عدم
رايحه التنبه فيما وجوه التنبه بين الطرفين ظاهر الى آخره **باب** اعني على اى من
الاستعاره والتمثيل **باب** اذ كل ما ياتي في الاستعاره اى الاستعاره التحفيم والتمثيل
من غير عكس اى ليس كل ما ياتي في التنبه ياتي في الاستعاره التحفيم والتمثيل
لجواز ان يكون وجه التنبه غير جلي فيتا في وجه التنبه **باب** في الاستعاره او التمثيل
نصير الاستعاره القار كالحاكة المثالين اعني قوله راسه اسد واريد انسان البحر ورايت
ابو مانه لا تجد فيها راحلة واريد التنبه **باب** ويتصل به اى بما ذكرنا الى آخره
يقع يتصل بهذا البحث من جهة انه مقابل لما قبله من حيث ان ما قبله يوجب حسن التنبه
وهذا يوجب حسن الاستعاره **باب** اذ اقول التنبه بين الطرفين يقع بحيث صان الفرج
كان الاصل **باب** كالعلم والنور والتهبة والظلمة فان العلم لقربة من النور صان
كانه هو **باب** لحين لذلك ان يقال العلم كالنور وكذا التنبه لقربة من الظلمة صان
كانها **باب** لانها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها يقع عند المعنى واما صاحب المفتاح
فلما لم يعل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حينها يجب حسن المعنى عنها
من كانت تابعة لها وقلنا نحن الحسن البليغ غير تابعة لها **باب** على سبيل التمثيل
او التناجيه اصل الحجاز ان يطلق على نقل الكلمة من معناها الى مقادير اخرى يطلق
ايضا على الكلمة التي نقل اعربها الى اعرب آخر بولط حذف او زيادة واطلاق
الاعراب على هذا النوع اما بالاشتراك اللفظي او بالتناجيه فليس الا ان يكون الاطلاق
حقيقا وعلى انه مجاز **باب** تغير حكم اعربها اى اعربها الاصل وحكم الاعراب اثره

الثابت به بالفاعلة والمفعول والاضافة وغيرها **الشيء** الذي لا يغير اعرابه **حذف**
 اللفظ **والله** اي ما تغير اعرابه بسبب زيادته لفظ **ليس** كمثل شيء يقع على القول
 بزيادة الكاف وزيادته اولى بزيادة الكاف لانه حرف عا حروف واجد بخلاف
 مثله لا يجوز ان يكون الكاف ولا مثل رايد **الشيء** الذي لا يغير اعرابه على اسرته لان المعنى
 من صفات الاجسام **للفظ** بان المقصود ههنا سئل ال اهل القرية لان السؤل
 لاجل الجواب والقرية لا يمكن منها الجواب عمادة وان كان اسرته تعالى قادرا
 على انطاق الجدران **لن** لم يكن من هذا القبيل اي مما نقل اعرابه بسبب حذف
 بل يكون مجازا **رسالة** من باب جوف النور وسال الميزاب اعني من باب اطلو
 المحل واردة الحال **لن** ويكون نفيا للمثل بطريق الكناية اي يكون من باب الشيء
 بنفي لزمه كقول **لن** الكعب بها يتجدد فانه نفيا ان يكون لمثل استريح مثل والمراد
 نفيا مثل استريح فانه لو كان له نفع مثله لكان كمثل مثله وهو استريح وهذا كما يقال
 ليس بي شيء يشبه الخنزير فضلا **عنه** كما تقول ليس لاني زيدا في اي شيء
 اخي نفيا للملزم بنفي لزمه بيانه ان اخا زيد ملزم والامر لازم لانه لا بد
 لاني زيدا من اخي هو زيد فثبت هذا للزوم والمراد نفيا ملزم واما اي ليس زيد
 اخي كما ذكرنا لا في اخ هو زيد وتنفى المثل عنه نفع في الآية المذكورة طريق
 اخر وهو ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا امتلاك لا يدخل فتقوى البخل
 عن مثله والفرق فيه عدم دانه فلكي طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا
 نفوا عن مثله فقد نفوا عنه بالطريق الاول **لن** الكناية انما هي هذا كناية لان فيه
 نوع خفاء ولشئ ي كيف ما ترك يفيد مع الخفاء في اللفظ مصدر كينت
 بهذا ويقال ايضا كبرت ففعل الاول لانه ياء وعلمه واول في الاصل
 نطق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل التكلم وهو ذكر

بنحو
 وادنى الضم
 اذا نوكاه

ذكر اللزوم واردة الملزوم مع جواز ارادة اللزوم ايضا **على** هذا يشترط
 فيقال في اللفظ ملك به وفي المعنى ملكه عنه **والله** نفس اللفظ الذي يشار اليه المعنى
 لفظا اريد به لزوم معناه مع جواز ارادة اي ارادة معناه الموضوع له اللفظ
 مع لازمه كلفظ صول التجار المراد به لازم معناه اعني صول القارة مع جواز ان
 مراد حصه صول التجار ايضا **مدى** مع لازم واعلم انه يفهم من قول المعنى
 نفع جواز ارادة انه يجوز ان لا يراد معناه مع لازم **والنحو** في صواب المعنى
 لانه قال في موضع **لن** استغنى الكلمة فاما ان مراد معناه وحده او على
 معناه وحده او معناه وغير معناه معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
 والثالث الكناية وكذا قول الامام في نهاية الجواز يدل على وجوب ارادة الخفية
 مع الكناية وقال في موضع آخر من المضام ان الكناية لاتنا في ارادة الحقيقة
 فلو يمنع في ذلك فلا صول التجار ان مراد صول تجارده مع ارادة صول قامة
 وهو الحق اعني ما يفهم من قول المعنى مع جواز عدم ارادة المعنى الحقيقي
 الكناية كثيرا ما يختلج ارادة المعنى الحقيقي لصفة في لفظ صول التجار وان
 لم يكن له تجار غطى في لفظه جبا الكلب ومنه الفصل وان لم يكن
 كلب **فصل** في ظهور اعيان الكناية من جهة ارادة المعنى اي من جهة
 ارادة المعنى على حذف مضاف بغيره ملبس في تعريف اي قول مع جواز ارادة
 معه فلو يكون بين كلام المعنى تدافع **لن** لزوم القرينة المانعة عن ارادة
 المعنى الحقيقي اي لان المجاز يلزم قرينة يمنع ارادة الحقيقة مثلا لا يجوز
 في قولنا رأيت اسدا في الخيام ان مراد بالاسد الحيوان المفترس لانه قد
 قرينة تدل على ارادة معناه الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفى الملزوم
 باسقاء اللزوم وهذا مع قولهم ان المجاز ملزم قرينة معاندة لارادة

اشارة

المعصية وملتزم بها انما معان ذلك الشيء والشيء صفة الملتزم بالشيء
فان لو وافق ما ذكره في تعريف الكفاية لوافق ما ذكرنا من ان معناه من جهة خوف
ارادة الملتزم ما ذكره المصنف في تعريف الكفاية اعني قوله مع جواز ارادته وهو الكفاية
حيث انها كفاية يعني لا كل شيء من افرادها لعدم امراد جواز ارادة الملتزم
الموضوع له في جميع افراد الكفاية تختلف في بعض المواد كما ان الحان ينافي اي
بناء في جواز ارادة الملتزم الموضوع له من حيث يتبع ذلك في الكفاية اي قد يتبع في الكفاية
جواز ارادة الملتزم الموضوع له في حيث انها كفاية بل في حيث صفة المادة
كما ذكره صاحب الكفاية في قوله يتبع ليس كمنه شيء فان الملتزم الموضوع له
هو نفس مثل مثله وهو ملتزم والمثل لازم وهو انه يتبع نفس الملتزم الذي هو مثل
مثله نفس المثل عنه يتبع وهذا معنى صحيح يبلغ ولا يحوز في هذه المادة ارادة الملتزم
الموضوع له اعني نفس مثل مثله بقا لانه يتبع على تقدير ان يكون له مثل هو مثل مثله
فلزم بغيره يتبع وهو باطل قطعا فثبت ان من افراد الكفاية ما يتبع في خصوصية
المادة جواز ارادة الملتزم الموضوع له كما في قولهم مثلك لا يتبع في كونه من
باب الكفاية ولا يحوز ارادة الملتزم الموضوع له اذ ليس المراد ان الحاطب عما تكرر من
ان الحكم نفس العقل عنه والا فليسا الحد في دخالة يصير بقرضا بالمخاطبة يتخلل
فيتمكن ارادة اللزوم وهو نفس العقل في الحاطب وعن كون على اخفى او صا
بغير المماثل لانه مثل الشيء ما يشارك ذلك الشيء في اخفى او صا اعني في او صا
المختصة به كما يقال زيد مماثل لعمرو في ان يشارك في اخفى او صا وهو الانسان
وفي بين الكفاية والحان الفارق الكفاية وغيره كما لا انتقال في قول الحان
بغير الذي هو لازم الى قول العامة بغير الذي هو ملتزم كما لا انتقال من اليقين بغير
الذي هو ملتزم اليقين الى اليقين الذي هو لازم في قولهم من عين اليقين كما لا انتقال

لزم الاسد الذي هو ملتزم اتجاها الى اتجاها الذي هو ملتزم بغيره
المساوي كالانسان والناظر ان بينهما ملزمة من غير ان تمام شيء او ينافي
فربما انه انى الى ذلك اللزوم الذي يصير ملتزما نحو رايه اسدي في الحان ينافي
الفرقة اليه يصير ملتزما ايضا يكون الانتقال اي في الكفاية ايضا في الملتزم
الى اللزوم لان اللزوم الى الملتزم فلا يكون بين الحان والكفاية فرق في هذا
الوجه ولا دلالة للزوم على الاخص بحد الذات التامة اذ لا يستلزم
الاخص فالحان لا يخلو بل على الان بوجه من الوجوه والسكاكي ايضا معني في
هذا الزام للسكاكي واعترافه عليه كيف يصح الفرق بهذا الوجه اعني كون
الانتقال في الكفاية من اللزوم وفي الحان من الملتزم مع اعترافه بان اللزوم
ما لم يكن ملتزما لانه اعني السكاكي قال مبنى الكفاية على الانتقال من اللزوم
الى الملتزم وهذا يتوقف على مساواة اللزوم للملتزم ولا يكونان متساويين
فصير الانتقال من اللزوم الى الملتزم مع بغير الانتقال من الملتزم الى اللزوم
وهو ما يقال ان مراده من هذا جواب من قول السكاكي عن رايه المصنف وهو
ان يقال بان الملتزم بين الطرفين من خواص الكفاية دون الحان او اللزوم
بغير شرط الكفاية بوجه يتحقق منها الفرق بما ذكره السكاكي من ان الانتقال
قربا من اللزوم وفيه من الملتزم كما تقدم على الدليل عليه هذا جواب
عن رايه بغير لانه الاختصاص والاشراط ان لا يدل عليه هذا الجواب
وقد يجب ان يرد الى آخره هذا جواب عن رايه المصنف في قوله بغير
ان مراده من اللزوم ما يتوهم وجوده على سبيل التبعية اي ما يكون اثره موضوعا
في الخارج بعد اللزوم فاللزوم بهذا المعنى يتبع الانتقال من الملتزم بغير
توقف على ان يملك اللزوم ملتزما وان لا يكون جوازا في آخره اي في كونهم

ارادوا باللزم التابع الذي هو اثر لوجوه الملزوم في الخارج جوده وكونه اللزم
 اخذوا باللزم المنطقي ثم يكن **الخص** كالضاحك بالفعل لان فان الضاحك
 لازم لان كان وكونه بالفعل اخذوا بالانوار كون اللزم اخذوا بالاعتبار
 المذكور **فالكلام** ان يذكر من التلازمين في اخر هذا الفصل بالمراد ووجه
 عليه تعريض الكلام والمجاز **ما هو تابع** ووجه في اخره قالوا **كقولك** قد
 التجار مراد به قول العامة فان قول التجار تابع لقول العامة والله كقول
 يع ليس كمثل شئ على القول بعدم زياده الكمال على ما ذكره صاحب الكشاف في
 انه من باب الكناية فيكون كناية عن كماله مثل شئ **دفع** لقولنا ليس كمثل شئ
 والمجاز بالنسبة الى ان يذكر من التلازمين ما هو متبع او رد ووجه
 به التابع او الرد **دفع** في نظرية في هذا الجواب لان في المجاز قد يكون في الطرفين
 كاستعمال القيت في السب في غيبا غيبا واستعمال التبع في القيت في غيبا
 بنينا فكيف يصح ما ذكر في **ولا يخفى عليك** ان ليس المراد باللزم ههنا اعتبار
 الانتقال اي تفكك اللزم عن الملزوم **والجواب** ان اشار الى ان حيث قال كالضاحك
 بالفعل فتأمل **وهو** اي كناية ثلثة اقام في المطلوب بها امر غير صفة ولا زينة
 او صف او زينة والمراد بالتصغير الصفة المعنوية كالحي والكرم لا النعت التي
 تأنيها اي تأنيث لفظ الكرم **وهو جواب** سؤال لانه لما قال ثلثة اقام كما
 المتطلب ان يقول الاول اي القيم الاول اجاب ان تأنيثه باعتبار كونه عبارة عن
 الكناية يعنى الاول في الكناية **المطلوب** بها غير صفة ولا زينة اي بان يكون
 المطلوب بها نفس الموصوف **فمن** الاول اي في الكناية الاولى وهو المطلوب بها
 نفس الموصوف **وما هي** اي الكناية التي هي معنى واحد كني به غدا **اختصاص**
 بموصوف اي يتفق لها اختصاص عارض بموصوف معين مثله الضماني والمحدد

لم يجر كونه

قوله

قوله

والمحدد وغيرهما من اوصاف القلوب العارضة لها المختصة به حيث الوجود بها اذا حمل لها
 من ابن آدم الا القلوب في جميع الاضغان وصف عارض للقلوب مختص بها والقلوب
 موصوف بها فتذكر الصفات التي هي في جميع الاضغان ليس جملها الى الموصوف الذي هو
 القلوب في جميع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب **مجموع** معان يقع في حيث
 انه مجموع يقع بعضها الى بعض ليصير جملتها مختصة بموصوف **بأن** تتركب صفة
 كهي مثله فليس في الملزوم اخرى واخر كناية العامة **وهو** في الاضغان فانهما لوزن
 للوزن فان كل واحد من هذه الثلثة غير مختص بالانسان لوجوده في غيره
 والمجموع مختص به وكناية عن **دفع** ونسبة هذا الى اخره اي نسبة هذا القسم من
 الكناية خاصة مركبة لخصوص الاختصاص بالتركيب ولعائد الى نفس الحيوان
 ونسبة العامة كانه في التميز والاختصاص بالانسان **اي** شرطها بين
 الكناياتين يقع ما هي معنى واحد من الكناية وما هي مجموع معان الاختصاص
 بالملكى عند يقع حيث لا يتعدى ان يحصل الانتقال منها اليه **واعلم** ان اختصاص المعنى
 الذي يكتفى به عن تنقيح بالملكى عند واجب في جميع انواع الكناية لانها انتقال من
 الملزوم الى الملزوم على قول المص **ولا يكون** الملزوم اعم فيختص بالملزوم فيكون
 على هذا في قوله وشرطها الاختصاص نظر لانه لا يختص هذا الشرط بها **وهو**
 ويتفق بهما اي بين الملزوم وتكليف في التلازم **واللزم** والاختصاص به
 والبعد بمثل ذلك **والثانية** بعينه اي وجعل الكناية الثانية اعني
 ما هي مجموع معان بعينه لانها بخلاف الاولى والبعد بهذا المعنى غير البعد
 بالمعنى الذي سيجي **كالمجموع** والكرم وغير ذلك يقع كالشجاعة وهو في العامة
 وغير **عامة** وفيه ضربان اي الكناية المطلوب بها صفة من الصفات على ضربين
 قريبة وبعيدة **فان** يكون الانتقال من الكناية الى المطلوب اي في الملزوم الى الملزوم

عند المعنى **والا** ساذجة الى آخره هذا اشارة الى التوحي بين الكمايتين اعني قول طويل
 بخاره وقول طويل **لا** يشوبها شيء من التصريح بغير المحضة اي حاله محضة
 غير شذوذه على شيء من التصريح لعدم ضميرهما الصفة في الصفه لا ارتفاع بخاره بها
ف فرضه احتياجا الى رفعه الى آخره لانه اذا اضيف الصف الى الجارح
 ان يستقر فيها بغير ما جرت به عليه فتلك قلت طويل هو ولا شك ان هذا
 تصريح بشيئ الطول له للقطع بان الصفة في المعنى المضاف اليه يعني الذي
 هو الجارح في التركيب المذكور **و** اعتبار الضمير رعاية لا من الغنى في لا يكون ارجاء
 الضمير مقصودا اصلا فلا يكون نصرا محابلا **ف** او خفية اي او خفية خفية
ف بيان يتوقف الانتقال منها اي في الكما الى المعنى المقصود بها **ف** او اعمال دونه
 اي فكر **ف** فان عرض القفا الى آخره على ما يقال ان عرض القفا اذا فرط دليل البقاوة
 وكقولهم كناية في هذه الكماية عرض الوسادة فاذ كناية في عرض القفا وهو
 كناية في الابداء ان عدل بن خاتم قال لما فرغت كلوا واشربوا حتى يفتيق لكم
 الخيط الابيض في الخيط السود في الجوع عدت الى عقابين ابين واسودت فجلتها عند
 تحت وسادة فكيف اقوم في الليل وانظر اليها فلما اصبحت الى الرسول دم فاحترت
 فضحك وقال كاه وسادتك عرضا لما ذك بياض النهار وسواد الليل
 ملزوم لها اي فرض القفا وعظم الرأس ملزوم لليلة من البقاوة وهي
 لازمة بحسب الاعتقاد لا بحسب العقل **ف** وليس الخفا سبب كثرة الوسائط
 الى آخره هذا بيان انها قريبة يعني وليس سبب من الى آخره ذلك الامر
 الى المقصود حتى تكون بعيدة بل انما سبب من الى المقصود كقولك يا ايها الراي
 اي لا في النظر الاول بل بالتأمل واعمال الفكر وهذا عينا في البعيدة كقولك
 يعني في لازم متصلة بين الملزوم واللتزم **ف** فانه ينتقل من كثرة الزمان

قوله

قوله

د الى كثرة احوال الخطب تحت العذر يعني للزوم بينها اعتقدها العلم
 ومنها الى المقصود وهو ان مضيا في فتن الكماية وهو كثير الزمان وهو المطلوب
 بالكماية وهو المضيا في لازم كثرة **ف** ويجب ذلك الوسايط وكثرتها
 مختلف الدلالة وضوحها وخفاها فكل ذلك الوسايط بين الكماية والمقصود
 بها كانت الدلالة او في وكما كثرت كانت الدلالة اعني دلالة الكماية على ما
 قصد بها الغنى **ف** وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام يعني لم يرد بخصوص
 هنا المحصر اذا لا وجه له ههنا بل المراد مجرد اتيان امر او نفي عنه **ف** قوله
 اي بشيئها له يعني ارادة الشاعر بشيئ هذه الصفات لابن الحشر في ذلك قوله
 التصريح باختصاصه بها اي باختصاص ابن الحشر بهذه الصفات اعني الم
 والمراد والندبة **ف** او نحو اي او نحو قولنا ان ابن الحشر محض هذه
 الصفات في المطر الدلالة على اتيان الصفات للموصوف كالاضا التي يتقدي
 اللام نحو سماحة ابن الحشر وكذا الاضادة وهو الذي يكون اليوم فيه مذكوره
 نحو السماحة لابن الحشر وكما سنا في الفصل الدال على الصفة الى الموصوف او لئلا
 يشبهة الله نحو سمح ابن الحشر او حصل التماثل بين الحشر **ف** عطف
 على ان يقول ان يكون المعنى او نحو محو زان يكون عرو عطف على ان
 المصدرية والفعل المضرب بها اعني ان يقول لانهما في ما اوله حصل
 محو زان لانهما فيكون المقصود عليه ايضا محو زان في ان المقصود في شيع
 المقصود عليه في اعياه ومحو زان يكون منصوبا عطف على مفعول يقول اعني
 قوله انه محض بها **ف** ويدري اي وما ذك في المتصاح من العبارات
 التي ذكرنا يدري ان ليس المراد بالاختصاص ههنا اي في قول المعنى اذ ان
 تلك اختصاص ابن الحشر **ف** او قوله انه محض بها هو المحصر لانه ليس فيه

ما يفيد المحرر **تفسيراً** على ان محلها اي محل العبارة المذكورة **ذوقه** اي صفة على
 خصته والمراد به ان المحرر **مفروضة** عليه اي على ان المحرر **أما** احتاج
 اليه ان اعني انما اراد جمع هذه الصفات في قبة تنبها بذلك الجمع فيها على ان
 محلها محل ذوقه لم يتم بذلك عرض لوجود ذوق قباب في الدنيا كغيره فجل القبة
 مفروضة على ان المحرر **لنعم** غرضه انه اذا اثبت الوصف في مكان الموصوف
 فقد اثبت له **بان** محل فاما محط به ويشمل عليه اي بان محل الصفة في
 شيء محط ذلك الشيء بالموصوف **كفي** عن ذلك اي كفي عن شئ المحذوف
 الكرم للمحذوف يكون المحذوف الكرم بين توبه وبرد به كونه بينهما لا يتجاوز
 عنهما مع تخصيصهما به باضافتهما اليه المطلوب بها نفس الصفة يقع اليه الكرم
 وهي اعني الكناه الاول في كثرة الراء التي هي كناية عن المضايقة **والثانية** اي الكناية
 الثانية من الكنايات **وهو** جعلها في ساحة اي نفس الجدل **ليفيد** اثباتها
 له اي اثبات المضايقة في ترتيب نسبتها اليه بمحلها في ساحة وقفاته
يعني الله والثالث القسم الثاني والقسم الثالث من اقسام الكناية الثلاثة و
 هي المطلوب بها صفة والمطلوب بنسبة مثال القسم الثاني المطلوب بها صفة قوله
 طويل النجاد ومثال القسم الثالث اعني المطلوب بها نسبه ان الساحة والمرأة
 البيت في عرض اي ناحية **وهو** غير مذكور اي الموصوف غير مذكور
 في السياق وفي الخاف وكذا نسبه الكفر الى الموصوف اي الموصوف غير موصوف
 ويكون النسبة مصرحاً بها اي بنسبة ثبوت الصفة للموصوف او فيها عنه
 فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً او تقديره وذلك لان
 التصريح باثبات الصفة للموصوف او فيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فلو
 يقال لفرات اليه من عرض بالقسم اي بضم اوله وسكوته كماله مثل عرض وعرض

قوله

عنه

ض بضم اوله وثانيه عشر **ليس** من اقسام الكناية بل هو اعم من ذلك لان التبرير
 وغيره قد يكون في الكناه وقد يكون في غير الكناه **والمناصب** للعرضة اي الكناية
 العرضة وهي المسوقة لاجل موصوف غير مذكور **اي** يطبق عليها اسم التبرير
 يقع لا شقاً من العرض **بين** الرزم والمفروق اي بين الكناه والمفروق عنه
التمويه اي اطلاق اسم التمويه عليها **ان** قلت الوسائط المراد من
 الوسائط ههنا التأمل والفكر والافليس في بعض التفات وسائط الحقيقة
بالتنقيد والمحاجب وكذا بالدين كقولهم من رزق الى محاذ من يعطى من غير
 ان تبدى هناك كلامها **او** ما رأيت المجد الذي راحله البيت فازا فان
 نبوت المجد آل طحمة من غير خفاء **وكون** الآخر ايتين فمأزونه سق كرم
 وحبيك ان يزره ابا سعيد فانه في افادة ان ابا سعيد كرم غير خاف
 بخلاف افاده محذوف بعض القفال لبلاغة فان فيه خفاً ظاهر **لا يخفى**
 لكون اللفظ مسنداً الى غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً اما ان قوله في العرض
 ان المحاصف محاطاً بهذا الكلام فكانت يريد محاطاً غير مدعي واما ان
 مجازاً فلو تأمل المحاصف معناه المطابق الخطاين واردة الخطاب المطلق
 يكون من باب ذكر النظم واردة اللزوم فتكون مجازاً كقولهم رعياناً
كان كناية اي كناية عن كناية اما ان تترى فلو من هذا الكلام مرفوع
 الموصوف غير مذكور وهو المحاصف **والثاني** **معاذ** واما ان كناية قوله
 خطاباً لاسم من الخطاب الواحد فذكر الله واردة الاول يكون كناية
 عن قوله اعني السكاني لانها عبدة اسفال من اللزوم الى اللزوم كما عرفت
قد **ولم** يد في اي في الصور بين يعنى في المجاز على سبيل التبرير
 وفي الكناه على سبيل قوله يد فيها من قرينة يدل على ان المراد ان مع

من اقسام الكناية
 من اقسام الكناية
 من اقسام الكناية
 من اقسام الكناية

الخاطب دون ان يعلم ان المراد بها عفا والامانة **المراد** اصبغ البلفا ارباب
 الصناعة للمعاينة ابلغ اي التزنية في الحصة والتصرف في الجازم الحقيق والكافة
 في التصريح بالذات وهذا لا يقتضيه استعمال الجازم والكافة في الحصة والتصرف في كل
 مكان لا بعض المعاملا يقتضيه ان يكون استعمال الحصة والتصرف في كل مكان كونه مستغنيا
 من البيان والتصرف وهذا قد يوضع المصنف موضع المصنف ويكون احسن كونه في حناء
 قل هو الله احد **المراد** لان الانتقال فيما في الجازم والكافة في جهازي
 فهذا الانتقال كدعوة الشيء بينه ولا شك ان دعوى الشيء مع الدليل ببلغ في اثباته
 عن دعواه لا مع دليله لان وجود المزموم دليل على اللزم لا متنازع انك لا تزم وجود
 عن اللزم قبل اذا قلت زيد هو زيد الجازم فطوبى الجازم شكوك فيه كان هو وجود
 العامة مشكوك فيه وليس احد ما ظهر عند العقل في الآخر حتى يبدل به على الا حق
 التهم الا اذا جعلنا المصنف الى معرفة هو الجازم الحسن ولكن ايضا غير كاف
 في معرفة هو العامة والجواب ان ذلك فلا هو الجازم ليس مشكوك فيه ان مطابقة
 للجازم غير ثابت في حيث مدلوله لا الجازم في حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
 واما الكذب ليس مدلول له لانه يقتضيه مدلوله واحمال كزبه انما يكون في حيث
 العقل فتكون في ذلك زيد هو زيد الجازم بهذا الاعتبار غير مشكوك فيه ويكون مدلوله
 في ذلك زيد هو زيد العامة لانه هو الجازم **المراد** والحق ايضا في البلفاء
 وارباب صناعة المعاملا ان المستفاد من الحصة والتصرف ابلغ من التنية والتصرف
 لانها هي المستفاد في الجازم الجازم ابلغ من التنية لان التنية حصة
 والجازم ابلغ منها لان في التصريح بالتنية اعترافا بان التنية الجازم المستفاد
 في وجه التنية في المستفاد لا اعتراف بذلك لانه محتمل ذلك الاحتمال في جازم
 التنية وفيها دعوى الشيء مع دليله واما المستفاد الخيلية والمكينة عننا فليست في انواع

الفن الثاني

انواع الجازم **الفن** الثاني علم البديع لما فرغ من ركني البلفا وعلم المعاني
 وعلم البيان اخذ يتكلم في بيان مقاماتها وعلم البديع وهو علم يعرف
 وجمع تخمين الكلام الى آخره فالعلم جنس وبيان الفصح كالفضل فظهر في هذا
 التعريف ان ذلك الوجوه انما تخمين الكلام بعد رعاية ما يقتضيه علم المعاني
 والبيان لكن فيه حرازة لان العلم اما ان يراد به الملكة واما التي اعدت الضوابط
 اعني المسائل المدونة واما المصدر في تلك المسائل وعلم جميع المقادير
 لا يكون معرفة التخمين تصورا **و** رعاية وضوح الدلالة المراد به ان
 انواع التنية والجازم والكافة على وجهها وهو يعلم بعلم البيان **المراد** متعلق
 بقوله تخمين يعني بالمصدر راعى تخمين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
 التخمين فهو مرادها الا ان انا مل المطابقة لمقتضى الحال والخلوع بالتفقد
 وغير ذلك مما يورث الكلام حنا سوء كان داخل في البلفا او غير
 داخل لانه يدخل فيها في بعض ما ليس في المحتات الثابتة بل في الكلام
 كالخلق في التناظر مثلا مع ان ليس من علم البديع هذا حاصل ما ذكره الشارح
 في المطول في هذا المحدث **و** في فهمان مفعول حاصل ان الوجه التي
 يحصل بها هي الكلام على نوعين مفعول ونقطة والمراد باللفظ ما يرجع
 الى اللفظ فقط فيستأول المصنف كما اراد الى المعنى وحده واليهما جميعا لانه يبطل
 القيمة العقلية الى الاقدام الواقعة في التراكيب **اي** راجع الى تخمين
 اللفظ كذلك اي اوله وبالذات وان كان قد يفيد بعضها تخمين
 المعنى والوجه ما ذكرناه ان المراد باللفظ ما يرجع الى تخمين اللفظ فقط
 واما ما يرجع الى تخمين اللفظ والمعنى فذا حذر في المعنى **اما** المصنف
 المذكور في الكتاب ثمة وعشرون **فمنه** المطابقة ما حذر في طابع

الفرس اذا وقع رجله في المشى مكابدة **ل** ولو في بعض الصور اي سواء كان التقابل
من جميع الوجوه او من بعضها وسواء كان حصة او بالاعتبار كقولهم ولكن انكرهم
لا يعلون يعلون ظاهر من الحيوة الدنيا فانه ليس نفى العلم المثلث والمنفى في الآلة
بقابل حصة لان المثلث غير المنفى لكن بهما تقابل باعتبار الالفاظ والمنفى
سواء كان تقابل التضاد كالسود والبياض او تقابل الاحاب والسلب
كالنفي والاشارة او تقابل العدم والحكم كالصبر والعجز او تقابل النجاسات والتضاد
كالابوة والبنوة او ما يشبه ذلك اي ما يكون متقابلة على نوع متناقض
شبهه بالتقابل المحسوس والاعتبار **ل** وبحسبهم ايضا ظاهرا وهم رفق فان
ايضا ورفق تقابل وهما السمان **ل** فان في اللزم معنى الانتفاع وفيه جامع
المتفرق يعني ان بين لها تقابل في اللزم لما كان للملك بدل على الثواب وعلمنا
كان للتعامل بدل على العقاب **ل** او من نوعين اي او يكون بلفظين من
نوعين وهو ثلاثة اقسام اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف لكن الموحى
منها هو الاول **ل** قد اعتبر في الاحياء مع الحيوة جواب سؤال وهو لا منافاة
بين الموت والاحياء والموت والحيات معا يتقابلان وكذا ما اول في الآية به وهو
الصلوة والهداية **ل** وقد دل على الاول اي الموت بالاسم وهو قولنا ميتا وعلى
الثاني يعني الحيوة بالفعل وهو قولنا حيا حيث ان الالفاظ في ذلك اذا
كان كل واحد من اللفظين مشتقا من اللفظ الآخر او احدهما امر والآخر نفي
فان الامر في تقدير الاحاب والنفي في تقدير النفي **ل** فالاول ما يكون احد
اللفظين مشتقا والآخر متضادا ولكن اكثر الناس الآية **ل** والله يعني ما يكون
احد اللفظين المذكورين امر والآخر نفي نحو قوله تعالى **ل** نذربا
اي تحييتا **ل** وان اي امر او امر **ل** مافوق الواحد يعني اثنين

اسم فالكثرة **ل** وقصد بالاول الكناية عن الفعل اي قتل شديد فاغطاه اسم
منه ما خفي بدل قوله المظن بدم **ل** العدو الذرة اي الشدة بالعداوة
آخذ من رزق الماء وهي صفاته وخصوصا اي الخالص العداوة **ل** ومع
لفظ التورية الى آخره جواب سؤال مقدر وهو ان بعض الالوان هنا وهو
الجمع لا تورية فيه في قوله **ل** يتعلق احد ما اي احد المعنيين المذكورين
فان المعنيين وان لم يتقابلوا باعتبار ذاتيهما لكن باعتبار احد ما متعلق لفظهم
الآخر يتقابلون في قوله تعالى اشداء على الكفار رجاء بينهم مما ذكر احد المتضادين
بلفظه والآخر بغيره **ل** لكنها مسببة **ل** الالوان لا تقي فاقامت مقام الالوان
باعتبار الشدة وكقولنا **ل** من رحمة جعل لكم الليل والنهار لتكنوا اذقوا
من فضل فان انتفاء الفضل وان لم يكن متقابلا لكونه كذا يستلزم الحركة المتعاقبة
للكون ومنه قوله **ل** اغرقوا فادخلوا النار الان ادخل النار يستلزم الاخر في المتعاقبة
للاغراق **ل** والجمع الى آخره اي ويلجى بالطباع ايضا الجمع بين معنيين
غير متقابلين الى آخره نحو قوله **ل** يا يحيى خذ بيدك المشيب برأسه فلي
اي حزن مما ذكر احد المتضادين بلفظه والآخر بلفظه لكن نقل عما وضع له في غير
مجازا فكان المتضادين المذكوران نظر الى اصل المعنى متقابلة **ل** الا انه قد عبر عنه
اي عن ظهور المشيب وبعده هذا البيت قد كان يفهم في حقه فالا ان يحل كل
من ضمهما لا تأخذ بلفظ معنى احدهما في قوله **ل** نظر الى ظاهر اللفظ
يعني البكاء والضحك لا الى المحسوس لان المراد من الضحك هنا ظهور المشيب وليس
بين الظهور والبكاء تضاد حقيقي وانما كان بهما التضاد من حيث الظاهر والحمل
على المحسوس فسمي بينهما التضاد **ل** بالتفسير الذي سبق وهو الجمع بين امرين
متضادين اي معنيين متقابلين **ل** ما يختص بلحم المطابقة يعني **ل** لفرق

المصنف لما ايضا على الترتيب بان يذكر ما يقابل الاول او ثانياً
لانه جمع بين محسنين متقابلين في الجملة اي يصدر عليه تعريف الطباي فيكون
الطباي شاملاً للمقابلة فلا حاجة الى جعلها قسماً برأسه من المحتقات المقتضية
والمراد بالتوافق يقع بين المحسنين **قوله** على التقابل يعني ان لا يكون بينهما تناف
سواء كان بينهما متساوية ام لا ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاسنان بالاسنان ومقابلة الثلاثة بالثلاثة ومقابلة
الاربعة بالاربعة الى غير ذلك **قوله** ثم بالبكاء والكبر المتقابلين لهما اي للفقير والبكا
فان قوله يقع ويسكن في مقابلة فليست كقولنا في مقابلة فلان على الترتيب وقد
اتي بمضامين متوافقة وهي الضحك والبكاء وتوافقها بان لا يتقابلوا وكذا حكم البكاء
والكفر **قوله** ثم بما يقابلها من الفهم والكفر والافلاس يعني اذا وقع في مقابلة احسن
والكفر في مقابلة الدين والافلاس في مقابلة الدنيا لان المراد بها الفنى وقد اتي بمقابلة
متوافقة وهي الحسن والدين والمال ثم بما يقابلها **قوله** والتقابل بين الجمع ظاهر الى **قوله**
يعني ان التقابل بين كل واحد من افراد قوله يقع وامامه بجل الى آخره وبين كل واحد
من افراد قوله يقع وامامه اعطى الى آخره ظاهر الا بين الاتقي واستغنى فان التقابل
بينهما غير ظاهر فيبين ذلك بقوله والمراد بالاستغنى الى آخره **قوله** اعما عما عند الله
من نحو المحتقات الباطنية فيكون المتقناً مستتباً لعدم الاتفاقات الباطنية واستغنى
تقابل هذا الوجه **قوله** فيكون هذا من قبيل قوله تعالى على الكفار من عذابهم
يعني من حيث ان الرحمة تستبغ الذين لانها ميسرة عنه والذين يقابل الشدة **قوله**
المتقناً بسبب وعدم الاتفاق يقابل الاتفاقات لكن بين الآيتين فرق من حيث ان الاولى
اخرى اشترط على الكفار الى آخره اقيم فيها الحب وهو الرحمة مقام الحب وهو الذين **قوله**
اقيم فيها البسب وهو المتقناً مقام الحب وهو عدم الاتفاق على الاول **قوله** وذا الكمال

كي في تعريف المقابلة يقع على التعريف المذكور للمقابلة **قوله** واذا شرط هذا امر الى
المراد بالشرط هنا العهد وليس المراد الشرط الاصطلاحي بل اعلم منه **قوله** كما بين
الآيتين يقع المذكور بين **قوله** فليست هذا اي على تعريف السكاك للمقابلة لا يكون قوله
ما احسن الذين الى آخره **قوله** اما المتضاد احتراز مع الطباي لان المتساوية لو كانت بالمتساوية
يكون مطابق **قوله** وذلك امر اعلم الظاهر قد يكون بالجمع بين امرين وقد يكون بالجمع
بين ثلاثة امور **قوله** فالاول نحو قوله في الشر والفرح بحسب ما جمع بين الشر والفرح لباينهما من
المتساوية **قوله** كقولنا ان اشارة تشبه الابل كالتعريف المتضادات بالاسم بغيره بل الاول ان
تشبهها بالتعريف المتضادات في حالة ميلها ثم اضطرب عن هذا التشبه وتشبهها بالاسم
في المتشابهة في حالة عدم الميل ثم اضطرب عن ذلك ايضا وتشبهها باقوال التعريف بحسب
الحالين لانها تعطف مارة ويتبع اخر **قوله** بل بالاسم اي بل كمالهم **قوله**
اسم مقول من البرك بمعنى النعت منصوب على الحال **قوله** يكون لهما معنيان متساويان
فان معنى النعم النعم مثله متساوية النعم والفرح كونه كل منهما كوكب مضى لكن المقصود
بالنعم ههنا مع آخر غير متساوية وقيل النعم والفرح متساوية النعم والفرح من حيث انها
يقتضيان في الارض مندرجاً في السماء ومن حيث ان كل واحد منهما داخل في الاتفاقات **قوله**
قوله وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدة رفيقة والرصيد اتبع الزيادة
من رصدة لبيب والرصيد النعم برصدة كالحرس يستوفى فيه الواحد والجمع والمؤنث
كذا في الشرح وتسمى ايها السلب تحفاً تشبه آخر الكلام اوله هنا **قوله** التسميم
ما اخذ من البرد المسموم وهو الخط الذي لا يتفاد اذا عرف الروي يقع قبل ذكر
ذلك الكلام اي اعلم انهم العجز في الارصاد اذا عرف السامع الروي **قوله** وجب
تكرره في كل منها اي في واحد من الآيات والفرق تمكن في ذهن السامع فضل
تمكن اي بحيث لا يكاد يخطر بباله غيره **قوله** وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم

فانه لو وقف القاري على قوله تعالى ولكن كانوا انفسهم لعلم السامع ان الواقع بعد ذلك
ان اذ لم يستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع فانه لو وقف المتكلم على قوله
وجاوزه لعلم السامع ان الواقع بعد الى ما تستطيع فالاول اي ما يكون وقوعه في
صحة تحقيقا **قوله** وجعل على صفة الاسم وقوعه بالابتداء وانما مضاف اليه
في الماذن بعض اثار حزن وهو قوله والافتراء والابتداء والابتداء عايق الاختلاف
غيره من الاختلاف في طلبه لو لم نجد لك لحنه يابا لانه نصفي المصنفين والاختلاف
يقتضي عدم المسوقية مع الشارح او **قوله** في صحة كل الطعام يعني ان اراد
ان يقول خيطا الى ذكره بلفظ الجني الوترية في صحة لحنه حيث اطلق النفس
على ذات السر تعالى الكانه قبل ما في ذلك فذكره بلفظ النفس لو وقع في صحة
من كذا معاني الله اي طهر نفوسنا عن دنس الكفر بالا عتقنا باسروا انزل
الينا نظير الله **قوله** يطهر النفوس يعني عن الكفر فصفة اسر استعارة عن التطهير
والجامع انه طهر انظر التطهير عليهم ظهور الصبيغ على المصبوخ وتداخل في كلهم
تداخل الصبيغ في الثوب فتكون صفة اسر يعني تطهير اسر وقوله لان الايمان بتقليد
لكنه موكل لا متناهي **قوله** ثم اشار الى وقوع تطهير اسر الى البيان المتكلم في
والاصل فيه اي في هذا المعنى هو ذكر التطهير بلفظ الصبيغ وقيل اي بسبب نزول
كلها من **قوله** ويقرن اي ويقترن ان ذلك تطهير لهم وفيه تحق نظر بينهم
كالختان لغرضهم **قوله** صعب وهو فطرته التي فطر الله عليها فانه خلقه الانسان
كأن الصبيغ خلقه المصبوخ او هدايته او تطهيره فلو بنا بالايما **قوله** هذا اي
الذي ذكرناه من الاول بل في الآية الكريمة على تقدير ان يكون الخطاب في قوله فلو بنا
باسروا ما انزل الله **قوله** لان كل اي بين كلامين متصاري وكلام المسلمين
لو وقع اي لا يما بانه الى هي سبب النزول فان هذه القرينة تدل على ذكر

المع

ذكر الصبيغ تقدير **قوله** وهو ان يزاوج اي يتاكد **قوله** عيان الفعل مستدلي ضمير
يعني ان يزاوج في عبادة بمعنى للذل والنايب على الفاعل هو ضمير مستقر فيه يعود على
المصدر المفهوم من الفعل انما المزاوجة كما في قوله حيل بين العير والنزول اي حيل
هو والضمير المصدر اي الاحالة والغير يقع العير لعملة الحمار والنزول ان حيل
الذكي على الانثى **قوله** المع الى الطرف فلي هذا يكون بين في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل على
وعلى الاول يكون مفسرا بالنصب على الطرفية فرد وحين هو من الزواجر اي مما تلي
في هذا الشيء المخصوص الذي هو نفس الترتيب ومجموعين فيه **قوله** فلي بها البرزخ ترتيب
على الشرط وقوله اصاحت الى الوشي جزء الشرط وقوله فلي بها البرزخ ترتيب على
الجزء **قوله** فلي بها البرزخ اي زمها البتاعد عن الزواجر بين نهي التام في الواقع
في الشرط واصاحتها الى الوشي يعني الواقع في الجزاء **قوله** الواقعان في الشرط
والجزء على سبيل التوزيع اي الواقع احدهما في الشرط والاخر في الجزاء لان كلا
منهما واقع في الشرط والجزء **قوله** في ان رتب عليها لجامع شئ يعني وان كان
في احدهما لجامع البرزخ وفي الآخر لجامع البرزخ **قوله** وقد يتوهم في ظاهر العبارة
اي عبادة الكتاب **قوله** وظاهر عبارة المصنف مادة على نحو عادات احوال
اشرف العادات يرد على يد رتب المصنف بعض استلزام الجزاء على القدر نحو
نحو قوله تعالى وتحتى الناس واسراحت ان تخشاه فانه قد رتب جزاء وهو تحتى ثم اخبر
ذلك الجزاء مع ان رتب الجزاء من الضرب الله وهو القفلى والعكس من الضرب الاول وهو
المقصود والجزء انما بالنظر الى معنى تحتى من العكس وبالنظر الى مجرد لفظ من رتب الجزاء
على الصدر فان المقصود فيه مجرد اللفظ كقوله كافر التهمة كافر **قوله** وليس من العكس
اي بل من رتب الجزاء على القدر **قوله** وقد وقع العكس سماعا وفي وقوع العكس شيئا
ان يقع بالنسبة الى كل واحد من الطرفين **قوله** وقد قدم اول الجزاء على الميت

اي عاكس فيه من الحي والميت وهما متعلقا فكلين في جملتين **وله** وقع احدهما في
جانب المسند اليه والاخر في جانب المسند بعينه في كل من الجملتين لان مجموع الجملتين
ثم عاد الى ذلك الكلام ونقصه الى آخره يعني ان اول الكلام دل على ان نطاق
الزمان تقدم العهد لم يقع الربا اي لم يدرسها ثم عاد الشاعر اليه ونقصه
بقوله بلى وغيرها الى آخره **كانه** اخبر اوله بالا تحقيق له ثم افاد ان يقع ان الشاعر
لما وقف على الربا تسلط عليه من جعله زاهلا مخيرا فقال لم يعجزها العدم اي
لم يدرسها نطاق الزمان الذي مر عليها فلما رجع اليه عقله نذكر كلامه وقال
بلى وغيرها الادوار والدم ونكتة النقص اظهار تسلط الرهشة والحيرة
عليه الى ان اخبر عن المحسوس المتأخر بخلاف ما كان عليه والواقع غير حائل انما
زايدة وقيل للضعف والاضطراب عليه مخدوف اي بلى عجزها العدم وغيره
ويراد البعيد يعني ذلك النقص فيذكر لانه اعم من المعنى القريب في حال التماثل
الى ان يظهر ان المراد به المعنى البعيد اعمار اعم من قربه خفيه كقربه استرخ
في الآيتين الاتين **اراد** يلوي معناه البعيد وهو ليس كقربه في
المكان **ولم** يقرب به عما يلوم المعنى اي ولم يجامع معناه القريب بما يلوم
من الجملتين **والاضطراب** وغير ذلك **وله** الثانية مرشحة عطف
على محو **وهي** التي يجامع شيئا عما يلوم المعنى القريب وسواء كان قبل التورية
او بعدها **وهي** اسنى على ما انتهى الى آخره يعني ان المعنى جعل الآيتين
للتورية على ما انتهى الى آخره واما صاحب الكتاب فقد قال في قوله في الرحمن
على العرش استوا ان عسل **وهي** في كلها اي كلا القمين **وان** يكونا مختلفين
اي في الالهي والسموي وبالعكس **كقوله** اذ انزل البيت يعني وصف
اقتداره وغيره **ان** يراد باحد ضميره اي يراد باحد ضميره اي يراد

معناها

د باحد ضمير اللفظ احد ضميريه وبضمير الآخر معناه الآخر **المكان** الذي فيه
القضا الفضالة معينا احدها السموي والآخر الارضي **واراد** بالضمير الاول
المعنى الاول وبالضمير الثاني المعنى الثاني وهذا يخالف تغير السارد ومعنى ضمير
او فردوا والمعنى امراد هذا الموضع واهله بما تريد بقارنتهم وان ضمير
قد وبتغير القضا في قلبه واحسن فربى بنار السموي التي نار القضا **من** احده
المتعدد يعني من متعلقاته **ثقة** اي اعتبارا **ما** كل اي يرد ما كل واحد
من المتعدد اليه **ان** يكون الاول من متعدد في النشر الى آخره اي بان يرد
الاول من النشر الى الاول في اللفظ والما الى الثاني هلم **جاء** ثم ذكر ما لليل
وهو الكون الى آخره حاشا ان الكون ارجع الى الليل والابتناء الى النهار
سواء كان معكوسا للترتيب هذه الهم على نوعين لانه اما ان يكون الاول
من النشر لاخر في اللفظ والما قبله وهكذا على الترتيب واما ان لا يكون كذلك
ويسمى مختلط الترتيب **وهو** التماثل في الترتيب الى موضع المرفوع **منه**
فالتغير في قالو اليه والنصاري اي التغير في قالو اهل الكتاب من اليهود والنصارى
فاللفظ محل والنشر مفصل **فلف** بين الفريقين او القائلين اجاوة يعني بان يرد
القول الى ضميرها فالمتعدد المذكور اجاوة في الفريقين **وهي** الفريقين
بعدم الالتباس والتعبان الاتبع الى آخره اي لعدم الالتباس ما بعد قالو
بنامه غير منسوب اليه جميع من اراد بالتغير في قوله قالو **للعلم** بتفصيل كل
فريق يعني من اليهود والنصارى واذا ضل كل فريق ما حبه لاتبث له الدخول
في الجنة فيكون قوله **الجنة** كان هو **من** ثمة في اليهود وقوله او نصاري من ثمة
قول النصاري وليس المراد ان كل فريق من اليهود والنصارى قالوا ان يدخل
الجنة **الجنة** كان هو او نصاري حيث لا يكون فيلف ونشر **قد** سدر

مطابق معقول و معقول ای معقول و معقول
مطابق معقول و معقول ای معقول و معقول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

فتح في السد الاوراسيا
 الروم بالحدود على كبير
 الالجمال ثم في السد
 الكا ونفصل باننا لهم
 حارث مبيدة واولادهم
 عدونه واولادهم عدونه
 وزيد وحم واسفاريه
 و...

يُغْفَرُ لَهُمْ وَاعْلَمْ
يَكُونُ م

سعه هي بكسر الباء الموحدة وكون الباء المشددة من تحت **قوله** اي الجاكر بفتح
قادر الجاكر حجة اقام حول هذه المدرسة وقد شقيت به الروم وهذا
جمع في هذا البس شفاء الروم بالمحمد في بفتح انه جمع في البيت
متعد وهو الروم في حكم وهو شفاء الروم بالمحمد في الجاكر لانه يشغل
والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم بفتح في البيت الله وفصل ما اجل او
قبل جمع اثناعشر الروم والمبلى والسبع تحت التقاء ثم قسم الروم فقط في
البيت الله فنكون هذا تقسيم واحد من المتعدد لا المتعدد في الجاكر
بالنظر الى نفسه متعدد **قوله** وملا من اي عالم يعلم من تكاثر من في الروم الواحد
قوله ما جمعوا ما ذروا **قوله** جمع بدعة وهي اسم من ابتدع الامر اذا ابتدع في
كاره من الارتقاء ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين او نقصان منه والمراد
بها هنا مستحدثات الاصل كاما هو كالغرائز منها فلم يتقرر في اي انما
لم يتقرر بتفسيره كونه معلوما على ما ينبغي من تغيير كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فالطرف منسوب باضافه ذكر او بقوله انكم نفس فليس الاول كونه متغيرا فيه
قوله ومعنى النساء في الاول بفتح في قوله فاما الذين شقوا في النار الى قوله
الاما شاربك ان سرك فعال لما يريد **قوله** وفي الله بفتح في قوله تع واما
الذين سعدوا الى قوله الامثاء ربك عطاء غير مجد في حاصله ان جمع في
الاول في اول الآية بين اهل الموقف في قوله يوم يأتي ابتداء انكم نفس الابادة
لان من نفس بمقدرة لانه في سياق النفي فيفيد العموم والتعدد ثم فرق
بين فريقين باعتبار التقاوت والعداوة في قوله فممن شقى وسعد ثم قسم
كل فرق من الفريقين باعتبار النار والجنة في قوله فاما الذين شقوا الآية واما
الذين سعدوا الآية **قوله** مضافا الى حال كونها مضافا الى كل من تلك الاصل

من هو ما التقى بعضه في المعارك والحروب والتمام ما جعل على الفهم نقاب
وغیره **نقال** بالجر منه شايخ اى رزان ثابتين في مصاف الحرب والمركب
بحر زرق على القطع ظهر مبتدأ واجب الحذف اى هم **نقال** مسرعين الى الاجابة
اى شداد النهضة عند الاستغاثة **لقيام** واحد منهم مقام الجماعة يقع
لان كل واحد منهم يقوم مقام جماعة في الحرب والفضائل **ذكر** احوال المتباينين
الى آخره يعني انه ذكر هذا اربعة احوال لهم وهم **نقال** وخفاف وكثير وقليل
واضاف الى كل واحد منهما ما يليق به **اى** من العرب الذين يطلق عليها اسم
النقم **لثبوت** اقام الشيء اى ذكر جميع اقسامه **وذكر** مسوعة في الآلة
جميع الاقسام يقع قسم فيها اقام الناس على سبيل الاستيفان لان الناس منهم ذو بيات
ونهم ذو بينين ونهم ذو بيات وذو بينين ونهم عقيم وانما قدم ذكر الاناث على
ذكر لان مساواة الآلة على ان تقع بفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان في تربية الزهور
مماثلة الى ما يشاء من اى هيب لمن يشاء الفرس الذين يرفعونهم ويثاقونهم **نقال**
اى في ذلك الامر يقع ذو النصف **منها** ما يكون من اى من اقسام التبريد ما يكون
من التبريدية نحوى **فلا** صدى هم عما يقع بعد من التبريدية الارز والصف
ثم يقع بعد الامر المتفرع منه اى من ذى الصف وهو المتفرع فالمتفرع
منه في المثال **فلا** والمتفرع صدى هم **ليسان** الى الذى يقع عما يقع الارز والصف
والمتفرع بعد الباء التبريدية **ليسان** اشتراكها اى حوائطهم **وما**
اصابها من شدايد الحرب يقع من جراحا وغيرها **الى** صانع الرغى الصادق
المتفقت والا فانه يقع في اى صانع في الحرب **بمنظم** بدل من قوله
اى يقع او صا حه منظم فانما هو الفارس هو الارز والصف وقد انتزع
منه **بمنظم** والمخفى انه بالغ في الصاغة بالاستعداد للحرب حتى انتزع

وغيره

منه مسعدا آخر لا يرد **وبال** المرأة شىها اى قيمة الوجه وهو في الفرس
محمدة والفسق الفحل الذي لا يركب لكرهته عند اهله **اذا** الشخصته اى جنة
او اصفتهم مكانه **لهم** فيها دار الخلد يقع عما يقع الامر المتفرع منه يرد
ويقع الامر الاخر بعد **لكن** انتزع فيها دار اخرى **قال** ابن جنى جرحه
الدار دار اى بلغت جهنم في الخلق حد صحيح **ان** ينتزع منها دار اخرى
مخلدة وذلك للنسب بل في امرها قابلية في انصافها بالشدة **فلان**
بقيت لارجلين بغزوة الى آخره الدم في فلان بقيت موطئة للضم اخذ من
لرالاتها على قسم محذوف والدم في قوله لارجلين جوارية لدخولها على جوار القسم
فانتهت التاكيد والربط **نحوى** القنائم جلة في موضع جز صف غزوة
انتزع من نفسه كرميا بالذية كرم اى فان المسك انتزع من نفسه نخفا
آخر مثله في الكرم **ولسند** الى جود فيه التفات ايضا التكلم الى القية **بنا** فاة
بين التفات والتعريف فكانه قال **الا** ان يعنى كرم آخر وعنى من صفات بيان **مقدرة**
تعدا ويخفى الى **الا** **فيلكى** من قبل لى من قوله يقع يكون تحريك ايضا لى يكون
فما على حد بل يكون من قبل لى من قوله صدى **لخص** التبريد وتمام المعنى
يدرى هذا التقدير يقع لاحاجة الى هذا التقدير في فهم المعنى مع انه لا قرينة عليه
قوله اى تشرب الكفاى بكف بالجر ان هذا وصف للمجد **بطريق** الكفاية
لان قوله لا يشرب كفاى بكف من محل يستلزم انه يشرب كفاى بكف جود
وهو يفهم لان شربه بكف معلوم فهو ذلك الكرم كانه بلغ في الجود حد
صحيحه ان ينتزع من جود آخر مثله **وقد** خفي هذا التوجيه الذي
ذكرناه في البيت وبيانه كونه من باب التبريد لما فيه من البر **نحوى** ان الخطاب
المراد من ذلك البعق ان الخطاب في قوله باخر من ركب المطى الى آخره

جنته

ان كان النفس المتكلم فظاهر انه تجرد لان جرد من نفسه شخصا فخاصة والاي وان لم
يكن الخطاب لنفسه بل لغيره فليس من التجرد في شيء وانما هو كناية عن كون
المخبر غير مخلوقا منه ان سها تناف وليس كذلك اذ كونه كناية لا ينافي
التجريد **قوله** لم يكن قسما بنفسه يعني من اقام التجريد لدخول فيما بعده فلا يكون
لا فراده وجه **قوله** وبيان التجريد في ذلك اي في مخاطبة الشخص بنفسه **قوله** انه
يتفرع اي ان الانسان متفرع في مخاطبة نفسه شخصا آخر مثلا في صفة سبوح الكلام
بها ثم مخاطبة **قوله** لا خيل عندك تدبرها والى مال البيت ليس عندك خيل ولا مال
تدبرها الى المخبر **قوله** خذ له يا احب اليك فليصدقك النطق اي فاصدق
ان لم تفنك الحال على مجازاته بالمال ومثله قول الاعشى **قوله** ودع هديك
ان اركب مر تحمل وهل تطيق ودعا كناية الى حل **قوله** لان المراد لا تكون من
المحنات يعني انما قد المبالغة بالمقولة لانه يصدر بعد ان محنات الكلام وغير
المقولة ليس منها **قوله** وهذا إشارة الى الروح على من زعم ان المبالغة حقيقة
مطلقا يعني في تفسير المبالغة بالمقولة إشارة الى تزييف قول من زعم ان المبالغة
مقولة مطلقا بل افضل مقصود عليها لان احسن الشعر كزبه وخير الكلام ما لم يبلغ
فيه ولهذا اي **قوله** من الشعر بالكذب فيه مستدرك البان على حان في قوله
لنا الجفنان الغر يلعب بالضحى وليا فنا يقطن من نجدة وما حست تستعمل
جمع القلة اعني الجفنان واللبان وفي النص وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطن دوي يلبس ويقطن ويخرج ذلك كناية الشرح **قوله** وعلى من زعم
انها مدونة مطلقا اي وفيه إشارة ايضا الى الروح على من زعم ان المبالغة مدونة
مطلقا لان خير الكلام ما فرغ من قوله الحق وجاء بخلاف الصدق كما يستدل له
قول حسان **قوله** وانما الشرب المرء يرضه على الجالس ان يسا وان عقافان

اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا التفت صدق او كاذب المطابق
للفي عن التجرد وان كان الكذب شرعا والمذهب المرح ان المبالغة منها حقيقة
او لا ولهذا لم يقل **قوله** حد يفتون بل **قوله** مستحبة اي محتج عند العقل
باعتبار دعوى الى احد الطرفين اي واحدة الشدة والضعف يعني لئلا يظن انه
اي ذلك الوصف المدعي لم يبلغ نهاية شدته او نهاية ضعفه بل يتصور
ببلغ الى أقصى ما يتصور ان يكون عليه من الشدة او الضعف **قوله** ويخصر المبالغة
في السيلع والاعزاي والقول هذا من حصر الكلي في جزئياته لصدقه **قوله** المخرج
وهو المبالغة على كل واحد من الاقسام الثلاثة فالسيلع من البلوغ والاعزاي من
الابعاد والعلو والقول المخرج عن الحد ولا يخفى مسألة التمدد **قوله** لا يخرج
المستقر الى آخره يعني ليس حصر المبالغة في الاقسام الثلاثة مستقرا في نفسه بل في
بعض اثاره حين يدل الحصر مستقرا في وعقلي ايضا **قوله** ان المخرج اي لا البلوغ
المدعي للوصف من الشدة او الضعف **قوله** فتبلغ كونه اخره اي فهو يتبلغ
كقول امرئ القيس يصف فرسه باله بانه لا يرفق ولا يناله التعب وان التمدد
الحد **قوله** عداء هو المبالغة في الصحام في طوى القدر بالسر المخرج بين الصديقين
يصير الى آخره **قوله** في صغار واحد اي في مشوار واحد اعني في طوى
المرشي الذي لم يبلغ التمدد يعني ان لم يرفق كمال قوة لا فليدة كالرشد
ولا كثير كما قل له **قوله** وهذا يمكن اي وهذا الادراك شارح يمكن من حصر
العقل والعادة **قوله** وان كان يمكن اي وان كان المدعي للوصف اذ يمكن
من جهة العقل من جهة العادة لا من جهة وقوع مثلا في الخارج اذ لم يمدد
سالف وجود فهو الاعزاي **قوله** وتنبه الكرامة حيث مالا فانه ادعى ان حارة
لا يميل عند اي جهة الا وهو سعة الكرامة والعطاء وذلك على عقلة لا

عادة **قوله** يقع عند البلفا مطلقا بخلاف العلوان المقتضى منه بشرط
كما سيذكر **قوله** لا يتعارض ان يكون ممكنا عادة ممكنا عقلا لان الممكن عادة لا يكون
الا ممكنا عقلا **قوله** العكس اذ ليس كل ممكن عقلا ممكن عادة كما في قوله **قوله** وتكون جارية
ما دام فينا **قوله** وينتبه الكرام حيث مالى فان ما ادعاه الشاعر فيمكن عقلا
ممكنا عادة ولم يذكره اعني القسم الرابع المتصل بالتمثال اعني الممكن عقلا وعادة عليه
قوله فقل هو **قوله** يقع في اي نواس بالواو ويدور عرقا كذا في القاموس **قوله**
فان خوف النصف الغير المخلوق **قوله** يقع ان الشاعر ادعى عنه يخاف من المخلوق
النطق الغير المخلوق وهذا ممكنا عقلا وعادة **قوله** لم يكن ممكنا لا عقلا وعادة
واخفت من الاخافة **قوله** في الارواح **قوله** ما يقرب من الصحة اي صحة الوقوع
في لفظه كما يقع في قوله تعالى زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار فانه لو لم يلفظه كما
لم يقع قوله زيتها يضيء لان كونه ضياء الزيت ما هو بل هو من النار ممكنا عقلا
وعادة ودخول يكاد عليه جملة في جيز الخوازم **قوله** بحيث صار ارضا يمكن سيرها
عليها اي سير الحياد على تلك الارض **قوله** وهذا ممكنا اي سير الحياد على
القباز **قوله** لكنه تخيل حس يقع ان الفلوقية تفهم تخيلة حسا وهو ان غير النايك
اي عبارها يبلغ مبلغا لو تبتغي الخيل القوي على ذلك القباز لا يمكن القوي القوي
سريع وسريع فكله القباز المرفيع من سنابك تلك الخيل تراكم فوقها حتى
صار كانه ارض يمكن السير عليها ممكنا عقلا وعادة لكن هذا تخيل في القباز مستحسن
قوله ما يقرب الى الصحة اي ما يقرب الى الصحة الوقوع **قوله** في قوله اي قول
القافض الازجاني يصف قول التليل **قوله** ولفظ تخيل يزده حسا يقع ان
لفظ تخيل يقرب ان سر الشيب الى الصحة مع نفسه نوعا حسا من التخيل وهو
نصير قول التليل وسحر الشيب في الرجب ومعناه يوقع في خيالي ان الشيب

نسطر

الشيب محكم بالما قبل لا تزول عن مكانها وان اجفان عينه قد شددت **قوله**
الى الشيب لظول سهر في ذلك وعدم انطباقها بحيث لا يتقلب طرفها
لا يتظارى براحا وهذا امر ممكنا عقلا وعادة لكنه تخيل حس ولفظ
تخيل يقرب الى الصحة والكتابة عن عدم النوم نوح وشددت باهداي
ويقال سر الباب اي اوثقه بالسمار وهو نذ من حد **قوله** ومنها ما اخرج
مخرج الهندك اي وفي اصناف الفلوق ما اخرج مخرج في الهندك والحدوة والحدوة
كان هذا الصنف من الفلوق مقبول لانه لم يرد به جد لتخيل الطبايع اليه والحدوة
مصدر رخلع اي شرط وامرأة خلية اي مخلوقة لا امر لها ولا ناهي **قوله**
قوله اسكر الى اخوه اي قول الشاعر في وصف شدة تأييد الشرا **قوله** لم يكن
بالامس اب غرمت على الشرب غدا ان دامت التجب **قوله** اي لك غرمت اليوم
على الشرب غدا اسكر بالامس **قوله** على طريقة اهل الكلام يقع في هذا لانه
على مطالبهم العقلية بالقبول **قوله** الاشتائية والافتنائية والتخيل المسمى عند الاصوليين
قياسا **قوله** وهو ان يكون في الجملة الموردة بعد مسلم مقدماتها مسلمة **قوله**
اي متى سلمت مقدماتها لزمت عنها كذا ما مطلوب لتسلم فتكون بالتأثير القافية
لا باللباء **قوله** التحيانية واسم يكون ضمير مستتر فيها يعود على الجملة ومسلم خبرها
قوله واللازم الي اخرها اي لكنها لم تفد فلم يكن فيها آلهة فليست هي
اللازم وهو خاد السوء والارض على نفى الملزوم وهو تعدد الآلهة قوله
من المشهورات الصادقة وهي التي اتفق عليها الجسم العقبر **قوله** في القطع
يقع ان تعدد الآلهة ليس قطعي المسلمام للصادق لان العقل يجوز بقاء
السموات والارض على نظامها الذي هو عليه مع تعدد الآلهة لجواز اتفاقها على
ذلك **قوله** حلفت بالبحر عطف على قوله نحو لو كان فيها الى اخوه اي ونحو

بها
باهد

قوله حلفت الى آخره **قوله** اللوم لتوطئة القسم يعني ان اللوم في ان كنت موطئة للقسم
اي دالة على القسم المحذوف وفي بلفظك جواب القسم وان كان الجواب في الحقيقة
ما دخلت عليه اللوم في راد الكلام المراد بالكلام هنا البنت وهو مقصور في
كذلك في قولهم الى آخره وهو اللوم لانه لا يمتنع في مدحى ثم وقد اصبحت الى
كمال اللوم في ما مدحى وقد احسنت اليهم فكأن مدحى اولئك لك لا بعد ذنبنا
كذلك مدحى لمن احسن الى لا بعد ذنبنا وهذا هو الدليل التمثيلي **قوله** والوم
بط وهو كونه مدحى ذلك الغرض لك ذنبنا فكذا المذموم بط ايضا وهو كونه
مدحى لمن احسن الى ذنبنا **قوله** متسببة لاي لذلك الوصف بان يقول هذا الوصف
انما ثبت لموصوفه هذه العلة **قوله** فانه يشتمل من حصى التعليل يعني لو كان
المقبر على هذا الوصف علة له في الواقع كما نقول قتل فلان عاربه لدرج
ضردم لما كان محمدا الكلام لعدم التصرف فيه وهو اعتبار ما ليس بعله **قوله**
وما قبل من هذا الوصف الى آخره هذا الكلام من لما وقع في شرح السيد عبد الله
تفكر في هذا الكتاب عند ما تكلم بما قول المص غير حمصي فانه قال بعد اي لا تقر
لذلك الاعتبار اللطيف ثم قال بعد هذا الكلام متصلا به **قوله** يعني قول صاحب
اللمحصر غير حمصي صف زيادة بيان لان الاعتبار لا يكون الا غير حمصي انتهى كلامه
ولو كان الامر كما توهم الى قوله غير مطابق للواقع يعني لو كان كذلك بل منها ما
يطابق الواقع ومنها لا يطابق هكذا الذي نحن فيه **قوله** وهذا الرتبة اضرب وفي
الكثير نسخ بدل هذا وهو اي وحسن التعليل علم اربعة اقسام لان الوصف
التي ادعى لها علة متسببة اي التي يراد بيان علة تنبئها للموصوف **قوله** اما ثابته فصل
يعني يذكر عليها **قوله** اريد اثباتها يعني يذكر عليها **قوله** والاولي يعني ثابتة التي اريد
بيان عليها **قوله** فاما تلك مقول يحكى مقدم على الفاعل فهو مقصود والسما فاعل

قوله

قوله

فاعل يحكى من غير ما مقول فهو من **قوله** وقد علة اي وقد قصد الشاعر
علة بقوله وانما علة البنت اي حصلت للسحاب التي بسبب ثابته لما راع
من تقوى ثابته على ثابته او المحرم لدرج فهو علة في الصبيب المطر المصون
والرضا العلة بعد الحاشي او يظهر لها يعني الصفة الثابتة **قوله** فيكون من حسن
التعليل يعني لو كانت العلة المذكورة في قول المص على ثابته نفس الامر فكانت المذكورة
على حقيقة فلا يكون من حسن التعليل **قوله** الا بعد اي قبل الملوك اعدائهم انما
يكون في العادة كدرج مقصودهم الى آخره **قوله** الما ذم اي الشاعر من انتفاء مخالفة
رجاء الزباني بسبب علة صبيد الكرم عليه **قوله** صارح الزباني من حسن التبع
الرزق الى آخره يعني فقتل الاعداء المحصن رجاءها لانه يتعارفها الناس
وهذا مع انه وصف بكمال الجح الى آخره يعني وهذا الذي علة به الشاعر قبل الاعداء
ببالذ في وصف المذموم بالجود ويتبعني المبالغة في وصفه بالشجاعة وجه تخيلي
اي تناهى في الجماعة حتى ظهر ذلك للزباني ويتبعني ايضا مدحه ليس من وصف
في الفصل طاعة للفظ والحق بل انما يقتلهم لانقاء اخلاف الزباني فخطو
لاجلهم لا اجل غبطة وحنقة منهم ويتبعني ايضا مقصود اعدائه عنه **قوله** من
منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم ولستصالحهم كذا في الشرح **قوله** الغير الثابتة التي اريد
اثباتها يعني يذكر عليها **قوله** اي ايضا قسما كالاولي لانها اما علة تقوله يا وشيا الى آخره
فان شئنا ان اساءة الواشي هي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها بذن
علتها **قوله** يمكن ان لا يمنع العقل من ان يتحقق احد اساءة الواشي بوجه من الوجوه
قوله لكن لما خالف الشاعر الواشي فانه اي في شئنا اساءة الواشي **قوله** حذاره من اضافة
المصدر الى الفاعل اي حذار الشاعر من الواشي **قوله** يعني انا انما اعني
الشاعر حيث ترك البكاء خوفا منه اي من الواشي يعني من الواشي يعني حذاره

منه منه من البكاء فيكون اساءة الشيء منه هذا الاعتبار فابتنه باناسية
 او غير ممكنة تعطف على اما يمكن اي ملك الصف الغير الثابتة التي اريد اثباتها لم
 تكون بنية الجواز الى اخره هذا البيت للمصنف وجد يتألف من سبعة هذا البيت قد ترجم
 كذا في الشرح ورجل بان لو كان كذلك لقال كقولني مكان كقولني **صفة غير ثابتة**
 قصد اثباتها وبتدل على اثباتها بضم المصنف **المتن** والانتظام في
 الوسط والنتاط والمنطق والمنطق كل ما يشبهه **وسطك** وفيه بحث
 لان مفهوم هذا الكلام الى اخره حاصل ان هذا البصاف جعل الجواز هو رتبة
 حالة شبهه بانتظام المنطق على الشرط **وهو بنية الجواز حزمة المندرجة** واثباتها
 بتأخره في ذلك ويدعي ان المفهوم من البيت عكس ما قاله المصنف فيكون الشرط
 على الجواز اعني رتبة عقد منطق **وهو صفة ثابتة** فيرجع الى القيم **الاولى**
 كما يقال لو لم تجنني لم اكرمك فتظهر كون بنية الجواز حزمة على رتبة عقد
 المنطق عليها **وهو اي رتبة حال شبهة بانتظام المنطق صفة ثابتة**
 قصد الى اخره **فتكون** **القرب** **الاول** **يقع** **من فروب** **من المقدر** **الاربع**
 وهو ما قصد بيان على انه ليس بظاهر عبارة مثل قول لم يحكنا تلك السحاب
 البيت **وما قيل** **من اراد** **الانتظام** **الى اخره** **دعم** **بفهم** **ان مراد** **المصنف**
الانتظام **صفة** **محمدة** **البشر** **للجواز** **ضاحية** **ان المراد** **بالانتظام** **الانتظام** **الحقيقي**
والشارح **رجل** **كله** **ونزعة** **ويعلق** **فروجهان** **وقد اثبتنا** **الشاعر** **يقع** **مصنفا**
 كان او غير **فمن** **مع** **انه** **مختلف** **ليخرج** **الى** **اخره** **يقع** **ان** **هذا** **القائل** **عند**
 مرثي الا ان ما زعم انه مراد المصنف **مختلف** **لصريح** **كلامه** **في** **البصاف** **حيث** **قال**
 فيه فان بنية الجواز حزمة **صفة** **محمدة** **يقع** **قصد** **اثباتها** **بترتيب** **عقد** **النتاط**
 عليها والذاتية فلا حديث **نتاط** **الجواز** **الشرعي** **ان** **يمكن** **انكاره** **بل**

المنطق

يُقدم

بل محوس ضرب للفرق في المبالغة **والاقرب** **ان** **يجعل** **لوهنا** **اي** **في** **قول** **لوهنا**
 يكن بنية الجواز حزمة البيت **وهذا** **الكلام** **نصفي** **لعل** **المصنف** **يخرج** **في**
الجملة **للاستدلال** **بانتفاء** **انه** **الى** **اخره** **يقع** **لوهنا** **الآية** **للاستدلال** **بانتفاء** **المراد** **على** **انتفاء**
 الجواز على انتفاء الشرط **اي** **دلالة** **على** **يقع** **كان** **انتفاء** **المراد** **دليل** **لعدم** **الانتفاء**
 على انتفاء تعدد الالهة **والحاصل** **ان** **العلة** **المذكورة** **قد** **يقصد** **كونها** **علة** **تقتضي**
 كشيء الوصف **وجوز** **كما** **في** **القبول** **الاول** **ان** **يقع** **معلوم** **وقد** **يقصد**
 كونها علة للعلم به **كما** **في** **الاخر** **من** **العلم** **بشيء** **بل** **الزعم** **بثباته** **فان**
 جعلت بنية خبره المندرجة **على** **الانتظام** **كان** **من** **القبول** **الاول** **ان** **اذا** **جعل**
 الانتظام دليلا على كون السنة علة حزمة المندرجة **كان** **من** **القبول** **الاول** **ان** **اذا** **جعل**
 التمثل **لا** **يقول** **تلك** **الظاهرة** **في** **قول** **ان** **يدعي** **لوصف** **على** **سبيل** **انها**
 علة لنفس ذلك الوصف **لوجه** **المعلوم** **للعلم** **به** **كراي** **الشرح** **في** **قول** **ان** **يجعل**
 منه اي **ولم** **يجعل** **هذا** **المحج** **بجس** **التعليل** **من** **جس** **التعليل** **بل** **جعل** **لحقا** **به** **في**
 جس التعليل **ادعاء** **وجوز** **ما** **اسر** **ار** **على** **الزعم** **وان** **ذلك** **ذلك** **المال**
 الغرر **لما** **اي** **الكثير** **لما** **في** **خففت** **اي** **خففت** **المراد** **بغيرها** **العارف** **في** **شيء**
 تحت الرب **لا** **ينقطع** **دعوى** **على** **ذلك** **الرب** **فانه** **ان** **عدم** **دفع** **المراد** **مع** **من**
 على التقييد **يكون** **ذلك** **لحقا** **بجس** **التعليل** **ومن** **حيث** **ان** **فيه** **شكا** **منا** **الادعاء**
 ان التقييد **على** **لعدم** **الوجه** **لم** **يكن** **من** **التعليل** **منفصلة** **اي** **انفقت** **والمراد**
 السحاب **الابيض** **والسحاب** **يطلق** **على** **الواحد** **والجمع** **وهنا** **يطلق** **على** **الجمع** **والمراد**
 لذا قال غيبين **ولهم** **وراء** **الدرج** **اي** **الدرج** **اي** **سكن** **المعلق** **له** **اي** **لذلك**
 الامر **احل** **كم** **لقيام** **الجميل** **شأنه** **البيت** **فالمراد** **هو** **المخاطبون** **والمعلق**
 بهم **ها** **الاحلام** **والدماء** **والحلم** **هو** **النشأ** **يقال** **بعضه** **كله** **عبر** **فانه** **لا**

على انتفاء
 فكون
 البيت
 بانتفاء

لأنه انفع من دم شرفا نطق الاصبع من رجله اليسرى فتؤخذ من دم قطرة على غرة
ويطعم للفضول فانه يبرأ باذن الله تعالى والكلب حاله شبيه بالجنون تحصل
من عض الكلب الجنون **ثم** اى دخول صف المدح في صف الزم يقع بصير المساء
متصلة فكانه محمل افراد صف الزم قسمين متعارفين وغير متعارفين على احد
قوى تحية يلزم ضرب وجمع فانه جعل افراد التحية قسمين متعارفين وهو التحية
المتعارفة وغير متعارفة وهو القرب النجس **ثم** الكائنات جمع كنية بالباء المشبهة
وهو طائفة من الجنين مجتمعة فالقرب صف دم منفعة قد استثنى **ثم** منها صف
مدح **ثم** من دم **ثم** قول **ثم** كذا **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية
فهم والبيئة **ثم** قول **ثم** من دم **ثم** يكون **ثم** كذا **ثم** لا عيب فيهم اذ لو كان
فيهم عيب لكان ذلك القرب قول السيف **ثم** فرائض الكايب وهذا محال فكذا
ذاك **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية
من غير بيئة **ثم** وهو اثبات شئ من القرب وهو قول الفول من القرب **ثم** انما جعل
اثبات شئ من القرب تقييد للمدح **ثم** هو لا عيب فيهم **ثم** التثنية **ثم** التثنية **ثم** التثنية
الكلمة انما هو الموجبة التثنية **ثم** بالمحال وهو كقول السيف من القرب **ثم** التثنية
كون المستثنى من حيث يدخل فيه **ثم** المستثنى الى اخره تفصيل الاتصال **ثم** لما تقرر
في موضع اى في علم اصول الفقهاء **ثم** لما فيه من المدح على المدح وذلك انه اذا كان
ما قبل اداته صف **ثم** دم منفعة **ثم** فذكر اداته **ثم** ان شيئا من صفات الزم ثابت وهذا
دم قادح في اداته صف مدح **ثم** تاكل المدح كونه مدحا على مدح **ثم** كما قدر للمساء
في القرب الاول منقطع اى كايه القرب الاول لان الصف المستثناة في كل واحد
من القربين لا يكون **ثم** اخذ في صف المسبب **ثم** اذ ليس ههنا صف دم منفعة
الى اخره **ثم** لانه لا يمكن تقدير دخول الصف المسبب ههنا في المسبب منها الا كذا

لان المدح

حدة منها مغايرة للآخر **ثم** لا تغد في الصف المستثنى منها حتى يصح ان يجعل
مسبب منها ويجعل الصف المسبب **ثم** فاما فلا يمكن جعل المسبب في الصف
ثم وهذا لا ينافي في قوله **ثم** اصل الاسماء الى اخره **ثم** اخذ في صف
لان اخذ الصف الاول بقيد التاكيد **ثم** وجهين **ثم** في قوله **ثم** اخذ في صف
ان يوثق في مستثنى في صف المدح الى اخره اى يوثق بالمسبب **ثم** في قوله
الفاعل **ثم** في صف الزم **ثم** المستثنى عما فيه صف المدح **ثم** وهو الاعيان **ثم** في قوله
برئ **ثم** وهو كالمضرب الاول **ثم** في قوله **ثم** التاكيد **ثم** وجهين **ثم** في قوله **ثم** في قوله
الوجهين المذكورين **ثم** في صف القرب الاول **ثم** في صف المسبب **ثم** في صف الصف **ثم** في صف
والاسم **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
يقع في ان ذكر اداته كل ما يتوهم منها الزم **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله
يتقدم في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله
الا انه يبي الى من احسن اليه جعل الاسماء **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله
غير ما قرأ **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله **ثم** في قوله
من افراد الصف الاول **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
الضربين **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
الاول **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
في الضربين **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
التجاء **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
لخذه في الدنيا **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
فذل هذه الرهنة **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف
الى اخره **ثم** جواب سؤال **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف **ثم** في صف

الاول
المراد
وقد
نفسه
المراد
بغيره

ذكر الشيء لا ينافي غيره كيف يدل على المدعى فقالوا هم يعتبرون الى آخره فان لم
يعتبروا في مقام الحرم والاسد لول البرهاني لم يكن ظاهرا في قتلهم لانه
لم يقصد بذلك الاصطلاح والبرهاني اهلها هم مشركون بعبادة **مذبح** كان اي
ذلك المتعلق بالحق لا الكلام وقد استدلوا بقوله الاول وهو كلام لانه مبني
للفعل وبقي انه منصوص على حاله وهو متبع آخر **لا** اختصاصه بالمدعى بغير
ان الادماج اعم من الاستنباط لان الاستنباط مخصوص بالمدعى لا بالوحيد في غيره
والادماج غير مخصوص به بل هو اعم من المدعى وغيره وقيل بالاستنباط هو
الوصف بشئ على وجه يشترط وصفا اخر وعلى هذا المذهب لا يكون الادماج
اعم منه لان الاستنباط على هذا المذهب والذم اعم مما لا يجعان فهو كقوله
تعالى لا يجعانى كافي اعد على الدرهم نوبه اي كما ان ذنوب الدرهم كثيرة
لانني كذا تكلم لا يجعانى كتيب فلو نوبه هناك **كقول** من قال لا عور
بغير حياطة السلة على خاله قبا **حاط** الى عر وقباليت عينيه سئل قلت
سفر ليس مدركا ام فماذا يحمل ان يكون متناه ان يبصر باحدة عينيه
كما يبصر بالآخرى **و** يكون مدركا وان لم يبصر باحدهما كما لا يبصر بالآخرى ويكوه
هو **وما** وهو احمالها اي احوال المتشابهة لوجهين مختلفين وان اختلفا
باعتبار اخر وهو ان المتشابهة قريب غير مراد **وبعيد** هو مراد **وتفاد**
اي تفادى المتشابهة التوجيه **لا** يجب بعبادتها بغير محله في التوجيه
فان يجب تضادها فانه كالمدرج والذم ونحوها **المراد** الذي مراد به الجحد
والحاجة الى تغييره لان اخذ عن صفة **عذر** عن اي جاوز هذا القطار
وانصرف الى غيره فان قوله كيف اكلت للضب بعد قوله عذر عن داهل
ظاهر لكنه اراد بان ينسب الى اكل الضب الذي ينسب عذره الاشراف **لوروا**

تقني
بغيره
تقني
بغيره

قوله في كلام
الغير

العلمية

لوروا في كلام الله تعالى بغيره في قوله يع وبالملك يمينك يا موسى **كانك** لم
يجز على ابن طريف فاذ يجهل عن كون الشيء جازعا ام لا وفي ملكه هو **قا**
يدل على التوجيه او تجاهله **ابرا** التي ليس باختياره مع ان كل احد يعلم
ذلك وجعل الشيء كان له اختيار فيه فبالاخر سبب ابراه مع وجوب ما يقتضي
عدم الاوراق وهو من ابن الطريف **و** الجمع بين سري الى آخره فانه با ليع
في مدعى اسبابها تحت تجاهله عن كونها مع يرق ظهر بالليل ام ضوء مصباح
هو بالمنظر الضامى بالضاد الجملة اي البارز الظاهر الى الشيء من ضحي ضحاوي
وهو القيل لان ماضيه على ثلث احوال فيكون حرف المضارعة فيه مفتوحا **اقوم**
الخصم ام فانه باليع في ذمهم حتى تجاهله عن انهم ذبحوا **لقد** في ليلوي
منكم ام ليلوي من تجاهله لاجل التحير في الحب عن ان ليلوي من الضبيات ام من البشر
و هذه انما هي اي بنديسيرا والافنك التجاهل اكثر من ان تحصى **القول**
بالموجب وهو الاعتراف بغيره كلام الغير اي غير من ان يكون الحق بالموجب في كلام
على خلاف مراده اي بذلك اللفظ **وما** يحمل اي من المعاني التي يحملها ذلك اللفظ
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ اي بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الذي يعرف
الى خلاف المراد منه **بغير** علمك المؤنة اي فان مراد المتكلم من قوله قلت فقلت
هو التقليل المدعى بسبب كثرة التردد الا ان الشاعرا على لفظه على خلاف مراده وهو
تثقل كاهله بالامادي فان كل ايتانه منه لعمليته **ولفظ** فقلت يحمل بسبب ذكر
متعلق وهو قوله كاهله بالامادي **و** على ترتيب الولادة بغيره بان تذكر اسمه
ثم اسم ابيه ثم اسم جد **من** غير تكلف في اليك بغيره تولد تلك الاسماء
في تناوبها كالماء الجاري في اطراده **الحديث** منصوص على انه مفعول به لفظ
مخروج اي اقرب الحديث وهو اعني الحديث المشار اليه الكريم ثم الكريم ثم يوسف

ان يعقوب بن اسحق بن ابراهيم **قوله** واما اللفظ اي الذي يكون واجدا الى تحت
اللفظ اوله وبالذات وقد يستخرج بعض تخمين ايضا بطريق العرض والمذكور
في الكتاب سبعة **قوله** فيخرج التثابة في المعنى نحو اسد وسبع فيه اشكال وهو ان الكتاب
يقسم التعدد في الاسد والسبع متحد لانه الحيوان المفترس المخصوص والجواب
ان هذا الحيوان المخصوص من حيث انه مدلول اللفظ الاسد غير من حيث انه مدلول
عليه بلفظ السبع **قوله** اوجه يخرج الوزن مخرب وقيل فيه ايضا اشكال التحق
المثابة بينهما ايضا من حيث العدد كيف يقع في جود الوزن والجواب ان ربي
اي بالنسبة الى انواع الحروف والهيئة فتكون قصرا **قوله** فكل واحد من
الحرف التثابة والغير من يجمع كل من الالف والياء والباء الى النوع اخر من انواع الحرف
له افراد كثيرة مختلفة بالعدد باعتبار الوقوع والاستعمال قبل النوع الصنف **قوله**
والصنف تحت التثابة ههنا ليس كذلك اذا صنف للولف مثلا ويمكن ان يجعل
السالك في الحقيقة والمفتوح والمكسورة اصنافا للولف وكل واحد من هذه الاصناف
تحت **قوله** اشخاص وكذا القول في الباء والياء الى آخره **قوله** والنام منه يعني ان الجنس
على قسمين تام وغير تام فالتام من الجنس ان يتفق اللفظان في اربعة شيئا النوع
والعدد والهيئة والترتيب وان اختلفا في واحد من هذه الاربعة كان الجنس
ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الاخير ولا سكونه لانه غرضه للتفريق
فيخرج نحو بفرح وغيره يعني لعدم اتفادهما في جميع انواع حروفهما لعدم اتفاق
الفاء والميم في النوع **قوله** يخرج نحو اساء والمساء يعني بزيادة الميم في الهمزة
قوله وبه يخرج البرد والبرد يعني لاختلاف هياتهما بسبب فتح الباء في الاول وضمها
في الثاني فانها على هئتين الى آخره يعني ان لا يدخل الحرف في الهيئة بل المقدر فيها
الحركات المخصوصة والكسرة **قوله** وبه يخرج نحو الفتح الحذف يعني لكس ترتب

ترتيب حروف كل منهما في الآخر **قوله** ان المماثلة هي الاتحاد في النوع كما يقال زيد وعمر
مماثلة في الانسانية وههنا كذلك لاتحاد اللفظين في الاسمية او الفعلية او الحرفية
نحو ويوم تقوم الساعة الآية فالساعة الاولى التي هي القيامة بجانب الساعة الثانية
وهي جزء من اربعة وعشرين جزءا من الليل والنهار في جميع ما ذكر وليس نظائرها
في القرآن سوى هذه الآية ونحو ذلك **قوله** رجب رجب **قوله** سمي متوفى اي سمي الجنس
متوفى الاستيفاء كل من اللفظين مع آخر **قوله** مامات من كرم الزمان البتة الذي
مات من كرم الزمان بوجوه يحيى بن عبد الله البرمكي فانه كرم يحيى كسم الكرم في
نسخة من مات من حدث الزمان الى آخره اي كل من مات من حوادث الزمان والبتة
بشيء يدع المفضية الى الهلاك فانه يحيى لديه **قوله** ان كان احدا لفظيا مركبا اي ان كان
احد لفظي التام مركبا من كلمتين **قوله** وحق فان اتفقا الى آخره اي والركب على
متشابه ومفروق فان اتفقا اي اللفظان لم يكن ذاهبة قدره فترد ذاهبة
فان الاول مركب من ذاهبة صاحب ومنهية مصدر وجب سبب والهمزة اسم
فاعل من الزهاب **قوله** كلهم قد اخذ الجاهم البيت فان الاول مركب من جام ومن لنا
والهمزة قد ما في من الجماعة وههنا اسم الاربعة على تقدير اختلاف اللفظين **قوله**
الاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هياتها او في ترتيبها او في الباء
وان اختلفا الى آخره **قوله** عطف على قول والنام الى آخره عطف على قول ان اتفقا
بعد قوله والنام منه كما يشاء او الالزام ان تكون هذه الاقسام اقسام التام **قوله**
كذلك بل هو مخصص على الجملة الاسمية وهو قول والنام منه ان يتفقا لاثقال هذا
الاقسام على الشرط وهو له صدر الكلام **قوله** والاختلاف يعني ان هذا الاختلاف
اما بالحركة فقط او بالحركة والسكون معا **قوله** يعني لفظي البرد والبرد بالضم والفتح
يعني ان المراد بالتمثيل لفظ البرد والبرد لالفاظ الجثة والجملة فانه من الجنس اللاحق

اشياء

كأثر والآن

لا من التام **قوله** اما مفرط اي مجاوز الحد او مفرط اي مفرط الخ الذي ينبغي الوصل
 قوله واختلاف الهيئة في مفرط ومفرط الى آخره حاصله ان الاعتبار هنا بالحرف المكتوبة الثابتة
 وحده ووقفا لا الملقوقه فلا يكون الاختلاف هنا في عدد الحرف حتى يكون من الجنبين
 الناقص لان الجنبين الحرف وقبل فيه نظرا للاختلاف فيه في هيئة السد يد والتخفيف
 والحركة والسكون فان الشبان من الاول الى آخره ولا غيرة بهذه الوصل تنق لها
 في الدرجة والبالذم المدغم في الشبان لما عرفت في مفرط ومفرط **قوله** وذلك اما
 بحرف اي وذلك الاختلاف اما بحرف او حرفين وعلى التقديرين اما في الاول او في
 الوسط او في الآخر فحصل منه اقسام وثلاث منها تنوع اما بحرف **قوله** ويراعى
 هذا القسم يعني ما يكون الزيادة فيه حرفا واحدا في الآخر **قوله** مفرط او في حذو ان الحاطب
 ينوع قبل ان يدخل عليه اخر الكلمة الثانية كاليم من عوامها اي الكلمة الاولى التي مضت
 وانما التي بها التاكيد حتى اذا علمت آخرها في نفسه زال عنه ذلك الوهم وحل الغائبة
 بعد اليأس منها **قوله** واما بالكراي واما ذلك الاختلاف بالكثرة من حرف واحد **قوله**
 بزيادة النون والحاء يعني ان الاختلاف بين المجدي والجراحي بحرفين وهما النون
 والحاء الاخير **قوله** ويراعى في هذا النوع يعني ما يكون الزيادة فيه حرفين في
 الآخر فيشترط في هذا المختلف لوجه الجمل ان لا يقع الاختلاف بين اللفظين
 المتجانين بالكثرة من حرف واحد وقال بعض الفضلاء يكون حرفين كقولهم ما خصصتني
 واما خصصتني **قوله** ثم الحرف اي المختلف في اللفظين المتجانين **قوله** اي الحرف الذي
 يقع بسببه الاختلاف على ثلاثة اقسام لان اما في الاول او في الوسط او في الآخر **قوله**
 مقصود بنوعها الخير لانها يمكن من الجهاد بالخير والخير هذا هو الثواب الاجل
 والقيم العاجل **قوله** وهو ايضا اي الحرف الذي يقع به الاختلاف يقع على ثلاثة اقسام
 ايضا **قوله** وفي تقارب الفاو اليم نظر الى آخره والاول ان يمتد بقوله ان على

ذلك شديد وان حجب الخير لشدة **قوله** سمي تجنيس القلب وهو على قسمين
 لانه ان وقع الاخير من الكلمة الاولى اول من الثانية والذي قبله ثانيا
 وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمي قلب البعض واليهما **قوله** الثاني
 نحو صام فتح او ليازة الى آخره **قوله** اذ لم يقع الانكاس الا بين بعض
 الكلمة اي لا كلها لان الحرف الاخير من الكلمتين وهو التاء لم يقع فيه انعكاس
قوله سمي مقلوبا مجتبا اما القلب فلو كان كل منهما مقلوبا بالنسبة الى الآخر اما
 التجمع فلو انه جعل كل منهما بمنزلة لصانع الطير فكانا جناحا للبيت **قوله** لا
 انوار المهدى من كلمة في كل حال بين لاج وحال جالس مقلوب كل مجتبي
قوله اي تجانسي كان يعني من اي النوع كانا من النوع التجنيس من جنس القلب
 وغيره ولذا ذكر باسمه الظاهر في المصنف ليقوم انه عائد الى جنس
 القلب **قوله** سمي التجنيس من دو جالتن او دو متجانس والاذد واجد التزاوي
 وسمي ايضا مكررا لذكر احد المتجانسين بعد الآخر به فصل وسمي ايضا مكررا
 لذلك فيكون لهذا النوع من التجنيس ثلثة اسماء **قوله** هذا من التجنيس اللوحي
 يعني لعدم تقارب الين والنون في الحرف وبتقريب من الموقنون هين
 ليقول **قوله** ان جميع اللفظين المتفق الصغير وهو التناك اللفظين في
 الحرف والمخفى الاصل مع مراعاة ترتيب الحروف فيها **قوله** فانها متفقان
 من قام يقوم يعني ان كل واحد من اتم والقيم من القوام وهو العدل مع ان فيها
 ترتيبا بين حرفيها **قوله** يشبه الاشتقاق اي الاشتقاق الصغير **قوله** وهو صيغة
 او موصوفة يعني ان ما في قوله ما يشبه الاشتقاق يجوز ان يكون موصوفا اي الذي
 يشبه الاشتقاق اي الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق ويجوز ان يكون نكرة صيغة
 اي اتفاق يشبه الاشتقاق وعلى التقديرين فمما في موضع رفع خبر المبتدأ

قوله اشباه اللفظين اشتقاقا فاشباه مضافا الى فاعله وهو اللفظان والاشتقاق
قوله مفعول لا يصح التناوب بل بعيد وهو ان يكون الضمير باعتبار المذكور ولا يصح
ارتكابه عند الاستغناء عنه وقد حصل الاستغناء عنه بحذف ما هو هو او هو هو
فقالوا من قولهم والى من القلي اي فان قال من القول والعالمين اسم فاعل
من القلي بمعنى البفض وقد استلوا في هذا المقام معنى في المحل بالجناس شبه
الاشتقاق لا يخفى ان الارض مع ارضيم ليس كذلك اي ليس في هذا
التصديق ان هو مع ارضيم ليست باصلته وقد عرفت معناها اي معنى
الفقر وهو النقص بغير البيت من الشعر ويكس عليها السجدة ايضا
في الثاني بغير القوافي في النظم فتكون الاقسام اربعة بمعنى باعتبار تعدد
اللفظ واتحاد الموضع في واحدة اربعة اربعة لان اللفظين لو اقع احدهما
في اول الفقرة والاخر في آخرها اما مكرران او متجانسان او مختلفان بالمتجانسين
اشتقاقا او شبه اشتقاق فهذه اربعة اقسام **سائل** النسيم يرجع ووجه
سائل في المتجانسين الاول من القول والثاني من السيلون فاللفظان
متباينين في اللفظ دون المعنى في المحل اسعلا لان كل منهما فخر وعفاد
مشتق من اصل واحد وهو الفخران في المحققين شبه اشتقاق لان قال
والعالمين يشبهان ان يكونا مشتقين من اصل واحد وهو القول وليا كذلك
لعدم الاشتراك في اصل واحد وهو القول وليا كذلك لعدم الاشتراك في
اصل المعنى لان قال فذل ماض من القول والعالمين اسم فاعل من القلي بمعنى
البفض وهو في النظم اي ورد في المعنى على الصلابة في النظم قصير
الاقام ستة عشر اربعة للكرري باعتبار وقوعه في صدر المصراع الاول
او في حقه او في آخره او في صدر المصراع الثاني واربعة للمتجانسين واربعة

واربعة للمحققين بالمتجانسين اشتقاقا واربعة للمحققين بالمتجانسين اشتقاقا واربعة
بهما شبهة اشتقاق واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ
الاخر حقا لمصراع الك ولم يقتصر المص اذ لا معنى فيه لرجوع المعنى الى المص
اذ لا صدرة لحشو المصراع الك اصله بخلاف حشو المصراع الاول **سائل** يرجع الى المص
المدرول عليه الى اخره اي اسم كان ضمنه منكن فيه من جملة الالمام المعنوم لان
من الالمام المتقدم لان الالمام مصدر والمأم فعل وارجو المصدر جزم من
الفعل فالفعل دال على مصدره بالتفني ضرورة ان ما دل على الكل بالمطابقة دل
على الجزء بالتفني **سائل** قد صفة منكرة الى اخره بمعنى ان اضاده مخرج الى ساء
بمعنى عن ذكر صفة وهو قليل الا انه وصف للتاكيد او صفة بغير يجوز ان يكون
قليلة صفة منكرة للترجيح من غير قصد صاذا التخرج الى التاء لئلا يفهم القول
الا تخرج بما قلناه في ساء **سائل** قليلها مرفوع فاعل نافع وجوز ان يكون قليلها
مبتداء خبر مقدم عليه نافع والمفعول وان لم يكن الالمام الا تخرج ساء جازان
قليلها يتفني **سائل** دعاني الى اخره في صدر البيت امر بمعنى اترك كافي وفي اخره
فعل ماض من الدعاء وهو لا سفاهها مفعول له لعل ملامكا او صفة مصدر
محذوف اي لماذا اسفاه اي الشوق الداعي دعاني قبل لوجها الى المتصافي في حال
اعني البلبل الاول يري ان المقصود بالتمثيل هو البلبل الثالث بالنية الى
واما بالنية الى الك فهو من هذا الباب على مذهبه الكافي لا المصنف والاحياء
الشرب الى هم طاق منها الى طاق الواحد مشتق على وزن مفعول من الشرب
ويطلق الثاني على القوان كل لانه مكرره في القصص والوعود والوعيد وعلى
القائمة لانها تنشي في كل صلاة ولما فيها من التناءى وعلى صور من القوان دون
الماتين وفي الفصل الثانيين مبادي وهذه مثال وان كان بالمتانين

من الالف الرابع في القرية الاولى مثل واحد من الالف الرابع في القرية الثانية في الوزن
والتفصيل هذا ان لم يعتبر قوله ونحوه ان اعتبر يكون اكثر ما في القرية الاولى مثل ما في
القرية الثانية لانه قوله ليس مثل في القرية الثانية **فان** ما في قوله قرينه يعني
تأويل في العدد الحرفي **فان** ما طالع في القرية الثانية يعني في الجمع بالسنة الى الاولى
فان نحو انما اذا هو في القرية الاولى **فان** ما طالع ما حكم وما عني في القرية الثانية
وحيث اصل من الاولى **فان** في القرية الثالثة اي وطالع في القرية الثالثة بالنسبة الى ما قبلها
فان خذوا فذلكم في الجمع صلح فان قوله في الجمع صلح في القرية الثالثة وحيث
اصل ما قبلها **فان** في القرية الثالثة اي في قوله في الجمع صلح في القرية الثالثة
اخر في اخر من الاولى فصل في كثير مما ذكره اشارة الى ان السامع قد استوعب امر
اخر اذا لم ينظر الى آخره يعني ان الغرض من الاشياء ان يجانس بين الامكان والحق
ذلك في كل صورة الالف والحق والكوه **فان** لو لم يعتبر الكوه لكان الجمع
الى آخره يعني لو اعتبر الحركة لكان الجمع الى آخره انك لو وصلت لم تكن بدنة
اجزاء كل من الفاصلين على ما يقتضيه علم الاعراب ففان الغرض من الجمع **فان** بل
يقال فواصل قوله في كتاب فصلك وهذا يدل على ان الجمع هو الكلمة الاخيرة
من الفقر اذا يقال الالف الالف **فان** غير مختص بالثاني يعني بل في النظم
ايضا **فان** تجلي به رشدي اي بديهي **فان** اي صار ذا وري **فان** الزند عبارة عن
الظفر بالمطلوب قوله تجلي به رشدي يعني قوله وانما به رشدي يعني آخر وكذا
قوله قاف به رشدي واورى به رشدي سبحانه احران **فان** في موضع المصدر الى
آخره يعني ان سمعه منصوب على المصدر اي سمي عابده مخالف للجملة التي في السطر
الآخر **فان** نحو ان يكون مفعول ثانيا لجعل كون السطر ليس لجمع الالف تأويل بل تسمية
الشيء باسم غيره **فان** بديهي مقتضى بانتر مستقيم سر مقتضى اسر مقتضى كل واحد من

من شرط هذا البيت مخالف للقرية في الجمع لان سيجح الالف يعني على الميم وسيجح
على الباء والالف تعاب مثل الرغبة اي راغب فيما يقرب الى رضوانه **فان** سيجح
الفقرتين اي ان كانتا في النثر **فان** او في المصراعين اي ان كانتا في البيت **فان**
على ما بين في موضع يعني في علم القوافي فانهم مرهوا هناك ان باء الثانية ليست
مقبولة في التقفية بل المقبول فيها ما قبلها **فان** وظاهر قوله في التقفية
اي يجب ان يقع ان قول المصروف في التقفية يحمل ان يكون المراد ان عدم
شرط في الموازنة فيكون مع بين الموازنة في الجمع تباينة كلية ويحمل
ان يكون المراد ان التقفية ليست بشرط في الموازنة فيكون علم هذا
بين الموازنة والجمع عموم وخصوص من وجه لتصادفهما في قوله في
يلعب الاشياء بحرف لفظي ويقرب الاشياء بزواجر وعظ ويصدق الموازنة
في الجمع كما في الآية المذكورة اعني قوله في وعار مصفوفة وزينة مشوطة
ويصدق الجمع في الموازنة كما في قوله في ما كنتم لانهم قد تروا قارا وقد
فان خاتم احوار او اما ما قبله ان كل سيجح الفاصلين في الوزن لا يشترط تأويلها
في الحرف الاخير ووجه عموم الموازنة في حيث جريانه في النظم ووجه خصوص
الجمع كونه مختصا بالنثر على الالف **فان** فمؤشدين وقرب من الجمع هذا في
على رأي اي الذين يملكون شديدا وقرب موازنة وشجها واما على رأي في شتر
في الجمع التوافقي في الحرف الاخير وهو الصحيح فمؤشدين وقرب موازنة
لا يجمع **فان** فان كان ما في احدي القريتين اي قرينتي الموازنة **فان** باسم
المثاله في الموازنة بمنزلة التي صيغ من الجمع اعني في عموم وخصوص مطلق
كما ان بين الجمع والنظم عموم وخصوص مطلق **فان** وهو لا يخفى بالنسبة
اي والمثاله لا يخفى بالنسبة والنظم بل يخرج في القبيلتين **فان** ومنه العبد

وهو انواع قلب البعض نحو القرب والرقب وقلب الكل نحو الدرب والبر والقلب
المستحق وهو ان يكون القلب في مجموع كما يجب يكون قرأنا من اولها الى آخرها
عين قرأتها من آخرها الى اوله كقولك بودة مدوم لكل هو البيت فان قرأته
من آخره الى اوله كقراءة من اوله الى آخره **قوله** انا الاله هلا وانا انا فان
قوله انا الاله قلب هلا وانا انا **قوله** بالحق **قوله** والحرف المتحد في حكم المحقق
يعني ان الحرف المتحد في هذا الباب في حكم المحقق المتحد هو الحرف المتقوية
وهو المتحد لا يكتب الا حرف واحد **قوله** ويجب انه ذكر اللفظين جميعا
لان التماس لا يحق بدونه ذكر اللفظين **قوله** فانه قلت كان عليه حاصل السؤال
اعترف على المص حيث لم يشرط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن ايضا
مع الشرط لا يحق بدونه **قوله** قلنا القافية الى آخره حاصل الخبر لفظ القافية مشعر
اي **قوله** ذلك وكذا **قوله** بناء البيت **قوله** يا خاطبا الدنيا الى آخره فان البيت
الكامل واصله متفاعلين **قوله** وقد جاء على اربعة سقا على فان جعلت البيت
من قوله يا خاطبا الدنيا الى قوله الوري كان قافية الوري **قوله** المعنى على الوقف
عليها وان جعلت الى قوله الاكراد كان قافية دارم الاكراد **قوله** المعنى ايضا
على الوقف عليها بعد القوافي في الاول **قوله** احسن اذ في القافية الاخيرة فانها
لا تقط **قوله** ويقال له الالتزام الى قوله والاعنات كلها بمعنى الجرح والتمتع
على الشاعر حيث التزم وصح على نفسه شيئا ليس بواجب **قوله** قيل حرف الروي
هو الحرف الاخير من حرف القافية الذي تنسب اليه القصيدة **قوله** لانه يجمع اي
لان الحرف الروي يجمع بين البيات ويحذف ان يكون من الروي لانه التمسك
بوتوه عند منقطع **قوله** عند الاوتار ينقطع الشرب **قوله** ما ليس يلزم
في السجع يعني ليس يلزم على المتكلم ذكر مخصوص او حرف مخصوص او حرفين

من مخصوصين او حرف مخصوص مع حركة عليه يحصل السجع بدونه **قوله** لا يخفى ان
المراد بوجهي قيل كذا الى آخره يعني انه انما يتحقق لزوم ما ليس يلزم لوجاه
ذلك في بيتين او اكثر او في فرسين او اكثر والافقي كل بيت بجي قبل حرف
الروي ما ليس يلزم في السجع مثلا قفاينك من ذنوب جيب ومن ذنوب
يقط الوري من الدخول في صمد جاء قبل اللوم مع مفتوح وهو ليس يلزم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما ليس يلزم في السجع لوجاه في البيت الله مع آخر
سوء قصد التكم ذلك ام **قوله** فنطلب لنفسها الفاظ يليق بها لان المعاني
اذا ارسلت على بليتها وترك ما تريد طلبت لنفسها الفاظ وليق بليتها
ما يليق بها بملأ ما اذا كانت المعاني باية للولفاظ بان تضع في نفسك انه لا بد
ان تجتنب بلفظين مخصوصين فانه يلزم منه ان يكون اللفاظ متكلف **قوله**
توجهه غير فاني السيد عبد الله لو كان فانه جعلها في شرحه لكنا لا لفظ البياض
والثاني اسدل على الفين الثالث بكلام المص في الايضاح وهو **قوله** هذا
تيسر لي باذن الله بعد جملة الى قوله وما يتصل بها **قوله** على لفظ البسمة يعني بيها كنه
قيل النون مفتوح ما قبلها مكسر ما بعدها لا على لفظ الجمع ليقوى الاتفاق بدونه
قوله ان كان في الرض على التزم يعني بان يترك التمسك في معرفة **قوله** الهاء
ولم ذلك كالبلودة والذكاء وغيرها **قوله** واخذوا نحو ذلك اي قوله
بما ان هذا الشاعر اخذ هذا المعنى اي الوصف بالجماعة مشعر ذلك الشاعر
قوله والشاعر والنم اي ويترك في الشاعر وغيره قوله بجماعة اجدر ان ياخذ
من احد **قوله** اي طريق الدلالة على التزم وهو ان يذكر ما يندرج به على اثنان وصف
من الثماني السماع وغير ذلك وراخام كثيرة كالنسيب بما يوجد الصفقة في على الوجه
البليغ كما ثبت كل واحد من شاعري شيئا عذره بتمثله بالاسد فالرخص البياض

المضاف الذي لا تظهر فيه نزل عليه **قوله** اي مثل الاول يعني في اللغة وهو البكوة
 اي في الله بعد من الذم يعني عما كان في اللغة **قوله** والفعل للذي يعني لان
 اخذ من الاي الطالب الذي هو الحنية الى اخره يعني ان المراد هنا اسم فاعل
 من ارتاد الكلا اذا طلع واصافته الى الحنية يعني من اي لوان الحنية الى قلب
 النفس لتذهب حارث في امرها ولا تجد لها سبيلا الى غيرها كما الفرق الموصل
 لها الى النفس فافرحها الا حباب **قوله** الضمير في لها للمنايا اي يعني ان اللوم في لها
 حرف جر والحار والجر في حال عدم على صاحبها لانها في الاصل وصف لسبب فلما قدم
 عليه انتصب على الحال وصف النكرة اذا قدم عليها ينصب على الحال ويحذف
 ان يكون ظرفا للوحد **قوله** المنايا اي وان اخذ المعنى واحده اي دون اللفظ
 من الم اذا قصد الى اخره وقيل في الم وهو ما دون الفاعلة من صفات الذنوب
 وسماها اي ويحذف سكاله اذ يلغى البيت الاول جلد وهو **قوله** وهو ثوب
 اقام يعني عذوبه وهدوءه وابتعد من الذم كالنعم الذي في ان ثوبه اقام **قوله**
 اي اول الاقام التوبة يعني ما يكون محروما يكون ابلغ من الاول **قوله** والصنيع
 خبر الجملة الشرطية الى اخره والصنيع مع خبر خبر صيبي الشك لا يجوز ان يكون
 الصنيع خبر خبر انما لا تفرق **قوله** وضمير انما لا يفرق **قوله** وان يرف
 من رات رينا اي بطا ومنه قوله امهله سكا فقل كذا اي ساءه فقل **قوله**
 والاحسن ان يكون هو عائد الى حاضر في الذهن يعني المروي والمفعول هو الصانع
 للمروي علنا ان يجعل منه فجعل في منه خبر وان يسطر في منه فالابطاء
 في بعض المواضع اتفق من العمل فعمل خبر سكا محذوف اي في العمل خبر
 كقول ابن العلاء هو الى اخره فانه يعان فيه ان يكون هو **قوله** اجبا الى حاضر في الذهن
 وهو مستد واليه خبر ولا يجوز ان يكون خبره **قوله** السحب جمع سحب

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

سما والجوام يعني الجيم النما الذي لا مافيه كافر الشارع **قوله** ففي ابي الصب زيادة
 بيا يعني ان بيت ابي الصب يبلغ من بيت ابي تمام شتال على زيادة بيا حتى يعني
 البيت وهو العطار **قوله** وهو ان يكون الله في الاول يعني الذي يكون الله مذموا **قوله** في الكلام
 اي المجلس المسمى بالاشراق ومحمد ثم ما داموا يندفع اليه ندوا اي يجتمعون اذ ان الكلام
 المتفق الواصل المتفق الذي ليس فيه التباس مستعار من التيف المتفق وهو الذي ازيل
 صدقة عند الكفوف يعني في حال النطق **قوله** عند الطعن يعني في حال الطعن **قوله**
 بيت الجحيم ابلغ الى اخره ان هذا البيت بالنسبة الى بيت الجحيم مذموم لقوة **قوله**
 الحسنة بخلاف بيت الجحيم **قوله** وهو مستعاره بالكاه يعني على مذهب الحس وهو
 يكون الله مثل الاول يعني يكون بعد من الذم لا يجنب من عرف او سمع لتوهم ان
 المراد معروفه او سمع **قوله** الى هذا اشار ان **قوله** لا يجنب من عرف او سمع لتوهم ان
 يعني من نوح الاخذ والسرقة **قوله** انواع كثيرة ذكر الحس منها غنة انواع **قوله** والخمار
 وهو ما ينطوي به المرأة رأسا **قوله** وكقول ابي الصب ومنه كفة منقاة الى اخره
 فان كل من البيت يدل على عدم ايمان بالرجال كعدم ايمان بالنساء الا انه جعل
 في الاول رجالهم ونساءهم سواء **قوله** انه جعل الرجال مثل النساء على طريق التشبيه مع
 حرف التشبيه **قوله** نسيبا اي نورا لسلبي واسرة الدماء عليهم اي سلبي عن الملايين
 ويكون الدماء عليهم سكا الملايين **قوله** وقول ابي الصب يعني وصف السيفيين
 الجميع الى اخره والجميع المذموم **قوله** يمثل البس وغيرهم لان العالم يقع كل
 ماسوق اسرى **قوله** والتمكار باعتبار القيد الذي هو الحال الى اخره والمفعول لا احب
 الملازمة فيه لا معنى للموت فيه التي عنه **قوله** وراحت جيبا عاديا عذرا **قوله** وفيه النفي
 في احب شفا من انه حال وقع بعد حرف التكرار **قوله** وهذا النفي مع نيت
 النقص وبان الساقف ان الاول يدل على الملازمة في هي المحب محبوبه **قوله**

لا يتعاد

قوله

ذب

يحتد غارة اجزاء واما اذا كان مشهورا عند البلغاء انه من شعر الغير فلهذا الى التنبه
في شانه يوم بيعي صاعون الى اخوه فنه تنبيه على انه من شعر الغير **فلهذا** الى التنبه
نفسه **لام** الترحيب وهو متعلق بما صاعون في **فد** حلت لما اطلعت السيد
اطلعت ابدت في التفتيح و **د** امر والمراد به خذ المحب والقبض الذي يد العواطف
والروح فنه بقدر من الارض شيئا ففعلت و **الاسنى** الرجاك والقدار هذا الشعر
النايت في صفحتي وجه الشبان التازل من جهة رأسه الى حمة لحية وكثيرا ما ينزل
فيه و **السار** المسمى ليلة و **البحر** مبالغة في المتجمل وهو وصف الساري و **ترقا**
مصدر منصوب بفعل مقدر اي توفيق بغير ارفق **اي** احسن التفتيح بغير حق
وجوهه ماز التفتيح فيه على الاصل الى اخوه **فلهذا** لا يوجد فيه اي في الشعر الاول
اذ الوهم ابدت في لماها وتوفا السنان اي يذكر في الوهم ذكر خدوها و **مد** معي
العوا الى من الرماح يثبه فدهابه والذهن يسفل من الشئ الى نظيره في التواني
من الافراس وهو بالثب دموعي بها في سرعة السير فزان بهذه التورية والتب
على اي الطيب فان المطر عين الاخير من كل من البتات لابي الطيب فانه اغنى
اي الطيب قال **فلهذا** يذكر ما بين التذريب وبارد **فلهذا** يخرج عن البيا وخرج التواني
وكثيرا في ان يكون الشئ المفق **فلهذا** وصاحبه كست مفتوحا بعينه **فلهذا** دهر
فقدان في فردا ابلو سكن دحيت له **فلهذا** اقبال فطار به **فلهذا** نجي السرو
والجاني الى الحزن **فلهذا** كاذ مطوقا على الحزن ولم يكن **فلهذا** من فروع الشعر انشد
فلهذا ان الكرام اذا ما اسهلوا دكروا **فلهذا** من كان بالوهم في منزل الحزن فانه
فمن شعر البيت الاخير وهو لابي تمام **فلهذا** انشديني بسنه عيانا من شعر
الغير وكثيرا في ان يكون المتفتيح بعضا من مطر **فلهذا** اذا امرت بدركت ساكنها
فلهذا وجد في العلب من ذراك اخرانا **فلهذا** وان حلت مكانا كما جمعنا **فلهذا**

يشتمل

فلهذا سالت دموعي رزقا ووجدنا **فلهذا** فاقول رزقا ووجدنا **فلهذا** حدانا
بيت الجملة وهو يوم اذ الشرايب فاجدته لهم طاروا اليه رزقا **فلهذا** حدانا
فلهذا ليدخل في مع الكلام او كيد الموزن **فلهذا** غلظت او عضوا الى وقوا في
القطر في حفة وحقوا في ريشه ولم يعرفوا مقداره وفيه تنم وليل في ضة
بالرشد **فلهذا** كراي الشروع **فلهذا** عقد قول على رضى ومال بى ادم الى اخوه وكفى
في نظم المثلث اننى بالذي استقرضت خطاوا اسند معسر اذيت هدي **فلهذا**
فان اسد حلة البر ابا عسل لجلول هيسته الوجوه **فلهذا** انشديني
اجل مسي فاكبتوه وكفى في نظم الحديث **فلهذا** علفا الحزن عند ما كملنا **فلهذا** راجع
قالن خبر البرية **فلهذا** انى النيهات وازهد ورجع **فلهذا** مالى يفتيك واعلى
بينه **فلهذا** عقد قول صل اسد الخويين والحرام بين وهدما احور شيا باه
وقولهم وازهد في الدنيا بجل اسد وقولهم في حزن سلس المزمع في مال
يعينه وقولهم افضلها اما الاعمال بالنيات **فلهذا** كفى بغير المعاربة جمع مقرنى
والناية الجمع عوض من يا التبت **فلهذا** اي صارت غار تخاله كالمختل في المرارة
المراد بنحالة افكاره وبقارها ما يحيا **فلهذا** كفى في اسد ما درى احلام فاعلم
المسب بنا ام كان في الى كى يوشع **فلهذا** هذا مثال للشارة الى القصيدة في التفتيح
ومله فردت علينا الترحم الليل راعى بشى لهم من جانب الحذر تطلع **فلهذا** اشارة
الى قصيدة يوشع فنى موسى **فلهذا** لعمري مع الرضا الى مثال للشارة الى شعر
قول مع الرضا في موضع نصب حال مقلد على صاحبها وهو التفتيح المستمر
اردى العايد الى عمرى لان اردى خبر المسند او لا بد في الحزن من عايد الى المسند
فلهذا التفتيح لوصف اي التفتيح في كرسه راجع الى الف واللام
في المتجانب لانها من صوابه **فلهذا** الذي كقول **فلهذا** قد اخل المتفتيح به وقول كالمجيب

من الرضا بالاراي الذي يجبر به ويطلب حوازه كن يجبر به الرضا بالاراي
 اي كن من الخارجه التي المودي بالشيء المهلك في حين الابتداء
 التخصيص والانتفاء اي هذا الفصل في بيان من ملأه الكلام اذا وقع
 متقبلا لما يوقفه اي يجبه ويقال ايضا ما في عمله وفي كلامه اي فعل فعل
 المتأخر في الرضا في ذلك الموضع جعل النادر اسم كان ضمير الموضع
 النادر ولد الظاهر يعني تلك المواضع الثلاثة وجعل نكرة راجع الى كلام
 من تولد من الكلام وكلامها صحيح وان كان الظاهر ان الكلام من كونها المواضع
 او على العكس وهو ان يكتفى بالمعنى الشريف اللفظ التخصيص اي التخصيص
 الواهي بان يكون ترتيبا رتبة على ما يوجب الخطا في رتبة القضاة
 والبلاغة في بيان من الساق والاعتناء والابتداء والانتفاء هو ان
 يكون غير مقبول بان لا يرد اهل الدف والابتداء هو ان يكون في غاية القبول بان
 يكون مطروحا في الطرف من وجه الخاصة والعامه في آخرها الابتداء وتسمى ايضا
 المطلق لانه اول ما يقع السمع الى آخره في قفايتك اي قول امرئ القيس قفا
 الى آخره وهو من الابتداءات المختارة فانه وقف واستوقف وبكى واستبكى و
 الجيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ وقدره بفهم في هذا البيت لانه
 جمع في الموضع الاول ما ذكرنا واتى في الثاني معان قليلة في الفاظ كثيرة
 فصار الاول من الابتداءات المختارة في النابذة في كليني لهم يا ايمه
 ناصب دليل افايد بطون الكواكب في وصف الدار وحين الابتداء
 عليه في رتبة البناء كقولك قفرت حية وسلم في وسعي اي يجب على الابتداء ان
 يختص في الجرح الى آخره اي يتشام لانه قد يقال به المجرى او يعنى
 الحاضر في قولك موعدا جبابك يعني قولك فيما يطير به موعدا جبابك

مستبعد

الى آخره ما ناسبا لمقصود يعنى المقصود من الكلام وكان متقبلا على الكلام
 ليكون الابتداء والانتفاء مراعاة الاستدلال مصدر من قول الجبل
 علاه فبراعة الاستدلال الارتفاع في ايضاح الكلام بحيلة مناسبة
 للمقصود ويقال مخرج الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او
 بشيء فقد اخرج القبال ما وعد الى آخره فان سكتة قولك بشيء
 مع المقصود من الكلام وهو التهنئة ظاهرة في مصدره بشيء من فضاء
 باب نصر اي بشيء من على فها اي بتمام فها وجزا اسم فعل بمعنى
 الامر والتفك القتل فجاءة في ثابتهما التخصيص مفعول
 لغوي وهو الخرج يقال تخلص من كذا الى كذا اذا خرج منه الى هذا المقام
 اللغوي وهو المرات الاصطلاحية وهو الانتقال عما اقتضيه الكلام الى المقصود
 مع رعايته التمهيد وان اراد المعنى الاصطلاحية سعى ان لا يذكر ما شئت
 الى آخره لانه يوقدي الى التكرار اذا التخصيص الاصطلاحية عبارة عن ذلك وفي
 شبيه من الكلام ومن بسببه فاحترق هذا في الاقتضاء وهو الخرج
 مما يدعى به الكلام الى المقصود من غير ملأه به فها في حرك فضا طه اي
 من نشاط السامع واما ذلك على اصغاره السامع لما بعد من الكلام فها
 لا على الخرج من سماعه الى بعض الالوهات يثير الى ما وقع في شرح السيد
 عبد الله فتركا للتخصيص فانه قال قولك وخطي المهر به عطف على
 السرى والمحرز ان يكون عطف على محرم من انتهى كلامه في مفعول لقول هو
 قوله اطلع السرى سعى في معنى هو الجملة الفعلية باسمها لا مفعولها المقدم
 وحده اعني قوله مطلع السرى لان القول لا يتعد الى الجملة او فها في
 معنى الجملة هي قلت شر او خفية او خفية او نحو ذلك في ولكن

لاجل

مطلع الحديث هو المقصود من الكلام وقد تخلص اليه مع رعاية الكتاب كما قيل
 اي شئ تطلب بهذا السير تطلب مطلع الشئ فقال اردت من هذا الكلام
 فاني اطلب مطلع الحديث وهو **مقدم** **في** الريح الجاهلية وهم الذين قيل
 فان طرقتهم ان يتفقوا من كلام الى آخره بمثلته **في** ان نقل الى
 ما يلوحه فقال كل يوم تدرى الى آخره يعني ان الاسفل من الاضمار
 عن عدم خبره اليه **في** الاخبار عن ابداء حرف اللام الى حلقا غريبا في
 سجد غير ملائم **في** شئ من المتكلم اي يحاط به في ملاحة
 ولم يكن انصافا من قاله بعد ان عدت اسرا ما بعد فاني فعلت كذا فانك
 انتقلت من عدته الى قولك فان فعلت بنوعه اما بعد **في** ان يكون
 ذلك اقتضاها من فانك فعلت يا ما بعد **في** كلام بلام اذ معناه **في**
 يكن من شئ فاني فعلت كذا **في** هو فصل الخطاب اي سمي فصل الخطاب
 لانه يفضل المقصود على سائر مقدمه له من الحمد والصلوة **في** اي هذا كما ذكر
 اي لا اقتراء فيه ويجوز ان يكون التقدير او **في** هذا فتكون لفظ هذا
 مقول على الاول **في** فاعلم على **في** مبتداء محذوف الخبر يعني قيا **في** المحذوف
 على المفعول **في** الفصل الذي هو خبر من الوصل ليس المراد بالفصل
 والوصل ههنا عطف احد الجملتين على الاخرى او **في** بل المراد القطع
 بين كلامين بلفظ اجنبي بالنسبة اليهما كلفظ هذا **في** عند الانتقال
 من حديث الى آخر اي اذا فرغ من ابواب الحديث وادار ان يخرج في كتابه
 باب آخر فلفظ هذا باب جعل ما قبله **في** ما قبله **في** ما قبله **في** ما قبله
 واحسن ان ينهي السامع ويثقف نفسه لانه اخر ما يديه الى آخره **في**
 اي فانت اهل وبجوز ان يكون التقدير فانا اهل وبجوز النصب اي فاني

مناسب
 ملائمة

قوله بالمتن منقطع
 بالجدد والاول
 الالفاظ بنقري
 بمقتضى

فاست اهل **في** عاذر وشكوري عاذرك من هذا المنع وشكوري
 صدر عنك من الاصغاء الى المدح ومن العطايا السابقة **في**
 ما اذن بانتهاء الكلام اي دل على انقطاعه **في** وهذا دعاء
 لله تعالى شامل لانه اذا كان باقيا كما نوافي امن ونعمة وصلاح
 حال **في** يظهر ذلك اي كونه اواردة على احسن الوجوه **في** عطايا
في مع التذكريات مقدم من الاصول والمواعيد المذكورة في القبول
 التلاوة فانك اذا نظرت الى فوائده السور **في** اي من البقرة
 التفات ما يقرر عنك وصف العبادة كالتمجيد **في** المفتحة بها او ايل
 السور وكذا الاستدلال **في** ففتحة النساء يا ايها الناس اتقوا ربكم
 فان هذا يوفق السامع للاصغاء اليه وكذا الاستدلال **في** يا ايها
 نهي الخ لانه يفرغ الاسماع بشئ غريب وكذا جمع خواص التور في
 غاية الحسن ونهاية الكمال لانها بين ادعية ووصايا وفرائض
 ومواعظ ومحمد ووعده وعيده الى غير ذلك من الخواص التي
 لا يبقى للنفس بعد هاتئذ كما حال كاللذات في خاتم البقرة
 والوصايا في خاتمة آل عمران والفرافرة في خاتمة النساء والتجمل
 والتعظيم في خاتمة المائدة والحمد لله الذي جعلنا المصلتين على
 افضل المصلتين محمد الامين والراعيين لاله الجليل **في** عطا
 وعن يقبل وصاياهم وينقذ بمواعظهم والسلام
 على المرسلين والحمد لله رب العالمين

م

هذه حاشية الحفيد على مختصر المعاني
والبيان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
وله المصالح محمد بن عبد الله ان هذا الاخبار عن محمد
 باعتبار ان يجعل لنا الحمد كما كان صيغ القبول اخبار
 الرسل ثم جعلت انشاؤها او باعتبار ان ذلك الاخبار تنفي
 لذخر الكمال على وجه الاحمال ونحو ذلك **وله** بالحمد المحمود
 عليه مجاز **وله** هو التثناء اي الذي بالحمد **وله** باللسان مراد
 بذلك تنصيصا على مقابل الشكر ليظهر التفرغ لبيان النبوة
 بان الحمد والتكبر وقد كتبت بخط قدس سره في حاشية هذا
 الشرح ليس في السامد ركا محض بل احقر انما لا يكون
 باللسان سوا كان اطلاق التثناء عليه حقيقة او مجازا
 لا يقال خرج عن التعريف عند اسر وتنازع على نفسه لانه ليس
 باللسان لا نقول المقصود تعريف عند القادر ونقول
 قد عجز بكونه باللسان كونه في نظرنا الى ان الغالب في
 القول ان يكون مجازا الذي لا قبل وبيان قول الله تعالى
 الذين لم ياتواكم بالبرهان الا ان يدعي ذلك في القول
 الحمد **وله** العلة محل فاعلم **وله** على قصد التعظيم
 فانه انما ظاهر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح الله
 ولم يعتبر في الحمد القبول للتعظيم الظاهر فضلا عن قصد
 التعظيم الا انه الى غير الحمد في كتب الله بالفارسية سبوح
 وان اعتبر التعريف على الترتيب فاعتبار التعظيم فيه ايضا
 ثم فان عند الله طين والاكابر بعد عند انجسب التعريف

ف وان لم يكن للتعظيم ظاهر او باطنا نعم اذا صدر منه التحقير
 ما لم يعد عدل المستفاد وسخرية ويمكن ان يقال المتبادر من
 من قولهم ستر من فقد التعظيم او يقال المقصود بالتعريف الحمد
 المقترن به وقد قال صاحب الكشاف انما يعبد بالحمد
 واطاء القلب والافق كذب واستغناء او يقال اتفاق
 اهل الثقة من علماء العربية وغيرهم على ان الحمد شريف
 الاستغناء او حمير الجنس دليل على اعتبار التعظيم في الحمد
 بتعريف كتب الله تعريف بالاعمال يعني مراعى وهو ان يعبر
 في الحمد كونه المحمود عليه حملة كما ذكر في المصنف في التعريف
 هنا قصور الا ان يقال التعريف بالاعمال شايع عند الادباء
 والخواص ان الحمد في الواقع ليس بشرط بل يكفي كونه
 حملة في اعتبار الحمد او في نظر المحمود كن على زعم الحامد
 قصد التعظيم يستلزم ان يكون الحمد عليه حملة وسعي
 في ذلك يعلم ان التعريف بذلك لا يصف بالحملة ان اشترط المسافة
 في التعريف فان الحمد المحمود عليه يلزم ان يكون اختيارا
 وفي التعريف هنا لا استبعاد بذلك اصله الا ان يشك في علم
 ما نقل في التفسير وغيره من التفاسير المقبولة ان قد وقع
 الحمد على صفات اسديع ولا شك ان الاحمال لا اعتبارا
 الاختيار في بعض الصفات كالحياة والصفات النسبية
 استلزم الاختيار الحمد او لا وايضا فان اعتبار الاختيار
 في الحمد عليه بحسب هذه اللغة غير ظاهر ولا مسلم

دليل عليه وكذا اطلوا اهل الله الحمد على الشاء على صفاته تعالى
 ولا شك ان جواب يطلب من حواشيها على الكشاف والمصالح
قوله سواء تعلو الى العقل في تاويل المصدر مبتدأ خبره سواء
 والعقل في المعنى ايضا معتد في اعم مع الواو كما يقتضيه معنى
 الاستواء وسواء مع متو مع متو تعلقه بالتمية وتعلقه بغيرها
 ثم الضمير في تعلق راجع الى الحمد بل الى الشاء **قوله** انكر فعل الماز
 بالفعل الامر في ان كان على اصطلاح اهل اللغة **قوله** يبنى الامر
 بالبناء الدلالة على كونه المبنى بحيث لو علم عرف المبنى عند فعل
 هذا يجوز ان يكون انكر الخيا في اخذ الاعتقاد مبنى عن التعظيم **قوله**
 واما الاطلاق على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير انكر كاللهام
 ومحمل ان يقع قول او فعل منه ففعل الامر انما اللهام شكر
 واحد وعلى الله شكر ان احدهما مبنى عن الآخر وكلاهما يشان
 عن التعظيم افعال المراد بالتعظيم التمجيد عند الشاكر لا يحب
 نفس من اعتقاد العقلة هو انكر الخيا في تاويل انكر الخيا
 اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعل هذا يتصور انما انكر الخيا في
 معنى الدلالة بالنية للشاكر ايضا لكن كلمة قدس سرور في حلية
 الشكر يدل على انه بالنظر الى غيره فقط **قوله** فهو من الحمد
 الاظهر في مصدر الحمد المراد بالمورد ما ورد عند الامور
 عليه كونه اختياره المورد استارة الى ان الحمد كان صدر
 من القلب فهو من على البناء **قوله** وانكر بالقلب مخالف
 الحمد باعتبار انه اعم منه نظر الى المورد واخص منه نظر الى

الى المورد واخص منه نظر الى المستعمل والعكس محمول على المعنى
 العرفي اذا اختلف عكس بحسب العرف **قوله** اسم للذات ليس هذا
 نقرها بل بيان للموضوع له فلو انتقاض بالالفاظ المترادفة من
 اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار
 انها داخل في الموضوع له بل للإشارة الى اجتماع الذات لجميع
 صفات الكمال اما الاشارة في الوصف الى فظاها واما في
 الاول فله كمال متفرع على وجوب الوجود بالذات والاول
 ان يقال ان محض الاول كونه اكل الصفات واشهرها
 اختصاصه بغيره تعالى ومحض الله بيان سبب صفة الحسن
 المستفاد من الحمد **قوله** والعدوى الى الجملة الاسمية في اشارة
 الى ان الاصل الجملة العقلية كون الحمد من المصادر والاحد
 المستعمل بها والثاني في بيان النسب والتعلقا هو الافعال
 مع ان هذه المصادر مما يكثر استعماله منصوبا بافعال مفرقة
قوله للدلالة على الروايات والنبات اعلم انه ذكر الشيخ
 في دلائل الاعجاز انه لا دلالة لغيره كما زيد منطلق على انكر
 من بنيت الانطلاقة زيد ويمكن ان يرفع بين الكلامين
 بان محض الجملة الاسمية لا يدل على الروايات والنبات كمنابع
 انعام العدوى او غيره يمكن ان يفيد هذا هو المفهوم
 من كلامه قدس سرور في شرح المقام والتظاهر عند ان
 كلام الكشاف والمقام على كلام الشيخ فانما ذكر
 ان المتأخرين اخبروا عن ايمانهم بالجملة العقلية الدالة

والبناء

على الحديث لرواه الحديث في البتات منهم وع كفرهم بالجملة الاسمية
 المفيدة للشئ فان دواهم ذلك راسخ فيهم وقال صاحب المقناج
 في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يذكر لبتين كونه طرفا
 فيحمل الشئ والتجدي بحسب التقديرين والظاهر انها جعله
 الاصل في الاسمية الشئ فانها اعتبر ذلك فايدتها على
 الاصل ولا يقيد الاسمية التي خبرها جاد مفيدة للشئ والاسمية
 خبرها طرف يحمل لهما فانه ان قدر الفعل فللمجد والاف للشئ
 ومما يرد ما ذكرنا انهم جعلوا تحت ابرهم وم الواردة بالجملة
 الاسمية احيى من تحت الواردة بالجملة الفعلية لدرجتها على
 الدوام والساويين منها ايضا ما علوا جواز ترك الورد بالجملة
 الاسمية اذا وقعت حارة وبهذا المعدل يندرج اسكال اخرى
 وهو ان الفعل مفيدة للمجد والفرقة اختصارا لهما فلا يكون
 مثل المجد للثبوت **قوله** وعدم الحمد لا يقال ان الاهتمام
 باسم الله تعالى زاني والاهتمام بالحمد عارضي والاول ان
 عدم في الاعتبار على الله فالساوي لادهم بالضرورة اذ البسطة
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الزاني
 او لفرقة لانا نقول بمرجح كل منهما بقصد التكلم الا ان قد قدم
 بعضهم المجد وخدم كثير منهم انما السوي في ضمن كل منهما تكاثر
 جيد متعارضة كما قد عرفت لفظ المسند اليه لا يختصاري
 قد يذكر كونه الاصل ولا يقتضي للمجد بل يبقى اراخي وهي
 ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد

الحمد والتأني لا يتم الا بجمع المسند او المحمدي فيقتضيه تقديم
 الجمع على ما سواه وانما ان لفظ الحمد من بين اللفظين
 انبى بالمقدم نظر الى ان هذا اللفظ هو صريح المهورم
 المعنى **قوله** اتي على انعامه جعل ما صدر به لان الحمد على اللفظ
 امكن من الحمد على النعمة اذ الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الله
 بواسطة اذ ان اللفظ لا يقال قد وقع في القرآن التكرار على
 نفس النعمة كقول تعالى واشكروا لله انتم اسر عليكم لانا نقول فيه
 تجوز مع ان المهورم من الكشاف ان النعم يحكي بمعنى الانعام
قوله ابراهما القصور العبادرة لا يحكي ان العرض للمنع به يمكن
 بان يذكر كونه مفصلا او محلا او بعضه على احد الوجهين وان
 شك ان القسم الاول من العرض يفتقر العبادرة عنه حصص
 لا ابراهما كما في القسم منه فاذا اريد بالكلام ههنا تقييد ترك
 العرض الاول فالاباهام باعتبار ان ترك هذا العرض ليس
 بنقي في افادة قصور العبادرة لحي ازان يكون لنته اخرى وان
 اريد بتعليل ترك العرض الله فالاباهام باعتبار ان القصور
 ليس بمعنى بل متوهم فعبارة ههنا لتعليل فامر اذ التعليل
 بقوم لئلا يتوهم اختصاصه بمخصوص بالالصين الاخرين
 من العرض وان يقال ان يترك في تركه هناك لترك
 العرض الاعمالي لان ما انعم في تاويل انعام الله والصد
 المضاف مفيد للقوم وذكر الانعام في نوع المنع به اعمالا
 لا يقال بغير اراخي وهو ان وقع العرض لبعض المنع به تفصيلا

حيث قال وعلم من الياس ما لم نعلم لاننا نقول **المقصود** بالتعليل ههنا
حذف المنع به في ابتداء الكلام عند ذكر النعام **قوله** رعاية لبراعة
الاستدلال هي في الاصل تفوق الابتداء لكنه سمي برأيه الاصطلاح
ما هو سبب للتفوق اي كون الابتداء مناسباً للمقصود ثم ان رعاية
البراعة ههنا باعتبار ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان
اي المنطق الفصيح المعرب والمأثور الذي يقول **قوله** رعاية لبراعة الاستدلال
محمل محو ذكر البيان سواء لوحظ كونه خاصاً بعد عام او
وسواء كان هناك عطف او لا فلا يصح تقليل عطف علم بان رعاية
والجواب انه يعتبر اول عطف قوي وينسبها على رعاية ثم يجعل
المحو مع عدمه وان شك ان حصول المحو يخرج بعضه ملاحظة كونه
عطف خاص على عام بقى ان النسبة ايضا لا يحتاج الى العطف
فانه تقع الاشارة الى فضيلة البيان في ذاته تجعل محو علمه كما
انه يقع التبيين عليها في الآية الكريمة محو ذكر عند تقدير النعم
حيث حصل علم الانسان ما لم يعلم ويمكن ان يقال العطف يدل
على زيادة الفضيلة لانه يثير الي ان المحقق صار بمنزلة امر
آخر **قوله** ما لم نعلم لاحكام الله ونقول عند قدس سره ان المراد
ما لم نعلم يقوينا واحتمادنا وفيه ان جميع العلوم لذلك لا تحصل
بدون الهام الله تعالى وخلفه الا ان يقال ان لطلوع الخريف
على العلم التبريد المأخذ من معزول واحتماد العباد **قوله** قد تم
رعاية التلخيص لا يقال تمكن الرعاية بان يقال ما لم نعلم من البيان
علم لاننا نقول المراد ان قد تم بعد ذكر العامل في علم البيان على

على المبين رعاية للتلخيص **قوله** يتبينه من يخاطب به اي يعلم الخ
تبيناً ظاهراً بل اخلول وصعوبة في فهم المعاني وانت خبير بان
ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما المشاهير خصوصاً على رأي
قال لا يعلم تاويله الا الله ويمكن ان يقال الموضع من الكشاف في
ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم الخاطب من اهل فضل و
والاخبار والعطف وتركه الى غير ذلك من اوصاف الفاظ
الموجبة بله غمها **قوله** بدليل اهل وذلك لانه لم يسم اصله
او بل وسمع اهل فلم يكن اصل الال اهل يسمع او بل في
الجملة فانه ما يصغر **قوله** فانه ان يقول اختصاصاً بالخطب الشريف
منه من التصغير والحوار ان المقصود فيه الشريف باعتبار المضاف
اليه دون ذلك قال قدس سره في شرح الكشاف في
الآل تخصيصاً حيث لا يضاف الى الله ولا يضاف الى غيره
خطر الذين او الدنيا ولو سلم فالتخصيص باعتبار الانساق
الخطب باعتبار آخر مع ان الشريف والخطب يتفاوت مراتبة بحسب
الاضافات **قوله** وصحابة الصحابة بالحق اصحاب و
الاصل مصدر **قوله** جمع خبر بالتشديد في الاصل او في الحال
فلا بد ان الاخبار يجوز ان يكون جمع خبر مخفف حيث
على ما فهم من الكشاف بل نقول هو في الحقيقة على التقديرين
جمع خبر بالتشديد لان التلخيص هو التبيين الى اوصافها
ان كان اسم تفضل لا يثنى ولا يجمع يعني انه يجوز ان يكون جمع
خبر اسما بغير نيل بالفارسية **قوله** بعد الحمد فيه لشارة الى

ان الظرف محمول لا ما يكون من متعلقا الشرط معنى وقد اختار
 قدس سره في بحث متعلقا الفعل في الشرح ان الواسطة بين
 والفعل مع لفظ الجزاء مطلقا وكان قدس سره اختار ذلك
 هنا اشارة الى جواز اعمال اما في الظرف على ما نقل بعض النجاة
 عنهم مع ان في ذلك الاعمال وقرأ الى انه ينبغي ان يكون كل شيء
 بعد الحمد واعلم ان المناسب ان يجعل ما ههنا محل الفصل
 لتأكيد وقوع الجزاء في معنى مقصود **قوله** فحين تفتت اما هذا
 على ضرب من المسامحة كما يقال معنى من الاستدعاء **قوله** والغالاة
 له غالبا الا انه قد يحذف قليلا في الضرورة عند تقدير القول
 في الجزاء **قوله** وصح الاسم اي لفظا او تقدير على ما جعل صاحب
 الكشف لفظ المتن في تقدير بعد اما في قوله تع فاما ان كان
 المقربين واختاره صاحب الباب كمن المحقق الرضي وصاحب المغني
 جوز ان لا يقع بعدها اسم **قوله** اقامة لو ان اريد بذلك جعل
 اللزوم في موضع اللزوم على ما هو الظاهر فيه ان المراد ان
 العالم يقع في موضع الشرط اعني قبل جميع اجزاء الجزاء بل في خلاها
 لغرض الفصل بين اما والفاء كما هنا وقد في صدرها تقدير
 وكذا لم يبق الاسم مقام الاستدعاء بل القائم مقامه اما لئنه
 لما التزم لصرف الاسم بما افكان اللزوم واقام في موضع اللزوم
 وفيه بحث لان الظرف محمول لا ما لا يجزى الجزاء على ما اختاره
 قدس سره ههنا فالفاء في صدر الجزاء فالوجه ان يراد بالاقامة
 جعل وجود اللزوم بمنزلة وجود اللزوم في الجملة والمقصود

دظاهروا بما بينا انما الان في الجملة فهو ان انما الاستدعاء وعلو
 كثرة من الاسم والجزء والحمد بينهما فاصح الاسم بمنزلة
 وجوب ان في الجملة وكذا علو ما الشرط متعده من جملة
 الشرط والعاء والجزء فلزوم الفاء انما لها في الجملة
قوله علم البلوغ ليس المقصود على العلمية بل المراد به علم له
 زيادة كقولنا بالبلوغ قد يلزم من عطف وتوابعها على
 البلوغ العطف على جزاء العلم ولا من رجع الضمير
 توابعها جده الى جزاء الكلمة **قوله** فيكون من ادق العلوم
 تفرع على ما تقدم بواسطة مقدمه حقة مسلمة وهي ان
 دقائق العربية من جملة ادق الدقائق والاحاطة الى ضم
 المعجزة الارعانة الغير الحقة اعني دقائقها ادق الدقائق
 وذلك لان المدعى كون علم البلوغ وتوابعها من ادق
 العلوم **قوله** به يعرف الى اي به يعرف على التفصيل والتحقيق
 انه يشمل على الخواص الخارجة عن قدره الخلق فيعرف انه من
 اعجاز الكون في نهاية دبرها بالبلوغ واما ما ذكره كتب
 الكلام من انه مع فاعل وجب الاعمال ومبدأ علمه منه
 كلامية من اثبات النبوة ليدنا محمد عليه السلام **قوله** فيكون
 من اجل الى اخره والتعليل على التفصيل والشرح القرطبي
 اذ كل من العلمين لا يكون دليلا على كل من الاجل والادنية
قوله واثبات النبوة ان هذا ينبغي على ما هو الظرف من
 الاستدعاء والافان تر يطلو في الله على المقصود ايضا

قوله مترتبة المقادير بترتيب المقادير في كل مقام على
 الذي يليه بيان بلا حصر المند مثله قبل المند اليه عند
 ارادة المحصر يوزن المند اليه مقدما عند عددها **قوله**
 متناسقة الدلالات الظاهر ان المقادير بالتسوية المخلو
 التقدير المتفاوت فيشكل بالمتساوية والظاهر ان يحمل على
 كون الدلالات مطابقة لتفضيحات الاحوال على ما يستفاد من
 شرح المفاتيح للعلامة **قوله** من مفاتيح صفه للعلم الثالث
 على جعل التعريف في العلم لفظيا او نحو من ان يعذر حامل الضرف
 مخرج او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف **قوله**
 الكشاف المشهورة لا يخفى ان العلم الثالث كتاب لغة مع انه
 يفرق بالتدوين فيكون كتابا واما ايضا **قوله** وهو وضع كل شئ
 في مرتبة غاية التوجيه لهذا الكلام ان يجعل الضمير جعلا الى
 شئ منكر ومعرفة واصناف المراتب للعدد الخارجي اي وضع كل
 فرد في المرتبة التي يليه هذا الفرد الموضوع فيها **قوله** انها تجري
 بسبغ ان يراد بالتام القريب اليه بخلاف قوله من الزيادة
 في التام غفر مشققة فلا يتصور صيغة التفضيل وان تمام
 التهذيب لا يجمع مع وقوع الحق والتطويل **قوله** والحق جواز
 ما يلي مذهب الجمهور والحق اختيار الرخصة وهو جواز
 اعمال الفقيه الرجوع الى الحديث في الظرف واعمال لفظ الفقه
 فيه باعتبار الاصل وان لم يرد ههنا مع مصدر **قوله** وسفر
 الفرق بينهما هو الزايد متعين في الخوض والتطويل وليت

القريب
 قوله

ليست شرعا انه لم اقتصر على ما ذكر ولم يورد الفقه الا في مع
 به حاجة الى ربط الكلام على ان هذا الفرق هو المطلوب ههنا
 حيث جعل الحق محجبا الى الترتيب والتطويل قابل
 لا اختصار فان الفرق الذي ذكره ههنا يشبه بالعكس **قوله**
 هو كون الكلام لا ينبغي ان يجعل متساويا لضعف الكيف
 نظر الى ان حروف النسخة الكلام يوجب صعوبة فهم المراد
 بالنسبة الى المتتبع لتو اعد الاعراب **قوله** هو حكم كل منطبق
 اي قضية كلية مثله بالعلم القريبة الى الفعل على احكام
 ما تحتها ثم ان الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم
 لا على القضايا التي تحت القضية الكلية بل الشايع اطلاق
 الفروع عليها فان تحت الجزئيات على ما هو الظاهر منها
 يحتاج الى حرف مضاف ومضاف اليه اي على احكام جزئيات
 موضوعاتها وان عليه على الفروع بخلاف ما وجه التشبيه
 الى ارتكاب حرف واما ما في استخراج الفروع على ان يحمل
 القاعلة كبرى لصغر سلة الخصم كان يقال مثله ان زيد
 قائم كلام يلقى الى المنكر وكلها هو كذلك يجب تأكيده فجب
 تأكيده ثم التزم في يستغرق للعاقبة والغاية في المقام
 اشكال لانه يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
 التقدير للزوم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق به
 فقال مثله التاكيد في جواب الشك في هذا المثال سمع من الموثوق
 وكل ما سمع من الظاهر انه يتحقق في البلية فالتاكيد مع كل

منكم مستحق تأمل في خصه الاستدلال باعتبار الصلح بمعنى
اذ كل ما هو شاهد يصلح ان يكون مثالا من غير عكس كما قالوا ان
قصر التعيين ثم هذا المعنى وانما علمنا الاهمية على هذا الوجه لانه
اعتبر في المثال ايضا في التواعد وفي الشاهد اثباتا فان ارد
الايضاح فقط والاثبات فقط فما مبتاينان بتاينا طليا
وان ارد الايضاح والاثبات في الجملة فلهما عموم وخصوص
من وجه لكن المفهوم من الحاشية المتعقبة عنه قدس سره ان
الاحصية باعتبار ان اعتبار في الشاهد كون من كلام الثقة
في المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين عن مفهوميهما
وهذا مع انه بعيد لا يفرق من تعريف الشارح فلا يطعن في التفرع
من التوحيد صحيح بالتشديد وهو الغالب في فعل اللازم ^{الناج}
وقد قوي بالتخفيف ويؤيد ان صاحب الكشاف جعل
المصدر في الابعض المتطاع والابعض قصد واحدا في اللاحق
بالتخفيف قطعاً لكن قرع الفقيه ابن ديق العبد وهو الامام
في فقه الشافعي بان مصدر الابعض قصد بضم الهمزة المقصورة
وتشديد الواو والياء كعق وعتق **وقوله** قد استعمل اللاحق
هنا لا يخفى انه يجوز وتضمن على ان يكون جردا او اي جهدا
او غيرا عن نية التخصيص الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا
بجازيا او منصوبا بترفع الخافض في الجهد والاجتهاد ويجوز
ايضا تضمين في الترك فلا وجه لحدف المتعقبة وانه اختار
قدس سره ما اختار لانه ابلغ اذ يقع جهد في موضع النفي

النفي اي لم يمنعك شئ من الاجتهاد مع انه الموافق للوفاق ^{المشهور}
من التعدية الى المعقوب **اي** المختصر الانب بفتح واقت
الى ذلك ان يرجع القيد الى القسم الثالث لكنه قصر في ان الجهد
الترتيب والتهذيب الى مجموع المختصر احسن **اخذ اي**
النفي الترتيب او اخذ المعاني من الفاظ المرتبة **لما**
تضمنه معنى لم ابا في فيه اشارة الى ان تقر باليس في النفي
لانه اذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود المناط
النفي في القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ فقال في الجهد
ان هذا كقولنا اعلني ولا شك ان المطلوب هنا قيد النفي
لانفي القيد لكن بقي هذا الكلام في انه هل يكفي في الاعمال
حرف النفي وما يستفاد منه على ما فهم من امالي ابن الحاجب
فما ذكره قدس سره هنا بيان لا عمل النفي وقيد ^{منه} في
لحاصل المعنى او يجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل
وهو الظاهر من المعقول له هو الغرض الحامل على الفعل
المعقل واعلم ان المفهوم من شرح الكشاف انه لا يجب نفي
القيد على تقدير ان يدخل النفي على الكلام المعقل بالقيد ^{قد}
كبتنا عبارته في حاشية الشرح فليست ملزمة لطاوع
اي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا متساويا للمعنى
الاصلي **قدم** الميزان الى قصد الكوثر لك لانه لا تناسب
جعل الواو للعطف في محذوف الوصف متساويا للمعقوبين
في المضارعة والماضوية ولا يصلح جعلها للمحال بدو القيد

لان المضارع المنفرد انما يكون حالا بالغير لا بالواو
يقال بحرزان بمحذوف مضافا على ما سبق بناء على انه عدل
في المحذوف عن الماضوية الى المضارعية لقصد الاستمرار
لانا نقول في التقديم افادة الاستمرار مع الاحتراز في عدم
ذلك المتأخر من المحذوفين والمتأخر التقديم يعني انه لا حاجة
في افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المحض ترك
الواو وجعل الجملة حالا باعتبار الاشتغال على ضمير المتكلم
الذي هو عين ذم الحال اخذ فاعل سميته **حالة**
من ان ينفع به انما لم يجعله ظرفا لقول الاسال اشارة الى
ان النفع يخرج الفضل والكرم والارحمان في المختصر
او المولف **اي** محبى وكما في فالحب عزه فما
ذكر في الصحاح من ان حبك درهم اي كفاك بيان
للفي بالمال **اي** ما مر به صاحب المقام **اي** انما احتاج
الى ذكر هذا التبرع لما اشتهر من ان المحض من بستان
غير الجملة المنفردة او خبر مبتدأ محذوف ووجه التوفيق
ان المشهور على الغالب **اي** **وعلى** كذا التقدير
فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو حتى جملة انثانية ايضا
او ان يقطف عليه بتقدير مبتدأ اي هو هو نعم الوكيل
ومعناه هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية فيكونا
مطلوع خبرها جملة فعلية انثانية وان يقطف على حرف
حبه لكونه بدون اعتبار معي يكتفي ويكتفي ويحذف عطف

عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد ويجوز اذا
دوي نكتة كما انه عدل ههنا الى الجملة الفعلية والاعمال
المدرج العام ببالف قد قلنا جعل اللمبة للثنا ادل من
القليل والانتصاف ان لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل
معنى القول والاشفاق والاختيار بل هو انثا المدرج
وقد ذكر الشيخ الرضي انه يجوز عطف الفعل على الاسم و
بالعكس ان كان الاسم مع الفعل كما في قوله نعم فالى الاصابع
وجعل الليل سكنا اي فلى الاصابع فله بحرف مرفوع
برجل طويل ويضرب ان ليس الاسم بتقدير الفعل نعم
ان الجملة الانثائية لا تدل على المدرج من جميع الوجوه
بل باعتبار العنوان الذي علق به عن الفاعل وما يتعلق
به مثله نعم الوكيل يدل على المدرج باعتبار الوكالة
وتوابعها وهذا يستفاد من قولنا هو جد الوكالة ايضا
لا يقال نعم الوكيل يدل وصفا على المدرج العام بخلاف
قولنا جلد الوكالة لانا نقول ذكر في شرح المقام
السيد درس سرق في افادة نعم ذلك ان يدل على حمل
مطلقة غير معينة بقرينة المقام تحمل على العموم حذرا
عن الترجيح ودفع الحكم فكذلك قولنا جلد الوكالة
تحمل عليه في مقام المدرج والمقام الخطاى نعم نعم
المتأخر على ما ذكره ان يقال في المحذوف عليه اي
وهو حبي ايضا بعبارة نعم الحب كالمحذوف اي نعم

الوكيل بلا فرق بقى امر وهو ان العبارة مشتملة على عطف
 الانشائي الخبر لا يخرج من قصور وهذا الامر ليس كذلك
 لانه يحى عطفه عليه فيما اذا كان له محل من الاعراب كما في
 هذا الموضع صريح بما حجب الكشاف في سورة نوح حيث
 قال ولا تزد الظالمين عطف على قوله انهم عصوا عن
 حكاية كلام نوح ومقتناه قال رب انهم عصوا وقال لا تزد
 الظالمين الاثارا قال هذين القولين اول ذكر صاحب
 الكشاف في بيان الكشاف حاصل المقية اشارة الى ان
 الواو من كلام الله تعالى لا من الحكاية وما بعدها المحكي
 وانما ارتكبت هذا المكلف في ان من عطف الانشائي على
 الخبر ويكفي ان يحجب ايضا بان المقصود الاشارة
 الى دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من ان الجملة الانشائية
 اذا وقعت خبر بعد القول فيكون في الحقيقة مقورا
 متعلقا بالجملة وليس المقصود ان عطف الانشائي على الخبر
 ههنا يمثل على قصور وارجح ما نقل عنه قدس سره في
 الخالية من ان المقصود الحقيقي لا الرق **قوله** رتبة المحضر
 اي ما هو مقصود في الجملة في هي الخطبة ثم ان كنت قدس
 سره في الحاشية ان المحضر ينبغي على ان الامثلة والتواهد
 من قبل المقاصد نظر الى كونها من جزئيات التواهد
 ولا تخفى ان اعتراضات المص ايضا ينبغي ان تجعل
 من المقاصد باعتبار انها متعلقة بها **قوله** في نادية

بذلك

في المراد اي في نفس النادية لا في كيفية النادية والافاق
 كما في الفهم **قوله** وهم كما بينت نقل عنه قدس سره في ان
 الجامعة من المص عبارة دالة على ان الجامعة من الفهم
 الثالث وما نقله ذلك ان المص حصر اجزاء الكتاب في الفهم
 الثلاثة في آخر المقدمة ولم يلتفت الى ذكر الجامعة **قوله**
 بطريق التعريف العهد كاي لا يخفى انه لم يذكر شيئا من
 الفهم اعد شيئا من الفهم بفهم الفهم لا انها ذكر
 سابقا بفهم ما يجتزئه عن الخطا في نادية المراد
 يجتزئه عن الخطا في التعقيد وما يترتب به وجوه التحسين
 وهذه الامور معلومة الانصاف بالعنوان وهذا العذر
 كاف وارجح عليه انه اذا تدبر في علم علم المعاني حينئذ
 ويمكن ان يقال لما كان الجملة الفهم **قوله** الثالث هنا
 بعد التمداد من الاول على طريقته **قوله** والمقدمة في
 اعلم ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الجامعة
 فاما ان تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقل
 منها عاوجه الحقيقة او الجاز الى اسم اول كل شيء
 وتعيين المراد بالاضافة فقال مقدم الكتاب ومقدم
 العلم واما ان ينقل من الوصفية الى اسم اول كل شيء
 ويقصد بتعيين بالاضافة كالجيش والكتاب والكلام
 فعلى الاول النقل الى مقدم الكتاب واسم على الكبار
 واسم على الثاني اعتبار الواسطة ينطبق كلام العاوي حيث

سبيل الفهم

قال المقدمة التي يتقدم الجيئ من قدم بفتح تقدم وقد
 استعملت لاول كذا شئ فقبل مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام
 والى اعتبار عدم الواسطة بين كلام المغرب حيث قال قدم
 بفتح تقدم ومنه مقدمة الجيئ ومقدمة الكتاب واما انباء
 المقدمة على الوصفية واظهرتها على الامور المذكورة باعتبار
 مع التقدم فبه ان مخالف لما ينادى من القايي وغيره من
 الكيف وبلغ ان يعلم ان المقدمة بكر الدال بحسب الرواية
 على ما صرح به القايي ويؤيد التردية ايضا اذا المتبادر
 من الكسر الاستحقاق الذاتي في التقدم وانما اختاروا اخذها
 من قدم اللزوم دون المتعدي لان الظاهر ان تضاف الصفة
 المتعدي الى المعقول لا الى المالك نوح على كالكاب هناك
 المتقدم في المحصم الطائفة لا الكتاب فبه ما يتوقف
 عليه الشرح كانه ان جعل العلة في شرح المقام مقدمة
 العلم انما هي يتوقف عليه تصور او خات او شروعا
 ومقدمة الكتاب لا يخفى ان المتبادر من العبارة ان اظهر
 مقدمة الكتب اصطلاح بين القوم لا من عند الشارع او
 في مقابلة مقدمة العلم وقد قال في شرح المقام انها انما
 تلك الطائفة فاعترف عليه بان القوم يطلقون المقدمة
 على الفا الدالة على مقدمة العلم للعلة الظاهرة بين اللفظ
 والمعنى لا يطلقون على ما يكون مدلوله انما ان يكون مقدمة
 العلم فلا يتم كلام السيد غير ان لكل واحد ان يصطلح على

على ما شاعروا بان كثير من القوم يطلقون المقدمة على
 من الكلام انما المقصود بل على السارد ان يفعل من
 القوم ما يدل على اصطلاح منهم على التسمية المقدمة بازائها بفتح
 من الفاخذ الدالة على ما هو اعلم من مقدمة العلم ويمكن ان يقال
 كلام القايي والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق يعود له
 الاولوية لا للعلة التي بين اللفظ والمعنى ولا اختصا
 في كلامهما بما يدل على مقدمة العلم ولا تستلزم شيئا ذلك
 الاطلاق في عبارات المصنفين كاطلاق مقدمة العلم
 حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق في مقابلة مقدمة الجيئ و
 اظهرتها حقيقة عرفية عند اكثر وكثير من المصنفين
 مقدمتها انما عما يدل على مقدمة العلم ما قبل **قوله** وهي
 في الاصل في اتصاله بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي فالمراد
 بالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او مجازا والمقصود
 من البناء انما ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او
 الالتزام **قوله** بوصف بها المفرد لا لا يخفى ان الظاهر
 ان بوصف المركبات المتألفة ايضا بالاضافه خارجة
 عن ظاهر العبارة فينبغي اعتبار التاويل في القوم او
 في الكلام فذهب الشارع قدس سره الى الاول نظر الى
 انه شاع اطلاق المفرد على ما يقابل المشي والمخرج
 والمضاف والكلام ولم يبعد مثلا في لفظ الكلام
 واختار بعضهم التاويلية الى بان يراد بالكلام المركب مطلقا

المفرد

اطلاق الاسم الخاص على العام وهو الخ لئلا يلزم ان تكون
تلك المركبات الحالية عما يحل بالقصاصة في المفرد فصحة مع
مع اشتغالها على ما يتاخر فضاة الكلام وابعاد ذلك فخرجها
اعتبارا مع القصاص بضم كلمة فصحة معها وتنتج من ذلك صحتها
غير فصحة باعتبار مجزئ التناثر ههنا بل زيادة كلمة او
نقصانها مذكور وقد اعترض بان المفرد ما لا يدل جزمه على
جزم معناه مساو لالاعلام المتكلمة على تناثر الكلام بل على
صحة التأليف ايضا الا ان الاعراب باعتبار المنقول عند فنيي
ان يكون فصحة او بزيادة في تعريف فضاة المفرد قيد آخر
والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين
من النحاة فان المفرد عندهم الملفظ بلفظ واحد بحسب
العرف اذ تفرغ في اللفظ من حيث البناء والاعراب وكل علم
مركب مثل على اعرابين لكنها فردان في اصطلاح المنطق
فان تفرغ في المعاني اصالة فهذا التعريف للمفرد في اصطلاحهم
والى هذا التحصيص اشارة في حاشية المطالع وهو ينبغي
عن الوصل لا انما ترك ههنا احد في الاصل اذ معناه محد لفة
واصطلاحا فان قال العلوة في دياحة شرحه على المحتاج
البلد في الاصل مصدر يبلغ الرجل اذا صار يبلغا وهو
ان يبلغ الرجل بعبارة كنه مراده مع ايجاز بلو اخلول و
اطولة من غير اخلول وقيل هو اسم جامع لحس اللفظ
في صحة المعنى والصحيح ما ذكره المحقق وهو ان البلد بلوغ

في التكملة في تأدية المعاني الى آخر تعريف المحتاج اذ لم يبع
كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك اخص من المدعى اذ
المفرد على وجهه قد سى سى مساو للمركبات النقص ايضا
والقول بان اشغال الكلمة عليها بعد جزم والحوار ان الكلمة
انما قد تجعل متساوية لها ايضا على ما فهم من او اللفظ
الذي من المحتاج **والا** ذلك انما هو في الادليل على الاحتجاج
علم البلوغ عليها لا في كلام العرب ولا في كلام الادباء والمصنفين
الصا **والا** في امره يصلح للتعريف بحيث يتناثر كل منهما
على سبيل واحد في وجوه المفردات العامة
كما في اي الاحتجاج وقد ورد على اي الاحتجاج بان القيد
منه كان في حقه وحده اعني المذخور بعد الاو احوالها
والا فالفصاحة في المفرد في التعريف اما صفة يتقيد
العامل المرفوع على ما فهم حوازة من كلمة قد سى سى بحيث
ترك الجند في شرح المحتاج او يتقيد من منكر انظر الى
اللزم في الفصاح للجنس والمرفوع بلام الجنس مطلقا في
حكم التكملة على ما ذكره في شرح المحتاج واما طرف لغوي
متعلق بمعنى النية التي تشمل عليها الجملة واما حال على ما
حوزه بغير النحاة في محي الحال من الجند فان قيل لا ينبغي
التقيد ههنا في الحال حقيقة للعامل على الاطلاق وقد مر
بذلك المحقق الرضا قال لا يوجب جعله صفة فلنا الاطلاق
والتقيد فيما اذا جعل العامل في الحال الابتدائية غير

الملهمة المحمودة التي بين السند بده والرفعة وانت خبير
 بان وصف الزاي المعجم بالتصف المشرقة في المحنة
 لغو على ان هذا القائل او القول بوجوه كلام غير نصية في
 كلام قصير اخذ بنا على قوله في فصاحة الكلام شرط في فصاحة
 الكلام قطعا فقد ادخل المصنف التامقة والتامة في
 الكلام بخلافه فسر الكلام بالركب التام فانه يوجد في
 كلام نصية في الجملة اخذ المصنف التام في اشتراط
 فصاحة الكلام **والقياس** على الكلام ان يقع ان هذا
 القائل قاس وفورج كلام غير نصية في كلام نصية على
 وفورج الكلم الغير العربية في القرآن الذي هو عربي لغوي
 تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وذلك القياس فاسد
 في الكلام القرآنية التي قبل ان ينادى ميتة او فارسية او هندية
 كالقطاس والجميل والاشكاة عربية على نوافذ اللغتين
 ولو سلم فالضاهر في انزلناه راجع الى السورة والطلاق
 القرآن على البعض شائع ولو سلم فلا بد ان عربية
 باعتبار اغلب الاجزاء كما ذكره هذا القائل بل باعتبار
 الاسلوب ولو سلم فالقياس هنا مع القاري لانه اشترط
 في فصاحة الكلام فصاحة الكلم ولم يشرط عربية الجزء
 في العربية الكل لانه يكفي كون الاكثر على لغة العرب في نسبة
 المعجم اليهم واعترف على ذلك انه يشرط فصاحة
 الكلمات في فصاحة المصنف التام او مطلق المصنف

نماء

تقتضي ذلك ان يشرط فصاحة الكلم في فصاحة كلام مسماة باسم
 كالسورة او القرآن فانهم ذكروا ان الزايد على المصنف اليه
 خارج عن حصة الكلام والجواب ان حصة الكلام لا تقف
 على ما راى في سند ومند اليه لكنه شاع اطلاقه على المصنف
 تماراد عليهما وخصاه مثل السورة والقرآن لا يمكن ادخالها
 في فصاحة المعجم فينبغي ادخالها في فصاحة الكلام وقد اشترط
 فصاحة الكلام في الاية فصاحة احد المعجمين اي المصنف والمند اليه
 لوصف الكل بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزاء فصحا وان
 كان ذلك البعض مركبا تاما **وما** عما يقع اي يجب ان
 الى نسبة الجملة بان المعجم غير حصص او بان الاولي اراده
 الفصاحة ونسبة المعجم الى الفصاحة بدل غير الفصاحة قبل
 يبقى احوال القسم الثالث وهو ان يكون غير الفصاحة بحد
 لا فضل اليها عفو لتامع القدرة والعلم بما ذكره اجيب
 بان ذلك سفة لا يليق بحال القرآن الذي اني به مخرجة و
 تصديقا للبنى كمال بلاغة وفصاحة فظهر ان الالباب
 بالسفة نتيجة الجمل بان سفة قسبة تدخل تحت نسبة الجمل
 ورد بان ذلك بالنسبة اليها بغير تصوير واما بالنسبة اليه
 تعالى فلا بد ان ما يفعله فهو حسن وقياس القابل على
 الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام والجواب ان المحقق
 لم يجوز في صدور ما لا يليق بالحكيم من الترتيب في الاصول والاشعار
 وان جود في الحكم لم يقع لولا ببيان ذلك في عند انفسنا

بلا ضرورة ودليل من الكتاب والسنن سيما مثل ذلك الامر فاعلم
كون الكلام حجة ان انت خير بانه يلزم على ظاهر هذا التقدير
اشتمال القرآن على غير القصص مثل المتشابهات وكذا الات
بالتدريج المشته على كثير من الصحابة **قوله** ان الله عليهم اخذ
وكذا قوله ان هذا ان لا احد منكم ان **قوله** اي يبدوا مقصودا
هذا يوافق كلام الصحابة لكنه ذكر في الاسانيد التي خرج للحاجب
دفعه وبتقاسمه **قوله** اي كاتيف السريجي لا يمكن ان يعتد
لهذا التخرج وجه يتفق على قاعدتهم وهو ان يقال ان فعل
قد عي كصيرورة فاعلمه كخوفسي الرجل اي صار كالقوس
والسريجي مصدر سريجي بمعنى الفاعل وقد يوجب بان التفعيل
يحيى بمعنى النية الى افعاله نحو غمته اي نية الى غم فاسريجي
سريجي اي نية الى السريجي او السريجي ووجه بان التفعيل لم
يخرج للنية بمعنى المتابعة **قوله** قلت هو ايضا من هذا القبيل
او ما خول من السراج على ما مر به الامام المزدني حيث قال
السريجي منسوب الى السراج ونحو ان يكون وصف بذلك للثقة
ما يورثه ثقة كاتبة سراجا ومنه قيل سراج السراج اي حجة
وتوهم هكذا كاتبة قدس سراجا في الجواب بخط الشرف قدس
لنا الى يصح غيره مما كتبت في كثير من النسخ وسعني ان يعلم
انه وقع عطف ما خول في خط باو بالواو فالحجاب وحيث
لكن بر على الوجه الاول انه ورد سراج اسد هذا المعنى في البرهان
والناج وغيرهما من كتب الله اللهم الا ان يقال لست اراه في

في كتب الله من المتأخرين بعد الحكم من قدام اهل المعاني في التخرج
واجيب بان ذلك الاشهاد لا ينافي الاحتياج الى تخرج الق
البعد وانت خير بانه لا يحسن في جعل الجواب وجهين
متعابلين **قوله** على خلاف ما بينت عن الواضع لعل احسن
قدس سراج في فهم القانون هنا لكنه ذكر في المصنف ان
المراد بالقانون هنا القانون النسخي فنورد عليه انه اذا
غير في العين مثله الى كسر صار عين قصه ولا شك
ان ذلك يتعلق بعلم الله دون علم التصريف فيكون ان يقال
الكلام في قصاص اللفظ الموضوع ومثل ذلك ليس هو
لو يقال فالاجل ايضا خارج لانه ليس هو موضوع لانا نقول
نصرة نعم بان اصل الاجل الاجل بغير الموضوع لا ايضا
غاية الامر ان انت في استعماله واعلم انه ينبغي ان يجعل المخرج
هنا متناوئ لا يجازي النافضة التي هي حكم الازد اذا
قبل مسوي يدو قلب الواو ياء والادغام كان عين
قصه في مناقضة باعتبار انه يقع مثل ذلك في المركب العام
الصافاة اذا قيل في ابنك يكون نون من ويحرك
الهمزة في ابنك كان غير قصصه تامل **قوله** الحمد لله او
انت ملك الناس رقا فاقبل **قوله** فخيال وما في ذلك
ال اهل واصل ما به وابدال الهمزة في الهاء غير متيسر
قوله الاخر من الخيل الى هو في الله الابيض مطلقا
والابيض الجهة من الخيل فكل من البيان قدس او

للمال واما جعله ايضا خبرا فقيهه انه لا يستفاد من العبارة **قوله** ^{نظر} فيه
 وجه النظر ان اراد صاحب القيل ان الخلو من الكراهة ^{قوله} دخل
 في مفهوم الفضا فليس وان اراد ان لو لم يذكر في مفهوم فضا الكراهة
 مع خلو من عدا ذكر في ايضا **قوله** انما هي من جهة القراءة لا ينبغي
 ان يراد ان القراءة مثله على الكراهة فالكراهة بحسب المفهوم
 القراءة فان توجه المنع على ذلك ظاهر غاية الظهور بل اراد
 ان سبب الكراهة منحصر في القراءة فالقول باشتراط الخلو من الكراهة
 كانه اشتراط الخلو من الكراهة لكن ذلك الادعاء ايضا محلي
 على المنع **قوله** في قوله الكراهة قد يتوهم ان هذا اشارة الى ما ذكره
 المحلاني من ان الكراهة اما راجعة الى النعم او الى التزاد او الى الشتم
 على تركيب ينفذ الطبع عند فعل الاولين ذكر الكراهة مستغنى
 عنه في الاخير لا بد من ذكرها في تعريف الفضاحة ولا يخفى
 ان نظرم قدس سره لا يتوجه على ذلك في المحلاني ايضا اعترف
 بان كراهة بعض الالفاظ بغیر النعم واما اشارة الى ان دخل
 للنعم في الكراهة اصله فشكل **قوله** لا ضرورة في القول بان مقصود
 قدس سره ايراد النظر على كلام المحلاني بل على قول من قال بان
 الكراهة بحسب النعم الا ان عليه النقل و ينبغي ان يعلم ان كلام
 المحلاني بطر انه لا يكفي لصاحب القيل المذكور في المتن ان
 يلزم في بعض التصورات كالكراهة في تعريف الفضاحة ولا ينبغي
 اعتراذ في وجه الكراهة في الجملة بدون النعم و اعلم ان قال
 الكاشي في شرح الفضاحة النعم بالفتح مصدر هو ثم نعم الى حل

الرجل وبالكسر مع نقمة اي هي الصوة في القراءة فالمنع
 هو الانب هنا **قوله** مع فضاحتها بحسب ان يكون صفة
 مصدر مخدوع اي خلوها كانا مع فضاحة الكلام او ان يكون
 بمعنى بعد على ما في الهاء لكثرة واما جعلها ظرفا للقول
 للخلو فيما اختلف فيه النجاة والاعتق للخلو ان يكون
 المفعول معه بحيث يقع لسان العقل اليه وخالف بقى
 النجاة ونقص مذهبه يقول العرب انتظرتك مع طلوع
 الشمس هكذا استفاد من الشرع الكبير على الكافية ويؤيد
 الساقص ما ذكره صاحب المنع من ان المع عند الاضادة
 تارة معان الاول موضع الاجتماع الك زمان الثالث
 مراد عند الا ان المشهور مذهب الاعتق يتأخر مع البس
 بخلاف قول العرب الا ان ان المحقق الرضى جورد في تعريف
 الكلام ان تكون الباء في قوله باللسان بمعنى مع فزده البس
 رحمه الله بان يلزم ان يصير المنع والمنع امر واحدا
قوله حال من الضمير فان قيل يلزم ان يصير مثل زيد
 اجل فصحا فان يصدق عليه في تلك الحالة انه خالص علم
 ذكره حال فصاحة الكلام كما يقال الكرم السماوة حال المكنة
 فاذا سمي شخص حال المكنة ثم صار فقير يصدق عليه انه
 كرم وان لم يكن سميا حال الفقير قلنا يمكن ان يختار مذهب
 بعض النجاة ان المستوع محاذ في غير زمان الحال فلا
 يصدق على زيد اجل ان خالص و تصح في زمان فصاحة

الكلام الذي قبل هذا الزمان أو بعده واجب بان مثل زيد اجل
 ليس متحد مع زيد اجل بل يعارض فليس الكلام واحدا
 بخلاف الفقد فانه شخص واحد له حالان وفيه اذ ذكره
 سر في المصطلح ان مثل ضيفي نصي في موضع غير نصي في
 مقام آخر اللهم الا ان يقال لللفظ في كل مقام بغاير اللفظ
 الاخر بان شخص **قوله** ويلزم ان يكون ذلك لانه يصير النظر
 قيد للتناظر الداخل تحت النفي اعني المخلص وانما المقيد
 يصور بانتفاء القيد فقط وهو الاظهر او بانتفاء المقيد
 فقط وهو كليل او بانتفاء كلهما والمقصود هو المتوسط فيكون
 المحل في التعريف لا محتملا غير المقصود لان يقال اذا علم ان التناظر
 مع فصاحة الكلام محل علمه اذ اخلو التناظر مع عدم الفصاحة
 بالبرهان الاول **قوله** لا تناقض لذلك غير ملتفت اليه في التعريف
 يتابع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول التعريف مساو لانتهاء
 التناظر والفصاحة معا لانه ان انتفا الفصاحة بحجب الغاية
 او مخالفة القيل هو تناظر الحرف والاوليه فيه غير مسلمة
 لانه قد انتفى شرط ووجد شرط اخر كما في صورة التناظر مع
 الفصاحة نعم سلمنا الاول **قوله** اذا كان عدم الفصاحة بالتناظر
 والمخالفة معا وامتنع احدهما مع تناظر الحرف لانه لا يكون الا خلو
 للمعنى **قوله** المشهور بين الجمهور ان لا يحفى ان يحصل الضعف
 بخالفه العائز المقدر عند الكل ايضا يمكن ان يقال هذا
 يعلم بالبرهان الاول او يقال الكلام في تركيب له صحة في الجملة

الجملة مع انه يمكن جعل المشهور بين الجمهور متناوذا لما اعتبره
 الجميع **قوله** لفظا ومعنى وحكما اقسام للقبليية والتقدم لذكر
 المرجع او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب
 والآخر في ذلك سهل نعم التقدم اللفظي ان يكون المرجع
 ملحوظا به من قبل الفهم سواء كان من حيث الزمان والمكان
 ايضا مقدر او لا والتقدم المعنوي ان لا يكون المرجع مقدر
 مقدر عليه لكن يكون هناك ما يقتضيه ذكره قبل الفهم وذلك
 انما هو مثلا ذكر الفعل المتعدي للمرجع نحو اعد لواءه اقرن للفقير
 ومثل سياق الكلام المبني له مثل ما قرنا او بعيد ومثل
 معنى الفاعلية والابتداء المتعديين لتقدم الفاعل والمبتدئ
 على المعنوي والخبر رتبة كذا يقع المعنوي الاول في باب اعطيت
 بعضي بعد رتبة على المعنوي **قوله** والتقدم المحكي ان يتاخر المرجع
 عن الفهم لفظا او يكون هناك ما يقتضيه تقدمه الا الفهم المحجب
 بحجب اصل وضعه من تقدم المرجع لكنه قد خولف ذلك
 الاصل لثلاثة الاسباب في التفصيل فالأصحاح المتعدي ما لا يقصد
 فيه نكته اصلا **قوله** والروية والوجه للحال انما اختلا ذلك
 على العطف مع انه الاصل لرعاية المنهية للمقابل فان قوله وحال
 حال في المقابل اعني المنهية وحده ايضا على تقدير العطف فان
 عليه اما مجموع قوله احدى او الفهم المستكن لوجوه العاقل
 على التقديم بل يمكن ان يتوقف مدعى الروية على مدعى كماله
 من العبارة وان يتخذ الشرط والجزاء الاول لان يقال اعتبار

العطف قبل الجزائية فالخرابة الحقيقة مجموع مدرج الورد
 ومدرج الشاعر لا نقول لا فائدة في ضم الشاعر مدرج مع
 مدرجهم ويمكن ان يقال المعنى انه متى امدح الوردى شارك
 ومرتضى معي لا يترأى مدرجهم عن مدرجى وهذا يظهر
 فائدة مدرج معي وايضا في اتحاد الشرط والجزاء براد بالجزء
 المدرج المحتال على ما هو المتعارف في مثال تلك الصورة
 في مقابل المدرج ان يمكن الاعتذار بانه اشار بذلك
 الى ان اذمه لا ينبغي ان يظهر ببال احد ولو على سبيل الشرط
 والتعليق الا ترى انه اورد في الزعم لفظ اذا التي هي لازمة
 وفي المدرج لفظ متى التي هي سورة الجملية **فان** كل السافر
 الطاهر منه ان ذلك يقال للتساهل في السافر والتقل كما يقال
 انت الرجل كل الرجل لكنه يحمل ان يراد ان كان في السافر في
 الجملة بحيث يكون في ذلك اكل فلا ينافي **فان** ان لا يكون
 في ذلك يلزم ان لا يكون اللزوم المعاد فصحيح مع انها في المختار
 والجواب انه ان كان الدلالة فيها واضحة عند القطر التلمذة
 بعد العلم بالاصطلاح فيها فصيحاً واقله وقبلها فصيحاً
 اصوله كذا لم يذكر المصنوع صاحب المختار في المختار **فان**
 تقدم او تأخر انما يقتصر على واحد منهما مع استلزام كل منهما
 الآخر اشعاراً ببقاء احداهما في التحلل **فان** او حذف اي بقرينة
 واضحة فان الحذف مع تلك القرينة في قوله الاتساع فلا يحصل
 التعقيد او غير ذلك ينبغي ان يجعل متساوياً لمثل العطف

العطف على المحل بل قرينه ومثل جرح الجوار وغيرهما وان لم
 يوجد التحلل في ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن
 المفهوم من المصطلح ان التعقيد اللفظي لا يكون بدون ذلك
 التحلل **فان** اسبيل الخروج في ذكره شرح المختار
 بدله المتغيرة فكما اسبيل اسم والمفهوم لقب **فان** قبل ذكر
 ضعف ان لا يخفى انه ليس في كلامه من سره فزوده مدرج
 هل هذا القيل على ما ذكره المختار الى ان احد الاربع
 اما الضعف او التعقيد فمن غير ذكر الاخر ولو عمل
 على ذلك لا يتم دفعه الا بان تمام ان ذلك الضعف تحقق
 بدون التعقيد في مثل جاني احد بالتسوية وان اغناء **فان** تكمل
 ضد غير الآخر ليس بمضمر ان المقصود تكمل القيد في الحد
 شايع والافعال من غير الغرابة فمن غير الخلو من غير التناظر
فان وان كان كل منها في اشكال قول وهو ان اجتماع
 تلك الامور اما ان يكون مخالفا للقانون النحوي المشهور او
 فعل الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التاليف وعلى الله
 لا يصح مسيأتي في آخر المقدمه من ان الاحترار في التعقيد
 اللفظي يحصل بالنحو **فان** التحلل في انتقال الذهن
 يسعى ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود
 بالانتقال من جميع الى آخر توجه التقدير الاول الى الله لعل
 منها والتحلل في الانتقال بقول الانتقال من المعنى الاصل الى
 المراد وذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بقرينة

ان تمام المراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه
 لاصل المعنى وذلك لوسعة ان تمام المراد من اللفظ بسبب ان
 الذهن يتقبل بسرعة من المعنى الاصل الى المراد ولا سبب سواها
 فبالضرورة تنتفي سرعة الان تمام بانفسا سرعة الانتقال ولا شك
 ان ذلك المحلل بسبب ايراد المتكلم للوزن البعيد وادارة
 من اللفظ مع خفا القرينة الدالة على المراد **قوله** بسبب ايراد اللوازم
 لا يخفى انه ان علم صفة اللوازم والوسائط على الجنس كما قال
 ائمة الاصول في الجمع المخرى بالوزن في وصف الوسائط بالكثر
 غير حسن وكذا ان اعتبار الجميد باعتبار الحوان مع انه يلزم ان
 لا يوجد اللوازم والوسائط في كل مادة وذلك غير مسلم
 الا ان يقال في ذلك اعتبار الاقل كما في قولهم اذا تنازع
 الفعلان في الحمل لا دخل لوصف الوسائط بالكثر في
 في المحلل وعلى ان يقال المراد باللوازم وكثر الوسائط
 هنا ما فوق الواحد والاعلى ان يتحقق المحلل بتعدد اللوازم
 والواسطة **قوله** سا طلبه ادخل اثنين لشارة الى ان البعد
 وان كان لغرض آخر لكنه لا بد ان يطلبه الا بالنظر الى الاستقبال
 كذا الخ واما كذا فاعلم عند حسن سرعة مثل هذه اللطافة
 نسب البعد الى الدار والقرب الى دارهم والعاشق لا يطلب
 بعد المحبوب وان يعلق به غرض نعم يمكنه طلب بعد الدار **قوله**
 لكنه اخطا انما جعل ذلك خطأ في نظر البلاغة فانه لا يتم
 من العبارة وان كان له وجه صحة في الجملة من استعمال المحو

في حطو خلق الدين محاراة ثم الكناية بذلك عن الفرج ينبغي
 ان يعلم ان المصور في كثير من كتب اللغات السريّة صلا
 مستعد يجعل مبنيا للمفعول هنا لكن المتبادر من تعريض الصحاح
 انه لازم فيلزم العطف على الفرج **قوله** اطلب نفعا
 بالتحقيق من طاب على ما قال في المصطلح من انه اراد
 بطلب الفرج طيب النفس به ويلو عليه ايضا تنكير نفعا
 ولكن عطف واولها يشترطه من التطيب **قوله** حسن
 الجرح في اكثر النسخ بالندك كير على تاويل الفرس الذي
 هو مؤنث سمعي بالجنس **قوله** كأنها تخرج فنه اشارة الى
 ان اطلاق السور على الفرس مجاز نظر الى ان السور
 من سيج في الماء على ما في الاساس ومن الجان فرس
 ساج وسور يعني ان المتنا للوسعار والاعانة في الفرج
 والشد يد شد عرو الفرس والفاهران يجعل السور
 هنا من السج بذلك المعنى الا ان يقال السج حقيقة في الماء
 على ما فهم من الاساس مع انه يلزم الفرج نظر الى انها في
 الاصل ما يغرك من الماء ولا ينبغي الجسدي بها **قوله** الساج
قوله فاعلى الطرف محو ان يكون مبتدأ خبره الطرف
 الاول والفرخان الا خير ان يجالها او الاول حال من
 خبر الخبر فكان لم ينفقت الى ذلك قدس سره باعتبار انه
 لا قاعدة يعتد بها في تعدد الخبر **قوله** والجندل ارض الى
 الجندل بسكون النون كما هو المنسوب هنا الجارة وفتح النون

وكسر الدال ارض ذات مجارة كذا يفهم من كتب الله فاذكر
قدس سر بيان المراد من اطلاق اسم المجارة على موضعها او ثبت
عنده الرواية في البيت بكسر الدال فيكون سكن النون لفروقة
الشعر كذا لفروقة في التحوير ولا شبهة للملك الرواية **قوله** والسمع
هدى الحمام ونحوه اعلم ان اطلاق السمع على بصوت الحمام
والفاخته حقيقة على ما في الاساس واطلاق الهدى على
الاول حقيقة وعلى انه مجاز والحمام في الله على ما هو المشهور
ما كان ذا طوق من الفواخت والتجارت وبتناه ذلك فهو
نحو مرفوع اي السمع هدى الحمام ومثل هدى اي هدى
الفاخته او مجرور فاكره فيقوم المجاز في بصوت الحمام والفاخته
ذكر في الديوان سمعت الحمام اذا طرب في صوتها ومن
ذلك سمع الفاختة وهو عند خيلنا على جرة واحدة
والاغلب بالبيت ان يراد بالحمام مجرور ما يقال بالفارسية
كبير على ما في المقدم ويجمع مثل الفاختة او يراد بالحمام
ما يلف البيوع ذكر في الصحاح الحمام عند الغاة الرواجين
قوله يشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة الله
سموعة بنا على نقل الصحاح لكن شهادة العقل مجرور فانها
سلمت فيما اذا كان الغرض من البصوت سماع الصوت **قوله** اما
اذا كان اظهرا والتشا ط كما يظهر للبلابل عند روية الارهاق
والادراد ولا شك ان الله هو الغرض هنا فاذ جعل
الروية ايضا من باب الامر بالبصوت **قوله** والافلا يحل

بجوز

يحل بالافلا يعني ليس اخلاها بها الا جرة ما يلزمها من النقل
والافلا من حيث هما لاجرة لا خلاها بها وهي بخلاف الكراهية
في السمع لانها مع شائب الافلا من غير ملاحظة للنقل ومجدة
انه يجوز ان موجب كل من السامع وكثرة التكرار الكراهية
في السمع دون النقل والتناظر **قوله** والكيفية عرضة الا
في مثل ذلك المقام ان يكفي بالمعنى الذي لفظ الملكة
والكيفية **قوله** النقط والوجه الزحزحة عنهما على مذهب
من لم يجعلها من الامور الاعتبارية او من نقول الكيفية **قوله**
ليدخل في مثل العلم الا قول الانصاف ان صورة العلم
الفضل لكل معلوم علم منفرد وليس فيها علم واحد بيقين
انعام كل بالذات بل بتبعية المعلوم انعاما عرضيا واما
في صورة الاحمال فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انعام فيه
لابلذات ولا بالعرض واتباع هذا واعترض ايضا بالكيفية
المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزاها اللهم الا ان يراد
بالغير ما هو خارج عن حقيقة على ما هو المتطلب لا اصطلاح
الممكن من ان الغير ما يتصور الانفكاك من الجانبين **قوله** اعترض
بالكيفية النظرية وانت خير بانه لا اشكال بنفس الكيفية النظرية
اليه لا يكون العلم بانفراها بل هو بالكيفية اليه اذ ركنها نظري
اللهم الا ان يقال المقصود بالتوقف المتبني للتوقف الذاتي
الذي لا يمكن زواله امله كما في العرضا النسبية بخلاف المعلوم
النظرية فانه قد يكون ضروريا للنفس العتسية **قوله** اشعار بانه

يعني في ذكر الملك اشعار بان من يدبر في مقصود ما يلفظ فصح
من غير سوء ذلك فيه لا يسمي فصيحاً لانها الملكة سواء كان
في التعريف لفظ آخر يخرج عن مجرى هذا التعبير عزاء يكون
فضاحة او لم يكن فلا يرد ان اللزم في المقصود لا يتقارن فيلزم
ان لا يكون ذلك التعبير فضاحة مع انه لا يبعد ان يقال ليس
في لفظ المقصود اشعار بذلك فان اللزم يجوز ان يخل عليه
بمعنى المقام لان في ظاهره **قوله** مع فصاحة ما علم ان
الفصاحة مطلقاً ليست شرطاً في اللفظ على ظاهر كلام المتأخر
ولا يبعد ان يختار التفصيل ويقال بل مجرد الفصاحة المقنونة
شرط فيها الا ترى ان مرجعها علم اليقين الذي هو جزء علم اللفظ
بمخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانه الحس او الذوق او الفهم
او الصرف **قوله** الى ان يعتبر لم يكن مقتضى الحال هو الخصومة
على اى وجه وجوب في الكلام بل اذا كانت مقنونة بالصدق والاعتبار
زاد الاعتبار وبالفهم حتى جعله مقتضى الحال **قوله** مع الكلام
انما لم يعمل في الكلام لانه قديم بالمقدور اصل المعنى فالخصومة
خارج عنه مستغنى عنه واما وجه تسميته به حتى احتاج الى
اظهار كونه مع علم في هذه الاشارة الى ان مقتضى الحال يحبان
يكون زائداً على اصل المعنى لا يقال في مقتضى الكلام الحال ان
الكلام مقتضى علم اصل المعنى فيما اذا كان الخاطب يلبس لانا نفع
هذا الاقتضاء في اللفظ امر زائد مفيد للتأنيق البليغ بل ودية
الخاطب **قوله** خصوصية التصواب هنا الفهم فان المراد بها التكا

التكامل والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالفهم مصدر
فالحققت به بقاء النية واما الصالح من ان اللفظ
الفهم فبا اعتبار انه يصدر ان بعد مصدره فصح بل
والخصوص بالفهم فصح فبا الحاشي بقاء المصدر في صان
يعني المصدر **قوله** وخصص ذلك يعني ان التحقيق ان مقتضى
الحال ليس نفي الكيفية بل يطبق الكلام المكلف بذلك الكيفية
والركيب المتعلق على الخصوصية الصادقة عن خيرات لذلك
الكلام الكلي مطابق له يعني صدق عليها والظاهر ان المطابقة
هنا يعني الموافقة عند قدس سره كما يقال طابق الفعل بالعدل
ولم يحد قدس سره امثال المطابقة على اصطلاح المتقولي
لان معك وتطابق الاصطلاح حين ليس بشرط وسبح في
تعريف علم المعاني تنه اريد التحقيق وسند كراي شأ الله تعالى
في تحقيق هذا الكلام ما يليق بالكلام **قوله** فان مقاماً
فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد مقتضى فان التظيم
والتحقيق يقتضيان الحذف قلنا المراد تفاوت المقام بحسب
الاقتضاء والتحقيق يقتضيان الحذف ولا شك ان اختلاف
الاقتضاء يوجب اختلاف مقتضى **قوله** لان الاعتبار في علم
لعلة هو **قوله** فان مقامات الكلام **قوله** كونه زماناً له وجه
ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزماني الممكن مطابق
للزمان والمكان **قوله** اي خلاف كل واحد منها
فيه ان مقام كل من المذكورين لا يباين مقام خلاف كل منها

واجيب بان الكلام على التوزيع بان يراد ان مقام التنكي
متلبيبا في مقام خلود من التعريف ويمكن ان يقال ان الضم
راجع الي واحد وقد ذكر في ضمن كل واحد ان الضم
مطلقا من وان كان الى التكرار وتجعل اضافة الضم
الى الخلف للهدى **قوله** مقام تقيده اي تقيده احد المتكلمين
قوله بمؤخر هذا فانظر الى الحكم والعلق **قوله** او اذارة قصر هذا
بالنسبة الى الحكم والعلق **قوله** او تابع بالنظر الى المنسحق
والمنعلق **قوله** او شرط مخصوص بالمنسحق **قوله** او مفعول يمكن
بانه في التلذذ الاخيرة **قوله** وانما لم يعمل به لان الظاهر ان
يذكر المخالف من محال كنه قد يترك كناية السوي في حوزة
التنظيم **قوله** ليس تلك الكلمة وكذا لما ذكر مقام تلك الكلمة
ليس له مع غيرها وانما نفهم ذلك باعتبار ان يصدر عنه
ان كلمة مع صاحبها وانما قيد بالمتاركة لان صورة المتاركة
شدة على غايتها ومحتاجه الى البيان في اصل المعنى لانه جميع
قوله بل من اختلاف مقام المتاركة **قوله** بالشرط لا يخفى
ان الفعل في نحو ان ضربت فسر الشرط لا يقتضي به فكان اراد
بالشرط اذارة الشرط **قوله** وارتفاع شأنه فان قيل اصل
الحس الذي يحصل بالمطابقة فالارتفاع بكالها لا ينفيها والخطا
يقتضي ثبوت اصل الحس فلا يكون بعد منها فلما كان المطابقة
متطابقة ايضا في ان يقال الارتفاع بحس المطابقة كما ان اصل
الحس ايضا بذلك الحس ثم اضافة العدم للحس للهدى والمفعول

قوله مقام تقيده اي تقيده احد المتكلمين
قوله بمؤخر هذا فانظر الى الحكم والعلق
قوله بالنسبة الى الحكم والعلق
قوله او تابع بالنظر الى المنسحق
قوله او شرط مخصوص بالمنسحق
قوله او مفعول يمكن
قوله وانما لم يعمل به لان الظاهر ان
قوله يذكر المخالف من محال كنه قد يترك كناية السوي في حوزة
قوله التنظيم
قوله ليس تلك الكلمة وكذا لما ذكر مقام تلك الكلمة
قوله ليس له مع غيرها وانما نفهم ذلك باعتبار ان يصدر عنه
قوله ان كلمة مع صاحبها وانما قيد بالمتاركة لان صورة المتاركة
قوله شدة على غايتها ومحتاجه الى البيان في اصل المعنى لانه جميع
قوله قوله بل من اختلاف مقام المتاركة
قوله بالشرط لا يخفى
قوله ان الفعل في نحو ان ضربت فسر الشرط لا يقتضي به فكان اراد
قوله بالشرط اذارة الشرط
قوله وارتفاع شأنه فان قيل اصل
قوله الحس الذي يحصل بالمطابقة فالارتفاع بكالها لا ينفيها والخطا
قوله يقتضي ثبوت اصل الحس فلا يكون بعد منها فلما كان المطابقة
قوله متطابقة ايضا في ان يقال الارتفاع بحس المطابقة كما ان اصل
قوله الحس ايضا بذلك الحس ثم اضافة العدم للحس للهدى والمفعول

قوله مقام تقيده اي تقيده احد المتكلمين
قوله بمؤخر هذا فانظر الى الحكم والعلق
قوله بالنسبة الى الحكم والعلق
قوله او تابع بالنظر الى المنسحق
قوله او شرط مخصوص بالمنسحق
قوله او مفعول يمكن

قوله

والمفعول الاخطا بحس العدم المطلق المتعلق بحس المطابقة
لا يعدم هذا الحس بالكلمة لكن ينبغي ان يحمل الكلام على المبلغ
وان جاز ان يحمل على الفصح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحس
بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والارتفاع بعد منها اصل
اصل الارتفاع ان صاحب الارتفاع قال واذ انظر الى الارتفاع
برجعها وان الفصاحة بنوعها عما يكون الكلام حله التزيين
وسمى الارتفاع درجات التحسين فليعلم هذا على الكلام على الفصح
قوله بالحسنات البديعة من حيث يبحث عنها في علم
البديع وانما قيد بان ذلك لان تلك الحسنات من جهة
احصاء الحال اياها هو وجه الحس الذي يبحث عنها في
تلك الجهة في علم الارتفاع وكذا ذكر الارتفاع الارتفاع
من الحسنات البديعية في علم المعاني **قوله** يقع اذا علم
ان ليس الى اخره فيه إشارة الى ان الارتفاع في الارتفاع
الحال ان التوزيع وانما لم يعمل على التعليل لان الكتاب على
مقتضى النزول والمسلم ان يقال فالاعتبار الكتاب هو مقتضى
الحال مع انه التوزيع **قوله** اضافة المصدر الى ينبغي
ان يعلم ان قد يتفاد من اضافة المصدر العموم بحسب
القرآن كما في سائر الاسماء المضافة والمعرفة باللام لكن
اخبارها للحصر غير ظاهرة الا ان العموم قد يتلزم كما في
قوله ثم ضربني زيد فانما فاذا كان جميع الضربات
المختصة في حال القيام لم يحصل شيء منها في غيرها لا مشاع

قوله

قوله

ان يحصل شخص في حالين واما البحث اعني قولنا وارتفاعه
فان كان البناء للبيئة القريبة كما هو المتبادر فالعموم فيه ايضا
يتلزم المحصر فانه لا يتقدم السبب القريب لكن المفهوم من الكتاب
التي كثرها قدس سره على المحصر في هذا المقام انها المطلق السببية
وعلى هذا التقدير فان كان المحصر مفعول ان الارتفاع ان يتحقق
بهذا السبب لا بد منه عند انتقائه فاللزوم مسلم لكن لا يلزم الاتحاد
والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المنتجب كالا يخفى
وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فاللزوم ممنوع فانه
وخرج الحديث لاصلة الابطاحة الكتاب وايضا لاصلة
الاباطحة والافتراض فليست **قوله** فقد علم ان المراد ان
الظاهر المراد ببناء الاتحاد بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب
لكن لا يلزم ذلك اصله على عدمه وكذا كبت قدس سره في الحاشية
ان المقصد بالاتحاد او المساواة **قوله** والاباطحة ان كبت
قدس سره في الحاشية ان المحصر متناهي فيبطل احدهما
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص
ليحقق الارتفاع في فرع آخر من الاعم ويبطل كل منهما فيما اذا
كان بينهما عموم من وجه او بتباين كلي وقد بحث لان بطلان
احد المحصرين لا يوجب اليقين لازم واما بطلان كلاهما او احدهما
بالتباين فغير لازم قطعا سواء وجد العموم من وجه او
التباين او غيرهما وما يتوهم في جميع الصور من بطلان كليهما
فغير صحيح والحق انه لما ابطال الجزء الايجابي من المحصر

في العلم ابطال الجزء السببي من المحصر الاخص لا وجه للبطلان
الباطل الاول المبطل بخلافه ما اذا وجد العموم من وجه
او التباين فانه لا يجافي من كل منهما يبطل السببي من الآخر
عند العموم ولا يتعدان يقال صدق الجزء الايجابي من
الحاصر من امر بقدر عند العموم فالكل في الجزء السببي
فان لم يكن الاتحاد والمساواة يبطل الجزء السببي من
المحصر في الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق
يكذب الجزء ان التباين متناهي على تقدير التباين الكلي
والجزءي فافهم **قوله** نصب على الفرق لا يخفى انه يجوز
ان يكون صفة مصدر يسمى فان السمة هنا مفعول الاطلاق
كما يقال سمي زيدت ابناى اطلق لفظ الانسان عليه
واما ان ثبت المصدر في الصفة فلا ينفك اليه كما مر في
السيد الشرف في اول الفن الثالث من شرح المفتاح **قوله**
ولما مر فان اي فردان احدهما في غاية الحال والآخر
في غاية النقصان فكان اعتبار البلاء امر عند الباطن فان
قوله لما في المفتاح من ان البلاء يتزايد الى ان تبلغ حد
الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه **قوله** لا يكون
من الطرف الاعلى لان الاصل في طرف النقص ونهاية ان يكون
امرا واحدا تشخصا لا يقسم اصله في البداية والنهاية
جعل ذلك الامر في قوله فظهر ان لا يكون القريب حينئذ
من الطرف وتدرج في الطرف نوعا وما هيته واحدا مع

تقدر افرادها فان المخرج في الطرفية انما هو نفس النسخة
فيه وتقدر الافراد لا يوجب قدره في حيث هو ثم ان
الغريب من النهاية لا يتناول مبداه وبعض افراد الوسط
والتعبير بالتوزيع انما يصح في جميع الافراد لا ببعضها على ان التعبير
عنه بما حمل خفاء في الاحكام الخاصة بالصفة فانه لا يظهر
ان يقال زيد وعمر في غير ذلك من الافراد **نوح** وهو
ما اذا غدر الكلام عنه لا يقال بصدق التعريف على الطرفين الاعلى
والمراتب المتوسطة ايضا لاننا نقول عموم مائة قوله مادونه اي
الى مرتبة دونه يدفع ذلك **قوله** وان كان صحيحا الاعراب
هكذا وقع في الايضاح ايضا لكنه لو قيل وان كان فصحا
لكان احسن **في تفاوت المقامات** ينبغي ان يجعل متساوي لتفاوت
كمية اي قلة وكثرة كما انها متساوية للتفاوت في كميته
قوله سوي المطابقة لا يخلو عن ذلك فان البلدة هي **الرجل**
المطابقة والفضاء فتصغر بغيره ان يقال يبلغ هذا
الرجل رجل سوي هذا الرجل **قوله** متصفا بصفة بغير صف
يتم بها في اللفظ ويميز كالقصر والبلد بجملة ما اذا اتى
بمطابقة او جاك او نحو ذلك فانه لا يفتد بغيره وانما
ينبغي المسمى والمجنس مثلا كاذبه قدس سره في التاميم على
المصطلح **اقول** الظاهر ان يقال ان هذه الوجوه محتملة
لكلامه فهي ثابتة للبلدة عنده **قوله** بلغة المتكلم ثم ان اتصاف
المتكلم بتجسيم الكلام بما تابع لاتصافه اي المتكلم بالبلدة عنده

لا يبعد

ثم على تقدير ان يكون في الكلام شرط بلغة المتكلم كما ذكره
صاحب المقاصد وحققة الحق الشرائع **قوله** شرط **قوله** البلدة
في المتكلم لا انت خبر بان ملكه الا قد ار على كلام يبلغ في
نوع من المعاني لا يكفي في بلغة المتكلم فتصح التعريف على
بالغاية على ما ينبغي في فضاء المتكلم لا يقال النكرة
عامة على ما علم في موضع لانا نقول البشر لا يقدر على تاليف
مثل **الفران** **قوله** ان البلدة في الكلام هكذا قيل في الايضاح
والاحسن ترك التفسير حتى يعبر بالبلدة في المتكلم ايضا **قوله**
اي ما يجب ان يحصل ان لا يخفى ان هذا التعبير يدل على ان
المرجع اسم مكان ومصدره عين المفعول اي المرجوع اليه على
الحذف الا يقال كما يقال مرجع الجرح هو الفخ كمن كتب لثلاث
ان يحمل على المعنى المصدر بقرينة كل الى كانه قوله **مرجع**
الرجوع الى الفخ في قوله تعالى هذا بيانا لمعنى مجموع الكلام
بحسب المثال بالمرجع فان ما لم يرجع الى البلدة الى اللفظ
ان امر ضروري **قوله** فربما تامل **قوله** او البرعانة اشكال لان
والا كما ينبغي لانه حذر في قوله عليه ان لا يصح حسد لفظ
برعانة اذ ان لم يحقق الاحتراز ان يكون الكلام غير مطابق
قطعا وانما ينبغي كونه الاحتراز مرجعا فتصح عليه ان لا يصح
قوله قد يكون بلغة الله لان يقال كلمة من التحقيق
على ما قال ابن الحاجب فحينئذ يصح جعل اللفظ الاحتراز
او يقال انما ينبغي للمناسبة بين التقي والعدو والظاهر مرجع

لوصف

التي الى آخر القيد اعني قوله فلا يكون بليغا في بعض جعل الاتفاك
الا حذر ازرجا ولا بعد ان يختار التو الله بان يجعل قوله
والدليل على ان يكون مستتر كون الاحترار ترجعا واحيا
الحصول في اللغة وقوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق
بدليل ما سبق في تعريف البلاغة من اعتبار المطابقة فيها ولذلك
قال في المحصول لما مر في تعريف البلاغة فليس متفرعا على ما ينبغي كون
الاحترار ترجعا تأمل قوله والي غير الاصح المقابلة ان يقال
والى الاحترار من حيث الاختلاف بالقصاصة اللهم الا ان مراد به
التميز بحسب الخارج لا بحسب العلم كما يشعره قول الشاعر فيما
بعد يعني به يعرف تميز العلم وقوله ويدخل في تميز العلم تميز التمييز
بالكلام لم يمتح الى هذا الاحترار لكنه تابع في ذلك لما قلنا
المص الايضاح نظر الى ان البلاغة متفرقة على قصاصة الكلام
اولا وبالذات وعلى قصاصة الكلام ثانيا وقوله منه اي بعض الظاهر
ان ما بين مبتدأ خبره منه لكن الكتاب بحسب المعنى العكس على
ما حققه قدس سره في شرح الكشاف قوله بالحس قال قدس
سر في شرح المفتاح الزرق يطلى على النوع المدرجة للعلوم
من حيث كمالها في الادراك غير ان الاحتمال قوله او يدرك بالحس
الظاهر العطف بالواو وقوله فقد سهى سهى ظاهر او ذلك
لان المقصود بالاحتياج الى العلم من المعاني والبيان نظر الى ان
البلاغة تتوقف على الارض من الاحترار والتميز والله بعضه
في احد العلوم المذكورة وبعض يحصل بالحس وفي التمييز

المحصل المحتوي الذي لم يدرك بهذه العلوم والحس ولو
قلنا انه غير ما يدرك بالحس احملا ان يحصل بالعلوم فلا
حاجة الى علم البيان وقوله فربما احتصاص لهما بالبلاغة
اقول لا يظهر ذلك على ما ذكره المص من ان البلاغة ترجع
الى امرين الاول الاحترار باعتبار المطابقة لمقتضى الحال المعقد
للغنى المراد من الخصوصيات الزائدة على اصل المعنى التمييز
لا بشرط القصاصة في اللغة وشك ان التمييز يحصل بعلوم
من علمنا على البيان لا يقال المقصود الاصل في اللغة اداء
الخصوصيات بالطرق المختلفة الموضوع بحيث لا يكون فيها تفيد
معنى لاننا نقل الظاهر ان تلك الطرق من التبيهات و
المجازات والاستعارات والكناية المذكورة في البيان
بالنظر الى اصل المعنى لا الخصوصيات نعم لو اعتبر بالنظر
الى الخواص او جعل اللغة عبارة عن اداء الخواص وامر الله
والمجاز والكناية كما قدمنا صاحب المفتاح لم يلم الكلام وقوله
الفن الاول انت خبر بان الفج عبارة عن الالفاظ فالحمل
بصرف الاستناد المجازي للغة الشديدة بين اللفظ والمعنى اللهم
الا ان يراد بالفن المعاني كما قيل الفنون الادبية يعني ان
الظاهر كون اللزم في الفن للبعد الخارجى وليست عمديته
الابا اعتبار ذكر ان ما يختص به في الالفاظ علم المعاني فالحمل غير
محتاج اليه مع ان الخبر اي علم المعاني اعرف والمتعارف
كون المسند اليه اعرف وقوله كونه من كلامه ابتداء انصالية يعني

مع ان الالفاظ والالفاظ
تعارف من الالفاظ بفعل

لكن المعنا نارة بمنزلة كائنة ناشئة من البياض حال كون هذه المنزلة
مبتدئة بمنزلة المفرد كائنة من المركب هكذا يستفاد من شرح المقام
وقال قدس سره في شرح المقام في قوله صلى الله عليه وسلم انت
متى بمنزلة هادى من موسى اي قريب منى بمنزلة قرب هادى
من موسى فالجواب هنا كون قرب المعنا من البياض بمنزلة قرب المفرد
من المركب اي ملكه تقدر فيها ينبغي ان يراد بملك الملكة كيفية
نفس تقدر بها على معرفة جميع المسائل ابدا لا استحصار لما كان معلوما
معرفة تامنا او بل استحصار ما كان مجموع منها وهذا هو الابد في التبيينه
عليها الاولى ان ظاهر تقدير القوم بغير اعتبار ان ملك الملك
بالنظر الى استحصار المسائل دون الاستحصار ان كل واحد من
يلوح بان منشأها محض ادراك القواعد وليس كذلك فان الفقهاء
احتاجوا في معرفة المسائل النفسية الى معرفة القواعد المتفرقة وما يتعلق
بها الثالث ان تلك الملكة حالها مقايضة ثابتة لادراك المسائل
المدونة وغيرها مما يدخل في ما يفهم من حاشية المصالح وشرح
المقام الشريف لكن ذكر في شرح المواقف ان الكيفية الثمانية
سميت حالات في الابداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ لما يتجدد ان
زانا الا ان منظور في القطع باختلاف العوارض الشخصية فالظاهر
هو الاحتمال الاول الرابع انها على الجملة لا يترجم ان يكون سببا
للافتقار على معرفة الجميع بلوك فان بعض الفقهاء بالافتقار
قد يحتاج بعد الفقاهاة الى انظار دقيقة في استخراج بعض المسائل
فيكون ان يرد به قد يجعل هذا المعنى جائزا في وجهه بالنسبة

بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر العكس لانه يشيع في العلوم
مع ان الملازم يحصل علم المعاني في الابواب ثم انه انما وصفها
بالمعلومية من حيث الابداء المتفرقة لاجل اللفظ القوي
وتلويحها الى جهة الاطلاق على المسائل سواء كانت تجوز او نهية
عرفنا كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة حصة الادراك
وحوز السيد قدس سره على هذا المعنى الادراك وانت محض
ان العلم في اللغة مساو للثقل والعلم المدرك مخصوص
على زعمه بالعلم في ضرورة او دليل هكذا فهم من شرحه
على المقام في ادراكات جزئية الظاهر ادراك الجزئيات
فان محض ذلك بعض استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات
وكان قدس سره تارة في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظرا الى الاستمرار باعتبار ان ادراك الجزئيات وان
كان ادراكا كليا جزئيا لادراك الكلي من الاحوال ثم انه ينبغي
شيء وهو ان المبدأ من ادراكات الجزئيات هذا ادراك
الفروع المستخرجة من القواعد وليس تلك الادراكات
الجزئيات من الاحوال عادة الامران الموضوعات جزئيات
الامر ان قولنا كل كلمة مع المنكر يجب ان يكون في عينه قولنا
هذا الكلام الملقى الى هذا المحاسب يجب ان يكون كونه ملحق
الى المنكر نعم هذا الفروع وسيلة الى معرفة ان هذا التوكيد
التخصص متطلب لهذا النكار والحوار ان معرفة الجزئيات
مساو لتصوره والتصديق بحاله على ما في حاشية المطالع

قوله كل فرع فرع الظاهر ترك فرع الله وكانه اراد كل فرع
 على التفصيل والافراد والكلام محمول على الوصف لا على تقدير
 المضاف اليه صورة كقوله الخبر في هذا اهلوا حقا او على
 ترك العطف لعدم ظهور المعنى فيها **قوله** والادغام انت خبير
 بان توقف اصل المعنى عليه محل حقا الاتر الى قوله الا اهل
 قد جاب بانه متوقف عليه من حيث جريانه على طريقه الموضح
 والقانون الاصل جلي **قوله** وبالله ذلك مما لا بد ان ينبغي
 ان يفيد بتلك المحسنة والاصححى ان علم الله بحيث عرف اسماء
 الاشارة من حيث افادتها لاصل المعنى وعلم المعاني حيث عرفها
 من حيث انها اذا قصد القرب مثلا يؤتى بذا وعند قصد
 الى البعد يؤتى بذلك **قوله** على ما اشير اليه في الفتاوى حيث
 قال في تعريف المعاني نطق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره
 وذلك لان المذكور هو الكلام الخلق والتقدير وغيرهما
 لا يقال كما ان تلك الكيفية ليست مذكورة حصه كذلك الكلام
 الكلي الذي هو مقتضى الحال على ما ذكره التارخ ليس مذكورا
 حصه واعتبار ذكر الكلي منها يحتاج الى تاويل لا نأول شيئا
 وصف الكلي باعتبار وصف الافراد فانهم جعلوا وجه التبيين
 حينا نظرا الى جزئياتها وما هيها موجه باعتبار الافراد
 اما وصف الكيفيات بالشموعية التي من اوصاف الكلام كما
 في عبارة الفتاوى وغيره فليس شايها بتلك المانة ثم الانضاف
 ان كلام القوم من صاحب الفتاوى وغيره في الكلي الموضح

ضح يدل على ان مقتضى الحال نفس الكيفية حيث قالوا **قوله**
 بعض تأكيد الكلام والاختصار بعض الخذف او على ما هو
 ذلك ان اللماع على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون على
 ما يقتضى اعادة اصل المعنى ومثل ذلك كثير **قوله** وهو في
 شرح لا ينبغي ان يفرج الفتاوى او لي بالقبول من يفرج الشرح
قوله لانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك الاحوال هي
 مطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يحمل مقتضى
 الحال امر مقتضى ما يقع من قبيل ما يستفاد من اعتبارات اللطيف
 فان الانكار يكفي في دفع التاكيد سواء حصل في ضمن اللفظ
 الدعوى او التري او غيرها بل لو حصل للمخاطب العلم بذلك التاكيد
 المقنوع به اعتبار لفظ كفى وعلى هذا اعتبار المطابقة
 بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان اتيان الكلام واللفظ
 بعد المعنى **قوله** واحوال اللسان ايضا بهذا الخصوص ان ذكر
 المحقق ان اللسان ليس بلفظ فلو كان البحث في احواله من
 شأن هذا الفن لباحث في احوال اللفظ وان ذكر ايضا ان
 الاسناد من اجزاء الكلام الذي هو موضوع الفن والابن
 موضوع المسئلة كذلك مع ان المحقق القوسي صرح بان موضوع
 المسئلة قد يكون كذلك بقى امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست
 من الاعراض الذاتية بالمعنى الذي حقق في موضعه بل هي امور
 مقارنة للكلام ولو سلم فتاوى في الموضوع اي اللفظ العربي
 والجواب ان رعاية ذلك الامر وامثاله لازمة للعلوم الحكماء

وآية الفن الادبية فقد لا يظهر فانه قد جعل الفن الالهي عبارة عن
علم او صانع او اصطلاح او تنبيهات وبيان حول شغل
ما هو واحد في الجملة على ما ذكر قدس سره في شرح المقاصد
في اصطلاحه في كون ذلك اصطلاحا محليا فحاء هو العبارة
ان يقال ان المخصص في التعريف يخرج ان نظر المريد مقصور على
اللفظ العربي **قوله** ويحصر المقصود في علم الما قبل كل من اما صلا
المقصود في علم ان يخرج تلك الابواب في علم المعاني لان المقصود
من الشيء خارج عنه واما بتبعية فالقصر المحصر في الخارج بيان
وآية بانية فلا فائدة في زياده المقصود الفاعل ليست الا
ان تعريف العلم وبيان الاختصار والسبب الا في داخله في
العلم والمقصود في علم في المقصود لم يستقم المحصر فان تلك
الامر ليست من جملة الابواب وعلى تقدير كون من للبيان لا يتفاد
الحال ويمكن ان يجاب عنه بان كل من بيانته وصلة المقصود
محدودة اي المقصود من الفرق وذلك لانه لفظ عبارة عن الفاظ
المفيدة للعلم وبيان الاختصار وغيره لكن المقصود من جملة ما
هو العلم واجب بان من تبعية نظر الى جعل الالهي والحق
داخل في العلم لكن المقصود هو ما يدل العلم وانتم خبره ان لا
يلزمه اختصاص بترتيب المعاني فليكن بالامر او الملك **قوله**
فائدة بتفنن الحكم ينبغي ان يحمل فيما بها على وجودها فيها
بالوجود العلمي فلا ينافي انها تعلق احدا شيئا بالآخر كقول
عنه في الحاشية انها متصلة في الذهن كالعلم والارادة تأمل

تأمل **قوله** حفا في هذا المقام هذا مبني على ان المتعارفين
النفي الى القيد مع ان القوم قالوا بان للوثا ذب ليقال
قد يكون لبعض الاثا خارج مطابقة في از يد قائم بل يكون
ذلك في جميع الاثا ان الله بين كل امرين في الواقع
اما بتبعية او بسببية على طريق المحصر العقلي لان نقول المقصود
خارج المقصود مطابقة فان طابق فهو مقارن والافكار
ويستوي ان يعلم ان لا دلالة للكلام والاستعار فيه الى المطابقة
وقصد ما فلا يتكلم بتقيد مطابقة او مطابقة هذا بالقصد
في هذا التقدير اندفع ما يقال ان اذا صدر القرب من المتكلم
في الحال دون الاستقبال فيجب ان يكون ما ضرب صادرا كاذبا
تصدر القرب في احد الازمنة الثلاثة اي الحال وكذا
ما يقال ان الاخبار الالجابية المستعالية كلها كاذبة لانها
في الحال ووجه الدفع ان يقصد مطابقة السبب المستعالية
ولا يخفى ان لا دفع يخرج التقيد باحد الازمنة الثلاثة **قوله**
تحصل من اللفظ ويكون الى اخره في ذلك ان اذا قال المتكلم
اضرب بصف بطلب القرب وبعد طالبا له عرفاء باللفظ
بهذا اللفظ اقول مقصود الفرق بين الخبر والاثا ما يليق
من ان الخبر يقصد فيه مطابقة التسمية المفتوحة للخارج بخلاف
الاثا والافكل من الامر والنفي يدل على نوع طلب مقصود
فان لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يبا له يلزم ان يكون
كاذبا وان كان كذلك يكون صادرا فالكلم اعتبر في الصدق

والكذب باعتبار مطابقة السبب المنقبة للخارج وعدمها فتأمل
قوله ومع قطع النظر عن الذهن وانت خبر بان هذا في الظاهر
مخصوص بالقضايا الخارجية دون الذهنيات مثل شريك
الباري متمتع بل مثل ما سوى الواجب تعالى يمكن والتحقيق
ان بين كل امرين مع قطع النظر عن حيثية دلالة الكلام في
ادراك الذهن وفعله منه نسبة على وجه تقيضه ضرورة العقل
والاستدلال البرهاني تفقد مطابقة في الخبر فان طاب
فصادق والافكاذب **قوله** وهذا معنى وجود النية الخارجية
اي ما ذكرنا من شوب النية في الواقع بين الشئين المذكورين
مع قطع النظر عن الواقع في الذهن معنى وجود النية الخارجية
فليس الخارج هنا بمعنى ما يراد بالاعيان حيث يباين ما انتهى
من ان النية ليست بوجوه خارجية بل معنى الخارج هنا
خارج الذهن اي الواقع في نفس الامر **قوله** لاجله يخص
قبل الجهة ان الخبر اعظم شأنا واكثر نفعا وشمالا على التلک واهل
كثير من الناس لا يخفى ان هذه التلک في التخصيص لا يستعان
من العبارة **قوله** على انه لا حاجة اليه انت خبر بان ذلك مبنى على
ان كل لفظ في الكلام البليغ مطابق لمقتضى الحال وهذا عمل بآمل
قوله قد سبق لمادة ما اليه في رزالي وجه تسمية هذا البحث بالنبيه
الا انه لا يتعارف جعل الحكم تنبها على الاشارة والعلم بمسند هذا
الخبر تأمل **قوله** غير مقتصد لو قال مقتدا خلا وكان شوب
الواسط اظهر **قوله** والكلام في ان المشكوك الحق انه خبر فانه

فانه دال على الحكم والآن لم منه ان يكون القائل به حاكما ذلك
الحكم لحوار مختلف المدلول في الدلالة اللفظية **قوله** يدل انما
يصح الدليل في المعرفة لانه تفرق لفظي وماله الى الصدق
وبين الموضوع **قوله** فان ايسر جعلهم لا لا يخفى ان ذلك
لا يثبت ما ادعاه هذا القائل في جانب الصدق اطلاقا
بحر ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد مع الواقع فذلك
لم يتقرر قدس سره لانه بل يقول لا يثبت مدعاه في جانب
الكذب ايضا لانه ان يكون الكذب عديم مطابقة الاعتقاد
مع موافقة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فذلك
لم يثبت اليه قدس سره والاستدلال على بعض المدعى ان
لحق قول التخصيص ومثله شاي **قوله** يشاهد ان اولهم انت
خبر بان هذه المؤكدرات ما كيدت لما دخلت عليه اعني المشهور
لا الشهادة المتفاعلين المدلول عليه بوجهين وهذا هو
الظاهر المتعارف ولو سلم فالظاهر من المتن ان الجواب الاول
مرجع الكذب الى يشهد انظر الى ان خبر على استمرار الشهادة
او الشاهد الخالص او رجوع الى الخبر اللازم لتشهد على
تقدم كونه انتاء وهذا الخبر هو الاجابة عن كون المشهور به
على وقوع الاعتقاد واما رجوع الى الخبر الذي تضمنه هذه
المؤكدرات على ما ذكره قدس سره في جوابي عن لكن المص
ذكر في الايضاح الذي بمنزلة الشرع على التخصيص ان الجواب
الاول هو ان المعنى يشهد بشهادة والحالت فيها قلوبنا

التنا كما يترجم عنان واللام واسمى الحمد والكذب في
 قولهم تشهد وأدعاهم فيه الواحدة **قوله** مع الاعتقاد
 بأنه مطابق الظاهر في نفسه قدس سره أن الفرق حال
 الخبر في الخبرين مطابقة وان الضمير قوله مد راجع إلى
 الاعتقاد وقد فرغ في الصدق باعتبار أنه مطابق وكرار
 به في الكذب اعتقاد أنه غير مطابق وأختلف الراجع و
 المراجع في ضمير واحد لكن تغير الكذب في نفس في المصنف
 والآية أن مع الاعتقاد فرق في المطابقة على أنه شارك
 لكن لا للمحل المذكور راجع الضمير الراجع إلى الخبر على ما هو
 المفهوم من الصادرة في سائر الكلام بل المقصود الخلف في قوله
 المقام أي الواقع والمخبر صدق الخبر مطابقة نية المفهوم
 للنية الخارجية والنية الذهنية للمكلم والضمير في قوله عدوها
 راجع إلى المطابقة وقوله مد راجع إلى الاعتقاد بالتغير
 الباري والفرق معلوم بغير عدوها وتلك جائز على
 ما مر في المحققين في بحث النية في شرح المصنف لكن المتي على
 اللب على أي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا
 وإن أحمل رفع الإيجاب على أو في القيد فقط أخرج الاعتقاد
قوله فهو في توافق خبره بأن اعتقاد المطابقة يستلزم
 حقيقة مطابقة الاعتقاد وإن لم يكن بين الواقع والاعتقاد
 موافقة لأن العاقل إنما يقصد الحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع
 وكذا الحال في الكذب لأنه يعتقد أنه غير مطابق اعتقاد خلافه

قوله حصر إضمار لا يخفى أنه لا فائدة في المحل كقوله الآخر
 للخبر كانت الفع للمند العاقل بالواسطة **قوله** على سبيل منع
 الخلو ينبغي أن يعلم أن منع الخلو في المنهج الحكم بالسنة في
 الكذب فقط من غير تنافي في الصدق فيوجد الاجتماع في
 الصدق فيتحقق الخبر الكذب والخبر الصادق في حال الخنة
 فلا توجد الواسطة إلا أنه قد يطلق منع الخلو على الحكم بالسنة في
 للكذب سبب حكم في جانب الصدق بالسنة أو عدمه أو
 لم يحكم بشئ فيجوز عدم الاجتماع وهم من أهل اللسان فتوجد
 الواسطة ففعل هذا منع الجمع في المصنف أظهر وعلى الجملة
 لا يتم الاستدلال لاحتمال غير المصنف تأمل **قوله** كما كان
 أظهر لأن عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه
 فلا يلزم أن لا يتراد الصدق بأحد سقي التردد وإنما
 التصريح بالدليل اعتقاد عدم الصدق فانه التام في تجويزه
 اللهم إلا أن سكف وورد بعدم اعتقاد الصدق كونه
 في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجاوزونه أصلا
قوله أحوال المستند الخبر لا يخفى أنه يمكن أن لا يتأ أيضا
 اجزاء جميع تلك الأحوال من المحقق العقلية والمحاز العقلية
 ومن التاكيد بأنواعه وعدمه مثلا إذا كان المخاطب يعتقد
 عدم الاعتقاد بذكر الأمر وكان التقيد بالخبر كونه الأصل
 العظيم الثاني **قوله** أي ما يحجب حاشا مثل قولهم نسمع بالمعدي
 خير من أن نراه ومثل الجملة التي وقعت خبر **قوله** أو كونه أي

في قوله حصر إضمار لا يخفى أنه لا فائدة في المحل كقوله الآخر
 للخبر كانت الفع للمند العاقل بالواسطة

المخبر عما لا يخفى ان هذا الحكم لازم للحكم باصل القضية مجاز بالنية
 اليه وكثيرا ما يقصد بالمخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلا فائدة
 تميز هذا الحكم اللازم عن سائر الاحكام التي هي المحاذرة في
 علم ان يقال المراد بالحكم ما يقصد علم المتكلم به وانفاقه
 في الجملة وان كان المقصود الاصل هو الوقتي ولا يحوز ذلك
 في هذا اللزم كما لا يخفى **وله** والمراد بكونه ان استجيب بانه
 لم يرد احد ان هذا العلم فائدة المخبر او مستفاد منه فيقال
 انه لا يعتمد بذلك العلم في فائدة يكون مستفاد من فائدة
 بحسب العرف نعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة
 اصطلاح الحكم لكنه قد اشتهر بين الناس وقد يقال في
 تصحيح اللزم بانه حقه حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم في المخبر
 اعتقاد ايضا ان المتكلم يقصد لذلك الحكم اقول وانما
 ذلك فيما ان كان اعتقاد المخاطب تفليدا واما في غير ذلك
 كما ان كان الحكم يدبرها يحتاج الى ان في التفات او سماع
وله وقد ينزل الخطاب الى الاصل ان يذكر هذا في الخارج
 على خلاف مقتضى الظاهر **وقيل** ان النزيل يحوز فيما ان علم القائلين
 معا او احدهما وكلام المصنف وان كان ظاهرا في الوجه الاول
 لكنه يحمل الوجوه **وله** ويريد العالم بالشيء المقصود التظهير
 فان الالة ليست في قبيل ينزل العالم باحد القائلين
 من الاله الجاهل **وله** ولقد علموا ان اللزم في لغز جواب القسم
 المحذوف في من لم ينزل ابتداء في غير المقصود كتاب التكمي

لا يحملون
 ما

السمع والتشعبد اي لم ينزل واختار على كتاب الترتيب
 وليس عطف على مجموع القسم والحوار ففنه ايضا حذف ثم
 او عطف على الجواب فقط ثم الجواب لغز في تعالى لو كانوا يعلمون
 محذوف اي لم يتبعوا واعلم ان وجه التظهير في الآية ان صدرها
 يدل على يتبع العلم لهم واخرها يتبعه عنهم فان لو استباح
 الله استباح الا ان تفي العلم عنهم لا اعتبار خطابي نظير
 الى انهم لا يعلمون علم يقتضي العلم قيل ان حجة في الآية الى هذا
 التكلف فان لو كانوا يعلمون متعلق بقوله ليس في القسم
 والرداة غير انتفاء الخلق والتوابع فان الله يوجب
 في المباني بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال
 ليس في الآية استبعاد اقول هذا محتمل لكن سبق الآية
 على اتحاد اللزم وانتفاء الخلف ووجه ذلك ان اختيار
 ما ليس له نفع كالسعي على النافع الكمال من كتاب الترتيب في
 رأي من هو جدد ولو سلم في حجة لو كانوا يعلمون الى
 صدر الآية هو انيب ببلوغ القرآن فان فيها مبالغة في
 حيث الاشارة الى ان علمهم بعدم الثواب كاف في الاستماع
 فكيف العلم بالذم والرداة في استك ان عمل الايات
 على الابلغ واجيب باني ان متعلق العلم وعدمه ليس في احد
 على التوحيد الاول فان عدم النفع والرداة وان كانا
 متلازمين وجوبهما متغايران فمنها ما ملأ **وله** وما
 روي في الرعي باعتبار ان تلك النار العجيبة خارجة

تلك الرتبة **قوله** فينبغي ان يقتصر كما لا يظهر كونه جازم متباعد الشرط
 المذكور اللهم الا بملاحظة كونه محمداً للتفصيل الذي اشار اليه بقوله
 فان كان المخاطب **قوله** عن القوم هذا بظاهره ليس بشايل
 لعدم النقصا فاما ان يتم نظر الى ان الكلام بنحوه في لغو غير
 مفيد او يعلم ذلك بطريق المفاسدة **قوله** اي ويكون عالما بحجج
 ان من انما الحكم التصديقي فالخلو عنه يفي الخلو عنه فقه و
 زانه كانه الخلو عن التردد ولكن يحتاج الى استخدام فان التردد
 ليس في التصديقي بل في الحكم بغير الوقوع والوقوع بل في
 النية المؤثرة في اللفظي وجواب ان من الحكم الوقوعي
 الوقوعي لكن الخلو عن الحكم بغير الخلو عن ان رآه بخلاف الخلو
 عن التردد وبالمجمل انما يظهر في فاد العبد ان الحكم يكتفي بذلك
 الوقوعي والوقوعي معلق التصور ايضا بل كان معلق
 التصور النية الحكيمة كما يفهم من حاشية الشبهة او يقال المتبادر
 من العبارة الخلو عن الوقوعي والوقوعي بغير التصديق لا التصور
قوله وان كان المخاطب مذكرا او انا اقول ان كان ظاهرا
 الحكم كني ظاهرا في عرضة الزوال متوجها بحجج البقعة ينبغي تالكيد
 هذا الحكم اذا التمس اليه كما لا يخفى **قوله** لكن المذكور في ذلك لا يخفى
 ان لا يظهر ان يكون ذلك الظاهر في التاكيد لكن ان خاصة
 على زعم الشيخ على ما يفهم من المطول نظر الى انها علم في التاكيد
 بخلاف سائر المتكدرات فيمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره
 القوم من انه يحكي التاكيد في صورة التردد **قوله** ان كذبوا

ان يخفى انه ليس فظا لقال او الحكاية وان القول او الحكم ليس وقت
 التاكيد بل طرف الخوف اي حكاية عن الرسل قولهم ان ان
 الاستئناف على حذف التصديق في هذا المحكي صاير ان كذبوا
قوله ينبغي على ان يكتفي بالاشني الى ان يقال يجوز ان يتقوى
 في الموضع فيقال لا نناقشك التاويل حينئذ لا نزم ايضا
 على ما هو المفهوم من العبارة او المجع قال في حكاية عن
 الرسل قولهم وقت تكتفي بالجميع في المرة الاولى كذا في المرة
 الثانية كذا **قوله** والتقوية بمؤكد الاظهر ان يقال والتاكيد
 اسما تاما وجوبا **قوله** اي للمخبر فيه ان الاستئناف مقدّم
 ولم التعدية لا يتأخر فلا يقال ضرب لزيد الا ان يكون ذلك
 من قبل بل المسددي منزلة التكميل ثم تعدية بحرف الجر او يقال
 الاستئناف مقدّم بغيره نظر الى اصل المعنى لكنه مستعمل
 هنا في ايقاع الطلب مجازا او يعتبر تعقيب ايقاع الطلب
قوله مقام ان يردوا قال الشيخ الرضي قولهم ان ان يضر
 بقيد ان يضر من القرب ولا قطع بسوء هذه العبارة هنا
 لا يقتضي الاصححة التردد لا التردد بالفضل فلا بد ان
 التاكيد على مقتضى الظاهر من المنسب ان يكون الاستئناف ان
 يكون ايضا بحسب الصلاحية فقط والاقا الظاهر ان مستلزم للتردد
 بالفضل الا ان يقال الاستئناف الى جنس الخبر لا الى خصوصية **قوله**
 وغير المنكر كالمبكر جعل السيد مرعاه ذلك متناوئة
 لسائر ايضا وفيه ان الحكم يترك مع السائد والمنكر معا على

طريقة واحدة فلو لم يتبدل لان يتغير زيادة التاكيد بالنظر
 الى الانكار **قوله** على الرض يعني عرض الرض فان يعني عرض الرض
 على الانا يعني انهم كتب الله وضع عرض على الانا ثم المراد بوضع
 الرض هنا هو كون عرض الرض في جانب الاعداد لو وضع حيث
 يكون قوله يعني كان عادة التصديق في الارض فالوضع حيث يكون
 الرض في غير ذلك على الانكار ويمكن ان يجعل الرض بمعنى الاظهار
 من غير عرض العكس وانما جعل على الانكار باعتبار انه لو
 علم فهم ما حالما قدر على ذلك **قوله** وضرب خطأ الالتفات
 قبل ان كان القبول حاضر فيه الالتفاتان احدهما من الخطأ
 الى القية على رأي الكافي والله على العكس وان لم يكن حاضر
 فلا الالتفات الا في الله بل مطلقا فانه لا يرتبطان بغيره
 او الحق انه لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل شق من جهة ذن
 او صاذا حاضر مخاطبا بالخطاب كما يظهر من الايات وتبين
 قوله في اياك تبدل **قوله** او استر لا يخرج بذلك عن التبريد
 المذكور لكنه ظاهر في المعنى انه للرض **قوله** برمه يقال رماه
 بالعدل اي غيبته **قوله** لغت الكفاي اللقت بالكسر الجانب
 الكفاي المتعابلة في الحارة **قوله** قلت عز لا يخرج الزيادة جعل
 اللين في حانة وحصنة التلبس تجنب النقط الكفاي على احد الجانبين
قوله الزحام المراجعة **قوله** ان يدس هكذا وفي خط قدس
 سر في شرح المقام وفي كثير من نسخ المزمع في كذا الا في عظاما
 في بعض النسخ ان يدس لان الدرس لا يحق تحت التراب والدرس

اي نبيه

من جعل الشيء تحت الاقدام **قوله** لان مجرد وجوده لا يخفى
 من العبارة ان التامل من بعد وجوده كافيا لا مجرد وجوده
 نعم لو قال وجوده لا يخفى في ترك التاكيد بالنية اليه كما يتفقا
 حينئذ من العبارة لكان تاما **قوله** وهذا الحكم في ان المخاطب
 النبي وآله واصحابه عليه وعليهم الصلوة والسلام منكره
 احده من ويمكن ان يقال كثيرا ما يلاحظ حال السامع ايضا
 كما هو المناسب ههنا فان المقصود بقبيل الفاعل باعتبار ان كان هم
 فالمقصود من المخاطب في عبارة الشرح ههنا ما يتناول السامع
 ايضا فان محل علمه يلاحظ حاله في فهمه بالكلام **قوله** نظير
 لتزويد في الترميم لام الاجل يعني هذا نظير للبحث باعتبار التبريد
قوله وهكذا اعتبار ان العطف على مصدرين في عنده التتابع
 كما قد قبل هذا الذي ذكرنا اعتبار ان الاسناد في صورة
 الاثبات **قوله** اثباتا او اخباريا كان المراد بهما ما في الجملة
 الاثباتية والخبرية سواء كان تاما او لا فيستأول ههنا
 المصدر مع انه غير تام **قوله** من احوال اللفظ الاضادة للبعد
 اي الاحوال المعقولة في تعريف المعاني **قوله** بان لا ينصب
 الى الاظهر بان لا يكون هناك فرقة في كرمه ومات الاولى
 ان يمثل بغير لنا كرمه المرض فان المرض والمراد ليسا
 صادرين من امر واحد **قوله** اذ لو علم المخاطب في اذ لم يكن
 المخاطب عالما بان لم يخفى يجوز ان يعلم اعتقاد المشكك بكونه
 لم يخفى فالتمثال صالح لكونه محال في الجواز ان يجعل المتكلم ذلك

المفهوم

الاعتقاد الخافرة صادقا لم ار علم الخاطب باعتقاد المتكلم
وغير ذلك العلم عند المتكلم فان دخل في القول موافقة الخاطب
مع المتكلم في اعتقاد عدم الخلق كما لا يخفى **قوله** مجازا حكما لثبوت
بالحكم اي بالاستناد بعينه النية **قوله** مجازا في الاثبات لان مجازية
النفي على حفظ حال الاثبات بل الحقيقة ان النفي يرجع الى ما لا يرد
من صور الاثبات مثلا ما رجت تجارتهم راجع الى خسرت
قوله او الموضع الذي اقبل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز
لا يتلزم الحقيقة عند الشيء **قوله** الموضع الذي يؤول اليه اللفظان
هي الحقيقة كما لا يخفى مع ان الخاتمة المنقولة عند قدس سره متأنية
لذلك وقد اشار فيها الى ان التفصيل باعتبار ان المال المأخوذ
في تغير التأويل ما صدر مني او اسم مكان وانما خبر بان ذم
المال في تغيره غير ضروري كما قال في التمام وغيره التأويل في غير
ما يؤول اليه الشيء مع فرض التوهم ان ظاهر الكلام مع قطع النظر
عنا لفظ المسند اليه اللفظي ما هو له وبالنظر اليها يفهم انه على ما
هو **قوله** وحاصل ان ينصب الى اخره فان التأويل طلب الحقيقة
وله حظها وهذا يلزم اعتبار العلة في نصب التوهم في
نقض بيان العلة ايضا في حاصل التأويل بل كان حثا بل في
انتقار عليه كما ان المصنف قال فيما بعد في رد
قوله اي للفعل ان انتصر عليه كونه الاصل اولون الصفات المشبهة
لان نصب المفعول به لا يند اليها اي حال كونها باقية على
معانيها فان مع المصنف المتقادة في نصب المفعول مد لا يفهم

لهم فيما اذا رفع المسند اليه الفعل وقس عليه **قوله** من افهم
الا ان لكن الظاهر من افهم الما الانا لكن الثاني في عبارتهم ذلك
قوله شقاق بها اتفاق العداء والمخالفة **قوله** مطلق النية
انت خبر بان يلزم في ان يكون قوله سابقا اسناد الفعل
الى الفاعل اذا كان بينا للفاعل حصة والى غيره مجازا
في اداء المقصود **قوله** اعلم ان ههنا امور ينبغي ان يبينه عليها
الاول ان المفعول به اعم من ان يكون في اسطر او في كثر المفعول فيه
وليس اذ احل في عا ما يفهم في شرح المصنف في شرح
تفسير المسند والظاهر في كلام المصنف في شرح المفضل فيلزم
ان يكون ضرب في الدار بينا للمفعول مجازا لان المفعول في
قال بانها نزعان من المفعول به عا ما يسمي اخر من ذلك
ان حال الصفات المشتقة على قياس الافعال لكن المفعول به
لها ما يكون محبا للمفعول كذلك ويصح ان ينصب بها بعد شرط
العمل او اضاف ضارب زيد اس حصة الثالث ان اضاف
اسم الفاعل الى المفعول كان كانه على ضرب من اضافة الى المفعول به
وعيناها في مجازيها لا ينبغي ان يكون حقيقة لان المقصود
تعلقا بالظرف **قوله** فاعلم **قوله** الا ان الكاذبة التي يعتقد المتكلم
بها صدور الكذب فاعلم ان في مجازها بعد الامكان فلا
ناول فيها **قوله** او لم يظن الظاهر من اعادة لم في الشرح ان
الكلام على عطف النفي على النفي وليس بمقصود فان احد
لا يكفي بل الاعادة لاظهار النفي لكن على عطف النفي على

كيف قدس سر في الخلية او لا تراعى في ان الفعل لابد له من فاعل
لكننا نعلم قطعا ان الموجه المتحقق في امثال هذه الصور هو
السري والقدوم ونحو ذلك من الافعال اللازمة لا المبررة
والاقدام ونحوها من الافعال المتعدية لكن يبقى مع بحث وها
لفظ اقدم لا يكون في حقيقة لعدم تحقق معناه وقد
استعمل استعمالا صحيحا ينبغي ان يكون تجاوزا فله يكون الجواز
في السناد ثم الحق بخط قدس سر في اخر الخلية هكذا في جواب
ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يلزم
كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل
هو لا يكون ثابتا ولا يدرم الكذب ايضا لان المقصود بثبوت
ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اقول في اخر الخلية
الباقي اشكال على القوم جميعا فان الواقع في الصور المتجوز
اللفظي في الاطراف لا السناد المجازي والخلية الله حقيقة جواب
له واما قول الخلية بوجه كلام الشيخ لكنه يحمل غاية الاجال
حاصل ان الافعال المتعدية الواقعة في تلك الصور ليست
بوجوده اصلا فالمقصود منها المبالغة في ملويسة الفعل مثلا
اذ وجد القدوم وجد كراخ وازيد المبالغة في ملويسة القدوم
بنوعهم هناك اقدام ومقدم ويقبل السناد اقدام منه الى
الداخلي فان فعل السناد من المتوهم كقوله في التحقيق في محصل
غرض المبالغة في الملويسة في اد الشيخ انه ليس هناك فاعل
موجود سند اليه تلك الافعال المتعدية او فاعل يعيد

يعيد باسنادها اليه اذ لا فائدة في السناد الى الفاعل المتوهم
فما مل بقي بحث اخر هو انه يثبت بين الحكماء والمتكلمين
كل يمكن له فاعل فله فقال للزينة فاعل موجه يكون
اسناد الافعال المتعدية اليه حقيقة فاعل قدوم مثلا قدوم
محقق وهو الحق تعالى عندنا والعبد عند المقتدر له سواء
كان بالمباشرة او بالتوليد في فعل اخر للعبد فافهم **قوله**
داهبا الى ان ما را اقول لا يخفى انه قد يمكن ان يكون النية
في الخلية مقصود كما في صورة السناد الى السبب واما على ها
فله كما في الاسناد الى المصداق والزمان والمكان وكلام
السكاكي على الاطلاق محل بحث **قوله** اللوازم المتساوية
كان المراد المساواة بحسب القرائن والمقام دلالة
ان الخائب ليست مساوية للشيخ **قوله** وهذا مبني على
فان قيل اسناد راضية في الخبر جمعا ايضا مجازا على ما ذهب
فالمراد بعينه الصاحب قطعا قلنا فان كان الغرض
عبارة عن الصاحب فليس اسناد الجمع مجازا **قوله**
وهذا الذي فاذ توفيق في مثال المتن بان التوجه في اسناد
الصام الى الغرض **قوله** الخي كانه في ان يلزم ان يكون
الاسناد مجازا لان حوز الانبات مثلا ان يسند الى العا
المختار لا الى الزمان المتبدل مع ادعاء العاديه له فله
بمعنى السكاكي في المجاز العقلي اليه اشار قدس سر الى
في حاشي شرح المختصر في الامور **قوله** من حيث انه مسند

مستحق ان لا يجعل المحل للتعليل بل لتقييد المسند اليه حال كونه
 ما هو في هذه المحل فلا يرد ان الحذف والابتالي عروضا
 لاجل كونه مسندا اليه بقدر ما على ان المسند اليه لا يتحقق ان هذه
 النكته متافية لنكته تعدد الحذف في السابق ووجه التوفيق
 ان هذه النكته تخلصه باعتبار شيوع الحذف في العدم
 اللاحق والنكته السابقة باعتبار الواقع بناء على الظاهر
 لا يتحقق ان كونه ركنا في الكلام لا ينافي كونه عينا لاننا اذا علم
 مع الكلام صار غامدا عينا فكيف بالجنس ومنه ففي الحقيقة
 ايضا اذا علم حيث في العبارة بناء على العربية وان كان
 مع قطع النظر عن ما ليس بعينه **قوله** لان الدال حقه انما هو
 الدلالة عند الحذف في اللفظ مع مدخلية الفعل ايضا اما
 للمبالغة في مدخلية اللفظ واما في العقل شرط الدلالة والحاكم
 بذلك والدال هو اللفظ **قوله** قلت عليل هو هذا يصلح
 متاخر عما تضمنه ايضا **قوله** هل يسهل اصل العبارة
 اهل تحذف اللفظ اذا ام المصلا لانه للفرق **قوله** او ايهام
 صوت المراد صوت مع نيته بواسطه **قوله** على الاثنان
 فهو ذكر الابهام **قوله** والظاهر ان ذكر الاحتمال يمكن ان يقال
 ان العتق في ذكر المسند اليه يكون باعتبار احد ما باعتبار
 الفهم الدال على تعينه لاسناد هذا المسند في قصد المتكلم
 وادارة ونايتها بعينه باستاداره بحسب نفي الامر بحيث
 لا يصلح ان يند هذا المسند الي غير **قوله** او سيجع او فانية

منه هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذي به يحمل التبع
 او الفانية ثم المقابلة بالوزن تقتضي ان لا يتغير الوزن
 بذكر المسند اليه او حذفه بل يتغير القافية وذلك فيما يكون
 المسند الذي القافية على وزن المسند اليه بذكر المسند اليه
 او حذفه لا يتغير الوزن **قوله** كقول الصياد في الظاهر ان مثال
 لغيات الفرصه فالاصح اتصاله **قوله** ربي من غير راءم هذا
 مثلا اول من قال الحكم المصريح وكان من ارجى الناس وقد
 نذر ان يذبح ساه على الصم فلم يمكن ذلك حتى فصل
 بقتل نفسه ثم ربي ابنه بطعم فاصاب فعند ذلك قال
 الحكم بغير في احسان صدر من المسمى بل من ربي **قوله**
قوله وح مضمي للعدو الظاهر ان الطرف ليس بغير
 بل متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضى لانه شبيه بالمضما
 اللهم الا ان يقال ذهب بعض النحاة الى انه لا يجب تنوينه
 وعليه قوله صلي الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت **قوله** او ايهام
 تعظمه اذ رجع الاطراف وان كان الحاصل في لفظ المسند
 المقطع نظر الى ان الكلام على تقدير القرينة فاللفظ المحذوف
 المدلول بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد اظهارة **قوله**
 حيث الاصفاء الا في السماع ليصح في حقه تعالى **قوله**
 نحو قوله تع حكاه لا يقال لا يلزم قوله وي فيها متاخر **قوله**
 ان يجعل ذكر المسند اليه في الآية مطلوبة الا صفا في البسط
 لانا نقول هذا القول مجمل بعضه ان يمثال الخطاب ما انما

قوله فليكون الاصل بمعنى الاصل
 القاعدة والفاظه والاصح
 في الكلام انما هو
 لعمري انما هو
 في المسند اليه
 والاصح انما هو
 المطور والافضل
 على ذلك

في لسان وضع المعارف اه برد الحرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يعمل في معاني واحكام انما حكم
 النكرة والكلام في مرفق لم يدر في حكم النكرة اولها في الحرف بلام العهد الذهني يستعمل في الحسن وان كان باعتبار وجوده
 في ضمن فرد ما في معاني واحكام في نفسه ولا يدر في علم هذا المثال النكرة بناء على انها موضوع في الجنس لا المفرد
 ما في معاني كما هو المفرد الا في غير محيى لتكميل بتفصيلها فيقع زيادة البسط في الاضافات الاولى
 لان معاني احسن من مقرر الحرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان محققا فاسم

دخول العامة في ان كالا يحكي الخطا مع المعاني الاولى يقال
 خارجي الخطاب له التهم الا ان يجعل الحرف حال اي كائنا
 مع معاني الى غيره اي عماد الى غير معاني لانه بدل عبارة
 المختار والايضا في علم ان الصفة في غيره راجع الى معاني
 وهو ما وضع في ان يلزم ان يعتبر مجازا عند بدل
 المتخصصات تأمل لا حضاره بعينه اي بشخصه بشكل
 بما اذا لم يكن الموضوع له معلوم بالسامع على الوجه المخصوص
 كما في هذا المثال المذكور في المتن اي لفظ اسر و احترز
 بهذا الشكل بمثل رجل حاكم القوم في البلد الا ان يقال
 هذا الوصف لا يختص بالفرق المعين بحسب صل الوضع
 فلا يرد ايضا ما قيل ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص بالحي
 تعالى اي اول مرة يدعى ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل
 علم الا حضارة في مرة فلا يرد مثل جاء زيد زيد وعوض
 منها اي جعلت منها حرف التعريف عوضا **قوله** ثم جعل علما اعلم
 ان ان كان علما استخصا يدعى ان يكون الواضع هو الحي تعالى
 لان ذاته تعالى على وجه المخصوص من غير معلوم بالكنة لغيره
 تعالى فان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف
 فتصريحه على الاستعمال في المفرد المعين بالنظر الى لفظ اسر
 مع اصد بمنزلة لفظ واحد والاسم لكل مقبول ثم
 غلب منكر او مرفوعا على المبتدئ في اي المفرد الكلي تأمل

قوله لما افاد التوحيد بحسب اللزوم في القوة المحيية
 كناية عن كونه جهنما في بحث لان اللفظ مستعمل في هذا
 مستعمل التخص لكونه جهنما للهم الا ان يجعل كناية عن مجموع التخص
 مع الصفة اعين كونه جهنما فان المجموع ايضا لازم في الحسن
 ان يقال الكناية بالنظر الى المعنى الاصل لا يلزم ان يستعمل فيما
 هو كناية عنه فانه للدلالة في التهم بتعلا لاصالة ونظير ذلك
 دلالة الحذف على التكمات المتناسبة له بلاء استعمال فيه فتأمل
قوله اسعاده يجوز ان يكون مجازا من سلا في قيل اطلاق
 المقصد على المطلق الواجب في ضمن مقيدا في كاطر المنق
 على مطلق التكملة في وقع في ضمن شفا الانسان ولكن ان يجعل
 مجازا اسعاده مجازا في نظر الى خصوصية المقيد الاخر
قوله او ابراهيم يستلذه وانما ذكر ابراهيم قصدا الى اعتبار
 لدرة المحبة في ذكر العلم او الى اعتبار الدرة بنفس العلم
 من ملاحظة الدلالة على الذات لكن على التوجيه الاول **قوله**
 او التبرك عطف على نفس ابراهيم **قوله** سوء الصلة اما الحسن
 فلا يلزم ان يكون من الاحوال المختصة بوجه اذ يجوز ان يكون
 من الاحوال العامة بخلاف الصلة فانها معينة للموصى بحيث
 يصير مرفوعا بواسطة انصافه بها التخص به اختصاصا تاما
قوله لفظ جدوي في هذا اسم بالنظر الى خصوص المثال
 والافق لنا الذي ملك الروم معظم للعلماء يفيد اعادة تارة
قوله مفاعله من راد يروى في معنى المفاعلة هنا المبالغة في

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding and the edge of the page.

قوله في الحديث انما اعتبار بالوضع
 الدلالة عليه والافان في يد
 عليا قوله علي التخط ان معنى الدلالة
 الصنفين على اجماع لفظا فلا بد
 جميع قوله ولان معنى كلمة
 الوحدان اجمع في الافراد وروى في
 الاضاف كل فرد بما

بالأول في بيانية القدر إلا أن الشرعناه متعدد لا جنس قابل للحد
والأول أن يقال لا يطرأ وصف بغير الجمع للمجا على التماثل فقط
ولو لم يجمع كل فرد أنت خير بانه لا يجري في مثل ذلك رجل بالجمع
وليس رجل بالرفع فان معنى الأول ليس فرد ومعنى الثاني ليس
فرد في فاعل ان كلام الفرد مخصوص بالمرء باللام لكنه انما يخص
السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لفرد ما لانها اخفى طريق
لم يرد ان الاضافه اخفى طريق التصرف بل انها قد يكون لذلك
بحسب المقام نظر الى حال المتكلم والسامع **قوله** اي هو في بيانه
يا آت يا آن في نفس الكلمة وباللواضاح **قوله** اليائين جمع يان
تخفف يني من يان الي يني بخذف احد اليائين وتوحيض
الالف استعمله حاجب يعني نفسه الانانية في حيث هو وان
كانت مائلة الى الغياب والامور الدينية والدينية لكنه حمل
من الصفات الالهية ما ينبع من ذلك كحبة عالم العدم والتب
بالملايكه **قوله** في طالب الفرق الى الاحسان لكن في جميع في اي في
بشان طالب الاحسان او مضاف مخد في اي في احسان طالبه حاجيا
يمكن ان يكون النوعي للفردية **قوله** اشياء هذا المختص بالعدد
عند الادباء على ما فهم من تغير الرضي تعريف اسماء العدد **قوله**
في نطفة ابيه تشكل بآدم وحيي وعيسى صلوات الله تعالى
عليهم ويكنون من الحيوان **قوله** انما القدر المتولد من النطفة قلنا قال المحقق
السماوي في ما هو من مادة وقال بعضهم لفظ كل في كل
داية في الاكثر او كل نوع يشكل في الشرع بيان خلق

خلق نوع البقل ونوع الحمار ونوع اى ماء الحمار نعم يمكن ان
يقال في الآية ان النطفة نوع من المياه ونحو ذلك لا يصح لقوله
الشرع بيان نوع الماء المختص بالبقل هو المركب من نطفة الحمار
والفرس معاً **قوله** كما في اي حال كونه مثل ذي الرقبة ونحو
او صفة الطن محل الدم للفرس الذهني **قوله** مشترك اي
لا مشترك المعنوي بخلاف الاصطلاح فانه بالنظر الى الاشتراك اللفظي
لكان الوصف مختصا لاي على الظاهر فلا يتعين المثال
قوله وقد يكون الوصف لبيان الفرق بينه وبين الفرق
للتأكيد ان المؤكد لبيان حفظه بيان المقصود الاصل بل
يجوز التأكيد بخلاف هذا الوصف ثم الفرق بينه وبين الوصف
ان المرفوع منه احد افراد المعنى واحد المعاني وهذا احد الخيارات
قوله وهذا الاعتبار اذا كان قبل كل منها توجهه على حد
للو صف لانه اذا قصد به بيان الجنس لا يتصور زيادة النعم
للافراد اذ الجنس في حيث هو واحد فلنا زيادة من المتفرقات
لتأكيد العموم فيما دخل عليه والاحاطة بافراده ايضا بحيث
لا يحمل غير ذلك عند ارباب العربية جميعا مع ان سوق
الآية لبيان شمول قدرته وعلمه في كل فرد من الدابة والطيور
شئها لا افراد الانسان بله تفاوت في جعل الوصف لبيان الجنس
لم يرد الجنس مع اعتبار عدم التعلق للفردية بل قصد بيان
ان خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود الجنس في
عنى جميع الافراد والوصف لا يختص بفرد او نوع فالاستدلال

عن جندب عن النبي

حقيق لا عرف في قال النبي جبين واحد فافهمه **او** في قوله معنى
اي غفل السامع على التوحيد الى ما مر به حقيقه او مجازا
بناء على انهم في حكم شخص الاظهر ان يقال بناء على ان البعض
في حكم الكل لكنه نظر الى انه قد ينسب في الرضا للفعل المتبادر
عن البعض الى الكل كما ان اتحادهم ثم انه اعترض عليه ايضا بان
لا يكون يومهم عدم الشك في لفظ القوم بل في نسبة الفعل النبوي
الى الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشك في عبارة
بحيث ساو ل عدم القوم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز
اللفظي فذفع قوله التجوز مخصوص باللفظ في الكلام نعم
بعد تخصيصه وان لم في الاول حسبي ان يعتبر في غير صورة
الشك قبل لا يدفع مثل اجمع التجوز في السناد على ما هي
الظاهر في ان لا ينبغي ان لا يدفع التاكيد اللفظي هذا
التجوز وقد اتفق هذا القائل مع القوم في دفع اياه قائل
والمؤمن ان كان مكان مكة بين القبل والمسند امران بالمؤمن
الحق تعالى والعائذ الطير المتجهة الى الكعبة لا من من الصناد
ان لا تأخذها الركبان بل يحملها في القبل بفتح القين والسند
بفتح السين والنون موصوفان في جانب الحرم فما الماء العائذ
اما منسوب وهو الظاهر في جود بالاضافة حيث ان الصناد
منسوب باعتبار الحمل على الحمل على ان اخر اما حملها بالامر
يخفى ان ليس مدلولها ان تلك الاجزاء مترتبة في ذهنه
والسامع وان نقل الفعل بالبعض معبر قبل بقلقة بالآخر

خبرنا عن معناها الاشارة الى ان تلك الاخرى بحيث اذا
الفعل وحدها كذلك **وقد** بين ان يكون الشيء لا قد
قدس سره في قوله تعالى ولم يصرفنا على ما فعلوا وهم يعلمون
ان القدر في الكلام المتفق قد يكون لتقييد النفي وقد يكون
النفي المقيد بمعنى التفاضل من الفعل والقد او الفعل فقط
فلسا في المقام **وله** فالبعضم يعني ابراهيم الخاضع لونه
ذكر في الاصحاح اذا قلت جاني زيد بل عري فقد اخرجت
عن نسبة الجمع الى زيد وابنه الى عري فلو ان من باب الخط
قد يقع في فصح الكلام وانت خبير بان ان اراد اللفظ
بالاضافة في معنى زيد غلط على وجه سبق الى لسان مع المذكر
بقولك بل عري وعما ما دال السيد من انه في توجيه كلام
يود عليه ان ذلك يقع الاضرب الموجه في صورة ابراهيم
البعض حسبي ان لا يقع ايضا في الفصح تأمل **او** في كلام
الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الآتي الاختفاء
بحسب تأدي الرأي هو يظهر من الخطاب الاضافي و
الاغتراف بالجمع **وله** في المعنى عبارة عن هذا لا يتم
على تقدير ان يكون الفصل للربط وتاكيد الحكم نقل الى ان
يقع زيد هو العادل زيد اسب لم عاد لعل على ما قال
قدس سره في شرح الكافي في المعبر ان اكثر النسخة بين
على انه حرف **وله** لا بد من محصم قبل الحكم اي المحكوم به
اقول المراد التحقيق في الذهن فلو لا بد للوجوب المتحاشي

اذ يعمل الذائق قبل الوصف هو المتناول شك ان ترتيب اللفظ
 على وفق ترتيب المعنى امر لا يوجب تناسب في تقديم المسند اليه
 وان اردت بالتحقق الوجوه الخارجة عن قولك لا بد على ظاهر
 لكنه يخص بالوجوه الخارجة الا انه صحيح حيث لا تغلغل
 المعدوم فانه مناسب ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي
 هو متناول من قوله اعني المقتضى **و** لا معنى عطف على الاصل
 او حال من انه لا معنى لان اذ لا يكون ان وان عاملين في الحال
و يدل دليل ما قبله بان انت خير بان مجرد هذا البيت
 لا ينبغي ان يراد بالحق يقين موسى ثم فانه جملة تدور
 بها بعض الناس فيدعون الى الحق وبعضهم على خلاف ذلك نعم
 هذا السب مع غيره من الالفاظ الساتر يدل على المقصود **و**
 على التعميل في ذلك لان التقاوي في المشهور قال سبكي
 كرفق كذا لا يحق ان التقديم يكفيه يخرج التقاوي والتجمل
 المستعمل بل المسرة او انه مستلزم اي لفظ المسند اليه مستلزم لرفق
 المحسوس فكذا اعتبار الالهام فيه **و** وقع بعد ما التعليل
 غير ظاهرة من الوحي بحسب الله **و** ليحقق تخصيص المسك
 بهذا النفي لا قبل وجهه بحسب الظاهر ان الاله الكلية
 تقتضى الوجه الكلية وذلك ظاهر القادر بل الوجه
 ان تخصيص المسك بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا
 اعتقد المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي وخطي
 في تعيين فاعله من المسك ذلك بان في الفعل غير زعم

وليس ان تلتزم المحكوم عليه في المظهر فقولنا لا كذب نفى الكذب عن الصف المسند وانت مذكور على معنى ان المحكوم عليه نفى
 الكذب هو الصف لا غيره ومعنى لا كذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الصف وانما مسند
 الى الصف على سبيل التحويز او السهو او السهوا وليس معناه ان نفى الكذب يخصه فيه قوله فامض الشك ان قد يتبادر
 عن المخاطب وقوع الفعل عنه اي بطريق النفي وعن غير
 للفاعلة وانما يدعي ذلك الزعم والسبب في ذلك غير
 نافع كما في التزم النكات البيانية بنفي لا غير ما ينبغي ان يحذف
 نحو عن مقابلة لا غير فيضاد مطلق كذا اللفظ
 على نفي صدور الفعل عن الغير وسواء لا غير هو
 وحق على ذلك امثال مثل نحو وصري **و** الى خصيص
 لعدم السعي لكن ينبغي ان يفرق بين تخصيص انما
 سعت كما هو المقصود في المقام وبين ما اناسبت
 على ما سبق بان انما سعت بتقدم المسند اليه على النفي
 عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي
 في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت
 انزل او شاركه وابدق في نشوء الفعل على الوجه
 الذي ذكر في النفي انما مقام وان خاصا خاص
و هذا اي الذي ذكر في التخصيص المتبادر من البقاع
 ان المصطوف عليه لقوله وان بني الى هذا المقدر
 لكن المتطلب لتفصيل ما ذكره بالتخصيص والتفوي
 ان يعتبر عطف على قوله فذا في **الاول** ولست في الكافي
 المنكر اي في قولنا ما لا يمكن تدريس عن هذا النفي
 دخل مثل رجل قائم على الظاهر والقول المختار
 لكن الكافي اخرجه منه بالتاويل والميل الى المذهب
 المرحوم **و** اذ قد مر ما يتعلق بخلافه اي ونعم

في قوله لا كذب نفى الكذب عن الصف المسند وانت مذكور على معنى ان المحكوم عليه نفى
 الكذب هو الصف لا غيره ومعنى لا كذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الصف وانما مسند
 الى الصف على سبيل التحويز او السهو او السهوا وليس معناه ان نفى الكذب يخصه فيه قوله فامض الشك ان قد يتبادر
 عن المخاطب وقوع الفعل عنه اي بطريق النفي وعن غير
 للفاعلة وانما يدعي ذلك الزعم والسبب في ذلك غير
 نافع كما في التزم النكات البيانية بنفي لا غير ما ينبغي ان يحذف
 نحو عن مقابلة لا غير فيضاد مطلق كذا اللفظ
 على نفي صدور الفعل عن الغير وسواء لا غير هو
 وحق على ذلك امثال مثل نحو وصري **و** الى خصيص
 لعدم السعي لكن ينبغي ان يفرق بين تخصيص انما
 سعت كما هو المقصود في المقام وبين ما اناسبت
 على ما سبق بان انما سعت بتقدم المسند اليه على النفي
 عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي
 في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت
 انزل او شاركه وابدق في نشوء الفعل على الوجه
 الذي ذكر في النفي انما مقام وان خاصا خاص
و هذا اي الذي ذكر في التخصيص المتبادر من البقاع
 ان المصطوف عليه لقوله وان بني الى هذا المقدر
 لكن المتطلب لتفصيل ما ذكره بالتخصيص والتفوي
 ان يعتبر عطف على قوله فذا في **الاول** ولست في الكافي
 المنكر اي في قولنا ما لا يمكن تدريس عن هذا النفي
 دخل مثل رجل قائم على الظاهر والقول المختار
 لكن الكافي اخرجه منه بالتاويل والميل الى المذهب
 المرحوم **و** اذ قد مر ما يتعلق بخلافه اي ونعم

قوله اذ قد صرح منقول مجزوف اي لزم طلب وجه له والفاخ فالوجه تفريع عليه وترجا يجوز
 كون الفاء حوالة لا تشبيها له بانه في الحركة والسكون وعددا حروف على ما صرح به بعض النحاة قائم
 طلب وجه اذ قد مر في الاصل ان هذا اعتبار محض اي كونه
 فاعلم في الاصل مع جعله مسداً مقدماً اعتبار محض حوالاً
 بحسب الواقع **قوله** لان لم استأخ ان مراد ان قال السيد قدس
 سر بتبادر في قولهم شاهر ذاتا كون الشر بالقياس اليه
 فالخبرية ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون من ادق
 التي تصح الكلب عند ناديه ونحوه عما في ذوقك جعل
 صاحب الكشاف في المذنبه التي يجمع مطلق الصوت وقال
 في معنى المثال كانهم سمعوا هري الكلب في وقت لا يترق
 في مثله الا لسبب افتقار ذلك اي ان الكلب انما يله على الهدير
 شر جرب فيما يندل به على وقوع الشر وعمل صاحب
 المحقق في بعضهم ان الهري يباح الذي يتشام به هو ان في
 طوائف الناس لكنه ربما يندري به المصل خصوصاً في الليالي
 المظلمة وهذا خبر وقال في النهاية في طبع الكلب ان هري
 في اهله ودينه **قوله** بان مراد بالمثل لا ينبغي ان
 يعلم ان هذا ليس بقرينة مضطحة بل سماه بقرينة نظر
 الى ان فيه خفاية الملة اذ الظاهر ان مراد بالمثل والغير
 مطلق المائل والمعارف اذ اردت بها انسان محض كان
 فيه نوع خفاء في الجملة **قوله** لان الافادة خبر في العادة فيه
 ان حال المخاطب اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز في
 ويمكن ان يقال يجوز ان يبقى الامر بالنسبة الى مخاطب
 باعتبار انه منكره ما يزيل انكاره **قوله** موجه نهمة انت

في قوله اذ قد صرح منقول مجزوف اي لزم طلب وجه له والفاخ فالوجه تفريع عليه وترجا يجوز
 كون الفاء حوالة لا تشبيها له بانه في الحركة والسكون وعددا حروف على ما صرح به بعض النحاة قائم
 طلب وجه اذ قد مر في الاصل ان هذا اعتبار محض اي كونه
 فاعلم في الاصل مع جعله مسداً مقدماً اعتبار محض حوالاً
 بحسب الواقع **قوله** لان لم استأخ ان مراد ان قال السيد قدس
 سر بتبادر في قولهم شاهر ذاتا كون الشر بالقياس اليه
 فالخبرية ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون من ادق
 التي تصح الكلب عند ناديه ونحوه عما في ذوقك جعل
 صاحب الكشاف في المذنبه التي يجمع مطلق الصوت وقال
 في معنى المثال كانهم سمعوا هري الكلب في وقت لا يترق
 في مثله الا لسبب افتقار ذلك اي ان الكلب انما يله على الهدير
 شر جرب فيما يندل به على وقوع الشر وعمل صاحب
 المحقق في بعضهم ان الهري يباح الذي يتشام به هو ان في
 طوائف الناس لكنه ربما يندري به المصل خصوصاً في الليالي
 المظلمة وهذا خبر وقال في النهاية في طبع الكلب ان هري
 في اهله ودينه **قوله** بان مراد بالمثل لا ينبغي ان
 يعلم ان هذا ليس بقرينة مضطحة بل سماه بقرينة نظر
 الى ان فيه خفاية الملة اذ الظاهر ان مراد بالمثل والغير
 مطلق المائل والمعارف اذ اردت بها انسان محض كان
 فيه نوع خفاء في الجملة **قوله** لان الافادة خبر في العادة فيه
 ان حال المخاطب اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز في
 ويمكن ان يقال يجوز ان يبقى الامر بالنسبة الى مخاطب
 باعتبار انه منكره ما يزيل انكاره **قوله** موجه نهمة انت

قوله اذ قد صرح منقول مجزوف اي لزم طلب وجه له والفاخ فالوجه تفريع عليه وترجا يجوز
 كون الفاء حوالة لا تشبيها له بانه في الحركة والسكون وعددا حروف على ما صرح به بعض النحاة قائم
 طلب وجه اذ قد مر في الاصل ان هذا اعتبار محض اي كونه
 فاعلم في الاصل مع جعله مسداً مقدماً اعتبار محض حوالاً
 بحسب الواقع **قوله** لان لم استأخ ان مراد ان قال السيد قدس
 سر بتبادر في قولهم شاهر ذاتا كون الشر بالقياس اليه
 فالخبرية ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون من ادق
 التي تصح الكلب عند ناديه ونحوه عما في ذوقك جعل
 صاحب الكشاف في المذنبه التي يجمع مطلق الصوت وقال
 في معنى المثال كانهم سمعوا هري الكلب في وقت لا يترق
 في مثله الا لسبب افتقار ذلك اي ان الكلب انما يله على الهدير
 شر جرب فيما يندل به على وقوع الشر وعمل صاحب
 المحقق في بعضهم ان الهري يباح الذي يتشام به هو ان في
 طوائف الناس لكنه ربما يندري به المصل خصوصاً في الليالي
 المظلمة وهذا خبر وقال في النهاية في طبع الكلب ان هري
 في اهله ودينه **قوله** بان مراد بالمثل لا ينبغي ان
 يعلم ان هذا ليس بقرينة مضطحة بل سماه بقرينة نظر
 الى ان فيه خفاية الملة اذ الظاهر ان مراد بالمثل والغير
 مطلق المائل والمعارف اذ اردت بها انسان محض كان
 فيه نوع خفاء في الجملة **قوله** لان الافادة خبر في العادة فيه
 ان حال المخاطب اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز في
 ويمكن ان يقال يجوز ان يبقى الامر بالنسبة الى مخاطب
 باعتبار انه منكره ما يزيل انكاره **قوله** موجه نهمة انت

ان خبر يانه يحمل هذا المثال ان يحمل على سلب الربط فيكون
 لا من جهة **قوله** بالاسناد اليه لا بد للتأنيث في تأويله ليصح
 ان يرفع الخبر الى الكل اي **قوله** قال عبد القاهر المحقق
 ان ما ذكره صاحب القيل السابق هو كذا دليله باطل
 والحق ان هذا لا يمكن ان يقال كلام الشيخ مبني على الوضع
 وافادة تلك الامثلة نحو كالتقي بواسطة القرآن **قوله**
 كل ذلك لم يكن في المقام اشكال لا يستلزم صدور الكذب
 عنه صلى الله عليه وسلم الا ان يجوز ذلك من اقل من الاجابة
 عن الوحي وما يتعلق به على قول بعض السلف وما على قول
 الجمهور في تأويله يذكرون في كتب الحديث وقد قال
 السيد في تأويل كل ذلك لم يكن في ظني واعتقادي
 قول انت خبر بان اعتقاد خلاف الواقع سيما اذا ظهر
 خط ذلك الاعتقاد تأمل **قوله** في بحر الامور على هو خبر
 على ما قال قدس سر في آخر سورة النسا لكنه لم يبين في
 اي نية ولا وجه القلوة بين الاصل والمراد اي الاتفاق
 والاتقان وكان يترجم في المفعول والقلوة بين القتل وال
 التماس الكمال والبطير فان القتل تركية عن الدماء والرضاء
 وتكرار اليقين برفع الشكوك والتهنات **قوله** يترجم في موضع
 الاستيناف او البذل **قوله** قد ظفرت لمساف في جواب هل
 ظفرت **قوله** فمن يري من استغماية ويريح مجزوم آخره الى اصل
 جري الوقف **قوله** وبالعكس الاظهر او بالعكس لانه يكتفي ببيان

في قوله اذ قد صرح منقول مجزوف اي لزم طلب وجه له والفاخ فالوجه تفريع عليه وترجا يجوز
 كون الفاء حوالة لا تشبيها له بانه في الحركة والسكون وعددا حروف على ما صرح به بعض النحاة قائم
 طلب وجه اذ قد مر في الاصل ان هذا اعتبار محض اي كونه
 فاعلم في الاصل مع جعله مسداً مقدماً اعتبار محض حوالاً
 بحسب الواقع **قوله** لان لم استأخ ان مراد ان قال السيد قدس
 سر بتبادر في قولهم شاهر ذاتا كون الشر بالقياس اليه
 فالخبرية ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون من ادق
 التي تصح الكلب عند ناديه ونحوه عما في ذوقك جعل
 صاحب الكشاف في المذنبه التي يجمع مطلق الصوت وقال
 في معنى المثال كانهم سمعوا هري الكلب في وقت لا يترق
 في مثله الا لسبب افتقار ذلك اي ان الكلب انما يله على الهدير
 شر جرب فيما يندل به على وقوع الشر وعمل صاحب
 المحقق في بعضهم ان الهري يباح الذي يتشام به هو ان في
 طوائف الناس لكنه ربما يندري به المصل خصوصاً في الليالي
 المظلمة وهذا خبر وقال في النهاية في طبع الكلب ان هري
 في اهله ودينه **قوله** بان مراد بالمثل لا ينبغي ان
 يعلم ان هذا ليس بقرينة مضطحة بل سماه بقرينة نظر
 الى ان فيه خفاية الملة اذ الظاهر ان مراد بالمثل والغير
 مطلق المائل والمعارف اذ اردت بها انسان محض كان
 فيه نوع خفاء في الجملة **قوله** لان الافادة خبر في العادة فيه
 ان حال المخاطب اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز في
 ويمكن ان يقال يجوز ان يبقى الامر بالنسبة الى مخاطب
 باعتبار انه منكره ما يزيل انكاره **قوله** موجه نهمة انت

الشيء عندك الغاص اياك فقد انزلت وقد دعاك هو من الوافر واخفى قائله وان اهدى صريح المظهر
وهو عندك موضع المصير وهو انك لا سبطان وهو طلب العطف والرحمة اذ ليس فيه ما في المظهر من استحسان
الرحمة وقرئ بالرحمة وان كان من غير باب المسند اليه ايضا شواهد
وهو استحسان الرحمة هو الاقراء واحد في التقاء **نحو** الذي لا اخره يوم الحمل غار ملحا خا
بالفردية والاعتراف بالضعف
وخالف اليهودية والتواضع
سنة الاله الى الله تعالى والقبول
كثير الملح كذا قيل والظاهر ان المحامد التي هي بعض على غارب
الغير **فقد** سئل في الضمير العائد الى الموصول غائب وحي
الكلام بعد غامض المتأري ان يكون بلفظ الخطا **فقد** لمحاك
الباء للتعدية **اي** حيث وفيه فعل هذا جعل بعيدا لاكثر
بعيد الجمل ومع هذا ينبغي ان يعتبر الثبوت والتمسك متعلقين
بل فاصله الكهول على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح
ايد ال عطر حان الى بعيد **فقد** واما على تقدير الواسطه كما لمسا
فغير بعيد الثبات **فقد** كان الكهول **اي** ذلك الغير
الظاهر ان يقال اي حذف مراده كما يستعرب قوله الحمل على الفرس
الادهم الى اخره هو الاول بان يقصد الامر اللهم ان يراد بالغير
المحذوز لا يترجم في العهد الخارجي على انحاء الفصحى او يرد
بالقصد الترتيب والتوجه لا استعمال **فقد** لان التفتة لا بعد
بها اقول ان كانت الآخرة في الصدقة المفروضة فليس بان المصروف
او عمل الصدقة اهم من الآخرة اذ لا يعلم كل منها الا من الشريعة
وان كانت في التطوع لان اصل الاتفاق والخير يحصل بايصال
النتفع في الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل الا بامر جعدي
موقع **حين** **فقد** والجواب لا يخفى انه لا يدوم على ما في
ان دارة الصف على الزمان بغيره حاجته الا ان يقال المراد

والظاهر ان المحامد التي هي بعض على غارب
الغير **فقد** سئل في الضمير العائد الى الموصول غائب وحي
الكلام بعد غامض المتأري ان يكون بلفظ الخطا **فقد** لمحاك
الباء للتعدية **اي** حيث وفيه فعل هذا جعل بعيدا لاكثر
بعيد الجمل ومع هذا ينبغي ان يعتبر الثبوت والتمسك متعلقين
بل فاصله الكهول على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح
ايد ال عطر حان الى بعيد **فقد** واما على تقدير الواسطه كما لمسا
فغير بعيد الثبات **فقد** كان الكهول **اي** ذلك الغير
الظاهر ان يقال اي حذف مراده كما يستعرب قوله الحمل على الفرس
الادهم الى اخره هو الاول بان يقصد الامر اللهم ان يراد بالغير
المحذوز لا يترجم في العهد الخارجي على انحاء الفصحى او يرد
بالقصد الترتيب والتوجه لا استعمال **فقد** لان التفتة لا بعد
بها اقول ان كانت الآخرة في الصدقة المفروضة فليس بان المصروف
او عمل الصدقة اهم من الآخرة اذ لا يعلم كل منها الا من الشريعة
وان كانت في التطوع لان اصل الاتفاق والخير يحصل بايصال
النتفع في الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل الا بامر جعدي
موقع **حين** **فقد** والجواب لا يخفى انه لا يدوم على ما في
ان دارة الصف على الزمان بغيره حاجته الا ان يقال المراد

فما كان البتة لعل من عبدة الفرح فصدية من الفول كعدا ربا من حله من سحر القمار
كل من يرب وتطرب ما حوز من الطرب وهو استخفاف القلب في الفرح اولى طلب الحجاز وثنا طر في رאותها ومع بعد الثبات
حين وفيه وكذا ينصرف ومع غير حاشية اي زمان قرب الشيب واحباله على البخور ومع نشط بعد والولى الوقت والوقت
دان اسم القاعل حصيد في الحد الى واقع في الزمن الحال لكن
الزمان ليس مدلوله بل خارجيا محتاجا الى الفرض والاضا
فعل هذا كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر فالتخصيص
المجازات غير ظاهرة تأمل **فقد** ولما قل ان يقول ذكر في
الاساس ان السباع بالكر الاله فلا يرد الاعتراض لكنه
جعل في البيت بيع الطين او الجص **فقد** وبرزك
الخاء محذوف اي عن حاله مع حذاءه حالي ثم اسمى
خبره بالمدينة ورجله مدل من محل الخبر او عن ضمير
اسمى او تارة تقول بالمدينة جبر رجله **فقد** والمحذوف
خبره لا يجوز ان يكون المذكور خبره لان اللازم لا تدخل
الا على خبر ان **فقد** والراي مختلف اشارة الى ان التقاء
بحب على الهمزة و **فقد** اي فصيحي جميل اجل
من صير غير جميل فيه قصور بحب الظاهر ان المفضل
عليه يجب ان يكون جملة في الجملة وقد قيل بان غير جميل
ويمكن التصحيح بان عدم الجمال بحب الآخرة وشوة
باعتبار تكمين العلب في الدنيا وبيان التفصيل على سبيل
الفرض كما في قوله من زيدا ففضل من الحمار **فقد** لان هذا الكلام
الكلما اعتبر وصف السؤالي بل ذات السؤال لكنه ظهر
ظاهر العبارة يمكن اعتبار التمثيل محذوف المسند في نفس الالة
فقد والرد على عما ان المرفوع لا لا يخفى ان السؤال جملة
اسمية و ايراد الجواب فعليه لان من قام في مقام اقام زيد

ومع تحاشي الى مع ودرست
القطم وانما هو فقه اللاهوت
الخطاب ان طحايا الى السكينة كلف
وقاعله ضم القلب وليس مفعولا
النه وروى بالباء والقوا به عيانا
مسند اليه والمفعول محذوف اي
لكل من شرايد فراقها او علم انه
حظا للقلب ففقه التقا آخره الفيد
الى الخطاب وفي طحايا السكينة
فقد آخر عند السكينة لا عند غيره
واشار على صدر السكينة
فقد الاخر سالك الى المال
شيب السكينة وحسن قبي
شواهد

المراد

في غير هذا الموضع

او عروا و خالدا الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة
من الدلالة على ملك الزوايا اجمالا المتقنة للاستفهام
ولهذا التقني قد تمت فصارت الجملة اسمية صورة و ايراد الجواب
جمله فعلية تبينها على المطابقة المنصوية اقول قد بحث لانه تقرر
عندهم انه يجب ان يفترون بالفرقة ما هو المقصود بالاستفهام
من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق غير محتاج
الى الاستفهام كما سيجي في بحث الانشاء وشك ان خلق الله
السموات والارض محقق وتعين الفاعل والحال غير محتاج
الى الاستفهام فليس السؤال الا جملة اسمية بل في ترك المطابقة
للإشارة الى بلوذه الفاعل وعناوهم بانه اذا تحقق خلق
السموات والارض وحدوثها سفي ان لا يقع ذلك في تعيين
الفاعل فالمطلب مجالهم التردد في ذلك الحق فافهم
في المقام لنا زيادة بطل في حاشية المطول غير فضل
بل عمد في الكلام بحسب ذكرها فيه وهذا مستلزم من البرية
ليس بل في فتح ما يفيد في فتح من افادة التقوي
لا من ضابط الاخران و يمكن ان يفيد المسند الى اعترض
عليه السيد قدس سره بان كون المسند بسيما صابط لكون
المسند جملة فلا بد ان يعرف اول كونه بسيما حجة يصير وسيلا
الى معرفة كونه جملة وهذا التفسير يقتضي العكس اقول يمكن
ان يجعل الضابط كمية لا افراد المسند جملة لا على النية كما
في النعدم للحصر وغيره يقال هذا تفسير باللائحة فالضابط

فالضابط يمكن تخرجها من التفسير بان يقال اما ايراد المسند
فلكونه قائم الاقارده مرتبطا بما قبله بعائد غير المسند اليه
في قوله في قوله قد هو احد في قوله ان يلزم على ذلك
افراد المسند اليه لا المسند غير سلبى مع افادة التقوي
اللهم الا ان يقال الاطراف و لا انعكاس من المعنى في
المقصود في الزمان حركه انت خبر بان ذلك لا بد
على مجرد الحدوث وحدوثه كما هو المطلوب بل على تحدد المعنى
للفعل والمنسب اليه فيم مع ذلك ان الزمان المتحد
يبتدئ في مفهوم الفعل على وجه المطابقة منه وبين الحدوث
فيلزم تحلده و كذا لم يقل احد بان الفعل القدم زباني
في مستوي اسم مكان من تسوي القوم اذا باعوا و يفتروا
يعتقون الى اخره يعني ان لي على كل قبيلة جنانية و ادوات و
عكاظ طلبة الكافل با مرهم في هذا مدح في العرب للحرى
منهم في قد افادة عدمها فيه اذ ذكر الاصلين في المبادئ
اللفظية المسالة في فهم ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
محاذ في غيرها والمسند الواقي ال اهل الله ما ملكت قال
الشيخ عبد القاهر لا يخفى ان هذا مخالف لما ساد من المتن
والمحتاج والكشاف مع از رج عليه انه يلزم ان يكون
عمل الاسم على المسند التجدد في كماله في ام والنبات بمعنى
المقام بل تقاوى وقد سبق في بحث المسند بعد الكلام
في ذلك ايضا في غرض ان الفعل فيه بحث لا الفعل بصره

دال على ما عدا ما عدا ان يراد بالانما مثل التصريح او بالفعل
 لسؤال الصفات المنبهة **ق** او عدم العلم في جعل ما فيها
 من الوجه بعد **ق** في عرف اهل العربية في صحتها
 والرضى وعما يدل على ذلك فظن ان النجاة فيما اذا تقدم الشرط
 على القسم جعل الجواب جواب القسم على تقدير اعتبار القسم في القسم
 مع جوابه جزء الشرط وجواب القسم كلام تام بلا تنافي فان
 قيل يخرج اداة الشرط في التمام فلما ذلك مسلم على هذا القيد
 بل سلم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب جزء الشرط والجواب
 جواب القسم مع قوله كذا القسم المنجز بين الشرط والخبر كما يظهر
 عند ملء المقع بالانصاف فيخرج حينئذ ما هو محل الجزاء
 عن التمام لكن ينبغي ان يكون لهصل في جعل الشرط قيد الجزاء على
 ما قاله قدس سره في شرح الكشاف في آخر سورة الزمر اذ ان
 الشرط ان كان في حقه الكلام هو الجزاء انما الشرط قيد له بغير
 خلاف وان كان السمان اسماء فهو مسند خبره الجزاء والشرط
 مع الجزاء على الاصح وهو مفعول وخراف او غير ذلك **ق**
 فمفهوم قولنا علم انه ان كان الفرض مختلفا فيخرج بحسب
 اصطلاحه حينئذ اتحاد المقصود بالمال اعني التعليق والامر
 ظاهر ان التعليق الصريح قد يحذف في التعليق فلا يبعد جعل
 الشرط قيد لما في ذلك المقع حتى يردى مؤدى الحكم بالزوم
 من الشرط والجزاء لكن المتبادر من القول ان صدق الكلام
 على اصطلاح العربية بحسب الجزاء بلا اعتبار التعليق والحكم

والحكم بالزوم وورد عليه في انه يتوقف في صدق تعليقه
 الحكم المتعبد بالشرط مع صدور التعبد والظاهر ان لا حاجة
 بحسب الفرق الى صدور شيء منها وتحيق التمام يحتاج
 زيادة بسط لا يحمله هذا المختصر **ق** هو فقال لا تعرض
 عليه السيد رحمه الله ما بين المتناقضين من وجهين اما
 الذي رجع لا وقوعه اقول فليس هو قاعدا ولا يشك ان
 الحكم النادر الوقوع راجع لا وقوعه اقول في المفضل
 ان ايصح ان طلعت الشمس الا في اليوم الغيم والظاهر ان الظن
 فيه من وجوه وقوعه وقال الرضائي ان ليست لك بل لعدم
 القطع **ق** لمن يكذبك مدعي ان يريد لمن لا يصدقك ولا
 فلا يكون هو فقالون كما سبق **ق** اي لتزبد الخطاب الى
 فيه ما يلزم ان علم الخطاب لو جعله لا دخل له في ان بل عدم خبر
 المتكلم اللهم الا ان يقال هذا على التخيير وعدم اعتبار المتكلم
 على المختص **ق** والمحال ان لا أنت خبر بان جعل اعتباره
 عملا واسطة عملا لا يفهم من الكلام وان كان ادخل في التوزيع
ق غلب جانب المقع لا القائل ان يقول الغلب محار
 فما وجهه ههنا والجواب ان صيد يجهلون بوضوئه للخطاب
 مع جماعة غير مدعيه بلفظ القاب لا بما على هذه الصفة
 عليه وصارح وصفا له بحسب المقع كما شهد به سائر المقع
ق وفي مثل الوان لكن اربكاب المجازة المادة لفرو
 الهيئة ادر في موضوعه المنزكين في المقع بحسب المقع او

اللفظ فقط **قوله** متعلق بغيره والظاهر ان المتعلق بقرينة اللفظ
ووجهه ذلك ان الضمير الراجع الى المعنى المصدر مجوز
ان يعمل في ظرف فكل المعنى الذي عبارة عن المحصول بعد و
الحال العامل ما هو غير الجرم المعنى زائد متصف بالخل
حالة كون كثره ما له مفروضه وحيث على ذلك **قوله** في غير
ذلك لغيره ان المعنى على المعنى **قوله** فيا وضح المعنى ان كان
زمان سبق من الدهر فرت على المقام في وحي فليطنت
كل من سلك **قوله** فساكنكم اي اعانكم على البقاء اي الزنا **قوله** المتألف
في النفي **قوله** ان ارادة الاما للفظ لغوي فالبالذ في تلك الصورة
لا مطلقا تأمل **قوله** والظاهر يدفع الى انت خبر ما من الكلام
في فائدة الشرط لم توجد مع ان الابعاد لا ينبغي شيئا تأمل
قوله لا معنى للتعريف في هذا رد لتوهم ان التعريف ثا في زمان
الفعل الي من يمنع من ذلك الفعل في صيد الماض **قوله** ووجه الرد
ان لا سعار في التعريف بالسبب الي من يصدر عنه الفعل في التيقن
قوله ولهذا مع مثل لان السبب فيقضي المقدم لا ينبغي شيئا
بحسب العلم على ما في المنطق ففائدة الإشارة الى ان انتفا الجرم
قوله لو امتنع لو فرض ان يكون في عايات المذموم لما ذهب
دولهم **قوله** وادرك اعترفي السيد بان وروى الآية على
قاعدة الميزان بعيد جدا قول قد عمل الشرع في قوله وما عملناه
الشرع على القياس الشرعي في حاشية المطالع على ما ساد من ثم
ان قد سبق في زمان يقع غير العربي في القرآن فلم لا يجرى

ان يقع ما كان على القواعد الميزانية في القرآن النازل بعد
القواعد الميزانية **قوله** ومفعول يود محذوف اي على تلك الوجوه
مطلقا **قوله** واما التحضار صورته ان فيه ان المحقق الرضا ذكر
في او آخر بحث اذا ان حكاية الحال المستعمل لم يست في كلامهم
تجاشت حكاية الحال الماضية ويمكن ان يقال جعل الامر
المستقبل بمنزلة الواقع الماض لتحقيقه فصح استعمال الالو في
عدل في لفظ الماض الى لفظ المضارع لان كلام من لا يخلو
في اخباره ففقه تميز بين المضارع بمنزلة الماض فقول المص
ولا سحطار عطف على النزيل هذا المعنى انه فعل هذا التقديري
فيه ايضا حكاية الماض المقدري **قوله** فينظر اذن التوبة المحمدي
للتب شايد باعتبار الدلالة على الكثرة فلا يكون وصفها
مختصا واما التوب في باعتبار احوال الافراد ففي الفعل ايضا
يتحقق **قوله** في الجملة الخبرية اغايد بذلك لان من قيد في مثل
من ابوك بان من الاستنابة التوبة مبتداء مرفوعة خلف النقص
التمامة والحق قول شرا في الخبر وان كان معلوما في الجملة
لكن المبتداء اعرف لانه في معنى ازيدا وعرفها وخالد
الي غير ذلك من الخصوصيات المعينة بخاتبة التبيان **قوله** حال
كون المنطوق انما خص هذا الكلام بالمثال الاخير لما نقل في المصالح
في التمام من ان تعريف الاضاد باعتبار التعبد الخارجي لكن
الحجج بيان جميع اقسام اللوم فيها ايضا **قوله** ولفظ **قوله** ذلك
لان ذكر المثالين ليرتفع المستدرك وكونه معلوما ينبغي ان يعلم انه

فعل كذلك في الايضاح فوجه التوفيق لا يتم في تصحيح كلامه في الايضاح
الف فتنظروا في تغييره اختلاف قبل مثل جلد بوم وها
ان ليس المعنى اذ الوجه لان يقال اذا فوج البكا على قتل ثم يحسن
الابكار **ق** وخرج عنه لان الضمير ليس صارفا للمند الي
المسند فان الصرف للمناد والحكم بان يكون مسند اليه عبارة
عن المستد **ق** وخرج بان يعنى الشخص لانه ذلك التأويل
لا يظهر على مذهب البصريين الغير القائلين بالتأويل في الخبر
الجامد **ق** لا يراها غول القول ما سمع شربا ثم خرج الرأس
وقيل الاعضاء **ق** وخرج العكس كما تراه بعضهم لا يحذفان قول
على علم لنا علم ولا عد ما لا يدل على العكس ايضا صحيح لكن الكلام
في ان تصرف المسند على المسند اليه يتفاد من تقدم المسند ومعنى
المقام بلود **ق** من النقط **ق** لئلا يفيد الا ان لم يتوهم بنوع
الرب بعده فان التقدم لا يلزم ان يكون لافادة المحصر بل
لانه اعلم بالغلبة عرفا في اراء المقصود غنى كونه القرآن محل الرب
وتسعى ان يعلم ان نفي المحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام
لا باعتبار ان اثبات الرب في سائر الامور باطل وذلك لان
غير القرآن ليس بمعنى فتكون محل الرب **ق** او ذكر الفعل قد
عدل عما في المصطلح من منع هذا التوجيه لانه يؤيد قول المص
الفعل مع الفاعل والمفعول وايضا خبره على ما دل على الفعل به
وبه الى الفاعل والفاعل فالحكم بان يكون ضمير **ق**
لفعل **ق** مع لهما كما ان يؤيد التوجيه الاول كون الكلام في

في متعلقا الفعل وايضا الظاهر ان الفعل متعلق بالثاني **ق**
كله مع عليه **ق** ع كرم بكس العين اي يمدح لان قياده **ق**
ولكن ليس ذلك جهلا بل كرم ما وحسن خلق **ق** خب هو
يعنى الحياء الخداج وهو الحرير الذي يسمى بين الناس بالفساد
ق فالتعظيم مقام لا فيه محبة لان ما لا يكون مقصودا في العبادة
لا يعتد به ولا يعد في خواص التركيب في عرف هذا الفن **ق**
ان يقال التعظيم في المقام لا ينافي ان يكون القرض من نفس الفعل
الشوق او النفي مطلقا او تقييدا لاطلاق بعدم الشوق المقيد
بالمفعول فلا يرضى لانه في الفعل **ق** لم يقل لو شئت
الى اخره وقيل ان لو كان الاو كذلك لو جيب ان يذكر التفكير
مفعول لا يحكى **ق** فخرجت جفوني من رب التاء سرى بالراء المهملة
اذ سمعت فرعها لتذكر **ق** اذا قلت لو شئت لاني ان يقال
لو شئت ان يعطى عطا ما اعطيت الدرهمين **ق** من سقى الغنم ذلك
لان سقى الكلام المص على خلق ذلك مع ان الجملة المشهورة
من العنقم في حذو مفعول المشية للقرابة **ق** فاحمل حاد
اي ظلم الحوادث فالاصاذا ساسه والاضاذا الى السب اي
ظلم حادث الزمان **ق** فان العاقل لا يطلب الا ما هو ذو جود
لقائل ان يقول هذا مما يابى في عا سياتي من ان التمنى طلبا هو
معتق بالمال ايضا والحي ان الطلب المستفاد من صفة
الطلب ما يقاوم السمع والتفكير لمدلول عليه يصيغ التمنى
ما يكون عا سبيل الحجة العلية فاحتم **ق** وها هنا بحث

قد اجتمع قدس سره في شرح المقام وسعه السيد بانه اذا لم
يكن قرينه معينه للمفعول فيوصل بالتحذف في المقام الخطابى الى
مدرج عامه حذره في الترتيب الخاص بل مرجح فللحذف مدخل
في تقرر عامه في المقام الخطاى الى موضع اللزوم بالعموم
لما في المدرج مفيد للتعميم بل حاشا الى التوصل بالتحذف فان
لو كان المفعول ايضا على العموم مطلقا في ذلك المقام
اذا لم يكن دليل على التخصيص بل تفاوت **قوله** نعم لو كان لا من
هذا يعلم ان السمع لا يلزم ان يكون له اختصاص بل هو اعم
كما يدرك بعد على هذا الكلام **قوله** لما فيه من التكرار لم يخفى ان ليس
في كل بالبداهة وخصص كما في مثل ان زيد العام وفيه الى
وقت وقت زيد وعلم ان يقال المخصص مثل على اثبات
ونفي والتكرار في الجزء الاول او يقال لما كان الاثبات
السابق له اختصاصا يمكن ان يعتبر اللزوم ايضا لذلك بقرينة
كونه غير الى ذلك قدس سره في شرح الكشاف في قوله
تعالى فاباى فارهين مع قوله **قوله** وهم ساء اعين
هو هو في قوله في بكذا بالضم واعتق به على ما في الاساس فيكون
بفتح المفعول على ما ساد من الفصل بمعنى اشد شرفه وسعوله
ببطلان الهم **قوله** وان يكون بمعنى القاعل في قوله عشت بكذا
في كذا اي اردت **قوله** واراد عليهم لا يقال تخصيص الواحد اسم
اسم تعالى بايذاء الامور لا يكون في المتن حيث يدعى الافعال
بغير اسم تعالى الاسم غيره **قوله** فكذلك الامر بالقرأة اهم من اسم

اسم تعالى وان كان اهم نظر الى ذاته وانما اعتبر الاولى لان
هذه السورة في الترتيب لخص ان لا يعلم امر القرأة حالها
وتقدم اسم الله تعالى لوجوبه ان يكون ذلك مفعولا وانما
المحتمل بما لا يليق به القرأة **قوله** لانه عمد في الكلام لا شك
ان المفعول ايضا عمد في الفعل المتعدي **قوله** الاولى ان يقال
المتب للترتيب المعنى ان يقدم القاعل **قوله** في الاصل
المراد بالاصل القاعدة الكلية المتصلة على الفروع الكثيرة
والقواعد في هذا المقام جارية بحرا هذه السور لوضوح اللزوم
اي مواد الاوضاع **قوله** وفي العناية اي سببا ومثاها **قوله**
يعرف لا معنى اي يفهم وامر يكون لاجل سبب العناية سببا لها
قوله يعرف مخصوص **قوله** سببها مشروعا **قوله** وهو حقيقي
انت خبر بان السور ليس للقاعدة ان بعض الافراد مقتر
حقيقي للفظ العفر في بعضها مع محاذي كاذره السيد **قوله**
وبان عدم التجاوز حسب الاضافه اي كالا يفر معايله عدم
التجاوز حسب الحصة ونفس الامر كافيه في الشرح فان كلامه في
نفس الامر ونفى ان التقييم الى الحقيقي وغيره باعتبار انه قد
يلزم حفظ الحصة ونفس الامر بل قد يلاحظ حاله فيكون ان
القلب والاشراك والتزود وقد يلاحظ حاله فيكون ان
الاعتبار الى قصر الافراد والقلب والقيمين على اعتبار
حال المخاطب في كوازم الفقر الفقر الحقيقي **قوله** في
وان امكن الظاهر وان تجاوز الا ان يقال كفى في الفقر الحقيقي

عدم التجاوز الى ما يقدر القصر بالاضافة اليه **قوله** اعني المفعول القائم بالبقاء
 هذا اصطلاح المتكلمين والمناسبات هنا اننا نقول ذكر في الصحاح
 الصفة كالعلم والسوء **قوله** اعني البائع ان يقال يخرج من المحل مثل
 جاني القوم ان كان له زيد اننا نقول بعد صحة المثال ان المراد
 بالنحو في المحل اسدرة جميع الافراد يعني انه يدخل في المحل
 مثل جاني زيد نحو **قوله** يمكن ان يقال ليس فيه دلالة مقصودة
 على الاخرى بل القرض الاصلي بكرى النسبة **قوله** لتصادفها في التأمل
 لان الصفة المعنوية معية في الوقت لفظا لان عمل التصديق
 على التحقيق **قوله** واما في القصر الغير الحقيقي فيمكن ان يقتصر القصر
 الحقيقي ايضا على وجه البالد بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة
 اليه غير له لعدم ادعاء وبالد **قوله** على ما يقع في حيث قال
 في الصحاح والمحاط به باله اما يقتصر العكس واما في تناقض الاثر
 عند **قوله** لو سلمناه انما قال كذلك اشارة الى ان الخاصية في
 التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموضوع في حيث يثبت التكلم
 مكانها ما الله **قوله** وغيرها قد سبق وهو غير الفعل وتعرف
 المسند وكذا جعل المسند اليه مرفعا بل هو الجنس كذا في الاستثناء
 على ما في الشرح العصد على مختصر الاصول مراد النساء من الاشياء
 نفي اتفاق **قوله** بل شاء هذا المثال يظهر على قول الجمهور
 القائلين بان المعطوف عليه في حكم المكوت **قوله** نقول المفسر
 انت خير ما لا يتكسر الا سندا بل يتناول العرب والرومان
 اي العهد المراد به الحافظ ورعاية الحديث على ما في النهاية الحصرية

به فاذ المنان لغوي الدمار بما انك حفظه عما ورك وبقولك
قوله لمعاني تفيد القصر سواء كان على وجه المطابقة والنفي
 والالتزام فانهم **قوله** النص على المنصب فقط يتكلم بمثل ما
 انما قلت هذا على ما سبق في احوال المسند اليه **قوله** ما اوجب للبق
 يتكلم بمثل زيد قائم لا قاعدة الا ان يكون المبتدأ على قائم
 قد وقع له احباب البتة للمند اليه وهذا البتة منفي
 يلوغ المانع اعني قاعدة **قوله** فان المفهوم منه انه ينبغي ان
 يعلم انه ذكر قدس سره في اوائل شرح المختار ان القصر
 راجع الى الجنس في قولهم رأت الكرم ان لا يعاد ووجه
 ذلك ان الكرم يتعاين الابد والغير مطلقا لكن برتبة الكرم
 الجليل ان مقتضى ان يعادى غير جنسه في صورة
 المعاديات كاطهار العذوة مع غير جنسه مقتضى و
 وجد في نسخة رأت عليه ان يعادى بدو كلمة لا و
 الامر ان الكرم لا يحسن اعتبار صفاته لغيره بخصه
 لكن يمكن ان يقال من جهة البالد في حقه لهذه الحلية ان
 يجب تعادى من لم يتصف بملك الصفة **قوله** قصر الفعل
 المسند اليه هذا الفعل المسند اليه الفاعل يتعلق بغيره ومحمدا
 انه ليس مفعول به حاصلا لغيره **قوله** ان لا يخرج هذا
 مبني على ان الكلام في الاستثناء المتصل **قوله** بقرينه تفيد
 ان لا يخفى ان لبيت بيت موضوعا بازاء الاتفاق بكلام
 الثاني مخصوص وكأنه جعل اللزم في قول المصنف في اللفظ

عن نفى العار يستعمل اللفظ في الاعداء في حال جلب حكم الله
على النعم الذي يجلبه والمقصود بالمبالغة في انه لا يمكن دفع
العار في حال من الأحوال **قوله** والعجب انما كان العجب ان
حاله يظهر مما جعله ليدفع على دعواه اخذ قول النفاة فان لك
في الجملة الحالة لا في عاملها **قوله** هي مدلولات اللفظ بالاصالة
واما في الاسماء والمنتقات في العارض والبيع فلا بد ان
يلزم ان لا يدخل في الجملة **قوله** لان البليغ هذا المحر
انما يظهر على تعدد ان يكتفي في حال البلاغة بحج الاقتدار
على كلام بليغ واذا اعتبر الاقتدار كلام بليغ فيكون ان يصرف
غيره ايضا وجدهل زيد منطلق عامل **قوله** انما هو حذر
اسمية الا كان عليه قدس سره ان يقرض فيما سبق انه قد
يطلب ما التاخر تفصيل ما دل عليه الاسم اما في تفصيل
الموضوع له وجواب ما هو حذر له بحسب الاسم فان ذلك الحذر
الاسمي يصدر عن احصاء مختلفات الموضوع له بلفظ اشئ
كالانحفي **قوله** العارض في شخص الظاهر ان المراد بالعارض
الامر المتعلق به سواء كان عماله او وصفا خاصا به **قوله**
ويحمل اذ يكون هذا متعلقا بالاستعمال الذي ذكره المص
قوله لا يدل على ان في بعض النسخ التي عليها خط قدس سره
مدلوله زيادة ما ذكره التاخر وهو الظاهر كما اختاره
السيد الشرف في شرح المفاتيح ونقده ما ذكره التاخر
ايضا في شرح المفاتيح حيث قال وقد يقال لا مانع من جملة

٥٢
عمله على حصة الاستفهام بفتح ايماء وفتح لي وتبليغ في حال
عدم رتبة الهدم هذا هو مانع وحائل ام هو غايب
قوله ايفتنى والمشتري مضاجعي سمي مع هذا البيت
اول بحث التثنية **قوله** هذه التفاصيل من تقرير العقل او
الفاعل والمفعول من الانكار كذلك **قوله** للتعريف بما
دخله النفي وهذا لا ينافي ما سبق من ان المقر به يجب ان
يلى المفعول لان معناه ان اذا اردت تقرير العقل مثلا يلى المفعول
العقل لا الفاعل والمفعول وحس على ذلك تقرير غير
من كيف الدخان الذي من علوة العيانة وعذاب الآخرة
قوله غير لفظ المراد الشفيع عما هو مأخذ الاستفهام فيدخل
الفق وخرج لا يكف **قوله** على جهة الاستعلاء قيد بذلك
ليصار امر بلا تراخي والا فدون ذكره ليس بشرط **قوله**
موضوعه لطلب العلم ان لفظ الامر حصة بحسب اللغة في
الصيغة الارجحة المستعملة للوجوب او التذنب عند الجمهور
واما المباح فليس عامور لكن الصيغة حصة في الوجوب
فقط عندهم خلافا لبعض ثم الطلب متعلق ان شئت التذنب
ايضا كما يفهم من المصطلح ففي كلام المص سيد الى قول غير
الجمهور والامر تأمل **قوله** وقد يستعمل في قول لا يظهر
عند استعمال الامر كثير من تلك المعاني كالتمديد والتحقير
وغيرها غاية الامر انها مضمرة في سياق الكلام كالنظم
المستعان من حذف المسند اليه **قوله** والتسوية الظاهر ان ذلك

مفعول او قال في ايضا للتوبة ولم يقل احد بذلك **قوله**
 باعتراف عند فاني صليت بالشمس في النهار ايضا **قوله**
 بتأخر الحري بالحاء المهملة التزايد والجوي بالجم الحرة
 وسنة الوحد من عز او عتق **قوله** او طلب الترتك لهذا
 الاختلاف مبنى على ان عدم الفعل مقدرا **قوله** وكالدعاء
 فيه ان الظاهر عطف عاقل كالتهديد فان في كل الدعاء
 والالتماس طلب الكف والتترك لكن لا على سبيل التعلل
 فكان في العبارة اختصارا على ما بين الكتاب في ذلك
 لان المراد بالكفاية عندهم انما اليرق الضب والنون
 فان الضب بالفارسية سوسمان والنون ماه **قوله**
 النوى صبر النوى مقصور الفراء والمبرمك الباء هو
 الدوا **قوله** البيت الباقى وهو زعمت هو اك عفى
 العدو كما عفى عنها طول باللوى وسوم والمفزع زعمت
 الجبسية ان هو اك بالبا عام قد اندرس كما اندرس
 انار ديارها هذا الموضع فعلت ليس الامر كذلك وان
 انه الذي عالم بان الفراء والمذاق وان المذوق كرم
 فما بعد غرض المحبة **قوله** بيان لقوله مع الاستغنى ان
 عمل على البيان التوقي الى البيان الصناعي فان قوله
 انما نحن مستهزون اما لو كذا لقوله انا معكم او يدل عند ذلك
 او لم يتناف لا عطف بيان **قوله** فقد خفاوا اسكال **قوله**
 لان المقصود حينئذ انصوح **قوله** على قصد الاجماع بين

فوزانه
 ساء

من في الواقع كمن لا يحل بين علمين كاتنا من سطرين
 غاية الاتحاد والتباعد وقرنه تلك حقيقة جدا **قوله**
 لا بد من عامل لهذا مذهب الكثر النفاة لكن المحقق الرضى
 جعل العامل في اذا الشرطية الشرطية **قوله** الجزء فالأولى
 في التعليل ان يقال المتعارف في الخطايا تقيد الخبر
 ببعض اذا مع الشرطية **قوله** وهذا مثال هذا مبنى على
 ان التمثيل باختيار الحكاية وكلام الحاكى لا المحكى
 كلام الزائد خانه ليس محل الاعراب والظاهر هو تأمل
قوله واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في
 تفسير قوله تعالى انما نحن مستهزون ويعنون بما لو يحل في
 الاعراب من العمل ما لا يكون خبرا او صفة او حالا وان
 كان في موضع المفعول لقول فتأمل **قوله** واذا بالكسر مصدر
 حازق على ما هو المقرر به في شرح المفتاح لكن المذوق
 في شرح الهداية للكرمانى انما بالكسر عرب كراف وفعل
 النوى في هذا سبب الاسماء واللغات جواز الفتح
 ايضا **قوله** فوزانه في شرح المفتاح المعنى منه وبيت
 وزنه مع ذلك الكتاب منه وقرنه مع زيد ولا احتواء
 اخذ ذكرناها في حاشية الكشاف **قوله** مع اتفاقهما
 اختار ان في المعنى كذا جعل هذا تأكيد القطا
 ريب تأكيد معنوا **قوله** او الاشكال محقق انه يكون
 ذكر المبدل عند تعاضلا الى ذكر بدل الاشتمال وهذا

ويجوز في هذا كما ذكرنا في الموضع فقط **قوله** مع
لأنه تعالى فيه ان قوله لا يريد فيه تأكيد قوله ذلك الكتاب
مع عبارة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انما نحن
مستغرقون تأكيد لقوله انما معكم دون رفع نفوسكم سوى تأكيد
لناذ تأمل **قوله** وهذا لا يتحقق في الحمل الا ان الدال على المقيد
في الحمل لا بد ان يكون لفظا غير لفظ المستوح اذ ليس المراد
بتأكيد الحمل بل كونهما وجه لا يميز احدهما عن الآخر بهذا القيد
ثم ان الحمل الذي ليس كمالا محلا من الاعراب لا ينصوب فيها ما هو
المقصود بالبناء اعلم ان ذكر قدس سره في شرح الكشاف
ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستغرقون يدل على اننا معكم
وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي كمالا محلا في
الاعراب تأمل **قوله** ما حتمها من نقب في القف رقة خفي
البعير في الدرر خارج ظهر الدابة والقصة ان اعرابا جاء
عن الخطا فقال ان اهل بعيد وانى عما ناذر من
عجفاء وجليب منه مركبا فظة كاذبا فانطلق الاعرابي
وقال البيت وهو عيشي حلف بغيره فاستقبله عرفه
صدقة فحمل على بعير وزوده وكساه **قوله** فلكوننا اي
الناقة اعلم ان ذكر في آخر بحث التفات من المعنى ان قوله
الناقة فلا ضرة تبدي او في الناس راحة ويمكن ان يقال
المسافر بناء في او العطف لا يطلع لولا كالأوراق لا بدائية
الذي ابتدئ به مع البيت في مثل قوله تعالى ومن يضل الله

يضلل الله فله هاد له ويذكر **قوله** سال في مرضه وسببه
فيه ان قد سبق ان اسمية الجملة من المؤكديات فلو يناسب ان
يحمل البيت على القول من الصور اي تصور المرض وهو حجب
الا ان الفاصل الخطاب في اختيارها نها ليست من المؤكديات ما
لم ينضم اليها مؤكدا **قوله** احسن لكونها بالجملة ان انت خبير بان
كون الدوام اولى من الاستمرار التجدد في المستفاد من الفعل
المضارع محلا مرتد **قوله** خفا **قوله** لما احسن اليه اعترض عليه
الشراف انه لا معنى لسؤال المخاطب في سبب احاد فانه اعلم
من غيره بالاسباب الكائنة الافعال الاختيارية اقول يمكن
ان يكون السائل غير المخاطب بل السابغ وقد قالوا في
لنقر من الحكم لا للاستعلام **قوله** في وجه النقص من ذلك حاصل
ان الاستحقاق قد يشمل على سبب الحكم فقط وقد يشمل على سبب
الاستحقاق ايضا كما في صورة الثانية اقول يمكن ان يكون
ذكر العلم ايضا اشارة الى استحقاق الذات من حيث هو
جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحمد بلفظ اشارة
الى استحقاق الراعي نظر الى ان كل صفة صفة كمال **قوله**
وبالمعاني ما لا يمكن فيه حلة في المعاني الكلمات المدرجة بالفعل
تميز المصنف عبارة السكاكي ان ذكر اثنين مكان
الجمليين وعرف التصوير بدل تصور منكر كايان في قريب
لناذره الى ذلك في هذا الشرح ايضا **قوله** على ما ينبغي
في باب التيسير لا يخفى ان المتصفح هناك تحقق التماثل والتشبه

المرح المشاركة في وصف خاص في الحقيقة **قوله** بين العقل
والقول أي بين هذين النوعين والزائدين لكن مع حقيقة
الوصفين **قوله** الثلاثة من نوع واحد نظر إلى أن تلك الثلاثة
تنصف بالاشراف أو ما يشابهه ولو أن عاهة **قوله** يتفادان
على عمل واحد وقد وجد في بعض النسخ قيد آخر هو بينهما
غاية الخلاف على ما في المطبوع أيضا وهذا بناء على ما نقل
في شرح المعتمد في الشيخ اعتبار أيضا انقضاء مطلقا
قوله لأن معظم الرواية الفضل في هذا محل تردد والرواية
أن يقال المراد بفصل الاحتياج الكامل فإنه يكثر وتوهم
الفصل والوجه **قوله** لا سيما الجامع الخيالي لا يفتاد على العادة
والالف بحسب الباب المحتاج إلى كثير من التبع مع أنها لا تدخل
تحت المحصر **قوله** يظهر أنه ليس المراد وذلك الظهور من تفسير
المص لا قام الجامع **قوله** بل جميع ذلك معان مقول أعلم
أنه انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد **قوله** وهي ما مع كونها
معلولين لأن التماثل في نفسه صالح للجمع بل اختيارا فإذا
التفت العقل وجد الجميع بينهما جملة في المقار فانه في نفسه
غير صالح لذلك بل يحتاج إلى اختيار فتنسب إلى الوهم الذي
من شأن الجملة وينبغي أن يكون الوهم على ما ذكر في المحاكمات
سلطان القوي المحبة لها مدخل بأن يصير إلى النفس في أدراك
الاحتياج بل في العقلية المنتزعة من الحواس بل في الحقيقة
الصحة إلا أن المعاني الخيرية القاميه بالمحسوسات خاصة لا نعم

ثم الضابط في الجامع أن الجمع اما سبب التفاد في ذاته الصحيح
أو لا فالاول الخيالي والله اما أن يكون بواسطة أم تناسبا
وبقضية بحسب نفس الامر بله اختيارا فهو العقلي والآخري
الوجه **قوله** وإن أراد أيضا ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف
إلى الجزئ ليس بجزئ كما ذكرنا أن إمكان زيد كلي وإن
كان هذا الإمكان جزئيا ثم إن ما ثبت له التضاد تأمل
قوله ومن محسنات الوصل تخلص الكلام ثم إن النسبة بين
المستدين قد يقصد على ثلاثة أوجه الأولى أن يراد بجزئها
عن الخصوصية كما في ذلك زيد منطلق على رأي من رأى
أنه يخرج الانتساب بل بحد أو دوام ويتوهم أو يخرج أن
يحد في أنه لا يفيد خصوصية فلا يجب في رعاية السلب
أذرعما لا يتفق الجملةان الثالثان يقصد النسبة في ضمنها
خصوصية فمنها بحث رعاية السلب كذا يتفاد من شرح
المصالح الشريفي **قوله** قام زيد وقد عزموا فيه بحث كون
في المثال تقرضا للحد لا محالة وإن توفقت في التعريف
للتشبه والحي آية أن المراد التعريف في القصد والارادة
لا يحدد لولا اللفظ فرعا يكون قصدا يخرج نسبة المستدين إلى المستدين
فتوهم الجملة فعلية أو اسمية فيجب رعاية المناسبة ليكون
حسنا إلا أن يكون الكلام في أن مثل هذا يدخل في حد
البينة هكذا استفاد من شرح المختار بل قد سري
قوله إمكان المناسبة نظر إلى أن الأصل في أو الحال أيضا

الغطف **قوله** وكل جلة حاله لا فائدة بعد بيان هذا الخبر
لأن المسند فيه قريب من المسند اليه مع انه يظهر عما سبق ايضا فحق
الكلام ان تقرر لمجردات المضارع المسبب لا يخلو في ضمير
صاحب الحال فلا يكون بالواو **قوله** حلا حتمية المفعول
حق ان ينسب في الاعداء اضماعهم وان يطفروا الي
نحو منهم وارهم ما كانوا اسم جلا واسم فرس **قوله**
والاشكال المذكور وارد هنا واجب عنه بان النجاة مرفوعة
بان ما بعد حتم متقبل بالنظر الى ما قبلها وان كان ماضيا نظر
الى زمان التكلم في زمان يعتبر الماضى والحالية والمستقبلية
في الافعال التي جعلت قوتها بالقياس الى العامل المتقيد بها
لا الي زمان التكلم فاذا جاء في زيد ركب فمعه منه كون الركوب
ماضيا بالنسبة الى المحي وبقية المفارقة **قوله** ذلك الاعتبار
ليس يلزم في حقه فانه يجوز فمابعد الاستقبال نظر الى زمان
التكلم ايضا على قياس كل ان قل من الماضى والمضارع الزمان
لحال الحمل غير المصوح فلا يكون كل قد المختلطة للحال كانه
للو حتمية الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا العامل وفيما اذا
كان الحال مضارع يحتاج الى ارجح الى اعتبار زمان
العامل لا التكلم مع ان كل قد لا تفيد الا القريب دون المتأخر
تأمل **قوله** المشهور ان دخولها في الوي من القريب ما ذكره ان محمدا
في باب الفرق مع النون من القايح في قوله ثم من يفتح الى
حديث قوم وهم كارهون **قوله** واسموا لكونها حالة تفعلها

تفعلها **قوله** بضبعة المضبعة بكسر الصاد اسم مكان الضياء
الى الاصطلاح **قوله** ثم من عم الاعمف على قوله ان تفعلها
ان لم يعتبر الاسف في اعادة الاسم الصحيح كان بمنزلة
عدم اعتباره في مثل جاني زيد وعري يسر امامه مع ان
اعتبار الاسف فيه يلزم فلي هذا وجوب الواو في
هذا المثال بغير الواو **قوله** مستر بوجوب الواو للتظا
المان يشتر بخلاف ذلك **قوله** وان جعل نحو على كنفه
اعلم انه ذكر صدر القصة ان سلوك الواو قبل في الجملة
الاسمية الحالية خبرها غير جار ومجرور **قوله** مع الباء
سكن الماء **قوله** ونحو الترك **قوله** وما ينبغي المقام ان
ذكر السيد قدس سره في تفسير قوله تعالى ان تخفوا ما في صدوركم
آية انما لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية
الى عاملها مع الفعل **قوله** والمأم المسبب للمأم التزوي
قوله قد دلت الادب اي قطعت الجمل الملتصق بهذين العرفين
قوله ومع مروي **قوله** وبفصل القصة في الجملة ان الربا قبل
اباها جديعة الابن ملك الحيرة فلما انتظم ملك الربا
وسلطها كبت اليه بان ملك النساء لا يخلو اعمف في
السلطان **قوله** في تحب التماح ولم اجد عرك **قوله** في
الى الجمع ملكي الى ملكك وما ارادت الى العذرية قد ذهب
انها غير مستعد للحرب تفيد بوجوبها وقد اعدت في الحرب
حصنها جماعة من الفرسان لا حاطة به واحدا فلما وصل الى

حضرها اخذوه فامرت بقطع رأسه فذهب دمه في طست
قدم اليه حتمات **في** شرب لقمته التي لم يفتحها **في** ويتقن
الصاوي لا يقال ذلك اليقين على تقدير الموت وعدم الخلق
اشد لنا تعلم هذا علم لكن بدعي البزذ من منافع الدنيا
بخلاف تقدير الخلق **في** غاية اعتداده في ليس بشئ
فانه على تقدير الخلق خوف الاسد بالشدّة والاحتياج اليه
وعلاوة الغلب بحجة المال اشد وأما رجاء البدل المالى
منتقد الا حوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت
وعدم الخلق ولذا كان ترك الثاب للمال افضل من ترك
الشيء الغاني اياه تأمل **في** المعاني بالنوع ثم العا اسم مكان
من الغاني عند أي بعد **في** لم ذوق سعد باعتبار المساء اليه
بين مخاطب ومعام البعد **في** لا بالكاه والوحد في القصص
أنى عشر **في** فان تقدير العقل الظاهر انه لا يحتاج الى حذف
اللام في كذا في **في** لا ينجى المكر السعي الا باهله تأمل
في ترفني شجاعا لاني عند وضع العادة الشريفة والبس
البسطة وحوزان يريده من اصنع العادة اليه سيرت عنها
وجهي للبكارة ترفني **في** كما من تقدير الشرط في جواب **في**
الامر من النهي وغيره **في** ليحيى الحي أي ليستلهم في بعض
ومحو الكفر في غلبة المسلمين عليهم مع فلة اهل السلام وكثرة
اهل الكفر **في** فافضله لافضا حيا وانما حيا في المحدث
في لا احدها على التعيين لا يخفى ان التقدير الآخر هناك

هناك كما في الآية السابقة الامران شامل لغير العدا والعدا
وللا بد من النظر الواحد في يوم القيامة **في** وفي الاصطلاح
ان يوتي باعي الكلام هكذا على الله وكانهم ينظرون الى ان المشي
في الواقع مفسر بين باسيتين ففي ذكر المشي بين الى اسب
وسب بالكر على ما في الصحاح **في** بالفتح أي فتح الجيم مع
سكون الراء **في** بمبتوع من الشقاق لا يملكه على شدة لم يملكه
أي اصلح حاله والشقاق في الاصل انتشار الشر وتغيره
لقد تغيره وتخص منه البيت انه لم يبق لك ان في على تقدير
الابقى لك اصلح حاله وعفى عن جرمه اذ لا يوحى
الرجال تهذب الحال على الاطوار **في** ودعية لغير الرغبة
بكر الدال المطر الذي اقلت ثلث النهار والليل والكثرة
ما بلغ وهي من هي الماء والدمع اذا سال **في** كلام المص
في الايضاح حيث مثل للتيسر بقوله تعالى لي تنال البرحة تنفق
ما تجود والظان انهم المتخبرون ما يجوز فان الاتفاق متقد
في وانه لا يحصل في فاذ جرى في الاعراض **في** فكذلك سجع
دفع الابهام ذكر الشيخ قدس سره في تفسير قوله تعالى سوء
عليهم انذارهم ثم في الآية اما بشرط كون أي الاعراض للباء كيد
فما لو سمعه لكان صاعدا فغني جعل من فوائده ما للتقوية
والتدبير والبيان **في** تفر الكشاف ايضا في آخر سورة
الزمر انه للباء كيد تأمل **في** ولهم ما يشنون عطف **في** انه
انه يلزم الجمع بين صغري العاقل والمقول في غير افعال

القلوب واجب بان لهم طرف مستقر لغو الاستماع فيما
يكون الضمير ان معنى ليس لفعل واحد ان يكون احدها
معنى الجمع على ان ذلك الجمع جائز فيما اذا كان احد المعنيين
مخرج من عرف كقولهم تع وخرج اليك بخرج وقد اجيب
بان ذلك الجمع جائز في المصطفى اقول بعلل النجاة ملائم لمخرج
الجمع مطلقا حيث قالوا انه دخل في غير افعال القلوب ان يكون
فاعله وفعوله شيئا واحدا فمجرد الجمع بين ضميرها يبيح
الوجه الى انها مختلفة فان قضا بالاكثير فيقع اللبس فعدلوا
الى لفظ النفس ايزا نابا اتحادها واما افعال القلوب فانه كثيرا
ما يقع فاعلمها وفعولها شيئا واحدا بل هو الاكثير لا علم
الانسان وانه بما هو رغبة اكثر وقوة غير تامل **قوله**
الى ترجمان بفتح التامع في الجمع ايضا او عمدة او بعضها ظاهر
بالتامل فيها كون هذا المثال لما يقصد فيه العطف على ما قبله
بفتح الهمزة الى ان سوي مثل قوله بقا حاقظوا عجا الصلوات
اي لكن مثالا هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام **قوله** اذا كانت
العليا بفتح العين مبدوءة بالفارسية تروى وروى يلد
قوله قد كسفت المشرق في التعريف بل قرينة معينة والحياب
ان لا يصح استعمال هذا النوع من المترك لانه يجوز ارادة كل
من الاصول او الملكة ويزيد كل منها يلائم تعريف الآخر والمقصود
بالجميع واحد اذا المطلوب من التعريف حصول البصيرة **قوله**
لنوضع مدخل فيها لو زاد او لتوهم الوضع لكان احسن لدخول

هذا هو

ل **الحق** وان فان الحرف الاول يستلزم التوهم وضرب ايضا
بل يتوهم ان لفظ الحق على عين كذا الموضوع تامل
قوله وهذه الدلالة وفيه ان دلالة اللفظ الفصح على فصاحة
المتكلم خارجة عن الاقام مع مدحلية الوضع فيها وعلى
ان يقال المراد بمدحلية الوضع وضد نفس المعنى او لما
سئل به **قوله** انما هي من جهة مدحى ان يعمل على ان الدلالة
بواسطة حالة اجمالية وقوة قرينة الى حصول هذه الحكمة
العقل **قوله** وبعد الاول اي بقيد الاضافى لا الوضع
لذا نقل عنه قدس سره في الحاشية **قوله** والوجه كثير ذلك
لان انفكاكها عن مخرج الملتزم ظاهر وان جعل الدال
مخرج اللفظ والقرينة فيقول لم يوضع المخرج لم يفتقر
لك المعاني المجازية واللبائية وان جعل اللفظ الدال
المشروع بما يقتضيه القرينة فيقول يمكن انفكاكها عن القرينة ايضا
قوله وما ياتي الاختلاف اعترض عليه بان دلالة اللفظ
على لازم او صحيح من دلالة على لازم لازم الجواب الى المراد
عدم التفات في دلالة اللزام على الاطلاق وان كان الغير
واسطة كما هو الواقع المقترع عند القوم او ان المراد
اختلاف الموضوع والتفاوت في الانتقال بحسب الزمان
لا بالاداء والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازم وبين
دلالة اللفظ على لازم لازم من قبيل انه قد اعتد ادب هذا
التفاوت كالا يتحقق نعم نفي النقص حسنة باعتبار التفاوت

بحسب الدلالة الضمنية **قوله** اعتقاد المخاطب أي المتفقد
يعني ذهني للمخاطب فلو لم يكن الاعتقاد متعلقاً بالضرورة
لأستلزم على أن تعلق الاعتقاد به يجعل ثابتاً في ذهن
بالوجوه **قوله** الذي هو عام لم يظهر المراد به وكان أريد
به مخاطب أهل المحاورة المحل لا تقصد بعلم أو غيره **قوله**
فلا يلزم اتفاق جميع أهل العالم أو القوم فقط **قوله**
أذ هو المفهوم لهذا ليس بظاهر في الرقي المنكر في الوجه نعم
العرف وحده وغيره إشارة إلى سائر القرائن المحالة أو
المقابلة لا تأتي بالوضعية لا يخفى ذلك الدليل يقتضي أن لا يكون
جميع الفرق دالة بالوضع لأن يكون بعض الفرق كذلك
المقرر عندهم أن الدال بالوضع بمنزلة أصوات الحيوان **قوله**
هذا وقد ذكر قدس سره في المحل أن العلم بالوضع إنما
هو الظن به وهذا قابل للبدل والضعف في موضوع
والحاجة في الدلالة الخطأ أيضاً قول اتفاق بالظن بالوضع
لا يوجب اتفاقاً في الانتقال كما لا يخفى إذا اقيم مقام كل
لفظ يعني مع اتحاد الهيئة **قوله** وأوجب أن التوقف لا يقدح
أن العلم بالمدلول الاترابي لازم بعد حصول العلم بالعلة
فالقول أن يقال المراد الاختلاف في الموضوع بالنظر إلى نفس
الدلالة بأن يكون بعض المدلولات أوضح العلة قليل القوم
والبعض الآخر بالعكس **قوله** فيمكن نادياً المفهوم فيه أن الكلام
في دالة الالتزام إلا أن يقال بالترام بين الجانبين أو يراد

دباللزام والمفهوم هنا التامع والمبوع **قوله** فدلالة الشيء
لا يخفى أنه يحتاج إلى حذف أي دالة لفظ الشيء **قوله** بل للزم
بالعكس الظاهر أن المراد بالعكس أن يكون دالة اللفظ الذي
ذلك المعنى جزء من جزء معناه أو صريح من دالة ذلك الذي
جزء معناه والدليل لا ينفك إلا أن يكون دالة لفظ على جزء من
أو ضحية وهو بالعكس بحسب الظاهر لا ينفك أو ضحية الدال
بالنفي على الشيء من الدال عليه مطابقة ولزام قدس سره
الكلام في المحل من بالظن وقال يعني قد لزمت من كل وجه أن
دولته على جزء أو صريح من دالته على جزء جزء لوجوه **قوله**
مثلاً إذا كان دالة الحيوان على الجسم أو صريح من دالة الإنسان
عليه لزم أن يكون دالة الإنسان على الجسم أو صريح من دالة
الإنسان على الجسم **قوله** الدال بالوضع أو صريح لكن الأمر بالعكس
قوله لكن المراد هنا انتقال ذهن والدليل على ذلك ما
في المقتضى من أن المراد المعنى على صور مختلفة لا يأتي إلا في
الدلالة العقلية وفي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علته
سواء وافقه ما في شرح القطار لكن شارح المطالع من
هذا القول إلا أنه من أهل الميزان لا يقال قد مر جواباً عن التنفخ
لازم للمطابقة في المركب ولا حظ للجزء على ما ذكره لا يلزم
فهم الكل لا يتناول للزوم باعتبار الصلة كما أن الشيء واضح
في شرح التسمية لستزام التنفخ والالتزام للفظ **قوله** عمل المستلزام
على الصلة **قوله** فأنهم المقصود يمكن أن يراد بالمقصود أعني

المقصود بالذات من المقصود متعا كالتشبيه الى التكلف في جعل
آخر **في** امر غير ذلك الطاهر ان المراد به التبريد مثل قوله
تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة
عند المصنف ولا مما ينبغي عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف
في البدع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية **في** فلم يأت
الضمير في قوله فانه يجوز عود الضمير الى المطلق الذي في ضمن
الخاص المذكور سابقا مع ان الطاهر في كلامه العود الى الخاص
وغاية التوجيه ان الطاهر في المقام الضمير فاذ اعدت عند
الغير الطاهر على اعتبار هذه التثنية **في** وهذا شامل
اقول ان كالدولة وصفا للكلام فالشئ ظاهر غاية الظهور
فانه لا يشترط الفصل مدلوله والاخر المدلول الكثرانية
عز كونهما مدلول عليهما بالكلام ولا يشك ان كل من المثالين يدل
التزاما على المتبادرة العقل والحق وان كانت صفة للكلم
فالشئ ظاهر ايضا باعتبار ان المقصد غير شرح بل يكفي
صدور لفظ فيه فهم التام مع المعنى في المناد بالدولة
الهداية الى الله التي اريد في اللفظ باسم الله تعالى و
لقد لما سبحان الله حال الذم في المناد الذي التسمي لله تعالى
الى اللفظ حمص لفظه ولذا المناد ايقاع شخص في البيت
خطا والمعتزلة القائلون بالتقليد قالوا بان العقل المرتب
على فعل آخر في العبد يصدر عنه وان لم يقصد اليه اصلا
وظاهر ان ذلك المناد ليس بمجازي بحسب اللغة لكنه

61
در عليهم اهل السنة بانه لا تأثير ولا قدرة للعبد اصلا **في**
الواقع لا صدور عنه الا انه غير مفرقة المناد الذي قال
في شرح المقامد الاتفاق واقع على ان الفعل يند للعبد
وان كان مخلوقا لله تعالى فان العقل يند حمص الى من
قام به لا الى من اوجده فقدم بشرائط المباشرة بالقرع
الاولي في فهم بحسب القرع في المناد الافعال الاختيارية
الى العباد قصد هم و ارادتهم كمن لا يلزم الاعتقاد
في المفهوم لفظي لذا قال قدس سره ظاهر هذا التفسير
يعني لو نظر الى مجرد مفهوم الدولة لزم الشئ لكن لو
اعتبر المقصد باعتبار القرع وبسبب الدولة لزم الشئ
الى المتكلم خرج عنه ثمان قولنا حازني وعرو او قابل
زيدا وعرو ولا يصح تشبيها لفظيا اصطلاحا الا بانه
يحمل مستقلا في المتبادرة واما مجرد المقصد بالتبع كما
في الاسرار القرآنية المفهوم بتعاقب فافهم فانه يدرج
اذ المراد بالاظهار في محوذة غير تام **في** لا تقاض
بالاستعارة بالكناية **في** لو دلالة الحال الى نوع النوع
الحالية او الحالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم ان
هذه عبارة الكثاف وفيها اشكال مشهور في الكلام
غير صالح للمنقول اليه على قدر عدم القرع وغاية التوجيه
ان خلق الكلام عن المسعارة الى المنقول اليه صحيح لان
بالمستعار من المعنى المجازي اي المستعار وان عدم

الفرقة صفة كذا ان المعنى الاصلي اي المستعار منه فيكون مجموع الخلق
عند ذكر المفعول اليه وعدم تلك التورية مفعلا بصلو احد المتعينين
على التوزيع ولو قدم ذكر المفعول اليه لانتقل كل شئ من مشروحه
قوله بالكاف ونحو هذا مبني على ادعاء انه مراد في التعريف
على ما في المصطلح **قوله** الملكة التي لا يمكن ان يطلق العلم في هذا
التشبيه ايضا على نفس الادراك فان ادراك الدليل يتلزم ادراك
المدرس كذا قيل وفيه بحث لانه لا يختص العلم في الاصطلاح
بهذا الادراك ولا يصح ان يقال لتكوين تشبيهه بالجمالية مع
ان التشبيه الكثر **قوله** والا فالحسوس اصل للمفعول **قوله** اما
الحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشترط
تقليد والتشبيه لا يقتضي الامالة التشبيهية في وجه التشبيه لا مطلقا
فيمكن تشبيه الحسوس بالمفعول به اعتبارا بالماله وتقدم المفعول
محموسا في تشبيه القطر بالجلو هنا ان اعتبر في الراجحة الملاية
لثامة فالتشبيه اصل في الكلام مبالغة واعتبارا الى التقدي
ولكن ان اعتبر التشبيه في الحس والتقدير فالتشبيه به اصل
كما هو المعروف فلا حاجة الى التكلف **قوله** العلوم العقلية
بيان ذلك في العلوم العقلية الصرفة فان النفس في مبداء
الفطرة خالية من العلوم كلها فيحمل لها العلوم باعتبار
استعمال الحسوس واما العلم باعتبار الحسوس فيقتل ساقط
عند رجح الاعتبار **قوله** ما لا يدرك بالقوة فيه مثل الى مذهب
الحكام والافلا مدرك عند المتكلمين بسوى القوة العاقل

قله والحس الظاهر وليس الحس الباطن بسببه عند المتكلمين
قوله مثل الحيال كما في ان القوة المتخيلة ليس مدرك بل
معينه على الادراك ومن شأنها التركيب فادراكها بالقوة
الناطقة المرادة بالقوة العاقل لا يقال المراد فيها ليست
بما يدركها النفس بل معونة امر آخر لا انما نقول فادراكها
في العقل لا يحتاج الى مدرك من الظاهر كما هو المبتدأ من
العبارة **قوله** ولكنه بحيث لو ادركه حق العبارة ان يقال
غير مدرك بها لعدم وجوده ولكنه بحيث لو وجد لا ادرك
بأحد اهنا **قوله** واحتمال ان مضاجعي فقل في البيت قلت
وكان اعتبار ذلك مبالغة في عدم اعتبار الحس باعتبار
الحس المستفاد من تعريف الاضافا الحسية في مضاجعي **قوله**
متخيلة ومتفكرة ذكر في المصطلح ان اذا استعمل النفس تلك القوة
معونة الوهم تسمى متخيلة ومعونة القوة العاقل تسمى متفكرة
ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلناه في المحاكم لكن المقرر عند
الحكام انه لا يصدر عن قوة واحدة فتدبر فينبغي ان يختص
بالتخيلة نوع من الادراك فقط تأمل **قوله** وبالوهمي
المستورد كتب الكلام ان الوهم المعاني العامة بالحسوس
قوله ادراك ونيل انما زاد النيل ببقية الوجدان لك الذرة
لا تحصل بحس ادراك الذرة بل لا بد من وصول الذرة
الى الملتصق **قوله** عند المدرك انما يتدبر ذلك لان المقابر
تقاله بالهنا الى المدرك لا يجب نفس الامر **قوله** كما لو خير

اي الامر اللازم بالمدرك كالسكيف بالخلوة للذاتية حيث
هو كذا عندنا بذلك لا شيء قد يكون ملوياً من وجوده
وحداده كما لا يخرج من الملوحة لا يكون كاللذات فان مدرك
المسك من جهة الراجحة لذات الراجحة الطعم المدرك بالذات
الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوة الباطنة على اصطلاح الحكماء
لا تعلق الا بالحواس والمفعول القائم بها والظاهر ان اللذات
والالم ليسا من هذين القسامين فلا يظهر جعل ادراكهما
بها وتزاجل بعضهما البعض ما ساء في القوة المشهورة
على ما في بحث القوة في شرح المقاصد وكان ارباب البيان
ارادوا بالوجدانيات ما تعلق بنفي المدرك فقط
والفهم للفرق بينا الى الليل الذي جازنا بينت فها قد يطلب
لبست الالباب اعني تيقن رب ليل قطعة بصدور وفراق
ما كان فيه وراجع في جواب شيء مظلم المطلب لللب
ان يقال بين الظلمة والفرق بغير اية العكس لا تخفى ان يمكن
ان تجعل كل من التبيين اصل وبرهان كاي المقاصد كذا جعل
المص كشيء السنة والعلم بالنور من غير زيادة التخييل في
اثبات وجه التبيين للثبوت بالجمع في النهاية الخفيف عند
العرب من كان على دين ابراهيم واسم اصل الخفيف الميل وفي
الحديث بالخلف السمة في قوله الاول ان يقال معرفة
على متفاهم الفرق والذات متواترة في مقدم الدلائل في
من الاول ان لو راد الاصل كان احسن وكان جعلها تحت

تحت الاول قال في شرح المقاصد الحق ان الصق مغاير للون
وليس عبارته في ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء
بالجسم كالذات كذا وقع في اليد وغيره من الكتب الكلامية
وفي اشكال مشهور من تخصيصه بالمحسوس او اخر
الاشكال السبعة كالذات على ما هو اعلم بالذات والحقيقة
وما هو بالعرض والمدخلية في الجملة لا يظهر كون
الشكل من الصفات الجسمية ويرد عليه ان المحسوس
بالمحسوس شيء ليس محسوساً بالشيء لا خلاف في وجه الحاطة
ثم انظر جعل الجسم على العقل في اشار السيرة في شرح المقاصد
فان قيل من قال ان الذات اي مجمع الاخرى واحتراف
بالقيد الاول من العدد والكم في الزمان في هي
الخروج من القوة الى العالم بغير ما سبق في المتكلمين
حصول الجسم في مكان بعد حصوله في آخر لان اثبات المقادير
لا يعم اي الحكماء في جعل المقادير على الدرع
بالكنية الى الحركة بانها من نوع الكيف عند البعض
وهذا كان في التمثيل بل في باقي الاصول العقلية للتمثيل
واما على الكيفية الجسمية على الصفات الجسمية لا على
مصطلح الكلام فحينئذ لا بد من سبق كلام المقاصد
والحق واما على المقادير على القول والقصر والتوسط
والحركة على السرعة والبطء والتوسط فانه لا بد
حينئذ قول وما يتصل بها التام لان يقال بالتمثيل ام

لكن تخالفه في اخراج المقادير والكمات المتصلة تأمل قوله
او بالسمع عطفه يستغنى ان يكون قوله من الالوان وقوله
ونظائره بيانا يدرى لكن كل واحد من القرائن على تقدير
ولذا ذكرت متفصلة من كل منها بقية لشارة الى
المقصود اى التوزيع فلا يلزم بيانا يدرى البصر بالالوان
ولا حاجة ايضا الى تقدير موضوعات في المقصود
يحمل في التوزيع اى يجب جوع العادة فلا يتأتى ما ذكر
في شرح المقاصد من ان الصوت عندنا يحدث بحضرة الله
تعالى من غير تأثير للتوحيق والاوليان منها ارجح التخصيص
في التسمية باعتبار ان الفعل اى الجمع والتوحيق في الالوان
اظهر في الانفعال والامر بالعلم في الاخرى كالملة و
الكيفية المقتضية لانتفاء الجسم بغيره فهو غير الرطوبة اى
الكيفية المقتضية لسهولة الشكل المختص بذوات الانضمام
بالنظر الى الثبات والحياد فلا يلزم ان بعضها كالعلم ثابت
لجميعه وسدء الاولى بالعرف تقديرها بان يكون
لنفسه ملكة يحصل المطالب بسرعة قال في الاسهل فيه كما
اى فطنة وتوقد مثل الكرم مثال للملك فان قبلها الاشارة
الذاتية قلت كما اراد بالذاتية ما يقع بها لا بالغير
والى تعلق به كالاضافات واثم الكرم اشارة الغير بالخير
وقس عليه بل يكون معنى متعلقا كالنبوة والابوة فانه
ليس شئ منها مستفردا ذات بالنظر اليه بل بالنسبة الى الغير

الغير لكن الفرق بين الازالة والابتداء غير ظاهر في ان الوهمي
المحض على هذا خارج عما الحقيقي والاضافى فافهم
اشار الى انه مراد ذكره في شرح المقاصد ان الحقيقي ما له الحق
في نفسه وتفرقه ذات الموصوف والاعتبارى النسبي ما لا
يكون كذلك بان لا يكون مقرونا في نفسه او لا يكون له حق
أصله والافرق ان كان في النسب والاضافا موهوم كما
هو المشهور عند قدماء الحكماء والحق ما في شرح المقاصد
والافرق ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب المتكلمين
اما واحد لم يرد به ان لا يكون له حق أصل بل ان يكون
بجانبه بغيره متعارف الله امر واحد لا يكون الا حتما
الجسم الطبيعي ليس محسوسا لا بحسب الفرق لكن بحسب التعريف
محسوس صفة وكذا الصور الخفية تأمل قوله سوء كان
بتمامه حاد اراد بالفرق المحسوس ما يدرى به او يكون
مجهول من امور كلها محسوسا او بالعلم ما عدا ذلك
صارت ستة عشر حصة العلم وان كان بالبعض
كما في المختلف يلزم حصة الفرق بالتمام وقد
يقال بعد ذلك الخرافة والخرافة بمعنى واحد على ما في المعقود
وقد وقع التركيب هنا يستغنى ان يعلم ان المقصود
تركيب الطرفين تشبههما في ان الحقيقة هيتهما واحدة
لا تشبه هيئة احد هما هيئة الاخرى امر ما ولذا عرفت
الطرفين بما اتفرع من الهيئة وقد جوزوا تشبيه الطرفين

بالمركب وعلمه ولا يقع تشبيه الذات بهية شئ وكذا العكس اللهم
الا انهم ذكروا في هذه الصورة ان كلا من الطرفين هين وان المصوح
ما ذكرناه كما ترى الكافي يقع على الطرفين صفة او حال
التي با وحق كمنقول صفة مصدر رشح اي ظهر ظهورا كظهور
عنفوت او صفة في الزنا او خبر مستند مخدوف وكما ترى في
الوجهين حال في خبر الخبر ونحوه الجمل حاصل الكلام ان
شابهة الزنا بالمتفوق على تقدير الحالة المرتبة وباعتبارها
لانها في نفس الامر كوكب كبار فلو ثبتت المتكسبة بغير الاعمال في
ما ذكرناه قد سلبت اي اخرجت عن القدر بكنى الغيب غلو
السفاهة وترتيب هو المتكسب للمقام لكنه وقع في كثير
من النسخ على ما في شرح المتصالح بخط قدس سره وخرسوا
في رسمى اصلهم في الحرب اذا ثبت بواقعة في وجوده في
كنت الله ظهرا غير الرفع لكنه قيل الاول هو الواقع
في دليل الامحازن على ما يسمي في نفس التشبيه باعتبار
الطرفين يقع عليه الحركة المتبادرة عند ان التماس صفة
للمركب وليس الامر كذلك كما يفهم من تقرير المحرر في التشبيه فعمل
الواقع على وجود الحركة معها وجود الخبز مع الكلى تأمل
في الوجود عبادة اسرار التلاوة وذلك لان المتكسب
ان يقال بحسب التشبيه في الهيئة والظاهر من عبادة المحسوس
ان يحسب هو التشبيه في كمال الاشكال المستشعر في التذات
المعقود وهو ليس بمراد بل المراد من الرقش على ما في المتصالح

مع قوله والمعنى طرأ اي اصل المعنى على تقدير اي الرأفة
المقام ويمكن ان يكون من قبيل **قوله** في كل حال اي
جهتين هذا هو المتكسب المتكسب من اختلاط الخبز مع المصحف
في الانعقاد والافتقار بترك بعض الى اليمين وبعض الى
الشمال والمخرج الى القلوب الى اليمين والى اليسار **قوله**
وكذا في جانب المشية لكنه عدم الحمل والحمل على وجه نظر الى
عدم العمل فان هذا يمكن ان يكون الباء بمعنى في معنى
ما حوزة صاحب المعنى لو حذف ذكر البعض فان
كل تشبيه في التشبيهات المجردة مقصود بالافادة على قصد
وعلقى في سقلا لكونها عرفت في اللفظ اشارة الى اجماعهما
في التوبة واما التشبيه المركب فالمقصود فيه الهيئة الاجتماعية
الحاصلة من الجمع وليس شئ من الاخر ملحوظا تفصلا قصد
بل يتعارف اجمالا فليس بعد الحذف والافادة لعدم القصد
وان وجدت الدلالة تأمل في نفس التضاد والمراد
به ما سأل التناقض ايضا ثم تنتقل كلمة ثم للتناقض
في المرتبة بحسب الاختيار ومن اجل التضاد فالتشبيه المتكسب
محقق وهو التشبيه وما ذكره من تشبيه الصديق فتوحه لذلك
وتمتدح ذلك على ان احدهما التشبيه من التضاد ليس
بمستلزم بل له جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالتشبيه
المشابهة لا وجه التشبيه يقع ينتزعه بواسطة التضاد
والمشابهة بل العلم بهما فيعتبر المتكسب الصديق ثم يجعل

في افراد الطرفين وتركها قائم **في** في الحمل جزء ليس في المتن
لفظه ما هو فنلزم حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف
مع حذف الفاعل عن الصفة الجارية على ما ذكره فكان ما ذكره
بيان لحاصل الحق لا تقرب الاعراب **في** او في الوجه مع ان
يعلم ان يقيم الوجه ينلزم فهم الشيء فلا بد ان الفهم
الآن للشيء لا للوجه **في** ظهور وجهه فنه تحت لان ظهور
الوجه في نفسه لا يلزم ظهور الانتقال من الشيء الى الشيء
و ظهور الوجه من حيث الثبوت للطرفين وان استلزم لكن
لا يستلزم كونها علما و يمكن ان يقال هذا التعليل على وجه
التفصيل الى كسبه المتشكك ما يقع في الانكسار في شدة ان
يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه
الظاهر الثبوت ايضا **في** فان التحل ليس الى النفس
ينبغي ان يتم بالنظر الى الفعل الذي ذلك الحمل جزء منه فاعمل
في مع غلبة حضوره لا فيه نوع مضادة لان العلية هو
الانتقال من الشيء الى الشيء مصادره وانما ان حضور
الطرفين في الزمان الى اية ملزمة للانتقال من الشيء
الى الشيء عند الشيء فان قيل فله حاه الى واسطة
ظهور الوجه حسبه قلنا لا يحصل بحد الانتقال المذكور
بل مع ظهور المتأثرة **في** شك ان الوجه الذي هو وصف
المتحرك اذا كان قليل التفصيل قريب المحصول وكثير حضور
الطرفين فالظاهر ظهور المتأثرة ايضا فالمراد من عليه

عليه حضور الشيء حضور ذاته فيلزم حضوره مع وصف
للمشيء كشيء الجسم الصغيره للفارسه سنوي نوقش فيه
لان الاستلزام منها في الجواب ان الكلام في التوهم المحمول
في العرب لا يلزم في ان الظاهر كون التوهم تكرر على
الحسن في الجسم المملوء بمجمل الاول غالب المحصور مع
الشيء وانما غالب المحصور مطلقا بحكم الجواب ان
عند العرب شرب الماء في الانا المعول من الخشب والمجلد
او تدويره لا ينبغي ان يمكن ان يجمع كون الوجه علما لا تفصيل
فيه اصله وكون الشيء نادرا في المحصور فلا يظهر ادخال
في المتبدل ولا البعد على القريب و يمكن ان يقال مدار
الاستدلال على ظهور الوجه والبعد على ذلك وكون
الوجه علما سبب كثرة الظهور والتلخيص ادخاله في البعد
في اي رتبة بضم الراء اسم ارفع تحمل الزمان سنانة
البيان بالفارسه سر سر سنانيب النار و سى واللب
انتي كرد و بدائيه بشتد و لغاه اي الانتقال
فاعتبر وجود الشكل وعدم الاتصال **في** والشيء يبلغ
اي انما سبب لحالهم عند مخاطبتهم بهم ذلك دون
المسند فلا بد ان اللفظ مطابقة الكلام لمقتضى الحال و
حار ان يقتضي الحال السبب المتبدل لسبق فهم الراجع بعد
طلبه الذي فيه انه ذكر في اول بحث المسند من المحصول ان حصول
لغة غير متوقفة الراء و يمكن دفع ما ذكرنا في طلبه المحصول

في جعله عرياً ونحوه لكان قبل الابتداء من ظهور الوجه في
 جلد الباب المقصود للابتداء فيكون المختلف لما منع كما عند التفرع
 على وجه جعل المسدود بعد التناول فيخرج عن الابتداء
 وتناول العادة وقد يبرح مانع من الابتداء فيجعل المصنف
 بوضع ما يجعله قيقاقاً لئلا يوجب أي الأملسا بوجه في خرافة
 حال في مثل النجوم في معنى غائل النجوم في وجه في أي الجبال
 في وجه القيامة مثل من السجادة وجماد النجاشة الهاء في غير
 سعيد والنجاشة اسدي اسدي اسدي اسدي اسدي اسدي اسدي اسدي
 قوله والشيء المذكور قطعاً في محبة يجوز في كل ما في ذلك
 رتبة جواب في شبه الأسد كذا في شرح المقام في قول
 بل يجوز ترك كل ما يقال في الشجاعة في جواب في قوله أي
 شيء يثابره زيد الأسد وقد أجاب في شرح المقام بأن ذلك
 ليس من تبيينه البلقاق لان اختلاف المراتب لا بعد كل البعد
 ان يقال جاز الاختلاف باعتبار اختلاف الوجه ايضا بان
 يقال زيد كالأسد في التوفا والنجاشة بان ذلك في الجميع ينبغي
 ان يعمل على ذكر الجميع لفظاً او قدراً باعتبار صحة الأعراب
 قد خل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المنة الذي هو المبتدأ
 مع انه يبقى معنى وارتفع عما في جعل الخبر المبتدأ في
 والحق في طر فان قبل الذي يجمع عليه من ذلك في جميع وحده
 الوجه والاداة مع انه ليس به داخل في ما يسمى من ان في كذا اسد
 في النجاشة ولما المراد بغيره الكاين والوجه في حده الوجه

٢٧
 في الاداة معاني فيجوز الاستعمال فيما وضع له ظاهره يدل
 على انه شرط في الجاز لستعماله في الموضوع له اوله وليس كذلك
 فيسعى ان يعمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال او غير الاعمال
 الاعلى في حصصه مخففاً لا مشدداً في واليا هذا هذا
 على انه ظاهر واما على الأول فيا اعتبار ان يجعل وصفا
 لمذكر كالاستناد للمؤنث فيعمل مع الباء في اي وضعت
 له اي وضعت له الاصطلاح في قول لا يصح هذا على
 بعد ان يكون الواضع للولف ظاهر هو اسدي كذا جعله في
 في المصنف المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقيف في
 بعض المواضع كما يشترطه في من المقام في قوله ان الحق
 بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون صادراً
 عنهم بنفسهم او حياء لهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة
 الوحي او العلم الضروري فيهم منقول به وعما يكون في
 عاينهم في الخط أي الخطأ على سبيل القصد من عدم
 ان عاينهم في الخطأ في القوم بلوايات وضع في عند
 عاينهم في الشرع في واحترز في قوله في اصطلاح الخاطب
 وقد استعمل في احد عاينهم في ان موضوعه لا يدل عليه
 العلة في ما لم يخرجه كالتقريب في تحقيق المحققين في شرح
 الكشاف حيث جوزه في اسفاة العلي لعمري البصير في
 من عاينهم في ان حقيقة فيها كما يبعد من الناس في
 اعتبروا الاسفاة للمبالغة في ان ذلك الامر المعقول

والناس فيها

بمنزلة المحسوس فالاعتراض في ذلك المجازية قيد الحقيقة فيلغو
قيد اصطلاح الخطاب كما لا يخفى تأمل في العلم باليقين كقينا
أي بالنظر إلى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج إلى حرج البقين
وأيكون المعنى محتاجا إلى القدر لعدم تماسكه وصلاحه للتعليق
فقد مضى قوله يلزم أن لا يتبع الحرف موضوعا لمعناه **ق** فيخرج
المجاز أن قول هذا على الأصل عمل تحت لانه قد يكون المعنى المجازي
لازما بينا للوضوح لا فلا يحتاج إلى التوسل في الفهم والذلة
وأن أجنبه في الإرادة وهذا يعلم حال قولي وعدم فهم
أحد المعنيين **ق** ولي وجب أن لا يخلف الإشارة إلى
أن يكون لفظ الخبر مثله كما أنه غرابي تركبا وهذا أيضا
وذا منع أن يجعل اللفظان قرينة المجاز لا تدفع الإرادة دون
الفهم **ق** وقد تناهى فيه أنه لا يرى في جميع كلمات اللفظ خضلة
في جميع القائلين **ق** كالرواية وهو في الذكر ونبه على الثاني
ق والمحمد يقال عمار حذر بالحاء المهملة أي يروي عمدا
عظما لنشاط **ق** رتلة كان في المذكور في كتب الأصول وشرح
المطالع أن المراد من نقله من معنى إلى معنى آخر بوجه متتابع
المنقول ما نقل به حفظا والمشارك ما وضع أسد المعاني بوجه
حفظ لوضع في آخره قال بعضهم المراد من نقله ما يكون في نسخة أسد
من غير سبق وضع وجعل يفهم المراد تحت المشترك **ق**
وعنه خاص بمعنى ناقلة لكن ينبغي أن يفهم بغير الشرح بقرينة
المقابل **ق** لا يتعين ناقلة لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوع

مع بتعيين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة مخصوصة فتعين
الناقل فيه أيضا وكأنهم أرادوا بذلك أن لا يتعين النقل
لجماعة مخصوصة كالنحو والصرح وأهل الشرع وغير ذلك
بل يجري النقل فيما بينهم تأمل **ق** في فعل اللفظ والحدث
الفعل بالفتح مصدر نقل يفعل وبالكسر اسم يقع الآخر وهو
في اللفظ فنقل في الجملة المخصوصة لا شئ لها عليه فإذا
استعمل الفعل بالكسر في خبره معناه أي الحدث كان مجازا
نحو يا وليس حصه لغوية فيه كما ينبغي في الصلاة والذلة
وإدابة لذية الأربع بمعنى أن يعيد بغير العرس فانه مجاز فيه
مجاز مع المعنى في الأيضاح **ق** والمجاز مرسل أي مطلق غير قيد
المراد في المرادة أي في الموضع كما أعلم أن الرواية اسم
لحامل الماد في الطعام والمراد بقرينة الطعام مطلقا واللفظ
أنه لا يفسر المرادة هنا بالمزود لعدم المناسبة بينه وبين
الرواية لكن صاحب المذهب والابتدائي والقول وغيرهم
فسروها فالوجه الصحيح أن المرادة في الأصل قرينة الطعام
وصالح القرينة المأثورة لكن إطلاق الرواية عليه لشرط
قرينة المأثورة الطعام تأمل **ق** وهو سبب غاية النوع
أنه المصنوع بالتمثيل الأكل الذي مجاز عن سبب اغتال الحد
لكن لا في حسنة التعرض لذلك لأن هذا السبب غرض
متعين وترك التعرض لقوله أي الدبة المسببة فانه لا خلاف
في ذلك **ق** فان قيل قد ذكرنا لا حاجة إلى التسويل والحوار

ما فرغ في المقلة ان الزوم ولو لا اعتقاد الخاطب يعرف
او غيره كاف **قوله** فاللفظ الواحد بالسد لا فيه تحت لحن
المعنى المطلق عليه يقع المستعمل في الاستعارة شبه الانسان
وع الجواز مطلق التقدير ذلك ليس بشيها بالمعنى
لكن يطلق على شبه الانسان بغيره ان وقع عليه لا بغيره
مستعمل فيه والاطراف يجمع بالمعنى نعم لو اعتبر المقابل
لعلم الجواز لصح الكلام **قوله** والمكفي عن اية ان اللفظ
مجانس يكون مستعمل في صورة واحدة محضة عما ذهب
المصنف وغيره بخلاف المحسنة **قوله** تشاكي السد في شك
الرجل على ما لم يسم فاعل اذا ظهرت تشاكي السد في شك
اي لا يجوز ان يعلب الماء الى اللزوم فقل تشاكي السد في كانه
فقد في الماء فنقال تشاكي السد في قد في كثير من قد في
به ويرى اي لغاه فاللفظ في كثير في الحرف قد في اللفظ
ان الماء سببه اي يري بواسطة كثرة اللفظ **قوله** فيكون مجازا
او استعارة فان قيل لا فائدة في هذه الاستعارة قلنا اذا
عمل على زبد الاسد الذي جعل استعارة في الرجل البشاع كان
بمنزلة حجة على مشابهة زبد بالاسد فان قيل يجب ان
يكون اثبات النية في الاستعارة ملما معروفا والمقصود
اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير
مسلح فانه لا يخرج في الاستعارة التمثيل المركبة المصرفة
في الاستعارة البدعية مثل نطق الحال والحال فاطفة

طه في زان لا يكون التمثيل ملما في الاصل في المعنى الضار
غير ظاهر غايه الامر التوضيح في ذلك لكن الكلام في الحق
قوله ويدل على ما ذكرنا فان قيل الاستعارة اسد لمفهوم
البشاع بل لزان صدق هو عليه وليس البشاع وداخلة
في التمثيل في زان يعمل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظر
الى لزوم المشهور اي البشاع قلنا الانبان يجعل الاسد
الفاعل مستعمل في التمثيل نظر الى انه لو جعل عاملا باعتبار
المعنى الاصل كان الاظهر ان يجعل المعنى في قوله التمثيل وليس
كذلك ولو سلم فاللفظ العقلي قبل التمثيل هو التمثيل
تأمل **قوله** فغاه الى حال في التجماع فان الغايه محضه على
الحياة و **قوله** بالفارسية شتر في قوله اي ما كره والدولة
ان القرابة يجعل كانه بخلاف المعنى **قوله** مجاز لغوي اي غير
عقلي سمي كان عربيا او شرعيا او لغويا وقيل انها مجاز
عقلي اقول ان عمل المجاز العقلي على معناه المتعارف يحصل
ان الكلام المستعمل على الاستعارة اما ان يقع التورية في اللفظ
فيكون فيه مجاز لغوي او في الاستناد فالجواز عقلي فقيه حيث
لان لا يوافق الاستدلال ولا الرد على ما لا يخفى وايضا
ليس المقصود من المجاز العقلي المثابة المتعارف بالكافي في قوله
وان عمل على غير المتعارف لا اعتبار المذهب المحمد اي التفسير
العقلي فنقول بخلافه الى جعل اللفظ مجاز لغويا او جعل
حصة لغوية لكن على التفسير في العمل في قوله ان لزوم

التعريف العقلي ينبغي ان يكون في محل التقابل فراجع وشتباه
الشتباه وبالجملة لا يظهر ان نورد الشئ وغيره من علماء البيان في
ان اللفظ لم يحل التعريف العقلي يصير حقيقا لغويا تأمل
لان محو نفي الاسم فيه منافاة لانه يجوز ان لا يكون في الاستعارة
الادعاء لا محو نفي الاسم ولو الى معنى لو وضع آخر فالقول
بان لا يوضع في الاستعارة من معنى غلظة الباطن
لهية شدة والغلظة بالنسبة الى زركي الزاي
المرسان جاء فانظر ان الضمير يرجع الى الغلظة بتأويل
السفاري محمل الرجوع الى المحبوبة لما سبق من انها بعض
او اقول الاستعارة لا تعني ادخال المتبدي في المتبدى على
التأويل ولو سلم فنقول المستفاد من استعاره اسم الجنس
بحسب الظاهر من افراد جنسه المحقق لسائر الافراد الحقيقة
ولكن يصح جعله جنس في الواقع على الادعاء وتأويل
الجنس الى متعارف وغير متعارف على ما زعم القوم ولا شك
ان المقصود في استعاره العلم بحسب الظاهر ان المتبدى
عيني ذلك الشخص ويمكن ادعاء الجنس والتأويل فيه
ايضا بان مدعى ان العلم موضوع بازا ذات له تلك
الصفة المطلوبة مطلقا لا تخصه غاية الامر ان اسم الجنس
جنس في الواقع فمدعى له جنس اخر فوفاها بخلق العلم
فانه شخص فمدعى له الجنسية ولا خلاف في ذلك وادنى اليد
رحم الله اذ لا يري للاستعارة في العلم الترادف باعتبار

انه يجب اشتراك المتبدى في وجه الشبه وذلك الاشتراك
في العلم لا يوجد الا عند التدرج وانت خبر بان ذلك
سلم فانه يكفي احد الطرفين اما كون وجه الشبه في المتبدى
جليا بنفاه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في
المفتاح واما ايضا المتطلب اعتبار الاشتراك عند المحققين
لا مطلقا وكثيرا ما لو قاد الشئ في اشخاص بالادعاء
الخاصة في الجملة عند فهم فافهم في فتعلق قول بقا في
او لو فهم اليه قوله في الايمان لكان احسن في قوله لانه
اذ المتعارف المحاربة بالسيف بالنار على ارض الارض
اعلا وادنى الارض جمع فله إشارة الى ان روي
قوله قليل كمال شجاعة في اي انامله انما قال
انامله روي اصابه إشارة الى ان اصابه الصاعقة
لهيئة من غير كلفة فيه مبالغة في شجاعة المدعي في
استقرار الطيران للقدور والى صواب للذهاب بسرعة
اذ العدد لا يتلصق بالراكب كما يشترط في الحديث في
لتفريق الجماعة متعلق بالاستعارة قوله قد تفرق في غير هذا
اللقب هذا هو المشهور عند العلماء لكن الدليل على ذلك
ليس تمام ولذلك اختار بعض المتأخرين الاختلاف
بالشدء والضعف في الرتبة ايضا اشار الى ذلك
قدس سرور في بحث الكون من شرح المقاصد في قوله
الفرس من لفظ الراد لكنه قد سكن لفرس في الشرح كما نفهم

من التخاصم **قوله** وهو ان يجمع الرجل في هذا الاستعارة
لفهم وجمع مخصوص لازم للرئيسه لانفس المسه **قوله** بامراف
الاحاديث اي صورها ويحذف ان يراى فيها كراعيها او يقال
هو من امراف العرب اي كراعيهم **قوله** دفان الحصى الرقان
بالضم يعني الرقيق كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا **قوله** المتفرقة
الحال في شيوخه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي ان يكون هذا
السيد للحال اعني المطي لكنه استند مجازا الى المحل اي الابل **قوله**
فالبا، ليت للتعدينية بمعنى الاذهاب وان لم يفسد المطي
وانما هو فعل السر تعالى فالبا، للابسة او بمعنى في من الكلام
على القلب فاحصله سالت المطي بالابل **قوله** حبال القبط
الحمل يعني الحمار وسكون اللام بالفارسية تدل على عهد الحمل يعني
الحمار ويشد يد الباء والقبط قبيلة فرعون **قوله** نار السامري
اي هو شخص يلبس في عهد موسى عليا على شكل العمل
فرغم انه الال **قوله** وهو موضع الفاظة المنتجب عليه
لظلمة **قوله** وما حيتان انت خير من الضئ لنسحتي
الان يقال عبيد مثلا نظر الى ان الحاصل بالمصدر حتي
سرها بصوت هذا يعني عما جعل الظلم وجودية **قوله**
ففيه اشكال لان الى **قوله** وعين ان يحارب عند بيان
النار عبارة عن مجموع المدة المعلقة فالتاقي عقيب
المدة جميعها الدحول في الكلام **قوله** وذلك عار الخوا **قوله**
اعتزنا البان الابل ولحوها فخذ الاستفهام مجازا في النكار

راي لم اعتزنا البان الابل ولحوها والانتفاع بها جانف
عقله في شرع لا يقال غيره كذا وكذا **قوله** يطبقه الراء اسم
امرأة **قوله** وبلك شكاة او كره وغرها كواشعوا الي
اجرها ثم السكاة بمعنى الشكوى **قوله** واقي فديجت و
بعليله لا يقتضي ذلك **قوله** المتعار له التليغ فيه ان
التليغ لا يتعد بالباء اصله فالمتناسب المتعار له الوق
بين الحق والباطل كما يشهد قوله والمعنى الامر ان غم حاج
قوله بما تفر من صدره او موصوفه والعايد محذوف اي بما
يوزن من الشرايع **قوله** يسعي ان يعلم ان العدل بالباء في
مطلق طريق التحويز والصدق **قوله** يعني الشوق والكسر
المسئلة بنفسه عما جاء كيتا **قوله** كما في الاعلوم المشهورة
له وانما الحق تلك الاعلوم باسماء الاجناس **قوله** المتعاق
لان تلك الاوصاف خارج عن الاعلوم كما في اسماء الاجناس
لا داخل كما في المشتقات **قوله** وانما يصح للوصفية لا انت
خير بان الجاز المرسل لا يحقق الا اذا انصف المعنى الحقيقي
بالمعقوبة فلا يجري ذلك ايضا في المشتقات الانتعاق
لم ينقل ذلك في المعنى **قوله** في اسطر دخول الزمان **قوله**
ان التعديل في الماهية بالمتنقل او على بعد زيات الاستعارة
قوله كذا ذكره قد ان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعتبر
النسبة اصلية في الافعال والمشتقات والحرف يقتضي
بالتشبيه في المصادر والمعلقة كذا اعتبروا التشبيه

والاستعداد بتعاقب الحرف على وجه السريفة من المطلقا **ق**ها
بعد المتقاربة فيه إشارة إلى منع الاستفاد من وجهان أحدهما
أن كل حرف الحركة والزمان تقع موصوفا مثل حركة سريفة وزمان
طويل مع أنه ليس بحقيق ودأبا بمعنى الذي ذكره الشيخ
متابعة للعادة وكثير من شاعري المفتاح نعم يكن أن يقصر
الحقايق بوجه لا يرد عليه ذلك ويأينها أن المدعى هو أن
الفعل والحرف لا يقع شيئا وأجيب أن اقتضا الشبه هو
كون المشبه موصوفاً ومحمولاً عليه تسليماً اقتضا كون المشبه
موصوفاً ومحمولاً عليه تسليماً اقتضا كون المشبه موصوفاً
ومحمولاً عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت الزهر فقد وقصده
إلى انصاف المشبه بوجه الشبه كما يظهر للنصفين فلا يلزم أن
يكون المشبه جعل مسفلاً بالمفروق منه صالحاً للحكم عليه بأمل
ق غير مستقيم على مذهبه المص فيه أن هذا علم عنده لكنه
لم يدرك الاستعداد السبعة في أطوار البراعى ولعله بل أنه يعذر
الشبه بين العداء والبراعى ثم يستفاد اللزم الموضوع لتربت
العلم لأجل تربت غير العلم فيقدر المستفاد منه وهو المستفاد
ق يلزم المستفاد منه والمستفاد المراد ما هو أعظم يجب
اللفظ والتعريف أي ذكره لا يلزم أحدهما بعد تمام الاستفاد
وقرنتها **ق** ساء عا في الضحك لا يقع باذ قد تجاوز حد
التبسم إلى الضحك فيكون ضاحكاً حاراً لا باعتبار التوسد
في الزمان التبسم أو الحال مقدرة وأما إذا كان التبسم مزجاً

تب الضحك والحال مؤكدة **ق** بالضحك بالفتح على ما فهم من
ق إذا تبسم لا لكن المفهوم من تاج المصاديق أن الضحك محو
على العطاء نحو **ق** والثالث حرجة الترتيب في شبه الولد
باللبن فليدة فليدة حتى يقوى على المص ويقال أيضاً في شج
للورارة تربي أو ناهل لها **ق** هذا في شج بالنسبة إلى
قوله له ليدري مقتضى لانه لا يختص بالمستفاد له على ما سبق
مضاه في أقول الاستعداد وهو في أظفار لم تعلم الآن من أن
أنه ليس من عادة جنه وشاة التعليم والأخذ هو حد
في بعض أفراد الإنسان أيضاً ذلك ويلمح أن يعلم أن لم
يعلم للمبالغة في النفي لا تنفي المبالغة ونظير ذلك قوله تعالى
وما ريك بطول للعبيد **ق** وبيناه بالتدبير في النسب
المستحبة بتصحيحه قدس سره أي مبنى التي شج وأما تأنيث
الضمير وعلى ما في أكثر نسخ المصنف فالمرجع إلى الاستعداد لكنه
قد سبق أن بساها على تناسخ الشبه فيقع السرار مع أن اللفظ
يأباه **ق** حتى لظن باللوم وصعد المأخوذ هو الزوجة واللام
لأنه يندرج على ما يفهم من شروى المحتاج لكن دخول تلك
اللام على المأخوذ المتصرف به في وجهه لا يجوز **ق** يمكن
أن يجعل اللزم في جواب المحذوف مع قد **ق** فيج مجيء
أي مجيء الأصل فإن قيل معني النبي على الفرع ذكر ما يخص
وذلك ظاهر في صورة الشبه بخلاف الاستعداد فإن المراد
من اللفظ المستفاد الأصل أي المشبه قلنا المستفاد في صورة

الاستعارة اللفظ المقيدة بالخاصة مع ادعاء ان الاصل اي
المنتهى على المنتهى فلا يوحى عليه ان ينال ما يليه من ان يبنى
على علو القدر ما يبنى على علو المقام **قوله** وقد وقع
في بعض استعاره النجم انه ينال ما يليه من ان يبنى
بما سمي السد وانكار لما كان للتعجب والتي عنده
القدم الا ان يقال بالساسي نفس النسخ الواقع بعد عام
الاستعارة او السد **قوله** واما الجازم المكنى او ينفى
ان الهيئة التركيبية موضوعة للوقوف او الانزاع او
الوقوف او اللووقوع **قوله** فائدة في تشبيه شئ منها ذلك
لان المقصود من قولنا الى اراك مثله تشبيه التردد بالوقوف
بالتردد والحقى بل تشبيه الهيئة الحاملة لاحد التردد
بالآخر **قوله** فاعلم رجلا في المراد بالرجل هنا الخطوة
بمعنى الخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف لكن القدم
بالنظر الى موضع الاول والخلف بالنسبة الى موضع عند
الخطوة الاولى لان ذلك حالة التردد فاقدم **قوله** لا يعبر
الاشكال اي حيث الذكر والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع على ما فهم من شروحه **قوله** المتعارف **قوله** الاستعارات
وانما المثل اعلم ما في استعماله فلو لم يكن اللفظ المتداول
بينهم فلا يبقى مثله **قوله** بالوصف ضمت الالف لا ذكر
في الصالح المثل بدو الباء وجعل الصيف منصوباً على
الطرفية وصال في الاصل فوجب به امرأة كانت تحت

تحت رجلاً من سر افكره كبره فطلقها فترى جوارحها
معرضة بقيت الى زواجرها الذي تطلب منه شيئاً فقال الزو **قوله**
ذلك المثل **قوله** امر محض الاختصاص بالاضافة الى المنتهى
قوله الفيت بالفاعل معنى وحدث **قوله** الخزة بالخرز باليوك
الذي يعظم الواحد خزة **قوله** مفادة في معنى التفويذ
قوله ولما جاء اي رجع **قوله** وفقه بمعنى بقيت على فلو اذا
مرحمة **قوله** به قوامها اي قوام الدلالة فيه عمل مناقشة لان
الدلالة فيه متصورة بالشارحة يقع الاثنان المتكلم لا يمكن
ان يوجد بدو اللسان **قوله** اسر على خطا الزوج حان
الحاضر ان في حرف الموح **قوله** كما هو شأن الكتابة اي منه
الكلام بالكتابة في الاشعار الى المقصود بلا نص **قوله**
واقصر باطله لا يقال اعتبار القلب لا نرم لانه ذكر
في كتب اللغ **قوله** اقصر الارض اذا امتنع عنه وهو امر
عليه لانا نقول ذكر صاحب الاساس **قوله** الجازم اقصر
المطر اذا امتنع مع ان في اللسان المذكور في الباطل
بدو اعتبار القلب استعار الى ان شغل به لا غرض
قوله والصبي على هذا الصبي بالكرم مقصور مصدر
بمعنى الميل المذكور لكن الانب ان عمل هنا على الحال اليه
لانها ان عند الميل الى الموضع فوجه التثنية المتقال التام
ينبغي ان يكون في جانب المنتهى اي جوارح الميرور يمكن ان
يحمل على ما يحال اليه ويركب من الخواص والشهوات **قوله**

ويعمل على جعل المص للصبى على هذا مع آخرى كونه صبيًا وجمعه
على كل من وجه الاستقارة على واحد **قوله** يتأخر أي يجمع
قوله بمنزلة وتنا في اصطلاح وفيه بحث كما لا يخفى **قوله** ويمكن
الحجاب بان الكاكي الذي بين هذا الجواب وبين ما
أشار إليه بقوله اللهم إلا ان يقصد له أي الموضع في هذا مطلق
الوضع ودفعه ان يحمل ذلك مناهج للوضع بالتأويل
أيضًا **قوله** وكما ينظر وجه النظر على الأول فظاهر **قوله** اما
في ذلك فنحن ان الوضع الذي به الخطاب معروض بين الخطابين
في الموضع الخ حيث لا بين صاحب الموضع ومجاكبة **قوله** الرابع
الى معنى الكلمة احترز به عن المجاز الرابع الى حكم الكلمة وهو
الاعراب نحو قوله نفع واسئال الفرح حيث اعرب الفرح بالنصب
الذي هو حكم المضاف المحذوف أي الأهل واحترز بالمستغنى
للفائدة في الكلمة الموضوعة لتحقيق من الحقايق مع قيد المستعمل
في تلك الحقيقة بدلالة القيد بقوله **قوله** وصفه أحد صور **قوله**
اراد بالوصف الأول اللفظ الدال على الصورة المشبهة
لها وانما عثر غريب لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المنفرد
وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال سعادة لفظ الصورة
الاولى لسان الصورة **قوله** الآخر فيجب ان يراد به في عالم
يدخل المجاز العقلي والراجع الى الحقيقة في المجاز بما يقع المذكور
بحسب ان يتناول الراجع الى المعنى المركب لفظ حصص المجاز
في القوم والعقل والابطال ان المجاز المركب حينئذ داخل

خل في المجاز الذي هو مقسم وقد فرغ من المجاز المنفرد للفائدة على
تقدير تخصيصه بالمفرد **قوله** من كثرة الاعتبار ان الظاهر
ان ذلك باعتبار المواد اذ في ملابسة له وهو ان كل من المجاز
والوهم نوع باطنة متعلقة بما لا يتحقق حقا وعقده **قوله** على
انهم في الآتي التمسك بما في كتب العرب حيث قال صاحب
المفاتيح يقال حيل الله انه كذا على ما لم يتم فاعلم من التخييل
والوهم وصاحب الاستسار قال انقل كذا على ما خيلت على
ما اريك نفسك وسهيت واهبت **قوله** نعم يتجه ان يقال
ان انت خير بان مخالفة القوم في اصطلاح بلا سند عن
محمدة **قوله** لما كانا نظرت سورا لا نظهر ان يجعل كلام المتق
متفالكون تلك الاضافة دليل على استعمال لفظ المشبهة المتب
حصصه **قوله** واختار الكاكي ان كان قبل مجوز العكس
ايضا وفي كل منها يقلل الا قام فلو يبرح على الآخر قلنا
لا يجوز اعتبار المشبهة مثلا عني لسان الحال **قوله**
يجعل فربها لا لا يبرح فما اذا كانت الفرض حالة نعم يمكن
ان يعبر الاسفارة بالكناية في اجزاء الكلام **قوله** وهذا
ظهر لا اي باعتبار السكاكي الاسفارة بالكناية في قولنا
اظفار المنيئة المشبهة بالسبع **قوله** الا ان هذا لا يدفع
الا عن ارض عن الكاكي لان ما جعل نطقه مستعملة في ارض
لا يمكن من قبل الكاكي اعتبار لفظ الاسفارة السقم حقيقة
لا مجازا وفي دفع الاعراض عنه بان الكناية لا يستلزم التخييل

وذلك لانه اضطررنا الى اعتبار الاستقارة المتبعة فان
نطقنا فقل مستعمل في غير الموضوع له باعتبار المشابهة اذا
كان ذلك المعنى المستعمل في امر او هي او جلد الخيل ايضا
وقد نظرنا كيف قدس سره بخطه هكذا وقد نظرنا ان السكالي
قد مررنا بان نطقنا ههنا امر او هي كاطفار المستقارة
للتصور الوهية الشبه بالاطفار المحصنة ولو كان محازا
مستعمل في الدلالة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لا يخرج
في جميع الامثلة ولو سلم بقوله الاعتراض الاول وهو وجود
المتكفي عنها بدو الحسنة فيمكن الجواب بان المراد بعدم التفرع
للمستقارة بالكناية عن الحسنة لان الحسنة لا يوجد بدو فيها
فيما استخرج من كلام الفصحاء اذا تنازع في عدم شيوخ مثل
اطفار المستقارة الشبه بالبيع واذا الكلام في الصحة واما
وجود المستقارة بالكناية بدو الحسنة فتابع على ما قرره
صاحب الكشاف في قوله تعالى يتقضى عهد الله وصاحب المعيار
في مثل انبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبان قرينة
للمستقارة بالكناية قد تكون استقارة محسنة مثل اطفار المستقارة
ونطقنا الحال وقد يكون استقارة محصنة على ما ذكرنا في
قوله تعالى يا ارض ابلعي ما لك ان ابلعي استقارة من غير الماء
في الارض والماء استقارة بالكناية قد يكون استقارة محسنة عن
الغذاء او قد تكون محصنة كما في اسب الربيع الى ههنا كلام
اقول قوله يمكن الجواب الجواب عرقا ولو سلم بقوله الاعتراض

في الاعراض لا اعتراض لانه قد سبق انه مررنا بان نطقنا
انزوا هي فاضطررنا الى اعتبار المستقارة السعد كان
يكون وجه التبدل الاول في ذكره لانه شرط الصحة لا شرط الحسن
وتنحى ذلك من كون وجه التبدل غير متبدل في معنى به المرعى حاصل
ان المنتهين في التمس اي التماس في الدنيا غير من الوجوه فليل
في كثير من النكاح عند الحارة للثقة في نطقنا
قد يكون المسألة عام محلة في المستقارة فتأمل في بلغت انزاه
الانزاه جمع التوب وهو بالفارسية هم زاده في غير صفة
ولانه لو قال المطلوب بها الموصوف كان احسن في
كقولنا كاره قولنا بغير حق قولنا وقولنا ورج بدل وبيان عنه
وكناية حال عنه في هذه غير البعيدة بالمعنى الذي سمع
اي باعتبار الواسطة وانت خبير بان يجوز ان يعتبر البعد
في هذا القسم باعتبارها بان يحقق صفة الموصوف ويكون
بهذه الصفة لازم فتذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف
نوع خفاء كان ذلك بالنظر الى الاصل والافاسلام
لهما في عرفنا اظهر من ان يخفى نعم كون سبب الملازمة لهما في الحما
خفي في ان السامع به يعنى التبدل اي الجود لكن التمس الفوس
قال السامع بدل شيء عن صفة النفس مع انه ليس بدل واجبا
والنداسه في الاتفاق لئلا في الكثرة امور جليلة النفع للقاء
على وجه يقتضيه المصلحة والخرقة حصيلة رغبة مادية
في التخلي بالافادة وبذل ما لا يدور او زيد قال في باب الفرق

في الصحاح المروءة الانسان لك ان تشهد وذكروا فقها الثابتة
التي هي صورة احواله في زمان ومكان وقيل في النوع والاداس
وقيل ان لا يعلم في السر على سبيل منه في العلانية وقيل النوع عما
يسمى منها وقال الفقهاء من ترك المروءة ليس بقصد القبا قول
المؤمن من المروءة في الرزق بعد الاحسان في انفاق المال
وغيره كما تقول عند العدة في فيه نظر قتل وجه النظر في
الشيء بحوزة ان يكون اعم من القسم وفيه ان الاصل المتبادر من
القيم ذكر جزئيات الحكم الصادق عليها المتمايزة بفصول
متفاوتة وما يشهد ذلك والقول باعمية القسم على سبيل التسامح
ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يبعد الى الحكم الى الاستغناء
او الملحق هنا الانقام فيرد عليه ما ورد على الانقام تأمل
ان قلت لو يابط مع خفا الا ان يقال ما ذكر في الايضاح
بدل ذلك والافان كما فيها نوع خفا الزمر التي لهم عريف
القفا زينة واسطة اصلها الاما والاشارة الى كونه
المتعلقة في السعد اذ لم يكن قيدا ليدل على الحاجة للوجه والرزق يعني
الاسم الدال على مطلق اللشارة في ابلغ من الخصم الظاهر
ان صفة التفصيل من المبالغة لا في اللغة في اي يتصور معانيها
المشهور ان حصة العلوم المائل او التصديق بها او المليك لا يتصور
الحركة وما يتعلق بها كذا في شرح المقام ان الصناعة قد تجعل
عبارة في عدد او ضاع وتبني واصطلاحا وتوثر ذلك جعل
التصورات الحق داخل في حصة الحكم على ما قيل في راجع

راجع الى تخمين الحق او بالذات بشكل بالناكلة التي من المحنات
البدنية المنقولة فان الظاهر ان حذرها باعتبار ارباب التجنيس
اللفظي اذ العلة المحضة في المصاحبة اللفظية تأمل في
ما سماه بعضهم بديها الذي بالدال المهملة والجمع من الربا
في حذر من خوفه خذ بعد خبر ان القصيدة على حركة الضم
واو واري عدل في في اي جانب راسي والقول
جاني لرأس في ربي الى الرية لم يوزع ويعدى باللام
وح خذ في اي في الضمان الى يمكن ان يقال انه داخل
في مراعاة النظر الاظهر ان المطابقة انما هو مع الضدي
والمراعاة مع الشياء المناسبة المتناقضة واما المقابلة فهي
التي هي مقابلة في اخص من كل منهما بحسب التحقيق لا الحمل في
زهد فيما عند اسر زهد في الشيء وغير الشيء اذ ارغب عنه
ولم يرد في من فرق بينهما فقد اخطأ كذا في المغرب في
في صف الابل اي باعتبار الصنف والتميز في المصطفى
المسخرات يقال عطف القوم وعطف حناه يعني دوى
الرد او راق في معنى يقال تحت القوم فراسدة اذ راق حمل
البيت ان الابل لها زبد في شكلها وورق عظامها شأهت
ملك القني بل ادق منها وهي الاسم المنقولة بل ادق وهي
الاولى في كل بل لا تنقل الى الاسم وما يبعد في وهي
يلعب الاستماع الشجع الكلام الحق يقال يلعب الذراع اي
ضربها وطلع السيف اي عجل وقال المص اذ عرف الروح

هنا بحث فان الروي على تفسير الحرف الذي تبني عليه القصيدة
فيقال قصيدة لامية منلة و ظاهر انه يجوز ان يصرف الروي
ومع ذلك لا يدل ما قبل البقرة من الفقرة او البيت عليه كما
يجوز ان الشاعر في كسر الذي حرمه لم يحرم فانه يجوز ان يكون
بحر او حرام تأمل **قوله** لو قوع او غير ذلك التبع في صحة
لا يخفى ان المشاكلا ليست محصية وهو ظاهر ولا يجوز لعدم
العلاقة ولا محيص سوى الترام فسمي ثالثا في الاستعمال
او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا هكذا يستفاد
من شرح المفاتيح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بعد
استعمال اللفظ والعلاقة يجب ان تكون مفردة لتلا حفظ
وليس عمل الاجل بابل العلاقة هي المجاورة في الخيال كذا قيل
خفا انه لا يلزم في صورة المشاكلا المتعارفة الخيالية الرعيدي
استعمال اللفظ فقط ومجرد ذلك لا يصلح للعلاقة وقال في
شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى لا ينبغي ان يضرب متلاوي
ظاهر كلامهم ان مجرد وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك
جهة التي زودت بخفا ان يكون في صورة المشاكلا اعتبارا في المقابلة
لكن الكلام في مطلق المشاكلا بهما في قوله الهي الى جهة اقول
المبادر من الكشاف وتفسير العاقل هنا الاستفاد في مقابلة
المشاكلا تأمل **قوله** نجد مضارعة متكلم **قوله** حيث اطلق النفس
على ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والقوام فلا يكون
اطلاقها عليه تبع محاجا الى اعتبار المشاكلا ويؤيد ذلك

77
ذلك قوله تعالى كبت على نفسه واعتبار المشاكلا التقدير في
ذلك الآية غير ظاهرة ولا يحتاج اليه فكذا اختار قدس سره
في وجه المشاكلا انه غير علة لا اعلم معلوم بك بل اعلم ما في
نفسك لو قوع التعبير عن تعلم معلوم في تعلم ما في نفس تأمل
لكن قدس سره ذكر في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس
على القلب لان ذات الحيوات به يكون وهذا التعديل
مستلزم باختصاص النفس بذات الحيوات فلا يكون اطلاقها
عليه تعالى ممكنا **قوله** فليس للمجاز مجاز في الزوم **قوله**
اصاغت روي بالبدل والتمثيل او مختلفين **قوله** اذ البناء
يلزم التندوة لا يخفى انه يلزم القوم ايضا لكنه انبى بالبدل
عونا تأمل **قوله** اذ انزل السماء يصف الشاء فذكر في حيث
قال اذ انزل المطر بارض قوم ونبت الكلا رعينا و
كان اذ ادهين ولم تلتفت الى عضهم **قوله** فمضى القضا
بالدين والصاد المجملين لكن مقصور التوام في الشرح بالعارسية
بلاغ ومعنى اللب زبد الله تعالى هذا الموضع واهلها
يزيد غماهم ونصارهم وان شئوا او قدر في القضاة فليعلم
واخر قولي بنار الهوى الذي ناله نار القضاة **قوله** وهو
متعدد **قوله** في حيد الغدير ارجع الى اللفظ والشرح بالنظر
الى انهم نوع واحد من المختار **قوله** نعم ولكن باعتبار
اهمال اليعني هذا التعبير يجب المعنى في الواقع لكن التعبير
صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما **قوله** وانت حقت

الحنف بكر الحما التقاطع النوع مقصورا ومقامها بالقاسية
نوده ديك وحاصل السب كيفا فربما يزجرك وواي الحب
منه العين واعتدال العادة وعظم الكفل موحده ودرنا
بكر الرء الكفل وسبغ ان يعلم ان المنصور لا يميز ان
النبة التبرية اي انت نبة الغضن قد اى يشه فرك
عذرة والمزاد باليظ العين تجوز **القول** ومخلط اعطفا على
عكس الترس **القول** علمت يا عا شح ان فعل هذا قول ان السيار
بفتح الهاء لكن رواية المتنازع على العكس **القول** على ضم بفتح الصاد
المعجمة وسكون الباء المقطوع من تحت **القول** على الحنف بفتح الحاء
المعجمة **القول** الشخ ظاهرا بالين المعجمة والجيم المشددة **القول** من
الجمع مع القسم الرق منه وبين القسم ان ذكر المسجل
هنا على الاحمال وعده على التفصيل **القول** منه وبين
والسر باعتبار التعيين الاشارة الى كل مسجل هنا خلاف
اللفظ **القول** مع بفتح الباء فاذا المقاب
اقصى شربا فربما على التسلية وادنى سهرها سرخ لا يصفى
بلد مسرأه غزير كالمود ليس **القول** اي ولا شح اقول قيد
ليترى كذا في الباطن ودر في السحاح فدر في العادل و
المقاب مع الحنف بكر الميم وهو جاعة الخيل على ما في
الرسول والهل الشرب الاول والناهل العفشان و
الريان ايضا وجم النمل في اسم ذهاب الكلام ويكنى بها
عن الشدة كذا في الرسول في الكلام مبالغة في حيث ان

ان شرب الخيل ابتداء ما هو النهاية في وقت السلم الماذن
الشرب وقت الشدة والسرعة مثل الصفر بفتح السرعة **القول**
الاحساس في المقاب بالقاف والنوع البسائر متقا **القول**
الاولى ان يقال جمع الزوم تحت حكم الشقا **القول** التابيد
من مبداء معين **القول** الآية على هذا التوجيه الكائنين
فيها من وقت دخول اهل الجنة واهل النار الى ما لا
عارة لا التوقيت مثله تعالى فاذا ليس الكل كذلك فقول
يع عطاف غير محذوف من في لا خراس **القول** دفع ان المشتق
باعتبار الانقطاع نظر الى البعض ففعل عند الاثر
قيل من ان خلوج كل شخ في الجنة لا يصور **القول** البعد
دخول فيهما فلا يصح امتثالا **القول** الفناء من حكم المخلوج **القول**
ماضي من زمان دخول غيرهم واما عمل المشتق على
اهل الجنة لهم فيها سوا **القول** بعد ما هو البر والجل وهو
رضوان الله وبقائه وفيه ان الرضوان ايضا في الجنة
والآية لا يدل على ان النعم هو آثار الجنة فضلا عن خصم
نعمهم في شرب الجنة اللهم الا ان يقال يعذر مضاف
اي في نعم الجنة ويعذر الخصم بقوله المقام تأمل **القول**
حقى بالعتاء وشا في القيا مصدر في بالسر **القول** اعطاء
من اعطاه ما يغني قال شارح البيان الصواب **القول**
من روى ما يغني اي الكرم فكنى به غنقه وبالشارح
عن اصحاب بكثرة بخارجهم **القول** الا حور الخ من حيث لا يغار فتم

النظام والبقا فكانهم رجع من حيث انه لم تزل محام **ما يكون**
التي يدبره اعلم ان صاحب الكتاب جوز ان يكون من البياينة
لفي يد الا ان الشارح ذكر في قوله نفع حتى يبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود في قوله كون من البياينة غير يد
الكلام **لست** استدل قرا الشدة بكون اثنين المعجم كذا كان
بعد الاستدلال **لا** ليس لانه في بالهزة **مثل** القوس هو
نفع العا وكر النون **اي** الا ان يكون لمسا على سبيل المبالغة
والفالمع ليس احد في البقا **لا** ينافي التبريد فان قيل
بني اللغات على ملو **خط** اتحاد المعنى والاختلاف في التعبير
في معنى واحد فكون مختلف ومبنى التبريد على اعتبار التقارب
ادعائك كيف يتصور اجماعا قلنا يلغى في اللغات والاختلاف
اتحاد المعنى في نفس الالوه **بما** قد اعتبار التقارب عا الا ان
ان صاحب المتنازع جوز ان يكون قايما اللغات في مثل تقاويل
ليلا ان المتكلم لست المصيبة وقع شكاية اتحاد مع
نفي فاقاها مقام مكرور **تجاهلها** يتبين لها في بناء في اللغات
ان انزع من جود الى آخره **سبح** ان يعلم ان قوله في
يسرى عطف على ركب **والفخر** لمن **والجود** في حسن **المعروف**
و **ثاني** في المدح في فقه **المبالغة** **على** مشناه في اي على
بالغ الى الكمال **والله** في **البليغ** **والاخرى** الى المتكلمين
معانيها الاصلية والاصطلاحية **ان** **البليغ** في الاصل من الفارس
يد لغتان **فرسه** **لنزد** في جود **والاخرى** لمسا **النازع**

ع في القوس مدحا والفلو مجازوه **الحدة** في **الار** **يصور** **احد**
لا يصور عن سعد كسر **الطلع** **نفع** الطأ واللام لك يد **يد**
غير ابر العين **وسكون** **السا** **المسند** **في** **السا** **المتناه** **من** **نحت**
من **سما** **لا** **حاصل** **من** **نفع** **العين** **في** **السا** **المتناه** **من** **نحت**
بكا د زيتها يضيء **ان** **انت** **خبر** **بان** **هذا** **لا** **يطهر** **على** **من** **ذهب**
المتكلمين القائلين بالقادر **الخمار** **ويجانب** **الجواهر** **الفرقة** **نار**
التي تتركب من هذا الاجام **ويجانب** **اضاة** **الرب** **بلا** **مسي**
الهم الا ان يني الكلام على متفاهم العرب والعوام وعقلهم
وعادتهم **من** **المذهب** **الكلامي** **وهو** **ان** **الجملة** **الاولى** **ت**
لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال بالمقدما
المستكرمة على تقدير **السلوك** **كما** **لا** **يخفى** **ملوك** **واخوان**
لا يلزم في ذلك المقام ذكرهم بلفظ **الاخوان** **سب**
ما لاك **وتفرق** **عليها** **هذا** **التفرق** **بشيء** **باعتبار** **الشيء** **بين**
الحجاب **نفس** **وعطا** **المعروف** **في** **على** **الطبعة** **لكن** **السخا** **صار**
محمومة **ملو** **التفرق** **ولا** **يخفى** **ان** **المتكلم** **باعتبار** **المبالغة**
بين عطاء المدح **وعطا** **السخا** **لكن** **يلزم** **ان** **يدعى**
ان **مطر** **الحجاب** **كان** **في** **الاستدلال** **عطا** **ثم** **صار** **عفا** **الحج**
بسبب تفوق عطا المدح **الا** **ان** **يقال** **المعنى** **ان** **الحجاب**
لما علمت **ساقا** **وشاهدت** **من** **الاثار** **ان** **تايله** **المدح** **في** **الحج**
اعظم **تايله** **صار** **محمومة** **فوق** **مطر** **ها** **عفا** **الحج** **في**
من **المبالغة** **لا** **يخفى** **الرحصا** **بهم** **الراء** **في** **الحج**

من سوف وما يقضيه من الفعل وقد حذف مفعول
سوف ادري ان اخل على عالم حاصله يقع ما يدري
في الحال ان اشرف قبيلة الحصن جال ام نشاء وفيه
الزمانا علم ذلك وقد حقق عند انهم رجال لكنه سلك
طريق التماسيل بمالذ في الذم **قوله** ان يقع صفه في كلام القدر
كتابة في الظاهر يجب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كناية في
الالة ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاخر والصفة التي هي
اشارتها للقدر المعنى العام بالقدر كالاخر وختلف الصفتان
لكن المتبادر بحسب عرف اتحادها وعلى ان يقال يصح ان
يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثنائها بالمعنى الثاني
قوله باسماء المدروج الظاهر ان يقال باسم المدروج ان يقال
عطف ابناء على المدروج فكل من المدروج وابناء اسم **قوله**
او في اعدادها في الظاهر انه لا حاجة اليه في اخرج في السارح
والسارح ويحكي ان يقال الكايم ان يتفقا في انواع الخوف بعد
حذف الزوائد تاملا **قوله** ما لم يوصف في بيان
والمعنى كل كرم زبد سمي فانه يحكي عند المدروج **قوله**
حام لنا ما للذات في ان يخفى ان الاول مركب من اسم وزنها
والله من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظر الى الفعل المتصل
وان كان مضموبا لكنه بمنزلة الخاء من الفعل وقد يقيد
فيكون اللغز قلبا البصار كما بان احد الطرفين في العام
مركب والاخر قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما يستفاد

من شرح المفاتيح **قوله** البس المجنة في الال بالباء وفي الله بالتو
قوله اما مفرط الاول يقع المقصر من المفرط اي التفسير **قوله**
شرك الشريك حبال الصناد وفيه ان يضاد بها **قوله** جدي
جدي اي حطى من الدنيا جرد جدي وانقلب نفق في حصل
المكاسب الوصل اليها والمعنى ان حطى ونحى من الغار
النفق في الال والجدي **قوله** او على كونها للتبعض يقال
هذا يرجع الى الوجه الاخر لانه يحتاج الى حذف الموصوف
لانا نقول هذا الوجه على الجار والجرور مفعول بلوحد
كما ذكر في سر في قوله تعالى وفي الناس من يقول ان
الحار والجرور سيد الاخر مفعول مجزوف **قوله** هو من
عطف عطف الرجل جابناه ووجه العطف كانه في السور
قوله من الجري بالجيم المفعول **قوله** بين الجوارح في اضلاع
الصدر **قوله** بين كذا لكن بالكاف المكسورة والتو
المستندة السرة والمراد بها هذا البيت يقع الحابل بيني و
بين بيتي ليل في احس اي نظم وطرقا طامس اي تخفي
الان فيصوب الوصل اليه **قوله** حاتم بضم الحاء السيف القاطع
حتف لا عدله الحنف الموت **قوله** اذ لم يقع الانفاس في
هذا على قدر اعتبار الالف في الصورة والروحة فلهذا
الجزء لم ينقل لكن الباء في لعب على الترتيب فاعلم **قوله**
من سبنا اسم رجل وقيل اسم ارض في مجمع القطر الاتفاق
منع ان يعلم انه لا بد من ان يقال لغوم هذين القسمين

المحققين بالجملتين لا قام الجنس او يعتبر في فهم الاصلين
 المقام فيخرج لها ان يخرج عدم الجنس الحقيقي **قوله** الاضاف
 بعد قال الشيخ الرضي وقد يقع المعنى موضع الشيء و
 لا يفرق ان كان لرحلته وقرب منه قول الشاعر وعيناي في
 روض من الحسن ترقي **قوله** الماء على الدار الى اللام التزوي القليل
 والتصريح على الشيء الا قام عليه **قوله** بها اهلهما يستدء وخبر
 في موضع مفعول وجد **قوله** مقبلا المقبل في الاصل النجوم
 في ظهوره وان بها موضعها **قوله** او صف مقبلة هذا على تقدير
 ان يعتبر وصف المعرج بالقليل قبل تقدير المعرج يكون
 في ساعته يجب المعنى تأمل **قوله** دعاني زمنا حكايا والمعنى
 ان كانني يا صاحبي في الملام الذي عليهما على البنية فان الجبة
 الذي جلبا الى الشوق جذبي اليه فمكح فلبى فلو في قرية
 الملام **قوله** اذ البلبلة نفع اذا تمنت الطيور في الربيع فارل
 الحزن لشرب الخمر **قوله** جمع بديال بالفتح **قوله** في خوف بليان الى
 هذا من ابيات وصف هل البصر والعالم تفصيل اي منهم
 العالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصر ليس
 جامع **قوله** اعلم ان هذه اشكاية في جميع الناس وخالفة مخصوصة
 والمعنى املت هو في موضع منهم يطالبون ثم تأملهم ونصحت
 منهم فلو في وظهر لي ان ليس فيهم احد يحصل عندهم بخلق
قوله ان العاقبة دليل على ان السمع عند الكاكي نفس
 اللفظ **قوله** او غيره ذلك ذكر الفاضل سمس الدين بن الحسن

النفس في عرض المشهور ان العاقبة بعض الكلمة الاخيرة من
 بشرط ان لا تكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت
 تلك الكلمة في الروي والعاقبة فما قبل تلك الكلمة فان تحرك
 الحرف الاخير من الكلمة الى العاقبة فها فاقا فاقا الحرف الاخير
 من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما يقال بالفارسية
 رحا رحا روي في رحا رحا وان كان ذلك الحرف ساكنا
 فاقا فاقا الحرف الاخير الى الحركة كما يقال اي بركي برحا
 يوس فاقا فاقا الماء والين مع حركة اليهم وذلك اذا
 لم يلحق بالكلمة الاخيرة جمع بمعنى الجمع وغيره والا فاقا فاقا
 الحرف الاخير الى الحركة كما يقال شري جسم سساي قالوا فية
 بمحة اخرج مع الحركة **قوله** لطبع الاستماع الطبع الجيم او
 عمل السيف وغيره والاول هو الاظهر **قوله** وقد يختلف الوزن
 فقط انت خبير بان ما نكره لا تسلب في التوازن وان
 من اقسام نواظم الفاضلين الغير المتعلمين وزنا
 حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان **قوله**
 ان يولي قرينه ان انت خبير بان الابد عمل الشيء قرينا
 من شئ فاقا فاقا ان المفعول الاول قرينه انصر والمفعول
 اليه قرينه كما لا يخفى وقد يفرق ان الاول باقامة مقام
 الفاعل المفعول الاول لا اليه كما في هذا المقام وقد ورد هذا
 في بعض النسخ **قوله** قرينه انصر على ان يكون من الابد
 وعلى الجملة قرينه ان شاع قرينه الاولى متقومة لا انما بمنزلة

الفاعل تأمل **قوله** اي صار ذا ودي هو خروجه النازح الزيد
 بفتح الراء وسكون النون معناه بالقارسية الشريفة **قوله**
 منها الوحش خبر مبتدأ محذوف وقوله فذا الخط خبر بعد
 خبر الخط بفتح الحاء موضع باليامة نسب اليه القناى
 الرماح والمخيم تلك النامها الوحش جند او مفلة لكن هذه
 النساء او انس وبك توافر وهن شبيهة برماح الخط
 من حيث القدر لكن الرماح موصوفة بالذبول وقدهن بالنبذارة
 والفرولة **قوله** فاجم لما لم يجدك هذا مخرج للمخرج باعتبار
 مبارزة لا سد فالظاهر المستكنة لا سداى تاخير عنك
 حين لم يجد مطعافيك واجل حين علم انه اذا هرب
 لمجد واعلم ان ذك ليس على وزن عنك بحسب علم المتصرف
 لكنه على وزن بحسب العروض اي التوافق في الحركة والسكون
 لا في خصوصية الحركة فصح البيت مثالا لجميع تأمل **قوله** وهل
 كل مؤذنة الاستفهام لا تكاريا بقصود وصف الشاعر خليل
 من بين الاخلا بالوفاء **قوله** والاعياى اي الاتباع في الفقه
 اي المتفق **قوله** في الجبل اي طاقا الجبل **قوله** الروا هو بالكر
 والمدر جبل يتدبر المتابع على البعير والجمع اربعة **قوله**
 فمن نزع اذ كان يسغي انت خبير بان المغي الذي ذكر
 الشاعر قدس سره غير ظاهر من العبارة تأمل **قوله** فانك
 انت الطاعم الكاسى اي حامل القعدة الطعام والكسوة
 فلا احتياج الي طلب الكارم والرحلة وعمل ان يرد

دانت الطاعم والكاسى لما قدره الله تعالى **قوله** وقوفها
 صهيى الوقوف انصب على الحال والفاعل فيها قفاخ
 السب الالبى كاذ قال قفانك حال وقوف اصحابي
 وانكاهم على بطهم والوقوف جمع واقف كالشوق والثابت
 والمعنى قفا حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم
 اي لا اجلى وانا قاعد تحت روى احلمم بملك المنازل
 يقولون لا تملك لاجل الحرب وعمل الصبر والهمم اليأس
 خلاف ما في نفك من الحرب هذا اخر ما قصدنا اليه
 من الفوائد اللطيفة والفرايد الشريفة التي اخذت بعضها من
 مشاهير الائمة الاعلام ومنها خرج الائمة الكرام اعلى
 الله درجتهم في دار السلام الى يوم القيامة والتمنيت
 كثيرا منها بقرىمى القرينة وفكرى الخرج على شرح النقص
 المسمى بالمتصفح من المعاني والبيان المنسوب
 الى جدي لزال الكاسى سعد في الجنان وصلى
 الله وسلم على نبينا الكريم محمد وآله وصحبه وروا
 كلامه وخرجه والله عوني في وقت وزمن في اليس
 والعسر والحام الفستق



